

جامعة الجزائر-3-
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم علوم الإعلام والاتصال

إستخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات
والإتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الرشيد

- دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة
(2007 - 2012) -

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال

إشراف:
د. علي قسايسية

إعداد الطالب:
قواسم بن عيسى

السنة الجامعية: 2012 - 2013

إهداء

إلى والديَّ الكريمين أطال الله بقاءهما، وامتدَّ عني بوجودهما،
وأزعم عليهما بموفور الصحة والعافية والمنا، وجزاهما عنِّي خير
الجزاء، تقديراً لأفضالهما الواسعة عليَّ منذ أن عرفت الوجود.

شكر وتقدير

بداية أحمد الله سبحانه وتعالى حمدا كثيرا، وأشكره شكرا يليق بمقامه على
نعمة التوفيق في إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع.

كما أتقدم بشكري العميق، وامتناني العظيم إلى أستاذي التقدير الدكتور
"علي قسايسية" الذي تبنى هذه الدراسة العلمية، وقَبِلَ أن يواصل معي طريق
الإشراف على هذا البحث على مشقته، ولو يبذل علي بتوجيهاته المنهجية السديدة،
ونصائحه العلمية القيمة، ومتابعته الدؤوبة لهذه الدراسة حتى إتمامها في شكلها
النهائي.

ويبلي علي واجبه الوفاء أن أتوجه بجزيل الشكر وأخلص التقدير إلى أستاذي
الفاضل الدكتور "عبد الوهاب بوخنوفة" الذي بدأت معه هذا البحث العلمي،
وشاءت الأقدار أن نفترق في منتصف الطريق، لتعطي هذه الدراسة بمشرفين
قديرين، فله مني كل التقدير والإحترام، على مساعداته الكبيرة، وأخلاقه الفاضلة
التي تضاف إلى رصيده العلمي المتميز.

شكر خاص

يسعدني كثيرا أن أقدم بشكري الخاص والجزيل إلى كل النواب البرلمانين الذين شملتهم الدراسة، والذين أبدوا تجاوزا ملحوظا مع موضوع هذا البحث والغايات المرجوة منه، من خلال ملتزمهم للإستمارات وقبولهم لإجراء المقابلات، وفي مقدمتهم النواب المحترمون الذين قدموا لي يد العون والمساعدة في إنجاز الجانب الميداني للدراسة، والمتعلق بتوزيع واسترجاع إستمارات البحث، وأخص منهم بالذكر السادة النواب بالمجلس الشعبي الوطني: "بومحروق حفيظ"، "عبد العزيز منصور"، "بوداود عبد اليمين" و"دحمان الحاج"، دون أن أنسى المساعدات الكبيرة التي قدمها لي عضوا مجلس الأمة الفاضلان السيد: "عباوي كريمة"، والسيد: "محمد يحياوي"، والتي وفرت علي الكثير من الجهد والوقت.

ملخص

تعاني الكثير من الدول عبر العالم، وعلى رأسها الدول النامية، من مشاكل تنموية عويصة ومعقدة في شتى المجالات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية...، إلى درجة أن بعض الباحثين يذهب إلى القول بأنها مشاكل مزمنة، وعلى الرغم من توفر البعض منها على إمكانيات بشرية مؤهلة، وموارد مادية هائلة تكفي لأجيال متعاقبة، إلا أن الواقع المعيشي لأغلب سكانها يشهد أوضاعا متردية، من ارتفاع لمعدلات البطالة والفقر، واستشراف الفساد بشتى أنواعه، وانتشار صور ومظاهر الإقصاء والتهميش، واتساع دائرة الفئات الهشة داخل المجتمع...، ولعل السبب الجوهري الذي يفسر هذا التناقض الصارخ بين ما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، وبين ضعف مستوى التنمية فيها، أو على الأقل سيرها ببطء، هو الرداءة في تسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، مما يطرح إشكالية الحكم الراشد بحدّة كمفهوم وممارسة ملدّة وضرورية في هذه الدول، ومنها الجزائر، لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والتي تضمن للمواطن الكرامة والرفاه، وتقي الدولة من مخاطر الانفجار الإجتماعي المدمر، ومظاهر العنف السياسي الذي يهز أركان الدولة والمجتمع.

وتعتبر تكنولوجيات المعلومات والإتصال في العصر الحالي من بين الأدوات الفعالة والمهمة في تحقيق الحكم الراشد فبإمكانها أن تساهم بدرجة كبيرة في تطوير وتحسين طرق تسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع وعصرنتها، بدءا بتكريس الشفافية في الأداء الحكومي، عن طريق استغلال القنوات الرقمية الجديدة التي توفرها هذه التكنولوجيا في تبادل المعلومات بسرعة وفعالية، ووصولاً إلى مكافحة الفساد الذي أصبح يمثل "الإرهاب الحقيقي" الذي ينخر جسد الدولة والمجتمع.

وتعتبر عملية صنع القرار السياسي من بين أهم السلوكات السياسية التي يضطلع بها النظام السياسي في أي دولة، وتمثل هذه القرارات المخرجات التي تبنى عليها عملية الحكم، فكلما كانت هذه القرارات حكيمة ومدروسة، ازدادت درجة الرشاد والجودة في الحكم والعكس صحيح، وحتى تكون هذه القرارات رشيدة، ينبغي أن تبنى عملية صنعها على المعلومات الدقيقة والإتصالات الفعالة، وأن يتم إشراك جميع فعاليات المجتمع في صنعها، وكل ذلك يتحقق بشكل أكبر إذا ما تم الإعتماد على تكنولوجيات المعلومات والإتصال في ذلك، ومن هنا يظهر الدور الذي يمكن أن

تلعب هذه التكنولوجيا الحديثة في ترشيد القرارات السياسية وتحقيق الجودة في الحكم، وهذا هو المحور الرئيس لهذه الدراسة.

وتختلف طبيعة القرارات السياسية التي يتم اتخاذها من قبل القادة السياسيين، فقد تكون على شكل مراسيم رئاسية، أو تعليمات وزارية، كما قد تخرج في شكل قوانين، بعد دراستها ومناقشتها من قبل البرلمان والمصادقة عليها، وهذه القرارات تساهم بشكل رئيسي في رسم السياسة العامة للدولة، ويعتبر القرار البرلماني حلقة مهمة ضمن سلسلة القرارات التي تشكل السياسة العامة للدولة، وبناء عليه، فإن هذه الدراسة تركز على كيفية صنع القرار البرلماني في الجزائر، ونمط السلوك الاتصالي الإلكتروني المعتمد بالدرجة الأولى على تكنولوجيات المعلومات والاتصال لدى النائب البرلماني في صنع قراراته الرامية إلى تجسيد آليات الحكم الرشيد.

Abstract

Many countries around the world, especially under-developing countries suffer from difficulties and complex problems of development in various fields, in the political, economic and social to the extent that some researchers say it is a chronic problems, despite the availability of some of the opportunities and material resources, which are enormous and sufficient for succeeding generations. However, the reality of living of most of the population shows the contrary because of the high rates of unemployment and poverty, and corruption in all its forms, and the proliferation of images and manifestations of exclusion and marginalization, and the increase of vulnerable groups in society, and perhaps the main reason that explains this glaring contradiction between what is available to those countries the possibilities of tremendous human and material, and the low level of development, or at least moving slowly, and mediocrity in the conduct and management of state and society, which raises the problem of good governance sharply as a concept and practice of the state urgent and necessary in these countries, including Algeria, in order to achieve comprehensive and sustainable development, which ensures the dignity of citizens and well-being, and provides a risk for the devastating explosion of social and political manifestations of violence that are shaking the pillars of the state and society.

The information and communications technologies in this current time are considered among the important and effective tools in achieving good governance - they are even the most important of all - they can contribute and modernize significantly to the development and the improve methods of management and administration of the state and the society from devoting transparency in government performance by exploiting new digital channels offered by this technology to share information quickly and efficiently, and to fight against the corruption that has become a "real terrorism" that hit the body of the state and society.

The process of political decision is considered among the most important behavior of political to take over by the political system in any country, and these decisions are the result which builds the governance process, the more such decision are wise and well thought the more of the degree of reason and the quality of governance are great and vice versa in order to make these decisions rationally we should adopt the process to output of accurate information and effective communication, and that is the involvement of all society activities in manufacturing which could be achieved if they were to rely on information and communication technologies in that, and here shows the role that can be played by this technologies in the rationalization of political decisions and achieve the quality of governance, and this is the hub of this study.

The nature of the political decisions which are taken by political leaders are different and might be on the form of presidential decrees or regulations and ministerial as they might come out in the form of laws after being studied and debated by parliament and approved. These decisions contribute mainly in the public policy of the State, the parliamentary resolution is an important step in a series of decisions that make up the public policy of the state, and therefore, this study focuses on how to make a parliamentary resolution in Algeria and the electronic behaviour of communication based primarily on information and communication technologies exercised by the member of parliament to make decisions aimed to reflect the mechanisms of good governance.

خطة الدراسة

مقدمة

الإطار المنهجي للدراسة

- 1- إشكالية الدراسة
- 2- تساؤلات الدراسة
- 3- فرضيات الدراسة
- 4- أهمية الموضوع
- 5- أهداف الدراسة
- 6- أسباب اختيار الموضوع
- 7- الدراسات السابقة
- 8- تحديد المصطلحات والمفاهيم
- 9- منهج الدراسة وأدواتها
- 10- مجتمع الدراسة
- 11- عينة الدراسة
- 12- حدود الدراسة
- 13- المقاربة النظرية للدراسة

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- 1- تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال
- 2- التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال
 - أ- الثورة الإتصالية الأولى (اللغة)
 - ب- الثورة الإتصالية الثانية (الكتابة)
 - ج- الثورة الإتصالية الثالثة (الطباعة)

د- الثورة الإتصالية الرابعة (وسائل الاعلام والاتصال)

ه- الثورة الإتصالية الخامسة (عصر المعلومات)

الفصل الثاني: واقع تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر

أ. إدخال الأنترنت إلى الجزائر

ب. تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر حسب التقارير الدولية

ت. الهاتف النقال والثابت

ث. الحاسوب الشخصي

ج. التنمية البشرية

ح. التعليم والامية

خ. التغطية الكهربائية

الفصل الثالث: صنع القرار السياسي

1- مفهوم عملية صنع القرار السياسي

2- مراحل عملية صنع القرار السياسي

3- العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي

4- نماذج صنع القرار

5- أزمة القرار السياسي

الفصل الرابع: دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في صنع القرار السياسي

1- تأثير وسائل الإتصال في صنع القرار السياسي

2- نظرية الإتصالات في صنع القرار السياسي

3- دور المعلومات في صنع القرار السياسي

4- دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي

5- دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في صنع القرار السياسي

الفصل الخامس: المشاركة السياسية

1- تعريف المشاركة السياسية

2- دور المشاركة السياسية في صنع القرار

3- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المشاركة السياسية

4- المؤسسات المشاركة في صنع القرار السياسي

الفصل السادس: الحكم الراشد ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيقه

1- مفهوم الحكم الراشد

2- الجزائر والحكم الراشد

3- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيقه

4- الحكومة الإلكترونية

5- الديمقراطية الإلكترونية

الفصل السابع: البرلمان الإلكتروني

1- تطور البرلمان

2- المعلومات والبرلمان

3- وسائل الإعلام والبرلمان

4- الموقع الإلكتروني للبرلمان

5- الموقع الإلكتروني للنائب البرلماني

6- البريد الإلكتروني للنائب البرلماني

الدراسة الميدانية

1- بيانات الدراسة الميدانية ونتائجها

2- التحقق من فرضيات الدراسة

إستنتاجات عامة

خاتمة

المصادر والمراجع

الفهارس

الملاحق

مقدمة

مقدمة

إن كل ما نلاحظه من تصرفات وسلوكيات اختيارية للأفراد، ما هي في الواقع إلا ترجمة لما اطمأنوا إليه من قرارات في حياتهم، وحتى وإن كانت تبدو لنا هذه السلوكيات والنشاطات في ظاهرها أمرا بسيطا، إلا أنها في حقيقتها تمثل في مواقف كثيرة قناعات سبقتها عملية معقدة للوصول إلى اختيار أحد البدائل المتاحة، ومن ثم اتخاذ قرار بشأنها لتبني ذلك السلوك دون غيره، وبالتالي فإن كل واحد منا يحمل بداخله جهازا لصنع القرار، تتجسد مخرجاته على شكل حركات بعد أن تترسخ في صورة قناعات.

فحياتنا إذن هي جملة من القرارات، وكل قرار له آثاره حسب مركز صاحبه، فهناك قرارات لا تتعدى آثارها أصحابها، وهناك قرارات أخرى يمتد تأثيرها ليشمل أفرادا آخرين، فقرارات رب الأسرة تتعداه لتمس أفراد أسرته، ومدير المؤسسة تطل آثار قراراته جميع العاملين في المؤسسة، وقائد الجيش يمس بقراراته كل الجنود المنضوين تحت لوائه... الخ.

ولعل أكثر القرارات أهمية، تلك التي تتخذ من قبل القادة السياسيين، لأن قراراتهم لا تقتصر آثارها عليهم وحدهم، أو على جماعة محدودة العدد، وإنما تمتد لتشمل جميع المواطنين المعنيين بهذه القرارات، وهذا ما يجعل صناع القرار السياسي أكثر وعيا بخطورة القرارات التي يتبنونها، وأكثر حرصا على معرفة النتائج والانعكاسات المتوقعة من جراء إصدارها، فكم من قرارات سياسية خاطئة أطاحت بأصحابها، وكم من قرارات عشوائية أحدثت اضطرابات وحروبا أهلية، وكم من قرارات غير مدروسة أسقطت دولا بأكملها، وعلى العكس من ذلك، نجد نجاحات باهرة أسست حضارات ودولا كان وراءها قرارات صائبة، فالنجاح والفشل، والقوة والضعف، والإنذار والإنكسار... كل ذلك تصنعه قرارات.

فالتاريخ السياسي للبشرية عبر الزمن يزخر بالقرارات الصائبة والرشيده، كما أنه مليء أيضا بالقرارات السيئة، وحتى تحقق القرارات السياسية أهدافها ونتائجها المرجوة، ينبغي أن تبنى على معطيات ومعلومات دقيقة وصحيحة، كما يشترط توفرها لدى صناع القرار في الوقت المطلوب، فأي نقص في المعلومات ينعكس سلبا على القرار المتخذ، وعلى العكس من ذلك، كلما توفرت المعلومات والبيانات الكمية والنوعية، كلما ازدادت نسبة السلامة والرشاد في القرارات المتبناة، مما

يوفر الكثير من الوقت والجهد، ويقلل من حجم التكلفة اللازمة لحل المشكلة المتعلقة بالقرار، ويجنب أصحابه التبعات التي قد تلحق بهم من جراء اصدار قرارات سيئة.

وإذا كان أصحاب القرار من القادة السياسيين في القرون الماضية، يجدون صعوبات جمة في الحصول على المعلومات المطلوبة لرسم السياسات العليا للدولة، ويستغرقون وقتاً طويلاً في جمعها، ويبدلون الكثير من الجهد وبتكلفة باهضة للحصول عليها، فإن صناع القرار اليوم - وعلى العكس من ذلك - صار بإمكانهم الإطلاع على المعطيات والبيانات التي يريدونها بمجرد الضغط على أزرار الكمبيوتر أو حتى الهاتف النقال، بفضل ما أتاحتها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال من تسهيلات، في إطار ما اصطلح المختصون على تسميته بمجتمع المعلومات والمعرفة، الذي اختزل هذا العالم الشاسع وما يحدث فيه من حركات سريعة، في شاشة الكمبيوتر التي لا تتجاوز مساحتها بعض السنتيمترات، واستطاع هذا الجهاز الصغير استيعاب ذلك الكم الهائل من المعلومات الذي يتدفق يومياً من جراء الانفجار المعرفي، والذي ضاقت بحمله المكاتب وأوعية المعلومات التقليدية، وعجزت وسائل الاتصال القديمة عن تناقله ومسايرة سرعته الفائقة.

إن قوة الأمم اليوم لم تعد تقاس بما تملكه من ثروات اقتصادية أو قوات عسكرية فحسب، بل أصبحت القوة الحقيقية والفعلية لأية أمة من الأمم تقاس بمدى توافرها على المعلومات وكيفية توظيفها، فالمتحكم اليوم في زمام الأمور ورقاب البشر، والذي يدير قواعد اللعبة الكونية، هو ذلك الذي يملك أكبر قدر من المعلومات، فعالم اليوم هو بحق عالم الإعلام والمعلومات.

وإذا كانت بعض الدول المتخلفة والمغلوبة على أمرها، لا تزال تنظر إلى الزراعة والصناعة على أنها أساس جلب الموارد وإحراز القوة والتقدم، فإن الدول المتقدمة قد تجاوزت هذه النظرة القديمة التي لم تعد تصلح اليوم في مجتمع الإعلام والمعلومات، وصار تركيزها منصبا على المعلومات والمعرفة باعتبارها مصدراً جديداً للقوة والثراء والتقدم.

إن نظرة البشرية إلى مصدر الثراء والرفاه تتغير من عصر لآخر، فإذا كانت الأمم قديماً تتقرب في أراضيها بحثاً عن الذهب كمعدن نفيس تطور به اقتصادها، فإنها في العصر الحديث سرعان ما صرفت نظرها إلى مصدر آخر لتحريك صناعاتها وتحقيق التنمية والرفاه، وهو "الذهب الأسود"، ولكن الخوف من نفاذ هذا المصدر جعل العالم يفكر في مادة أخرى متجددة، فأجمع الباحثون والخبراء المعاصرون على أن "الذهب الإلكتروني" المتمثل في المعلومات، هو المحرك

الجديد لأي نشاط في العالم، بل إن بعض الدارسين ذهب إلى القول بأنها ستكون هي محور الحروب القادمة في المستقبل القريب.

إن هذه الأهمية البالغة للمعلومات جعلت الصفوة الحاكمة أكثر الناس اهتماما بها، وأشد الفئات المهنية اعتمادا عليها في أداء مهامها، خاصة بعد التطورات المذهلة التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

غير أن هذا التطور المتسارع لم يترك الفرصة لدى الأنظمة السياسية للتفكير في كيفية التعامل مع هذه التكنولوجيا، ولا حتى معرفة النتائج التي يمكن أن تترتب عنها، وقد انقسمت الآراء لدى الباحثين في علم الإتصال السياسي بين فئتين متعارضتين، الأولى متفائلة والأخرى متشائمة، ففي الوقت الذي يرى فيه المتشائمون أن التطور التقني الذي يشهده عالم المعلومات والاتصال سيؤدي إلى إشاعة الفوضى والانقسامات السياسية والطائفية والعرقية داخل المجتمع، كما أنه سيعزز من قوة الأجهزة الاستخباراتية والأمنية للدولة، وسيقود إلى مزيد من الضبط والتحكم والسيطرة من قبل الأنظمة السياسية على شعوبها، وبالتالي إلى مزيد من التسلط والدكتاتورية، عن طريق استغلال القادة السياسيين لهذه التكنولوجيا في مراقبة تحركات المعارضين والتتصت على مكالماتهم والتجسس عليهم، وإحباط أي محاولة للتغيير السياسي، وأنه إذا كان المثل يقول "إن ذراع الدولة طويل"، تعبيراً عن قوتها ونفوذها، فإن هذا الذراع سيصبح "أخطبوطياً" في ظل التوسع والتطور في شبكات المعلومات والاتصالات.

غير أن المتفائلين وعلى النقيض من ذلك يرون أن هذه التكنولوجيا تمثل اليوم فرصة لا مثيل لها لتعزيز التحول الديمقراطي في الدول النامية، وأن مجتمع المعلومات هو المرحلة التي ستعرف فيها الديمقراطية أرقى صورها، وستكون الشعوب قادرة ولأول مرة في تاريخها على إسماع صوتها، والمشاركة في القرارات التي يتم اتخاذها، وسوف يقيم صناع القرار السياسي للمواطنين وزنهم في عملية تسيير وإدارة شؤون الدولة سواء على المستوى المحلي، أو الوطني أو الإقليمي أو حتى الدولي، لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم اليوم بشكل كبير في تغيير المشهد السياسي، عن طريق إعادة توزيع القوى والأدوار السياسية في المجتمع، وإعطاء عملية صنع القرار السياسي معنى جديداً يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تفرضها هذه التكنولوجيا الجديدة.

إن الحديث عن العلاقة بين صنع القرار السياسي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، يقودنا إلى الحديث عن مفهوم الحكم الراشد، باعتباره أهم هدف منشود من قبل القادة السياسيين، خاصة

في الدول النامية، والذي أصبحت تتادي به الأمم المتحدة في أديباتها، فإذا علمنا أن أهم أساس يقوم عليه الحكم الراشد هو المشاركة الواسعة لجميع فعاليات المجتمع من مؤسسات ومواطنين في صنع القرار السياسي، مع اشتراط عنصر المحاسبة والشفافية في الحكم، اضافة إلى آليات أخرى، فإن الملاحظ أنه لا يمكن لهذه الأسس أن تقوم بدون توفر المعلومات الضرورية والبنى التحتية المرتبطة بشبكات المعلومات والاتصالات بسبب تطور الحياة السياسية وتعقدها، وعليه سنحاول في هذه الدراسة المتواضعة معرفة التسهيلات التي يمكن ان توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكيف يستثمرها صناع القرار السياسي في الجزائر في ترشيد قراراتهم، ومن ثم تحقيق الحكم الراشد كهدف تنموي جوهري، بمعنى محاولة معرفة أثر السلوك الإتصالي المعتمد على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال على السلوك السياسي، وعلى رأسه عملية صنع القرارات، وانعكاس ذلك كله على اسلوب الحكم.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، بدءا بالإطار المنهجي، ثم الجوانب النظرية، وأخيرا الجزء الميداني للدراسة، حيث تضمن الإطار المنهجي مختلف العناصر المنهجية للبحث، من طرح للإشكالية والتساؤلات الفرعية وصولا إلى الصعوبات التي واجهت هذا البحث، وبالنسبة للجزء النظري للدراسة فقد اشتمل على سبعة فصول، تم في الفصل الأول منه تناول التطورات المتسارعة التي شهدها عالم المعلومات والاتصال، خاصة بداية من الربع الأخير من القرن العشرين، واشتمل الفصل الثاني على رسم الملامح التي تعكس واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، أما الفصل الثالث فيعالج الأسس النظرية المتعلقة بعملية صنع القرار السياسي، في حين تم التطرق في الفصل الرابع إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تغذية عملية صنع القرار السياسي بالمعلومات الضرورية وترشيد القرارات، ويعالج الفصل الخامس من الدراسة مفهوم المشاركة السياسية كسلوك سياسي هام يساهم في جودة القرارات، وكآلية مهمة من آليات الحكم الراشد، أما الفصل السادس فيتضمن المنطلقات النظرية لمفهوم الحكم الراشد كأسلوب جديد في إدارة وتسيير شؤون الدولة، ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تكريس آلياته، ويتطرق الفصل السابع إلى مفهوم البرلمان الإلكتروني كوحدة قرارية هامة في المجتمع، وكمؤسسة عصرية من مؤسسات الحكومة الإلكترونية، ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير العمل التشريعي، وترشيد القرارات البرلمانية باعتبارها جزءا هاما من السياسة العامة للدولة، ويتضمن الجزء الميداني للدراسة نتائج البحث، والتحقق من صدق الفرضيات، وأخيرا الخاتمة.

الإطار المنهجي للدراسة

الإطار المنهجي للدراسة

1- إشكالية الدراسة:

لا شك أن أي فرد في المجتمع - مهما كان موقعه فيه بسيطاً أو مهماً - يحتاج إلى كم كافٍ من المعلومات التي تهمة قبل اتخاذ قراراته في أي شأن من الشؤون، فقبل أن يقدم على سلوكٍ شرائيٍ لسيارةٍ مثلاً، فإنه يجد نفسه مضطراً إلى جمع كل المعلومات التي تتعلق بهذه السلعة من حيث السعر، الجودة، العلامة... وغيرها من المعطيات التي تقيده في تبني قرار الشراء، والأمر لا يختلف بالنسبة إليه إذا أراد القيام بسلوكٍ سياسيٍ يتعلق بالإنخراط في حزبٍ سياسيٍ ما، فإنه يحتاج إلى معلوماتٍ عن التوجه الإيديولوجي لهذا ال

حزب، والأهداف التي يرمي إليها، وموقعه في الخارطة السياسية... إلخ.

وأرباب الشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها، هم بدورهم يحتاجون إلى البيانات والمعلومات التي تعينهم على اختيار أحد البدائل المطروحة، واتخاذ القرارات الصائبة التي تضمن نجاح المؤسسة وتطويرها، لأن أي نقص أو خطأ في المعلومات يشكل تهديداً للمؤسسة.

والقاضي هو الآخر قبل أن ينطق بالقرار النهائي للمحكمة حيال المتهمين في قضية ما، فإنه يقوم بالإستماع لجميع الأطراف المعنيين بهذه القضية، من شهود ومتهمين ومحامين... وغيرهم، قصد جمع كل المعلومات المتعلقة بالقضية ليبنى عليها قراره وحكمه بالتبرئة أو الإدانة.

فإذا كانت المعلومات تحتل هذه المكانة الهامة على مستوى الأفراد وأصحاب المؤسسات في اتخاذ قراراتهم حتى في أبسط الأمور، فكيف إذا تعلق الأمر بالسياسات العامة للدول؟ لا شك إذن أن صناع القرار السياسي هم أحوج الناس إلى المعلومات والمعطيات النوعية والكمية في مختلف الميادين الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، العسكرية... إلخ، لأن الفقر في المعلومات عند صناع القرار أو تضائل نسبة صحتها أو عدم دقتها ووصولها إليهم في الوقت المناسب ينعكس سلباً على القرارات السياسية، مما يؤدي إلى الرداءة في تسيير شؤون الدولة، ليحل الحكم السيء محل الحكم الراشد الذي صار من متطلبات هذا العصر.

وإذا كانت البشرية - أو بصورة أدق جزء منها - يعيش اليوم عصر مجتمع المعلومات الذي كسر حاجزي الزمان والمكان، وصار كل شيء فيه إلكترونياً ورقمياً، وأضحت المعلومات تتدفق

فيه بسرعة مذهلة في كل الإتجاهات، نتيجة التطور الهائل الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، فلا شك أن أول مستفيد من هذا المجتمع المعلوماتي، ومن هذا الإنفجار المعرفي الضخم، هم صناع القرار السياسي الذين أدركوا أكثر من أي وقت مضى أهمية هذه التكنولوجيا ودورها الحيوي في تبني القرارات السياسية السليمة الهادفة إلى إقامة الحكم الراشد الذي صار مطلبا جماهيريا ملحا.

إن تجسيد مفهوم الحكم الراشد هو مطلب ضروري أيضا لأي نظام سياسي، يقع في أولى اهتمامات أجندة الصفة الحاكمة، والأساس الذي يقوم عليه هذا النوع من الحكم هو القرارات الصائبة والسليمة، وهذه القرارات بدورها يستحيل أن تكتسي صفة السلامة والرشاد ما لم تبني على قاعدة معلوماتية صحيحة وشبكة إتصالية محكمة، تستمد نجاعتها من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن هنا يبدو لنا جليا الترابط المنطقي الوثيق بين الحكم الراشد، القرارات السياسية الصائبة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لذا تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال اليوم قنوات بديلة بين صناع القرار السياسي وبين المحكومين، توفر فرصا حقيقية أمام المشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار، كما تؤدي إلى تطوير عمل المؤسسات السياسية، وتحقيق التنسيق والإنسجام فيما بينها، لتجسيد الأهداف الجوهرية للسياسة العامة للدولة، وبالتالي ترشيد أسلوب الإدارة والحكم وعصرنته، خاصة في الدول النامية التي عانت في أغلبها من مشاكل سياسية وتنموية خطيرة، ومنها الجزائر، وعليه فالمشكلة الأساسية والهاجس الرئيس الذي شكل صلب هذا البحث ومحوره الأساسي هي كالتالي:

إلى أي مدى يستخدم أعضاء البرلمان الجزائري تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترشيد قراراتهم السياسية وفي تحقيق الجودة والرشاد في الحكم؟

هذا التساؤل الجوهري هو العمود الفقري للبحث، والذي سنحاول كشف حيثياته.

2- تساؤلات الدراسة:

بالموازاة مع محاور الدراسة، يمكن طرح ستة أسئلة فرعية لها علاقة مباشرة بموضوع البحث وهي كالتالي:

1- هل يستخدم أعضاء الهيئة التشريعية الجزائرية تكنولوجيا المعلومات والاتصال الإستخدام الأمثل ويوظفونها بقوة وفاعلية في صنع قرار اتهم السياسية؟

- 2- هل يقوم أعضاء البرلمان بمشاركة المواطنين وجميع مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار على مستوى الهيئة التشريعية؟
- 3- هل يعتبر حجم النفاذ الرقمي في الجزائر كافيا لتمكين المواطنين من مشاركة البرلمانين في عملية صنع القرار؟
- 4- هل تؤثر الأنترنت كوسيلة معرفية إتصالية على عملية صنع القرار السياسي لدى عضو البرلمان الجزائري بما تتضمنه من معلومات ضخمة ومتنوعة؟ وكيف هو هذا التأثير؟
- 5- هل يجد البرلماني الجزائري صعوبات في إجراء الإتصالات وجمع المعلومات المتعلقة بعملية صنع القرار في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والإتصال؟
- 6- هل يستثمر أعضاء الهيئة التشريعية في الجزائر التطورات المتلاحقة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في تجسيد آليات الحكم الراشد، وتحويلها إلى إجراءات وسلوكات ممارسة فعليا؟

3- فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

يعتمد البرلمانيون الجزائريون اعتمادا كبيرا على تكنولوجيا المعلومات والإتصال وعلى رأسها الأنترنت في صنع قراراتهم بسبب موقعهم المتميز في المجتمع، والذي يمكنهم من النفاذ الرقمي بسهولة وبسر، ويوفر لهم الإتصالات الضرورية والإشباع المعلوماتي.

الفرضية الثانية:

يقوم أعضاء البرلمان الجزائري في أغلب الأحوال بصنع قراراتهم في غياب المشاركة الواسعة للمواطنين والجهات المعنية بهذه القرارات، مما يحول دون تحقيق الرشد في الحكم.

الفرضية الثالثة:

البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والإتصال في الجزائر ليست متغلغلة بالقدر الكافي الذي يوفر للمواطنين المعلومات والإتصالات الكافية التي تمكنهم من المشاركة الواسعة مع أعضاء البرلمان في ترشيد القرارات البرلمانية.

الفرضية الرابعة:

تؤثر الأنترنت تأثيرا إيجابيا على عملية صنع القرار البرلماني عن طريق توفير المعلومات الضرورية والإتصالات السريعة والفعالة لأعضاء السلطة التشريعية الجزائرية.

الفرضية الخامسة:

لم يعد أعضاء البرلمان الجزائري اليوم يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على معلومات حول القضايا المختلفة، والإتصال بمختلف فعاليات المجتمع أثناء صنع قراراتهم، نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع في قطاع المعلومات والإتصالات.

الفرضية السادسة:

توفر تكنولوجيا المعلومات والإتصال اليوم فرصا ثمينة وإمكانات هائلة يستغلها أعضاء البرلمان الجزائري في تكريس آليات الحكم الراشد وجعلها ممارسة على أرض الواقع.

4- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه من البحوث العلمية المعاصرة التي تركز على دور تكنولوجيات المعلومات والإتصال في مساعدة صنّاع القرار السياسي على ترشيد سلوكياتهم السياسية وفي مقدمتها عملية صنع القرارات، بهدف تكريس الحكم الراشد، وهو بحث يشكل نقطة التقاء تجمع بين خمسة ميادين علمية: العلوم الادارية، العلوم السياسية، العلوم القانونية، علم المعلومات وعلوم الإعلام والإتصال، بتبيين علاقة رجال الإدارة والسياسة برجال المعلوماتية والإتصالات.

ولاشك أن هذا البحث سيزداد أهمية، إذا ما ساهم في إضافة صفحات جديدة ومفيدة إلى عالم المعرفة عموما، والدراسات الإعلامية - السياسية خصوصا، كما يمكن أن يقدم إضافات جادة إلى المكتبة الجزائرية المتخصصة، خاصة ما تعلق منها بالإشكاليات المعاصرة التي أفرزتها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والإتصال، وكذا أن يكون حافزا لبحوث أخرى تعالج نقاطا جديدة تتعلق بهذا الموضوع.

ولعل ما يضاعف من أهمية هذا البحث، هو أن يحقق أملنا في أن يقدم إضافة أكاديمية جديدة للمسؤولين وصنّاع القرار السياسي على مستوى البرلمان خاصة، تفيدهم في كيفية الإستفادة من مزايا مجتمع المعلومات، واستثمار تأثيراته في اتخاذ القرارات الصائبة التي تفضي في النهاية إلى تحقيق الهدف المنشود من قبل السلطة السياسية، والمتمثل في إقامة الحكم الراشد.

وما يزيد من التأكيد على أهمية هذا البحث، ما شهدته المنطقة العربية في الآونة الأخيرة من انتفاضات شعبية عارمة ضد أنظمة الحكم التي افتقدت لصفة الرشد، ووصفت بأنها أنظمة فاسدة وغير ديمقراطية، لا تستشير شعوبها، ولا تشركها في صنع القرارات الهامة والمصيرية، مما أدى إلى إسقاطها، وهذا ما يدفع إلى البحث عن أنجع الوسائل الكفيلة بترشيد عملية الحكم وفي مقدمتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتفادي الإنزلاقات الخطيرة التي تهدد أمن الدولة والمجتمع واستقرارهما.

5- أهداف الدراسة: تتمثل الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- التعرف على الدور الحيوي والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنجاز العمليات والوظائف الهامة في المجتمع، وعلى رأسها عملية صنع القرارات السياسية، و إبراز الحجم الكبير للمسؤولية غير المباشرة الملقاة على عاتق رجال المعلومات والاتصال ودورهم في صنع القرارات، وفي رسم السياسات العامة للدولة، والذي لا يقل أهمية عن دور القادة السياسيين.
- 2- التأكيد على العلاقة التلازمية في العصر الراهن بين المتغيرات الثلاثة: تكنولوجيا المعلومات والاتصال، صناعة القرار السياسي وتجسيد الحكم الراشد، وأن النجاح في رسم السياسات العليا للدولة متوقف على هذه المفاهيم الثلاثة مجتمعة.
- 3- تزويد صناع القرار السياسي ومصممي السياسات العامة في الجزائر بمعطيات علمية مدروسة تمكنهم من معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه مجتمع المعلومات في مساعدتهم على اتخاذ قراراتهم وإقامة الحكم الراشد. وبالتالي فالأمل المنشود هو أن تكون هذه الدراسة المتواضعة سندا ودليلا علميا للقادة السياسيين في مزاولة نشاطاتهم المهنية.

6- أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية:

حب الجديد من المواضيع العلمية، والتطلع لمعرفة المستجدات المعاصرة التي تطرأ على حقل الإعلام والاتصال، ونظرا لأن عالم اليوم يعيش في عصر المعلومات ومجتمع المعرفة بتكنولوجياته المتجددة، فقد تعددت تأثيراته لتشمل جميع الميادين بما فيها الميدان السياسي، وهذا أحد المواضيع التي تتميز بالجدة، خاصة في الجزائر، وهو ما يتوافق مع الرغبة الذاتية في معالجة القضايا المتجددة.

ب- الأسباب الموضوعية:

1- يعتبر هذا الموضوع أحد أهم الإشكاليات التي لها علاقة بموضوع مذكرة الماجستير التي كانت تتمحور حول ظاهرة الثورة الرقمية، حيث كانت بعنوان: "الفجوة الرقمية بين الدول العربية - دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة-"، ويعتبر موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال صلب هذه الدراسة.

2- كثرة الحديث في السنوات الأخيرة في الخطاب السياسي والإعلامي والأكاديمي معا عما يسمى بالحكم الراشد كمفهوم جديد أضحى من متطلبات هذا العصر، وكل حقل علمي ينظر إليه ويعالجه من زاويته الخاصة، كان الدافع إلى معالجة هذا المفهوم من زاوية علم المعلومات والاتصال، ومعرفة حجم الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا العلم في تجسيد ذلك المفهوم.

3- وما زاد من التشجيع أكثر على اختيار هذا الموضوع، المبادرة التي قامت بها وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والمتعلقة بالإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، والذي كان الهدف منه الحصول على معلومات ومؤشرات دقيقة ومستجدة في شتى الميادين، تساعد القادة السياسيين في نشاطهم المرتبط باتخاذ القرارات الرشيدة، وصنع السياسة العامة للدولة بالإعتماد على معطيات واقعية صحيحة، تعكس احتياجات واهتمامات الرعية، والتي من شأنها تحقيق التنمية من جميع جوانبها، وبالتالي تجسيد الحكم الراشد⁽¹⁾.

7- الدراسات السابقة:

بعد البحث في مختلف المكتبات عن الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث، تم العثور على دراسة تقترب من الجزء الأول من هذا البحث وهو دور وسائل الاتصال في صنع القرارات، أما عن علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمتغير الحكم الراشد فلم يتم العثور على أي دراسة تعالج هذا الجانب.

وأما الدراسة التي تم العثور عليها فهي رسالة دكتوراه موسومة ب: "دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي"، من إعداد الدكتور "بسيوني إبراهيم حمادة" سنة 1991 بقسم

(1) بعد اختيار موضوع الدراسة، تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المختصين في علوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية والعلوم القانونية والإدارية وعلم المعلومات والمكتبات لإبداء رأيهم حوله، وقد أجمعوا كلهم على أهمية الموضوع وجدته، والأساتذة هم: د. عبد الإله عبد القادر رئيس قسم علم المكتبات بجامعة وهران، د. محمد بركان أستاذ الإعلام بجامعة وهران، د. سعيدات الحاج عيسى أستاذ الإعلام بجامعة مستغانم، د. أحمد عظيمي من جامعة الجزائر، د. بن عبد الله لزرقي من جامعة وهران، د. عبد العزيز بن طرمول رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة وهران، د. عزة عجان من جامعة الجزائر، د. عبد الوهاب بوخنوفة، د. محمد شطاح، د. نصر الدين لعياضي من جامعة الشارقة.

الإعلام بجامعة القاهرة، وتم نشرها سنة 1993 من قبل مركز دراسات الوحدة العربية ضمن سلسلة رسائل الدكتوراه.

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين التطورات التي شهدتها نظام الإتصال على مستوى الفكر والممارسة، وبين دوره كمشارك حقيقي في صنع القرارات في مصر خلال فترة الثمانينات. وللإجابة على هذا السؤال تم اتباع منهج تحليل النظم، وتطبيق الدراسة على أربع صحف: الأهرام، الوفد، الشعب والأهالي.

وقد قدم الباحث أربعة فروض لهذه الدراسة وهي:

- 1- يمارس نظام الإتصال دوره في عملية صنع القرار عن طريق المساهمة في تقديم مدخلات العملية والتعامل مع مخرجاتها، وقلما يؤثر في عملية التحليل ذاتها.
- 2- إن صدور قرار سياسي معين (مخرجات) يتفق ومطالب نظام الإتصال، لا يعني بالضرورة استجابة السلطة السياسية لنظام الإتصال، قدر استجابتها لمتغيرات سياسية، إقتصادية، إجتماعية، محلية أو دولية، تشكل بيئة للنظام السياسي.
- 3- يرتبط الدور المحدود لنظام الإتصال في صنع القرارات بالدور المحدود الذي يمارسه نظام الرأي العام في صنع القرارات.
- 4- يختلف أسلوب نظم الإتصال المعارضة عن نظم الإتصال القومية⁽¹⁾.
وبعد التحقق من هذه الفروض، خلصت الدراسة الى نتائج نذكر منها:
- ثمة فجوة بين النظامين الإصالي والسياسي في مصر، وأن هذه الفجوة ملموسة ولها مظاهرها وعواملها المتعددة.
- نظام الإتصال القومي يتبع النظام السياسي في توجهاته، وبالذات تلك المعبرة عن الموقف الرسمي للنظام.
- ثمة قدر من التداخل بين نظام الإتصال الرسمي ونظم الإتصال المعارضة، إذ يدل الواقع على أن هناك قدرا من الإتفاق بينهما أحيانا إزاء بعض القضايا.
- على الرغم من أن نظم الإتصال المعارضة لا تشكل فيما بينها نظاما إتصاليا متجانسا، إلا أنه على الرغم من اختلافها فيما بينها، يتعامل النظام السياسي معها بأسلوب يكاد يكون واحدا⁽²⁾.

(1) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1993، ص35.

(2) نفس المرجع، ص317 وما بعدها.

يلاحظ في هذه الدراسة السابقة أن الباحث حاول معرفة تأثير الصحف المصرية على القرارات الصادرة عن النظام السياسي المصري، وتعميم نتائجها على بقية أقطار الوطن العربي.

8- تحديد المصطلحات والمفاهيم:

بناء على الإشكالية التي سبق طرحها، يمكن حصر المصطلحات الجوهرية المستخدمة في متن هذه الدراسة في المفاتيح الخمسة الآتية: الإستخدام، تكنولوجيا المعلومات والإتصال، صنع القرار السياسي، الحكم الراشد و البرلمان.

أ- الإستخدام: يشير مفهوم الإستخدام في هذه الدراسة إلى طبيعة وأنماط السلوكات الإتصالية التي يمارسها المستخدم (عضو البرلمان) بالإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال، والمرتبطة أساسا بالحاجات والدوافع والإشباعات المعلوماتية والإتصالية، من أجل تحقيق أهداف مهنية لها علاقة بالنشاط البرلماني، والمتمثلة تحديدا في عملية صنع القرار السياسي البرلماني لدى المستخدم وترشيد عملية الحكم.

ب- تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

قبل تحديد هذا المفهوم، ينبغي تعريف المعلومة.

المعلومة: مشتقة من الفعل علم، يقال علم الشيء بمعنى عرفه وتيقنه⁽¹⁾.

واصطلاحا تستخدم كفحوى لعمليات الإتصال بهدف توصيل الإشارة أو الرسالة التي هي المعلومة. والمعلومات أساسا عبارة عن مجموعة من البيانات (DATA) مقومة ومفسرة، محللة، مرتبطة ومنظمة، تؤدي إلى تغيير سلوك وفكر الأفراد واتخاذ القرارات.

وتعرف المعلومة أيضا بأنها ذلك الشيء الذي يعدل أو يغير من البناء المعرفي بأي طريقة من الطرق⁽²⁾.

وبصفة عامة، يمكن القول أن المعلومات في مفهومها الإجرائي المرتبط بهذا البحث هي حقائق تم التوصل إليها بعد المعالجة، وهي تصلح لاتخاذ القرار بصورة مباشرة. وفي الإصطلاح السياسي، تسمى المعلومات بالمدخلات المحركة للعملية القرارية داخل النظام السياسي.

(1) علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ط7، ص695.

(2) محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. المجلد 6 و 7، 2003، ص43.

والمقصود بتكنولوجيات المعلومات والاتصال في هذا البحث تلك الوسائل والأجهزة الإلكترونية الجديدة التي تستعمل في معالجة المعلومات وتخزينها ونقلها وتوزيعها وفي الاتصالات عن بعد، والتي تعمل بالنظام الرقمي، كالأنترنيت و الحاسوب الشخصي والهاتف النقال.

ج- صنع القرار السياسي:

أولاً: تعريف القرار: لغة هو المكان المنخفض الذي يستقر فيه الماء. والقرار هو الرأي يمضيه من يملك امضاءه⁽¹⁾.

وجاء في قاموس المحيط أن القرار لغة يعني ما قر في الأرض واطمأن فيها⁽²⁾. وقد وردت هذه الكلمة مرات عديدة في القرآن الكريم للدلالة على معنى الثبات والإستقرار، كقوله تعالى "الله الذي جعل لكم الأرض قراراً"⁽³⁾، وقوله أيضاً "ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار"⁽⁴⁾، أي ليس لها مستقر وثبات⁽⁵⁾. واصطلاحاً يقصد به الإختيار من بين عدة بدائل، لغرض تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة⁽⁶⁾.

وعليه يمكن تعريف القرار السياسي بأنه نوع من عقد العزم من جانب السلطة على اختيار أسلوب معين من أساليب التخلص من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة⁽⁷⁾. ويصطلح على القرارات في العلوم السياسية والادارية بالمرجات.

ويتعلق القرار السياسي بقضايا السلطة وإدارة شؤون الدولة، وتنفيذ سياسات الحكم اتجاه الداخل والخارج في حالات السلم والحرب، كما يتعلق بتصريف أمور المواطنين في مختلف المجالات على شكل أوامر وسياسات ولوائح وقوانين... وغيرها.

وفي هذا الصدد يلاحظ أن الكثير من الناس يحدث لديهم خلط بين مصطلح صنع القرار (Decision making) وبين مصطلح اتخاذ القرار (Decision taking)، بحيث ينظر إليهما على أنهما مصطلح واحد، لذا لا بد من التفريق بينهما حتى يتضح المعنى.

(1) قاموس الهدى، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص425.

(2) حسن أحمد الشافعي، القرار الإداري والقانوني في التربية البدنية والرياضية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2003، ص43.

(3) القرآن الكريم، سورة غافر، الآية 64.

(4) القرآن الكريم، سورة إبراهيم، الآية 26.

(5) جلال الدين السيوطي، جلال الدين المحلي، تفسير الجلالين، الجزائر: دار الإمام مالك للكتاب، 2010، ص259.

(6) منصور البديوي، دراسات في الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1987، ص44.

(7) علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004، ص08.

إن صنع القرار هو "عملية" تشمل كل الخطوات المتعلقة بالتحليل والدراسة والإستشارة، ابتداء من مرحلة تحديد المشكل، وانتهاء عند مرحلة تنفيذ القرار والتحقق من نتائجه، أما اتخاذ القرار فهو يمثل الإجراءات التي تتعلق باختيار أحد البدائل المتاحة.

ثانيا: المفهوم الإجرائي لعملية صنع القرار السياسي:

يعتبر عضو البرلمان رجل سياسة، كما أن النشاط البرلماني الذي يمارسه يعد سلوكا سياسيا، ومن بين أهم السلوكات السياسية التي يمارسها البرلماني عملية التصويت على مشاريع القوانين، وهذه العملية مرتبطة بعملية صنع القرار لدى النائب، فهو يقرر إن كان سيقبل أو يرفض مشروع القانون، كما يقرر حضور جلسات البرلمان أو مقاطعتها، أو يقرر حجب الثقة من الحكومة... إلخ، والقرارات التي يتخذها تأخذ طابعا سياسيا.

وبالتالي فإن المفهوم الإجرائي لعملية صنع القرار السياسي في هذا البحث يشير إلى الخطوات التي تمر بها عملية صنع القرار السياسي لدى عضو البرلمان بدءا بتحديد المشكل وتحليله ودراسته ومناقشته والإستشارات التي يقوم بها والمعلومات التي يجمعها ثم اتخاذ القرار ومتابعة تطبيقه وتقييمه.

د - الحكم الراشد: يجمع هذا المصطلح بين مفهومي الحكم والرشاد:

أولا: الحكم: لغة هو مصدر للفعل حكم، يحكم، حكما وحكومة، بمعنى قضي وفصل. وفي البلاد تولى إدارة شؤونها. ويقال حكمه بمعنى ولاه، واستحكم الأمر أي تمكن⁽¹⁾.

وقد وردت كلمة الحكم في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، مثل قوله تعالى "وا إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"⁽²⁾.

إصطلاحاهو ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الإقتصادي والإجتماعي والسياسي... على مختلف المستويات المركزية واللامركزية⁽³⁾.

ومفهوم الحكم بهذا المعنى الحيادي ليس جديدا، بل هو قديم قدم الحضارات البشرية نفسها. إن هذا المفهوم يدل على الآليات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات أو في التأثير فيها⁽⁴⁾.

(1) قاموس الهدى، مرجع سابق، ص 117.

(2) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 58.

(3) عبد الرزاق مقري، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، الجزائر: دار الخلدونية، 2005، ص 15.

(4) حسن كريم، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ط 1، ص 96.

ثانياً: الراشد: لغة من الرشد، يقال رشد، يرشد، رشدًا ورشادًا بمعنى اهتدى واستقام، ومنه رشيد بمعنى صائب، سليم، حكيم، مطابق للعقل، للحق والصواب⁽¹⁾.

قال تعالى على لسان سيدنا لوط عليه السلام: "أليس منكم رجل رشيد"⁽²⁾. أي رجل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر⁽³⁾، وقال سبحانه على لسان فرعون: "ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد"⁽⁴⁾. أي طريق الصواب⁽⁵⁾.

فالحكم الرشيد أو كما يسميه بعض الباحثين بالحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم السليم... وغيرها من المصطلحات التي تصب في نفس المعنى يشير إلى المشاركة الواسعة لكل أطراف وفعاليات المجتمع في صنع القرار السياسي، دون اقصاء أو تهميش لأي طرف من أطراف المجتمع. ويعرف في أدبيات الأمم المتحدة بأنه عبارة عن ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع، بما يجعل هذا المجتمع نامياً، متقدماً ومتطوراً، بمشاركة جميع أفرادِهِ وبرضاهم، وبما يجعل ظروف هؤلاء المادية والمعنوية في تحسن مستمر⁽⁶⁾.

4- البرلمان: يتفق أغلب الكتاب على أن كلمة برلمان ترجع في أصلها إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية، والتي ظهرت أول مرة في القرن 13، للإشارة إلى أي اجتماع للمناقشة، والكلمة مستقاة من الفعل الفرنسي "Parler" بمعنى التكلم، كما أطلق الإصطلاح أيضاً على المكان الذي يحدث فيه الاجتماع "Parlement" في اللغة الفرنسية، أو "Parliament" في اللغة الإنجليزية⁽⁷⁾. والبرلمان الجزائري يتكون من غرفتين:

المجلس الشعبي الوطني أو الغرفة السفلى: ويضم مجموع النواب الذين انتخبهم الشعب الجزائري واختارهم لتمثيله وإرسال انشغالاته إلى النخبة الحاكمة، والبالغ عددهم 389 نائباً.

مجلس الأمة أو الغرفة العليا: ويضم في المجموع 144 عضواً، ثلثهم (48 عضواً) يعينهم رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والإقتصادية والإجتماعية، والثلثان الآخرا (96 عضواً) يتم انتخابهم على مستوى الولاية من

(1) المنجد في اللغة العربية المعاصرة، إشراف: صبحي حمودي، بيروت: دار المشرق، 2000، ط1، ص 555.

(2) القرآن الكريم، سورة هود، الآية 79.

(3) جلال الدين المحلي، جلال الدين السيوطي، مرجع سابق، ص 230.

(4) القرآن الكريم، سورة غافر، الآية 69.

(5) جلال الدين المحلي، جلال الدين السيوطي، مرجع سابق، ص 470.

(6) عبد الرزاق مقري، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، مرجع سابق، ص 17.

(7) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 101.

طرف هيئة انتخابية مكونة من مجموع أعضاء المجلس الشعبي الولائي وأعضاء المجالس الشعبية البلدية للولاية.

تنصب مهامهم أساساً على دور الرقابة والمساءلة والإجابة عن الشعب، وهي تمثل السلطة التشريعية التي تصادق على القوانين، وعليه فالبرلمان هو مؤسسة سياسية تمارس عملية صنع القرار فهو وحدة قرارية، لها دور هام في تحقيق الحكم الراشد.

9- منهج الدراسة وأدواتها:

هناك عدة أنساق أو مؤسسات داخل المجتمع تضطلع بمهمة صنع القرار السياسي، وتختلف أدوارها حسب طبيعة النظام السياسي في كل بلد، وقد تكون هذه المؤسسات ذات طابع سياسي كالوزارات، أو ذات طابع مدني مثل المنظمات والجمعيات، أو ذات طابع عسكري مثل مؤسسة الجيش، وكل مؤسسة من هذه المؤسسات تمثل حالات دراسية لها ميزات وخصوصياتها، ويمكن دراستها كوحدات قرارية تتفاعل فيما بينها، لتساهم في صنع السياسة العامة للدولة وفي تسيير وإدارة شؤون البلد.

ومن ضمن هذه المؤسسات أو الوحدات القرارية، فقد وقع الإختيار على مؤسسة البرلمان كحالة مختلفة عن المؤسسات الأخرى في جوانب كثيرة، لمعرفة دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في صنع القرار داخل هذه المؤسسة، وانعكاس ذلك على جودة الحكم وصلاحه.

لذا فقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لأنه يعتبر الأنسب لموضوع البحث، وهو كفيل بتحقيق الأهداف المرجوة من هذا العمل، من خلال وصف الواقع الراهن للسلوكات الإتصالية التي يتعامل بها أعضاء البرلمان - بوصفهم صناعاً للقرار على مستوى السلطة التشريعية - مع المعلومات وتكنولوجياتها قصد الوصول إلى الحكم الراشد، ومعرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيات المعلومات والإتصال في تطوير وتفعيل أسلوب الإدارة والحكم في الوقت الراهن.

كما يقتضي موضوع الدراسة الإعتماد أيضاً على منهج تحليل النظم الذي يمكن من اكتشاف عملية التفاعل بين صناع القرار السياسي الذين يمثلون النظام السياسي، وبين تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي تمثل النظام الإتصالي، وتحليل العلاقات الداخلية والخارجية بينها، وذلك بالإرتكاز على النقاط الأربع الآتية:

1- **مدخلات النظام السياسي (Input):** وتتمثل في العناصر التي تحرك النظام السياسي وتمده بالحيثيات المتعلقة بالمحيط الداخلي والخارجي له، وهذه المدخلات هي المعلومات، التي يتم جمعها، معالجتها وتسويقها اعتمادا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال (TIC)، التي تعتبر إحدى أهم ركائز مجتمع المعلومات.

2- **العمليات (Operations):** ويقصد بها مجمل الحركات والتفاعلات التي تحدث من قبل النظام السياسي مع المدخلات (المعلومات)، بغية تحويلها إلى مخرجات.

3- **المخرجات (Output):** هي تلك القرارات السياسية التي تصدر من قبل النظام السياسي، سواء تعلقت بالمحيط الداخلي أو الخارجي للنظام، وتتمثل في التشريعات والقوانين والمراسيم والأوامر والتعليمات... إلخ، والتي تهدف أساسا إلى تجسيد الحكم الراشد على مستوى القمة والقاعدة.

4- **التغذية العكسية:** ويقصد بها عملية تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام عن نتائج قراراته، و الأفعال المتعلقة بتنفيذها، وتتخذ التغذية العكسية أيا من الصور التالية:

أ- **تغذية استرجاعية إيجابية:** وتشير إلى تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج قراراته التي تدفعه إلى انتهاج السلوك نفسه وصولا إلى الهدف.

ب- **تغذية استرجاعية سلبية:** تشير إلى تدفق معلومات إلى النظام عن نتائج قراراته، تدفعه إلى تعديل ساوكة إلى الإتجاه الذي يؤدي إلى بلوغ الهدف.

ج- **تغذية استرجاعية تستتبع تغيير الهدف الأصلي:** فقد يجد النظام أن هدفه قد تحقق، فيضع لنفسه هدفا جديدا، وقد يكون الهدف صعب التحقيق فيتحول عنه إلى هدف آخر⁽¹⁾.

وعليه فإن الإطار الزمني لهذه الدراسة لا يشمل معرفة العلاقة بين صناعات القرار السياسي وتكنولوجيات المعلومات والاتصال في زمن الماضي، وإنما يتعلق بدراستها في وضعها الراهن أي في زمن الحاضر، بهدف الحصول على نتائج كافية ودقيقة عن الموضوع محل الدراسة، كما هو في الحيز الواقعي.

أدوات الدراسة:

1- **الإستبيان:** يعد الإستبيان من بين أدوات البحث الأساسية الشائعة في الدراسات الأكاديمية، خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ومن ضمنها علوم الإعلام والاتصال، لذا فقد تم إعداد إستمارة استبيان قصد توزيعها على مفردات العينة المأخوذة من مجتمع البحث المدروس، وتتضمن

(1) بسيوني ابراهيم حمادة، مرجع سابق، ص 64.

هذه الإستمارة أسئلة عن الكيفية التي يصنع بها نواب البرلمان قراراتهم، مع التركيز على الأسئلة التي تكشف العلاقة بين هذه العملية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وانعكاس هذه العلاقة على تكريس آليات الحكم الراشد.

ولغرض تحقيق صدق وثبات الإستمارة، تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين في مجال مناهج البحث في العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال، والذين لهم خبرة في المجال البحثي، لإعطاء رأيهم في مدى النجاح في تصميم الإستمارة، قصد اختبار مدى ملاءمتها لموضوع البحث وكيفية صياغتها، والتأكد من درجة صلاحيتها لتوفير المعلومات المطلوبة والمحقة للأهداف المرجوة من الدراسة⁽¹⁾.

كما تم إجراء استطلاع قبلي على مجموعة تتكون من 10 برلمانيين لتقاضي أي إشكال أو غموض قد يواجه المبحوثين أثناء ملء الإستمارة، وقد مكن ذلك من إحداث تعديلات على أسئلة الإستمارة.

وبعد تنظيم الإستمارة وتعديلها حسب التوجيهات التي أوصى بها المحكمون، تم توزيعها على عينة البحث، تضم الإستمارة 36 سؤالاً، موزعة على ثلاثة محاور رئيسية، إضافة إلى أسئلة البيانات الأولية، والأسئلة في معظمها مغلقة، حتى لا تستغرق الإجابة عنها وقتاً أكبر للمبحوث، تم التركيز في إعدادها على تلك التي من شأنها أن تجيب مباشرة على الإشكالية الرئيسية للبحث، وكذا تقديم إجابات عن التساؤلات الفرعية للدراسة، من أجل التحقق من صدق الفروض، حيث تضمن المحور الأول أسئلة عن أنماط استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لدى المبحوثين، أما المحور الثاني فقد احتوى على الأسئلة التي تبين استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عملية صنع القرار السياسي، فيما كانت أسئلة المحور الثالث تتركز حول دور هذه التكنولوجيا في تحقيق آليات الحكم الراشد، وعلاقة هذا المفهوم بعملية صنع القرار السياسي.

2- المقابلة: لقد تم إجراء مقابلات مع بعض الشخصيات البرلمانية من كلا الغرفتين، قصد الحصول على معلومات إضافية لم يتم جمعها عن طريق الإستبيان، وهذه الشخصيات تنتمي إلى كتل برلمانية شتى وتوجهات سياسية وايدولوجية مختلفة، بهدف تمثيل مجتمع البحث تمثيلاً صحيحاً، وقد أجريت بعض هذه المقابلات بصورة مباشرة، وبعضها كان عبر الهاتف، في حين

(1) الأساتذة الذين تفضلوا مشكورين بتقديم توجيهاتهم القيمة حول استمارة الإستبيان هم: د. محمد شطاح من جامعة الشارقة، د. عبد اللطيف صوفي من جامعة قسنطينة، د. عبد الوهاب بوخروفة ود. نصر الدين لعياضي من جامعة الشارقة، إضافة إلى الأستاذ المشرف.

أجري البعض الآخر إلكترونيا عبر الأنترنت، وقد تضمنت أسئلة مفتوحة للحصول على إجابات كافية على إشكالية البحث وتساؤلاته.

10- مجتمع الدراسة:

إن الأطراف المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي والمشاركة في الحكم وفي إدارة وتسيير شؤون الدولة والمجتمع متعددة الأشكال والإنتماءات، سواء كانت من طرف الفاعلين داخل الحكومة أو خارجها، سواء من الموالين للنظام أو من المعارضين له، وهذا التأثير لا يكون في معظمه بشكل فردي، وإنما على شكل مؤسسات أو جماعات ونخب، مثل النخبة السياسية التابعة لمؤسسة رئاسة الجمهورية كالمستشارين والخبراء...، النخبة الوزارية التابعة للحكومة، مجموعات الأحزاب السياسية المنتمية للمعارضة، جماعات الضغط، المجتمع المدني، رجال الأعمال، وسائل الإعلام، مؤسسة الجيش... وغيرها من الدوائر السياسية والمدنية المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر.

كل هذه القوى المتعددة النوايا والمقاصد السياسية، تمثل المجتمع العام لهذه الدراسة، ونظرا لشساعة هذا المجتمع، فقد وقع الإختيار من بين هذه المؤسسات والنخب على مؤسسة البرلمان الجزائري الذي يتشكل من 533 عضوا، والذين يمثلون مجتمع البحث في هذه الدراسة، وتعود أسباب اختيار المؤسسة التشريعية إلى ما يلي:

1- لأن البرلمان يعتبر وحدة قرارية هامة تساهم في صنع السياسة العامة للدولة، عن طريق سن القوانين، وممارسة الدور الرقابي الذي يعتبر أحد ركائز الحكم الراشد.

2- لأنها مؤسسة سياسية رسمية، ولا يمكن تجاهل صفة الرسمية على قوة القرار وعلى عملية الحكم، مقارنة بالمؤسسات والوحدات القرارية غير الرسمية التي تشارك في عملية صنع القرار السياسي، وفي تسيير الشؤون العامة للبلاد.

2- لأنها تضم مختلف التيارات والتشكيلات السياسية والإيديولوجية التي تعكس مختلف التوجهات السياسية للمجتمع الجزائري.

3- لأن المؤسسة البرلمانية تتكون من مجموعة من الفاعلين السياسيين محصوري العدد، مما يمكن من تغطيتها بالدراسة، وبالتالي التوصل إلى نتائج ذات مصداقية أكبر.

4- لأن البرلمانيين بحكم عملهم ومسؤولياتهم يتفاعلون ويتواصلون مع مختلف المؤسسات المجتمعية المعنية بالقرار المراد اتخاذه، سواء على مستوى القمة والقاعدة، ابتداء من رئاسة

الجمهورية، رئاسة الحكومة، القطاعات الوزارية، مؤسسات المجتمع المدني... إلخ، وهذا من شأنه أن يمكن من قياس درجة الرشاد في القرارات المتخذة ومعرفة دور المعلومات والاتصالات وتكنولوجياتها في ذلك.

11- عينة الدراسة:

نظرا لصعوبة انتهاج طريقة الحصر الشامل لمجتمع البحث بسبب أن ذلك يستغرق وقتا أطول، ويتطلب إمكانيات كبيرة، فقد تم الأخذ بأسلوب العينة المستخدم في البحوث العلمية، خاصة الميدانية منها، وهو أسلوب لا يقل أهمية ونجاعة في القدرة على الوصول إلى نتائج من شأنها أن تضمن التمثيل الصحيح والأقرب لمجتمع البحث المدروس، وبالتالي تكون أصلح للتعميم.

ونظرا لعدم تجانس وحدات مجتمع البحث، فقد تم اختيار عينة طبقية من مجتمع البرلمانيين مكونة من 68 مفردة، وذلك لتعكس مختلف الأطياف السياسية المشكلة للبرلمان الجزائري وأكثرها حضورا فيه، باتباع الأسلوب العشوائي في اختيار المفردات، وبحصص متفاوتة، وقد شملت عينة الدراسة من بين الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الجزائري الكتل البرلمانية التالية: حركة الإصلاح الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، جبهة التحرير الوطني، حركة الدعوة والتغيير⁽¹⁾، وكتلة الجبهة الوطنية الجزائرية، ونظرا لأن مجتمع البحث مكون من قسمين مختلفين من حيث التعداد (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، فقد كانت العينة هي الأخرى مكونة من مجموعتين مختلفتي التعداد، حيث تم في المجموع توزيع 180 إستمارة بصورة مباشرة، إضافة إلى عشرات الإستمارات عبر البريد الإلكتروني، تم استرجاع 79 استمارة، 7 منها عبر البريد الإلكتروني، وقد تبيّن أن البريد الإلكتروني الخاص بأعضاء غرفتي البرلمان (@majliselouma.dz) بالنسبة للغرفة العليا، و (@apn-dz.org) بالنسبة للغرفة السفلى لا يستعمل إطلاقا من قبل نواب البرلمان، على الرغم من امتلاك كل نائب لعنوان إلكتروني خاص به⁽²⁾، وقد ألغيت 11 إستمارة كانت الإجابات فيها ناقصة، وهكذا بقيت 68 إستمارة قابلة للتفريغ، وهو ما يمثل نسبة 12.7% من مجتمع البحث المتكون من 533 عنصرا، موزعة كما يلي:

العينة الجزئية الأولى: مأخوذة من الغرفة السفلى (المجلس الشعبي الوطني) وتشمل 48 مفردة من المجتمع الجزئي للدراسة والمشكّل من 389 عنصرا (نائبا)، وهو ما يمثل نسبة 12.3%.

(1) حركة الدعوة والتغيير انشقت عن حركة مجتمع السلم، ونشأت داخل البرلمان، ولم يتم اعتمادها بصفة رسمية إلا فيما بعد.

(2) مقابلة مع السيد "قادة بن عودة" عضو مجلس الأمة أمام مقر مجلس الأمة يوم 12 ماي 2010 على الساعة 11:30 صباحا.

العينة الجزئية الثانية: مأخوذة من الغرفة العليا للبرلمان (مجلس الأمة)، وتضم 20 مفردة من المجتمع الجزئي المتبقي للدراسة البالغ عدد عناصره 144 عنصرا (عضوا)، وهو ما يمثل نسبة 13.8%، وقد استغرقت عملية جمع الإستثمارات حتى بلوغ النصاب المطلوب سنة كاملة.

12- حدود الدراسة:

وفيما يتعلق بالإطار الزمني للدراسة، فإن موضوع البحث يستهدف التعرف على أنماط وعادات الإستخدام التي يتعامل بها نواب البرلمان باعتبارهم صناعا للقرار على مستوى السلطة التشريعية، مع تكنولوجيا المعلومات والإتصال في زمن الحاضر، لأن هذه التكنولوجيا بلغت في الوقت الحالي أوج تطورها، وعليه فإن العينة المدروسة تنحصر في الأعضاء الحاليين للبرلمان [نواب العهدة التشريعية الحالية (السادسة) 2007-2012 بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني]، وأعضاء مجلس الأمة الحاليين بما فيهم الذين تم انتخابهم في 2009 ضمن التجديد النصفى، ولا تتسحب الدراسة على النواب والأعضاء السابقين الذين انتهت عهدهم البرلمانية.

13- المقاربة النظرية للدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن نظريات وبحوث الإتصال السياسي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الفاعلين في النظام السياسي، والفاعلين في النظام الإتصالي، وتعتبر نظرية الإتصالات في تحليل النظم السياسية من بين أهم المقاربات النظرية التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث.

ويعد "كارل دويتش" من أهم رواد هذه النظرية، حيث استحدث مدخلا جديدا للتحليل السياسي يقوم على نظرية الإتصال والتحكم أو السيبرنيتيك الذي هو الدراسة المنظمة للإتصال والتحكم في المنظمات بكل أنواعها⁽¹⁾.

وقد عبر "وينر" الذي يعتبر الأب الحقيقي للسيبرنية عن علاقة السيبرنيتك بالسياسة والإتصال عندما قال: "إننا إذا أدركنا السياسة كنظام، فإن الإتصال هو العصب الذي يتحكم في هذا النظام، كما أن قدرة النظام على ممارسة السيطرة والتحكم ترتبط بقدرته على التعامل مع المعلومات"، ولذا فإن وينر كان يرى أن الإتصال والتحكم معنيان مترادفان، ففي كل وقت نقوم فيه بالإتصال، نقوم فيه كذلك بالتحكم.

ويقول "دويتش": إن السيبرنيتيك في حقيقته ينطوي على نقل الرسائل وفهم عمليات الضبط، إن هو إلا فرع من هندسة الإتصال وليس هندسة القوة، ومن ثم فإنه ينظر إلى الحكم على أنه

(1) بسيوني إبراهيم حمادة، مرجع سابق، ص58.

شبكة من الإتصال، أو نسيج متغلغل من الأعصاب، وتقوم هذه الشبكة بحمل الإشارات من مراكز الضبط المختلفة إلى الوحدات التي تقوم بالأداء، ثم تعيد الرسائل منها إلى مراكز الضبط⁽¹⁾، ويرى دويتش أن هناك تدفقا للمعلومات بشكل مستمر يشكل شبكة الإتصال التي تعدل من نفسها ذاتيا. وهذه الشبكات الإتصالية تمثل أي نظام يمكن وصفه بدرجة معينة من التنظيم والإتصال والتحكم، بغض النظر عن العمليات الخاصة بنقل الرسالة سواء تمت عن طريق الكلمات كما يحدث بين الأفراد في التنظيم الاجتماعي، أو من خلال العصب والهرمونات في الجسم الحي، أو تمت عن طريق الإشارات الإلكترونية في الآلات الهندسية⁽²⁾.

وخالصة هذه النظرية هي أن قوة النظام السياسي تتبع من توفره على شبكة إتصالات محكمة ومنظمة، تضمن له التدفق والتغذية المستمرة بالمعلومات، ليقوم بتأدية وظائفه بنجاح، وعلى رأس هذه الوظائف عملية صنع القرار السياسي.

كما تعتبر نظرية الإستخدامات والإشباع أحد المداخل النظرية التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة، حيث ترى هذه النظرية أنه ليست وسائل الإعلام هي التي تحدد للجمهور نوع الرسائل الإعلامية التي يتلقاها، بل إن استخدام الجمهور لتلك الوسائل لإشباع رغباته يتحكم بدرجة كبيرة في مضمون الرسائل الإعلامية التي تعرضها وسائل الإعلام، لذلك ترى نظرية الإستخدامات والإشباع أن الجمهور يستخدم المواد الإعلامية لإشباع رغبات معينة لديه، قد تكون الحصول على معلومات أو الترفيه أو التفاعل الإجتماعي أو حتى تحديد الهوية⁽³⁾.

(1) بسيوني إبراهيم حمادة، مرجع سابق، ص 59.

(2) نفس المرجع، ص 62.

(3) محمد بن عبد الرحمن الحضيف، كيف تؤثر وسائل الإعلام، دراسة في النظريات والأساليب، الرياض: مكتبة العبيكان، ط2، 1998، ص 26.

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الفصل الأول

تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

1- تعريف تكنولوجيا المعلومات: ينقسم مصطلح تكنولوجيا المعلومات إلى كلمتين:

أ- التكنولوجيا: هي دراسة الأساليب الفنية (التقنيات) البشرية في صناعة وعمل الأشياء⁽¹⁾.

ب- المعلومات: هي حقائق نهائية تستنتج من البيانات بعد معالجتها، وتصلح لاتخاذ القرار بصورة مباشرة⁽²⁾.

وإذا كانت المعلومات هي بيانات أو حقائق تمت معالجتها ويمكن تخزينها، استرجاعها وتشكيلها، وإذا كانت التكنولوجيا هي تطبيق المعرفة العلمية لتصميم، إنتاج واستخدام منتجات وخدمات توسع مقدرة الإنسان على تطوير البيئة الطبيعية الإنسانية والتحكم فيها، فإن تكنولوجيا المعلومات تصبح هي مجموعة الأدوات والأنظمة والتقنيات والمعرفة المطورة لحل مشاكل تتصل باستخدام المعلومات⁽³⁾.

تكنولوجيا المعلومات إذن هي اقتناء واختزان المعلومات وتجهيزها في مختلف صورها وأوعية حفظها، سواء كانت مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو ممغنطة أو معالجة بالليزر، وبنها باستخدام توليفة من المعلومات الإلكترونية ووسائل وأجهزة الإتصال عن بعد. وهو ما لخصه عبد الباسط محمد عبد الوهاب في رسالته كما يلي: "إن تكنولوجيا المعلومات هي تلك التي تعتمد على تقنيات أنتجت من أجل تقديم أي معلومات للمستخدم لها، وتتيح له تخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها مع من يحب، وقت ما أراد بسهولة وبسرعة فائقة⁽⁴⁾.

وجاء في الموسوعة الدولية لعلم المعلومات والمكتبات أنها "التكنولوجيا الإلكترونية اللازمة لتجميع واختزان وتجهيز وتوصيل المعلومات، وهناك فئتان من تكنولوجيا المعلومات، الأولى

(1) آر. إيه. بوكانان، تر: شوقي جلال، الآلة قوة وسلطة، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2000، ص13.

(2) عبد الملك ردمان الدناني، الوظيفة الإعلامية لشبكة الأنترنت، بيروت: دار الراتب الجامعية، 2001، ص26.

(3) محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص103.

(4) فضيل دليو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص34.

التي تتصل بتجهيز المعلومات كالنظم المحوسبة، والثانية تلك المتصلة ببيت المعلومات كنظم الإتصالات عن بعد"، فالمصطلح يشمل بصفة عامة النظم التي تجمع بين الفئتين⁽¹⁾.

وتعتمد تكنولوجيا المعلومات على الوسائل الرئيسية الثلاث الآتية:

1- الحاسبات الإلكترونية التي تقوم بتجهيز المعلومات وتخزين كميات ضخمة منها، واسترجاعها بسرعة ودقة وفاعلية.

2- الإتصالات التي تستطيع توزيع المعلومات وبنها بسرعة كبيرة لأشخاص مختلفين ومتعددين بصرف النظر عن الأماكن التي يقيمون فيها.

3- الترقيم أو التصوير المصغر الذي يسمح بتصغير الأحجام المتضخمة من المعلومات في حيز ومساحة صغيرة جدا.

ويتفق مع التعريف السابق أيضا تعريف كل من "ك. صامويلسون" و "بوركو" و "أمي"، حيث يعرفون تكنولوجيا المعلومات بأنها "إدخال" تطبيق الأدوات أو التقنيات المتصلة بعلم المعلومات في حل مشكلات النظم مثل الحاسبات الإلكترونية، وسائل الإتصال والوسائط المصغرة"⁽²⁾.

ويعرفها قاموس "ماكملان" لتكنولوجيا المعلومات بأنها حياة، معالجة وتخزين معلومات ملفوظة، مصورة، متنية ورقمية بواسطة مزيج من الحاسب الإلكتروني والإتصالات السلوكية واللاسلكية ومبني على أساس الإلكترونيات الدقيقة⁽³⁾.

ووفق تعريف اليونسكو فإن تكنولوجيا المعلومات هي "مجالات المعرفة العلمية والتقنية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها، إنها تفاعل الحاسبات والأجهزة مع الإنسان ومشاركتها في الأمور الإجتماعية والإقتصادية والثقافية"⁽⁴⁾.

وبفضل تكنولوجيا المعلومات دخلنا إلى عصر جديد و هو العصر ما بعد الصناعي الذي جاء به مجتمع المعلومات والمعرفة والذي يمثل ثورة نفسية سوسيوثقافية⁽⁵⁾.

(1) طارق محمود عباس، مجتمع المعلومات الرقمي، القاهرة: المركز الأصيل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص149.

(2) حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والإتصال، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص33.

(3) محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والإتصال وصناعة الإتصال الجماهيري، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1990، ص38.

(4) حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، مرجع سابق، ص36.

(5) BRUNET, P , l'éthique dans la société de l'information, paris : l'Harmattan, 2001, p 07.

2- تعريف تكنولوجيا الإتصال: يقصد بها القنوت الجديدة التي يمكن من خلالها نقل وبتث الثورة المعلوماتية من مكان لآخر⁽¹⁾.

ومن منظور اتصالي يمكن القول أن تكنولوجيا الإتصال هي مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الإتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المصورة أو المكتوبة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية من خلال الحاسبات الإلكترونية، ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الإتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مرئية أو كلاهما، أو مطبوعة أو رقمية، ونقلها من مكان لآخر وتبادلها. كما يقصد بثورة تكنولوجيا الإتصال تلك التطورات التكنولوجية في مجالات الإتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي اتسمت بالسرعة والإنتشار والتأثيرات الممتدة من الرسالة إلى الوسيلة إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، وهي تشمل ثلاثة مجالات:

- **أولها:** ثورة المعلومات أو ذلك الإنفجار المعرفي الضخم المتمثل في الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة.

- **ثانيها:** ثورة وسائل الإتصال المتمثلة في تكنولوجيا الإتصال الحديثة التي بدأت بالإتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالتلفزيون والنصوص المتلفزة و انتهاء بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

- **ثالثها:** ثورة الحاسبات الإلكترونية التي توغلت في كافة نواحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الإتصال واندمجت معها، والأنترنيت خير مثال على ذلك الإمتزاج⁽²⁾.

3- الإندماج بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصال:

لا يمكن الفصل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصال، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم الإتصال، فترابطت شبكات الإتصالات مع شبكات المعلومات، وهو ما نلمحه واضحا في حياتنا اليومية من التواصل بالفاكس عبر خطوط الهاتف، وفي بعض

(1) طارق محمود عباس، مرجع سابق، ص151.

(2) سامية محمد جابر، نعمت أحمد عثمان، الإتصال والإعلام وتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص108.

الاحيان مرورا بشبكات اقمار الاتصال وما نتابعه على شاشات التلفزيون من معلومات تاتي من الداخل وقد تاتي من أي مكان في العالم ايضا، وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال كما كان الامر في الماضي، ودخلنا في عهد جديد للمعلومات والاتصال يسمى الآن "com – com" (computer communication)⁽¹⁾.

ومن الملاحظات اللافتة للنظر ان النمو في ظاهرة انتاج المعلومات وما رافقها من ابتكار الوسائل الفنية الحديثة في حفظ واسترجاع المعلومات، قد ترافق مع نمو ظاهرة الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال والتي هي ادوات نقل وتوصيل المعلومات وتبادلها، وقد وجدت علاقة جدلية بينهما، بحيث ان ظهور أي ابتكار جديد في أي مجال منهما يؤدي بالضرورة الى ابتكار اخر في المجال الثاني، بحيث صار انفجار المعلومات والثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال اشبه بوجهي عملة واحدة⁽²⁾.

وعليه يجمع جل الباحثين على ان تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات هما توأمان ولدا من رحم التكنولوجيا على اساس ان ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الانتاج الفكري في مختلف المجالات وظهور الحاجة الى تحقيق اقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق واتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرارات في اسرع وقت وباقل جهد، عن طريق استحداث اساليب جديدة في تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الاولى على الحاسب الالكتروني واستخدام التكنولوجيات الاتصالية لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات⁽³⁾.

4- تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

عرفها الإتحاد الأوربي سنة 1998 بأنها: "قائمة النشاطات الشاملة لثلاثة قطاعات: المعلوماتية بما فيها من صناعة الحواسيب والبرمجيات والاتصالات عن بعد الشاملة للشبكات (الأنترنيت اساسا) والإلكترونيك".

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالنسبة للمؤلفين Illorente, becerril, bernete) طرقا بشرية تسمح بالقيام بأفعال متعلقة باستقبال ونقل ومعالجة وتبادل ونشر رسائل ومعطيات (معلومات ومعارف)، ويتم تنفيذ هذه الأفعال عن طريق أشخاص وآلات،

(1) سامية محمد جابر، نعمت أحمد عثمان، مرجع سابق، ص 108.

(2) فاروق أبو زيد، إنييار النظام الإعلامي الدولي، القاهرة: مطابع الأخبار، 1991، ص 18.

(3) حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، مرجع سابق، ص 64.

وتتمثل دعامتها المادية حتى الآن في الكهرباء، الإلكترونيك والفوتونيك، ودعامتها الفكرية والمعرفية في البرمجيات (software)، أما تطبيقاتها فتشمل الإتصالات عن بعد، الإعلام الآلي ونادرا الأتمتية (Automatique)، ومجال العمليات الآلية (الروبوتيك)، ومنذ التسعينات في أوربا صناعة المحتويات، السمعي بصري والوسائط المتعددة⁽¹⁾.

إن الإقتران بين تكنولوجيا المعلومات تخزيننا واسترجاعا... مع تقنية الإتصالات، حقق الكثير من التقدم في مجال خدمات المعلومات وإدارتها، وأحدث هذا الإقتران ثورة في عالم نقل الصوت والصورة بكل دقة وبسرعة متناهية عبر المسافات الشاسعة متخطية المحيطات والحدود السياسية والعوارض الطبيعية على اختلاف أنواعها وأشكالها⁽²⁾.

5- التطور التاريخي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال:

هناك تصنيفات تاريخية متعددة لتطور وسائل الإتصال الإنساني منذ أن خلق الإنسان إلى يومنا هذا، ولعل أهم تصنيف هو ذلك الذي يقسم تطور تاريخ الإتصال الإنساني إلى خمس ثورات أساسية، حيث تمثلت الثورة الأولى في تطور اللغة، والثانية في تدوين اللغة، واقتربت الثورة الثالثة باختراع الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر، وبدأت معالم ثورة الإتصال الرابعة في القرن التاسع عشر من خلال اكتشاف الكهرباء والموجات الكهرومغناطيسية والتلغراف والهاتف والتصوير الضوئي والفوتوغرافي والسينما، ثم ظهور الإذاعة والتلفزيون في النصف الأول من القرن العشرين، أما الثورة الإتصالية الخامسة فهي تلك التي نعيشها حاليا، وصاحب كل ثورة من الثورات نظم جديدة من تكنولوجيا المعلومات والإتصال⁽³⁾.

أ - الثورة الإتصالية الأولى (اللغة):

وتعرف بالمرحلة الشفهية، حيث كان الإتصال في الطور الأول للبشرية شفهيا، يتم مباشرة من الفم إلى الأذن، ونظرا لأن الناس قديما كانوا يحصلون على معلوماتهم أساسا عن طريق الإستماع، فقد اقتربوا من بعضهم البعض، مما دعم العلاقات الإجتماعية، وأدى إلى تماسك المجتمع في وحدات قبلية مندمجة. وقد أثر أسلوب الإتصال الشفهي على الناس لأن الكلمة المنطوقة عاطفية أكثر من الكلمة المكتوبة⁽⁴⁾.

(1) فضيل دليو، مرجع سابق، ص28.

(2) طارق محمود عباس، مرجع سابق، ص33.

(3) عبد الملك ردمان الدناني، مرجع سابق، ص81.

(4) فضيل دليو، مرجع سابق، ص41.

يفهم من هذا أن أول مرحلة من مراحل الإتصال البشري كانت مرحلة اللغة الشفهية، وهذا ما يوضحه القرآن الكريم، إذ ينص مباشرة على أن الخليفة الذي جعله الله في الأرض وهو آدم عليه السلام أبو البشرية جمعاء، قد علمه الله الكلام، مصداقا لقوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها". (سورة البقرة، الآية 31)⁽¹⁾.

ومن المؤكد أن اللغة صورة الإتصال، فهي التي تميز الإنسان عن الحيوان، ولها مفاهيم متعددة، حيث أنها الوسيلة الأكثر أهمية لاتصال الإنسان، وهي تميل إلى الرمزية، فمع تعريفات اللغة، يمكننا أن نصل إلى أن وظيفتها الأساسية هي توصيل المعلومة السائدة والمرتبطة بالسلوك الإنساني، ففي اللغة هناك ما يسمى بالإشارات والرموز، وهذه الأخيرة لديها دلالة عند كل من المتصلين والمتلقين⁽²⁾.

ب- الثورة الإتصالية الثانية (الكتابة):

وفيها عرف الإنسان اللغة المكتوبة، حيث كانت الكتابة هي الوسيلة الأساسية للتعبير، وأصبحت حاسة البصر هي الحاسة الرئيسية، وأضفت الكتابة صفة الدوام على الكلمة المنطوقة، وحافظت على أهم رسائل الجماعة، مما كفل لها الوجود المستمر، وظهرت الكتب المنسوخة ومهنة الوراق، ودور حفظ الكتب، وازدهر الحبر والمخطوط كوسيلة إعلامية، وشكلت عمليات بيعه تجارة مزدهرة⁽³⁾.

ارتبط ظهور الكتابة بالحاجة الإجتماعية الملحة، حيث يؤكد الباحثان ملفين ل. ديفلير وساندرا بول روكيتش أن أهم باعث لتطوير الكتابة هو حاجة الناس إلى طرق تسجيل حدود الأرض والملكية، كما أدى النشاط التجاري إلى تزايد الإتصالات بين الشعوب المختلفة، فاحتاجوا بالتالي إلى تسجيل عمليات البيع والشراء فيما بينهم، وكانت هناك حاجات أخرى عديدة في مجال الإقتصاد الزراعي، وكانت الكتابة ضرورية لتلبية هذه الحاجات⁽⁴⁾.

وقد حاول الإنسان منذ البدايات الأولى البحث والتوصل إلى الوسيط الأكثر ملاءمة لهذا الغرض، حيث استخدم العديد من المواد مختلفة الشكل والطبيعة والتركيب، فمثلا استخدم الألواح الطينية في وادي الرافدين، ولفائف البردي في مصر، والجلود في أواسط آسيا واليونان،

(1) محمد لعقاب، مجتمع الإعلام والمعلومات، ماهيته وخصائصه، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص12.

(2) منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الإتصال، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص30.

(3) رجبيس دويريه، تر: فؤاد شاهين، جورجيت الحداد، محاضرات في علم الإعلام العام - الميديولوجيا - بيروت: دار الطليعة، 1996، ص113.

(4) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص14.

وبعض الأشجار في الهند، والحجر والمعدن والخشب والنسيج في مراكز وأماكن أخرى من العالم، إلى أن توصل الصينيون في مطلع القرن الأول ميلادي إلى صناعة الورق كوسيط للكتابة والتوثيق، وظلت هذه الصناعة مقتصرة على الصين قرابة خمسة قرون ثم انتشرت إلى كوريا واليابان، ووصلت بغداد في نهاية القرن الثامن ميلادي، لتنتقل إلى المدن العربية الأخرى، ولتصل إسبانيا على يد العرب في حوالي 1150م، ولم تعرف أمريكا صناعة الورق إلا في نهاية القرن 17م⁽¹⁾.

ج- الثورة الإتصالية الثالثة (الطباعة):

لقد بدأت الطباعة على القوالب الخشبية ثم الفخار، حتى اخترع "يوحنا غوتنبرغ" الحروف الطباعية المتحركة المسبوكة من المعدن عام 1436، وبعدها انتشرت الطباعة في أوروبا ومنها إلى العالم كله، وبفضل اختراع آلة الطباعة أصبحت حاسة الإبصار هي المسيطرة، وحول المطبوع الأصوات إلى رموز مجردة، وكان ذلك بداية للنشر الجماهيري للكتب والجرائد والمجلات، وكانت كلمات "كلوتز": "إذا خلق الله الشمس، فالإنسان اخترع الطباعة، شمس الله تبدد الظلمات المادية، وشمس الإنسان تبدد الظلمات المعنوية"⁽²⁾.

وبفضل تقنيات الطباعة، كان انتشار الكتابة مذهلاً، فمنذ نشر أول كتاب مطبوع "مزامير مينز" عام 1457، وحتى نهاية عام 1500، تراوح عدد الكتب المطبوعة بين 15 و 20 مليون كتاب موزعين على 35 ألف مطبعة، أي بمتوسط إنتاج يصل إلى 1300 كتاب في اليوم⁽³⁾. كما يعتبر "ماك لوهان" أن تطور الصحافة المطبوعة في القرن 15، بفضل اختراع غوتنبرغ للحروف المتحركة كان أكثر الإبتكارات التكنولوجية تأثيراً على حياة الإنسان، فالمطبوع جعل الإنسان يتخلص من القبيلة، فمن خلال الحروف الهجائية تمكن من اختصار الواقع وتقديمه إلينا متجزئاً ومتسلسلاً وقابلاً للتكرار والإستساخ، كما ساعد المطبوع كوسيلة شخصية للتعليم على نشر الفردية وروح المبادرة والإعتماد على الذات، وشجع على العزلة وعلى التعبير عن وجهات نظر شخصية⁽⁴⁾.

(1) جاسم محمد جرجيس، بديع القاسم، مصادر المعلومات في مجال الإعلام والإتصال الجماهيري، مركز الإسكندرية للوثائق والمكتبات، 1996، ص 09.

(2) ريجيس دويريه، مرجع سابق، ص 113.

(3) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 23.

(4) فضيل دليو، مرجع سابق، ص 42.

وخلال السنوات القليلة الممتدة بين 1800 و1820، طرأت سلسلة اختراعات قلبت الأساليب التقنية في المطبعة رأساً على عقب، وأدت إلى ظهور الطباعة المعدنية، والمطبعة ذات الأسطوانات الدائرية، والمطبعة ذات الدواسة، والمطبعة الميكانيكية البخارية، ولم يكد ينتهي عهد نابوليون حتى أصبح في الإمكان الطباعة في ساعة واحدة أكثر مما كان يطبع في يوم كامل قبل 15 عاماً، وكانت تلك محطة هامة على صعيد حجم المطبوعات⁽¹⁾.

د- الثورة الإتصالية الرابعة (وسائل الإعلام والإتصال):

بدأت معالم ثورة التصل الرابعة في القرن التاسع عشر من خلال اكتشاف الكهرباء خاصة، والموجات الكهرومغناطيسية والتلغراف والهاتف والتصوير الضوئي والفتوغرافي والسينما، ثم ظهور الإذاعة والتلفزيون في النصف الأول من القرن العشرين⁽²⁾.

وقد سميت هذه الفترة بمرحلة وسائل الإعلام والإتصال نظراً لتتابع الإختراعات والإكتشافات لعدة أدوات تستعمل لأغراض إعلامية واتصالية، فقد توصل على سبيل المثال لا الحصر "صمويل مورس" إلى حلول لصناعة التلغراف الكهربائي، وبتاريخ 24 ماي 1844 انتقلت الرسالة التلغرافية التاريخية بين مدينتي واشنطن وبالتيمور، فدخل بموجبها العالم عصر الإتصال الإلكتروني الفوري.

وفي عام 1888، أثبت الشاب الألماني "هيرتز" الوجود الفعلي للموجات الكهرومغناطيسية التي أصبحت منذ ذلك الحين تحمل إسمه، وفي عام 1897، ابتكر الإيطالي "ماركوني" أول جهاز تلغراف لاسلكي مكن رسائله من عبور الأطنطي⁽³⁾.

وأنشئت بعد ذلك على الفور شركة ماركوني للتلغراف اللاسلكي التي تولت مسؤولية إقامة الكثير من محطات الإرسال اللاسلكي حول الساحل البريطاني، وجهزت السفن بأجهزة اللاسلكي، وكانت فاجعة غرق السفينة "تيتانيك" العام 1912 مناسبة مبكرة أكدت جدوى استعمال جهاز اللاسلكي للحصول على إغاثة عاجلة للسفينة في نكبتها، وأدى هذا الحدث إلى تركيز الإنتباه على قيمة هذا النوع من الإتصالات في عرض البحر⁽⁴⁾.

(1) طارق محمود عباس، مرجع سابق، ص 74.

(2) عبد الملك ردمان الدناني، مرجع سابق، ص 81.

(3) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 35.

(4) آر. إيه. بوكانان، مرجع سابق، ص 181.

وتوالى الإكتشافات في عالم الإتصالات بعد ذلك، إلى أن تم التوصل إلى اختراع الراديو الذي عرف في الثلاثينات والأربعينات من القرن 20 عصره الذهبي، ليصبح وسيلة إعلام واتصال جماهيرية رائدة، ثم ظهرت السينما والتلفزيون وجهاز التسجيل (فيديو تكس) والكمبيوتر.

هـ- الثورة الاتصالية الخامسة (عصر المعلومات):

شهد العصر الحالي سرعة عالية في صناعة وسائل الإتصال وتطورها، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال الإلكترونية، وتجسدت ثورة الإتصال الخامسة بداية من النصف الثاني من القرن 20 من خلال اندماج ظاهرة تفجر المعلومات وتطور وسائل الإتصال وتعدد أساليبها، وفي معالجة المعلومات عن بعد، وباستخدام متزايد للأقمار الصناعية، مما أمكن ملايين الأنباء والبيانات أن تتدفق عبر الدول والقارات بطريقة فورية مكتوبة بالصوت والصورة، وانفتحت أمام الإعلام الدولي آفاق لا حدود لها من التطور⁽¹⁾.

ويرى بعض الباحثين أن البشرية تعيش اليوم المرحلة التفاعلية التي بدأت في منتصف الثمانينات ومازالت مستمرة حتى الآن، وتتميز بسمة أساسية وهي المزج بين أكثر من تكنولوجيا معلوماتية واتصالية تمثلها أكثر من وسيلة لتحقيق الهدف النهائي وهو توصيل الرسالة الإتصالية، ويطلق على التكنولوجيا السائدة والمميزة لهذه المرحلة التي نعيشها التكنولوجيا الرقمية أو التكنولوجيا التفاعلية.

ويمكن القول أن أبرز ملامح هذه المرحلة هو ظاهرة اندماج وسائط أو وسائل الإتصال والمعلومات أو ظاهرة "الإلتقاء الرقمي"، فقد دخلت أسلاك الهاتف والألياف الضوئية والكابلات البحرية واتصالات الموجات الدقيقة (المايكروويف)، وقنوات التلفزيون والإتصالات عبر الأقمار الصناعية، دخلت كلها في لحمة عالمنا وسداه.

وتقف الأنترنت عند نقطة التقاء هذين المجالين من التطور كنتيجة مباشرة لتقاطع تكنولوجيا الكمبيوتر مع تكنولوجيا الإتصالات.

ومرتكز هذا الإلتقاء الرقمي هو الثورة الرقمية وهي تغير جذري طرأ على وسائل المعلومات والاعلام، يتمثل في تغيير الأساس التقني لعمل هذه الأجهزة الإلكترونية والكهربائية من الوضع التماثلي، (حيث يتم تمثيل الظاهرة الفيزيائية كالصوت بموجة كهرومغناطيسية مرافقة تحاكي التغيرات التي تحصل في الظاهرة الفيزيائية، مثل التغيرات في الصوت)، إلى الوضع الرقمي

(1) عبد الملك ردمان الدناني، مرجع سابق، ص 83.

حيث يتم تمثيل الظاهرة الفيزيائية كالصوت بسلاسل من أرقام ثنائية (0 و 1)، وتتغير حالتها لتعكس أية تغيرات في الظاهرة المرفقة مثل تغير الصوت، وهذا التغيير يعني أن المعلومات أصبحت تخزن بشكل رقمي يتوافق مع الحواسيب. وينطبق هذا خاصة على الأشكال الأخرى للمعلومات من أصوات وصور ثابتة أو متحركة⁽¹⁾.

6- الكمبيوتر:

لقد كان الوعد الذي قطعه فترة العشرينات الصاخبة من القرن الماضي على نفسها هو "سيارة في كل مرآب"، أما وعد عصر الانفوميديا فهو "كمبيوتر على كل طاولة قهوة"⁽²⁾. والكمبيوتر هو عبارة عن آلة إلكترونية مصممة بطريقة تسمح باستقبال البيانات والمعلومات واختزانها ومعاملتها، بحيث يمكن إجراء جميع العمليات البسيطة والمعقدة بسرعة والحصول على نتائج هذه العمليات بطريقة آلية⁽³⁾.

ويشتمل نظام الحاسب الإلكتروني على عنصرين رئيسيين لا يمكن له أن يعمل بدون واحد منهما، وهذان العنصران هما: التجهيزات الفكرية (software) والتجهيزات المادية (hardware) المكونة من الأجهزة والوحدات اللازمة لكي يؤدي الحاسب الإلكتروني الوظائف المختلفة المطلوبة منه. وتتكون هذه التجهيزات من أربع وحدات رئيسية هي: وحدة الإدخال، وحدة التشغيل المركزية، وحدات التخزين الخارجي ووحدة الإخراج.

أما التجهيزات الفكرية فهي مجموعة التعليمات والأوامر التي يغذى بها الحاسب لكي يقوم بأداء العمليات المختلفة المطلوبة منه وهي تتكون من برامج نظام التشغيل وبرامج تراجم اللغات وبرامج التطبيقات⁽⁴⁾.

وقد مرت الحاسبات الإلكترونية خلال تطورها بالمراحل التالية:

- 1- ظهر الجيل الأول من الحاسبات عام 1946 من خلال العلماء "جون موشلي" و"يكارت" و"جولد شياني"، ثم تكونت أول شركة لإنتاج الحاسبات على المستوى التجاري باسم (ENIAC).
- 2- ظهر الجيل الثاني من الحاسبات الإلكترونية في أوائل الستينات بعد استخدام عناصر الترانزستور في بناء دوائر الأجهزة الحاسبة كبديل لاستخدام الصمامات المفرغة.

(1) محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة، مرجع سابق، ص 151.

(2) كُر انك كيلش، تر: حسام الدين زكريا، ثورة الانفوميديا، الوسائط المتعددة وكيف تغير عالما وحياتك، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2000 ص 79.

(3) محمد سيد فهمي، هناء حافظ بدوي، تكنولوجيا الإتصال والخدمة الإجتماعية، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة، 1991، ص 206.

(4) محمد فتحي عبد الهادي، مقدمة في علم المعلومات، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1983، ص 221.

3- أدى استخدام الدوائر الإلكترونية إلى ظهور الجيل الثالث من الحاسبات الإلكترونية سنة 1969.

4- ظهر الجيل الرابع خلال عقد السبعينات بعد أن تطورت الدوائر الإلكترونية المتكاملة بسرعة كبيرة، وبعد تطويع المواد فوق أشباه الموصلات الحرارية.

5- ظهر الجيل الخامس في بداية الثمانينات ويطلق عليه الحاسب الشخصي، وهو يتمتع بصغر الحجم وسهولة التشغيل والربط من خلال وسائل الإتصال العادية مثل التليفون والتلفزيون⁽¹⁾.

ومنذ ذلك الحين والكمبيوتر يعرف الكثير من التحسينات والتغييرات التكنولوجية التي جعلت منه أداة اتصالية ومعلوماتية حديثة ذات كفاءة وفعالية بالغة. والكمبيوتر هذا يعود إليه الفضل في إحداث نقلة نوعية في حياة البشر، حيث أصبح يتدخل في تسيير كل شؤون الحياة من البيت إلى المصنع إلى المدرسة، وبواسطته تتم كل الأعمال حالياً، من الترفيه إلى التعليم والتنقيف إلى الإتصال والبحث والتصميم.

لقد دخل الكمبيوتر إلى حياتنا بقدرته التي لم يسبق لها مثيل على تحليل وتوزيع أنواع فائقة التعدد والإختلاف من البيانات والمعلومات وبكميات غير معقولة، وبسرعة كبيرة محيرة للعقول، ومن ثم فقد أصبح الكمبيوتر قوة عظمى للتسارع في تحصيل المعرفة، ثم بالجمع بينه وبين غيره من أدوات التحليل المتزايدة القوة، ارتفعت معدلات السرعة في الحصول على المعرفة إلى درجة مذهلة⁽²⁾.

وبواسطته يمكن إرسال واستقبال البريد الإلكتروني، والولوج إلى شبكة الأنترنت والوصول إلى بنوك المعلومات البعيدة المدى والإرتباط بالشبكات الإلكترونية والمشاركة في فرق النقاش الإلكتروني، وغيرها من الخدمات التي يقدمها⁽³⁾.

ولا شك أن العلاقة بين الكمبيوتر والإتصالات علاقة يسودها طابع تبادل المنافع، ففي حين تدين تقانة الإتصالات للكمبيوتر والإلكترونيات الدقيقة بارتقائها التقني، يدين الكمبيوتر لتقانة الإتصالات بدوره الخطير الذي يلعبه حالياً على مستوى العالم، والذي تشير جميع الدلائل على تعاظمه في المستقبل.

(1) حسن عماد مكاي، تكنولوجيا الإتصال الحديثة في عصر المعلومات، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 60.

(2) ألفين توفلر، تر: محمد علي ناصف، صدمة المستقبل، المتغيرات في عالم الغد، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة، ط2، 1990، ص32.

(3) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص61.

لقد حررت الإتصالات الكمبيوتر من سجن المعامل والصالات المكيفة لتخرج به إلى الشارع والمتجر والورشة، وتنتشر خدماته عبر القارات والمحيطات والفضاء الخارجي⁽¹⁾.

مميزات استخدام الكمبيوتر:

- 1- يقوم باختزان قدر كبير من المعلومات في الذاكرة وعرضها في تسلسل منطقي، وكذلك القيام بعدد كبير من العمليات مما يوفر الوقت والجهد والمال.
- 2- القدرة على تقديم المعلومات المرة تلو الأخرى دون أن يتطرق إليها التعب أو الملل أو التقصير فيما تقدمه.
- 3- القدرة على توصيل المعلومات من المركز الرئيسي للمعلومات إلى مسافات طويلة طالما تتوفر الآلات الخاصة باستقبال هذه البرامج.
- 4- أداء بعض الأعمال والوظائف بسرعة أكبر وأخطاء أقل.
- 5- بفضلته تيسر الإتصال بأي شخص في أي مكان من العالم مكسرا بذلك حاجزي الزمان والمكان⁽²⁾.

وبفضل الكمبيوتر والأوعية التكنولوجية الملحقة به، يمكننا تخزين أكثر من 700 ألف كتاب في حيز مكاني صغير جدا، مما يغنينا عن حمل أثقال الكتب⁽³⁾.

قاد استخدام الكمبيوتر في مجال الإتصال الفضائي ومجال الإتصال المسموع والمقروء إلى ثورة في أسلوب التوصيل من حيث النوعية والسرعة والتكلفة والإنتشار، وأدى استخدام ذلك إلى الإنتقال إلى استعمال البث الرقمي الذي يعني التعامل مع المعلومات عن طريق الكمبيوتر رقميا، تخزينا وبثا واستخداما فورا من طرف لآخر بصورة أمينة مطابقة للأصل، مما قاد إلى اندماج الصوت والصورة والنص في مكتبات ضخمة متاحة عند الطلب مع إمكانية التفاعل معها. وحقق استخدام الكمبيوتر ثورة في مجال النشر المطبوع والنشر الإلكتروني، من خلال تطورات مذهلة فيما يتعلق باستخدام النشر للإخراج الصحفي والطباعة والمونتاج التلفزيوني، والبرامج الحاسوبية الجاهزة لإعداد صفحات الشبكات والرسم وإعداد البرامج التعليمية... الخ⁽⁴⁾.

(1) مركز دراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة، بيروت: مطبعة المركز، ط3، 2000، ص 109.

(2) محمد سيد فهمي، هناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص 213.

(3) BRUNEI, G. Lafont, s. les technologies de l'information, paris : presses universitaires de France, 1991, p33.

(4) صالح خليل أبو اصبع، إستراتيجيات الإتصال وسياساته وتأثيراته، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص208.

وهكذا فإن تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني قد أفادت مجتمع المعلومات فائدة كبيرة وذلك بسبب قدرة الحاسوب على تخزين كميات كبيرة من المعلومات واسترجاعها بسرعة كبيرة وبمرونة أكبر⁽¹⁾. وعموماً يمكن القول أن تكنولوجيا الكمبيوتر يعود إليها الفضل الكبير في تدشين البشرية مرحلة جديدة من مراحلها الإتصالية، وهي مرحلة مجتمع الإعلام والمعلومات والمعرفة والذكاء الإنساني⁽²⁾.

7- الأقمار الصناعية:

يسمى بعض المختصين الأقمار الصناعية بالتتابع، لتبعيتها في مدارها للأرض، وأسوة بما هو شائع عند الحديث عن الكواكب، والبعض يسميها السواتل، وهي ترجمة حرفية لمصطلح Satellite بالإنجليزية، لها وظائف متعددة، فهناك أقمار للتجسس وأخرى للكشف عن الثروات والمعادن الموجودة في باطن الأرض، وفي رسم خرائط يستعان بها في النشرات الجوية، وأقمار خاصة بالإتصالات والتي تستخدم في المكالمات الهاتفية ونقل الصور عن بعد ولطباعة الجرائد عن بعد... الخ⁽³⁾.

والقمر الصناعي هو آلة توضع في المدار الجوي فوق الأرض لاستقبال وإعادة نقل الرسائل من نقاط مختلفة على الأرض، ويمكن النظر إليه على أنه محطة تحويل في السماء، ويطلق القمر الصناعي للإتصالات بواسطة صاروخ لوضعه في المدار الجوي فوق الأرض. ويمكن تعريف القمر الصناعي بأنه مركبة فضائية تدور حول الكرة الأرضية، لها أجهزة لنقل إشارات الراديو والبرق والهاتف والتلفزيون وترسل محطات على سطح الأرض الإشارات إلى القمر الصناعي الذي يبيت الإشارات بعد ذلك إلى محطات أرضية أخرى⁽⁴⁾.

أ- خلفية تاريخية لتطور الأقمار الصناعية: كانت بداية التفكير في استخدام الأقمار الصناعية في مجال الإتصالات غداة الحرب العالمية الثانية، ففي عام 1945 طرح المهندس البريطاني "ارثر كلارك" فكرة إمكان استخدام الأقمار للتحويل ومحطات للإذاعة⁽⁵⁾.

(1) محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 283.

(2) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 62.

(3) محمد شطاح، قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والإيديولوجيا، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 14.

(4) ربحي مصطفى عليان، محمد عبد السن، وسائل الإتصال وتكنولوجيا التعليم، عمان: دار الفضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 113.

(5) إنشراح الشال، الإعلام الدولي عبر الأقمار الصناعية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، 1993، ص 79.

يرجع تاريخ الأقمار الصناعية إلى شهر أكتوبر من عام 1957، عندما أطلق الروس أول قمر صناعي في التاريخ، ثم توالى بعدها عملية وضع الأقمار في مداراتها. ويعد القمر الصناعي "الطائر المبكر" (early bird) أول قمر صناعي يستخدم للأغراض التجارية⁽¹⁾.

وفي نفس السنة أصدر الرئيس الأمريكي "ايزنهاور" قرارا بإنشاء لجنة علمية لوضع استراتيجية للفضاء للولايات المتحدة الأمريكية، مما أسفر عن نجاح مبدئي عندما أطلقت أمريكا قمرين صناعيين تحت إسم "إيكو1" و "إيكو2"⁽²⁾.

كان إطلاق أول قمر صناعي في عام 1957 سبوتنيك (sputnik) إشارة إلى دخول عصر عالمية الإتصال، وتجاوز الصعوبات والعوائق الطبيعية، وتغطية مساحات كبيرة من الكرة الأرضية في الإتصال ونقل الوقائع والأحداث بالدقة والوضوح⁽³⁾.

وفي سنة 1962، تمت مشاهدة برنامج تلفزيوني في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في نفس الوقت وذلك بعد بث أول قمر صناعي يستقر في الفضاء باسم "تليستار"، وقد بذل المهندسون جهودهم في إطلاق أول قمر صناعي مداري متزامن فأنتهت محاولتهم بإطلاق القمر (سينكوم1) و (سينكوم2) سنة 1963.

وقد أتاحت سلسلة أقمار "انتلسات" اتصالات دولية واسعة النطاق ليس في مجال التلفزيون فقط، وإنما امتدت لتشمل نقل بيانات الحاسب الإلكتروني والإتصالات الهاتفية والراديو ذو الاتجاهين ومراقبة الطقس واستخدامات عديدة أخرى.

وفي عام 1967، تم إطلاق الجيل الثاني من أقمار "انتلسات 2"، ثم بدأ الجيل الثالث بين عامي 1968 و1970، وأتاح الإتصال الدولي بكل الكرة الأرضية، وظهر الجيل الرابع بين عامي 1971 و1973 وأضاف تكنولوجيا جديدة تمكن من زيادة مقدرة أقمار الإتصال على نقل المعلومات من الأقمار الصناعية وإليها، كما أدى تطوير هوائيات الإرسال والإستقبال إلى جعل الترددات تتوجه مباشرة إلى الكرة الأرضية. وخلال الثمانينات تم إطلاق الجيل الخامس الأكثر تطورا من أقمار "انتلسات"⁽⁴⁾.

(1) الطيب الجويلي، البث عن طريق الأقمار الصناعية والإعلام العربي، بيروت: دار المسيرة، ط1، 1991، ص19.

(2) علي محمد شمو، تكنولوجيا الفضاء وأقمار الإتصالات، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، 2002، ص37.

(3) محمد عبد الحميد، الإتصال والإعلام على شبكة الأنترنت، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2007، ص08.

(4) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص103.

وفي عام 1976، تم توقيع اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية بين الدول العربية، وبتاريخ 08 فبراير 1985، أطلق القمر الصناعي العربي 1، وبتاريخ 17 جوان 1985، تم إطلاق القمر الصناعي العربي 1-ب، وأطلق الجيل الأول من عربسات في 09 جويلية 1996، ثم تم إطلاق الجيل الثاني الذي يقدر عمره التصميمي ب12 سنة أي إلى غاية 2008⁽¹⁾.

وفي ديسمبر 1988، أطلق القمر الأوربي "استرا" التابع للوكسمبورغ الذي يستقبل إرساله في معظم أنحاء أوروبا، وفي شهر أكتوبر من عام 1994، أطلقت الشركة الأوربية للأقمار الصناعية في نفس الدولة قمر "استرا 1 دي" الذي يؤمن النقل المباشر للبرامج التلفزيونية والإذاعية إلى مشاهدي القارة الأوربية بأكملها⁽²⁾.

ب - الإستعمالات المختلفة للأقمار الصناعية:

لقد أحدثت الأقمار الصناعية تأثيرا إيجابيا على حياة البشر في مختلف المجالات، فمثلا في مجال التربية والتعليم تم الإستعانة بالأقمار الصناعية سنة 1974 في الهند للقضاء على الجهل والامية عن طريق بث برامج التوعية لحوالي 6500 قرية لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الأقمار الصناعية، كما تم استعماله بهدف تنظيم النسل وتنمية الزراعة.

كما مكنت الأقمار الصناعية من إشعار العديد من المناطق بحدوث الزلازل والأعاصير ومختلف الكوارث الطبيعية، فالإعصار الذي اجتاح جنوب الولايات المتحدة سنة 1969، كان على وشك إهلاك 50 ألف شخص لو لم يتم إجلاؤهم قبل فوات الأوان⁽³⁾.

كما تستعمل الأقمار الصناعية بشكل أساسي في تسهيل الإتصالات، حيث تشير الدراسات إلى أن نصف الإتصالات العالمية في مجال الهاتف و التلفزيون والتلغراف تخضع حاليا إلى الأقمار الصناعية وقد ساهمت هذه الظاهرة في تخفيض التكاليف بنسبة 50 % للإتصالات العابرة للمحيطات⁽⁴⁾.

في المجال الطبي، يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى المؤتمر العالمي للأطباء الذي انعقد بصورة مغلقة، و الذي اهتم بالتعليم عن طريق الأقمار الصناعية، التجربة أفضت إلى أن 3000 طبيب تواجدوا بأماكن متعددة بهوستن، سان انتونيو بأمريكا وسويسرا وألمانيا والنمسا بأوروبا، حيث

(1) إياد شاكر البكري، عام 2000، حرب المحطات الفضائية، عمان: دار الشروق، ط1، 2000، ص 57.

(2) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 54.

(3) الطيب الجويلي، مرجع سابق، ص 21.

(4) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 46.

أمكن لهم متابعة أشغال المؤتمر طيلة ثلاث ساعات، مما دفع بإحدى المؤسسات إلى إقامة شبكة مخصصة للإتصالات في الوسط الطبي حتى يتمكن الأطباء بفضل خطوط خاصة من مخاطبة الأخصائيين في المهنة على المستوى البعيد⁽¹⁾.

وتعتبر الإتصالات عبر الأقمار الصناعية من أهم وسائل الإتصال بعيدة المدى المعتمدة دولياً، وتتم عن طريق أقمار صناعية تدور في مدار دائري فوق خط الإستواء على ارتفاع حوالي 32 ألف كم عن سطح الأرض⁽²⁾.

كما تعتبر الأقمار الصناعية للإتصالات من أحدث وأعظم الوسائل لإرسال واستقبال المعلومات في مجال الإتصالات عن بعد.

وفي الوقت الحاضر، تستخدم الأقمار الصناعية في إرسال البرامج التلفزيونية من دولة لأخرى وفي نقل المحادثات الهاتفية الدولية، وكذا في تبادل البيانات المقروءة آلياً بين الحاسبات الإلكترونية المتواجدة في بلدان مختلفة، وفي إرسال واستقبال المثلثيات من الصور، تقع في دولة أخرى بعيدة عنا بألاف الأميال⁽³⁾.

وقد ظهرت أهمية الأقمار الصناعية بوضوح في الإستخدامات العسكرية في الحرب على العراق عام 2003، حيث تم نقل العديد من المعلومات من أرض المعركة مباشرة إلى القواعد الأمريكية في قطر، ومنها إلى البنناغون في الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

كما توفر الأقمار الصناعية العديد من المزايا بالنسبة لمستعملي الأنترنت، مثل بث وقائع مؤتمر ما في زمن حدوثه، أو نشر صفحات الواب، لأن سرعة الاتصال بالأنترنت عبر القمر الصناعي (V SAT) هي أكبر بكثير من تلك التي تكون عبر مودم "هاتفي" " Modem téléphonique"⁽⁵⁾.

ويعتبر القمر الصناعي ذا أهمية خاصة لعالم المعلومات، بسبب مقدرته على إرسال واستقبال كل أشكال المعلومات في أي منطقة من العالم وفي نفس الوقت، و إذا كان من الواجب أن يوفر

(1) الطيب الجويلي، مرجع سابق، ص 20.

(2) عبد الرحمان محمد المبيضين، دراسات في وسائل الإتصالات، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1989، ص 99.

(3) محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 251.

(4) حسن طاهر داوود، أمن شبكات المعلومات، الرياض: مركز البحوث، 2004، ص 62.

(5) ALTMAN, E , 1999, les réseaux satellitaires de télécommunication, technologies et services, paris :

DUNOD, 1999, p 163.

نظام الإتصالات عن بعد الطريقة لتكامل أو مزج الإشارات الصوتية والمرئية والرقمية في نظام واحد، فإن القمر الصناعي للإتصالات يقوم بأداء ذلك⁽¹⁾.

وباختصار يمكن تحديد مجالات استخدام الأقمار الصناعية فيما يلي:

1- الإتصالات الهاتفية التي تمتاز بأنها فورية و مباشرة، قليلة التكلفة مقارنة مع الوسائل الأخرى، خالية من التشويش و الإضطراب.

2- النقل التلفزيوني المباشر للبرامج المختلفة.

3- خدمات تجارية للطائرات والملاحة الجوية والبحرية وغيرها.

4- نقل المعلومات والخدمات الأخرى عبر الدول.

5- التنقيب عن الثروات الطبيعية كالنفط والمعادن وغيرها سواء تحت سطح الأرض أو في أعماق المحيطات.

6- الأغراض العسكرية مثل رصد التحركات العسكرية والتجسس⁽²⁾.

غير أن أهم وأكبر خدمة يبقى يقدمها القمر الصناعي هي تلك التي تتعلق بعالم الإتصالات والمعلومات .

وقد أدت التكنولوجيا الرقمية إلى تحسين خدمات الأقمار الصناعية ، حيث زادت من سعة القنوات وأصبحت تحمل الواحدة منها من 7 الى 14 قناة، بدلا من قناة واحدة، وزيادة السعة هذه تسهم في تخفيض تكلفة الإستخدام، كما أن الأقمار أصبحت تمتاز بعد استخدامها للتقانة الرقمية بقدرتها على حمل البرنامج التلفزيوني عالي الجودة⁽³⁾.

ومع تطور النظم الرقمية والإستفادة منها في تطوير الإتصال عبر الأقمار الصناعية، تعددت التطبيقات التي تستخدم الأقمار الصناعية في حياتنا اليومية، ولم تعد تقتصر على الإتصالات الهاتفية أو النقل التلفزيوني، ولكنها امتدت لتغطي مجالات عديدة كان آخرها نظم الربط بين الأقمار الصناعية وشبكة الانترنت التي ساهمت في تطوير خدمات عديدة⁽⁴⁾.

ونظرا للتطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، فإن الأقمار الصناعية مهددة بتضاؤل استخداماتها وبانصراف البشرية عنها، بفعل ظهور منافس خطير لها

(1) محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 252.

(2) ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص 116.

(3) علي محمد شمو، مرجع سابق، ص 296 .

(4) محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 08.

وهو تكنولوجيا الألياف الضوئية التي تتميز بقدرتها وسعتها الفائقة لاستيعاب وتقديم الخدمات المتنوعة التي تقدمها الأقمار الصناعية، وتزيد عليها بميزات فنية واقتصادية تجعل استخدامها أفضل وأقل تكلفة بالنسبة للمستهلك، و أكثر ضمانة، و يمكن الاعتماد على خدماتها أكثر من الأقمار المباشرة⁽¹⁾.

8- مجتمع المعلومات:

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مولد عدد من الإختراعات الإلكترونية، فبدأت تظهر ملامح تقنية إتصالية ومعلوماتية جديدة كان لها آثار عميقة في قرننا الحالي، ذلك أن عصر الإتصال الإلكتروني قد حمل معه ما يسمى الآن بمجتمع المعلومات "Information Society" الذي يعتبر مرحلة متقدمة لما يسمى بالمجتمع الصناعي "Industrial Society"⁽²⁾.
شاع تعبير مجتمع المعلومات حديثا، بعد أن ظل لسنوات حبيس مراكز الأبحاث والدراسات ووفقا على المتخصصين، وهو يدل اليوم على وضع المجتمع في العصر القادم عصر المعلومات، الذي ظهر تحت تأثير التغيرات السريعة والجذرية التي سببتها ثورة المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا⁽³⁾.

أ- تعريف مجتمع المعلومات

يعرف مجتمع المعلومات بأنه "المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصورة أساسية على المعلومات وشبكات الإتصال والحواسيب، أي أنه يعتمد على ما يسميه البعض بالتقنية الفكرية، تلك التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية، أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب والإتصال والذكاء الإصطناعي"⁽⁴⁾.

ولتقريب المعنى أكثر، فإن مفهوم مجتمع المعلومات في نظر مختصي تكنولوجيا المعلومات والإتصال وخبرائهما، هو النظر إلى مجتمع تكون فيه الإتصالات العالمية متوفرة، والمعلومات

(1) علي محمد شمو، مرجع سابق، ص 298.

(2) عبد الرحمن عزي وآخرون، العرب والإعلام الفضائي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 29.

(3) بشار عباس، ثورة المعرفة والتكنولوجيا، دمشق: دار الفكر، 2001، ص 17.

(4) ربحي مصطفى عليان، مجتمع المعلومات والواقع العربي، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2006، ص 28.

تنتج على مدى الساعة وبمعدل كبير جدا، وتوزع بشكل موسع، وتصبح المعلومات قوة دافعة ومسيطرة على الإقتصاد وعلى جميع مناحي الحياة⁽¹⁾.

ويعتبر "ألفين توفلير" (Alvin Toffler) أحد علماء المستقبل المشهورين في نهاية القرن العشرين، ولديه عدة مؤلفات شهيرة منها "صدمة المستقبل" و"الموجة الثالثة"، ويعتبر من الأوائل المؤسسين والمنظرين لهذا المجتمع⁽²⁾.

ومجتمع المعلومات لم يولد على يد تكنولوجيا المعلومات كالحاسبات الإلكترونية وحدها، ولا على تكنولوجيا الإتصال وحدها، لكنه ولد بالمزاوجة بين هذه التكنولوجيا وتلك. ويعتمد الإتجاه الذي نتحرك نحوه بسرعة كبيرة خلال السنوات القادمة على قيام نظم متكاملة من معدات وبرامج معالجة المعلومات ووسائل الإتصال، تختفي فيها الفواصل بين نظم الإتصال ونظم معالجة البيانات، ويصبح التمييز بينها عملا صعبا، وهكذا تتدرج معدات تخزين الأصوات والصور مثل أقراص وأشرطة الفيديو وآلات المعالجة والحساب (الكمبيوتر) مع الأقمار الصناعية في شبكات معقدة تتيح لنا أن نضغط على زر ما في مكان ما فنحصل من بنوك المعلومات أو قواعد البيانات في أي مكان آخر على المعارف العلمية أو التقنية المعاصرة، عن طريق وسائل الإتصال الفورية على الأرض أو في الفضاء، وهكذا تضيف تلك الشبكات بعدا هائلا لقدرة الإنسان على توسيع معارفه و تخزينها وترتيبها وإنتاج المعلومات و بثها في الحال والتعامل معها واستخدامها⁽³⁾.

ب - نشأته:

لقد مر مفهوم مجتمع المعلومات بعدة مراحل من التطورات جاءت في العديد من الدراسات ومناقشات علماء الإقتصاد والإجتماع والتكنولوجيا والمعلومات وغيرهم من المفكرين، وربما كانت أشهر الأعمال التي تعد الآن كلاسيكية في مجال الحديث عن مجتمع المعلومات واقتصادات المعلومات هي أعمال "بيتر دراكر"، و"دانيال بيل"، و"جوزيف بيلتون"، و"الفن توفلر". فقد تحدث "بيتر دراكر" عن هذا المفهوم في كتابه الذي صدر عام 1969 عما أسماه في ذلك الوقت

(1) عبد الملك ردمان الدناتي، مرجع سابق، ص 92.

(2) Berthoud, G. 2002, la société de l'information, la nouvelle frontière, Lausanne : institut d'anthropologie et de sociologie, 2002, p 19.

(3) حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، مرجع سابق، ص 45.

تكنولوجيا المعرفة، والانتقال من الإقتصاد الدولي إلى الإقتصاد العالمي، ومجتمع المؤسسات ثم مجتمع المعرفة⁽¹⁾.

لقد تعددت الآراء حول ظهور مصطلح مجتمع الإعلام والمعلومات، إذ يشير عدد من الباحثين إلى أن هذا المصطلح ظهر في مطلع الستينات على يد "ماك لوهان" في كتابه "مجرة غوتنبرغ". ويرى بعض الباحثين أن هذا المفهوم بدأ في الظهور في الخمسينات من القرن الماضي على يد "فرتز ماتشلب". ويحدد المفكر الأمريكي "ألفن توفلر" أن ملامح هذا المجتمع قد بدأت عام 1956، عندما تجاوز عدد العاملين في قطاع الإعلام كل العاملين في جميع القطاعات الإنتاجية الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

ويعتقد بعض الباحثين أن مجتمع الإعلام والمعلومات يمثل المرحلة الرابعة من مراحل تطور البشرية، إذ يوضح الباحث "جاك لوزورن" أن البشرية مرت بثلاث مراحل وهي تمر حاليا بمرحلة رابعة من تاريخها، فالمرحلة الأولى تتمثل في الصيد وجني الثمار، وتتمثل الثانية في الزراعة، والثالثة في الصناعة، أما المرحلة الرابعة فهي في طور التشكيل مع بروز وانتشار تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، وتسمى هذه المرحلة بالمجتمع المعلوماتي⁽³⁾.

في حين يرى فريق آخر أن فكرة مجتمع المعلومات تكونت بظهور الآلات الذكية التي تم استعمالها خلال الحرب العالمية الثانية، ودخلت إلى المراجع الأكاديمية السياسية والإقتصادية مع نهاية سنوات الستينات. وفي بداية الألفية الثالثة كثر الحديث عنه خاصة بعد ظهور ما يسمى بـ"ثورة المعلومات"، وبرزت شبكة الانترنت كشبكة جديدة⁽⁴⁾.

ويمكن القول أن مجتمع المعلومات قد بدأ بالظهور في الدراسات النظرية خلال الثمانينات من القرن 20 كمفهوم جديد للدلالة على وضع المجتمع في العصر الجديد "عصر المعلومات"، الذي ظهر نتيجة لتأثير التغييرات السريعة والقوية لتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات، وقد بدأ المفهوم غامضا في ذلك الوقت، حيث كان الباحثون يستندون إلى الرؤية المستقبلية لعصر

(1) ربحي مصطفى عليان، مجتمع المعلومات والواقع العربي، مرجع سابق، ص 44.

(2) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 67.

(3) نفس المرجع، ص 69.

(4) Mattelart, A, Histoire de la société de l'information, Paris : la découverte, 2001, p 04.

المعلومات، إلا أننا اليوم بدأنا نشهد الملامح الأساسية لمجتمع المعلومات، وبخاصة في الدول المتقدمة في هذا المجال⁽¹⁾.

ويقسم "ألفن توفلر" الحضارات الإنسانية إلى ثلاث مراحل أو كما يسميها موجات: فالموجة الأولى هي حضارة الزراعة التي انتقل فيها الإنسان من حياة الصيد والقنص إلى حياة الاستقرار في الحقول والمزارع، وهذه الفترة استمرت قرونا طويلة من الزمن، وكانت ثورة زحفت ببطء في أرجاء المعمورة بنشر القرى والمستوطنات والأرض المحروثة وأسلوبا جديدا للحياة، أما الموجة الثانية فقد وقعت منذ حوالي ثلاثة قرون، حيث حدث إنجاز كبير هز أركان حضارة الموجة الأولى أو الحضارة الزراعية في المجتمعات القديمة، ومباشرا بميلاد حضارة جديدة زاحفة، وكان هذا الانفجار هو الثورة الصناعية التي كانت أكثر من مجرد مداخن معامل ومصانع، لقد كانت نظاما اجتماعيا غنيا متعدد الجوانب، مس كل مظاهر الحياة الانسانية، وحارب كل ظاهرة من ظواهر الموجة الأولى، هذه الثورة لم تبرز الى الوجود المصنع فحسب، بل انتجت الجرار في الحقل، والآلة الطابعة في المكتب، والثلاجة في المطبخ، والصحيفة والسينما والقطار الكهربائي... والموجة الثالثة عند توفلر هي ما يسمى الآن بمجتمع المعلومات، الذي يحدث الانتقال إليه نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات التي بدأت منذ سنوات ماضية⁽²⁾.

حيث يقول: "إننا نتجه بخطى كبيرة نحو بنيان سلطة مختلفة كليا ستتشىء عالما منقسما، ليس الى حضارتين وإنما إلى ثلاث حضارات متواجحة ومتنافسة: الأولى التي يرمز إليها بالمجرفة الزراعية والثانية بخط الإنتاج والثالثة بالحاسوب"⁽³⁾.

ويقول أيضا: "كان لتأثير الموجة الثالثة أن زادت على نحو متفجر كمية المعلومات (بما فيها المعلومات المغلوطة) التي تنتقل حول العالم، فالثورة المعلوماتية وتضاعف الأقمار الصناعية ورواج الآلات الناسخة والمسجل السمعي البصري، والشبكات الإلكترونية وقواعد المعطيات والبريد والإذاعة عبر الكابل والأقمار الصناعية التي تعيد البث مباشرة، دون حسابان عشرات وعشرات تقنيات معالجة وتوزيع المعلومات، كل ذلك يشكل أنهارا عدة من المعطيات، المعلومات والمعرفة التي أصبحت تصب في محيط هائل الإتساع يزداد باستمرار رموزا، إحصاءات، كلاما وأصواتا،

(1) ربحي مصطفى عليان، مجتمع المعلومات والواقع العربي، مرجع سابق، ص 23.

(2) نفس المرجع، ص 51.

(3) ألفين وهابتي توفلر، تعريب: صلاح عبد الله، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 1998، ص 36.

الموجة الثالثة بتعبير آخر فجرت نوعا من التبادل على غرار لعبة "البينغ- بونغ" المعلوماتي، خالقة بذلك عالم معرفة يستمر توسعه إلى ما لا نهاية⁽¹⁾.

ليس هناك قدر أكثر غرابة من قدر فكرة مجتمع المعلومات التي تم إدخالها منذ أكثر من ثلاثين سنة، من طرف السوسيولوجيين التنبئيين أو المستقبلين، وعلى رأسهم "دانيال بال"، وقد انتقدت هذه الفكرة من طرف الجميع. أما في الوقت الحاضر، فإن عبارة مجتمع المعلومات تستعمل عادة بانتظام، خاصة من أصحاب القرار⁽²⁾.

ج- خصائص مجتمع المعلومات:

اعترف الباحثون بوجود مجتمع المعلومات انطلاقا من الخصائص الخمس التالية، التي اصطبغ بها هذا المجتمع:

إنفجار المعرفة:

يجمع الباحثون على أن المعلومات في زمننا المعاصر تكتسي أهمية بالغة، أكبر بكثير مما أنتج في تاريخ البشرية كلها، كما أن المعلومات تتزايد بمعدلات كبيرة نتيجة التطورات الحديثة التي يشهدها العالم، وبزوغ التخصصات الجديدة وتداخل المعارف البشرية ونمو القوى المنتجة والمستهلكة والمستفيدة من المعلومات. ورصيد المعلومات لا يتناقص بل يتراكم مكونا ظاهرة "انفجار المعلومات"⁽³⁾.

زيادة أهمية المعلومات:

في مجتمع الإعلام والمعلومات المعاصر، ازدادت أهمية المعلومات وأصبحت المعلومة تتدخل في كل الأنشطة والصناعات كما تمثل المادة الخام لقطاع كبير من قطاعات المجتمع المعاصر، مشكلة ما يمكن أن نطلق عليه "صناعة المعلومات أو المعرفة".

إن العمالة غير الفنية عند تعليمها وامتلاكها المعلومات المناسبة تصبح عمالة ماهرة ومنتجة إلى حد كبير، ونتيجة لكل ذلك أصبحت المعلومات موردا أساسيا يمكن أن يباع ويشترى، كما في قواعد البيانات الإلكترونية أو في الجرائد والمجلات أو في التقارير وغيرها... فامتلاك براءة اختراع أو معلومات، يمكن ان تفوق قيمته قيمة امتلاك مصنع، ومن هنا يمكننا القول أن للمعلومات قيمة كبيرة، فهي تمثل ثروة في حد ذاتها.

(1) ألفين وهابتي توفلر، مرجع سابق، ص 231.

(2) الصادق رابح، الإعلام والتكنولوجيا، العين: دار الكتاب الجامعي، 2004، ص 47.

(3) محمد محمد الهادي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، القاهرة: دار الشروق، 1989، ص 22.

بزوغ المبتكرات التكنولوجية لمعالجة المعلومات:

لقد ظهرت في الزمن المعاصر مبتكرات جديدة لمعالجة المعلومات أكثر تطورا من سابقتها وتتمثل أساسا في الكمبيوتر والأقراص المضغوطة...

نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة كلية على المعلومات:

يتميز مجتمع المعلومات أيضا بظهور منظمات تعتمد كلية على المعلومات، مثل مؤسسة الجرائد والأخبار والإستعلامات والبنوك وشركات التأمين والمصالح الحكومية المتنوعة... وغير ها. ويلاحظ أن انفجار وتضخم هذه المنظمات قد بدأ في الظهور في نفس الوقت الذي شهد بدايات الثورة المعلوماتية المعاصرة، وقد أصبحت هذه المنظمات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات بعدما كانت تعالج المعلومات بطريقة يدوية⁽¹⁾.

تعدد فئات المتعاملين مع المعلومات:

أوجد مجتمع المعلومات المعاصر فئات كبيرة تتعامل مع المعلومات وتشتغل بها مثل:

- أ- العلماء والفنانين والمصممين وغيرهم ممن يقدرون على خلق وانتاج معلومات جديدة او يعيدون تشكيل نماذج معرفية جديدة عن واقع المعلومات الحالية.
- ب- العاملون في نقل وتوصيل المعلومات و المعارف، وتتمثل في عمال البريد والبرق والهاتف والناسخين على الآلات الكاتبة والصحفيين والاعلاميين...الخ.
- ج- العاملون في تخزين المعلومات واسترجاعها، كأخصائيي المعلومات والمكتبات والموثقين ومبرمجي الكمبيوتر... وغيرهم.
- د- المهنيون من محامين وأطباء ومحاسبين ومهندسين الذين يقومون بتقديم خبراتهم وحصيلة المعلومات التي اكتسبوها لمتعاملهم نظير مقابل مادي.
- هـ- المديرون وأصحاب الخبرات التي تشتغل في الأمور المالية والمحاسبية والتخطيطية والتسويقية والإدارية، أي الذين يسعون باستخدام المعلومات إلى إيجاد الأنظمة المنتجة ذات الكفاءة مع أقل تكلفة ممكنة.

(1) محمد محمد الهادي، مرجع سابق، ص 23 و 24.

إن أهمية المعلومات لا تقتصر على النقل فقط بل تسهم في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة⁽¹⁾. وهناك بلدان يمكن أن نطلق عليها مجتمعات المعلومات وهي أمريكا، اليابان، كندا، ألمانيا، سويسرا، بريطانيا، إسبانيا، السويد، إيطاليا وروسيا، وتعتبر شبكات وتكنولوجيا المعلومات في اليابان وأمريكا الأكثر تقدماً⁽²⁾.

د- معايير مجتمع المعلومات: لقد حدد "مارتن" (Martin) خمسة معايير لمجتمع المعلومات هي:

1- المعيار التقني: ويمثل الإعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمصدر للعمل والثروة والبنية التحتية.

2- المعيار الاجتماعي: حيث تبرز أهمية المعلومات في تحسين شروط الحياة، وينتشر استخدام الحاسوب والإستفادة من المعلومات وتوظيفها في شتى النشاطات الإنسانية، وتلعب المعلومات دوراً مهماً في التنمية البشرية الشاملة (التعليم، الصحة... الخ).

3- المعيار الإقتصادي: يركز على دور المعلومات في الإقتصاد، بحيث يتم التحول إلى اقتصاد المعلومات، وتزداد التجارة الإلكترونية كمؤشر على ذلك، وتصبح المعلومات مصدر ثروة وسلعة ومصدر اقتصاد مهم، وتكون فرص عمل جديدة، ويبرز الإقتصاد الإلكتروني والعملية الإلكترونية والتحويل الإلكتروني... الخ.

4- المعيار السياسي: يركز على زيادة وعي الناس بأهمية المعلومات في اتخاذ القرارات، ومشاركتهم في صنع القرار السياسي، واستخدام المعلومات في الإقتراع والتصويت وتكوين جماعات الضغط وجماعات النقاش التي تتجاوز الحدود الوطنية.

5- المعيار الثقافي: يركز على نظام قيم للمعلومات يؤكد على القيم الثقافية الداعمة للمعلومات (احترام الرأي، حرية، احترام حقوق الآخرين، الملكية الفكرية... الخ)⁽³⁾.

دارت المناقشات كثيراً ولمدة طويلة عن الإنتقال من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد الصناعة أو عصر المعلومات، لدرجة أنه ربما يكون قد فاتنا أن نلاحظ أننا نمر في عصر ما بعد المعلومات، أو عصر الحاسبات، نفس اقتصاديات الحجم الكبير ولكن بدون اعتبار يذكر للزمان

(1) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 91.

(2) عامر إبراهيم قنديلجي، تكنولوجيا الإعلام والمعلومات واحتكار القوى الكبرى لها، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1993، ص 25.

(3) ربحي مصطفى عليان، مجتمع المعلومات والواقع العربي، مرجع سابق، ص 95.

والمكان، فصناعة البتات (المعلومات) قد تتم في أي مكان وفي أي زمان، ويمكن ان ننقل مثلا بين بورصة نيويورك ولندن وطوكيو، كما لو كانت أدوات متجاوزة⁽¹⁾.

وفي عصر ما بعد المعلومات، عادة ما يكون جمهور المشاهدين شخصا واحدا فقط، ويتم تقديم عرض وتنفيذ خدمات المعلومات بناء على طلبك وحدك، والمعلومات المطلوبة تكون شخصية وخاصة جدا.

9- ثورة المعلومات:

يكثر الحديث عن طوفان المعلومات، بل عن ثورة المعلومات، حتى أصبح استعمال هاتين العبارتين وما يرادفهما موضة عصرية، لكن ذلك لا يجعل من ثورة المعلومات أمرا مصطنعا، فهي حقيقة واقعة، فقد ولجنا عصر المعلومات ورديفها الإعلام، وتحولت المجتمعات، ولو بدرجات متفاوتة، إلى مجتمعات إعلامية، حيث الإعلام يلعب دورا محوريا إن للخير أو للشر⁽²⁾.

يتميز النصف الثاني من القرن العشرين بما يعرف اليوم بظاهرة تفجر المعلومات information explosion، ويعني اتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات ليشمل كافة مناحي الحياة البشرية، وأصبح إنتاج المعلومات عبارة عن صناعة لها سوق كبير لا يختلف كثيرا عن أسواق السلع والخدمات، وتتفق الدول الصناعية الكبرى على إنتاج المعلومات أكثر مما تتفقه على بعض السلع الإلتراتيجية، وإن ما يميز هذه الفترة من الزمن هو الوسائل والأساليب الجديدة التي يمكن بها تغيير المعلومات ومعالجتها والسرعة المتزايدة التي يتم التعامل بها معها واستخدامها⁽³⁾.

تعتبر المعلومات اليوم سلعة جديدة تصنف جنبا إلى جنب مع الموارد الطبيعية كالغذاء والطاقة ومكملة لها، لكن مع فارق هام في كون المعلومات وعلى خلاف المادة والطاقة لا تفتنى بالإستهلاك، ومما لا شك فيه أننا نشهد اليوم بزوغ فجر ثورة اقتصادية من نوع جديد كتلك الثورة التي استبدلت الطاقة الحيوانية بالطاقة الميكانيكية.

من حيث الإطار التاريخي، فهي الثورة المعلوماتية الثالثة، الأولى أنتجت الكتابة، والثانية أنتجت الطباعة، وأما الثالثة فشملت تكنولوجيا المعلومات والاتصال من تخزين ونسخ وعرض وتحليل ونقل، وإن أي تحليل بسيط يظهر أن بنية الإقتصاد تعكس أكثر من أي يوم مضى التركيز

(1) نيكولاس نيغروبونت، تر: سمير إبراهيم شاهين، التكنولوجيا الرقمية، ثورة جديدة في نظم الحاسبات والاتصالات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1998، ص 212.

(2) أنطوان بطرس، المعلوماتية على مشارف القرن الحادي والعشرين، بيروت: مكتبة لبنان، ط1، 1987، ص 21.

(3) عبد الملك ردمان النناي، مرجع سابق، ص 91.

على خدمات المعلوماتية، فإن أكثر من ثلثي اليد العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان تعمل في قطاع المعلومات، كما أن أكثر من ثلثي الدخل القومي فيها ناتج عن قطاع المعلوماتية⁽¹⁾.

إن ثورة المعلومات هي التي أفرزت مجتمع المعلومات الذي يحمل أنماطا جديدة من السلوكيات، تختلف عن سلوكيات المجتمعات الزراعية والصناعية التي سبقته، حيث يعتمد الإقتصاد حاليا على المعلومات، فأساس النشاط الإقتصادي اليوم ليس الذهب أو البرونز أو الحديد وإنما المعلومات. إن مصادر التنافس وأدوات الحروب حاليا تعتمد على المعلومات بدرجة كبيرة، لقد أصبحت المعلومات في هذا العصر أحد مصادر القوة، ولهذا تحتل المعلومات مكانا مركزيا في مجتمع المعلومات لأنها أثرت في البنى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات⁽²⁾.

إن العامل الذي يميز الثورة المعلوماتية هو التطور التكنولوجي العام، وفي ميدان المعلوماتية بصورة خاصة، هذا التطور حول الطوفان الإعلامي الخام إلى ما يشبه السيولة، فإن الكمبيوتر الذي صنعه التكنولوجيا يمتاز بقوة هائلة على خزن المعلومات، ويكفي أن نقارن بين الكمبيوتر والمكتبة لندرك ما نعني.. وللكمبيوتر قدرة هائلة أيضا على العمل السريع، فقد افتخر مصممو "اينياك" أول كمبيوتر رقمي بأنه يحتاج إلى ثانية لتنفيذ "تعلية"، ولكن أي ميكروكمبيوتر الآن يستطيع أن يقوم بمثل هذه المهمة في أقل من ثانية⁽³⁾.

كما فتح النشر الإلكتروني عبر شبكة الانترنت آفاقا واسعة، لتوزيع كم هائل من المعلومات في شكل إلكتروني. فالنشر الإلكتروني جاء بمزايا عديدة لم تكن متاحة في النشر التقليدي، وخصوصا فيما يتعلق بالتغلب على ذلك التأخير الناتج عن التحرير والتجهيز والمراجعة للوثائق الورقية، هذا بالإضافة إلى سرعة إيصال المعلومات من خلال تكنولوجيا الشبكات، وبعدها غير محدود مما أدى إلى بروز ظاهرة تفجر المعلومات⁽⁴⁾.

وقد ساعد النشر الإلكتروني في ظل ثورة المعلومات على تحقيق الفوائد الآتية:

(1) طارق محمود عباس، مرجع سابق، ص 76.

(2) رجي مصطفى عليان، مجتمع المعلومات والواقع العربي، مرجع سابق، ص 70.

(3) أنطوان بطرس، مرجع سابق، ص 25.

(4) شريف كامل شاهين، مصادر المعلومات الإلكترونية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص 24.

سرعة الحصول على المعلومات والنفاد أو الوصول إليها، لأنه قلل من المدة بين إنتاج المعلومات وظهورها بشكل إلكتروني.

المحافظة على المعلومات من عوامل التلف والفاء التي تعاني منها المطبوعات الورقية.

3- التغلب على مشكلة الحيز الذي تعاني منه المكتبات ومراكز المعلومات نتيجة لتراكم المصادر الورقية فيها.

4- انخفاض تكلفة الحصول على المعلومات مقارنة بالنشر الورقي الذي يعاني بشكل كبير من ارتفاع سعر الورق وكلفة الأيدي العاملة ومعدات الطباعة ومستلزماتها⁽¹⁾.

تدل الإحصاءات على أن أكثر من 50% من الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة مبني على المعرفة، وهكذا أصبح الإستثمار في مجال المعلومات والتكنولوجيا أحد عوامل الإنتاج، وتدل وثيقة بعنوان "فرنسا في مجتمع المعلومات"، أن النمو في قطاع المعلومات في أوروبا يبلغ 30%، أي ما يعادل 5 أضعاف نمو الإقتصاد العام في أوروبا البالغ 6 % عام 2000⁽²⁾.

ومن الأمثلة الإحصائية لثورة الإتصالات والشبكات في عالم الأعمال المعاصرة، هناك 4 ملايين رسالة إلكترونية، ومليار رسالة فورية يتم تبادلها في اليوم الواحد عبر العالم، إضافة إلى 3.5 مليار صورة ترسل عبر الانترنت، و65 مليون ملف موسيقي في اليوم الواحد⁽³⁾.

كما أن عدد مواقع الشبكة العنكبوتية يتضاعف كل 50 يوماً، وهناك صفحة جديدة (موقع على الشبكة العنكبوتية) تظهر كل أربع ثوان⁽⁴⁾.

وباختصار فإن ثورة المعلومات تعني الإمكانيات الهائلة وغير المسبوقة التي وفرتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال من حيث التدفق الغزير للمعلومات، والقدرة على التعامل مع أحجام ضخمة من المعلومات والنفاد إليها بسرعة فائقة، بتكلفة زهيدة، بمجهود أقل، وفي حيز مكاني ضئيل.

10- الألياف الضوئية:

المعروف أن "كلارك ماكسويل" أثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الضوء والكهرومغناطيسية، وهياً هذا الإكتشاف إيمان فاضل السامرائي، شبكات المعلومات والإتصالات، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009، ص90. وأجريت بحوث على مدى العقود التالية للحرب العالمية الثانية تستهدف تكوين ضوء متلاحم، وذلك عن طريق

(1) رجي مصطفى عليان، مجتمع المعلومات والواقع العربي، مرجع سابق، ص 131.

(2) بشار عباس، مرجع سابق، ص 21.

(3) عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، شبكات المعلومات والإتصالات، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009، ص90.

(4) نيكولاس نيغروبونت، مرجع سابق، ص303.

موجات الضوء التي تتبعث عفويا، بحيث يتركز في صورة شريط أو حزمة واحدة، وهذا هو ما أدى إلى إنتاج الليزر (Lazer)، بما له من نتائج عملية واسعة النطاق⁽¹⁾.

قبل قرنين من الزمن، كانت سرعة وصول الرسالة العاجلة تقارب سرعة عدو الحصان، وفي الأربعينات من القرن الـ19، بدأت الكهرباء تغير جذريا طريقة اتصال البشر مع بعضهم البعض، فالأسلاك النحاسية عبرت المدن والبلدان والقارات، وفي التسعينات من القرن الماضي، بدأت الاسلاك النحاسية تفسح المجال أمام الألياف الزجاجية القادرة على نقل معلومات بملايين الأضعاف⁽²⁾.

تعد الألياف الضوئية أحد الوسائط الحديثة التي تساعد على تقديم مجال متسع من الإتصالات. والألياف الضوئية عبارة عن قوائم زجاجية رقيقة للغاية تشبه خيوط العنكبوت، وتسمح بمرور أشعة الليزر خلالها، ويمكن أن يحل هذا الضوء محل الإشارات الإلكترونية التقليدية المستخدمة في خطوط الهاتف والراديو والتلفزيون ونقل بيانات الحاسب الالكتروني.

وتتمتع هذه الشعيرات الزجاجية بكفاءة عالية للغاية في الإتصالات، ويمكن أن يحمل كل زوج من هذه الشعيرات حوالي ألف محادثة هاتفية، كما أنها سهلة الإستخدام أو التهيئة وأكثر مرونة من وسائط الإتصال الأخرى، وتوفر حماية أكبر عند التشغيل. وتعمل الألياف الضوئية على ترددات عالية للغاية بدرجة أكبر من تردد الميكروويف، وبسبب هذه الترددات العالية جدا، تستطيع الألياف الضوئية أن تحمل كميات ضخمة جدا من المعلومات، غير أن كلفة استخدامها لازالت أعلى بكثير من كلفة استخدام الميكروويف⁽³⁾.

أ - ماهية الألياف الضوئية:

هي عبارة عن توجيه للضوء من خلال الألياف، أو خيوط زجاجية، وقد تم استخدامها في أول الأمر لأغراض طبية، حتى يتمكن الطبيب من فحص الأعضاء الداخلية للمريض. ثم تدريجيا بدأت تستخدم في عالم الإتصالات كقنوات لنقل الإشارات التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية، فضلا عن اتصالات الراديو.

وترجع كلمة "الألياف الضوئية" إلى العالم الياباني "كاباني" (KAPANY)، الذي وضع هذا التعبير في كتاب بنفس الإسم سنة 1956، وهو يعرفها بأنها فن الإرشاد الفعال للضوء في

(1) آر . ايه. بوكانان، مرجع سابق، ص 188.

(2) أنتوني ويلسون، تر: مركز التعريب والبرمجة، كيف بدأ مستقبل الإتصالات، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2000، ص 22.

(3) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 139.

المناطق فوق البنفسجية، والضوء المرئي وتحت الحمراء للطيف عبر ألياف شفافة خلال مسارات محددة مسبقاً"، ويطلق عليها اليوم إسم الطرق السيارة للمعلومات (1) (les autoroutes de l'information).

وحتى عشرية الثمانينات من القرن الماضي، كانت الشبكات تستعمل موصلات من النحاس لنقل المعلومات في شكل إشارات كهربائية، ثم ظهرت الألياف البصرية التي تنقل المعلومات (بما في ذلك الصوت والمعطيات) في شكل إشارات ضوئية.

وللألياف البصرية عدة مميزات أهمها القدرة على نقل كمية أكبر من المعلومات وعلى مسافة أطول، ويتدهور أقل في نوعية المعلومات، مما يؤدي إلى تقليص عدد المضخمات (مضخم واحد لكل 100 كم مقابل مضخم لكل كيلومترين في حالة الوصل النحاسي)، وكذا كلفة الاستخدام، إلا أن وضع الألياف البصرية يعتبر عملية أدق، وكلفة تصنيعها مرتفعة أكثر (2).

وتعد الألياف الضوئية من الوسائط الأكثر أهمية وشعبية لشبكات تراسل البيانات الرقمية، المسموعة منها والمرئية، لما توفره من قدرات فنية عالية وضمانات أمنية متميزة، وتستخدم في العديد من دول العالم، بعد أن تم التعرف على ميزات التقنية والإقتصادية، حتى أن بعضاً منها يمكن استخدامه لتراسل مختلف أنواع البيانات تحت سطح الماء (3).

لقد أصبح بالإمكان بث إشارات الألياف الضوئية عبر أشعة الضوء لتصل إلى أي مكان دون عوائق مثل التي كانت سابقاً تواجه موجات الراديو عبر البث التقليدي، حيث وفرت هذه التقنية نقل إشارات البث التلفزيوني التقليدي التماثلي وتحويلها إلى إشارات رقمية توفر الفرصة لأن تبث عشرات المحطات في خط واحد، بعد أن كانت إمكانية البث التلفزيوني محدودة (4).

إن السعة والسرعة لتراسل المعطيات في هذه الأيام قد وصلت إلى مستويات لم يكن بالإمكان حتى التفكير بها قبل سنوات قليلة، فعلى سبيل المثال إن زوجاً من الألياف الضوئية يسمح الآن بإرسال معطيات بسرعة لا تصدق، وهي 1.6 مليون بت في الثانية، وعلى سبيل المقارنة، فإننا بحاجة إلى 23 ألف خط هاتفي تقليدي لاستيعاب هذه الكمية من المعطيات (5).

(1) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 75.

(2) فضيل دليو، مرجع سابق، ص 79.

(3) عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، مرجع سابق، ص 96.

(4) صالح خليل أبو اصبع، مرجع سابق، ص 209.

(5) رأفت نبيل علوة، شبكات الإتصال، الرياض: دار اجنادين للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 62.

ومن المعتقد بأن الطرق المستقبلية ستمكننا من إرسال سرعات تصل حتى تريليون بت في الثانية على نفس الزوج، وهذا التطور سيمكن شبكات ISDN من الانتشار، وكما هو معلوم فإنها قادرة على إرسال تشكيلات كتلك المسماة بالتلفزيون ذي الوضوح العالي (HDTV)، والتي تتطلب سرعات من نظام 100 مليون بت في الثانية، وعندها سيكون من الممكن استعمال صور HDTV في الإتصالات بنفس سهولة استخدام الهاتف اليوم⁽¹⁾.

ومن دون شبكات الألياف البصرية، قد تصبح الكومبيوترات جزرا معزولة من الذكاء، لا يمكنها التواصل مع بعضها بأي طريق ذات دلالة، وقد يكون من المستحيل أن يأتي عالم خدمات الانفوميديا ونحن في منازلنا إذا لم يكن لدينا ألياف، وهي ستمهد لطريق المعلومات فائق السرعة، والذي قد يكون الإبحار في عصر الوسائط المعلوماتية من دونه مستحيلا بالفعل⁽²⁾.

ويخطط البعض حاليا لبناء شبكات ألياف ضوئية تصل سرعة تدفق البيانات عبرها الى بليون نبضة في الثانية، وهي السرعة التي تتيح نقل مائة الف صفحة لدائرة معارف -مثلا- في ثانية واحدة، والأهم من ذلك أنها ستنتيح ضخ سلع صناعة الثقافة من إعلام مرئي وأفلام وأغان وموسيقى، والتي تحتاج بحكم طبيعتها إلى سرعة عالية لبثها⁽³⁾.

ب - استخدام الألياف الضوئية في الإتصال:

تستخدم الألياف الضوئية في الإتصالات الهاتفية من خلال مد كابلات هذه الألياف في خطوط تحت الأرض، كما تستخدم في الإتصال بين نقطتين، بحيث تنقل كميات ضخمة جدا من المحادثات الهاتفية، أو تسمح بمرور البيانات بين نقطتين، وإذا كانت المسافة بعيدة جدا فإن كمية الضوء تتناقص وبالتالي تحتاج إلى مقوِّ للإشارة أو مكرر. وهناك كميات ضخمة من عمليات اتصال البيانات ودوائر الهاتف تجمع بين استخدام الإشارة المفردة والإشارة الرقمية ذات المعدل المرتفع من نقل البيانات.

كذلك يمكن استخدام الألياف الضوئية كقنوات لنقل الإشارة التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية، فضلا عن اتصالات الراديو، ويمكن للألياف البصرية أن تحمل كميات ضخمة جدا من المعلومات، وبإمكانها نقل البيانات من نظم المعلومات الآلية، إذ يستطيع الكابل الزجاجي إرسال ما يزيد عن مليار معلومة في الثانية مقارنة ب 100 مليون معلومة ينقلها الكابل المحوري

(1) نفس المرجع، ص 62.

(2) فرانك كيلش، مرجع سابق، ص 102.

(3) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2001، ص 72.

في الثانية، وكذلك لنقل اشارات البث المرئي والفيديو، اذ تستطيع ان تعالج حوالي 90 مليون وحدة من اشارات الفيديو الملونة في الثانية الواحدة، وتستطيع في نفس الوقت الاحتفاظ بقدرة احتياطية تعادل مئات الملايين من الوحدات مما يؤكد الرأي القائل أن احتمالات الألياف الضوئية بلا حدود⁽¹⁾.

فمعظم الشرايين الكبرى للاتصال اليوم تستعمل الألياف البصرية، هذه التكنولوجيا التي أحدثت ثورة في مجال الإتصالات بعيدة المدى، لأنها تسمح بنقل كم هائل من المعلومات، ويسعر أضعف بكثير من الكابلات المحورية⁽²⁾.

ويكفي أن نذكر مثلا واحدا لبيان أهمية الطرق السيارة للمعلومات وهو أن زوجا واحدا فقط من الألياف الضوئية بإمكانه نقل ما يعادل 50 ألف خط هاتفي⁽³⁾. وتتيح الألياف الضوئية حولا لكثير من المشاكل الناجمة عن استخدام الإتصال السلكي والكابلات المركزية ونظم الإتصال التي تشع بالهواء، كما أنها غير معرضة للتشويش وتوفر قدرا عاليا من الأمان عند استخدامها في مجال الإتصال.

11- التكنولوجيا الرقمية:

يمكن تقديم البيانات المقروءة والمسموعة والمرئية في شكل سلسلة من الإشارات التماثلية، وتختلف الإشارات التماثلية حسب اختلاف الإشارات الأصلية، وخلال عقد الثمانينات أصبح بالإمكان إعادة تقديم الإشارات التماثلية في صورة إشارات رقمية. ويستخدم الإتصال الرقمي في نقل بيانات الحاسبات والصوت عبر الهاتف، وإرسال الراديو والتلفزيون والتسجيلات الموسيقية بقدر عال من الدقة والجودة.

أ- ترجمة المعلومات إلى رموز رقمية:

بعد أن زاد استخدام الحاسبات الإلكترونية، تطورت التكنولوجيا الرقمية لتستفيد من مزايا الإشارات الرقمية في مختلف أنواع الإتصالات، وتشير كلمة "رقمي" إلى حالتين هما التشغيل والإيقاف (on /off)، ويتم التعبير عن المعلومات في شكل سلسلة من إشارات التشغيل والإيقاف، وتتخذ كل الحروف والرموز والأرقام والصور والرسوم والأصوات شكل أرقام (الواحد والصفير).

(1) أبو بكر محمد الهوش، نظم وشبكات المعلومات، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1996، ص 74.

(2) IRIS, A, les autoroutes de l'information, paris : que sais- je, presses universitaires de France, 1997, p 61.

(3) Salmon, R, les nouvelles technologies de l'information et l'entreprise, Paris : Economica, 1996, p 96.

ب- تحويل البيانات التماثلية إلى رقمية والعكس:

يمكن استخدام الرمز الرقمي لتمثيل الإشارات الكهربائية التماثلية في شكل اتصالات الصورة والصوت، بالإضافة إلى تحويل الأرقام والرموز والحروف إلى إشارات رقمية، كما هو الحال في اتصالات البيانات عن طريق الحاسبات الإلكترونية، فالإتصالات الهاتفية يمكن التعبير عنها في شكل رموز رقمية وإرسالها عبر مسافات بعيدة، وميزة الإتصال الرقمي أنه لا يؤدي إلى تشويش، والتشويش الوحيد الذي يمكن أن يحدث في حالة الإتصالات الرقمية قد يقع في لحظة تغيير الإشارة التماثلية إلى إشارة رقمية عند بداية الإرسال، ومن إشارة رقمية إلى إشارة تماثلية عند منفذ الإستقبال⁽¹⁾.

ج- البتات والذرات:

البت (Bit) هي رقم ثنائي، وهي أصغر وحدة لتمثيل البيانات الرقمية (Digital)، وتأخذ القيمة 1 أو القيمة 0، ويمكن تمثيل البيانات والمعلومات والصور والأصوات بفيض كبير من البتات، ويمكن نقلها على خطوط الهاتف أو الأقمار الصناعية، ويمكن تخزينها على وسائل متعددة، ليس لها لون أو حجم أو وزن، ويمكنها الانتقال بسرعات كبيرة جداً، تصل إلى سرعة الضوء، وهي أصغر عنصر في الحمض النووي للمعلومات^{(2)*}.

أما الذرات فتكون في شكل فيزيقي توضع فيه المعلومات المتاحة، وتقدم مكتوبة أو مسجلة على مواد تتكون من ذرات وجزيئات، مثل الجرائد والمجلات والأقراص المضغوطة... الخ⁽³⁾.

في الأنظمة الرقمية ترمز المعلومات في شكل أرقام ثنائية أو Bits تتكون من أصفار (0) وآحاد (1)، وهي تعكس مرور أو عدم مرور التيار الكهربائي، وفي الإعلام الآلي تصنف هذه الأرقام إلى مجموعات متكونة من ثمانية أرقام (octets/bytes)، وتطبق التقنية نفسها على الصورة، كل نقطة أولية يمثلها رقم يحدد موقعها ولونها وشدها... الخ⁽⁴⁾.

(1) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 162.

* الحمض النووي (DNA): هو المكون للأجزاء الداخلية للخلية (الكروموزومات).

(2) نيكولاس نيغروبونت، مرجع سابق، ص 23.

(3) نفس المرجع، ص 19.

(4) فضيل دليو، مرجع سابق، ص 75.

في كتابه "الرجل الرقمي" (l'homme numérique) لنيكولا نيغروبونتي (Nickolas Negroponte)، بين بوضوح كيف أن الإعلام صار اليوم على شكل أرقام، والذي منه صار يوصف بالرقمي، ومن هنا ظهر الإتصال الجديد متمثلاً في الوسائط المتعددة والانترنت⁽¹⁾.
والتكنولوجيا الرقمية للإعلام والإتصال (DICT) عند "ج. كلوتيه" (Cloutier) هي التي سمحت باندماج التكنولوجيات الثلاث الكبيرة: الإتصالات عن بعد (Télécommunication)، وسائل الإعلام (Medias)، والمعلوماتية (Informatique)، بعد أن كانت تتطور بالتوازي وعلى انفراد، ولذلك فهو يسميها "التلمدياتيك" (Telemediatique)، مؤكداً أنها تكنولوجيا جديدة لأنها رقمية⁽²⁾.

د - مزايا الإتصال الرقمي:

يتيح الإتصال الرقمي العديد من المزايا إذا ما قورن بالإتصال التماثلي، وتكمن هذه المزايا فيما يلي:

- 1- يتسم الإتصال الرقمي بالنشاط والقوة التي تجعل الإتصال عالي الجودة والدقة وخاصة في البيئات التي يكون فيها أسلوب الإشارات التماثلية مكلفاً وغير فعال.
- 2- تتسم الشبكة الرقمية بقدر عال من الذكاء حيث يمكن أن يصمم النظام الرقمي لكي يراقب تغيير أوضاع القناة بصفة مستمرة ويصحح مسارها.
- 3- التحكم في الصدى الذي كثيراً ما يقع في حالة الإتصال التماثلي.
- 4- تتميز الشبكة الرقمية بالمرونة، حيث تخضع النظم الرقمية عادة للتحكم من جانب برامج بالحاسوب، مما يسمح بتحقيق قدر عال من جودة الإستخدام.
- 5- يتسم الإتصال الرقمي بالشمول حيث يسمح بنقل العديد من المحادثات أو الأصوات المركبة في آن واحد.
- 6- يتميز الإتصال الرقمي بتحقيق نسبة عالية من تأمين الإتصال حيث سبق استخدامه للأغراض العسكرية ونقل البيانات السرية للحكومات والبنوك⁽³⁾.

كما يمكن للرقمي أن يعالج الصوت والصورة بالحاسوب بالكيفية نفسها التي تعالج بها النصوص. إن مخابر التلفزيون والسينما التي بدأت باستعمال النظام الرقمي في بداية التسعينات

(1) Lefevre, J, savoir communiquer a l'ère des nouveaux medias, Paris : DUNOD, 1998, p 103.

(2) فضيل دليو، مرجع سابق، ص 33.

(3) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 162.

(1990)، أصبح بمقدورها تغيير مظهر الأشخاص أو حذف بعض أجزاء المناظر الطبيعية، أو على العكس من ذلك، إضافة صورة مقطعة من مصادر أخرى إلى فيلم معين، إن هذه القدرة على التلاعب بالواقع قد تكون لها أهداف جمالية إيجابية، كما قد تكون لها أهداف سياسية أو أخلاقية سلبية⁽¹⁾.

كما أن للرقمنة مزايا عديدة، فهي تقدم خدمات تقنية ذات نوعية جيدة، تتميز بسهولة معالجة المعلومات، وعليه فالمعالجة الرقمية للمعلومات حتمية، لأن الرقمنة جعلت وسائل الإعلام تدخل في عصر جديد هو عصر الوسائط المتعددة⁽²⁾.

إن توظيف الأرقام أو الرقمنة في التقنيات الحديثة أدى إلى ثورة جديدة في مجال المعلومات والاتصالات، فظهرت الكاميرا الرقمية والهواتف الرقمية والحواسيب الرقمية ... الخ، لقد تحول الإنسان إلى أرقام، وبالتالي أصبحنا نعيش في مجتمع رقمي⁽³⁾.

بدأت استخدامات التقنية الرقمية في أعمال الاتصالات الحديثة والمتقدمة مثل الأرقام الصناعية وعمليات الإرسال باستخدام الألياف الزجاجية، وتطورت لتشمل نواحي عدة، ونظرا للحاجة إلى استخدام هذه التقنية مع الكثير من الأجهزة ذات النظام التماثلي التي لا تزال سائدة إلى الآن، فإن هناك أدوات تقوم بتحويلها للتقنية التماثلية، ففي الكمبيوتر يقوم المودم بهذا العمل، حيث يحول المعلومات الرقمية الموجودة بالكمبيوتر إلى معلومات تماثلية حتى تصلح للعمل مع الخطوط التليفونية، كما تحول المعلومات التماثلية الآتية من خطوط الهاتف إلى معلومات رقمية تصلح للتعامل مع الكمبيوتر⁽⁴⁾.

لقد أدخل ازدهار التكنولوجيا الرقمية، إلى جانب الأشكال الكلاسيكية لتسجيل المعرفة، أسنادا جديدة للتخزين، تملك طاقات تبدو غير محدودة، تتميز بقابلية نفاذ لا عهد للإنسان بها، فالذاكرة وقد سجلتها الثورة الرقمية على شكل أقراص صلبة وDVD، صار ينظر أكثر فأكثر وكأنها وظيفة مادية مؤتمتة، وكما كان اختراع الكتابة أو تعميم المطابع، يمكن اعتبار اختراع الانترنت منعطفًا في تزايد القوى العقلية، فهي تقبل أي معلومة يمكن أن ترقم⁽⁵⁾.

(1) فضيل دليو، مرجع سابق، ص 76.

(2) Balle, F. Eymery, G, les nouveaux medias, paris : presses universitaires de France, 1996, p 45

(3) ربحي مصطفى عليان، مجتمع المعلومات والواقع العربي، مرجع سابق، ص 98.

(4) طارق عباس، مرجع سابق، ص 102.

(5) "من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة"، تقرير اليونسكو، 2005، ص 50.

بدأت أمريكا تهتم بالثورة الرقمية في توجهاتها السياسية وهيمنتها على العالم، فقد اعتبر بيل كلينتون منذ انتخابه عام 1992 أن الثورة الرقمية، وبخاصة موضوع طريق المعلومات السريع، قضية ذات أولوية رئيسية، وطرح ال غور نائب الرئيس الأمريكي في مؤتمر تطوير الإتصالات العالمية الذي عقد في "بوينس ايريس" عام 1994 تصورات عن البنية التحتية للمعلومات الدولية، وأهميتها للولايات المتحدة الأمريكية إزاء التحديات الدولية، ومساعدتها على الحفاظ على تفوقها السياسي والإقتصادي والعسكري والإستراتيجي في القرن 21⁽¹⁾.

فبعدها انتخب "بيل كلينتون" رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، أصدر نائبه "ال غور" تقريرا سنة 1994 بعنوان "البيئة التحتية الوطنية للإعلام: برنامج عمل" وتطلع التقرير إلى صنع بنية إعلامية تحتية جد متطورة متصلة بقطب واحد، تجمع شبكات الإتصال والحواسيب الإلكترونية وبنوك المعلومات، وتوفر للمستخدمين عبر ضغط بسيط وبأصبع اليد مجموعة هائلة من المعلومات، وبمجرد انطلاقها ستمكن هذه البنية التحتية من خلق ثورة معلوماتية ستغير بما لا يدع مجالا للشك وبصفة دائمة الطريقة التي يعيش بها الأفراد، يعملون ويتواصلون. ونقطة البدء في هذه البنية التحتية هي الثورة التكنولوجية الهائلة التي ميزت قطاع الإعلام والإتصال، وأبرزها ثورة الرقمنة⁽²⁾.

فعصر الرقمية، مثله في ذلك مثل قوى الطبيعة، لا يمكن إنكاره أو إيقافه، وهو يتميز بأربع خواص قوية للغاية ستمكنه من النصر النهائي، فهو يتميز بالمركزية والعولمة والوفاق أو التناغم والدفع القوي لقوى العمل العالمية⁽³⁾.

12- التلفزيون الرقمي:

لقد حصل تطور كبير من حيث نوعية آلات التصوير في التلفزيون والمرسلات والمستقبلات، إلا أن نظام البث التلفزيوني ظل قاصرا عن مجارة هذه التطورات، لاسيما أن رغبة المشاهدين في شاشات أكبر وأوضح كانت عارمة، والبث التلفزيوني فائق الوضوح يستخدم حوالي 1100 سطر عمودي و700 سطر أفقي، مما يجعل الصور المبنوثة أكثر وضوحا ونقاء مما توفره شاشات التلفزيون القديمة، حيث تقدم صورة تضاهي نوعية الأفلام التي نشاهدها في السينما، ونوعية الصوت مثل صوت الأسطوانات المدمجة. ويمكن البث التلفزيوني فائق الوضوح من أن تبث

(1) ياسين خضر البياتي، يورانيوم الإعلام، حروب الأعصاب بالتقنيات الرقمية، القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، 2008، ص 181.

(2) يحيى اليحيوي، في العولمة والتكنولوجيا والثقافة، مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2002، ص 83.

(3) نيكولاس نيغروبونت، مرجع سابق، ص 299.

مباشرة من الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى البث باستخدام الموجات القصيرة ونظام الكابل، وقد نزلت إلى الأسواق التلفزيونات المسطحة المتلائمة مع هذه التقنية⁽¹⁾.

التلفزيون الرقمي الأرضي: هو أحد تطبيقات التكنولوجيا الرقمية لتقديم أكبر عدد من القنوات بمستوى جودة عالية للصورة والصوت، ليتم التقاط البث الهوائي المنزلي بدلا عن الإلتقاط بواسطة الأطباق أو وصلات الكوابل⁽²⁾.

إن رهان التلفزيون الرقمي كبير جدا، تقديم لأكثر عدد من المشتركين الموزعين جغرافيا باقة كبيرة من البرامج بكلفة زهيدة، مع نوعية بث وخدمة لا مثيل لها، فالتفاعلية والإتصال بقوة عالية بالإنترنت يأتيان لإكمال هذا العرض⁽³⁾.

13- الهاتف الخليوي:

قد يبدو من الغريب إقحام الإتصال الهاتفي الخليوي ضمن تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة، حيث يبدو الهاتف من الوسائل القديمة التي يرجع تاريخها إلى عام 1876، غير أن الهاتف ليس مجرد أداة للنداء أو إنهاء الأعمال عن بعد، وإنما هو نظام داخلي معقد، فمن خلاله يمكن توفير قنوات الإتصال لعقد المؤتمرات بين أفراد يقيمون في أماكن متباعدة، كما يقوم بربط المنازل والمكاتب بأجهزة الحاسبات الإلكترونية المركزية لإدخال البيانات وتخزينها واسترجاعها، وهناك كميات ضخمة من المعلومات تنتقل عن طريق الإتصال الهاتفي سواء داخل الدولة أو خارجها، فقد أصبح الهاتف أداة للربط بين عدد كبير من وسائل التكنولوجيا الحديثة والمتلقي. وفكرة الهاتف الخليوي هي في الأساس عبارة عن أجهزة إرسال تستخدم موجات الراديو، وتسمح بوصول الإشارة إلى المتلقي في منطقة جغرافية تسمى الخلية، وحين يتم استقبال الإشارة يتم تحويلها مباشرة إلى شبكة التليفونات المركزية، وبالتالي يمكن استخدام الهاتف الخليوي المطور في الإتصال الهاتفي مع أي مكان في العالم⁽⁴⁾.

تقنية البلوتوث (blue tooth):

البلوتوث عبارة عن جهاز يمكن أن يصل عددا من الأجهزة بالإتصال ببعضها البعض، وجاءت تسمية هذا الجهاز نسبة إلى ملك الدانمارك في القرن 10م، ويعمل هذا الجهاز على

(1) صالح خليل أبو اصبع، مرجع سابق، ص 210.

(2) عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص249.

(3) فرانسوا لسلي، نيكولا مكاريز، وسائل الإتصال المتعددة ميلنيديا، بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 2001، ص 135.

(4) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 167.

موجات الراديو قصيرة المدى، حيث لا يتجاوز مدى الإتصال حتى الآن 10 أمتار، ولا تحتاج هذه الموجات إلى تراخيص، فعلى سبيل المثال، تستطيع الأجهزة التي تتوفر فيها تقنية البلوتوث من التخاطب بعضها مع بعض، فمثلا يمكن للطابعة بالمكتب أن تدرك وجود كمبيوتر متحرك فور وصوله، ومن ثم القيام بعملية الطباعة دون الحاجة إلى أسلاك توصيل، وفي حالة استخدام هذه التقنية على الهاتف النقال، فإن الإنسان يستطيع أن يعلم فيما لو وصلت رسالته رسالة بريد إلكترونية، أو الإتصال بالبنك لإجراء تحويلات مالية، أو إعطاء تعليمات معينة للأجهزة المنزلية كأن يشغل مكيف الهواء، ويمكن للبلوتوث أن يوصل بين 8 أجهزة في آن واحد⁽¹⁾.

14- الأنترنت:

أ- تعريفها: لغويا مشتقة من شبكة المعلومات الدولية اختصارا للعبارة الإنكليزية (inter-connection of networks)، ويطلق عليها عدة تسميات منها الشبكة (the net) أو الشبكة العنكبوتية (the web)، أو الطريق الإلكتروني السريع للمعلومات⁽²⁾.

تعتبر الأنترنت أكبر شبكة معلومات في العالم، بل إنها شبكة الشبكات، لأنها تضم عددا كبيرا من شبكات المعلومات المحسبة المحلية (LAN) أو الواسعة (WAN)، والموزعة على مستويات وطنية وإقليمية وعالمية في مختلف مناطق المعمورة، وتسمح لأي حاسوب مزود بمعدات مناسبة سهلة الإستخدام بالإتصال مع أي حاسوب في أي مكان من العالم، وتبادل المعلومات المتوفرة معه مهما كان حجم بياناته أو موقعه أو برمجياته أو طريقة ارتباطه⁽³⁾.

ب- نشأتها:

في عام 1950، وفي أوج الحرب الباردة، ساور القلق وزارة الدفاع الأمريكية حول ما سيحدث لأنظمة الإتصالات القومية عند حدوث حرب نووية، لقد كان واضحا أن نظام الإتصالات سوف يكون حيويا في حالة حدوث حرب عالمية، ولكن كان من المؤكد أن الصراع النووي سيقضي عمليا على نظام الإتصالات الموجود. وفي عام 1962، وصف بول باران (Paul Baran) وهو باحث يعمل لحساب الحكومة حلا للمشكلة في مقال بعنوان "حول شبكات الإتصالات الموزعة"،

(1) صالح خليل أبو اصبع، مرجع سابق، ص 214.

(2) عبد الملك ردمان الدنانى، مرجع سابق، ص 36.

(3) نفس المرجع، ص 37.

لقد اقترح نظاما من الحواسيب المتصلة ببعض، ويشمل كافة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستخدام شبكة لامركزية، بحيث تؤلف بقية العقد اتصالاتها ديناميكيا إذا دمرت بعض العقد⁽¹⁾. ومن أجل هذا الغرض قامت الحكومة الأمريكية بإنشاء شبكة الانترنت في 1969/1/2، وربطت وزارة الدفاع الأمريكية بين أربعة معامل أبحاث، حتى يستطيع العلماء تبادل المعلومات والنتائج، وقامت بتخطيط مشروع شبكة إتصال من حواسيب يمكنها الصمود أمام أي هجمة سوفيبينية محتملة، بحيث إذا تعطل جزء من الشبكة تتجح البيانات في تجنب الجزء المعطل، وتصل إلى اهدافها، وأطلق على هذه الشبكة وكالة مشاريع الأبحاث المتطورة (أربانت arpanet)⁽²⁾.

ولقد شهدت حقبة التسعينات تناميا في استخدام الانترنت عبر دول العالم، فقد ارتفع عدد الحاسبات المتصلة بشبكة الانترنت من 1.7 مليون حاسوب في جانفي 1993 ليسجل 12.8 مليون حاسوب في منتصف عام 1996، وفي يوليو 1998، بلغ عدد الحاسبات المتصلة بالانترنت حوالي ثلاثة أمثال ما كان عليه في يوليو 1996، ليسجل حوالي 36.7 مليون حاسوب، وتضاعف عدد الحواسيب المتصلة بالانترنت بعد ذلك حتى سجل نحو 162 مليون حاسوب في يوليو 2002⁽³⁾.

وفي سنة 2005، ارتفع عدد مستخدمي الانترنت في العالم ليصل إلى مليار شخص، وهو ما يمثل سدس السكان في العالم⁽⁴⁾.

لقد استغرق التلفزيون 13 سنة، والهاتف 75 سنة لاستقطاب 50 مليون مستفيد ومستعمل، أما الانترنت فإنها احتاجت إلى 5 سنوات فقط لاستقطاب نفس العدد⁽⁵⁾.
ج- خدمات الانترنت: هناك عدة خدمات توفرها شبكة الانترنت منها:

1- البريد الإلكتروني (e-mail): يعتبر احدي لمميزات الرئيسية للانترنت وأكثر خدماتها انتشارا في جميع الشبكات المرتبطة بها، ويعني البريد الإلكتروني ببساطة إرسال الرسائل من حاسوب إلى آخر عبر الشبكة وإلى أي مستخدم في أي مكان⁽⁶⁾.

(1) ماهر سليمان وآخرون، أساسيات الأنترنت، دمشق: دار الرضا للنشر، ط1، 2000، ص 11.

(2) عبد الملك ردمان الدناني، مرجع سابق، ص 43.

(3) رحي مصطفى عليان، مجتمع المعلومات والواقع العربي، مرجع سابق، ص 127.

(4) Solveig godeluck, la géopolitique d'internet, paris : édition la découverte, paris, 2002, p 20.

(5) غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2002، ص181.

(6) بهاء شاهين، الأنترنت والعولمة، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 1999، ص 44.

2- النسيج العالمي الواسع (www): تعتبر هذه الخدمة عاملا بارزا في نجاح وانتشار شبكة الانترنت حيث تمثل مواقع الويب المصدر الأكثر ثراء بالمعلومات، والعامل الأول في الانفجار المعلوماتي الذي اختصت به الشبكة، وقد تم اختراع هذه الأداة سنة 1989 من طرف المركز الأوروبي للبحث النووي (CERN)، هذه المواقع هي عبارة عن صفحات معلوماتية تبثها مختلف المؤسسات في العالم مهما كان نشاطها، وهذا من أجل التعريف بمنتجاتها ومواردها المعلوماتية، وقد يبثها أيضا أشخاص عاديون⁽¹⁾.

3- بروتوكول نقل الملفات: تتيح هذه الخدمة إمكانية الحصول على أي ملف مهما كان نوعه، ونقله عن الموقع الذي وجد فيه لجلبه إلى حاسوب المستعمل⁽²⁾.

وهي من الخدمات المهمة في شبكة الانترنت، ويمكن للمكتبات ومراكز المعلومات استخدامها في عدة مجالات، مثل توصيل الوثائق إلكترونيا، ونقل الملفات من مكتبة إلى أخرى⁽³⁾.

4- منتديات النقاش: بفضل هذه الخدمة يستطيع أي مستعمل للشبكة أن يناقش إلكترونيا مختلف المواضيع مع مجموعة من المشتركين في الشبكة، يكون أفرادها ذوي اهتمامات متقاربة، فيتبادلون بصفة لامتزمنة المعلومات والآراء حول القضايا ومواضيع شتى مهما كان نوعها، ويتم النقاش خلال هذه المنتديات بطريقة مهيكلة سلميا، فهناك التدخل المبادر (الرسالة الأولى)، ثم رد الفعل (الرسالة الثانية)، ثم الرد على رد الفعل (الرسالة الثالثة)... وهكذا.

5- الربط عن بعد: وتعرف بخدمة (تيليننت)، يستطيع المستعمل بفضل هذه الخدمة الوصول عن بعد لمراكز الحسابات والحواسيب المرتبطة بالشبكة للعمل عليها مباشرة دون الحاجة إلى التنقل، فمثلا يستطيع أي شخص أن يربط حاسوبه الموجود في المنزل بحاسوبه الموجود بالمؤسسة التي يعمل بها لإنجاز عمل ما، وبإمكانه أيضا الإطلاع على مختلف قواعد المعطيات بالمكتبات أو مؤسسات أخرى⁽⁴⁾.

6- المحادثة الفورية: على عكس منتديات النقاش، فإن المحادثة الفورية تسمح بالنقاش بين شخصين أو عدة أشخاص في الزمن الحقيقي، أي أنه عندما يظهر التدخل الأول على شاشة

(1) حسبية قيدوم، الأنترنت واستعمالاتها في الجزائر، دراسة وصفية في عادات وأنماط وإشباعات الإستعمال بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2002، ص 36.

(2) حسبية قيدوم، مرجع سابق، ص 37.

(3) ربحي مصطفى عليان، محمد عبد الدسن، مرجع سابق، ص 130.

(4) حسبية قيدوم، مرجع سابق، ص 37.

الحاسوب، فإن التدخل الثاني قد يظهر في أقل من ثانية، وتأتي التدخلات الأخرى بنفس السرعة مهما كان تواجد أصحابها في العالم، فهذه الخدمة التي يطلق عليها البعض اسم "دردشة" تمثل نمط إتصال مترامن، ويحبذها الكثير من الشباب⁽¹⁾.

ولهذا صارت الانترنت في بضع سنوات الشبكة الاولى للإتصالات في الكون والمحرك للإقتصاد الجديد، فالبريد الإلكتروني والواب غيروا جذريا ظروف السوق عن طريق خلق علاقة جديدة بين الممولين والزبائن⁽²⁾.

ويعتبر انتشار الانترنت، أبرز مظاهر الثورة المعلوماتية والإتصالية الرقمية، إذ يجمع علماء الإتصال والمعلومات أن إنشاءها يعد أهم إنجاز تكنولوجي تحقق أواخر القرن العشرين، إذ استطاع الإنسان بواسطتها أن يلغي المسافات ويطلع على أحداث العالم وتطوراته في المجالات المختلفة وأن ينشر الثقافة ويتبادل المعلومات الإعلامية والعلمية والنشاطات الإنسانية الأخرى⁽³⁾.

وعموما يمكن التنبؤ أن الانترنت ستكون في القريب العاجل بحجم شبكة الهاتف اليوم، وسيمهد هذا الحكم المميز الذي صدر عن الهيئة الفيدرالية للإتصالات الطريق في النهاية لاندماج التلفزيون والانترنت، وبما أن 99% من المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية تملك أجهزة تلفزيونية أكثر من الذين يملكون هاتفا، فقد نحصل فعلا على 99% من السكان متصلين بشبكة الانترنت، وتزداد المعلومات المخزنة على الانترنت بمعدل سريع جدا، ففي عام 1996، كان يمكن للمرء أن يصل إلى 70 مليون صفحة على الانترنت، ومن المعتقد أنه بحلول عام 2020، ستصل الانترنت بكامل الخبرة البشرية لهذا الكوكب⁽⁴⁾.

وقد زادت الانترنت ذات السرعة الفائقة أو ما يسمى بتقنية الا.دي.اس.ال (ADSL) من تسريع حركة الارتباط بالشبكة، وحسب الأرقام الرسمية للإتصالات الفرنسية على سبيل المثال، فإن هذه التقنية قد شملت 80% من الخطوط الهاتفية الفرنسية سنة 2003⁽⁵⁾.

15- الوسائط المتعددة:

(1) نفس المرجع، ص 39.

(2) Susbielle, J, internet, multimédias et temps réel, Paris : Edition eyrolles, 2000, p 01.

(3) عبد الملك ردمان الدناي، مرجع سابق، ص 84.

(4) محمد نصر مهنا، في النظرية العامة للمعرفة الإعلامية، الفضائيات العربية والعولمة الإعلامية والمعلوماتية، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2003، ص

508.

(5) Goudet, J, internet a la vitesse supérieure, paris : DUNOD, 2003, p 16.

ظهرت مؤخرا أجهزة استقبال متعددة الوظائف تدعى بالملتيميديا أو بوسائط أو وسائل الإتصال المتعددة، وذلك للتعبير في حقيقة الأمر عن وسيلة واحدة (unimedia)، لأننا بصدد تعويض دعائم اتصالية مختلفة بدعامة واحدة، وقد بدأ هذا التوحيد والادماج ضمن وحدة الحاسوب الذي أضيفت إلى وظائفه الأساسية إمكانية قراءة الأقراص المضغوطة، تأدية وظيفة الهاتف والفاكس، والإتصال بشبكة الانترنت... الخ، ثم بدأ هذا الإدماج ينتقل تدريجيا إلى الوسائل الأخرى كالتلفزيون متعدد الوظائف والهاتف الخليوي متعدد الوظائف⁽¹⁾.

هذا التطور جاء نتيجة شمول تكنولوجيا النظم الرقمية كل الرموز الإتصالية، حيث أصبح من السهولة المعالجة الرقمية للصور بكل أبعادها (ثابتة، متحركة وفيلمية)، وكذلك الرسوم الثابتة والمتحركة وثلاثية الأبعاد والصوت والموسيقى، بحيث يتسع النظام الإتصالي ليضم كافة المثيرات المظقة في أوعية واحدة، وفي ساعات كبيرة، يتم معالجتها وإدارتها بأسلوب متكامل يحقق أهداف التعرض إلى هذه الوسائل ابتداء من جذب الإنتباه حتى تأكيد إدراك هذه الرموز من خلال الحواس المختلفة⁽²⁾.

يطلق مصطلح (Multimédia) على ما يعرف اليوم بالوسائط المتعددة، رغم تسمية بعض الكتاب لها بالأقراص المدمجة متعددة الأغراض، وتشتمل على مجموعة تطبيقات الحاسوب التي يمكنها تخزين المعلومات بأشكال متعددة، تحتوي على النصوص والأصوات والرسومات والصور الثابتة منها والمتحركة، واستخدام وعرض هذه المعلومات بطريقة تفاعلية، وفقا لمسارات يتحكم فيها المستخدم⁽³⁾.

ويرتكز مفهوم الوسائط المتعددة على عرض النص مصحوبا بلقطات حية من فيديو وصور وتأثيرات خاصة مما يزيد من قوة العرض، وتعنى الوسائط المتعددة بعرض المعلومات في شكل نصوص مع إدخال كل أو بعض العناصر التالية: المواد السمعية، المواد المصورة من الفيديو وغيره، الرسوم المتحركة، لقطات الفيديو الحية.

وتهدف هذه التقنية إلى دمج تقنية الحاسوب والتلفزيون والإتصالات السلكية واللاسلكية في تقنية واحدة. وتقنية المعلومات ثلاثية الأبعاد من الناحية اللفظية تعني وسائل اتصال متعددة،

(1) فضيل دليو، مرجع سابق، ص 81.

(2) محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 09.

(3) محمد حمدي، الإعلام والمعلومات، دراسة في التوثيق الإعلامي، الرياض: مطابع الشرق الأوسط، 1995، ص 22.

ولكن مفهومها الإصطلاحي عني به في البداية مزج التكنولوجيا المسموعة والمرئية مع تكنولوجيا الحاسوب، وهذا المزج قد تم تسهيله بواسطة التكنولوجيا الرقمية⁽¹⁾.

ويطلق التعبير (Multimédia) على نتاج معين أو على خدمة تمزج معطيات معينة كانت حتى وقت قريب تستثمر منفصلة مثل النص والأصوات والفيديو والصور الفوتوغرافية والرسوم وغيرها. هذا الكوكتيل الإتصالي يمكن بلوغه على دعامة القرص المضغوط، ويمكن قراءته بواسطة قارئ متصل بمنظم آلي صغير الحجم⁽²⁾.

وقد ولدت الوسائط المتعددة من الإلتقاء بين ثلاثة عوالم تكنولوجية: الإتصالات بعيدة المدى، المعلوماتية، والسمعي البصري، وتعرف هذه القطاعات الثلاثة تطورات تكنولوجية مرتبطة بالقدرة على التوصيل والرقمنة⁽³⁾.

وتطور نظم الوسائط المتعددة لم ينجم على يد تكنولوجيا الإتصالات وحدها، ولا على يد تكنولوجيا المعلومات فحسب، ولكنه جاء نتيجة للمزاوجة بين هذه التكنولوجيا وتلك، وبالربط بين الحاسوب من ناحية وبين نظم الإتصال الحديثة من ناحية أخرى مثل الانترنت، وهذا النظام هو ببساطة مزج كل الصور، الأفلام، الرسوم المتحركة، الصوت والتعامل التبادلي مع المستخدم.

ومن أبرز الاستخدامات للوسائط المتعددة هي العروض والتدريب والبرامج والألعاب وعناوين المراجع وغرف البيع والأكشاك الافتراضية، إلا أنها تقدمت في مجالات تطبيقات تخيلية مثل البرامج الفنية والمراسلات والنشر الإلكتروني وحتى في دعوات الزفاف.

أ - فوائد الوسائط المتعددة:

1- هناك قول أن الصورة تساوي ألف كلمة، فالوسائط المتعددة تخاطب أكثر من عضو من أعضاء الانسان، مما يجعل المعلومات تصل إلينا بشكل جيد، فمثلا تستخدم الموسوعة الورقية العديد من الكلمات لوصف الحوت وصوته، في حين أن الموسوعة الإلكترونية يمكن أن ترينا ذلك بصوت وصورة، ويمكن للقارئ الضغط على زر محدد لمعرفة كل شيء عن الحوت.

2- التمثيل البصري للمعرفة: إذ يقول الباحثون أن الإنسان يتعلم أساسا بصريا، وتثري الوسائط المتعددة العملية التعليمية بإعطاء المربي أدوات تمكنه من الوصول والتدريس بشكل جيد،

(1) محمد علم الدين، مرجع سابق، ص 163.

(2) فرانسوا لسلي، نيكولا مكاريز، مرجع سابق، ص 07.

(3) LAMIZET, B. SELIM, A, dictionnaire encyclopédique en sciences de l'information et de la communication, 1997, p 392.

فالوسائط المتعددة تحفز على التفكير بصريا، وهناك دعوة عالمية الآن تدعو إلى برامج لإزالة أمية الوسائط المتعددة.

3- طريقة الحاسبات المتعددة: يؤكد العلماء أن استخدام المواد السمعية والبصرية يجود العملية التعليمية، وهذا ما تساعدنا فيه الأوساط المتعددة، وربما أصبح في مقدورنا في يوم من الأيام أن نضيف الشم واللمس إلى هذه الوسائط⁽¹⁾.

ب- **الوسائط المتعددة عبر الانترنت:** إن عالم الانترنت الذي يتوج عصر العولمة، تتداخل فيه جوانب عديدة فيتم إحلال النشر الإلكتروني محل النشر الورقي، وهي أنك لن تقرأ النص فحسب، بل ستتفاعل معه أيضا من خلال الوسائط المتعددة، أي من خلال الصوت والصورة العادية، وصورة الشريط السينمائي والفيديو، فعلى سبيل المثال، وأنت تقرأ موضوعا في مجلة يمكنك أن تشاهد على شاشة الجهاز في الوقت ذاته فيلما متحركا حول الموضوع الذي تقرأ، أو رسوما متحركة أو مقطوعة موسيقية كخلفية متممة ومعقدة للمعنى الذي تقرأه، أو تسمع صوتا جميلا يقرأ لك القصيدة التي على شاشة جهازك الشخصي.

وهكذا، سوف تفقد وسائل الإعلام المطبوعة جانبا كبيرا من أهميتها، فسوف نتحول إلى وسيلة جديدة تقدم خدمات متخصصة على طريق المعلومات السريعة، باستخدام الوسائط المتعددة، تغنيها عن شرائها⁽²⁾.

وإيجازا يمكن القول أن الإعلام المتعدد أو الوسائط المتعددة تتيح للإنسان أن يتواصل ويتفاعل مع ما لا يقل عن ستة قطاعات هي: التربية والتعليم، الفن وهوايات الفراغ، التسلية والترفيه، العمل والإنتاج، المراجع العلمية من صحف ومجلات ودوائر معارف ومراكز معلومات، إنها ثورة تكنولوجيا متعددة، هي أخيرا دمج جميع أنظمة معالجة البيانات بأنواعها المختلفة في نظام واحد، وترافق بداية ظهور أجهزة الإعلام المتعدد مع تكاثر برامج تشغيل هذه الأجهزة التي انتشرت الآن على صعيد واسع⁽³⁾.

فهي إذن لا تقتصر فقط على المجال التربوي أو توفير لعب الاطفال، سوف تثري الإستعمالات المهنية عن طريق التفاعل والحضور الفعال والجيد، إنها تسمح بتوفير بنية قاعدية

(1) محمد فليحي، صناعة العقل في عصر الشاشة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص 151.

(2) نفس المرجع، ص 153.

(3) عبد الملك ردمان الدنانى، مرجع سابق، ص 88.

في ميادين كانت فيها المعلومات النصية غير كافية كالإعلام الحضري، الجغرافي، الصحة، البيولوجيا، الإشهار... وغيرها⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Paquel, N, l'explosion du multimédia et du réseaux, Paris : édition d'organisation, 1995, p 17.

الفصل الثاني

واقع تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر

الفصل الثاني

واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي سعت جاهدة إلى بناء قطاعها للمعلومات، والإهتمام بالإصلاح والتطوير في مجال المعلومات، ووضع سياسة وطنية للمعلومات تتمثل في إنشاء مجموعة من الهيئات والمراكز والمجالس والمعاهد والدواوين، في محاولة إلى توظيف هذا البناء المؤسسي للمعلومات، والذي يعتبر الأساس في توفير البيانات لكافة الفعاليات والبرامج التي من شأنها تحقيق تنمية شاملة، وتطوير المجتمع الجزائري، وهذا يتم بترشيد وتقييم وتقويم السياسات في شتى القطاعات، ونذكر منها: الديوان الوطني للإحصاء، المحافظة العامة للتخطيط والإشراف، مجلس المحاسبة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي كهيئة استشارية، وهيئات علمية مثل المجلس الوطني للبحث والتطوير العلمي والتقني... وغيرها من المراكز الأخرى كشبكة مترابطة، والتنسيق في مجال المعلومات حتى مع القطاع الخاص لدعم رسم السياسات واتخاذ القرار⁽¹⁾.

وحسب مدير الإتصال لشركة اتصالات الجزائر، فإن الجزائر تتوفر على 42 ألف كم من الألياف البصرية، مستقبل التدفق السريع والجد سريع، وفي إطار المشروع الحكومي، فإن اتصالات الجزائر تقترح في آفاق 2013 ما لا يقل عن 6 ملايين خط ربط بشبكة الانترنت⁽²⁾.

1- الأنترنت:

أ- إدخال الأنترنت إلى الجزائر:

تم ربط الجزائر بشبكة الأنترنت في مارس 1994، عن طريق مركز البحث العلمي والتقني (cerist)، والذي أنشئ بدوره بموجب المرسوم 86/72 المؤرخ في 8 أبريل 1986 تحت وصاية المحافظة السامية للبحث، وكانت مهمته الأساسية هي العمل من أجل إقامة شبكة وطنية للإعلام العلمي والتقني، وربطها بشبكات إقليمية ودولية، وأيضا ترقية وإدخال الوسائل التقنية الحديثة كالإعلام الآلي في جمع ومعالجة وأتمته المعلومات.

(1) أحمد طييب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 96.

(2) Mokhtar Haidar, Algerie telecom, entre plaintes et exigences de qualité de service, liberté, n 5301, lundi 08 fevrier 2010, p08.

ومن أجل تحقيق ذلك تم ربط المركز بالإنترنت عبر خط هاتفي متخصص يربط الجزائر بإيطاليا، وتقدر سرعته بـ9600 حرف ثنائي في الثانية، وذلك في إطار مشروع تعاون مع اليونسكو (rinaf)، يقضي هذا المشروع بإقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا، تكون فيها الجزائر عن طريق المركز هي النقطة المحورية للشبكة على مستوى شمال إفريقيا.

وقبل هذا التاريخ، وفي سنة 1993، كان هناك ربط بالشبكة على نطاق ضيق للغاية، وعن طريق الهاتف، مقتصرًا على فرق البحث العاملة بالمركز، وكان متاحًا أيضًا وبصفة مجانية لبعض الأساتذة والباحثين في الإعلام الالي⁽¹⁾.

لقد كانت الإنطلاقة الأولى لشبكة الإنترنت في الجزائر متعثرة لحد ما، إذ واجه انتشارها وتطورها عدة عراقيل أهمها:

1- عراقيل تقنية: وتتمثل أساسًا في قدرة الربط التي كانت ضعيفة جدًا (9600 ح.ث.ث)، جعلت من عدد المشتركين على المستوى الوطني محتشمًا، وكانت تسبب صعوبات وبطء في ربط المستخدمين، ولم يتمكن مسؤولو المركز من الزيادة في هذه القدرة إلا في سنة 1996، بإضافة خط يمر بمدينة باريس بقدرة 6400 ح.ث/ثا، وآخر بقدرة 256 ألف ح.ث/ثا في 1997، وهذا بالتعاون مع مصالح البريد والمواصلات، ولأول مرة تمت عملية الربط عن طريق القمر الصناعي في أكتوبر 1998، بقدرة 1 مليون ح.ث/ثا، تمت مضاعفتها تدريجيًا إلى أن بلغت 16 مليون ح.ث/ثا في 2001.

2- عراقيل قانونية: دخلت الجزائر عالم الإنترنت في فترة يفتقد فيها مجال الإعلام والاتصال لنصوص وتشريعات حديثة تتلاءم مع التطورات الحاصلة، وكل ما وجد في هذا الإطار قانون الإعلام لسنة 1990، لا يتطرق لا من قريب ولا من بعيد لمجال التكنولوجيات الحديثة للاتصال⁽²⁾.

وفي عام 2000، فتحت الجزائر الاستثمار في مجال الاتصالات للقطاع الخاص، حتى تتمكن من سد الفجوة بينها وبين الدول المجاورة من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى⁽³⁾.

ب- المحتوى الجزائري على الشبكة:

(1) حسبية قيديم مرجع سابق، ص45.

(2) نفس المرجع، ص46.

(3) محمد لعقاب، مجتمع الإعلام والمعلومات، دراسة استكشافية للإنترنتيين الجزائريين، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر،

2001، ص 286.

يسجل حضور كل بلد في شبكة الانترنت من خلال المواقع المعلوماتية التي يبثها عبر الشبكة، وبالنسبة للجزائر فقد شرع في هذا المجال ابتداء من سنة 1995، واقتصرت العملية في البداية على إنشاء بعض المواقع الرسمية ومواقع المؤسسات التي كان م.ب.ا.ع.ت مبادرا بإنشائها وتطويرها، وتمثلت طبيعة المحتوى في المعلومات القطاعية لأهم قطاعات النشاط الحيوية كالتعليم العالي، التجارة، السياحة، البنوك... إلخ.

وقد كان أيضا لشركة "جيكوس" دور بارز في تطوير وتصميم العشرات من المواقع الوطنية، لاسيما الصحف المكتوبة مثل صحيفة الوطن، وكذا وكالة الأنباء الجزائرية والإذاعة الوطنية... إلخ⁽¹⁾.

كما أن المؤسسات الرسمية والهيئات الحكومية كالرئاسة وغرفتي البرلمان والعديد من الوزارات هي حاضرة أيضا في الانترنت، وعادة ما تحتوي مواقعها على نبذة تاريخية، تقديمًا للمؤسسة، مهامها، تنظيمها... إلخ، وامتدت عملية إنشاء المواقع الإلكترونية عبر الانترنت حتى إلى الأحزاب السياسية والجمعيات والشخصيات السياسية كما حدث أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 1999، حيث لجأ العديد من المترشحين إلى تقديم أنفسهم عبر الانترنت، وكذا برامجهم وأفكارهم ومواقفهم، وهذا للتوجه خاصة للجالية الجزائرية القاطنة بالخارج، وكذا الرأي العام الدولي⁽²⁾.

ج- مقاهي الأنترنت: هي عبارة عن فضاء عمومي مجهز بالربط بشبكة الانترنت عبر شبكة صغيرة متكونة من عدة حواسيب، ويكون ربطها عن طريق الهاتف والمودام، أو يكون الإستقبال عن طريق القمر الصناعي بواسطة بطاقة (carte satellite) تثبت على أحد الحواسيب المسمى "موزع". وقد بدأ انتشارها في الجزائر منذ سنة 1998، وتسارع هذا الإنتشار بشكل مثير، ويمكن اعتبارها عاملا بارزا في انتشار الانترنت لدى عامة الناس وجعلها أكثر شعبية بعد أن كان استعمال هذه الوسيلة مقتصرًا على الأوساط العلمية والمهنية فحسب، والملاحظ أن هذه الفضاءات ترتادها مختلف شرائح المستعملين وبصفة خاصة الذين لا يملكون ربطا بالشبكة في مكان العمل أو الدراسة أو البيت، لعدم التمكن ماديا من توفير تجهيزات الربط ودفع اشتراكه⁽³⁾.

(1) حسيبة قيوم، مرجع سابق، ص 49.

(2) نفس المرجع، ص 50.

(3) حسيبة قيوم، مرجع سابق، ص 48.

وحسب برقية لوكالة الأنباء الجزائرية سنة 2000، فقد بلغ عدد مقاهي الانترنت 150 مقهى في ربوع التراب الجزائري⁽¹⁾.

وفي سنة 2004، ارتفع عددها ليصل إلى حوالي 3000 مقهى انترنت⁽²⁾، وفي سنة 2008، وصل عددها إلى 5000 مقهى انترنت⁽³⁾.

د- مؤشرات استعمال الانترنت في الجزائر:

إن الانترنت في الجزائر مازالت ظاهرة مقتصرة على الفئات المتعلمة، ومازالت أماكن التعرض لها محدودة في مراكز البحث، وخاصة الجامعات وكذلك نوادي أو مقاهي الانترنت، إلى جانب ارتفاع تكاليف الاستفادة من هذه الخدمات نسبيا، أما دخول الانترنت إلى المنازل الجزائرية فمازال ظاهرة مقتصرة على فئات قليلة من المجتمع، إلى جانب افتقار المواطن الجزائري في غالبيته لثقافة استخدام الانترنت⁽⁴⁾.

في نهاية سنة 2001، بلغ عدد مستعملي الانترنت في الجزائر 180 ألف مستعمل⁽⁵⁾. وفي جويلية 2006 أشارت أرقام رسمية جزائرية إلى وجود ثلاثة ملايين جزائري مستخدم لشبكة الانترنت.

وفي يوم 2008/01/19 أكد الوزير السابق للبريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال "بوجمعة هيشور" بأن 1541 بلدية سيكون بمقدورها الإستفادة من خدمات الانترنت عبر الADSL، أي التدفق القوي السريع.

الواقع أن انتشار الانترنت في الجزائر، رغم الظروف التي عاشتها الجزائر في التسعينات، إلا أن السنوات الثمانية من 2000 إلى 2008 أعطت دفعا قويا لهذا الإنتشار، ما جعلها موضع اهتمام كبير للإستثمار الأجنبي والمحلي في هذا المجال⁽⁶⁾.

(1) محمد لعقاب، مجتمع الإعلام والمعلومات، مرجع سابق، ص 290.

(2) ديبورال ويلر، تر: مروان حمدان، الانترنت في العالم العربي، الفوراق التقنية والروابط الثقافية، مجلة النشرة، العدد 32، 2004، ص 09.

(3) تيطاوني الحاج، نحن والمجتمع الإلكتروني، الانترنت العصر الذي ندخله بعيون مغمضة، الملتقى الوطني الأول، القانون وقضايا الساعة، النظام القانوني للمجتمع الإلكتروني، 9-11 مارس 2008، ص 06.

(4) محمد شطاح، مرجع سابق، ص 132.

(5) مجلة الإقتصاد والأعمال، بانوراما الإتصالات العربية، النمو متسارع والخصخصة زاحفة، عدد خاص، فيفري 2002، السنة 23، ص 14.

(6) تيطاوني الحاج، مرجع سابق، ص 07.

وقدر عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر سنة 2009 بأكثر من 4.5 مليون مستخدم، منهم 200 ألف في مجال الانترنت ذات التدفق العالي، مع وجود 30 مزود انترنت، إلا أن عددا منهم توقفوا تدريجيا عن النشاط⁽¹⁾.

وحسب دراسة أجرتها مؤسستا (ايدياتيك) و(ميداندكوم) سنة 2009، فقد شهدت الجزائر وثبة في استعمال الانترنت، وزيادة مذهلة في عدد المشتركين في الشبكة، خاصة وأن البيوت تتجهز أكثر فأكثر بوسائل الإعلام الآلي وبالقنيات الإلكترونية، إذ تحصي الجزائر حوالي 600 ألف مشترك منزلي بالانترنت، 86% منهم في نظام ADSL.

76% من مستخدمي الانترنت الذين شملتهم هذه الدراسة يرون أن الانترنت وسيلة هامة وضرورية، 90% منهم يرتادون الشبكة مرة على الأقل في اليوم، ويبحرون فيها على الأقل من ساعة إلى ساعتين يوميا، 82.6% يستعملونها لقراءة الرسائل الإلكترونية، 42.5% يستعملونها للدشة، 33.8% للمشاركة في المنتديات، 33% لإجراء مكالمات عبر الانترنت، وخصوصا عبر "السكايب"، 82.2% يرتادون مواقع المشاركة بالفيديو على غرار اليوتوب، 23.5% يشاركون ويساهمون في إرسال الصور والفيديوهات، 40.6% يملكون صفحة شخصية أو مساحة أو موقعا على الانترنت، 57.9% يزورون المواقع المتعلقة بالشبكات الإجتماعية على رأسها "الفايس بوك" بنسبة 44%، 31% يتواصلون عبر هواتفهم بسبب ارتفاع الأسعار والإتصال البطيء، 79% يستعملونها لتحميل الرنات والألعاب، 58.8% للإطلاع على البريد الإلكتروني، أكثر من 50% يستعملونها من بيوتهم، 24.6% يستعملونها من مراكز عملهم، 3.72% عبر الهاتف النقال، 74.2% منهم رجال، 25.8% نساء، الفئة العمرية الأكثر استعمالا بين 20 و 29 سنة بنسبة 29.2%، ثم فئة من 30 إلى 39 سنة بنسبة 23.3%، ثم من 40 إلى 49 سنة بنسبة 21.7%، وأقل من 19 سنة بنسبة 9%، 66.2% منهم لهم مستوى جامعي، 69.1% يعملون، 19% طلبة، 11.9% بطالون⁽²⁾.

وحسب ما جاء في موقع "انترنت وورد ستاتس"، فإن الجزائر من البلدان المتأخرة في مجال الانترنت بنسبة مشتركين لم يتجاوزوا 16 بالمئة من مجموع السكان سنة 2010، حيث يقدر

(1) حفيظ صوالي، إجتماع خاص لمزودي الأترنت لدراسة مصيرهم، جريدة الخبر، الإثنين 11 ماي 2009، العدد 5633، ص 07.

(2) إيمان. ب، تحقيق "ويب ديالنا يكشف، مشتركو الأترنت في الجزائر سلبين، جريدة الشروق اليومي السبت 3 أكتوبر 2009، الموافق ل 14 شوال 1430، العدد 2732، ص 21.

عدد ب 4 ملايين مشترك، في حين يصل عددهم إلى 10 ملايين مشترك في المغرب، أي بنسبة 32 بالمائة، وحوالي 3 ملايين مشترك في تونس (26 بالمائة)⁽¹⁾.

وحسب الدراسة والإحصاء الذي أجرته إحدى المؤسسات الأمريكية المتخصصة وهي "او كلا" سنة 2010، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 129 عالميا في الربط بشبكة الانترنت ومدى سرعة تدفقه⁽²⁾.

أفاد البحث الميداني الذي أجرته المؤسسة الإيرلندية المختصة في التكنولوجيات الحديثة للاتصال و الإعلام " روسورث ماركت " عبر بوابة الإحصاءات والتحقيقات SPEED TEST سنة 2010 أن قوة تدفق الانترنت في الجزائر ما تزال بعيدة عن المستويات التي بلغتها العديد من الإقتصاديات في العالمين المتقدم وحتى النامي.

وورد في البحث الذي أجري عبر 128 بلد في إفريقيا وآسيا والمشرق العربي أن نسب الانترنت ذات التدفق العالي مستويات منخفضة جدا حيث كشفت الدراسة أنها لا تتجاوز 1.32 ميغابايت في الثانية وهو مستوى ضعيف جدا احتلت على أساسه الجزائر ذيل الترتيب العام الذي أجرته المؤسسة.

وتبدو النتائج التي توصلت إليها "روسورث ماركت" عبر بوابة الإحصاءات والتحقيقات SPEED TEST بخصوص المشهد العام لسوق الانترنت وحركية نمو واستخدام التكنولوجيات الحديثة للاتصال في الجزائر متطابقة مع نتائج الدراسة التي أعدتها الشركة الأمريكية " أو كلا Oookla " شهر مارس 2010 والتي أعدت ترتيبا عالميا حول قوة تدفق الانترنت عبر 128 بلد في القارتين الأمريكيتين وإفريقيا وآسيا حيث أكدت أن قوة تدفق الانترنت في الجزائر يتراوح ما بين 1.2 و 1.8 "ميغا بايت" في الثانية وهو مستوى ضعيف مقارنة مع الإقتصاديات المتقاربة في دول العالم النامي⁽³⁾.

من جانب آخر ثمنت دراسة " روسورث ماركت " الجوانب الإيجابية التي سجلتها الجزائر في القطاع رغم الفجوات الكبيرة التي أشارت إليها، حيث نوهت بالجهود التي يبذلها المجمع التاريخي "اتصالات الجزائر" على صعيد تطوير و توسيع خدمات "آي دي آسي آل ADSL" و "وي ماكس

(1) سفيان بوعباد، عدد الإشتراكات في الإنترنت في الجزائر لم يتجاوز 4 ملايين، جريدة الخبر، الإثنين 22 فيفري 2010، 8 ربيع الأول 1431، العدد 5920، ص 09.

(2) سالم زواوي، ريادة وريادة، الشروق اليومي، الأحد 15 أوت 2010، الموافق ل 05 رمضان 1431، العدد 3026، ص 02.

(3) داود.ح، قوة تدفق الإنترنت في الجزائر هي الأضعف عربيا وإفريقيا، 2010/07/05، موقع صحيفة الأمة العربية www.eloumma.com

WI MAX" ضمن فرع الشبكات المعلوماتية وأيضاً مساعي المجمع لتحديث و عصرنة قطاع الاتصال عبر "الساتل" كما أشارت ذات الدراسة إلى أن أسعار خدمات الربط" آي دي أس آل ADSL " المعمول بها في الجزائر هي الأرخص على الإطلاق في القارة الإفريقية⁽¹⁾.

وأفاد سليم عسلة مستشار وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بأن عدد المشتركين في شبكة الأنترنت ذات التدفق العالي بلغ 830 ألف مشترك في نهاية فيفري 2011 أي بمعدل ولوج يقدر بـ10 بالمائة⁽²⁾.

ومن أجل رفع نسبة النفاذ إلى شبكة الأنترنت، تبنت الحكومة مشروع "تربية نت" (TarbiaNet) من أجل تطوير شبكة متخصصة داخل قطاع التربية والتعليم، توفر قواعد بيانات ومحتويات مختلفة لمستعملها من المتعلمين والمعلمين والإداريين، ولقد بدأت فعلاً بتكوين فرق بحث متخصصة في استخدام الإعلام الآلي في التعليم (EAO)، وتجهيز مئات المؤسسات التعليمية بقاعات إعلام آلي موصولة بشبكة الأنترنت، وفضاءات انترنيتية⁽³⁾.

هـ - استعمال الأنترنت في المؤسسات:

اعترف السيد "شريف بن محرز" المدير العام المكلف بتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الوزارة، بالتأخر المسجل على مستوى المؤسسات الجزائرية، فيما يتعلق بمختلف الأدوات والتقنيات الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، كاشفاً بأن أقل من 20% منها مرتبطة بشبكة الأنترنت، وترتفع النسبة إلى 35% مع حساب الشركات ذات الحجم المتوسط، واستناداً إلى الدراسات والإحصائيات التي تم القيام بها، فإن نسبة التجهيز للمؤسسات بأجهزة الإعلام الآلي بلغت حوالي 40%، وأكد نفس المسؤول أن نسبة المؤسسات التي تمتلك موقعا خاصا على شبكة الأنترنت يصل إلى 5%، ويرتفع إلى 13% مع حساب المؤسسات المتوسطة، أما نسبة المؤسسات المتخصصة في تكنولوجيا الإتصال ، فإنها لا تتجاوز في الجزائر 3% من إجمالي المؤسسات النشطة، مع حساب كافة المؤسسات المتخصصة في الإلكترونيات والمعلوماتية، ومع التدقيق في هذه المؤسسات -حسب المتحدث- يسجل بأن أكثر من 25% منها متخصصة في التوزيع والتسويق للمنتجات المعلوماتية، وحوالي 1% منها متخصص في إقامة مواقع على شبكة

(1) نفس المرجع.

(2) عاطف قدادة، الفايبيوك والشبكات الإجتماعية محل نقاش في البرلمان، زيارتي بنفي التضييق على الأنترنت والشرطة تخشى على خصوصية الأفراد،

2011/05/10، موقع جريدة الخبر الجزائرية www.elkhabar.com

(3) فضيل دليو، مرجع سابق، ص 108.

الانترنت وتطوير المحتوى، على صعيد آخر استعرض "بن محرز" البرنامج الوطني الجديد المعتمد لتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى غاية 2013، مشيراً إلى أن الأولوية ستعطى لتعميم استخدام وتوظيف المعلوماتية ومختلف التقنيات في الإدارات والمؤسسات، مشيراً بأنه تم اعتماد 1000 مبادرة وعملية تركز على 13 محورا لتطوير الحاكمية الإلكترونية، حيث تبقى الجزائر متأخرة نوعا ما إذا ما قورنت بدولة مثل سنغافورة التي تمتد على مساحة 6 آلاف كم مربع، أي مساحة تقل عن ولاية الجزائر الكبرى، وتم الكشف عن دراسة لمعهد البحث للدراسات التطبيقية والتنمية الذي كشف عن نمو نسبة الربط على الشبكة لدى المؤسسات المتوسطة والكبيرة، مقابل تواضع عدد المواقع الجزائرية التي لا تتجاوز 1700 موقع يعتمد الرمز الجزائري، أو تسمية المجال، من مجموع قرابة 50 ألف موقع، وتبقى المؤسسات الجزائرية مع ذلك متأخرة مقارنة مع دول الجوار، مما يتطلب جهودا مضاعفة لتدارك هذا التأخر، وهو ما يهدف إليه البرنامج الممتد إلى 2013⁽¹⁾.

و - شبكات التواصل الإجتماعي في الجزائر:

يطلق مصطلح الشبكات الاجتماعية على مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت، ظهرت مع الجيل الثاني للويب، تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء، كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل، الدردشة أو الإطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض.

هي مواقع جديدة على شبكة الانترنت جذبت إليها مئات الملايين من المستخدمين وتفوقت على كبريات مواقع الانترنت بحيث تشترك في خصائص معينة (المشاركة، الإنفتاح، المحادثة، الجماعة، والترابط) ومن بين هاته المواقع : فايسبوك، يوتوب، تويتر... يقول الخبراء أنه لو كان الفايس بوك دولة لاحتل المرتبة الثالثة من حيث تعداد السكان بأكثر من نصف مليار نسمة (678 مليون مشترك)، حيث يسجل تداول 1.5 مليون مادة يوميا، 3 ملايين صورة و10 ملايين تعليق، كما يعتبر اليوتوب اليوم ثاني أكبر محرك بحث في العالم. بالمقابل يبلغ عدد مستعملي تويتر الذي يستعمل الصور والفيديو، الرسالة الفورية والبريد

(1) حفيظ صواليلي، الجزائر لا تزال متأخرة في مجال تكنولوجيا الإتصال، جريدة الخبر، الثلاثاء 5 ماي 2009، العدد 5627، ص 05.

الإلكتروني حوالي 200 مليون شخص إضافة إلى 100 مليون مستخدم للشبكات المهنية عبر العالم.

وكشف الدكتور محمد لعقاب بأن عدد مستخدمي الفيس بوك في الجزائر يمثل أزيد من 40% من عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر والمقدر عددهم بحوالي 7 ملايين مستخدم، وبناء على التقديرات العالمية التي تتحدث أنه وراء كل جهاز كمبيوتر يجلس حوالي من 4 إلى 5 أفراد وبعملية حسابية يؤكد لعقاب أن معظم الجزائريين يملكون جهاز حاسوب⁽¹⁾.

حلت الجزائر في المركز الثامن عربيا وال61 عالميا من إجمالي 187 دولة من حيث عدد الذين سجلوا أسماءهم في موقع «فيس بوك»، حسبما جاء في دراسة أخيرة قام بنشرها موقع «فيس بيكرز» المهتم بالإحصائيات الخاصة بـ «فيس بوك»⁽²⁾.

وفي ترتيب الدول العربية تصدرت مصر قائمة الدول العربية من حيث عدد الأشخاص المشاركين في موقع فيس بوك، وجاءت في المركز 24 عالميا بعدد مشتركين أكثر من ثلاثة ملايين بنسبة اختراق 4.09%، وجاءت السعودية في المركز الثاني عربيا وال37 عالميا بعدد مشتركين أكثر من 2 مليون شخص بنسبة اختراق 9.12%، وجاءت المغرب في المركز الثالث عربيا وال43 عالميا بعدد مشاركين أكثر من مليون شخص بنسبة اختراق 5.57%، الإمارات في المركز الرابع عربيا وال44 عالميا، وتونس في المركز الخامس عربيا وال47 عالميا، لبنان في المركز السادس عربيا وال58 عالميا، وجاءت الأردن في المركز السابع عربيا وال60 عالميا، والكويت بالمركز التاسع عربيا وال77 عالميا، ثم قطر في المركز العاشر عربيا وال82 عالميا، وفلسطين في المركز 11 عربيا وال86 عالميا، البحرين في المركز 12 عربيا وال91 عالميا، والعراق في المركز 13 عربيا، وال96 عالميا، وعمان في المركز 14 عربيا وال103 عالميا، ليبيا في المركز 15 عربيا وال104 عالميا. وعلى المستوى العالمي تصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول حيث بلغ عدد المشاركين في موقع الفيس بوك أكثر من 123 مليون شخص بنسبة اختراق 40.76%، وجاءت بريطانيا في المركز الثاني بعدد مشاركين أكثر من 26 مليون شخص ونسبة اختراق 43.09%. وجاءت أندونيسيا في المركز الثالث وتركيا في المركز الرابع وفرنسا في المركز الخامس وإيطاليا في المركز السادس، كندا في المركز السابع، والفلبين في المركز الثامن،

(1) http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article (يوم 24 جويلية 2011، على الساعة 15:20).

(2) ليديال، الجزائر الثامنة عربيا في الفيسبوك، 2010/05/15، موقع جريدة الحياة العربية www.alhayatarabiya.com

والمكسيك في المركز التاسع وسبانيا في المركز العاشر بعدد مشاركين أكثر من 10 ملايين بنسبة اختراق 25.07%⁽¹⁾.

مؤشرات عن البيئة الرقمية سنة 2008:

قسمت الدراسة التي أعدها مكتب الدراسات المستقل "ميديا سانس" فئات الجزائريين حسب الدخل إلى سبعة مستويات: المستوى الأول يشمل العائلات التي دخلها يساوي أو يفوق 10 آلاف دج، المستوى الثاني بين 10 آلاف و20 ألف دج، المستوى الثالث بين 20 و30 ألف دج، المستوى الرابع بين 30 و40 ألف دج، المستوى الخامس بين 50 و60 ألف دج، المستوى السادس بين 60 و80 ألف دج. وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- المستوى الأول: العائلات التي دخلها يساوي أو يقل عن 10 آلاف دج. مستوى التعليم والامية: 19.13% لم يلتحق أربابها أبدا بالمدارس، 25.22% مستواهم ابتدائي، 26.96% تعليم متوسط، 16.52% تعليم ثانوي، 12.17% مستوى جامعي. نسبة التغطية الكهربائية: 93.04%

التلفزيون: 6.09% مازال لديهم تلفزيون بالأبيض والأسود، 79.13% تلفزيون ملون. 23.48% هوائي جماعي، 47.83% هوائي فردي، 4.35% تلفزيونان أو أكثر، 67.83% ديمو رقمي، 7.83% كمبيوتر، 1.74% مشتركون بالانترنت في المنزل، ولا يوجد أي عامل في هذا المستوى يملك الانترنت في مكان عمله، 29.57% لا يستعملون الانترنت نهائيا، 69.57% يملكون الهاتف النقال، 23.48% لا يملكون الهاتف النقال⁽²⁾. المستوى السابع: العائلات ذات الدخل بين 60 و80 ألف دج.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع المستوى التعليمي وتحسن مستويات الدخل في الجزائر.

⁽¹⁾ ليديال، الجزائر الثامنة عربيا في الفيسبوك، جريدة الحياة العربية، 2010/05/15، موقع جريدة الحياة العربية www.alhayatarabiya.com
⁽²⁾ ليلي شرفاوي، "جزائريون لم يلتحقوا بالمدرسة، و68.70 بلا بكالوريا وبأجر 10 آلاف شهريا، جريدة الشروق اليومي، الخميس 30 جويلية 2009، الموافق ل 8 شعبان 1430، العدد 2676، ص07.

63.4 % لهم تكوين عالي، 24.7% مستوى ثانوي، 8.6 % مستوى متوسط، 3.23 % لم يسبق لهم الدخول إلى المدرسة، 93.5 % جهاز كمبيوتر، 100 % جهاز استقبال رقمي خاص، 50 % أزيد من جهازي تلفزيون ملون، 100% هاتف ثابت، 15% فاكس⁽¹⁾.

2- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر حسب التقارير الدولية:

أ- تقرير المنتدى الإقتصادي الدولي حول التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال لسنة 2008:

صنفت الطبعة السابعة لتقرير المنتدى الإقتصادي الدولي حول التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال الجزائر في المرتبة 88 في استخدام وانتشار هذه التكنولوجيات، وهي المرتبة 11 عربيا بعيدا وراء الإمارات التي احتلت المرتبة 29 عالميا، وبعدها قطر 32، تونس 35، البحرين 46، الأردن 47، السعودية 48، الكويت 52، عمان 53، مصر 63، المغرب 74، موريتانيا 97، ليبيا 105، سوريا 110. وعلى مستوى المغرب العربي جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة بعد تونس والمغرب.

وقد اعتمد التقرير على 68 مؤشرا من بينها الفرص المتاحة للدخول واستعمال شبكة الانترنت على مستوى المدارس، ومدى اهتمام الحكومات في برامجها بتوفير وتسهيل الدخول لهذه التكنولوجيات⁽²⁾.

وحسب تقرير وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال فقد ارتفع عدد الاشخاص العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال سنة 2008 إلى 136662 عامل، وهو ما يمثل 1.46 % من الفئة النشيطة⁽³⁾.

ب- مؤشر الجاهزية الرقمية لسنة 2009:

سجلت النشرة الشهرية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تراجع الجزائر بالنسبة لمؤشر جاهزية البنية الرقمية لعام 2009 في المنطقة العربية لتحل المرتبة الـ 13 وما قبل الأخيرة حيث رتبت موريتانيا، إلى جانب دول عربية أخرى هي تونس، الكويت، مصر، المغرب،

(1) عبد الوهاب بوكروح، شبكة الأور الحالية لا تسمح بتنشيط القروض العقارية، جريدة الشروق اليومي، الثلاثاء 11 أوت 2009، الموافق لـ 20 شعبان 1430، العدد 2686، ص 07.

(2) سفيان بوعباد، تقرير دولي يصنفها في المرتبة 88 عالميا، الجزائر متخلفة في استخدام التكنولوجيات الحديثة، الخبر، الإثنين 21 جويلية 2008، 18 رجب 1429، العدد 5378، ص 05.

(3) تقرير وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، "الجزائر الإلكترونية 2013"، ديسمبر 2008، ص 28.

في حين أشارت إلى تحسن 8 دول عربية في الترتيب العالمي، وهي الإمارات، قطر، البحرين، السعودية، الأردن، عمان وليبيا، معتبرة أن سوريا قفزت 16 مركزا لتصل إلى الترتيب 94 عالميا. ووفق مؤشر جاهزية البنية الرقمية للعام 2008 - 2009 احتلت الجزائر المرتبة الـ 13 عربيا، وهي ما قبل الأخيرة موريتانيا، في حين جاءت في المرتبة 108 عالميا بين 134 دولة، بعدما كانت في المرتبة 88 في سنة 2008، حيث جاءت بعد المغرب الذي احتل المرتبة 86 وقبل موريتانيا في المرتبة في 109 عالميا.

ويصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية ضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، وقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة والإستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال نحو 68 مؤشرا فرعيا، منها 27 مؤشرا، أي بنسبة 40 بالمائة، بيانات كمية، وباقي المؤشرات نوعية، تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير، وقد امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر سنة 2009 على 134 دولة منها 14 عربية، بعد دخول 7 دول جديدة فيه.

ويتكون مؤشر الرقمنة من ثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات التي تهيئها الدولة أو مجتمع ما، مدى جاهزية الشرائح الرئيسية التي تشمل الأفراد، رجال الأعمال والحكومات، ومدى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل هذه الشرائح، وقالت النشرة الشهرية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أنه منذ بدء صدور التقرير الدولي لتقنية المعلومات عام 2001 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، برزت أهمية مؤشر الرقمنة كأداة تقيس قيمة ومميزة، يتم من خلالها تحديد نقاط قوة وضعف الدول في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، وكذلك تقييم مدى تقدمها في هذا الإتجاه.

كما يسلط التقرير الضوء على الدور الأساسي الذي يلعبه تطبيق هذه التقنيات وتطويرها، كمحفز للنمو والإزدهار الإقتصادي، كما يشير إلى الرابط بين مستوى الجاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية، ويسعى للكشف عن المعوقات التي تمنع الحكومات والأفراد وقطاع الأعمال من الحصول على الفائدة القصوى من هذه التقنيات، بعد أن بات من الواضح أن تأثيرها لم يعد مقتصرًا على الناحية الإقتصادية، بل تعدها ليشمل النواحي السياسية والإجتماعية للمجتمع⁽¹⁾.

ج- مؤشر نفاذ وانتشار خدمات الإتصال لسنة 2009:

(1) ق.و، الجزائر تتراجع إلى المرتبة 13 عربيا و 108 عالميا في مؤشر جاهزية الرقمنة، 2009/07/20، مرقع جريدة الفجر الجزائرية www.al-fajr.com

احتلت الجزائر المرتبة الثامنة عربيا والثانية مغاربيا من أصل 19 دولة عربية شملتها الدراسة التي أعدتها مجموعة "المرشدون العرب" حول ارتفاع مؤشر نفاذ وانتشار خدمات الإتصال، وقد تقاسمت المرتبة مع الأردن، بينما احتلت الإمارات العربية المرتبة الأولى. واستند التقرير في إجراء هذا البحث على عدد اشتراكات الهاتف الثابت مقسوما على عدد المنازل، عدد اشتراكات الهاتف النقال مقسوما على عدد السكان وعدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية مقسوما على عدد السكان⁽¹⁾.

وجاء فيه أن نسبة انتشار خدمات الهاتف النقال والثابت والأنترنيت في الجزائر بنسبة 141 بالمئة، مشيرا إلى أن السوق الجزائرية لديها فرص كبيرة للنمو خاصة في سوق الانترنت التي لازالت تسجل مستويات نفاذية منخفضة نسبيا.

كما تضمن أن خدمة الهاتف النقال هي الأكثر تأثيرا في ارتفاع مؤشر الإتصال وأكد أن هذه الخدمة عرفت طفرة في السنوات الأخيرة في سوق الإتصالات خاصة مع تحرير القطاع وفتحه أمام المنافسة.

واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة 321 بالمئة وكانت من ضمن أربع دول حققت نتائج فاقت نسبة 200 بالمئة، لتليها البحرين بنسبة 249 بالمئة، ثم العربية السعودية بنسبة 248 بالمئة، فقطر ب 205، وجاءت ليبيا بعدها لتتقدم الدول المغاربية بنسبة 199 بالمئة ثم الكويت ب 184 بالمئة وسلطنة عمان ب 170 وتقاسمت الجزائر المرتبة الثامنة مع الأردن ب 141 بالمئة، لتأتي بعد ذلك سوريا بنسبة 129 بالمئة ومصر وتونس ب 128 بالمئة والمغرب ب 127 بالمئة ولبنان ب 125 بالمئة والعراق ب 100 بالمئة وفلسطين ب 95 بالمئة وموريتانيا ب 74 بالمئة واليمن ب 55 بالمئة، وتذيلت السودان المرتبة الأخيرة ب 34 بالمئة⁽²⁾.

د - تقرير المنتدى الإقتصادي الدولي لسنة 2010:

صنف التقرير الصادر عن المنتدى الإقتصادي الدولي لسنة 2010 الجزائر في المرتبة 113 عالميا في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال من بين 133 دولة في العالم، مشيرا إلى أن الجزائر تراجعت خلال سنة واحدة ب 6 مراتب كاملة، محتلة كذلك المرتبة 13 على المستوى العربي.

(1) قلعي عمار، الجزائر تحتل المرتبة الثانية مغاربيا والثامنة عربيا، 2009/09/17، موقع جريدة المستقبل الجزائرية www.elmostakbel.com

(2) قلعي عمار، مرجع سابق.

وأشار التقرير الذي أعده المنتدى الإقتصادي الدولي دافوس إلى أن الجزائر في تراجع مستمر في ميدان التكنولوجيات الحديثة واستعمالها، حيث بعد أن كانت تحتل المرتبة 80 في 2008-2007 والمرتبة 108 في 2009-2008 لتصل إلى المرتبة 113 في تقرير 2010-2009 ما يعني أن الجزائر في تراجع مستمر مقارنة بالدول العربية الأخرى⁽¹⁾.

فبحسب ذات التقرير فإن كل ما يتعلق بتطوير التكنولوجيات الحديثة في الجزائر يبقى متأخرا عن الربط بشبكة الإتصالات وخلق مؤسسات تعمل في القطاع، حيث إن العراقيل العديدة تحول دون تطوير القطاع وتمكين الجزائريين من استعمال التكنولوجيات الحديثة.

وقد جاءت الجزائر في المرتبة الـ13 على المستوى العربي وراء كل من الإمارات العربية المتحدة التي تصدرت الدول العربية في المرتبة 23 عالميا تليها البحرين 29 وقطر 30 والسعودية 38 وتونس 39 والأردن 40 وسلطنة عمان 50 ومصر 70 والكويت 76 والمغرب 88 وليبيا 103 وسوريا 103.

وقد أظهر ذات التقرير مدى تأخر استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال الأعمال أين احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة من بين مجموع الدول التي مستها الدراسة، حيث سجلت الجزائر المراتب الأخيرة في كل ما يتعلق باستعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال الأعمال. كما جاءت الجزائر من بين آخر الجداول في مجال استعمال التكنولوجيات على مستوى الحكومة حيث احتلت المرتبة 126 عالميا وأحسن مرتبة حققتها الجزائر كانت في مجال الاستخدامات الشخصية لتكنولوجيات الإعلام والإتصال حيث حلت في المرتبة 93 بفضل الهاتف النقال حيث حلت الجزائر في المرتبة 66 عالميا كما هو موضح في الجدول.

ويؤكد هذا التقرير الصادر عن هيئة معترف بها دوليا أن الجزائر تبقى بعيدة عن تحقيق أهداف "الجزائر الإلكترونية 2013".

وحسب التصنيف، فقد احتلت المراتب العشرة الأولى عالميا كل من السويد وسنغافورة والدانمارك وسويسرا والولايات المتحدة الأميركية وفنلندا وكندا وهونغ كونغ وهولندا والنرويج على التوالي⁽²⁾.

هـ - تصنيف الإتحاد الدولي حول تكلفة الاتصالات لسنة 2010:

(1) موقع جريدة الخبر www.elkhabar.com، يوم السبت 27 مارس 2010، الجزائر في المرتبة 113 عالميا في استعمال تكنولوجيات الاتصال.

(2) جريدة الخبر، يوم السبت 2 مارس 2010، الجزائر في المرتبة 113 عالميا في استعمال تكنولوجيات الإتصال، www.elkhabar.com

احتلت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا و السادسة عربيا ضمن الدول التي تسجل أقل سعر في تكلفة الاتصالات، وهذا حسب تصنيف الاتحاد الدولي للاتصالات لسنة 2010، فيما تحتل الجزائر المرتبة الثالثة والعشرين في الترتيب العالمي من حيث تكلفة خدمات الإتصالات. وتعد هذه الخدمات في دولة الكويت الأرخص عربيا، كما تحتل المرتبة الرابعة عالميا، وذكر تقرير لمجموعة "المرشدون العرب" أن الجزائر هي أول من أطلق خدمة "واي ماكس" نهاية شهر جويلية 2010 من بين 26 مشغلا في العالم العربي، وقد بدأت شركة الروابط الذكية لخدمات الاتصالات (سمارت لينك) سنة 2007 بتقديم خدمة الإنترنت اللاسلكية سريعة التدفق باستخدام أجهزة "واي ماكس"، وأشار تقرير الإتحاد الدولي للاتصالات إلى أن خدمات تكنولوجيايات الإعلام في كل من الصين وهونغ كونغ وسنغافورة، تعد الأرخص على المستوى العالمي، متبوعة بالكويت وكسمبورغ والولايات المتحدة والدنمارك والنرويج.⁽¹⁾

و - مؤشر جاهزية وسرعة الحكومة الإلكترونية لسنة 2010:

احتلت الجزائر المركز الـ 13 عربيا والـ 141 عالميا من إجمالي 184 دولة وفق المؤشر العالمي للأمم المتحدة لمدى جاهزية وسرعة الحكومة الإلكترونية لعام 2010، ومدى استخدام الدول ذاتها لتكنولوجيا المعلومات لخدمة المواطنين والتفاعل معهم. ومغاريا جاءت تونس في المركز السابع عربيا والـ 66 عالميا، واحتلت ليبيا المركز 11 عربيا والـ 114 عالميا، المغرب المركز 12 عربيا والـ 126 عالميا. وكل هذه الدول تأتي متقدمة على الجزائر في المنطقة المغاربية، والجزائر حسب تقرير سنة 2009 قد سجلت تقدما بعشرة مراكز⁽²⁾.

وتصدرت البحرين الدول العربية محتلة المركز الأول عربيا والـ 13 عالميا، تليها الإمارات في المركز الثاني عربيا والـ 49 عالميا، الأردن في المركز الرابع عربيا والـ 51 عالميا. ورغم أن الجزائر كانت قد أعلنت أن حكومتها الإلكترونية لن تكون جاهزة قبل 2013 وهي تتدرج ضمن مشروع أوسع هو الجزائر الإلكترونية الذي يهدف إلى رقمنة كل المصالح العمومية المختلفة من الصحة الإلكترونية إلى التعليم الإلكتروني، وصولا إلى البلدية الإلكترونية حسب ما أعلن عن ذلك بصالح وزير البريد وتكنولوجيايات الإعلام والإتصال، فيما أعلن كذلك أن الجزائر

(1) عبد الله. ن، تصنيف الإتحاد الدولي للاتصالات: الجزائر الأولى إفريقيا في خفض تكلفة الإتصالات، 2010/08/25، موقع جريدة البلاد الجزائرية www.elbilad.net

(2) محمد سلطاني، حسب تقرير الأمم المتحدة حول جاهزية الحكومة الإلكترونية، الجزائر في مؤخرة الترتيبين العالمي والعربي، 2010/01/23، موقع جريدة البلاد الجزائرية www.elbilad.net

تحصي سنويا 900 ألف مشترك جديد عبر شبكة الأنترنت. كما اعلن وزير الداخلية السابق نور الدين يزيد زرهوني أن الجزائر خصصت أكثر من 35 مليون دولار لمشروع الحكومة الإلكترونية⁽¹⁾.

ز - تقرير وحدة المعلومات الاقتصادية حول الجاهزية الإلكترونية لسنة 2010:

قال التقرير الذي أعدته وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمؤسسة "الإيكونوميست" البريطانية، إن الجزائر احتلت المرتبة 68 عالميا في مجال الجاهزية الإلكترونية لسنة 2010، بينما تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ذات المجال، إذ سجلت رصيдаً بلغ 6.25 نقاط من 10 نقاط في ما يتعلق بجاهزيتها لتشجيع وتسهيل الأعمال، متقدمة بذلك مركزين في الترتيب العام العالمي، إذ حلت في المرتبة 32 في 2010 مقارنة بالمركز 34 لسنة 2009، وفقاً لتقرير الجاهزية الإلكترونية الذي أصدرته.

ويضم التقرير القائم على قياس خطوات السياسة الحكومية المتوازنة التي تتبعها الدول ورؤيتها في إدارة وتخصيص الموارد اللازمة لعمليات الشبكة، ستة محاور رئيسة يتم تحديد مدى الجاهزية الإلكترونية لكل دولة مشاركة من خلالها، هي البنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيئة الأعمال، البيئة الاجتماعية والثقافية، البيئة القانونية، الرؤية الحكومية، وأخيراً مدى تعاطي المستهلك مع الأعمال. وشملت الدراسة البحثية 70 دولة من جميع أنحاء العالم، إلا أن التمثيل العربي اقتصر على خمس دول فقط وهي الجزائر والامارات العربية المتحدة والعربية والاردن والسعودية ومصر. وحلت كل من السويد والدنمارك والولايات المتحدة في المراكز الثلاثة الأولى برصيد بلغ، 8.41، 8.49، 8.41 نقاط على التوالي، فيما حلت الأردن في المركز الثاني عربيا وفي المرتبة 50 عالمياً برصيد 4.76 نقاط، تلتها السعودية في المركز 51 برصيد 4.75 نقاط، ثم مصر بنحو 4.21 نقاط، محتلة المرتبة الرابعة عربياً و 57 عالمياً⁽²⁾.

وقد عرفت وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لـ "إيكونوميست" الجاهزية الإلكترونية بأنها "قدرة الدولة على توظيف القنوات الرقمية في الإتصالات والتجارة والحكومة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن هذا التقييم مدى القدرة على استخدام شبكة الإنترنت

(1) نفس المرجع.

(2) ق.إ. الجزائر تحتل المركز الـ 68 عالميا في مجال الجاهزية الإلكترونية، ، 2010/08/03، جريدة الأمة العربية، www.eloumma.com

والأجهزة الرقمية في تفعيل الأعمال وتيسير حياة المواطنين، ومدى تأثير استخدام هذه الوسائل في تطوير صناعة تقنيات المعلومات والاتصالات⁽¹⁾.

د- تقرير منظمة "محققون بلا حدود" لسنة 2010 في مجال حرية التعبير والصحافة:

انتقلت الجزائر من المرتبة 141 في تصنيف منظمة "محققون بلا حدود" سنة 2009 إلى المرتبة 133 في التقرير السنوي لذات المنظمة لسنة 2010. وذكر تقرير المنظمة، أن تحسين الجزائر لمرتبتها بـ8 مراتب في التصنيف العالمي مرده تراجع المحاكمات المسلطة على الصحفيين الجزائريين.

وقد احتلت لبنان المرتبة الأولى عربيا بعدما تحصلت على الرتبة 78 في السلم العالمي من بين 178 دولة، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بـ87 بمعية الكويت، ثم الأردن 120 وقطر 121 ومصر في المرتبة 127 والعراق 130، لتحل الجزائر في المرتبة 133. أما مغاربا فقد صنفت موريتانيا في المرتبة الأولى بـ95 في مجال حرية التعبير والصحافة.

وفي الوقت الذي تقدمت الجزائر في التصنيف العالمي بـ8 مقاعد، تراجع المغرب بنفس العدد محتلا بذلك المرتبة 135 وراء الجزائر، بينما جاءت ليبيا في المرتبة 160 في حين تراجعت تونس بـ10 مراتب (164 عالميا) بسبب القمع والرقابة والمتابعات القضائية المسلطة على النشطاء الحقوقيين والصحفيين.

وحافظت فنلندا على تصدرها للمرتبة الأولى عالميا في مجال حرية الصحافة لسنة 2010، وهو أمر غير مفاجئ بالنظر إلى الرخاء الإقتصادي والإنتعاش السياسي والديمقراطية العريقة التي تعرفها منذ قرون، وذكر تقرير منظمة روبر مينار، أن الجزائر حسنت مرتبتها بفعل تراجع المتابعات القضائية والمحاكمات التي تقلصت سنة 2010 مقارنة بسنتي 2008 و2009 حيث ضيعت الجزائر 20 مرتبة في التصنيف العالمي (احتلت المرتبة 141) بسبب التضييق والمحاكمات التي تعرض لها الصحفيون آنذاك⁽²⁾.

3- الهاتف الثابت والنقال:

(1) نفس المرجع.

(2) سليمان، ح، الجزائر في المرتبة 133 عالميا والثانية مغاربا، 2010/10/21، موقع جريدة الخبر الجزائرية www.elkhabar.com.

بالنسبة للهاتف الثابت، فإن نسبة الإشتراك فيه منخفضة مقارنة بالهاتف المحمول، حيث يقدر عدد المشتركين فيه بـ 3 ملايين مشترك سنة 2010⁽¹⁾، وهو أحد الأسباب التي تفسر انخفاض نسبة الإشتراك المنزلي بالإنترنت في الجزائر.

أما الهاتف النقال فقد عرف سوقه بالجزائر انتعاشا ملحوظا خاصة في السنوات القليلة الماضية، فقد أكد وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال السابق "بوجمعة هيشور" يوم 2008/01/19 بأن مستخدمي الهاتف النقال بالجزائر بلغ 27 مليون جزائري⁽²⁾.

وكانت نسبة المشتركين في الهاتف النقال تقدر بأقل من 50% سنة 2006، حيث لم يكن عدد المشتركين يتجاوز 15 مليون شخص، بنسبة انتشار قدرت بـ 62.96% لكل مائة ساكن⁽³⁾.

وقد ارتفع عدد مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر ليصل إلى 32 مليون مشترك حتى 31 ديسمبر 2009، بنسبة تغطية وطنية وصلت إلى 91.6% من إجمالي السوق حسب رئيسة سلطة ضبط البريد والمواصلات بالجزائر "زهرة دردوري"، حيث وصل عدد مستخدمي شبكة المتعامل "أوراسكوم تليكوم الجزائر" صاحب العلامة التجارية "جازي" إلى 14.6 مليون مشترك، بينما بلغ عدد مستخدمي المتعامل التاريخي فرع النقال لمجمع اتصالات الجزائر "موبيليس" 10 ملايين مشترك، مقابل 8 ملايين مشترك لشبكة الوطنية تليكوم الجزائر صاحبة العلامة التجارية "نجمة".

ويشكل مشتركو الدفع البعدي 95% من إجمالي مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر، بينما لا يمثل مشتركو الدفع القبلي سوى 5 بالمائة فقط.

ووفقا لتصنيف المنظمة العالمية للإتصالات سنة 2010، يقدر متوسط الإستهلاك الهاتفي في الجزائر بحوالي 15 دولار أي ما يعادل 1250 دينار شهريا. وتوضح تقارير دولية متخصصة أن الجزائر ما بين 2005 و2008 كانت من بين أنشط الدول في مجال نسب النمو في قطاع الهاتف النقال بالخصوص، بينما يبقى الثابت جد متأخر مقارنة بدول الخليج ومصر وحتى بالنسبة لتونس والمغرب⁽⁴⁾.

4- الحاسوب الشخصي:

(1) Nadjib haddad, Algérie telecom définit sa stratégie, l'authentique, dimanche 16 mai 2010, n 4727, p03.

(2) تيطاوني الحاج، مرجع سابق، ص 06.

(3) فضيل دليو، مرجع سابق، ص 107.

(4) حفيظ صواليلي، يحتل المراتب الخمس الأولى عربيا، الجزائري ينفق حوالي 15 دولار شهريا على المكالمات الهاتفية، الخبر، الإثنين 24 ماي 2010، العدد 6005، ص 07.

أ- برنامج "أسرتك" (ousratic):

في محاولة منها لنشر الثقافة الرقمية في أوساط المجتمع الجزائري، أطلقت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في أكتوبر 2005 مبادرة هادفة تتمثل في تحقيق مشروع "كمبيوتر لكل عائلة" إلى غاية 2010، حيث يبلغ عدد العائلات حوالي 6 ملايين عائلة، وهو ما يعني أن هدف هذا المشروع هو تسويق حوالي 6 ملايين جهاز كمبيوتر، إلا أن المشروع لم يحقق أهدافه لعدة أسباب مختلفة، مما أدى إلى إعادة بعث المشروع من جديد تحت إسم "أسرتك 2".

ب- أسرتك 2:

أعدت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بعث برنامج "أسرتك" من جديد، بعد فشل البرنامج في طبعته الأولى منذ سنة 2005 وإلى نهاية سنة 2008، بنسبة فشل تتجاوز 90 بالمائة، حيث اعتمد الوزير "بصالح" بمجرد استلامه مهام الوزارة، على حلول إنعاشيه لإنقاذ المشروع، باقتراح دعم مباشر على السعر الحقيقي للحواسيب المحمولة يقدر بـ30 بالمائة، وإشراك ستة بنوك معتمدة لمنح قروض استهلاكية للمواطنين الراغبين في اقتناء حواسيب آلية، على أن يكون تسديد القرض بشكل تدريجي لمدة ثلاث سنوات. إن هذا المشروع تعثر لأكثر من مرة، مما تسبب في استفادة أقل من 2.5 بالمائة من العائلات الجزائرية من امتيازات المشروع، لذلك سعت الوزارة إلى بعث تحفيزات مهمة لم تكن في البرنامج الأول، وعلى رأسها تخفيض الرسوم على القيمة المضافة من 17 بالمائة إلى 7 بالمائة، وقروض بنكية مغرية مع التسديد بالتقسيط وبشكل مريح⁽¹⁾.

وحسب التقرير الذي نشرته وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال "الجزائر الإلكترونية (E-Algerie 2013) فإن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، التربية الوطنية والتكوين المهني محرك التنمية في مجتمع المعلومات، لذلك تهدف الجزائر إلى تزويد المؤسسات التعليمية بالحواسيب، فبالنسبة للتعليم العالي قدرت نسبة أجهزة الكمبيوتر مقارنة بأعداد الطلبة والأساتذة بـ45 ألف حاسوب لمليون طالب جامعي و30 ألف أستاذ جامعي سنة 2008.

(1) زين العابدين جبارة، إلغاء القروض الاستهلاكية يهدد بنسف برنامج "أسرتك 2"، جريدة الشروق اليومي، الإثنين 03 أوت 2009، الموافق لـ 12 شعبان 1430، العدد 2679، ص04.

وبالنسبة لقطاع التربية الوطنية 56744 حاسوب تم وضعها في الثانويات والمدارس، أي بمعدل حاسوب لـ 36 تلميذ ثانوي، حاسوب لـ 118 تلميذ في المتوسط، وحاسوب لـ 5563 تلميذ في الطور الابتدائي⁽¹⁾.

2.5 % فقط من الأسر الجزائرية تم تجهيزها بحاسوب شخصي وخط إنترنت فائق السرعة (ADSL) معا ضمن برنامج "أسرتك"⁽²⁾.

كشف رئيس لجنة متابعة برنامج "أسرتك" أنه تم بيع 100 ألف كمبيوتر فقط سنة 2006، منذ انطلاق المشروع في 2005⁽³⁾.

وحسب توفيق ساطور، فقد ارتفع عدد الحواسيب الشخصية التي تم بيعها من 174 ألف سنة 2007، إلى 250 ألف سنة 2009⁽⁴⁾.

5- التنمية البشرية:

هناك علاقة قوية بين مؤشر التنمية البشرية وبين امتلاك واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بحيث تزيد نسبة استعمال وامتلاك هذه التكنولوجيا كلما ارتفع معدل التنمية البشرية والعكس صحيح، فعند المقارنة بين الدول العربية مثلا، يلاحظ أن الدول التي تحتل المراتب الأولى عربيا في مستوى التنمية البشرية هي ذاتها التي تحتل المراكز الأولى في الترتيب الرقمي العربي، ويتعلق الأمر بالدول الخليجية، وفي المقابل فإن الدول التي تقع في ذيل الترتيب فيما يخص مؤشر التنمية البشرية، هي نفسها التي تحتل المراتب الأخيرة من حيث مؤشر النفاذ الرقمي⁽⁵⁾.

ووفق تقرير التنمية البشرية لعام 2010 الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة، والذي حمل عنوان "الثروة الحقيقية للأمم.. مسارات إلى التنمية البشرية"، احتلت الجزائر المرتبة التاسعة عالميا من حيث سرعة التنمية البشرية على مستوى العالم خلال العقود الأربعة الأولى (بين 1970 و 2010). ووفق التقرير ذاته فإن سلطنة عمان جاءت في المركز الأول على مستوى العالم بين 135 دولة، وجاءت السعودية في المرتبة الخامسة وتونس في السابعة والجزائر في التاسعة والمغرب في العاشرة.

(1) تقرير وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، "الجزائر الإلكترونية 2013"، ديسمبر 2008، ص 13.

(2) نفس المرجع، ص 20.

(3) يوسف. س، برنامج أسرتك فاشل، جريدة الخبر، الثلاثاء 15 أوت 2006، العدد 4086، ص 15.

(4) kamel benelkadi, technologies de l'information et de la communication, un marché en quête de croissance, (4) elwatan, mercredi 27 janvier 2010, n. 3424, P 24.

(5) قواسم بن عيسى، الفجوة الرقمية بين الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2008، ص 147.

وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بين البلدان العربية فيما يتعلق بترتيب دليل التنمية البشرية لسنة 2010، وفي المرتبة 32 على الصعيد العالمي، مما يجعلها في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا. وحلت قطر والبحرين في المركزين 38 و 39⁽¹⁾.

وحسب ذات التقرير، فقد احتلت الجزائر المرتبة 84 عالميا في مؤشر التنمية البشرية بعدما توقف ترتيبها في عامي 2008 و 2009 في المرتبة 104، وصنف التقرير الجزائر ضمن قائمة الدول التي تعرف تنمية بشرية مرتفعة رفقة عديد من البلدان وتربعت النرويج على المرتبة الأولى تليها استراليا ونيوزلندا ثم الولايات المتحدة الامريكية، فيما جاءت مجموعة من الدول منها الصومال و فلسطين وكوبا ومالي وبوركينا فاسو وليبيريا وتشاد والكونغو الديمقراطية والنيجر في المراتب الأخيرة في التقرير، وكشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره عن تحسن هام في الكثير من المؤشرات سواء ما تعلق بالرعاية المدني والمجتمعي والصحة والتعليم.

فبالنسبة لجودة المياه حققت الجزائر 61 نقطة وجودة الهواء 57 نقطة و 50 نقطة بالنسبة لجودة الرعاية الصحية و 37 نقطة لإمكانية السكن. وحصلت على معدل متوسط بالنسبة لمؤشر الرضا بالحياة ومنحت 5.6 نقاط، وكشف التقرير عن تحسن مؤشر إحساس الجزائريين بالأمان، وفي مجال مكافحة الرشوة وحرية الصحافة والديمقراطية ومواجهة المسؤولين. وحصلت الجزائر على تقدير جيد ومحترم في مجال الرعاية الصحية على وجه الخصوص، ويحصل الفرد الواحد على 338 دولار سنويا كإنفاق عمومي على الصحة. ووفق التقرير تبلغ حصة الجزائر من الدخل القومي الخام 8320 دولارا سنويا مقابل 7979 دولارا للفرد في تونس و 52810 دولارات للفرد في النرويج التي تحتل المرتبة الأولى عالميا في مؤشر التنمية البشرية⁽²⁾.

وقد انعكس هذا التحسن في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر على ارتفاع معدلات النفاذ الرقمي مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن هذا الارتفاع يبقى غير كاف حسب المختصين. فبالنظر إلى بعض المؤشرات الديمغرافية (حجم السكان وتوزع كثافتهم)، والإقتصادية (انخفاض معدل دخل الفرد)، والقانونية (الإحتكار وتأخر تحرير القطاع)، والثقافية (لغوية

(1) لطيفة. ب، حسب تقرير أعدته منظمة الأمم المتحدة، الجزائر في المرتبة التاسعة عالميا من حيث سرعة التنمية البشرية، 2010/11/04، موقع جريدة

الشروق اليومي الجزائرية www.echoroukonline.com.

(2) ج.ع.ع، إعراف أممي بتحسن التنمية البشرية في الجزائر، 2010/09/12، موقع جريدة النصر الجزائرية www.annasronline.com

واستعمالاتية)، فإن نوعية النفاذ المعلوماتي في الجزائر لا تزال متردية مقارنة مع الدول العربية المرتفعة في مستوى التنمية البشرية مثل معظم دول الخليج، ناهيك عن الدول الصناعية⁽¹⁾.

6- التعليم والأمية:

أ- التعليم:

كشفت العديد من الدراسات أن الفئة الأكثر استعمالا للإنترنت في الجزائر هي الفئة المتعلمة، وأن معدلات النفاذ ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي، وفي المقابل فإن فئة الاميين وذوي المستوى التعليمي المحدود أقل استعمالا لهذه التكنولوجيا.

وتشهد الجزائر ارتفاعا في أعداد المتعلمين في مختلف الأطوار الدراسية من فترة لأخرى، حيث أن نسبة المتعلمين في الجزائر عرفت تحسنا مقبولا، فقد انتقلت من 65.5% سنة 1998، إلى 76.3% سنة 2005، بمعدل يقارب 2.2% سنويا، وكذا عرفت الأوساط الريفية نقلة نوعية في مجال القراءة والكتابة، حيث انتقلت من 48.5% سنة 1998 إلى 72.6% سنة 2005⁽²⁾.

وبالنسبة للتعليم الإلجباري الذي يتعلق بالفئة العمرية من 6 الى 15 سنة، فقد سجلت نسبة التمدرس ارتفاعا بين 1995 و2005، حيث كانت تقدر نسبة التمدرس بـ87.9%، ثم ارتفعت الى 96.0%.

أما عن مستوى التعليم الثانوي والذي يشمل الفئات التي تتراوح أعمارها بين 16 و19 سنة، فقدرت نسبة التمدرس بـ38.7% سنة 2005، حيث سجلت زيادة بـ3.6% مقارنة بسنة 1995. وفيما يخص التعليم العالي فإن عدد المتدربين في هذا القطاع هو أيضا في ارتفاع، فقد انتقل من 12.1% سنة 1995 الى 21.8% سنة 2005.

وبالنسبة لمستوى التكوين المهني فإن التوجه نحوه مقارنة بالتعليم الإلجباري والتعليم العالي هو منخفض نوعا ما، إذ قدر عدد المتربصين سنة 2005 بـ467 ألف متربص في جميع مجالات التكوين، أي بمعدل 9.6%⁽³⁾.

ب- الأمية:

(1) فضيل دليو، مرجع سابق، ص 106.

(2) أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص154.

(3) أزروال يوسف، مرجع سابق، ص 155.

حسب الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، فإن نسبة الأمية في الجزائر انخفضت إلى 22.1% سنة 2010، بعد 3 سنوات من بدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية عام 2007، والتي تنتهي عام 2016، وهذه النسبة تخص الفئة البالغة 10 سنوات فما فوق، فيما كانت النسبة في حدود 43% سنة 1990⁽¹⁾.

كما أن نسبة تدرس الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 6 سنوات انتقلت من 43% سنة 1966 إلى 93% سنة 1999، لتصل إلى 97.9% سنة 2009، كما يسجل تقلص في التسرب المدرسي من سنة لأخرى، حتى صار لا يمثل إلا 5% بعد تطبيق المسار التعليمي الإلزامي من 6 إلى 16 سنة⁽²⁾.

7- التغطية الكهربائية:

لقد أحدثت الكهرباء منذ اكتشافها في مطلع القرن التاسع عشر ثورة في عالم الإتصالات، ومازالت تكنولوجيا المعلومات والإتصال إلى اليوم في ظل الحضارة المعلوماتية الراهنة تعتمد في تشغيلها بصفة شبة كلية على الطاقة الكهربائية، وهو ما يعني أن العجز في التغطية الكهربائية يؤثر سلبا على النفاذ إلى هذه التكنولوجيا.

وحسب التقرير الذي نشرته مجلة "أفريكان بيزنس" الشهرية فإن الجزائر احتلت المرتبة الثانية إفريقيا سنة 2010 في مجال التغطية الكهربائية بعد تونس، حيث بلغت نسبة هذه التغطية 98 بالمائة، لتسجل الجزائر بذلك تقدما ملحوظا في هذا المجال مقارنة بالعديد من الدول الإفريقية، وهو ما يترجم رغبتها في المساهمة في تفعيل التنمية المستدامة، حسبما أكده تقرير خاص بالتطور الطاقوي في القارة السمراء. وذكر التقرير أن الجزائر ببلوغها هذه النسبة في التغطية الكهربائية تقدمت على المغرب الذي قدرت نسبة التغطية الكهربائية لديه بحوالي 85 بالمائة، وكذا جنوب إفريقيا التي لم تتجاوز نسبة التغطية الكهربائية بها 70 بالمائة.

كما أن متوسط استهلاك الكهرباء في كل منزل انتقل في الجزائر من 643 كيلواط سنة 1969 إلى 6112 كيلواط سنة 2008، في حين أن طاقة الإنتاج المتوفرة انتقلت خلال نفس الفترة من 626 ميغاواط إلى 8981 ميغاواط.

وأضاف التقرير أن عنصر الطاقة يبقى شرطا رئيسيا للتطور الإقتصادي، وهو السياق الذي تطرق من خلاله التقرير إلى الفوائد الإقتصادية والإجتماعية التي تتيحها التغطية الكهربائية في

⁽¹⁾ <http://www.arabic.people.com>

⁽²⁾ <http://www.snte17.alafal.net>

القارة الإفريقية، خاصة من حيث منح فرص جديدة للعمل وتوفير الحاجيات الأساسية والكمالية المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة، فضلا عن أهمية التغطية الكهربائية في المجالين الصحي والتعليمي⁽¹⁾.

لقد حققت الجزائر ارتفاعا في نسبة التغطية الكهربائية رغم شساعة مساحتها الجغرافية، إلا أن الانقطاعات المتكررة التي تشهدها بعض مناطق الوطن في التيار الكهربائي، من شأنها أن تؤثر سلبا على استعمال تكنولوجيات المعلومات والإتصال.

(1) زولا سومر، الجزائر الثانية إفريقيا من حيث التغطية الكهربائية، 2010/02/02، موقع جريدة المساء الجزائرية www.el-massa.com

الفصل الثالث

صنع القرار السياسي

الفصل الثالث

صنع القرار السياسي

1- تعريف القرار:

أصل القرار لغة البقاء والإستمرار. يقال قر يقر قرارا بالمكان أي استقر به⁽¹⁾. ويقصد بالقرار الإختيار من بين عدة بدائل بقصد تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف⁽²⁾.

كما تعني كلمة قرار أو اتخاذ قرار لغويا الحكم بترجيح جانب على آخر، وتعني إيجاد حل لمشكلة أو التوصل إلى إقرار الشيء أو تبنيه أو استعماله، ويقدم كل من "بيرتراند بادي" و"جاك جيرنسلي" تعريفا للقرار بأنه "اختيار واع يتخذه الفاعل فردا أو جماعة من بين مجموعة من الإختيارات التي تعرض أمامه وبشكل علني، وبهدف حل مشكلة ظهرت أثناء المناقشة".

وما يمكن استخلاصه من هذا التعريف أن كل اختيار إن لم يكن واعيا فإنه ليس بقرار، وهذا الإختيار الواعي لا يعالج كل المشاكل، وإنما يعالج فقط تلك التي يمكن معالجتها، وحسب ما تسمح به قدراته، وظروف المحيط الداخلي والخارجي، فالنقص في القدرات والإمكانيات المتاحة لصاحب القرار وتأثير الظروف الداخلية والخارجية، تعطي للسياسة صفتها السلبية، وذلك عندما ترفض مواجهة مشكلتها، وأخيرا فإن القرار لا يبحث في حل المشكلة غير المطروحة، وإنما يكتفي فقط بمعالجة المشاكل المطروحة على الساحة السياسية⁽³⁾.

أما "لوسيان سفيز"، فعندما يحدد وظائف القرار يعد هذا الأخير كسلاح أسطوري بيد الحكام يستعمل من قبلهم من أجل المحافظة على الواقع الإجتماعي، وذلك من خلال قدرته - أي القرار - على امتصاص التوتر السائد في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة⁽⁴⁾.

وتشمل القرارات السياسية ما يصدره الموظفون العموميون المخولون بإصدار الأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي⁽⁵⁾.

(1) حسن أحمد الشافعي، القرار الإداري والقانوني في التربية البدنية والرياضية، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2003، ص 43.

(2) منصور البيديوي، مرجع سابق، ص 44.

(3) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 191.

(4) نفس المرجع، ص 192.

(5) جيمس أندرسون، تز: عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002، ص 17.

وهي تمثل عملاً يصدر من بعض الرسميين أو الهيئات لتصادق أو لتعدل أو لترفض، والشكل الإيجابي للقرارات يتمثل في شكل تشريع أو أمر إداري⁽¹⁾.

ولا يختلف القرار السياسي عن بقية أنواع القرارات الأخرى، فهو تعبير عن إرادة متخذ القرار في تحقيق هدف محدد باختيار بديل مناسب من بين مجموعة البدائل المتاحة أمامه، إلا أنه يتميز بصلته السياسية التي يكتسبها من خلال:

1- شخصية متخذه باعتباره قائداً سياسياً.

2- الأهداف السياسية التي يرمي إلى تحقيقها خدمة للنظام السياسي.

3- بيئته التطبيقية في إطار أي من المجتمعات السياسية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية⁽²⁾.

2- العلاقة بين القرار والسياسة:

القرار هو اختيار أحد البدائل المطروحة لمواجهة موقف معين، ولا يخفى أن ممارسة السلطة تقتضي اتخاذ العديد من القرارات، ومن المحتمل أن تجيء هذه القرارات غير منسقة فيما بينها نظراً لاختلاف شخصيات صانعي القرار والمصالح التي يمثلونها، فضلاً عن حجم ونوعية المعلومات المتاحة، وبدون التنسيق بين الإختيارات القرارية يتخبط النظام السياسي، ولضمان الحد الأدنى من التنسيق على الأقل، تواضعت الدول على وضع نظام هرمي بمقتضاه تكون القرارات الفردية تابعة لمجاميع قرارية أسمى وأكثر تجريداً تسمى السياسات، لذا فإن السياسة هي بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكل أو ميدان معين⁽³⁾.

أ- **السياسات العامة:** هي رصد وتحليل وتقييم الأدوار الفعلية للفاعلين الرئيسيين في صنع السياسات العامة، سواء على الصعيد الحكومي أو غير الحكومي، ومن ذلك على سبيل المثال تحليل أدوار كل من رئيس الدولة، مجلس الوزراء، البرلمان، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح المعنية بالسياسات موضع التحليل... الخ⁽⁴⁾.

ب- **النظام السياسي:** هو مصطلح يقصد به واقع العملية السياسية في الدولة، أي وظائف الدولة ومؤسساتها العاملة ضمن إطار دستور الدولة وتفاعل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع

(1) جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 29.

(2) ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 194.

(3) نفس المرجع، ص 28.

(4) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الإتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص 295.

بعضها منفصلة أو متصلة أو متعاونة، وعلاقتها المتصلة بالمنظمات السياسية في المجتمع كالأحزاب وجماعات المصالح والضغط والرأي العام⁽¹⁾.

3- مفهوم عملية صنع القرار السياسي:

إن دراسة صنع القرار ليست بالأمر اليسير، وهناك من غالى في تلك الصعوبات مؤكداً أن دراسة صنع القرار هي مغامرة صعبة جداً⁽²⁾.

إن عملية صنع القرار هي تحويل المطالب إلى قرارات من خلال سلسلة من الإجراءات والتفاعلات بين النسق السياسي والوعاء الإجتماعي الذي يحتضنه، كما أن المطالب السياسية تتبلور كمحصلة لسيرورات هذه التفاعلات، فعلى الرغم من أن المطالب السياسية تعبر بشكل عام عن حاجات ومصالح فئات وشرائح اجتماعية، فإنها ترتبط أيضاً بوجود خلل في الأنساق الإجتماعية الفرعية، أو في تفاعلاتها المتبادلة وفقدان التوازن بينها⁽³⁾.

كما يشير صنع القرار إلى عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية في تقرير السياسات العامة، فأعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، وهذه المؤسسات تختار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة⁽⁴⁾.

تعتبر عملية صنع القرارات وسيلة علمية وفنية وعملية حتمية ناجعة، لتطبيق وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات العامة في الدولة والمنظمة، وتحقيق أهدافها المرسومة والمنشودة، بصورة علمية وموضوعية ورشيدة⁽⁵⁾.

إن صنع القرار السياسي يفترض ابتداءً وضوح هدف القرار، ومعرفة ذلك يرتبط بإدراك أشمل يؤسس على معرفة أهداف الحركة السياسية.. ورغم تعدد واختلاف وجهات النظر، فإن صنع القرار يرتبط في شكله النهائي بتحقيق المصلحة الوطنية⁽⁶⁾.

وفي دولة المؤسسات يمر القرار في قنوات معينة مرسومة ليصل إلى من خول له الدستور أو القانون حق التعبير عن القرار، وعلى الرغم من أنه قد تختلف قنوات صنع القرار باختلاف طبيعة

(1) قطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص 22.

(2) ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 93.

(3) أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الاول، 2005، ص 308.

(4) إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هببة، النظم السياسية وسياسات الإعلام، الإسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2005، ص 75.

(5) عمار عوادي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 09.

(6) محمود عبد الله الخوالدة، حسين علي العموش، علم النفس السياسي والإعلامي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 162.

القرار نفسه، وباختلاف النظام الدستوري، إلا أنه يظل في كل الحالات صناعة مؤسسات وفقا لقواعد مقررة سلفا، وإذا جاء القرار غير ذلك، فإنه يصبح غير مشروع، أو غير متمتع بالمشروعية، ومبدأ المشروعية القانونية من المبادئ الأساسية في الدولة الحديثة دولة المؤسسات، والخروج عن المشروعية يجعل القرار معرضا للإلغاء من قبل السلطات القضائية⁽¹⁾.
وبميز "روبرت دال" في هذه العملية بين المشاركين في القرار، والمؤثرين في القرار، والمتأثرين بما يترتب على القرار⁽²⁾.

إن الآلية المتبعة في صنع القرار هي عامل أساسي للتمييز بين الأنظمة السياسية وتحديد طبيعتها وماهيتها، فالنظام السياسي هو من حيث النتيجة مجموع التعاملات المؤسسية والسلوكية المرتبطة بعملية صنع القرار السياسي، والتي تعكس في حركتها مختلف عناصر الواقع الاجتماعي ومظاهره ومحدداته، والقرار السياسي ليس منفصلا عن وعائه الاجتماعي، أي السياق الذي يجري فيه والظروف التي تكتنفه وتحيط به، ولا معنى للقرار بذاته ولا بترابطه الداخلي، وإنما يكتسب أهميته ومعناه الحقيقي من خلال الإطار السياسي والاجتماعي الذي يشكل أحد متغيراته، وجزء أساسيا من تفاعلاته وسيرواته⁽³⁾.

إن عملية صنع القرارات هي عملية معقدة تتدخل فيها عوامل متعددة نفسية، إجتماعية، تنظيمية فنية وبيئية، ويمكن إجمال الصفات المميزة لهذه العملية فيما يلي:

- 1- إنها عملية قابلة للترشيد والمعقولة في اختيار البديل الملائم.
- 2- إنها تتأثر بعوامل ذات صبغ إنسانية واجتماعية، نابعة من سيكولوجية وبيئة صانع القرار والمرؤوسين، وجميع الأشخاص الذين يساهمون في صنع القرار أو يتأثرون به.
- 3- إنها عملية تمتد في الماضي والمستقبل، بحيث يعتبر القرار حلقة من سلسلة قرارات سابقة وأخرى لاحقة.
- 4- إنها تقوم على الجهود الجماعية المشتركة.
- 5- إنها تتصف بالعمومية والشمول في كل المنظمات المعنية بصنع القرار.
- 6- إنها عملية ديناميكية مستمرة، بحيث تتغير القرارات تبعا لتغير الظروف.

(1) جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 178.

(2) عزمي عبد الفتاح البشندي، الديمقراطية الأمريكية وسياسة الضغط، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2009، ص 35.

(3) أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص 307.

7- إنها عملية مقيدة وتتسم بالبطء أحيانا لتعقد المشكلة.

8- إنها معقدة وصعبة⁽¹⁾.

أ- التمييز بين صانع القرار ومنتخب القرار:

فمنتخب القرار (فرد أو مجموعة أو لجنة)، هو الذي يختار بين البدائل وينطق بالقرار، أما صانع القرار السياسي سواء خبير أو بيروقراطي متمرس، فهو يشارك في العمليات المؤدية لاتخاذ القرار، وكلاهما يتم التأثير عليه، ويختلف ذلك التأثير من بلد لآخر، ففي المجتمع الديمقراطي يتم التأثير بشكل شرعي من خلال جماعات الضغط، أما في المجتمع النامي فهناك العناصر المنفذة التي تجد ثغرات كثيرة تصل منها إلى العناصر القادرة على التأثير على منتخب القرار بشكل غير مرئي وغير رسمي، وهناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين صانع القرار ومنتخب القرار في أي بلد ديمقراطي، فالأول يسعى للتأثير على سياسة ما من خلال التفاعلات الإجتماعية والسلطة الممنوحة له، أما الثاني وهو منتخب القرار فيتأثر بذلك، وكلاهما يمكن أن يكون مؤثرا طبقا لمرحلة صنع القرار واتخاذها وتوقيته⁽²⁾.

إن صانع القرار هو الشخص الذي يتدخل بشكل أو بآخر بطريقة مباشرة في صنع القرار، وليس بالضرورة أن يكون هو نفس قائد الرأي، وهو:

1- إما الشخص الوحيد الذي له الحق في اتخاذ القرار.

2- أو يساعد من خلال تقديم معلومات، أو إعداد نماذج للشخص صاحب الحق في اتخاذ القرار.

3- كل من يستطيع أن يتحكم في قنوات الإتصال المفروض أن تصب في صانع القرار⁽³⁾.

ب- القوى المشاركة في صنع القرار السياسي:

* **القوى الرسمية:** تتمثل في المؤسسات السياسية الرسمية، والتي تنشأ نشأة قانونية، فهي مؤسسات رسمية تبعا لكونها منظمة تنظيميا قانونيا مسبقا، أي أنها تحكم في أدائها لوظائفها وفي علاقاتها بالمحكومين بدستور مسبق.

(1) نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، عمان: مكتبة دار الثقافة، ط5، 1998، ص 90.

(2) محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 137.

(3) إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هببة، مرجع سابق، ص16.

*القوى غير الرسمية: وتتمثل في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسي، فهي قوى فعلية تبعا لكونها تنشأ نشأة واقعية فعلية، أي لم تنشأ بقانون مسبق وإنما جاءت إفرارا لواقع مجتمعها⁽¹⁾.

4- حالة اللاقرار:

تعني السلبية اتجاه الموقف أو المشكلة القائمة، وتركها لتبرد أو لتسخن حتى تحل في النهاية ذاتيا، إما بالتجمد أو الكمون أو النسيان، وإما بالتفاهم بفعل العناصر التي تتسبب في حدوثها⁽²⁾. ففي أحيان معينة، قد يكون القرار رفضا لكل البدائل أو الحلول المتاحة للاختيار، وعدم القيام بأي عمل محدد، ومن ثم يكون القرار المتخذ هو لاقرار، والسبب الذي يدفع القائد إلى عدم اتخاذ قرار ربما يعود إلى أحد أمرين هما:

1- عدم تبين كل البدائل المتاحة للاختيار أو المفاضلة.

2- عدم الرغبة في اختيار بديل محدد تفاديا للإلتزام أو الإرتباط بعمل قد يؤدي إلى الضرر بمصالح متخذ القرار.

يطلق برنارد "bernard" على هذا النوع من القرارات بالقرارات السلبية (negative decisions)، ويعتقد أنها من صفات القائد الكفاء الذي يدرك المواقف التي تدفع به إلى عدم اتخاذ قرار معين بصدها⁽³⁾.

وتعتبر حالة اللاقرار أداة تفسيرية وتحليلية مناسبة لبعض من المشاكل العامة التي قد يحدث ألا تصل إطلاقا إلى جدول الأعمال، ويعبر عنه بحالة التردد، وعرف كل من "باشراش" و"باراتز" التردد بأنه الوسائل التي من خلالها تخفق المطالب بالتغيير في توزيع المكاسب والمزايا على المناطق فتقتل أو تسكت قبل أن يعلن عنها أو يكشف عنها إعلاميا، وعندها لا تصل إلى جدول الأعمال⁽⁴⁾.

غير أن "وليام جيمس" يقول: " ليس هناك من هو أكثر بؤسا من المرء الذي أصبح اللاقرار هو عادته الوحيدة"⁽⁵⁾.

(1) عادل ثابت، النظم السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص142.

(2) محمد عبد الوهاب حسن عشاوي، دور الصحف في إدارة الأزمات، دراسة تطبيقية على جريمة الثأر، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2008، ص91.

(3) منعم زمير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية، مدخل كمي، عمان، دار اليازوري للنشر، ط1، 1998، ص14.

(4) جيمس اندرسون، مرجع سابق، ص 86.

(5) حفيظ صوالي، من يحاسب من، جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5349، 2008/06/17، ص31.

أ- التردد في اتخاذ القرار:

يعد التردد من السلبيات التي يتعرض لها متخذ القرار حال اتخاذه، وينشأ التردد نتيجة عوامل كثيرة منها عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تحقق باتخاذ القرار، وعدم القدرة على تحديد النتائج المتوقعة لكل بديل، وعدم القدرة على تقييم المزايا والعيوب المتوقعة للبدائل المختلفة، وظهور بدائل أو توقعات جديدة لم تدرس في المرحلة الأخيرة من مراحل اتخاذ القرار، وقلة خبرة متخذ القرار واعتقاده بأن القرار مثالي 100 بالمائة⁽¹⁾.

ب- القدرة على اتخاذ القرارات:

لمواجهة مشكل التردد في اتخاذ القرار، لا بد من امتلاك لقدرة والجرأة على اتخاذ القرارات، حيث تعتبر القدرة على اتخاذ القرارات من العوامل المؤثرة على التفاعل الزمني، والقدرة على التصرف، واتخاذ القرارات كما هو عملية سياسية وإدارية، فهو اتجاه سلوكي يتعرض له الإنسان أكثر من مرة على مدار حياته اليومية ومعاملاته، واحتكاكه بالآخرين، وتتفاوت القرارات من حيث النوع والأهمية والصعوبة والسهولة، حسب ظروف الموقف، والعوامل المساعدة في اتخاذ القرارات من معلومات ومهارات وخبرات، وتتصح القيادات الإدارية عند مزاولتها لأنشطة الإتصال أن تدرك مدى قدرة الطرف الثاني على اتخاذ القرارات، وبالتالي يمكن التحكم في نوعية وكمية المعلومات المتبادلة⁽²⁾.

5- قرار الأزمة:

الأزمة هي حدث مفاجئ غير متوقع يهدد المنظمة أو المجتمع، ويحتاج إلى صانع قرار سريع ورشيد، أو هي موقف يواجهه متخذ القرار في منظمة (دولة أو مؤسسة، مشروع، أسرة... الخ)، حيث تتلاحق الأحداث وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج، ويصبح الأمر أكثر سوءاً إذا فقد متخذ القرار في هذه الظروف قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية⁽³⁾.
وقرار الأزمة هو الموقف الذي يتم اتخاذه أثناء الأزمة أو الحرب من قبل القيادة لمواجهة حدث قائم أو حدث سيقع، أو يحتمل وقوعه من قبل الخصم، أو من قبل القيادة على حد سواء، حيث تتخذ القيادة الموقف المطلوب لمواجهة فعل وتخطيطات العدو⁽⁴⁾.

(1) يس عامر، الإتصالات الإدارية والمدخل السلوكي لها، الرياض: دار المريخ للنشر، ط1، 1986، ص 233.

(2) حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2006، ص 90.

(3) خالد الحسن أبو السعيد، 1995، لكي لا تكون القيادة استبداداً، عمّان، دون دار نشر، ط1، 1995، ص 17.

(4) علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004، ص 08.

كما يعرف قرار الأزمة على أنه نوع من عقد العزم من جانب السلطة على اختيار أسلوب معين من أساليب التخلص من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة⁽¹⁾.

6- القيادة وصنع القرار:

تختلف المجتمعات في الأهمية النسبية التي تخلعها على معايير العزو والإنجاز عند اختيار القيادات، ويعني العزو أن المجتمع يفاضل بين الأشخاص على أساس الأصل العرقي أو اللون أو الدين أو الثروة، وليس على أساس قدراتهم. هذا بينما يشير الإنجاز إلى الإعتداد بالكفاءة لدى اختيار القادة⁽²⁾.

على الرغم من أهمية دور العامل القيادي في عملية اتخاذ القرار السياسي، فإن ثمة واقعا موضوعيا يتجاوز الإرادة الشخصية لمركز القرار، لأن القرار السياسي ليس منفصلا عن وعائه الإجتماعي، أي عن السياق الذي يجري فيه، والظروف التي تكتفه وتحيط به، فلا معنى للقرار بذاته ولا بترابطه الداخلي، وإنما يكتسب أهميته ومعناه الحقيقي من خلال الإطار السياسي والإجتماعي الأوسع، الذي يشكل أحد متغيراته وجزء أساسيا من تفاعلاته وسيروراته، كما أن القائد السياسي هو بشكل أو بآخر ممثل لطبقة أو فئة أو نخبة سياسية معينة، ويجسد إرادتها ومصالحها، إضافة إلى أن القرار السياسي يصنع داخل هيكلية مؤسسية تحد نسبيا من دور العامل الشخصي في صنع هذا القرار⁽³⁾.

شروط القيادة: هناك ثلاثة شروط أساسية لا بد من توافرها لوجود القيادة وهي:

- 1- وجود جماعة من الناس (شخصين أو أكثر).
- 2- وجود شخص من بين أعضاء الجماعة قادر على التأثير الإيجابي في سلوك بقية الأعضاء.
- 3- أن تستهدف عملية التأثير توجيه نشاط الجماعة وتعاونها لتحقيق الهدف المشترك الذي تسعى إليه⁽⁴⁾.

يتأثر دور القائد في الفظمة بمسؤوليته عن اتخاذ القرارات، وتعتبر القرارات السليمة عن الإدارة السليمة، فالقائد الجيد هو الذي يتخذ قرارا جيدا، والعكس صحيح، حيث يعرف القائد السيئ من قراراته السيئة، وعلى حد قول "بيتر دراكر": "القرار حكم واختيار يندر حدوثه بين البدائل على

(1) إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هيبية، مرجع سابق، ص 76.

(2) أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص 268.

(3) نواف كنعان، القيادة الادارية، 2007، ص 90.

(4) ياسين عامر، مرجع سابق، ص 329.

وجه الدقة، من حيث الصحة أو الخطأ، حيث يشير إلى أفضل الإختيارات بين الصح على وجه التقريب واحتمالات الخطأ، وقد يمتد في معظم الأحيان إلى الإختيار بين مجموعتين من التصرفات البديلة، لا يزيد اقتراب إحداها من الصحة عن الأخرى⁽¹⁾.

تمتد فكرة اتخاذ القرارات إلى أبعد من مجرد الإختيار بين البدائل، حيث تنطوي عملية اتخاذ القرارات على عدة ممارسات ممثلة في مهام المنظمة المرتكزة على القرارات مثل التخطيط ورسم الأهداف وتحديد المهام، هذا إلى جانب تلك التي تساهم في صنع القرارات مثل جمع المعلومات وتحليلها، وتغير مسارها أو تصحيحها، بناء على ارتداد المعلومات، هذا بالإضافة إلى باقي الأنشطة والعمليات الإدارية المختلفة التي يستحيل مزاولتها دون اتخاذ القرارات⁽²⁾.

تتم عملية اتخاذ القرارات مع حرص القائد على كونه محددًا بوضوح لما يريد إنجازه، مركزًا في ذلك على الشيء الصحيح أكثر من الشيء المقبول، بما يضمن فعالية القرار وتنمية نظام ارتداد المعلومات⁽³⁾.

يقول "نيكسون": "إن القرارات الصعبة التي تعين علي اتخاذها بشأن إنهاء التورط الامريكي في الفيتنام غالبًا ما كانت قرارات مغلقة، وعندما يعرب المستشارون الذين أسهموا في صنع تلك القرارات عن شكوكهم بصورة سرية بشأن صحتها، أقول لهم تذكروا زوجة لوط، ولا تلتفتوا إلى الوراء قط، فإذا ما شغل القائد نفسه ما إذا كانت القرارات التي اتخذها صحيحة مشلولًا، وإن السبيل الوحيد الذي يستطيع به إعاة الإلتباه الكافي للقرارات التي ينبغي عليه اتخاذها غدا هو أن يطوي قرارات الأمس ويدير ظهره لها". وفي هذا المجال يقول أحد منتقدي "ديغول": "في المسائل السياسية يعتقد أن ثمة خطأ هائفاً مباشراً مع الإله، وأن كل ما يترتب عليه أن يفعله عند صنع القرارات هو أن يتصل عبر الهاتف ويحصل على الكلمة مباشرة من الإله"⁽⁴⁾.

7- مفاهيم تتعلق بالقرارات السياسية:

أ- المدخلات (Inputs): وتشكل كل المعلومات التي ترد إلى أجهزة صنع القرار.

ب- المخرجات (outputs): أي القرارات التي يتخذها النظام استجابة للمعلومات الواردة إليه⁽⁵⁾.

(1) يس عامر، مرجع سابق، ص 329.

(2) نفس المرجع، ص 330.

(3) نفس المرجع، ص 331.

(4) أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص 167.

(5) إسماعيل عبد الفتاح، منصور هيبية، مرجع سابق، ص 84.

وهي الإنعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة وفي ضوء قرارات السياسة و التصريحات التي يتلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية ولا تشمل الوعود والنوايا⁽¹⁾.

ج- فترة الإبطاء: أي المدة الزمنية التي تقع بين استقبال المعلومات والإستجابة لها، وكلما قلت هذه الفترة كلما دل ذلك على زيادة كفاءة النظام، أي مقدرته الإستجابية لمطالب البيئة.

د- الكسب: بمعنى التغيير الذي يحدثه النظام في البيئة بما اتخذه ونفذه من قرارات، وإذا عولجت المعلومات على الوجه السليم، فمن المتوقع أن يكون التغيير كافيا لمواجهة مطالب البيئة.

هـ- التغذية العكسية: تشمل عملية تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام عن نتائج قراراته والأفعال المتعلقة بتنفيذها، وتأخذ أيا من الصور الآتية:

* **تغذية عكسية ايجابية:** وتشير إلى تدفق معلومات إلى النظام عن نتائج قراراته، تدفعه إلى انتهاج نفس السلوك وصولا إلى الهدف.

* **تغذية عكسية سلبية:** تشير إلى تدفق معلومات تدفع النظام إلى تعديل سلوكه في الإتجاه الذي يؤدي إلى بلوغ الهدف.

* **تغذية عكسية تستتبع تغيير الهدف الأصلي:** أي تدفق معلومات إلى النظام تحمله على تغيير هدفه الأصلي⁽²⁾.

وبذلك يتضح أن العناصر التي يلزم أن تتوافر حتى يمكن القول بأن هناك قرارات:

أ- عملية الإختيار: بالنسبة لعنصر الإختيار فهو أمر ضروري لعملية اتخاذ القرار، غير أن حرية الإختيار من بين البدائل المختلفة تعتبر عملية نسبية، فليس هناك حرية مطلقة للإختيار، إذ غالبا ما تتم الإختيارات في ظل قيود قانونية، أخلاقية، سياسية، إجتماعية...

ب- وجود بديلين على الأقل متميزين: هو جوهر عملية صنع القرار، إذ ما لم توجد بدائل فلن يكون هناك اختيار، وبالتالي لن تكون هناك مشكلة تستدعي اتخاذ القرار، هذا ويجب أن تكون هذه البدائل متميزة، بمعنى أن تؤدي إلى نتائج مختلفة، ومما هو جدير بالذكر فإن عدم اتخاذ قرار يعتبر في حد ذاته قرارا، إذ أنه بتقريرك عدم اتخاذ قرار بشأن المشكلة التي تواجهك، تكون في الواقع قد اخترت بين بديلين متاحين أمامك وهما أن تتخذ قرارا أو لا تتخذه، وبذلك يكون توافر عنصر الإختيار بوجود بديلين على الأقل.

(1) جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 18.

(2) إسماعيل عبد الفتاح، منصور هيبية، مرجع سابق، ص 84.

ج- وجود هدف أو عدة أهداف: والهدف هو الحافز والباعث لصنع القرارات، لذا يجب أن يكون هذا الهدف واضحا ومحددا أمام صانع القرار حتى يمكن اختيار أفضل البدائل لتحقيقه⁽¹⁾.

8- أنواع القرارات:

تتنوع القرارات التي يتم اتخاذها بحسب طبيعة المشكلة والمدة التي يغطيها القرار والمستوى الذي يتخذ عنده القرار، ومجال الإهتمام، وعلى ذلك تتعدد أسس تصنيف القرارات وبالتالي تتنوع القرارات، وفيما يلي أهم تصنيف القرارات الشائعة في الحياة العملية:

أ- تصنيف القرارات تبعا لهدفها أو غرضها:

* **قرارات إستراتيجية:** ويقصد بها القرارات التي تهدف إلى تغيير أهداف المؤسسة في الأمد الطويل، والشكل العام المرغوب للمنظمة في المستقبل، وبعبارة أخرى هي القرارات التي تحدد ما سوف تكون عليه المنظمة في المستقبل، مثل حجمها، مركزها التنافسي...الخ، وتقع مسؤولية اتخاذ هذا النوع من القرارات على الإدارة العليا للمؤسسة.

* **قرارات تكتيكية:** وهي القرارات التي تتخذ لتنفيذ الإستراتيجية طويلة الأمد التي تضعها الإدارة العليا، ويتميز هذا النوع من القرارات بأنه يتخذ لفترة زمنية قصيرة، عادة ما تكون لمدة سنة، وتختص الإدارة الوسطى باتخاذ هذا النوع من القرارات.

* **قرارات تشغيلية:** وهي القرارات التي تتخذها الإدارة الدنيا لتسيير الأمور العادية وحل المشاكل اليومية المتكررة⁽²⁾.

ب- تصنيف القرارات تبعا لطبيعة المشكلة: وتنقسم إلى نوعين:

* **قرارات مبرمجة:** هي تلك التي تهدف إلى حل المشاكل المتكررة والروتينية، ومما هو جدير بالذكر أنه كلما كانت القرارات محددة الهيكل ومتكررة وأمكن معالجتها بإجراءات محددة، كلما كان من الأفضل برمجتها، إذ يؤدي ذلك إلى تفرغ أصحاب القرار إلى دراسة وحل المشاكل الجديدة غير المتكررة التي تتطلب وقتا وجهدا كبيرا.

* **قرارات غير مبرمجة:** يقصد بها القرارات التي تعالج المشاكل الجديدة غير المتكررة وغير المعروفة أو غير محددة الهيكل.

ج- تصنيف القرارات تبعا لمجال اهتمامها:

(1) منصور البديوي، مرجع سابق، ص 45.

(2) نفس المرجع، ص 48.

- **قرارات إقتصادية:** وهي تلك التي تختص بمعالجة المشاكل الإقتصادية.
- **قرارات سياسية:** تتعلق بالنواحي والمشاكل السياسية للدولة.
- **قرارات إجتماعية:** وتختص بمعالجة المشاكل الإجتماعية للعاملين بالمنظمة أو بأفراد المجتمع.

والواقع أنه بسبب تعقد الحياة وتشابكها، فإن المشاكل أصبحت متشابكة ومتعددة، بحيث لم يعد هناك ما يطلق عليه المشاكل الإقتصادية، الإجتماعية أو السياسية البحتة، إذ لكل هذه المشاكل آثارها على النواحي والمجالات الأخرى للمجتمع، مما يبرز حقيقة هامة وهي أن القرارات أصبحت متعددة الأبعاد⁽¹⁾.

د- أنواع القرارات من حيث الظروف المحيطة بالقرار هناك:

- **قرارات مؤكدة:** وهي التي تحدث في ظروف اعتيادية، تتوفر فيها جميع المعلومات المطلوبة، والنتائج المتوقعة منها تكون مضمونة وأكيدة.
- **قرارات في ظل المخاطرة:** تتوفر لمتخذ هذا النوع من القرارات المعلومات الأكيدة، لكنه لا يعرف معرفة أكيدة النتائج المستقبلية، فلكل بديل عدة نتائج احتمالية في ظل حالات عديدة، يستخدم متخذ القرار احتمالات موضوعية للتنبؤ بالنتائج المستقبلية⁽²⁾.

9- مراحل عملية صنع القرارات: تشتمل عملية صنع القرار على الخطوات التالية:

- أ- **تحديد المشكلة:** لكي تحدد مشكلة ما من المشاكل، لا بد من محاولة التعرف عليها أولاً، ثم تشخيصها ودراستها للتعرف على الحلول والبدائل اللازمة لحلها.
- والمشكلة اصطلاحاً هي انحرافات عما هو محدد مسبقاً، أو الفرق بين ما يحدث فعلاً وما يجب أن يكون، أو مجموعة من الصعوبات تمنع الوصول إلى هدف معين، كما يمكن أن تعرف المشكلة بأنها انحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، أو هي نتيجة غير مرغوب فيها⁽³⁾.

(1) منصور البديوي، مرجع سابق، ص 50.

(2) وصال نجيب العزاوي، ميادئ السياسة العامة، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 83.

(3) عمار عوايدي، مرجع سابق، ص 54.

فطبيعة المشكلة وهل هي خارجية أو داخلية، تساعد على تحديد عملية صنع السياسة الملائمة، كما أن تقديم السياسة يتطلب معلومات عن محتوى المشكلة الأصلية لكي يسهل التعرف على مدى فاعليتها⁽¹⁾.

تعتبر هذه الخطوة أهم ناحية من نواحي عملية صنع القرار نظرا لتوافق واعتماد كل الخطوات التالية والوصول إلى الحل المناسب على هذه الخطوة، فعدم وضوح المشكلة لدى متخذ القرار وعدم معرفته بها وفهمه لها قد يؤدي إلى ضياع قدر كبير من الوقت والجهد في تجميع معلومات غير ملائمة لحل المشكلة موضع الدراسة.

ب- تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمشكلة: بعد أن يقوم صانع القرار بتحديد المشكلة وتعريفها تعريفا واضحا، يبدأ في تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه المشكلة، وهذه المعلومات قد تكون كمية أو وصفية، كما أنها قد تكون متعلقة بالأحداث الماضية، أو تكون مبنية على التوقعات عن الأحداث المستقبلية. وأيا كانت طبيعة المعلومات، فيجب أن تكون ملائمة للقرار المطلوب اتخاذه، وبمعنى آخر فإن صانع القرار يجب أن يهتم ويركز على المعلومات التي تكون ملائمة لحل المشكلة موضع الفحص، ويهمل تلك التي ليس لها علاقة أو تأثير على القرار، مما يقلل من الوقت والتكلفة اللازمة لحل المشكلة.

إن مرحلة جمع الحقائق والبيانات والإحصاءات حول المشكلة وأهدافها والبدائل المختلفة، تستجيب لمنطق وحقيقة أن لكل مشكلة أو قضية معلومات وبيانات وإحصائيات تتعلق بأسبابها، وبأهداف حلها وعناصرها ووسائل حلها، لذا تستلزم هذه المرحلة أو الخطوة من خطوات تكوين القرارات جمع كافة الحقائق والمعلومات والإحصائيات والبيانات المتصلة والمتعلقة بالمشكلة، ثم القيام بعملية فحص وتحليل ودراسة هذه المعلومات، ثم تصنيفها وترتيبها وإعدادها وتنسيقها على أسس منطقية، ثم القيام بعملية المقارنات واستخراج النتائج بطرق وأساليب علمية ووسائل تكنولوجية والإستفادة منها بصورة فعالة ورشيده في تحديد البدائل والحلول اللازمة لحل المشكلة واتخاذ القرار⁽²⁾.

ويمكن تجميع المعلومات اللازمة من عدة مصادر وبوسائل متعددة منها:

(1) جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 77.

(2) عمار عوايدي، مرجع سابق، ص 56.

- دراسة المحاضر والسجلات والنشرات الدورية والتقارير السنوية والإحصاءات المختلفة التي تصدرها مراكز الإحصاء الوطنية والدولية، وكذا دراسة وتفحص البحوث والدراسات المتعلقة بالمنظمة صاحبة المشكلة ومنتخدة القرار.

- الملاحظات الشخصية لأي موقع له علاقة بالمشكلة وإجراء المقابلات اللازمة.

- الإستبيان، أي استعمال قوائم وبطاقات الإحصاء ووسائل الإستقصاء وسبر الآراء.

- استعمال الأجهزة التكنولوجية مثل الآلات الإلكترونية والكمبيوتر لتجميع وخرن المعلومات وإعدادها وتثبيتها وتصنيفها، لتسهيل عملية استغلالها واستخدامها.

- استخدام وسائل أخرى لجمع المعلومات تتنوع وتختلف بتنوع واختلاف الحالات⁽¹⁾.

ج- بناء النموذج لاشتقاق البدائل المختلفة: إن بناء نموذج لتمثيل المشكلة محل الدراسة يساعد صانع القرار على استنتاج الحلول المختلفة وتقييمها بطريقة سريعة وغير مكلفة، حيث يسهل تغيير معاملات النموذج، ويحث أثر ذلك على الحل بدلا من التجريب على الواقع العملي الذي قد يكون مكلفا وغير ممكن عمليا، بسبب القيود المفروضة على المؤسسة سواء من الناحية الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية... ويجدر الذكر أن عددا كبيرا من البدائل قد يكون أسوأ من وجود عدد محدود من البدائل، إذ تؤدي كثرة البدائل (الحلول) الممكنة إلى ارتباك وحيرة صانع القرار بشأن اختيار أحسنها⁽²⁾.

وفي جميع الأحوال، فإن عملية الإختيار هي مجازفة دون ضمان، وتقدير دون يقين، لأن هناك دائما مناطق غير يقينية في المعلومات، بالإضافة إلى عدم تحديد في المطالب، وتنوعات في بعض متغيرات النسق السياسي، وعدم يقينية السيرورات والنتائج... وهكذا، وعلى الرغم من أن القرار هو عمل إرادي، بموجبه يتم الإختيار والمفاضلة بين عدة احتمالات أو بدائل، فإن إرادة الإختيار لدى مركز القرار ليست حرة ومطلقة، لأن اختيار أحد بدائل التصرف يتم ضمن إطار مجموعة من المحددات، تشكل بمجملها البيئة المجتمعية للقرار السياسي، كما أن عنصر التوقع يحتل حيزا كبيرا في عملية الإختيار، ويقصد به توقع النتائج والآثار الإحتمالية لكل بديل من بدائل التصرف المتاحة، وهو بطبيعته غير يقيني، لأنه يبنى على أساس المعلومات والمعطيات

(1) عمار عوايدي، مرجع سابق، ص56.

(2) منصور البديوي، مرجع سابق، ص51.

المتوافرة، والتي نادرا ما تكون كاملة ودقيقة وتفصيلية، ومن ثم عدم اليقينية في اتخاذ القرار السياسي⁽¹⁾.

معايير اختيار البدائل:

***معايير التشاؤم:** يفترض هذا المعيار أن متخذ القرار متشائم تماما، أي أنه يتوقع أن تكون كل الظروف ضده، بغض النظر عن السياسة التي يختارها، ولغرض حماية نفسه فإنه يختار أحسن بديل في ظل هذه الظروف التي يتوقعها.

***معايير التفاؤل:** يفترض متخذ القرار المتفائل أن أفضل الحالات سوف تحدث، وعليه أن يختار البديل الذي يعطي أكبر عائد، ويلاحظ أنه لا يولي الإنتباه إلى أكثر المعلومات المعطاة⁽²⁾.

د- **اتخاذ القرار:** يخطئ من يظن أنه بمجرد تحديد المشكلة وجمع المعلومات المناسبة وتحديد البدائل المختلفة، يصبح اتخاذ القرار أمرا بسيطا، إذ أن الواقع غير ذلك، حيث أن تعقد المشاكل وتشعبها يجعل من الصعب التركيز على عنصر واحد من عناصر المشكلة لاتخاذ القرار، وعادة ما توجد عدة معايير هامة للقرار التي غالبا ما تتداخل وتتفاعل وتؤثر على بعضها البعض، لذلك يجب تقييم البدائل المختلفة من مختلف نواحيها، حيث يمكن اختيار أفضل الحلول. هذا ولا يقصد بأفضل الحلول أن يكون الحل المختار هو الحل الأمثل للمشكلة، لأن متخذ القرار لا يسعى دائما وفي جميع الأحوال إلى تعظيم النتائج أو الحل الأمثل، إذ قد لا يمكن تطبيق هذا الحل الأمثل إما لعدم توفر الموارد اللازمة لذلك، أو بسبب العوائق القانونية أو الإجتماعية... التي تحول دون تطبيقه، مما يؤدي إلى الإكتفاء بالحلول الممكنة والمقبولة، فمثلا قد يكون أفضل حل لمشكلة توفير الطاقة هو استخدام المحطات النووية، غير أنه يصعب تطبيق هذا الحل نظرا لتخوف الجمهور من الإشعاعات الذرية، مما يجعله يعارض بشدة هذا الحل، الأمر الذي يضطر صانع القرار إلى استخدام البديل المناسب، مثل استخدام السدود المائية لتوليد الكهرباء⁽³⁾.

يرى البعض أن تقسيم عناصر عملية صنع القرارات يشتمل على الخطوات الآتية:
مدخلات المعلومات، التحليل، مقاييس الأداء، النموذج، الإستراتيجيات، توقعات المخرجات،
معايير أو نمط الإختيار⁽⁴⁾.

(1) أحمد ناصوري مرجع سابق، ص 293.

(2) تركي إبراهيم سلطان، التحليلات الكمية في اتخاذ القرارات، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1984، ص 14.

(3) منصور البديوي، مرجع سابق، ص 52.

(4) يس عامر، مرجع سابق، ص 331.

هـ - **تنفيذ القرار:** عقب اتخاذ القرار تبدأ عملية التنفيذ، وهيب عملية معقدة تتطوي على تفاصيل كثيرة، شأنها شأن عملية صنع القرار. إن التنفيذ يتطلب سلسلة من القرارات الفرعية، وتسد عملية التنفيذ أساساً إلى الجهاز الإداري، هذا الأخير قد ينقصه في بعض الأحيان ما يتطلبه تنفيذ القرار من حيوية ووضوح رؤية بالنسبة إلى أهداف هذا القرار، ويؤدي هذا بطبيعة الحال إلى تخبط عملية التنفيذ وتشويه الهدف أو الأهداف الأصلية للقرار⁽¹⁾.

و - **تقييم القرار:** يعتبر تقييم القرارات عملية ضرورية ينبغي أن يقوم بها من يتبنى منهج صنع القرار في الدراسة السياسية، ويخضع التقييم لعدد من المحكمات أو المعايير:

- حالة المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار: هل هي كاملة أم ناقصة، مشوهة أم سليمة؟
- درجة المشورة في اتخاذ القرار: هل اتخذ القرار بعد مشاورات ودراسة، ومع من حدث التشاور.

- أهمية أو إلحاح القرار.

- آثار القرار ونتائجه، ويتضمن هذا البحث ما إذا كان القرار قد تحقق وبأية درجة⁽²⁾.

10- العوامل المؤثرة في صنع القرار:

أ - **العوامل الإنسانية:** تتبع العوامل الإنسانية المؤثرة في عملية صنع القرار من كون عملية الاختيار بين البدائل المتاحة أمام صانع القرار نتاج تفاعل إنساني تتفاعل فيه عدة عوامل منطقية وغير منطقية، موضوعية وشخصية، وهي تختلف بذلك عن باقي التصرفات الإنسانية، وهناك عوامل إنسانية تساعد على ترشيد سلوك صانع القرار وتوجيهه نحو اختيار البديل الأفضل، وهي عوامل قد تكون نابعة من شخص صانع القرار أو من سلوك مساعديه ومستشاريه، أو من المرؤوسين وغيرهم ممن يمسهم القرار، ويكون ذلك في ثلاثة عناصر هي: صانع القرار، المساعدون والمستشارون الذين يستعين بهم، المرؤوسون وغيرهم ممن يمسهم القرار⁽³⁾.

ويمكن تلخيص العوامل الإنسانية التي تؤثر في صانع القرار في:

فهم صانع القرار العميق والشامل للأمور، قدرته على التوقع، مؤهله وتخصصه في مجال الإدارة، قدرته على المبادرة والإبتكار، القدرة على تحمل المسؤولية، أهدافه وأغراضه الشخصية، اتجاهاته،

(1) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 90.

(2) نفس المرجع، ص 91.

(3) حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص 148.

قيمه وأخلاقياته، قدرته على ضبط النفس في المواقف الحرجة، الخبرة السابقة والقدرة على الاستفادة من المعلومات المتوفرة⁽¹⁾.

ب - العوامل التنظيمية: وتتمثل فيما يلي:

الإتصالات الإدارية - التفويض واللامركزية الإدارية - نطاق التمكّن أو الإشراف على المرؤوسين.

ج - العوامل البيئية: وتتبع من الظروف المحيطة بالقرار، وأهم هذه العوامل:

- طبيعة النظام السياسي والإقتصادي في الدولة.

- مدى انسجام القرار مع الصالح العام.

- التقاليد الإجتماعية والقيم الدينية.

- القوانين والأنظمة والتقدم التكنولوجي⁽²⁾.

- الوقت: فصدور قرار سليم بنسبة 50% في الوقت المناسب أفضل بكثير من صدور قرار سليم 100% بعد فوات الأوان، غير أن استغلال الوقت المناسب كثيرا ما يكون على حساب التفرد في اتخاذ القرار⁽³⁾.

ومن بين المبادئ التي تستند إليها الديمقراطية الليبرالية بخصوص القرارات السياسية ما يلي:

- **المداولات والمشاورات والحوارات:** وهي تتعلق بحق الأفراد والأحزاب بإجراء المداولات قبل اتخاذ القرارات، والتشاور وعدم التفرد في اتخاذ القرارات من قبل السلطة إلا بعد عرضها للجهات المعنية وطرح الأفكار والبدائل وتوسيع قاعدة المشاركة، وبالتالي اتخاذ القرارات التي تتال رضا الأغلبية⁽⁴⁾.

لقد أشار "توماس جيفرسون" الرئيس الأمريكي الأسبق إلى أهمية ثبات أحكام القرار الأساسية للأمة حين قال: "إن مجموعة سيئة من القواعد أفضل من عدم وجود أية قواعد على الإطلاق"،

(1) نواف كنعان، مرجع سابق، ص 265.

(2) حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص 148.

(3) خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، طرابلس لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، ص 94.

(4) قحطان أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 140.

ففي غياب مجموعة شرعية من الترتيبات لبلورة القضايا ودراستها ومناقشتها، ثم اتخاذ قرار من بين عدد من وجهات النظر، فإن الحكومة قد تنهار، وقد تتخذ القرارات بالقوة⁽¹⁾.

• **علنية القرارات:** وهي إعلان القرارات التي يتم الإتفاق عليها من قبل الجهات المسؤولة، ومعرفة الشعب ووسائل الإعلام بها، وعدم الإيمان باتخاذ القرارات دون إعلانها بحجة السرية، خاصة وأن سرية القرارات قد تحمل معها بذور الإستبداد، بمعنى آخر أن تكون السرية في أضيق الحدود، خاصة فيما يتعلق بأمن الدولة وسلامتها.

• **حيوية القرارات:** أي ان القرارات الصادرة من السلطة السياسية ليست معصومة من الخطأ، ولذلك يمكن مراجعتها على ضوء المستجدات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ويمكن تعديلها أو إلغاؤها وفقا للمصلحة الوطنية، وبتأثير الظروف المتغيرة، فالقرارات لا تكون جامدة ولا دائمة، وإنما حيوية معبرة عن واقعها.

• **اتخاذ القرارات بالأغلبية:** وعدم الإضرار بحقوق الأقلية، والأغلبية تختلف باختلاف نصوص الدساتير، فقد تكون أغلبية 50% +1، أو أغلبية الثلثين، أو الأغلبية المطلقة.

• **تحقيق المراقبة الشعبية للحكم** وإعلان ذلك في المجالس التشريعية ووسائل الإعلام، وتقديم مذكرات الإحتجاج، وحق التظاهر وإبداء الرأي بشكل مباشر أو غير مباشر.

• **الإعتراض الشعبي على القرارات والقوانين** وفقا للدستور، خلال مدة معينة وإجراءات محددة، تشترط موافقة عدد كبير من المواطنين على الإعتراض⁽²⁾.

11- نماذج صنع القرار:

تكشف النماذج عن كيفية أن صنع القرار أو صنع السياسة إنما يتسم بالصراع والخصومة وتكوين الائتلاف والتوفيق والحلول الوسط:

أ- **النموذج المؤسسي:** يرى هذا النموذج أن السياسة العامة بمثابة نشاط يجري داخل الهياكل والمؤسسات الحكومية، وهو يرتكز حول البرلمان ورئاسة الدولة والمحاكم والوزارات والأحزاب السياسية... الخ، كما أن المؤسسات الحكومية تضفي على السياسات العامة ثلاث ميزات وهي الشرعية، العمومية والإلزام⁽³⁾.

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 293.

(2) قحطان أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 140.

(3) علي محمد بيومي، مرجع سابق، ص 38.

فمثلا بالنسبة لصنع القرار على المستوى الدولي، نجد في الإتحاد الأوربي أن هناك ست مؤسسات رئيسية تساهم في عملية صنع القرار وهي: المجلس الأوربي، المجلس الوزاري، المفوضية الأوربية، البرلمان الأوربي، محكمة العدل الأوربية، واللجنة الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى عدد آخر من المؤسسات التي تلعب دورا أقل أهمية⁽¹⁾.

ب- نموذج الجماعة: يعتبر هذا النموذج أن السياسة العامة هي بمثابة توازن داخل الجماعة التي تعمل بالتفاعل، بمعنى أن السياسة كأنها صراع بين الجماعات للتأثير على السياسة العامة، حيث أن مهمة النظام السياسي هي إدارة صراع الجماعة، وذلك بتدبير حلول وسط وتوازنات في المصالح، وتنفيذ هذه الحلول في شكل سياسة عامة.

ج- نموذج النخبة: وفقا لهذا النموذج فإن السياسة العامة هنا تعبر عن تفضيلات وقيم النخب الحاكمة، ويرجع ذلك إلى أن أفراد الشعب مستبعدون، كما يتم تضليلهم إعلاميا حول السياسة العامة، في حين تشكل النخبة رأي الجماهير حول المسائل العامة، أكثر من كون الجماهير تشكل رأي النخبة، وهكذا تأتي السياسة العامة لتعبر عن تفضيلات هؤلاء الأخيرين، ثم يعمل الموظفون والإداريون على تنفيذ السياسات التي تقررت من فوقهم⁽²⁾.

د- نموذج الرشد: حيث تعتبر السياسة العامة وفقا لذلك بمثابة سياسة رشيدة مصممة بهدف الكفاية في تعظيم القيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وهذا النموذج يفترض أنه يمكن المفاضلة بين القيم الإجتماعية ووزنها، أي أن يتطلب فهما كاملا للقيم المجتمعية، ويتطلب معلومات عن السياسات البديلة، وكذا ذكاء لاحتساب معدل التكاليف إلى العائد، وأخيرا يتطلب نظاما لصنع القرار يسهل الرشد في تشكيل السياسات.

هـ- النموذج التدريجي: وهو يرى السياسة العامة باعتبارها استمرارا للأنشطة الحكومية السابقة مع بعض التعديلات الجزئية التدريجية، ومرجع ذلك إلى أن قيود الوقت وجمع المعلومات والتكاليف، تمنع صانعي القرارات السياسية من التيقن من المجال الواسع لبدائل السياسات المطروحة ونتائجها.

و- نموذج النظم: وهو الذي يعتمد على تحليل النظم واعتبار السياسة العامة بمثابة مخرج للنظام السياسي، ويعمل النظام على أساس أنه يستمد مدخلاته التي تتمثل في المطالب والمساندة من

(1) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة الأوربية، 2001، ص 41.

(2) علي محمد بيومي، مرجع سابق، ص 38.

البيئة المحيطة الداخلية والدولية، التي يقوم فيها بتصريف مخرجاته التي تتمثل في مجموع القرارات والأفعال التي تشكل السياسة العامة⁽¹⁾.

تمتد معايير الترشيد في صنع القرارات لتشمل عدة أمور واعتبارات من أهمها:

- مدى وضوح فكرة الهدف.
- درجة الدقة في قياس وتقييم الإحتمالات المترتبة على الأخذ بقرار معين من بين عدة قرارات بديلة.
- مدى القدرة على تطويع سبل المعرفة المتاحة في خدمة الهدف النهائي الذي ينشده القرار⁽²⁾.

فالرشد أو الفاعل العقلاني يجعل القرارات السياسية محصلة تصرفات رشيدة وعقلانية في وحدة صنع القرار، وهذا يتطلب معرفة كاملة بالقيم المجتمعية ومعلومات كافية عن البدائل المتاحة، وقدرة تنبئية على توقع نتائج كل بديل⁽³⁾.

إن مفتاح الرشد ومعياره هو ممارسة المؤسسات الدستورية دورها بفعالية، وتوافر المعلومات الصحيحة، وقدرة متخذ القرار على الفهم الصحيح لتلك المعلومات، وتقديم البدائل وغيرها من الشروط الفنية الضرورية للوصول إلى القرار السليم، ولكن هذه الشروط الفنية تتطلب أيضا جوا يسمح بطرح مختلف الإحتمالات، ومناقشة كل البدائل مناقشة موضوعية لضمان تعبير القرار المتخذ عن الأهداف المجتمعية⁽⁴⁾.

هناك حدود للرشد القراري بمعنى وجود قيود طبيعية على الوصول بالقرار إلى منتهى الرشد وغاية العقلانية، ومن ضمن هذه القيود العراقيل المعلوماتية وهي تلك التي تتعلق بصعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالبدائل ونتائجها، وكلفة جمعها أو الوقت اللازم لذلك، أو مشاكل تشغيلها وتجهيزها، مما يترتب عليه صعوبة التنبؤ بالتصورات المستقبلية⁽⁵⁾.

وسواء كانت عملية اتخاذ القرار وفق الطريقة الرشيدة أو العشوائية، فإن الذين يختارون بين البدائل لا بد أن يعتمدوا على قاعدة ما لصنع قرارهم، وإذا كانت بعض القرارات تتخذ عشوائيا أو

(1) علي محمد بيومي، مرجع سابق، ص 39.

(2) نفس المرجع، ص 53.

(3) أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص 277.

(4) نفس المرجع، ص 298.

(5) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 104.

عفويا أو أحيانا بالصدفة، أو أن ترددهم يصبح بذاته قرارا، فإن القرارات المهمة وهي كثيرة تتخذ بوعي وتصميم، وفي هذه الحالة يكون السؤال هو ما هي المقاييس التي تفرض نفسها على متخذ القرار؟

أ- **القيم السياسية:** إن متخذ القرار قد يقيم بدائل القرار والسياسة وفقا لدرجة أهميتها لحزبه السياسي وللزبائن المتعاملين مع دائرته، فالقرارات غالبا ما تدرس في ضوء القيمة السياسية التي تتوقعها الجماعات الحزبية والمصلحية وتصب في أغراضها.

ب- **القيم التنظيمية:** فالمنظمات الإدارية توظف الكثير من الحوافز، وتطبق العديد من العقوبات لضبط موظفيها وجعلهم يؤدون الأعمال وفقا لقيمتها وتقاليدها، ويلتزم الموظفون عادة بهذه القيم حفاظا على منظماتهم وحرصا على سمعتها ودورها في محيطها.

ج- **القيم الفردية:** يعتبر الدافع الذاتي للعاملين من أجل الحفاظ على مكانتهم أو مناصبهم لزيادة عوائدهم المادية والمعنوية أساسا لاتخاذ بعض القرارات، فالرئيس الذي يقول لن أكون من بين الرؤساء الذين خسروا الحرب، فإنه بذلك يتمسك بموقعه في التاريخ، فهو يضع اعتبارا فرديا وراء قراره.

د- **القيم الايديولوجية:** الايديولوجيات عبارة عن مجموعة من القيم والمعتقدات المترابطة التي تسهم في تصوير العالم المحيط، وتوجه المؤمنين بها من الموظفين لاتخاذ القرارات المنسجمة معها⁽¹⁾.

12- نظريات اتخاذ القرار:

منذ منتصف الخمسينات، ومع تطور كل من مجالات التحليل السياسي والعسكري والاقتصادي ثم الاجتماعي، ومن ثم تطور علوم الإدارة، أصبحت نظرية القرار واحدة من أهم الأركان الأساسية لهذه العلوم دون استثناء، نظريا أو تطبيقيا، ومفاد هذه النظرية هو أن صاحب القرار تواجهه عادة عدة مسارات محتملة للعمل، وعدة حالات ممكنة لتطبيق القرار، وعليه أن يحدد تكلفة كل قرار محتمل، ولذلك فإن الوصول إلى قرار لا يكلف شيئا هو أمر مستحيل، فلكل قرار تكلفة، كما أن لكل قرار فوائده وخسائره المحتملة⁽²⁾.

سنعرض هنا ثلاث نظريات لاتخاذ القرارات وهي قابلة للتطبيق:

(1) جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 30.

(2) محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 2599.

أ- **نظرية الرشد الشاملة:** وهي من أكبر النظريات انتشارا وربما قبولا، وهي تتناول العناصر الآتية:

- إن متخذ القرار يواجه مشكلة محددة قابلة لأن تحاصر وتدرس، وهي جديرة بالإهتمام.
- إن الأهداف والقيم التي تقود متخذ القرار واضحة ومرتبطة تبعا لدرجة أهميتها.
- إن البدائل المختلفة لمواجهة المشكلة قد فحصت وحددت.
- إن النتائج المتوقعة من اختيار البدائل قد طرحت في إطار العوائد إلى الكلفة.
- إن كل بديل وما يتوقع عنه من نتائج يمكن مقارنته مع البدائل الأخرى.
- وأخيرا فإن متخذ القرار سوف يختار البديل الذي يضاعف إمكانية تحقيق الغرض⁽¹⁾.

ب- **النظرية التراكمية:** يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- إن اختيار الأهداف متداخلة فيما بينها وليست مستقلة أو منفصلة.
- إن متخذ القرار يأخذ في اعتباره بعض البدائل فحسب وليس جميعها.
- عند تقييم البدائل المطروحة، فإن التركيز يكون على عدد من نتائج البديل المهمة والمحددة.
- إن التدريجية والتراكمية تسمح بإعادة النظر في العلاقة بين الأهداف والوسائل لتسهيل السيطرة على المشكلة.

- لا يوجد قرار منفرد ولا حل صحيح بعينه للمشكلة، والإختيار الجيد للقرار هو الذي تتفق كل التحليلات عليه.

- إن القرار التدريجي هو علاجي، ويحافظ على التواصل والإستمرار مع الحاضر⁽²⁾.

ج- **النظرية المزدوجة:** هي نظرية توفيقية بين النظريتين السابقتين وهذا واضح من شرح "اتزيوني" الذي يرى أن الطريقة المزدوجة تسمح لمتخذي القرارات بتوظيف الطريقة الرشيدة الشاملة والنظرية التدريجية في المواقف المختلفة، ففي ظل ظروف معينة تكون التدريجية مناسبة أكثر من الشاملة، وفي ظروف أخرى يكون العكس هو الصحيح، وهذه الطريقة تتسجم مع قدرات متخذي القرارات وقابلياتهم المختلفة⁽³⁾.

د- **نظرية المباريات في صنع القرار السياسي:** هي مجموعة من الأفكار تتعلق بأساليب قرار عقلانية في موقف من الصراع والتعقيد والتنافس، عندما يبحث كل مشارك أو لاعب أن يضاعف

(1) جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 24.

(2) نفس المرجع، ص 27.

(3) نفس المرجع، ص 29.

مكاسبه، ويقلل خسائره، فإن نظرية اللعبة تؤمن بتطبيق النماذج الرياضية على الدراسات السياسية⁽¹⁾.

13- بعض مناهج دراسة النظم السياسية:

أ- منهج صنع القرار:

يعتبر من أكثر المناهج استخداما في دراسة النظم السياسية، وينظر إلى النظام السياسي باعتباره ميكانيكيا لصنع القرارات، لأن عملية صنع القرار وظيفة تعرفها كل النظم السياسية سواء كانت بسيطة أم مركبة، تقليدية أم حديثة، ديمقراطية أم غير ذلك⁽²⁾.

ومنهج صنع القرار هو الذي يجعل من عملية صنع القرار محورا لاهتمامه، ويعنى من ثم بتحديد من هم صانعو القرار، وما هي طرق اختيارهم، وما هو الواقع الإجتماعي والسياسي لعملية صنع القرار ومختلف إجراءاتها وأساليبها⁽³⁾.

يقوم هذا المدخل على افتراض أساسي، أن القوة تقاس بمدى القدرة على المشاركة في صنع القرارات الرئيسية في المجتمع. إن جوهر الظاهرة السياسية هنا هو خلايا اتخاذ القرار وصنعه في المجتمع، وليست السمعة أو المنصب، وهذا يتطلب معرفة عملية صنع واتخاذ القرار في المجتمع كعملية متتابعة المراحل، الدافع، ومجالات الخبرة والاختصاص، ونمط الإتصال المسيطر، ثم يتم التركيز على المشاركين في صنعه واتخاذها، وبالتالي يتطلب هذا المنهج معرفة أولويات المجتمع محل الدراسة، وكيف تم التأثير على هذه القرارات⁽⁴⁾.

إن عملية صنع القرار هي أهم جوانب الدراسات السياسية، وتمثل الجانب المحوري فيها، ويقوم على أساس التفاعل بين صانعي القرار من المسؤولين الذين يشغلون المناصب الرسمية واستعداداتهم في إدراك كيفية الإستجابة للمؤثرات البيئية الداخلية السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، والبيئة الخارجية، والإلمام بكافة جوانب المشكلة التي يراد اتخاذ قرار بشأنها، لذلك يتم تقديم مجموعة بدائل لحل المشكلة، مع بيان كلفتها، وعوائدها المحتملة، ومن ثم يتم اتخاذ القرار من قبل المركز أو القيادة المعنية بعد تقديم البدائل المقدمة وصحة معلوماتها أو نقصها، ومدى إلحاح القرار ودرجة المشورة في اتخاذها وآثاره، بمعنى هل تحقق الغرض المطلوب منه، وبأي

(1) علي محمد بيومي، مرجع سابق، ص 32.

(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2004، ص 177.

(3) عمار عوادبي، مرجع سابق، ص 29.

(4) محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، مرجع سابق، ص 152.

درجة. وهذا المنهج في الحقيقة ينبه إلى دور الشخصية والإستعداد النفسي في توجيه أمور الدولة داخليا وخارجيا، سيما أن ادراك الفُتُرات البيئية ليس واحدا عند صناع القرار، وإنما يختلف من شخص إلى آخر⁽¹⁾.

• النموذج الوظيفي لصنع القرار السياسي:

يعرض "الموند" لمنهج يتصدى لظاهرة التنمية السياسية، وهو منهج يقوم على فكرة التنمية عملية مواجهة مشكلات أو أزمات بما يترتب على ذلك من ضرورة اتخاذ قرارات سياسية ترتبط بالظروف الحضارية والاجتماعية، مما يحدد مجال الإختيار أمام الصفوة السياسية التي تتخذ القرارات، وهذا المنهج يركز بصفة أساسية على مفهوم القيادة، وعلى مفهوم الأزمة كمظهر من مظاهر عملية التنمية السياسية⁽²⁾.

سنة 1960، قدم "الموند" مع "كوليمان" كتابا مشتركا رأى فيه أن الجهاز السياسي هو أداة المجتمع لتحقيق أهدافه، وتحقيق استمراره بما يتهيأ له من استخدام أدوات الإكراه المشروعة، ويميز بين نوعين من الأهداف:

- وظائف خاصة بعملية المدخلات (input fonctions)، وهي أربعة:

- * التنشئة السياسية والتنقيف السياسي التي تؤهل الفرد للقيام بالدور المطلوب منه في المجتمع.
- * التعبير عن المصالح، يفتح المجال للمواطنين للتعبير عن مصالحهم عن طريق قنوات إتصال ووسائل للوصول إلى معرفة بيئة الجهاز السياسي.
- * تجميع المطالب (المصالح) واحتياجات المواطنين بصورة جماعية.
- * تحقيق الإتصال بين الجهاز السياسي والمواطنين، أي توصيل قراراته للمواطنين وإيصال مطالبهم إلى الجهاز السياسي.

- وظائف خاصة بعملية المخرجات (output fonctions)⁽³⁾.

• **النموذج النسقي:** يعتبر "ايستن" رائد النماذج النسقية التي استعارها من علم الفيزياء، الحدود بين النسق السياسي وبيئته نسبية، لأن الأفراد والجماعات يزاولون نشاطات اجتماعية مختلفة سياسية واقتصادية، ولكن حدود النشاطات مختلفة، هذا التفاعل يؤدي إلى المدخلات (البيئة - الطاقة والمؤهلات...)، وإلى المخرجات لبث القرارات، وعملية

(1) قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 120.

(2) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 337.

(3) قحطان أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 169.

المدخلات والمخرجات مستمرة لفعل ديناميكية الحياة السياسية وتبلور نشاطاتها، وصنع القرار السياسي ليس تحكميا، وإنما عمل ديناميكي بفعل التفاعل مع البيئة الفعلية، ولذلك يتم تقديم نظريات ونماذج نظرية على ضوء التنسيق السياسي⁽¹⁾.

يقوم الجهاز السياسي بتحويل المدخلات المكونة من المطالب (حاجات المواطنين الاقتصادية والسياسية) إلى مخرجات، ويتضح مفهوم النسق في حيوية الجهاز السياسي وحركته الذاتية وتأثره بعوامل بيئته (قوى حزبية، جماعات ضغط ومصالح) تتحرك للمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، مع عدم الإغفال الدوافع والأحاسيس في حركتها لتحقيق مصالحها، والجهاز السياسي يستجيب لمطالب البيئة بما تتوفر له من معلومات وموارد وقيود حول مدى قبول البيئة المحيطة بالقرارات ومدى ملاءمتها لها.

أما ميكانيكية صنع القرار، فهي أن الجهاز السياسي يتابع ردود الأفعال ويجمعها لاتخاذ قراراته اللاحقة على ضوءها، وبالتالي سوف يكون أمامه أكثر من بديل على ضوء إمكانياته وقدراته وإمكانيات بيئته، فيختار الجهاز البديل الأفضل من بين عدة بدائل وهذا هو القرار، واختيار البديل لا يتحقق إلا إذا أحدث تغييرا في واقع مجتمعه (بيئته)، فالقرارات ليست مخرجات فقط، وإنما مخرجات منفذة ومتابعة آثارها عبر ما تتوفر من معلومات عنها، ومن ثم يتم الاستفادة كمدخلات ومخرجات لاحقة، وهذه القرارات سياسية حتى ولو كانت تخص أمورا اقتصادية، لأن اتخاذ القرار يصدر عن الجهاز السياسي الذي يقوم بوظيفة سياسية لبث القرار على مستوى المجتمع، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الضبط السياسي للمجتمع الكلي، لأن الجهاز السياسي هو المنظم والمنسق للحياة السياسية كلها، كما أن القرار لا يكون تحكميا، وإنما نتيجة التفاعل لمجموعة أدوار قوى مختلفة⁽²⁾.

يولد النظام سياسة بطريقة ديناميكية، وتظهر قرارات السياسة والتي يمكن تسميتها مخرجات من تفاعل بعض المشاركين أو جميعهم، ومع أن بعض قرارات السياسة تعمر طويلا، يبقى العديد منها مقبولا ودونما تغيير ولكن لفترة وجيزة، تصبح مخرجات السياسة ليوم واحد في هذا النظام عموما المدخلات لصنع سياسة اليوم التالي⁽³⁾.

(1) قحطان أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 173.

(2) نفس المرجع، ص 174 و 175.

(3) دوريس ايه جريير، تر: أسعد أبو لبد، سلطة وسائل الإعلام في السياسة، عمان: دار البشير، ط1، 1999، ص 474.

يرى "ايستن" ديناميكية عملية صنع القرار السياسي، على اعتبار أن القرار لا يتخذ بشكل تحكيمي، من جانب الجهاز السياسي، وإنما تشارك في صنعه القوى اللارسمية أيضا، وفي نهاية نمودجه قدم "ايستن" تعريفا نسقيا للحياة السياسية بأنها "مجموعة قوى متفاعلة فيما بينها تفاعلا ميكانيكيا بعامل قانون الفعل ورد الفعل، فتتبادل فيما بينها التأثير والتأثر على نحو يهيء للإتزان الكلي لمجتمعها⁽¹⁾.

• نموذج "سنايدر":

ركز "سنايدر" على تحليل نشاطات صناع القرار كمادة للتحليل، وجعل من القرار الخارجي وحدة تحلي من منطلق أن نشاطات الدول في النهاية هي نشاطات صناع القرار، والقرار حين يتخذ يعتمد على إدراكهم لموقف معين، والقرارات الخارجية في الدول هي في النهاية تشكل سياستها الخارجية، والسياسات الخارجية للدول تشكل النشاطات السياسية الدولية، وهذه النشاطات ليست إلا مجموعة متتالية من المواقف، وكل موقف له قرار، وهذا القرار هو في النهاية أداة لتحقيق التوازن بصدد تغييرات متجددة في الساحة الدولية بالنسبة لدولة ما⁽²⁾.

وميز بين التحليل الساكن لصنع القرار والتحليل الديناميكي الذي يبحث عن أسباب التغيير والكيفية التي يتم بها التغيير، وعلى طبيعة التغيير بين حالتين زمنيتين، وظروف التغيير، ويحلل "سنايدر" العمليات الداخلية في وصف وتفسير نشاط صناع القرار، فاهتم بالعوامل المؤثرة فيها، وفهم ديناميكية النشاط واتخاذ القرار، وقسم العوامل المؤثرة في القرار إلى ما يلي:

- مجموعة العوامل الداخلية وتشمل: الرأي العام وطبيعة النظام السياسي، إلى جانب الإلتزام بالقيم الرئيسية للمجتمع.

- مجموعة العوامل الخارجية، وتقع في البيئة الدولية، وتتمثل في الأفعال وردود الأفعال للدول الأخرى، أي لصناع القرار في هذه الدول والمجتمعات التي يعملون فيها.

- عملية اتخاذ القرار التي تتولد داخل الجهاز السياسي، والتي يكون صناع القرار جزء منها⁽³⁾.

إن عملية صنع القرار تضم مجموعة معقدة ومتشابكة من العمليات الإجتماعية والسياسية والنفسية، ذلك أن صناع القرار تؤثر فيهم عدة عوامل تشمل الأدوار والمعايير والوظائف داخل الجهاز الحكومي بشكل عام، ووحدة صنع القرار الخارجي بشكل خاص وهي:

(1) عادل ثابت، مرجع سابق، ص 155.

(2) قحطان احمد سليمان، مرجع سابق، 209.

(3) نفس المرجع، ص 210.

أ- مجالات الخبرة والتخصص والكفاءة لصناع القرار.

ب- نمط الإتصالات المسيطرة وطرق تفسير المعلومات التي تتناول العناصر المختلفة للقرارات، لأن إدراك صناع القرار يتشكل طبقا للمعلومات التي تصل إليهم، من خلال نظام المعلومات القائم، إلى جانب خبراتهم السابقة.

ج- الدوافع وهي نوعان: شخصية مكتسبة للموظف من خلال عمله في مؤسسة صنع القرار، أو من خلال خبراته السابقة خلال فترات عمله، أو من دوافع سياسية تتبع من دور الموظف في التنظيم الهرمي في مؤسسة صنع القرار... الخ⁽¹⁾.

ويرتكز القرار السياسي على ثلاثة متغيرات رئيسية:

1- صناع القرار.

2- الموقف الذي يواجهه صناع القرار.

3- الهدف من وراء اتخاذهم لقراراتهم واعمالهم.

وانطلاقا من افتراض "سنايدر" لعقلانية صناع القرار، اشترط أن يكون لديهم وعي بالأهمية النسبية لقيم مجتمعهم، والقدرة على ربط الوسائل بالأهداف التي يسعون لتحقيقها، وعند نقطة معينة عليهم أن يختاروا بديلا (قرارا) معينا يتماشى مع الموقف الذي يواجهونه، وعليهم هنا أن يحسبوا بدقة أبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار، وأن يولوا اهتماما كبيرا بالعناصر المتحركة في الموقف، ويرى أن القرار عبارة عن مزيج معقد من التفاعل بين الأوضاع الداخلية في إدراكات صناع القرار الخارجي⁽²⁾.

وتشير عملية صنع واتخاذ القرار إلى التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية في تقرير السياسات العامة، فإعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، وهذه المؤسسات تختار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة⁽³⁾.

وفي اتخاذه لقراراته داخل وحدة اتخاذ القرار، يؤكد "سنايدر" أن صانع القرار لا يتأثر بكيفية إدراكه أو تعريفه الذاتي للموقف فحسب، وإنما كذلك بمتغيرات منظماتية هي الإختصاص، الإتصالات والمعلومات والدافعية، ويقصد بالإختصاص مجموعة الأدوار التي تنجز من قبل

(1) فحطان أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 211.

(2) نفس المرجع، ص 212.

(3) ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 67.

صانعي القرار والخصائص التي تتميز بها وحدة اتخاذ القرار، أما الإتصالات والمعلومات فأشار بها إلى انماط تفاعل صانع القرار مع بعض مداخل وحدة اتخاذ القرار، وسبل نقل المعلومات إليهم من خارجها، وأخيرا ربط الدافعية بالأهداف التي تسعى وحدة اتخاذ القرار إلى إنجازها، وبالحوافز النفسية والإجتماعية الخاصة والعامة المؤثرة في سلوك أعضائها.

وبمعنى آخر، فإن بيئة صنع القرار تؤثر وتتأثر بسلوك صانعي القرار، فالقيادة السياسية تستوعب مطالب المحكومين، وتستجيب لها في صورة قرارات تؤثر على المجتمع بوجه عام، كذلك فإن أي وحدة قرارية (برلمان مثلا) منظمة في حد ذاتها، ولكنها جزء من البناء الكلي لصنع القرار، وعلى هذا فإن نشاطها يؤثر ويتأثر بنشاط بقية أجزاء أو وحدات بناء صنع القرار⁽¹⁾.

ب- منهج تحليل النظم: يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية تتكامل في رباط وثيق، ويقوم كل جزء بوظيفة خاصة به، ولها أهمية كبيرة داخل النظام الكلي وحيويته، وتتحدد أجزاءه بما يلي:

- **المدخلات:** تعمل على إثارة الحركة داخل النظام، ويتوقف نوع المدخلات على طبيعة الأهداف التي تسعى إليها الأنظمة التي تختص بها، ويوجد مدخلات تفرض نفسها على النظام، ومدخلات أخرى يسعى إليها لحاجته إليها.
- **العمليات:** تعمل على تحويل المدخلات وتغييرها من حالتها الأولية إلى حالة أخرى تتناسب ورغبات النظام وأهدافه.
- **المخرجات:** تتمثل في النتائج والمحصلات النهائية المحققة من العمليات والمنجزات والممارسات التي قام بها النظام، وهو ما يقدمه للبيئة المحيطة به، وتلك المخرجات تعتبر وسيلة النظام للحصول مرة أخرى على مدخلات جديدة كمصادر لاستمراره في النشاط عن طريق ما يسمى بالتغذية الرجعية⁽²⁾.

ج- منهج النخبة السياسية:

تدل كلمة النخبة أو الصفوة في اللغة العربية على معنى الخلاصة، فيقال صفوة الشيء خلاصته وخياره، ويقال اصطفاه أي اختاره، والصفوة من الماء أو نحوه تعني القليل، وانتخب

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 69.

(2) حسن أحمد الشافعي، سوزان أحمد علي مرسى، معايير نقد الرسائل العلمية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004، ص 51.

الشيء اختاره، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم خيارهم، والانتخاب هو الإختيار والانتقاء، ومنه النخبة وهم جماعة تختار من الرجال⁽¹⁾.

وقد استعار عالم الاجتماع الإيطالي باريتو Pareto مفهوم النخبة elite من عالم السلع أو التجارة، حيث كان المفهوم يستخدم عادة للتمييز بين السلع الرديئة والسلع المتميزة⁽²⁾.

يستخدم مصطلح النخبة بشكل عام للإشارة إلى فئات هي في الواقع ذات وضع رفيع في المجتمع، وتمارس السلطة أو التأثير السياسي، وتدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة، وتضم هذه الفئات أعضاء الحكومة والإدارة العليا والقادة العسكريين، كما تضم في بعض الحالات العائلات ذات النفوذ السياسي من أرستقراطية أو البيت الملكي وقادة المؤسسات الاقتصادية القوية، وقد تشمل النخب المضادة المؤلفة من قادة الأحزاب السياسية المعارضة وممثلي مصالح أو طبقات اجتماعية جديدة كقادة النقابات وفئات من رجال الأعمال والفكر⁽³⁾.

والنخبة بالنسبة لكارل ماركس هي تلك التي تمتلك أدوات القوة السياسية، أي أدوات الإنتاج، أما موسكا وميتشلز فقد ركزا على القدرة التنظيمية للنخبة السياسية، انطلاقا من أنها الأكثر تنظيما في المجتمع، مما يتيح لها إمكانية التحكم في مفاصل عملية صنع القرار، في حين أن "ميلز" ينطلق من الإقتراب المؤسسي في تحديد النخبة، إذ أن النخبة هي مجموع الأفراد الذين يشغلون مراكز حساسة في الدولة⁽⁴⁾.

تقوم الفكرة الأساسية لكتاب الصفوة على وجود أقلية صغيرة في كل المجتمعات البشرية، وبغض النظر عن نوع الحكومة القائمة، تضطلع بدور كبير في اتخاذ القرارات السياسية، وتهيمن على عملية التخصص الإكراهي للقيم، ويبيدها مقاليد الأمور، كما أن هناك فئة محكومة كثيرة العدد من الجماهير تطيع أوامر وتنفيذ قرارات الأقلية كنتيجة حتمية لبناء القوة في أي مجتمع⁽⁵⁾.

وقد استخدم "ميكيافيلي" مفهوم النخبة محددًا عدد أولئك الذين يتولون المراكز القيادية في مجتمع ما بما يزيد عن 50 شخصا.

(1) ثروت مكي، النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2005، ص 20.

(2) خضر خضر، مرجع سابق، ص .

(3) ثروت مكي، مرجع سابق، ص 21.

(4) أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص 276.

(5) ثروت مكي، مرجع سابق، ص 21.

ويرى "كارل دويتش" أن النخبة هي الفئة القليلة من الأفراد التي لا تزيد عن 5% من السكان في مجتمع ما، وتتوافر لديها قيمة واحدة على الأقل من القيم الأساسية أكثر من بقية السكان⁽¹⁾.

وتتمثل السلطة الشرعية للصفوة في القدرة على إصدار الأوامر والقرارات ومتابعة تنفيذها في المجتمع على مختلف المستويات، من خلال إجراءات متعارف عليها ورموز محددة⁽²⁾.

يوضح "هارولد لاسويل" العلاقة التبادلية بين النخبة الحاكمة والمجتمع على أساس أن الصفوة هي انعكاس للتيارات السائدة في المجتمع، وتمثل أكثر قطاعات المجتمع نشاطاً وأهمية، وهي تؤثر بشكل فعال في العمليات السياسية والاجتماعية الدائرة في المجتمع.

وهكذا فإن القرارات السياسية تعبر حسب هذا المفهوم عن تفضيلات النخبة وتوجهاتها السياسية، وكذلك عن توازن القوى بينها، لأن النخب تتنافس معتمدة على محاولة مراجعة بعض أسس العقيدة السياسية وأولوياتها، وتعديل معايير التجنيد السياسي بما يمكنها من تعزيز مواقعها والتحكم في عملية صنع القرار السياسي⁽³⁾.

ذاع منهج النخبة أو الصفوة في الدراسات السياسية، وأصبح التحليل المقارن للنخبة عبر الزمان والمكان أحد اهتمامات الباحثين في ميدان السياسة المقارنة، إذ يركز على سلوك عدد صغير نسبياً من صناعات القرار، وليس على مؤسسات الحكم، وينطلق دعاء هذا المنهج من أن كل مجتمع ينقسم إلى شريحتين: الحكام والمحكومين: أما الحكام فهم أقلية تستأثر بالقوة السياسية وتتخذ القرارات الهامة التي تؤثر على حياة المجتمع، إنهم يشكلون مجموعة تتحقق لها السيطرة إما بفعل الإنتماء العائلي أو التحكم في الموارد أو تجسيد القيم الدينية أو الاجتماعية السائدة، أو ارتفاع المستوى التعليمي، أو حيازة مهارات معينة، أو قدرات تنظيمية كبيرة، فضلاً عن تماسكها في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع، أما المحكومون فيمثلون الأغلبية التي لا تشارك ولا تؤثر في عملية صنع القرار، وعليها السمع والطاعة⁽⁴⁾.

يقول النموذج النخبوي بأن القرارات الهامة في الديمقراطية الليبرالية إنما تتخذ من قبل نخبة فردية حاكمة أكثر من كونها نتاجاً للتنافس بين النخب المتنافسة، وتتألف النخبة الحاكمة أو

(1) ثروت مكي، مرجع سابق، ص 27.

(2) إسماعيل علي سعد، علم السياسة وديمقراطية الصفوة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص 73.

(3) أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص 277.

(4) ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 47.

السياسية بالنسبة لـ "موسكا" (mosca) من أولئك الذين كرستهم أو هيأتهم جدارتهم الفطرية إلى هذه المهمة الخاصة، ويعزز ذلك ما حصلوا عليه من تعليم ومهارات تدريبية أخرى.

ولهذا فإن عملية صنع القرار أساسا عند باريتو هي قوة تجمع في أيدي مجموعة صغيرة، تسعى دوماً إلى البقاء وضمان مصالحها الخاصة، وهذه المصالح في الغالب متعارضة مع مصالح الجماعة، وفي العادة فإن مثل هذه النخبة تتحصن بقوة ومن الصعب الإطاحة بها.

أما الاتجاه الآخر في الفكر النخبوي، فقد تطور كنفد راديكالي للديمقراطية الراديكالية في أمريكا في الخمسينات، على يد عالم الاجتماع السياسي "ميلز" Mills سنة 1956، الذي قال أن القرارات السياسية الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية قد صنعت في ذلك الحين من جانب نخبة قوية، تتألف من ثلاث مجموعات رئيسية: سياسية، عسكرية ونقابية⁽¹⁾.

إن دراسة صنع القرار السياسي في المجتمع، يجب أن ترتبط بالصفوة الحاكمة التي تضم مجموعة من الأشخاص الذين يملكون سلطة التأثير في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع، ويتحكمون في القرارات الرئيسية في النظام السياسي بغض النظر عن أماكنهم في السلطة السياسية، أي أننا نبحث عن الأشخاص الذين يتحكمون في السلطة بغض النظر عن المناصب الرسمية التي يشغلونها، أو المؤسسات السياسية التي ينتمون إليها، بمعنى أن نحدد من يحكم، أي من يتمتعون بالنفوذ والقوة، بمعنى القدرة على التأثير، وهم الذين يسمون بأهل الحل والربط، دون أن يفهم من هذا المفهوم أي مضمون للتفوق والإمتياز الخلقى الذي يعنيه المعنى الحرفي لكلمة الصفوة.

ويرى بعض الباحثين أن الأقلية (الصفوة) تستطيع في النهاية بما لها من حسن تنظيم وتماسك أن تسرق من الأغلبية سيطرتها، ولا يتوقف الأمر لدى الصفويين عند هذا الحد، بل إنهم يرون أن الأقلية لا تصنع أو تتخذ القرارات وحسب، وإنما لديها من الأساليب ما يجعل الأقلية تدعن وتطيع، وهذه مسألة يكاد يكون التسليم بها مجمعا عليه في دراسات العلاقات السياسية⁽²⁾.

• البيروقراطية وصنع القرار السياسي:

تحتل البيروقراطية في جميع المجتمعات مكانا هاما بين قوى ومؤسسات صنع القرار السياسي، ذلك أنها تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية في مختلف الأنظمة السياسية، على

(1) إسماعيل عبد الفتاح، منصور هيبية، مرجع سابق، ص 22.

(2) إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 231.

تباين اتجاهاتها وأنماطها، يفوق دور أي مؤسسة أو قوى أخرى كالهئية التشريعية أو القضاء، فالبيروقراطية تحتكر مخرجات النظام السياسي، فهي التي تطبق القوانين والسياسات والقرارات⁽¹⁾. كما أنها تلعب دورا محوريا في التأثير على الرأي العام من خلال وظائفها في عملية الإتصال السياسي، فقد أصبحت واحدة من أهم المصادر إن لم يكن أهمها على الإطلاق للمعلومات حول المسائل العامة، وأصبحت وسائل الإعلام تسعى وراء البيروقراطيين لاستقاء المعلومات في مجالات السياسة الداخلية والخارجية⁽²⁾.

وتكمن أهمية البيروقراطية في أنها تحتكر مخرجات النظام السياسي، فالبيروقراطيون فقط هم الذين ينفذون القوانين والسياسات والقرارات، كما أنها تلعب دورا محوريا في عملية الإتصال السياسية، فالبيروقراطية تعتبر من أهم المصادر، إن لم تكن أهمها على الإطلاق للمعلومات حول المسائل العامة، ولذا تتمكن البيروقراطية بسهولة بالغة من الحصول على وضع مسيطر من خلال تنظيمها للإتصال، وكفاية ما لديها من تسلسل هرمي في التنفيذ⁽³⁾.

14- أزمة القرار السياسي:

يؤدي القائد السياسي في غالبية الدول النامية دورا مركزيا في صناعة القرار السياسي، لأن النظم السياسية فيها انتقالية تعاني من تدني مستوى الكفاءة في الأداء الإداري، وتفاقم أزمة التوزيع، وغياب المشاركة السياسية الحقيقية⁽⁴⁾.

إن أزمة القرار السياسي في دول العلم الثالث تأتي من اعتماده -القرار- على دور الحاكم الفرد، أو المجموعة القيادية الحاكمة في هذا البلد أو ذاك، وأن ما تصدق عليه المجالس النيابية أو مجلس الوزراء لا يكون سوى صدى أو ترديد لما يتخذه القائد الفرد من قرارات⁽⁵⁾.

يجد الكثير من المتخصصين أن الواقع في المجتمعات النامية صار ينطوي على شلل كبير في القدرة على صناعة القرار عند مواجهة المجتمع للقضايا المصيرية، وأضحت هذه المجتمعات تواجه إجهادا وحملات ثقيلة من المعطيات غير المترابطة وأخطارها غير العادية، وبالتالي أصبح صنع القرار عاجزا أمام مسؤولية صنع القرارات ذات الأولوية المرتفعة⁽⁶⁾.

(1) جمال مجاهد، مرجع سابق، ص 241.

(2) نفس المرجع، ص 245.

(3) ثروت مكي، مرجع سابق، ص 45.

(4) أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص 279.

(5) فضل الله محمد إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 05.

(6) مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002، ص 113.

على الرغم من أن الدول التي تنتمي إلى ما يسمى بالعالم الثالث، لها في الغالب أصول حضارية متباينة، وتعكس تمايزا في درجة التطور السياسي وخصائص البناء الاجتماعي والعلاقات الاقتصادية، إلا أن هذه الدول تشترك في عدد من السمات أو الخصائص العامة، مما يبرر تصنيفها في مجموعة واحدة تحت إسم العالم النامي، ومن أهم هذه السمات عدم وجود تقاليد للعمل السياسي، فهذه الدول ليست لها تجربة طويلة في نظام الحكم الديمقراطي، مما أدى إلى غياب تقاليد راسخة للممارسة الديمقراطية في معظم هذه البلاد، وعمق من هذه الظاهرة سيادة الأمية، الامر الذي انعكس في عدم وجود اهتمام بالمشاركة السياسية بين الأغلبية، وعدم تطوير الأبنية والمؤسسات الرئيسية اللازمة للعملية السياسية والإنفصال بين النخبة الحاكمة والمحكومين، واستناد النخبة الحاكمة في الغالب إلى أساس تقليدي للسلطة كمصدر لشرعيتها، بالإضافة إلى محدودية هذه النخبة ومركزية القرار السياسي⁽¹⁾.

درج بعض الباحثين على وصف أعمال الإحتجاج الجماعي والعنف السياسي التي تصاعدت خلال بعض سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الـ20 في دول مثل مصر، تونس، الجزائر... بوصفها بـ"شغب الغذاء" أو "اضطرابات صندوق النقد الدولي"، حيث جاءت في الغالب كردود أفعال شعبية على قرارات اتخذتها حكومات هذه الدول لتطبيق وصفا صندوق النقد والبنك الدوليين بشأن الإصلاح الاقتصادي، ونظرا لأن الآثار الناجمة عن قرارات خفض أو إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وزيادة أسعار السلع الأساسية... ونظرا إلى أن هذه القرارات تصيب كتلة واسعة من السكان، وبخاصة الفقراء ومحدودي الدخل والمهمشين وشرائح من الطبقة الوسطى، فإن أعمال العنف المترتبة عنها اتسمت في حالات كثيرة باتساع نطاقها⁽²⁾.

إن اختلاف أنماط السلوك الحكومي في صنع القرار السياسي، يعني وجود أنماط مختلفة من الثقافات السياسية للمجتمعات، فتقافة بعض المجتمعات تؤكد ضرورة مشاركة الأفراد في صنع السياسات والقرارات، وليس مجرد الإمتثال، بينما تدفع الثقافة السياسية لحكومات المجتمعات الأخرى ومنها مجتمعات العالم الثالث الأفراد نحو الإهتمام بمعرفة ما يمكن أن يرتبه القرار من نفع أو ضرر لهم، كونها تنظر إليهم مجرد رعايا وليس مشاركين إيجابيين في العملية السياسية⁽³⁾.

ومن بين الأسباب المؤدية إلى أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث:

(1) هالة مصطفى، الأحزاب، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000، ص 88.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 224.

(3) حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 16.

1- عدم وفرة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، لأن سلامة وفعالية القرار السياسي تعتمد على سلامة ودقة وكفاية المعلومات التي يبني عليها القرار، فمن الصعب مناقشة موضوع دون أن يكون لدى الشخص خلفية متكاملة أو مفصلة عنه، فالمعلومات الضعيفة تحد من كفاءة صانع القرار، مما يعزز بالتالي من قوة المعارضة، ومقابلة القرار بالإهمال المتعمد.

وقد أكدت معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت النظم السياسية في الدول النامية، أن معظم الأجهزة الإدارية في هذه الدول تعاني من نقص في المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات وعدم دقتها أو حداثةها، أو عدم توفر الأساليب العلمية الحديثة للحصول على المعلومات وتنسيقها وحفظها⁽¹⁾.

2- سيطرة الدولة على كل المعلومات، وهذه السيطرة جعلت المواطن الذي لا يتلقى من المعلومات إلا ذلك القدر الذي تعطيه له السلطة، وهذه الأخيرة لا تعطيه إلا ذلك القدر المشوه الذي يخدم توجهها الواحد في الرأي السياسي.

3- عدم وجود مصادر بديلة للمعلومات في ظل السيطرة الإعلامية المحكمة من قبل الحاكمين، وهو الأمر الذي أدى إلى توسيع فجوة الثقة بين القمة والقاعدة.

4- إن الرئيس في غالبية دول العالم الثالث ذو سلطة استبدادية يتولى جميع السلطات بطريقة غير شرعية، ويملي أوامره وقراراته السياسية، ولا يكون أمام المواطنين سوى الخضوع والطاعة. والواقع أن الحاكم الذي يبرر حكمه بأبوته للمواطنين، يعاملهم كما يعامل الأب أطفاله، على أنهم قصر أو غير قادرين على أن يتخذوا قراراتهم بأنفسهم، ومن هنا كان من حقه توجيههم، بل عقابهم إذا انحرفوا لأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية⁽²⁾.

إن الرأي العام في غالبية هذه الدول غير مهتم، ولا يحاط علما بما يدور حول الموضوعات السياسية الداخلية أو الخارجية، وحتى معظم الأفراد الذين لهم آراء فعالة عن الموضوعات السياسية، فإنهم لا يعبرون عنها، وينعزلون بدرجة أو بأخرى عن مشكلات مجتمعهم ويعزفون عن المشاركة فيه، ومن ثم يفقر إلى منصة الحكم من هو ليس بأهل لتحمل المسؤولية، وليس بقادر على اتخاذ القرار.

(1) فضل الله محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 37.

(2) نفس المرجع، ص 41 و 42.

- 5- إن عدم استقرار الأنظمة السياسية في هذه الدول أفقد القرارات السياسية فيها استقرارها واستمراريتها، وخلق المشاكل الإجتماعية والنفسية للمشاركين في صنع القرار وفي تنفيذه⁽¹⁾.
- * **إحتكار القرارات:** إن إحتكار القرار من قبل فرد أو مجموعة ظاهرة متفشية في أغلب بلدان العالم الثالث، وهو أحد الأسباب التي تؤدي إلى أزمة القرار، أما دلائلهم في إحتكار القرار:
- يعتقدون أن الآخرين ومهما تكن مستوياتهم ليسوا إلا أدوات منفذة لا يحق لهم المشاركة في صناعة القرار ولا حتى الإعتراض عليه.
 - يعتقدون أن صناعة القرار وإصداره حق يمارسه صاحب العلاقة فقط دون غيره، ودخول الآخرين على الخط تدخل في شؤون السلطات العليا، وهي مرتبة أعلى شأنًا من أي منزلة أخرى يتمتعون بها.
 - يعتقدون أن عملية صنع القرار من اختصاصهم فقط، وإن رأوا ضرورة في إشراك الآخرين فهذا تفضلا ومنة، ويجب أن يشكروا عليها.
 - يعتقدون أن صور الأشياء عندهم أوضح من غيرهم، نظرا للموقع المتميز الذي يشغلونه، والمعلومات الواسعة المتوفرة لديهم دون سواهم ومن غير اللائق مساواة من يعلم ومن لا يعلم.
 - يعتقدون ان استشارة الآخرين تقلل من منزلتهم وشأنهم، والإحتياج إلى المشورة معناه النزول إلى مستوى المستشار أو دونه، وهذا ما لا يجب أن يحدث.
 - يعتقدون أن إدخال الآخرين في صناعة القرار أو استشارتهم إضاعة للوقت، واتخاذ القرار كثيرا ما يكون عملية سريعة تتطلب اختزالا للوقت لا إطالته.
 - يعتقدون أن السرية عامل حاسم في نجاح القرار وفشله، ليس من التعقل كشف جميع الأوراق والنوايا لأي جهة كانت قبل إعلانها، لأن ذلك يفشل عامل المفاجأة.
 - يعتقدون أن إشراك الآخرين في صناعة القرار عملية غير مجدية، فكل شخص له نصائحه وآراؤه التي تختلف عن الآخر، ومن الصعب التوفيق بين هذه الآراء، مما يجعل مركز صناعة القرار محلا للنزاعات والصراعات الشخصية أو الفئوية.
 - يعتقدون أن التجارب أثبتت أن الآخرين عند إشراكهم أو استشارتهم، لم يعطوا الجديد لصانع القرار غير المجاملة، وترديد أو تمجيد ما يرضاه ويريده حفاظا على مصالحهم وأغراضهم الشخصية.

(1) فضل الله محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 43 و 44.

- يعتقدون أن ثمة فجوة كبيرة بين من يحمل الهم ويواجه مختلف الظروف، وبين من يشير وهو ينظر إلى المسائل نظرة مجردة عن ظروفها وملابساتها، مثالية مجردة، وهذا ما يمنع التواصل مع الآخر.

- وأخيرا يعتقدون أنهم وحدهم يتحملون المسؤولية ويواجهون المشاكل، وتلقى عليهم التبعات، وأن الفشل والهزيمة يتيمة يتصل الكل من بنوتها⁽¹⁾.

وبالنسبة للجزائر، ليس من الصعب القول أن اتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري حتى وإن تعلق الأمر بالمواضيع الإقتصادية ليس "صناعة"، بحيث لا يمكن الكلام عن "صناعة واتخاذ القرار" بمؤسساته المعروفة التي يتم التداول داخلها، بمشاركة متنوعة لأطراف متعددة ضمن سلم معروف ومحدد للمسؤوليات، فقد بينت الكثير من الحالات وجود شخصنة كبيرة في اتخاذ القرار، حتى عندما يتعلق الأمر بمؤسسات يفترض فيها أن تكون مكان اتخاذ القرار أو مشاركة فيه على الأقل والتداول حوله.

هذه الشخصنة التي تأسست مع الوقت وحلت محل الكثير من الأطراف والمؤسسات التي كان يفترض فيها أن تشارك في صناعة القرار، فقد تم تغييب دور الخبرة والخبير الذي لا يستشار إلا من باب رفع العتب وبطريقة شكلية، تعلم فيها مع الوقت هذا الخبير أن ينتظر لمعرفة رأي صاحب القرار ليمده بعد ذلك بحجج ولغة علمية لما يريده وما قرره فعلا قبل استشارته، الخبرة التي لا يوجد منها الشيء الكبير، فقد هاجر من هاجر وانزوى الباقي كأفراد وليس كمؤسسات، كان يمكن أن تساعد في حالة وجودها على اتخاذ القرار الإقتصادي ومناقشته في كل مراحل إعداده، عملية اتخاذ القرار التي تقترض وجود نقاشات عامة ومتخصصة تعتمد على الرقم الدقيق والمعلومة المضبوطة المتوفرة للجميع في الوقت المطلوب عن طريق وسائط حديثة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم ومناقشة قرارات الآخرين... وضع غير متوفر في الحالة الجزائرية التي يغيب فيها المعطى الإقتصادي الدقيق، مما يفتح المجال واسعا بكل أشكال التلاعب والإستعمال، فهل يمكن الكلام عن قرار اقتصادي في ظل غياب - وفي أحسن الحالات - عدم الإتفاق حول أرقام أساسية كتلك التي تتعلق بالتضخم والبطالة والنمو... الخ⁽²⁾.

(1) خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2007، ص 89.

(2) ناصر جابي، صاحب القرار والخبير، جريدة الخبر، العدد 5652، 2009/05/30، ص 03.

الفصل الرابع

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع القرار السياسي

الفصل الرابع

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع القرار السياسي

1- تعريف الإتصال السياسي: يقصد به توفير قنوات الإتصال بين مختلف أجهزة النظام السياسي ليتسنى له تأدية وظائفه المختلفة، فوظيفة التعبير عن المصالح تحتاج إلى نوع من الإتصال وتبادل الرأي بين الأفراد بما يساعد في تكوين الجماعات المصلحية، وتوجيه المطالب إلى جهاز صنع القرار، وإن هذه الوظيفة يمكن أن تؤدي من قبل أبنية عديدة كوسائل الإعلام، الأحزاب، جماعات المصالح وقادة الرأي والأماكن الدينية والبيروقراطية⁽¹⁾.

ويعتبر الإتصال السياسي عملية أساسية، أو وظيفة رئيسية من وظائف النظام السياسي، بدونها يتعذر عليه القيام بوظائفه التحويلية، ولا يمكنه أيضا التكيف مع بيئته أو الحفاظ على بقائه واستمرار أدائه ووظائفه المختلفة⁽²⁾.

وعملية الإتصال السياسي لا تشكل في نهاية المطاف مجرد وجهات نظر أو بدائل للسياسات وحلول المشاكل ألم الرأي العام، وإنما تشكل أيضا قنوات ومسارات لصنع القرارات واتخاذ السياسات، أو تبني البدائل أمام السلطات والمؤسسات والجماعات المختلفة على مسرح الحياة السياسية، إنها عصب الحركة السياسية، وعادة ما تشكلها ليس فقط الرسائل والمضامين التي تحملها، بل وحركات مختلف أطراف العملية السياسية، والسياق المحيط وضغوط البيئة وعوامل التأثير الداخلية والخارجية⁽³⁾.

أ - الإتصال الرسمي: يساهم الإتصال الرسمي في تدفق المعلومات والتعليمات والتوجيهات والأوامر إلى المرؤوسين، مع التعرف على وجهات نظرهم من خلال المعلومات المرتدة⁽⁴⁾.

ب - الإتصال غير الرسمي: قد يؤدي عدم ملاءمة قنوات الإتصال الرسمية إلى خلق قنوات إتصال غير رسمية، وبالتالي نجد أن كثيرا من العاملين ينضمون إلى جماعات عمل بصورة غير

(1) ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 63.

(2) فضل الله محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 25.

(3) عبد الغفار رشاد القصبى، الإتصال السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة الآداب، 2007، ص 26.

(4) يس عامر، مرجع سابق، ص 58.

رسمية، بغية الحصول على المعلومات والبيانات التي لم يتمكنوا من الحصول عليها من خلال القنوات الرسمية⁽¹⁾.

عن طريق الإتصالات غير الرسمية، يمكن للقيادات غير الرسمية الحصول على المعلومات بسرعة، حيث تسمح شبكة الإتصالات بين المجموعات غير الرسمية بالتنقل السريع والواسع المدى للمعلومات، كما أنها تنمو بفضل المعلومات التي ليست في متناول أيدي كل العاملين في التنظيم وبصورة علنية، إما لأنها معلومات سرية، أو لأن خطوط الإتصالات الرسمية لا تكون كافية لنشر هذه المعلومات، أو لأن المعلومات محل الإشاعة من باب الفضائح التي لا يكشف عنها رسمياً⁽²⁾.

2- تأثير وسائل الإتصال في صنع القرار السياسي:

أ- المفهوم الاول: لا يرى لوسائل الإتصال دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار، ووفقاً لهذا المفهوم يمثل الإتصال مجرد أمر ثانوي عارض في عملية معقدة وواسعة.

في إطار هذا المفهوم، يمثل الإتصال أهمية فقط عندما تظهر سلبيات القرار، وعندما تبدو أخطاء التطبيق، عندئذ تركز الإنتقادات على نقص المعلومات أو عدم دقتها أو عدم وجود اتساق بين عناصر السياسة العامة، أو عدم ملاءمتها للواقع الذي تخدمه، وغيرها من الإنتقادات المشابهة، وكلها ذات طبيعة إتصالية، تعني أن ثمة خلافاً في العملية، وبالطبع فإن هذا الخلل راجع إلى عدم إدراك وفهم الوظيفة الحقيقية للإتصال في عملية صنع القرار⁽³⁾.

ولعل معظم مشاكل السياسات والقرارات التي تتخذ وتطبق في البلدان النامية تعود إلى عدم التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالقضية موضع القرار أو السياسة، الأمر الذي يؤدي إلى تخبط سياسات أو قرارات الجهات المختلفة المعنية بمواجهة قضية معينة، وفي حقيقة الأمر فإن غياب التنسيق بين سياسات الجهات المختلفة ليس إلا مشكلة إتصالية في المقام الأول، فليس هناك تدفق متزن للمعلومات والأفكار بين صانع القرار على مستوى الوحدة القرارية الواحدة، أو بين الوحدات المختلفة، أو بين هذه الوحدات مجتمعة وبين الجمهور المستهدف من القرار⁽⁴⁾.

(1) يس عامر، مرجع سابق، ص 112.

(2) نواف كنعان، مرجع سابق، ص 291.

(3) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 127.

(4) نفس المرجع، ص 128.

ب- المفهوم الثاني: يعطي هذا المفهوم وسائل الإتصال الجماهيري في صنع القرارات ووضع السياسات دورا أكبر، فوسائل الإتصال تشارك في العملية، إما باعتبارها صاحبة مصلحة خاصة في القرار أو السياسة، أو باعتبارها وسيطا نشطا يساهم في التدفق العام للمعلومات.

تقوم وسائل الاتصال بتغذية عملية صنع القرار بتيار مستمر من المعلومات تمثل المدخلات الأساسية للعملية، وذلك عن طريق توجيه الإهتمام بشكل انتقائي إلى جوانب معينة في البيئة، وحينما تقوم وسائل الإتصال بهذه الوظيفة، فهي لا تعمل وحسب كقناة لعرض المطالب على صانعي القرار، ولكنها تستثير وتبني عملية صنع القرار⁽¹⁾.

تقوم وسائل الإتصال بخلق ديناميكية صنع القرار، حيث توفر المعلومات القابلة للاستخدام داخل عناصر وأطراف صنع القرار، وهي بذلك تسمح بإحكام دائرة المعلومات داخل الحكومة، كما أنها تيسر مهام صانعي القرار الخاصة بجمع وتشغيل المعلومات.

وترجع أهمية هذه الوظيفة إلى القيمة السياسية والإقتصادية للمعلومات من خلال علاقتها بالسلطة، أو عن طريق سيطرتها على أفعال الآخرين.

بما أن المعلومات تمثل القلب من القرار الفردي أو الجمعي أو القومي، فإن السيطرة على المعلومات تمثل السيطرة على صنع القرار، ولما كان تبادل المعلومات يتحدد أو يتوقف إلى حد كبير على أسس اقتصادية، فإن سوء التوزيع في الموارد الاقتصادية سوف ينعكس على سوء التوزيع في المعلومات.

يفسر هذا المنظور الإقتصادي إمكانية السيطرة على قرارات وافعال الآخرين عن طريق السيطرة على إمكانية وصولهم إلى مصادر المعلومات، فإذا كانت السيطرة أو التأثير في الأسعار تجعل الفرد المسيطر متحكما في الإستهلاك، فإن القضية تنطبق بالدرجة نفسها على المعلومات، فعندما ينخفض سعر المعلومات يرتفع مستوى إستهلاكها والعكس، وبناء عليه فإن التحكم في سوق المعلومات يؤثر ليس فقط في إستهلاكها، ولكن في القرارات التي تعتمد عليها⁽²⁾.

ج- المفهوم الثالث:

لا ينظر هذا المفهوم إلى وسائل الإتصال باعتبارها عنصرا ثانويا أو عارضا، كما أنه لا يقصر التأثير على وسائل الإتصال فقط، ولكنه ينظر إلى الإتصال باعتباره جوهر العملية.

(1) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 128.

(2) نفس المرجع، ص 133.

الإتصال وفق هذا المفهوم أساس القرار سواء نظرنا إليه كمخرج أو كمنتج نهائي، وعلى الرغم من أن بذور هذا المنظور تنتمي إلى مجالات بحثية متنوعة، إلا أنها تمثل نقطة التقاء لدراسة القرار والسياسة العامة، ومن أهم الدراسات التي تناولت الإتصال في علاقته بصنع القرار على هذا النحو دراسات السبيرنتيك⁽¹⁾.

وقد ذهب "ماكلوهان" إلى أن وسائل الإتصال نفسها - وليس مضمونها - أصبحت أهم الوسائل المؤثرة في عالم اليوم، ويمكن تفسير الأهمية الكبيرة لوسائل الإتصال في المجتمعات المختلفة، بعلاقتها بصنع القرارات في ظل الرقابة والسيطرة الشديدة التي تمارسها الحكومات باختلاف أنواعها، وبدرجات مختلفة على وسائل الإتصال⁽²⁾.

هناك أهمية كبيرة للربط بين عملية اتخاذ القرارات وعملية الإتصال، ويأتي الربط بينهما من خلال الدور التكاملي بين العمليتين في ربط كافة عناصر المنظمة من جهة، إلى جانب التفاعل والتداخل بين العمليتين من جهة أخرى، وتعتبر كل من عملية اتخاذ القرارات وعملية الإتصالات بمثابة ضرورة حيوية ودعائم أساسية في مزاولة كافة الممارسات والأنشطة الإدارية الأخرى، كما يلزم مزاولة الإتصال بشأن عملية اتخاذ القرارات، فإنه يلزم اتخاذ قرارات عديدة بشأن عملية الاتصالات⁽³⁾.

* السياسة كنسق إتصالي:

- السياسة على أي مستوى يمكن ان تدرس كنظام إتصالي، إذ لا تعدو أن تكون نقل معلومات فيما بين الفاعلين السياسيين.

- يواجه جهاز صنع القرار متاعب في عملية الإستجابة في حالة نقص أو تشوه المعلومات المتاحة.

- إن الجماعات التي تنجح في نقل رسائلها إلى جهاز صنع القرار دون تحريف، هي جماعات فاعلة وقوية، أي قادرة على الحصول على ما تريد، بعبارة أخرى كلما كان مصدر الرسالة قويا، فمن المتوقع أن يستقبلها ويستجيب لها النظام السياسي.

تفيد أنماط الإتصال في المقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية من حيث:

1- تجانس المعلومات السياسية.

(1) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 136.

(2) نفس المرجع، ص 142.

(3) يس عامر، مرجع سابق، ص 338.

2- حجم المعلومات السياسية.

3- اتجاه تدفق المعلومات السياسية⁽¹⁾.

3- منهج الإتصال في النظام السياسي:

هو المنهج الذي يدرس عملية تبادل المعلومات بين الحكام والمحكومين، ويحلل قنوات الإتصال وأنواع المعلومات التي تتساب فيها، والإجراءات المنظمة لها، وردود الأفعال المتوقعة إزاءها⁽²⁾.

وهو من بين الإتجاهات المعاصرة في تحليل النظم، وهو اتجاه - على حد قول أصحابه - يعتبر مرحلة متقدمة من التحليل النسقي، حيث قدموا مفاهيم جديدة قابلة للقياس الكمي، كمفهوم الرسالة message وهي معلومات بخصوص مشكلة معينة يواجهها الجهاز الحكومي، وأن هذه المعلومات كوحدة للتحليل قابلة للتحديد والتقدير الكمي، وهناك مفهوم المرسل أو أجهزة الإرسال transmitter، والذي قد يكون فردا أو جماعة أو الجهاز الحكومي، وقناة channel، يتم من خلالها نقل هذه الرسالة، والمستقبل receiver الذي يتلقى الرسالة (المعلومات)، وذاكرة memory لتخزين تلك المعلومات، ويستهدف أصحاب هذا الإتجاه تقديم تحليل كمي للنشاطات السياسية، فالجهاز الحكومي له أجهزة إستقبال تتلقى المعلومات والرسائل من بيئته، ثم تقوم هذه الأجهزة بتحويلها إلى مركز اتخاذ القرار (decision center) الجهاز الحكومي، الذي يعتمد على ذاكرته (المعلومات المخزنة)، في التوصل إلى قرار سياسي، ثم يبعث به إلى أجهزة التنفيذ effectors التي تتخذ أفعالا كفيلة بتنفيذ هذا القرار، وهذه القرارات والأفعال التنفيذية (الأعمال)، تثير ردود أفعال تتلقاها أجهزة الإستقبال لتحولها بدورها إلى مركز اتخاذ القرار كمعلومات مرتدة، وهكذا يركز أصحاب هذا الإتجاه على عملية صنع القرار السياسي كعملية ديناميكية⁽³⁾.

إن الجهاز السياسي كجهاز حركي، لا بد أن يتوفر له ما يحتاجه من طاقات وموارد تأتيه من بيئته، وإلا فلن يستجيب إلى مطالب بيئته، وطاقته الجهاز السياسي هذه تتوفر له من جهود القائمين عليه، ومن موارد تتوفر له من بيئته، إلى جانب تجميع معلومات وبيانات عن تلك البيئة، يستطيع بها الوقوف دائما على ردود أفعالها، هذا وقدرة الجهاز على اتخاذ القرار لا تعتمد فقط على هذه الموارد والمعلومات فحسب، فهناك عدة قيود ترد على الجهاز تأتيه من بيئته كالقيود

(1) إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هيبية، مرجع سابق، ص 82.

(2) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الإستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 45.

(3) عادل ثابت، مرجع سابق، ص 48.

الإقتصادية والتي تتمثل في توفر معلومات لدى الجهاز عن ثقل عبء الضرائب على الذين تستهدفهم، وخطورة أثرها على الإقتصاد القومي، فينصرف الجهاز عن فرضها، وهناك قيود قيمية كأن يكون مضمون القرار لا تقبله قيم الجماعة أو أخلاقياتها العامة⁽¹⁾.

يتضح أن هذا المنهج يقوم من الناحية العملية على فاعلية أربعة أنساق تؤدي وظائف متكاملة:

أ- نسق الإستقبال: ويمثل مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي.

ب- نسق الذاكرة: ويمثل أوعية أرشفة وخرن وحفظ المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والخارجية.

ج- نسق القيم: ويمثل مجموعة القيم والمعايير التي تجعل صانعي القرار يفضلون قرارا على آخر لمواجهة مشكلة ما.

د- نسق التنفيذ: أي الأجهزة التي تتولى تنفيذ القرار.

وبالإضافة إلى أهمية هذه الأنساق الأربعة وما تؤديه من وظائف، فإن هناك أمرا آخر يرى رواد هذه المنهج بأنه لا يقل أهمية، ألا وهو المقدرة على التحمل، أي قدرة النظام على استقبال ومعالجة المعلومات والرسائل الواردة، وهذه تتوقف على عدد وأنواع وحالة القنوات الإتصالية المتاحة، وترتبط أوثق الإرتباط بعدة عوامل منها درجة الدقة في جمع المعلومات، والتأثيرات التي تطرأ عليها من حيث الأهمية فيما بين لحظة استقبالها ولحظة الإستجابة لها، ومما لا شك فيه أن المعلومات المصنفة والدقيقة تساهم بدرجة أكبر في إنتاج قرار دقيق وصائب، وتحسن من فرص استجابة صانع القرار للتعامل مع الموقف... وعلى العكس من ذلك، فكلما كان هناك عدم دقة في جمع المعلومات، أو كلما ازدادت كمية التشويش فإن ذلك يقود إلى مواجهة النظام متاعب، لأن استجابته (قراره) لن تكون للموقف الفعلي، وإنما لتصور غير دقيق ومشوه بخصوصه، ويعزز من أداء النظام في هذا الصدد مدى قدرته على استدعاء الخبرة السابقة وتوظيفها في إطار تحليل المعلومات الواردة إليه⁽²⁾.

وقد طرح رواد هذا المنهج عدة مفاهيم تتعلق بالقرارات وآثارها، وأهمها:

(1) عادل ثابت، مرجع سابق، ص 151.

(2) ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 75.

أ- المخرجات: أي القرارات التي يتخذها النظام استجابة للمعلومات الواردة إليه.

ب- فترة الإبطاء: أي الفترة الزمنية التي تقع بين استقبال المعلومات والإستجابة لها.

ج- الكسب: بمعنى التغيير الذي يحدثه النظام في البيئة.

د- التغذية العكسية: ويمكن أن تكون هذه التغذية العكسية إيجابية، وبهذه الحالة تدفع النظام إلى انتهاج نفس السلوك وصولاً إلى الهدف، ويمكن أن تكون التغذية سلبية، وبهذه الحالة تدفع النظام إلى تعديل سلوكه في الإتجاه الذي يؤدي إلى بلوغ الهدف، ويمكن أن يترتب على التغذية تغيير الهدف الأصلي، وذلك عندما يجد النظام بأن هدفه قد تحقق، فيضع هدفاً جديداً، أو قد يجد أن هدفه الأصلي صعب التحقيق فيتحول عنه إلى هدف آخر.

ينطوي هذا المنهج على ميزتين تصبان في مصلحة النظام، إحداهما تتمثل في القدرة على التعلم، بمعنى قدرة النظام على تصحيح أو تطوير سلوكه، وثانيهما يتمثل في القدرة على التحول الذاتي، أي قدرة النظام على أن يتغير ذاتياً في كثير من جوانبه أو كثير من أهدافه، أو بعبارة أخرى قدرة النظام على تجديد مؤسساته وسياساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل واستقرار المجتمع⁽¹⁾.

كما قدم "سنايدر" نموذجاً إرشادياً لصناع القرار أخذ بعين الإعتبار الأوضاع الداخلية والخارجية التي تؤثر في العملية، وعن نشاط صناع القرار لدرجة كبيرة، وذهب إلى القول بإمكانية التقدير الكمي لنشاطهم مستخدماً أساليب البحث الميداني، والتحليل الرياضي والإحصائي في تحليله لعملية صنع القرار، ثم أخضع نشاطهم للتجريب، وركز على دوافع سلوكهم، فقدم نموذجاً إجرائياً يتقيد به صناع القرار قبل اتخاذهم القرار، وركز على مصادر المعلومات التي تأتيهم وأساليب تجميعها واحتمالات التشويش التي يتعرض لها حينما تنتقل من الأجهزة البيروقراطية كوزارة لخارجية والدفاع التي تهتم بالمعلومات إلى صناع القرار، إلى جانب توضيح مؤشرات الترجيح والمفاضلة بين البدائل المطروحة، ويشير إلى أن التباين في سلوك الدول يقتضي تحليل عملية صنع القرار، وتحليل دور الأفراد في صياغتها ورسمها، والمعلومات التي يقدمونها لصناع القرار، وركز على الدوافع الشخصية والنفسية لهم⁽²⁾.

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 76.

(2) قططان أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 210.

إن العملية السياسية هي التفاعل بين مجموعة من المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية، بما ينتهي إلى اتخاذ القرار السياسي، ومن هنا فإن هذا القرار وإن صدر آخر المطاف عن القيادة السياسية إلا أنه يكون في واقع الأمر محصلة لتأثير كل من:

- الأحزاب السياسية بوصفها قنوات للمشاركة السياسية، وأدوات لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار، ومؤسسات المجتمع المدني تؤطر لتفعيل المشاركة الشعبية، وأداء دور مكمل وأحياناً بديل لدور الدولة في مجال الرعاية الإجتماعية وتوفير الخدمات العامة.

- النخب السياسية التي تقدم المعلومات وتطرح البدائل على صانعي القرار بما يساعدهم على تقويم الموقف واتخاذ القرار⁽¹⁾.

هل يستطيع صانعو السياسة أن يتعرفوا على الموقف بمجرد ظهوره؟ أم هل يستغرقون بعض الوقت في التعرف عليه؟ وهل عملية الإستشارة أو المشاركة سريعة أم بطيئة؟ وهل عملية إصدار تعليمات للموظفين أو الجنود أو المواطنين عموماً تتم بسرعة أم تستغرق وقتاً طويلاً؟ إذا ما استطعت الحكومات الإجابة على هذه التساؤلات إجابة مقنعة، وإذا كانت تبحث باستمرار عن تلك العوامل وتربطها بالمعلومات التي تتلقاها، وتضبط هذه العوامل مع مطالبها الباحثة عن الهدف، فقد تكون قادرة أن تفعل أكثر من حكومات أخرى لا تدرك وجود عمل قنوات الإتصال تلك في النظام السياسي⁽²⁾.

على الرغم من حاجة كل النظم السياسية إلى نظم الإتصال، إلا أنه من المفترض أنه كلما زادت ديمقراطية النظام السياسي، زادت درجة حاجته واعتماده على نظم الإتصال، فالنظام الديمقراطي يبني على عمليات تشغيل مستمرة للمعلومات والأفكار التي ترد إليه من بيئته المحلية والخارجية، وذلك داخل أجهزة صنع القرار، وتمثل هذه المعلومات أحد المدخلات الأساسية للنظام، وتعبر عن مطالب واهتمامات ومساندات الرأي العام، وبعد صنع القرار واتخاذها يتم نقله إلى من سيتعاملون مع القرار، وينتظر أن يستجيبوا له، وتمثل هذه القرارات مخرجات النظام السياسي التي يتم تعزيزها أو تعديلها أو تغييرها بناء على تدفق نوعية جديدة من المعلومات تفسر نتائج أفعال وقرارات النظام، وتساهم في تقييم ادائه وسلوكه، وكل هذه الوظائف تتم عن طريق نظام الإتصال. وبقدر حاجة النظام السياسي إلى أن يعيش منفتحاً على النظم المحيطة به داخلياً وخارجياً، تتحدد

(1) علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص 48.

(2) محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، مرجع سابق، ص 358.

أهمية النظام الاتصالي، وفي المقابل فإن النظم غير الديمقراطية أقل حساسية للمعلومات التي تعكس مطالب واهتمامات الرأي العام، ومن ثم فإنها أقل اعتمادا على نظام الإتصال، خاصة على المستوى الداخلي⁽¹⁾.

على الرغم من أهمية دور نظام الإتصال في عملية صنع القرار من خلال ترتيب أولويات اهتمامات صانعي القرار، إلا أن مفهوم الدور هنا أبعد وأعمق من ذلك، إذ أنه يمتد ليشمل قدرة نظام الإتصال على خلق دينامية صنع القرار بتوفيره الكم ونوع المعلومات القابلة للإستخدام بين أطراف صنع القرار، وخلق درجة من التشابه في الإدراك بين صانعي القرارات عن طريق ضمان حصولهم على النوعية نفسها من المعلومات، الأمر الذي يقرب بين وجهات نظرهم، وبالطبع فإن هذا الدور يفترض وجود تفاعل مستمر وإيجابي بين نظام الإتصال والنظام السياسي أساسه الديمقراطية في صنع القرار والموضوعية في مخرجات نظام الإتصال.

الأهم من ذلك هو دور نظام الإتصال في التأثير في اختيار البديل النهائي عن طريق إبراز مزاياه، والتشديد على أفضليته مقارنة بغيره من البدائل المتاحة، وفيما يتعلق بالبديل النهائي لعملية صنع القرار، قد لا يكون دور نظام الإتصال في شكل دفع السلطة وإقناعها باتخاذ قرار معين، ولكن الإمتناع عن اتخاذ قرار تعترم اتخاذه، أو ربما تعديل قرار معين، وإعادة النظر فيه، أو ربما إلغائه والعدول عنه⁽²⁾.

إن الإتصال في المؤسسات هو عملية ذات اتجاهين تشمل عملية نقل المعلومات إلى مركز اتخاذ القرار، بمعنى فرد تعطى له مسؤولية اتخاذ قرارات معينة، ألا وهي نقل الأوامر والمعلومات والمشورة، وكذلك نقل القرارات التي تم التوصل إليها من مركز اتخاذ القرار هذا إلى الأجزاء الأخرى من المؤسسة⁽³⁾.

إذا ما وضعت قيود على عملية الإتصال فيجب أخذ هذه القيود في الإعتبار بحذر، لأنها قد لا تعيق قدرة القائد فقط في المحافظة على استمرار القرارات ضمن إطار الإستراتيجية الكلية، بل يمكن أن تسبب انحرافا في تعهدات المنظمة أيضا. إن القضايا الحرجة بشأن الإتصالات يجب أن تتاح لها فرصة الظهور، وبالتالي العمل على حلها، بمعنى ما الذي يجب توصيله بشأن الإستراتيجية؟ وأين ومتى يجب أن يتم ذلك؟ وما هي الأشكال التي يجب أن تأخذها عملية

(1) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 18.

(2) نفس المرجع، ص 21.

(3) هيربرت اي سايمون، تر: عبد الرحمان أحمد هيجان، عبد الله بن اهنية، السلوك الإداري، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2003، ص 309.

الإتصال؟ ومن الذي يجب أن يقوم بعملية الإتصالات؟ وبصفة خاصة، عندما يتعلق الأمر بصيغة الخطط واتخاذ القرارات الرئيسية فإن ذلك يعني أنك تدير القضايا الحرجة الخاصة بالإتصالات بشكل ناجح⁽¹⁾.

تتعاطم أهمية الإتصال وتبرز في مساندة ودعم النظم السياسية وزيادة فاعليتها وكفاءتها، والمساهمة في التنشئة السياسية والثقافة السياسية، وهي العملية التي يضع الأفراد والجماعات عن طريقها احتياجاتهم أمام صانعي القرار، ويعتبر الإتصال أحد القنوات المؤسسية الرسمية للتعبير عن المصالح، ويمكن من خلاله أن تجد المشاكل السياسية وقضايا الساعة دائرة استماع أوسع، كما يساعد نظام الإتصال المصالح الباطنة أو المستترة على الظهور في دائرة اهتمام صانعي القرار، ويحقق وظيفة تجميع المصالح وطرح البدائل المختلفة أمام صانعي القرار، وإبرازها وبلورتها، كما يسهم في تدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجماهير ونقل مشاكل وطموحات وتصورات الجماهير إلى النخبة، فتكتمل دائرة المعلومات السياسية التي تؤثر في كفاءة النظام السياسي وفعاليته، فضلا عن الإعلام الخارجي الذي يرتبط ارتباطا عضويا بالجهود السياسية والدبلوماسية⁽²⁾.

إذا كان للكائن الحي جهاز عصبي يحفظ له وحدته الحيوية وينسق عمل أعضائه، يتلقى المثيرات الخلية والداخلية ويوجهها للدماغ مركز التحليل واتخاذ القرارات وإصدار الأوامر إلى الأعضاء للقيام بالإستجابات الملائمة، فإن نظام الإتصالات والمعلومات يشكل الجهاز العصبي للإدارة بكل معنى الكلمة، فمن خلاله ترد جميع المعلومات من مختلف نقاط الجهاز الإداري إلى الإدارة مركز صناعة القرار، ومن خلاله تصدر التعليمات والتوجيهات إلى مراكز التنفيذ⁽³⁾.

وتتوقف فعالية الإتصالات في أي مؤسسة على شكل شبكات الإتصال والقنوات المستخدمة فيها بين المراكز الثلاثة التالية: مركز المعلومات، مركز اتخاذ القرارات ومركز التنفيذ، ويحدد التنظيم الرسمي العلاقة بين هذه المراكز الثلاثة من له حق الحصول على المعلومات من كل من مراكز المعلومات، ومن له حق إصدار تعليمات إلى كل من مراكز التنفيذ، وتسمى هذه العملية باسم خطوط السلطة⁽⁴⁾.

(1) عمر بلقاضي، الميسر في المعلوماتية لجميع المستويات، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2005، ص 405.

(2) محمد سيد فهمي، تكنولوجيا الإتصال في الخدمة الإجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 125.

(3) مصطفى حجازي، الإتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000، ص 119.

(4) نفس المرجع، ص 119.

يمكن القول أن جزء كبيرا من وقت القيايين ينفق في الإتصالات، فقد توصلت إحدى الدراسات الحديثة إلى أن القائد ينفق 78 بالمائة من وقته في الإتصالات، فالقائد الناجح يتعامل يوميا وباستمرار مع المعلومات والبيانات، فهو يجمعها ويفرزها ويوبوها ويحلها بالطريقة التي تضمن له حسن أداء العمل في اتخاذ قراراته، وتحقيق أهداف المؤسسة⁽¹⁾.

تبذل الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا في مجال التجسس الإقتصادي، وتعمل أجهزة مخابراتها المختلفة على مضاعفة جهودها في جمع المعلومات لتقديمها إلى صانع القرار الأمريكي من العاملين في تجارة التكنولوجيا مع الدول الأخرى⁽²⁾.

• أهمية المعلومات وشبكة الإتصالات:

إن فهم الموقف والتنبؤ باحتمالاته ومساراته وتصور نتائجه تتوقف جميعا على المعلومات الدقيقة التي تعكس حقيقته، والمتغيرات المؤثرة فيه، ولذلك يتأثر التعامل مع أبعاد الموقف بمدى الفهم الدقيق له، ولعلاقاته المتداخلة من خلال مدى دقة المعلومات المتوفرة والتي بدونها تنعدم إمكانية اتخاذ القرار السريع، وتلغي إمكانية التحكم في الظاهرة، فضلا عن ضرورة وفرة المعلومات ودقتها، فإن سرعة وصولها إلى صانع القرار عن طريق شبكة الإتصالات القائمة بين الوحدات القرارية من جهة، وأطراف شبكة الإتصالات من جهة أخرى، يعد من الأهمية بمكان لمواجهة الموقف وتعريفه، وإدراك درجة تأثيره على المصالح القومية لصانع القرار⁽³⁾.

تستطيع وسائل الإتصال الجماهيري أن تصبح أداة فعالة للتعبير عن تفضيلات أفراد وجماعات وقطاعات المجتمع، ولرفع هذه التعبيرات بصوت عال إلى دوائر ووحدات صنع القرار، كما يمكن لهذه الوسائل أن تصبح أداة لتقييم مدى استجابة صانعي القرار لتلك التفضيلات، ولتتبع تأثيرها على الحياة السياسية، ومسارات هذا التأثير، وما إذا كان سوف يتوج بإصدار قرارات وسياسات تعبر عن وجهات نظر غالبية المجتمع، ومدى مطابقة أو ابتعاد هذه القرارات والسياسات عن مصالح الجماهير وتقديراتها ومطامحها⁽⁴⁾.

يؤكد الأخصائيون على أن الإتصال هو أحد موارد التنمية، وقاعدة معلومات رئيسية لتحديد الإحتياجات الأساسية، وأداة لخلق وعي باعتباره عنصرا في سياسات الإتصال والتنمية على

(1) أحمد ماهر، كيف ترفع مهاراتك الإدارية في الإتصال، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 28.

(2) عبد الملك ردمان الدناني، مرجع سابق، ص 68.

(3) ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 70.

(4) عبد الغفار رشاد القسبي، مرجع سابق، ص 265.

مستوى متخذي القرارات وكافة الفئات الإجتماعية، عن طريق الأجهزة الدائمة للمشاركة من أجل تدفق المعلومات في اتجاهين لتحديد أولويات التنمية واتخاذ القرارات الخاصة بالموارد⁽¹⁾.

* **وظيفة وسائل الإتصال:** تقوم بنقل وتفسير القرارات للرأي العام، ويعتمد الجمهور في معرفته بهذه القرارات على ما تقدمه وسائل الإتصال، ويترتب على ذلك أن رد فعل الجماهير إزاء القرارات وصانعيها، يتوقف على ما تختاره وترشحه وسائل الإتصال، وكذلك أسلوبها في التعليق عليه، واتجاهها نحوه، وهو ما يؤثر بدوره في تنفيذ هذه القرارات، كما يؤثر في الثقة بالحكومة ذاتها⁽²⁾.

إذا كانت جهود المفكرين قد وجهت منذ أمد طويل للبحث عن قوة الحكومة، وعن قوانين ومؤسسات الدولة، فإن فقهاء السياسة في العصر الحديث على العكس من ذلك، وعلى رأسهم "كارل دويتش" في كتابه "العصب الحكومي"، لا يركز على القوة العضلية للجسد السياسي بقدر ما يركز على أعصابه، أي على قنوات الإتصال والقرارات الموجودة فيه⁽³⁾.

ويكفي للدلالة على أهمية الاتصال أن أي محاولة لتغيير نظام الحكم في دولة ما بالقوة، تبدأ بالسيطرة على وسائل الإتصال كخطوة لضمان النجاح للنظام الجديد، وبصفة عامة إن من يملك وسائل الإتصال في النظم السياسية المعاصرة يؤثر ويوجه إن لم يسيطر مباشرة على السلطة، وإن اتساع سيطرة النظام السياسي ترتبط بالسيطرة على وسائل الإتصال⁽⁴⁾.

فعلى مستوى النظام السياسي ككل، يؤثر نظام الإتصال على فاعلية أدائه لوظائفه المختلفة، مثل التنشئة السياسية والتجنيد السياسي، والتعبير عن المصالح وتجميعها وصنع القرارات، حيث أن النظام السياسي يفترض اعتمادا متبادلا بين أجزائه وتأثيرا متبادلا بينها، كما أن أي تطور في وسائل الإتصال يؤثر على وظائف النظام السياسي وقدراته.

كذلك تقوم وسائل الإتصال بوضع احتياجات الأفراد والجماعات أمام صانعي القرار، أي تشكل قنوات للتعبير عن المصالح التي هي إحدى وظائف النظام السياسي، وتساعد وسائل الإتصال على كشف المصالح المستترة والحاجات والمطالب السياسية وإبرازها وبلورتها.

ومن أهم الوظائف التي تساهم فيها وسائل الإتصال هي تجميع المصالح، وتحويلها إلى سياسات عامة، وطرح بدائل مختلفة أمام صانعي القرار، ويشترك نظام الإتصال في تدفق

(1) محمد حمدان المصالح، الإتصال السياسي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2002، ص 34.

(2) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 139.

(3) أحمد طيلىب، مرجع سابق، ص 132.

(4) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، وسائل الإتصال والمشاركة السياسية، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2005، ص 122.

المعلومات من النخبة إلى الجماهير والعكس، بما يساعد على قيام النظام السياسي بوظيفة صنع القرارات⁽¹⁾.

يمكن تناول النظام السياسي من زاوية الإتصال، فلا توجد سياسة خالية من الإتصال، سواء أكان ذلك بين الحكام والمحكومين أو العكس، وبالتالي فالسياسة تدرس كنظام إتصالي، إذ أنها بمثابة نقل المعلومات بين الفاعلين والسياسيين، وتتوقف صناعة القرارات على مدى توفر المعلومات ودقتها، وتزداد كفاءة النظام إذا كانت الإستجابة للمعلومات المستقبلية تتواءم مع درجة أهميتها، وتعد الجماعات فعالة إذا نقلت رسائلها بدقة إلى مؤسسات صناعة القرارات، وكلما زادت قوة مصدر الرسالة، كلما استجاب لها النظام السياسي بشكل ملائم، ويميل الأفراد إلى انتقاء الرسائل الإعلامية، الأمر الذي يؤثر على صناعة القرارات، ويمكن المقارنة بين النظم السياسية من زاوية الإتصال، وهنا تبرز بعض الجوانب مثل حجم المعلومات السياسية وتدفقها ومدى تجانسها⁽²⁾.

بما أن النظام السياسي مرتبط ببيئته، ويعتمد في أدائه على ما يتدفق من معلومات (مدخلات) منها، سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بمطالب وضغوط تلقى عليه، أو تتمثل في مواقف التأييد والمؤازرة لقراراته وسياساته، أو مجرد ردود أفعال إزاء ما يصدر عنه من قرارات (مخرجات)، وبما أن النظام السياسي يعتمد في أدائه على تيار المعلومات الوافدة إليه عن طريق شبكات الإتصال المختلفة، فهو إذن لا يستطيع أن يمارس أيًا من وظائفه إلا من خلال عملية الإتصال.

وتلعب الإتصالات دورا مهما في العمليات السياسية، إذ لا يتصور صناعة قرار سياسي لا يؤدي فيه الإتصال دورا مهما، ذلك أن صانع القرار السياسي يحتاج إلى المعلومات المتعلقة بهوم المواطنين ومطالبهم، وهذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة من نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع الذي تنتسب إليه تلك النخبة⁽³⁾.

4- دور المعلومات في صنع القرار السياسي:

لعل الاهتمام الأول والمبكر بالمعلومات في مجال القرارات بوصفها هي جوهر عمل القائد كان في الخمسينات بأن لا قرار بدون معلومات، وأصبح الحديث يتزايد عن قيمة المعلومات التي

(1) محمد محمد عمارة، العلوم السياسية بين الألفية والعولمة، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة، ط2، 2006، ص 37.

(2) محمد نصر مهنا، الإعلام السياسي بين التنظير والتطبيق، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2007، ص 131.

(3) ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، قالمة، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص 24.

تلعب دورا أساسيا في التحول من القرار في حالة عدم التأكد حيث الحالات الطبيعية لاتخاذ القرار الأساسية تكون غير معلومة ومعروفة، ولا يمكن تحديد نسبة معينة لاحتمالها، إلى القرار في حالة المخاطرة، وصولا إلى القرار في حالة التأكد⁽¹⁾.

كما تقول "آن برانسكوب" مؤلفة كتاب "من يملك المعلومات": "إن المعلومات هي شريان الحياة الذي تعتمد عليه القرارات السياسية والاجتماعية الخاصة بأنشطة الاعمال"⁽²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن أهمية المعلومات على الفرد والعائلة والجماعات والمجتمعات تعود بالنفع في مجالات عديدة، النظرية منها والتطبيقية، ويذكر أن صانع القرار لا يستطيع الوصول إلى القرار الصحيح ما لم تتوفر لديه القدرة على التعرف على الجوانب المختلفة للقرار، ولذلك تعتبر المعلومات من أهم مكونات حياتنا المعاصرة، بل إنها تشكل عنصر التحدي لكل فرد في المجتمع، لارتباطها بكل النشاطات البشرية المتعارف عليها⁽³⁾.

تتوقف نوعية القرارات المتخذة في حل المشكلة على عاملين أساسيين هما:

- نوعية المعلومات ومدى صلاحيتها في حل المشكلة.

- قدرة المسؤول على اتخاذ القرار في حل المشكلات بناء على المعلومات المتوفرة بين يديه.

إن المؤسسات والهيئات العاملة في مجال السياسة والأمن تحتاج إلى معلومات دقيقة وحديثة عن الدول والجهات الصديقة، وكذلك الأعداء، فالمعلومات عن الصديق تكفل القدرة على التعرف إلى أي حد يمكن الإعتماد عليه، أما المعلومات عن العدو فإنها تكفل القدرة على وضع الإستراتيجيات المقابلة للرد على خطته الاستراتيجية.

لذلك لا جدال في أهمية المعلومات وقيمتها في حياتنا المعاصرة، إذ أن كل عمل مبدع وقرار صائب يحتاج إلى ما يكفي من معلومات لإنجاحه⁽⁴⁾.

إن مجتمع المعلومات الجديد سيكون للمعلومات فيه أهمية كبرى ليس في رسم السياسة، بل وفي اتخاذ القرارات المهمة في رسم وصياغة تلك السياسة⁽⁵⁾.

(1) نجم عيود نجم، إدارة المعرفة، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2002، ص 353.

(2) فريد ه. كيت، تر: محمد محمود شهاب، الخصوصية في عصر المعلومات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1999، ص 17.

(3) جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005، ص 12.

(4) نفس المرجع، ص 14 و 15.

(5) جعفر الجاسم، مرجع سابق، ص 184.

تظهر بوضوح أهمية المعلومات بالنسبة لصوابية القرار المتخذ، فكلما زادت المعلومات الصحيحة والشاملة زادت صوابية القرار، وكلما زاد عدد العقول القيادية الواعية التي تشارك في دراسة هذه المعلومات واتخاذ القرار، كلما زادت صوابية القرار النسبية.

يعتبر خلق وتنظيم ونشر المعلومات عملية أساسية في أي مجتمع حديث، وتعتمد هذه العملية على أشكال ومستويات الإتصال كافة، وهي عملية سياسية بالدرجة التي تؤثر بها أو تتأثر هي بالمؤسسات السياسية وصنع القرارات. وفي أكثر المجتمعات تقدماً، أصبحت السيطرة على المعلومات موضع اهتمام كبير لدى الحكومة، وهنا يحق لنا أن نتساءل إلى أي مدى يمكن أن تساهم السيطرة على المعلومات في خدمة المجتمع لا جماعات النخبة؟ وإذا كانت هذه السيطرة تتسم بطابع المركزية في المجتمعات الشرقية، فإنها تتسم باللامركزية في المجتمعات الغربية، وقد كان ينظر دائماً عبر التاريخ إلى المؤسسات الإجتماعية ذات السيطرة على المعلومات كمؤسسات هامة سياسياً، من هنا أصبحت وسائل الإتصال الليبرالية والمدارس الخاصة من سمات البناء الإجتماعي للنظم الغربية، وفي المقابل تتحكم الدول الشرقية في هذه المؤسسات⁽¹⁾.

يمكن النظر إلى القرار باعتباره اختياراً عقلانياً بين بدائل، وهذا الإختيار ينبنى على القيمة المتوقعة لهذا البديل، مقارنة بالقيم المتوقعة للبدائل الأخرى، وتحسب القيم المتوقعة اعتماداً على المعلومات المتاحة لصانع القرار، وهذه المعلومات إما أنها متوافرة في ذاكرة صانع القرار، وإما يتطلب توافرها إجراء بعض العمليات التي تستغرق الكثير من الجهد والوقت.

وتنقسم المعلومات التي يحتاج إليها صانع القرار إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

أ- معلومات عن إمكانية حدوث الإحتمالات المختلفة في البيئة المحيطة بصنع القرار.

ب- معلومات عن النتائج المتوقعة عند حدوث أي من الإحتمالات الواردة.

ج- معلومات عن الفائدة التي يتوقعها صاحب القرار من الإحتمالات المختلفة.

إن أهم المؤثرات في تقدير القيمة المتوقعة هو معلوماتنا عن المستقبل، وتؤثر الثقة في مصادر هذه المعلومات على الثقة في صحة التوقعات التي ننسبها إلى البدائل المختلفة⁽²⁾.

يبرز دور المعلومات كأحد الموارد الرئيسية في المؤسسات، وذلك بغية ترشيد ممارسات الإدارة في مجالات وظائفها، من تخطيط وتنظيم ورقابة، فمثلاً التخطيط السليم للقرار يقوم على

(1) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 133.

(2) نفس المرجع، ص 134.

أساس ثورة المعلومات المتعلقة بالمشكلة القرارية لإجراء المفاضلة بهدف اتخاذ قرار رشيد، مرتبط في طبيعته بدرجة كفاءة المعلومات المتاحة لمتخذ القرار، ومدى الدقة في تمثيلها للظاهرة المدروسة⁽¹⁾.

أ- خصائص المعلومات التي يحتاجها صانع القرار: يمكن تجميعها فيما يلي:

1- المصادقية والثقة: إذا لم تكن المعلومات المتوفرة عن الظاهرة دقيقة وصحيحة، فهذا سيؤدي إلى توجيه الأعمال وصنع القرارات باتجاهات خاطئة.

2- عدم التحيز: إن الوصول إلى معلومات ذات جودة عالية وغير متحيزة، يتطلب عمليات واجراءات كثيرة، من حيث تبويب وتنظيم وتخزين وسهولة الوصول إليها، وهذا ما يتطلب تكاليف مادية لا بأس بها تتحملها المؤسسة، تستخدم في عمليات الإدخال للوصول إلى القرارات الرشيدة.

3- الشمول: لكي نقوم جدوى المعلومات، يجب أن تكون شاملة لكل حقائق الظاهرة موضع الدراسة، وكل المؤثرات التي يمكن أن تؤثر عليها لتمكين الإدارة من استخدامها في الأوقات المتباينة التي يمكن أن تواجهها⁽²⁾.

4- أن تكون مطمئنة: أي الإطمئنان إلى أمانة مصدرها، وألا تكون تكلفة الحصول عليها من جهود ووقت وأموال تفوق المكاسب التي سوف يحققها القرار نفسه⁽³⁾.

ب- أنواع المعلومات التي يحتاجها صانع القرار:

* المعلومات الذاتية: يقوم القائد في أغلب الأحيان باستخدام الخبرة العملية والمعرفة الشخصية التي اكتسبها في دراسة الحالات القائمة التي تساعده في اتخاذ القرار، وتسمى هذه الطريقة بالحدسية. إن ميزات هذه المعلومات صعوبة التعبير عنها ببراهين تجريبية أو موضوعية، وقد تكون هذه المعلومات الشخصية لها فائدة كبيرة، غير أنها غير كافية لاتخاذ قرار مناسب.

* المعلومات الجوهرية: تعتبر العمود الفقري لعملية اختيار البدائل، حيث أن تحديد هذه الحلول يكون الخطوة الأساسية التي تتعلق بتوزيع الموارد لنتمكن من القيام بعمل ما.

* المعلومات التوضيحية: بما أن الإنتاج مادته الأساسية هي المواد الأولية بأشكالها، كذلك القائد فإن مادته هي المعلومات، وبالتالي كلما كانت هذه المعلومات تفصيلية أو أكثر توضيحاً،

(1) حسن علي شرقي، نظرية القرارات الإدارية، مدخل كمي في الإدارة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 1997، ص 49.

(2) حسن علي شرقي، مرجع سابق، ص 51.

(3) نواف كنعان، مرجع سابق، ص 133.

يكون اتخاذ القرار بشكل مناسب وسليم⁽¹⁾.

كما تلعب المعلومات الرقمية دورا هاما في عملية صنع القرارات، مثلها في ذلك مثل باقي أنواع المعلومات الأخرى، من حيث أنها تؤدي إلى زيادة المعرفة لدى صاحب القرار من ناحية، ونقل من حالة عدم التأكد التي تكتنف البيئة التي تتخذ فيها القرارات من ناحية أخرى، غير أن المعلومات الرقمية تتميز عن غيرها من المعلومات الوصفية بانها كمية قابلة للتحقق من صحتها، ولذلك فإنها تعتبر أكثر فاعلية في مساعدة صانعي القرارات على الوصول إلى الحلول المناسبة، ومن ثم فإن صانعي القرار عادة ما يعطون وزنا أكبر للمعلومات الرقمية.

وحتى تكون المعلومات ذات نفع كبير في عملية صنع القرارات يجب أن تتوفر فيها الشروط الآتية:

1- أن تكون ملائمة: أي أن تكون مفيدة ونافعة في حل المشكلة موضع الفحص والدراسة، أو القرار المراد اتخاذه، ونظرا لاختلاف نموذج اتخاذ القرار من شخص لآخر، فلا يوجد مقياس عام للحكم على مدى ملاءمة كل أنواع المعلومات.

2- أن تتوفر في الوقت المناسب: ويقصد بالوقت المناسب عندما يكون صانع القرار في حاجة إليها، إذ أن تأخر المعلومات وعدم توفرها في الوقت المناسب يقلل من أهميتها وقيمتها.

3- أن تكون دقيقة وصحيحة: إذ تتوقف صحة القرارات على صحة المعلومات ودقتها، ولكن إذا كانت المعلومات تقريبية فمن الأفضل الحصول عليها في الحال، بدلا من الحصول على معلومات دقيقة في وقت متأخر، أي قد يضحى بالدقة في سبيل الحصول على معلومات ملائمة وسليمة في الوقت المناسب⁽²⁾.

فقد اتخذ الرئيس الأمريكي "بوش" قرار غزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين عام 2003، بحجة امتلاكه أسلحة نووية، وفي عام 2008، اعترف بخطأ تلك المعلومات التي بنى عليها قراره خلال غزوه للعراق⁽³⁾.

وتعتمد الحكومات أكثر فأكثر على أجهزتها الإستخباراتية لتوفير المعلومات القيمة وتخلصها من المعلومات الزائدة غير المهمة، وذلك لتقليل احتمالات الخطأ في القرارات.

وتمر عملية تحليل المعلومات بثلاث مراحل أساسية هي:

(1) حسن علي شرقي، مرجع سابق، ص54.

(2) منصور البديوي، مرجع سابق، ص53 و 54.

(3) البرادعي: من لا يملك النووي يسهل سحقه، جريدة الشروق اليومي، الخميس 18 جوان 2009، العدد 2640، ص13.

1- الإدراك: يقصد به الصورة التي تتكون في ذهن صانع القرار، بغض النظر عن الخصائص الموضوعية للحقيقة موضع التعامل، والأزمة تسهم في تهويل الأمور وتحويلها أثقالاً فوق طاقتها، ملميتسبب في إرباك وظيفة الإدراك في الحالة الإعتيادية، وإذا ما أضفنا ضيق الوقت وقصر المدة الكافية للحصول على المعلومات الموثوقة والمصنفة، فإن الحصيلة النهائية هي حصول الإجهاد والإضطراب والقلق، والتي تدفع بالنهاية إلى قصور في الإدراك وسوء التقدير والإنحياز لموقف معين، بدون التأكد من مدى صحة هذا الإنحياز.

2- التصور: يمثل مجموعة الأفكار والتصورات التي تحكم تصرف الإنسان، وهي الإنطباع الأول الذي يتولد لدى الفرد نتيجة حافز معين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم ما يؤثر على التصور هو المعلومات وتدفعها بما يشبه وسائل تصل إلى الإنسان عن طريق حواسه، فتؤثر في التصور، وأحيانا تحدث تغييرا جذريا فيه، وقد وصف "فرانكل" صانع القرار على رأس قمة الهرم بأنه بعيد عن المعلومات التفصيلية التي تصف البيئة الخارجية، وأنه أسير المستشارين والإجراءات البيروقراطية، فمثلا من 1300 برقية تصل يوميا إلى البيت الأبيض، تصل 20 برقية فقط إلى الرئيس الامريكي، أي 2% منها⁽¹⁾.

لقد أثبت "كينت بولدنك" في عام 1956 بأن صانعي القرار لم يستجيبوا إلى الحقائق الموضوعية للموقف، ولكنهم يستجيبون إلى تصوراتهم للموقف فقط، فأهمية التصور تزداد في حالة كون المعلومات التي تصل إلى صانع القرار ناقصة أو يشوبها الغموض أو بسبب الحاجة إلى اتخاذ قرار سريع، الأمر الذي يضطر صانع القرار إلى اللجوء إلى التخمينات والتقويمات وفقا لإدراكه الذاتي وتصوره ونظرته الشخصية لذلك، وأحيانا يحصل أن ينتج تفاوت بين الموقف أي الواقع وبين النظرة إليه، أي التصور، بما يؤدي إلى أن يكون رد فعل صانع القرار عن الموقف لا يتلاءم مع طبيعته، وهنا يؤكد "هولستي" على ضرورة التمييز بين الظروف المادية والظروف النفسية التي اتخذ القرار في إطارها⁽²⁾.

3- التقويم: إن تقويم صانع القرار للمعلومات من حيث جودتها أو رداعتها يكون لديه فكرة عن ذلك التصور، وهذا يعرف بتقويم التصور، إن هيكل المعلومات لتصورات الإنسان وصانع القرار السياسي لا يتألف من تلك التصورات وحسب، بل من حيث تقويمها أيضا، وتدخل في هذا التقويم

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 200.

(2) أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 266.

الرموز التي تعبر عن تصور الإنسان لما يعتبره مثاليا، فقد تلعب القيم الإجتماعية السائدة في مجتمع صانع القرار دورا عاطفيا في التأثير في كيفية إدراكه لسلوك الآخرين، وبالتالي يستمد شرعية سلوكه منها، وتمثل لديه معيارا لتقويم سلوك الآخرين، وكلما كان صانع القرار يمتلك معلومات دقيقة حول ما يواجهه، كان أقرب إلى فهم الموقف كما هو، وتلعب العوامل الذاتية دورا مهما في اعتماده أو عدم اعتماده على المتغيرات المعرفية التي يتشكل بها إدراكه وتصوره للموقف⁽¹⁾.

من المؤكد أن "كيسنجر" ومن خلال مراقبته للسلوك السياسي الخارجي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، كان قد أدرك دورها في حرب الفيتنام ومدى تورطها فيها بسبب معلومات خاطئة، وهذا ما أشار إليه "ماكس سكايدمور"، وقد تكرر هذا الإخفاق من قبل الوكالة عندما واجه "كارتر" أزمة الرهائن الأمريكان في إيران، بناء على معلومات خاطئة من الوكالة في المجال الإقتصادي والسياسي في إيران، وعلى عهد الشاه⁽²⁾.

إن السياسات العامة تهندس بالنظر إلى مجموعة من المرجعيات التي يمكن تمثيلها على شكل خريطة معرفية تشمل مجموعة من البيانات المرتبطة فيما بينها بعلاقات سببية، وتعمل على شكل عوامل رئيسية في عملية اتخاذ القرار، وعموما فإن هذه العوامل تنقسم إلى نوعين: العوامل الحقيقية التي هي عبارة عن بيانات وصفية تأخذ شكل المعايينات الكمية والكيفية، والعوامل المرجعية التي تمثل بيانات معيارية تحدد الإختيارات والأعمال المرغوب القيام بها⁽³⁾.

استثمرت الحكومة الأمريكية مبالغ ضخمة من الأموال للإحتفاظ بشبكة واسعة من المنصات لجمع المعلومات، وفي الأيام التي كانت فيها الحكومات الكبرى تتمتع باحتكار مواقع عبر البحار، والقدرة على نقل المعلومات بسرعة، كان لديها أيضا احتكار طبيعي للقرارات والأعمال⁽⁴⁾.

ج- المعلومات وقرار الأزمة: ويبقى من الأهمية بمكان قيام أجهزة جمع المعلومات بالتمييز بين ثلاثة أنواع من المعلومات هي:

أ- المعلومات أو الإشارات الحقيقية المتعلقة بالموقف.

ب- الإشارات التمويهية المتعلقة بسلوك الخصم الذي يعتمد على السرية والخداع.

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 202.

(2) أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 377.

(3) الصادق رابح، مرجع سابق، ص 158.

(4) سيمون سيرفاتي، تر: محمد مصطفى غنيم، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة، ط1، 1995، ص 118.

ج- الإشارات المتناقضة التي ترافق الموقف في البيئة الدولية أو الإقليمية.

في أوقات الأزمات، تكون المعلومات عادة غزيرة ومتدفقة وأكثر بكثير من تلك التي ترد في الحالات الإعتيادية، فهي تشكل في هذه الحالة عنصر ضغط على صانعي القرار الذين لا يتاح لهم تقويم ودراسة كل هذه المعلومات وبالطريقة المطلوبة.

والقرارات في موقف الأزمة مهمة جدا، تتطلب عادة القيام بعمل طارئ وملح من قبل المسؤولين في إدارة الأزمة، لذا فإن المجموعة الصغيرة المختصة بقرارات الأزمة التي كان لقلّة عددها ضمان الإستجابة الأسرع للأحداث، لا تستطيع التعامل مع الزخم الهائل من المعلومات، خاصة عندما يتزايد الضغط ويحدث الإرهاق ويتردى الإنجاز، فدقة المعلومات في هذه الحالة تساعد على إصدار القرار الصحيح، والمعلومات الخاطئة والمضللة تقود إلى قرار خاطئ⁽¹⁾.

ويتأثر الطلب على المعلومات بمدى توافر بدائل لها، فأهمية وسائل الإتصال والإقبال عليها من جانب صانع القرار تتوقف على مدى وجود بدائل لها تشبع الحاجة نفسها بالدرجة عينها من الرضى، كما يتأثر الطلب على المعلومات بالإحساس بالمخاطرة أو غموض الموقف الذي واجهه صانع القرار، وأخيرا فإن كلفة المعلومات تتأثر بحجم إنتاجها واستهلاكها، فمع زيادة الإنتاج تقل كلفتها⁽²⁾.

يثير التحليل الإقتصادي للمعلومات ودورها في صناعة القرار قضية دعم المعلومات، إذ تتجه بعض مصادر المعلومات إلى التأثير في القرار عن طريق التأثير في قدرة صانعي القرار على الوصول إلى المعلومات، وكذلك التأثير في توفيرها بكلفة أقل، وتلجأ المصادر التي تدعم المعلومات إلى إخفاء علاقتها بالمعلومات المدعمة حتى لا تقل مصداقيتها.

إن الأمر الهام الذي تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، هو أن المعلومات ليست المحرك الرئيسي في صنع القرارات، ذلك أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي قد تؤثر في القرار بدرجة أكبر مثل الموارد الاقتصادية، والظروف الاجتماعية، والقوى السياسية صاحبة المصلحة في القرار.

ويؤثر في فاعلية صنع القرار الأسلوب الذي يتخذ به، فصنع القرار بشكل مركزي ربما يقلل من كفاءته لأكثر من سبب، فصانع القرار المركزي لن يتمكن من قراءة وفحص ومراجعة كل

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 199.

(2) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 136.

المعلومات الخاصة بالقرار، ولعل ذلك يفسر شكوى القادة من حجم المعلومات المتاحة أمامهم واستحالة قراءتها، أما السبب الثاني فهو احتمال التشويه الذي تتعرض له المعلومات نتيجة انتقالها عبر قنوات عديدة قبل وصولها إلى قمة الهرم "صنع القرار"، وتمثل الطبيعة الفنية والمعقدة لمعظم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات السبب الثالث، فصانع القرار لا يمكن أن يكون متخصصا في كل المجالات، ومن ثم فإن الحل الوحيد هو اعتماده على الخبراء والمستشارين الذين يفسرون له المعلومات، وفي هذا الأسلوب احتمال للتشويه والخطأ بالدرجة نفسها، حيث تتعرض المعلومات لقدر كبير من التبسيط، وكأنها معروضة للرجل العادي وليس لصانع القرار، وتؤثر هذه المشاكل في فعالية المعلومات المستخدمة، وكذلك القرارات الناتجة عنها، وقدرتها على الإستجابة للظروف التي أدت إليها.

وإذا كانت معظم المعلومات تصل إلى صانع القرار بعد عمليات ترشيح عديدة يقوم بها المستشارون، فإن قدرة وسائل الإتصال على أن تصل مباشرة إلى صانعي القرار تجعلها وسيلة قيمة للقضاء جزئيا على عزلة صانع القرار، والقضاء جزئيا على المشاكل الناتجة عن عمليات الترشيح⁽¹⁾.

من خلال انسياب المعلومات من أعلى إلى أسفل والعكس، وأفقيا في كل الإتجاهات يتم الحوار بين المسؤولين وعامة الناس وتتاح الفرصة للإسهام بذكاء في عملية صنع القرارات، ووسائل الإعلام هي وحدها القادرة على أن تساعد على أداء هذه الوظيفة، فمن خلال تغذية المناقشات بالمعلومات، وإظهار رؤى القادة، وجعل المسائل المطروحة واضحة كل الوضوح، وتوسيع الحوار، تستطيع أن تفرض أساليب للحياة الإجتماعية⁽²⁾.

تعتمد السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية بشدة على المعلومات التي تزودها بها أجهزة الإستخبارات الأمريكية، وخصوصا وكالة الإستخبارات المركزية، وقد حدث مرة بعد مرة أن الرئيس يحدد فهمه ويتخذ مواقفه من العديد من القضايا وفقا لتقارير الإستخبارات وتحليلاتها، فلا عجب إذن أن يكون لتلك المنظمات المسؤولة عن جمع المعلومات وتحليلها تأثير مباشر في عملية اتخاذ القرار، وفي هذا السياق فإن العلاقة بين السلطة التنفيذية وجماعة الإستخبارات تكون

(1) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 136.

(2) محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 2670.

مسألة حيوية. وقد جرت العادة أن يكون أكثر الرؤساء فعالية في الشؤون الخارجية، هو الرئيس الذي ينجح في إقامة علاقات عمل جيدة مع مؤسسة الإستخبارات⁽¹⁾.

إن وكالة الإستخبارات المركزية لديها حوالي 16500 موظف، وميزانية تقترب من مليار دولار سنويا، وهي تعتمد في عملها على الصور الفوتوغرافية والأشعة تحت الحمراء، والتصوير الإلكتروني والجواسيس إضافة إلى المعلومات العامة، وهي تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية، ولهذا السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية رسم السياسات⁽²⁾.

كما تعتبر المعلومات وتقنياتها مصدرا من مصادر القوة للإستراتيجية الإدارية العليا من حيث توفرها وصحتها وشمولها وتماميتها، وتساعد على صناعة واتخاذ القرار⁽³⁾.

والقرارات إذا لم تكن قائمة على أساس من الحقائق فهي "فن"، يختلف أمره وفقا لاختلاف مواهب الذين يصدرونها، أما إذا كانت معتمدة على الحقائق فهي "علم"، له أصوله وقواعده، وكلما كانت وسائل الإتصال ذات كفاءة، استطاعت إيصال المعلومات الجيدة لصانع القرار في الوقت المناسب ليتسنى له الرد على الموقف الذي تعكسه، ويمكن قياس كفاءة أجهزة الإتصال بكمية المعلومات المتدفقة إلى النظام ومدى جودتها، وكذلك درجة السهولة في تدفقها بلا معوقات تنظيمية أو مادية أو إنسانية⁽⁴⁾.

ومهما كانت دقة أجهزة المعلومات وكفاءة وسائل الإتصال، يبقى هناك فاصل بين الموقف كما هو، وبين الموقف كما ينقل إلى صانع القرار، ولعل ذلك يعود إلى الأسباب التالية:

- السرية المفروضة على المعلومات لاسيما المتعلقة بحماية الأمن القومي، فإذا كان تأزم الموقف يتطلب أساسا الإحاطة بنوايا الخصم وقدراته وطبيعة سلوكه السياسي المحتمل، فكلما كانت درجة السرية كبيرة، واجهت أجهزة المعلومات صعوبات في الوصول إلى حقيقة الموقف.

- وجود عوائق مادية في طريق تدفق المعلومات إلى أجهزة اتخاذ القرار، إما بسبب ضغط الوقت، أو بسبب أخطاء في أسلوب جمعها وإيصالها.

- احتمال إهمال المعلومات التي لا تتطابق مع التصورات الشخصية والتميز المسبق الذي يدعم بعض التوقعات التي تكونها أجهزة جمع المعلومات.

(1) فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع، ومن يصنعها؟ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000، ص 43.

(2) نفس المرجع، ص 46 و 47.

(3) إبراهيم عبد الله المنيف، الإستراتيجية الإدارية العليا، الرياض: دار المؤيد، ط1، 2005، ص 147.

(4) ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 198.

- إخفاء المعلومات التي لا تتطابق مع رغبات صانع القرار.
- إهمال عامل الزمن، فقرار الأزمة يتطلب سرعة الرد، وبالتالي كلما كان الفاصل الزمني بين الموقف وبين الحصول على المعلومات الأساسية المتعلقة به وإيصالها إلى صانع القرار كبيراً، كانت أجهزة المعلومات ووسائل الإتصال عاجزة عن إفادة صانع القرار بالمتغيرات التي تتحكم في الموقف، مما يؤدي إلى فشل القرار أحياناً⁽¹⁾.

د - العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة صنع القرار:

من الأمور المسلم بها أنه بدون الحقائق الأساسية التي تبنى عليها القرارات السياسية، تصبح هذه السياسة وكأنها بلا أساس، وربما كان ذلك هو السبب الذي دعا الجنرال "وليام" أن يصل إلى نتيجة أنه لا بد من وجود حد أدنى من التنسيق أو التوجيه بين أجهزة صنع القرارات وأجهزة جمع المعلومات.

ومسؤولية التوجيه تتضمن أموراً حيوية مثل تعريف أجهزة جمع المعلومات بأهداف الدولة في مواقف معينة، وإطلاعهم على الإطار العام لسياستها وخططها الخارجية، وإحاطتهم علماً بالمشكلات التي تصادفها الدولة في وقت من الأوقات، ويقتضي هذا التوجيه تزويد أجهزة جمع المعلومات بقائمة تضم مجموعة السياسات البديلة التي تفضل أجهزة صنع القرارات من بينها، وفي هذه الحالة تتولى أجهزة جمع المعلومات تجميع أكثر الحقائق إتصلاً بكل واحدة من هذه البدائل⁽²⁾.

لم يعد هناك فرد أو مؤسسة أو مجتمع يستطيع العيش والعمل في عزلة، فكمية المعلومات المطلوبة للنشاط آخذة في الإزدياد مما يفرض عمليات إتصال أكثر اتساعاً وكثافة، وكمثال على هذا تجدر الإشارة إلى مصرف المعلومات الذي أسسته إحدى أكبر شركات إنتاج الحاسبات الآلية وهي شركة (IBM)، هذا المصرف يوفر المعلومات الضرورية والشاملة (اقتصادية، إجتماعية، سكانية، سياسية، عسكرية... الخ) للمشاريع الضخمة، ولقد أخذت كبرى الشركات والمؤسسات الإنتاجية ترتبط بهذا المصرف للحصول على أوفر المعلومات التي تتيح لها اتخاذ أكثر القرارات ملائمة لأعمالها⁽³⁾.

(1) نفس المرجع، ص 199.

(2) علي محمد بيومي، مرجع سابق، ص 59.

(3) مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 05.

وهذا ما حدا أيضا بدولة مثل فرنسا إلى تكوين لجنة فنية رئاسية لنشر وتبادل المعلومات في المجتمع ونظم الإتصال فيه، نظرا لتأثيراته الإستراتيجية على السياسة العليا للدولة وعلى مجمل النشاط القومي، وهذه الأمثلة وغيرها تدل على أن من يملك معلومات أكثر وأصح في الوقت والمكان المناسب هو الأقوى، لأنه تتاح له فرصة اتخاذ القرارات المبنية على معرفة أدق بالواقع الذي يتعامل معه، ويصدق هذا الأمر على المجتمعات والدول والمؤسسات والأفراد على حد سواء⁽¹⁾.

أحد أبرز مهام القئد اتخاذ القرارات، وحتى يتمكن من اتخاذ القرار لا بد له من توافر المعلومات والبيانات الضرورية عن الموضوع، وتتوفر هذه البيانات من خلال مصادر المعلومات في المؤسسة وخارجها بواسطة الإتصال الصاعد والهابط، وعبر قنوات متنوعة هي وسائل الإتصال وشبكاته، وتقتضي هذه العملية أن تسير المعلومات من أعلى إلى أسفل والعكس وفقا لتسلسل معين⁽²⁾.

هـ - الصفة السياسية والمعلومات:

كل المواطنين متساوون سياسيا، ومن ثم فإن لهم الحق في الحصول على نفس المعلومات، وفي أغلب الدول الأخرى من المسلم به أن الصفة السياسية لها الحق في معلومات أكثر من الجمهور بكثير بوجه عام⁽³⁾.

تمتلك الصفة في المجتمع مصادر عدة لقوتها، على مختلف المستويات العلمية والإجتماعية والإقتصادية، وكذلك ما هو متاح لها من معلومات عن قطاعات المجتمع، وكذلك ما هو متاح لها من جامعي المعلومات، فضلا عن الخدمات التي يقدمها لها هؤلاء الأفراد ذوي التأثير الذين لا تتمتع بوجودهم أية مؤسسة أخرى داخل المجتمع، وذلك كله يتم سيبرنيطيقيا، فالصفة دائما في حاجة الى استخدام ادوات الملاحظة والمراقبة والحصول عن المعلومات عن العالم الخارجي⁽⁴⁾.

• مصادر المعلومات الأساسية للصفة:

1- أول هذه المصادر يكمن في مركزية موقع الصفة الحاكمة في المجتمع، فهي دائما في مركز الوسط، أي أنها في مركز تجميع المعلومات في نسيج المجتمع، وعلى هذا فالصفة ترى وتسمع

(1) نفس المرجع، ص 06.

(2) مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 118.

(3) سيمون سيرفاتي، مرجع سابق، ص 175.

(4) إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 67.

ما لا تراه أية مؤسسة إجتماعية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى قيام مستودع للمعلومات لديها حيال كل ما يدور في المجتمع، وغير متاح إلا لها فقط⁽¹⁾.

2- ويكمن المصدر الثاني في الثروة، وليس المقصود بالثروة هنا النقود، وحسب، وإنما كل ما يتعلق بها من نقود وملكية... الخ.

3- السلطة: والتي تشير إلى قوة الصفة الرسمية أو الشرعية.

4- التنظيم: الذي يشير إلى امتلاك الدولة لعدد من الأفراد تختلف مهاراتهم، وهم منظمون وفقا لإجراءات معينة، وتستخدم الحكومة من هذه التنظيمات ما هو ملائم لكل موقف⁽²⁾.

إن مركزية موقع الصفة يعد عنصرا هاما من عناصر تمكين الصفة من السيطرة وفرض الأمن والنظام، عن طريق بث أو حجب المعلومات كأداة على درجة عالية من الفعالية، وقد استخدمتها الصفة الحاكمة منذ العصور القديمة، وتعتبر هذه الأداة - المعلومات - ذات أهمية كبرى لدى الصفوات الحاكمة الحديثة.

لقد تضخمت إمكانات المؤسسات الخاصة العاملة في مجال إنتاج المعلومات في الدول المتقدمة، وأصبح لها نفوذ كبير على عملية صنع القرار على المستوى الوطني⁽³⁾، وغالبا ما يتعدى هذا النفوذ الحدود الوطنية إلى المستوى الدولي، وخاصة بالنسبة للمؤسسات ذات النشاطات الدولية أو المؤسسات متعددة الجنسيات.

ينظر "ولبر شرام" إلى المعلومات باعتبارها أي مضمون يساعد على بناء أو تنظيم مظاهر البيئة التي تتعلق بموقف معين، يجب أن يتخذ فيه الفرد قرارا، أو ينبغي أن يتصرف حياله. فعلى سبيل المثال إفتراض أنك في النقطة (أ)، وليست لديك فكرة على الموقع (ب)، إن هذا الموقف غير محدد، في نفس الوقت هناك عدد من الطرق البديلة الموصلة إلى النقطة (ب)، وليس من بينها طريق يضمن بشكل أكيد وصولك إلى النقطة (ب) أكثر من الآخر، بمعنى أن هناك حالة عدم تأكد. في هذا الموقف كلما زاد حجم المعلومات التي تحددته أو تشخصه قلت حالة عدم التأكد، من خلال تقليل عدد الطرق البديلة المحتملة للوصول إلى النقطة (ب)، إن المعلومة التي تشير إلى أن النقطة (ب) تقع إلى الجنوب من النقطة (أ)، تجعلك تستبعد الكثير من الطرق المحتملة التي كنت ستختارها، وكلما أضفت معلومات جديدة مثل أن النقطة (ب) تقع بالقرب من

(1) نفس المرجع، ص 68.

(2) إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 68.

(3) زكي حسين الورد، جميل لازم المالكي، المعلومات والمجتمع، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 233.

بعض الجبال فإنها ستدفعك إلى تقليل عدد الطرق المحتملة، وبكلمة أخرى فإن أي معلومة جديدة تمكنك من تكوين صورة واضحة عن أحسن الطرق التي يمكنك أخذها من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)⁽¹⁾.

كما هو الحال في الحياة بصفة عامة، من الأفضل في أحوال كثيرة أن تتخذ قرارا في الوقت المناسب بدون توافر كل الحقائق بالضرورة عن عدم اتخاذ قرار على الإطلاق، ولذلك فإن معرفة المعلومات ذات الصلة واستخدامها بالطريقة الصحيحة هي السبيل إلى أداء أي عمل بنجاح. تكمن حقيقة هامة، وهي أن متخذ القرار لا يستطيع في العادة جمع مائة في المائة من المعلومات المتطلبة في الوقت المتاح قبل اتخاذ قرار معين، ولذلك عليه أن يحقق توازنا سليما بين التصرف على أساس قدر ضئيل من المعلومات، وتمضية وقت ضئيل جدا في جمع المعلومات ومقارنتها بالدرجة التي لا تتيح له الوقت للتصرف على أساسها، وهذا ما يسمى أحيانا "العجز الناجم عن التحليل". ولذا عليه أن يحدد أولويات احتياجاته من المعلومات وبذل جهد ملائم في جمع المعلومات الهامة بالنسبة للعمل أو القرار المنشود⁽²⁾.

جودة المعلومات تعرف جودة المعلومات ليس فقط بطريقة إرسالها، وإنما بطريقة استخدامها بواسطة الفرد أو متخذ القرار، حيث تتحدد جودة المعلومات بقدرتها على تحفيز الفرد لاتخاذ موقف أو قرار معين، كذلك بقدرتها على تحفيز الفرد لاتخاذ قرارات أكثر فعالية، يوجد ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات من قبل مستخدمها وهي:

أ- **منفعة المعلومات لصانع القرار**: ولها أربعة اصناف:

1- **المنفعة الشكلية**: كلما تطابق شكل المعلومات مع متطلبات الفرد متخذ القرار، كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

2- **المنفعة الزمنية**: توفرها في الوقت المناسب لصانع القرار.

3- **المنفعة المكانية**: ترتفع قيمة المعلومات إذا أمكن الوصول إليها بسهولة، فمواقع الحصول على المعلومات في الأنترنت أصبحت من الأمور الهامة، وأسس التقدم للأفراد والمنظمات والأمم.

4- **منفعة التملك**: يؤثر معد المعلومات في قيمتها من خلال الرقابة التي يمارسها على عملية توزيعها ونشرها في أرجاء المنظمة.

(1) بيسيوني إبراهيم حمادة، وسائل الإعلام والسياسة، دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة: دار نهضة الشرق، 1997، ص 264.

(2) سلسلة الإدارة العملية، الإستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، بيروت: مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 2002، ص 18.

ب- درجة الرضا عن المعلومات: يمكن معرفة الرضا أو عدمه من خلال متخذ القرار، فإذا كان يدرك أن نظام المعلومات الموجود لا بد أن يوفر له قدرا معيناً من المعلومات تساعد في عملية اتخاذ القرار، فإذا طلب المعلومات ووجدها فإن رضاه عن النظام يتم تدعيمه.

ج- الأخطاء والتحيز: عادة ما يوجد خطأ في المعلومات مما يؤثر على جودتها، لذا يجب التقليل من الخطأ في المعلومات المتاحة للمنظمة⁽¹⁾.

ويمكن تحديد جودة المعلومات من خلال السمات المرتبطة بثلاثة أبعاد وهي:

أولاً: البعد الزمني: ويتحدد بالسمات التالية:

- التوقيت: يجب أن تقدم المعلومات عندما تكون مطلوبة.

- الآنية: يجب تقديم أحدث المعلومات.

- التكرار: يجب أن تعطى المعلومات كلما تكون مطلوبة.

- الفترة الزمنية: يجب أن تقدم المعلومات حول الماضي والحاضر والمستقبل.

ثانياً: البعد المتعلق بالمضمون:

- الدقة: أن تكون مضبوطة وخالية من الأخطاء.

- ذات صلة: ينبغي أن تكون المعلومات مرتبطة بالحاجة إليها من قبل شخص معين في حالة معينة.

- الإكتمال: كل المعلومات المطلوبة ينبغي تقديمها كاملة غير منقوصة.

- الوعي: فقط المعلومات الضرورية والمطلوبة يجب أن تقدم.

- النطاق: أن يكون لها نطاق واسع أو ضيق، أو ذات تركيز داخلي أو خارجي.

- الأداء: يجب أن يظهر الأداء من الأنشطة المنجزة، التقدم المتحقق، أو الموارد المتراكمة.

ثالثاً: البعد الشكلي:

- الوضوح: يجب أن تقدم بشكل سهل الفهم.

- التفصيل: بشكل تفصيلي أو ملخص.

- الطولية: يمكن ترتيبها بتعاقب محدد مسبقاً.

- التقديم: يجب أن تقدم بشكل سردي، رقمي، بياني، أو أي شكل آخر.

- الوسائط المتعددة: يجب أن تقدم مطبوعة، فيديو، أو أية وسائط أخرى⁽¹⁾.

(1) منى محمد إبراهيم البطل، تكنولوجيا الاتصالات المعاصرة الشخصية والإدارية ونظم المعلومات، دون تاريخ، دون دار نشر، ط1، ص 102.

و- البيروقراطية واحتكار المعلومات:

تحتكر الدوائر الحكومية (البيروقراطيون) جانب المخرج في النظام السياسي، فهي تؤثر في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسة العامة، باعتبارها أهم منبع رسمي للمعلومات، ولعل البيروقراطيين في الجزائر على اختلاف وظائفهم يعدون من أهم المصادر الرسمية للمعلومات، خاصة تلك المتعلقة بالأمر الفنية التي تتطلب درجة عالية من التخصص، ويختلف دور هؤلاء في تقديم المعلومات حسب طبيعة القضايا العامة وحساسيتها، فهذه النخبة لها ضلع كبير في صنع قرارات السياسة العامة، من خلال تقديم المقترحات والخيارات والتفضيلات للقادة السياسيين حول أعقد المسائل التي تواجه قطاعاتهم، وكذلك طبيعة المعلومات المتخصصة، والتي يدركون حقيقتها وخلفياتها بحكم اطلاعهم على أمهات القضايا في الحكومة⁽²⁾.

لكن هذا لا يبرر صدق هذه المعلومات ودقتها بصورة مطلقة، فكم من قضايا عامة اصطدمت بصخرة البيروقراطية، نظرا لتعارض مصالحها وتهديد مكانتها ونفوذها، وكذلك كم من قضايا عامة أدرجت في أعمال الحكومات لكن تفضل البيروقراطية تركها في طي النسيان نظرا لدرجة حساسيتها، فعلى سبيل المثال قضايا محاربة الفساد والرشوة وتبديد الأموال وتبييضها والمحاسبة والرقابة... إلخ، فهذه قضايا لا تفارق أجندة الحكومة إطلاقا في الجزائر والدول النامية وخصوصا العربية، لكن الحصول على معلومات قيمة بشأنها من طرف هذه الفئة والنخب، يعد أمرا عسيرا لا يمكن كشف النقاب عنه، حيث تفضل البيروقراطيات إتلافه وتركه في غياهب السياسة، فتحترق المعلومات بشأنها، وتفضل الإحتفاظ بمعارفها وخبراتها لتوظيفها في قضايا تخدم مصالحها بشكل مباشر⁽³⁾.

رغم الوصف الحديث للبيروقراطيين بالتعقيد والروتين وبطء الإجراءات، إلا أنه رغم التطورات الحديثة للإدارة وتكنولوجيا المعلومات، والدرجة العالية من التخصص والدقة، إذ أصبحت المعلومات تأتي من كل فج عميق، وتتطلب عملية تخزينها وفرزها وتحليل محتواها أكثر دقة وكفاءة، وتفرض وجود فئات أخرى أعلى درجة من البيروقراطيين الذين أنهكتهم الملفات والتقارير والسجلات والأرشفات الورقية، ستضل هذه النخبة من الموظفين في مختلف الدوائر الحكومية أحد أهم مصادر المعلومات الخاصة بالقضايا العامة والأحداث السياسية، خاصة في الأنظمة

(1) نجم عيود نجم، مرجع سابق، ص 70.

(2) أحمد طيلىب، مرجع سابق، ص 146.

(3) نفس المرجع، ص 147.

الديمقراطية، ومن الواضح أيضا أن لهذه الدوائر وسائلها للسيطرة على حجم المعلومات التي ترغب في نشرها وطريقة تفسيرها لها، كما أن القرارات التي يتخذها افراد النخبة السياسية، سواء التنفيذيون أو التشريعيون، تعتمد إلى حد كبير وبعيد على المعلومات التي يحصل عليها هؤلاء من الوكالات الإدارية، والحقيقة في هذا الموضوع أن المجتمعات الحديثة المعقدة لا يمكن أن تدبر أمرها دون دوائر حكومية، تضم أعلى البيروقراطيين تخصصا وخبرة واطلاعا⁽¹⁾.

وعليه فالبيروقراطيون هم فئة خاصة، تحتل موقعا متميزا في الأجهزة الحكومية، يكفل لها إدارة كم ضخم من المعلومات والبيانات التي تخص أهم القضايا والمشكلات العامة، وتوجيه هذه المعلومات لخدمة مصالحها، وإلى احتكارها تحاشيا لأي تهديد لمراكزها من طرف السياسيين. وعليه فالبيروقراطية تقوم بتنظيم وتقسيم العمل، بكفاءة واحتراف ومعلومات... إلخ، وأحيانا بعدم كفاءة وتفاعس وروتين... إلخ، فعلى القيادة السياسية البحث الحثيف عن كيفية التعامل مع هذه الدوائر، كيف ومتى تضغط عليها وتوجهها؟ وكيف ومتى تعيد تنظيمها؟ وكيف ومتى تتخلص من قطاعاتها الزائدة؟ ومتى تمدحها وتكافئها؟

لعل من أهم الأمثلة عن البنوك الوطنية للمعلومات الديوان الوطني للإحصاء، الذي يعد من المصادر الرسمية العامة (الحكومية)، وهذا المصدر الرسمي استحدث في معظم الدول، لإمداد جميع أجهزة الدولة من وزارات وبرلمان ومراكز بحوث ومنظمات بالبيانات والإحصائيات والتقارير التي تساعد في أعمال التخطيط والتطوير والتقييم ورسم السياسات واتخاذ القرارات، إذ يعد من أهم بنوك المعلومات، ويضطلع بالقسط الأوفر من عبء مسؤولية توفير بيانات ومعلومات، بدءا بجمعها وانتهاء بتحليلها واستخلاص مؤشرات ومقاييس منها ونشرها، مروراً بتقييمها وتبويبها وعرضها وتوثيقها⁽²⁾.

ومن هذه البيانات تعداد السكان كأهم بيان للحكومة في صنع السياسات العامة، خاصة المتصلة بتوزيع الموارد وتغطية الأعباء العامة، وكذلك بحث العمالة بالعينة من حيث الفئات والخصائص، مثل المهنة والمستوى التعليمي والسن...، وكذلك نشرات إحصائية حول التوظيف والأجور وساعات العمل، والتي تعد من أهم البيانات لإعداد تقارير الدخل القومي والحسابات القومية، وأيضا إحصاء العاملين المدنيين بالحكومة والهيئات العامة، والتي تعكس أهم سمات

(1) أحمد طييب، مرجع سابق، ص 147.

(2) نفس المرجع، ص 154.

وملاحح النظام الوظيفي، بالإضافة إلى تقارير إحصائية أخرى مثل دراسات الكفاءات العلمية أو الإطارات ذوي الدرجات العليا... الخ. هذا المثال البسيط يدلنا على أهمية ودور أجهزة المعلومات في عمليات صنع القرارات الخاصة بالسياسة العامة، والمتمثلة في إمداد الساسة والمخططين بالبيانات والمعلومات اللازمة بأكبر مقدار من الكفاءة والملاءمة وفي أقصر وقت ممكن⁽¹⁾.

إن توفير المعلومات اللازمة والدقيقة سيؤدي حتما إلى الكشف عن هوية المشكلات ومواطن الخلل في أي بناء سياسي، كما تعطي المعلومات الواردة من تحليل المشكلات ودراستها بعض الخيارات والتصورات التي قد تدور في أذهان الساسة وصناع القرار، وتكون بمثابة بدائل في المرحلة القادمة، فالدراسة العلمية للمشكلات وتصنيفها من قبل المختصين والخبراء في الحكومة، وحتى مختلف المراكز البحثية المعلوماتية سواء كانت حكومية أو خاصة، تعطي حصيلة وافية من البيانات والمعلومات التي تعتبر كمواد خام تستخدم في إنتاج السياسة العامة، والمقصود هنا هو الإحاطة التامة بالمشكلات من مختلف الجوانب، وتحديد العلاقات السببية بين جميع المتغيرات والتأثيرات المتبادلة بينها، فلا يمكن التوصل إلى حلول موضوعية دون استقصاء وجمع المعلومات وتكريرها للوصول إلى حقائق علمية وواقعية تكون سببا مباشرا في صنع السياسات وتوجيهها⁽²⁾.

ينبغي الحرص على دعم البنى الأساسية للمعلومات في الدولة بتطوير أرصدة للمعلومات المتاحة في الداخل والتكنولوجيا الواردة من الخارج، لمواجهة معظم المشكلات بسرعة أكبر وتكاليف أقل، فالبنى الأساسية للمعلومات هي الضمان الوحيد لتداول هذه المعلومات والخبرات والإفادة منها في مجالات التطوير والتغيير. إن هذا التحليل يعطينا نظرة عن سلطة المعلومات، ولا نكون مبالغين إذا ضربنا مثلا في هذا الشأن وذلك بتشبيه المعلومات بالدم، فهي تجري في الأنظمة والمؤسسات والهيئات... إلخ مجرى الدم في العروق، ولهذا الدم قنوات ضخ ومراكز تصفية، بل الأكثر من ذلك، فهو عبارة عن خليط من المكونات التي لها درجة كبيرة من الأهمية في حياة الإنسان من خلال الدور الحيوي الذي تلعبه في نقل الغذاء والأكسجين والدفاع والمناعة...، فلا يوجد مثال أصدق من ذلك، فالمعلومات تجري في الأنظمة السياسية والإدارية على وجه الخصوص، وهي التي تنقل الحقائق وتعطي الحلول والخيارات، بل والأكثر من ذلك هي التي تبقي على حياة النظام مهما كان نوعه وتجعله يستمر. كذلك لا بد من وجود مراكز تقوم

(1) أحمد طيلىب، مرجع سابق، ص 154.

(2) نفس المرجع، ص 28.

بدور بتصفية الدم، مؤسسات جمع المعلومات ومراكز التحليل والتوثيق والهيئات الإستشارية والمؤسسات الحكومية الخاصة كلها تعمل على جمع وتخزين وتحليل وإرسال واسترجاع المعلومات وتكرير هذه المادة الخام للحصول على بيانات تساعد في فهم المشكلات وحل القضايا، ومواجهة التحديات وترشيد السياسات ودعم القرارات. وهذا يتطلب خطة إستراتيجية لتحديد الأولويات وتنسيق الموارد بما يتفق ومجالات الإفادة منها، بالإضافة إلى طريقة منهجية تتسم بالمرونة لمعالجة قضايا المعلومات⁽¹⁾.

5- دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي:

لقد أصبح الإعلام المصطلح المفضل بدل الدعاية لخدمة أهداف سياسات الدول ومشاريعها، بل يمكن القول أنه لولا الإعلام المذاع والمقروء والمصور لما استطاعت الدول أن تعلن عن وجودها ونشاطاتها وسياساتها، لذلك فإن الأخبار السياسية والإعلامية بكل أشكالها تحتل جزءا كبيرا في سياسات الدول، والتي تخصص لها مؤسسات كبيرة ووزارات لتنظيمها، وقد أنشأت وكالات الأنباء المحلية والعالمية والقنوات الفضائية للتعبير عنها، مستفيدة من وسائل الإتصال المتقدمة⁽²⁾.

تؤدي وسائل الإعلام الجماهيري دورا هاما في نقل المعلومات إلى الشعب وقياداته السياسية، وتلعب في الوقت ذاته دورا مهما في دعم الديمقراطية والتأثير في الرأي العام، إذ من المعروف أن وسائل الإعلام تصدر تقاريرها عما تفعله أو لا تفعله الحكومة، وعن السلوك السياسي للمسؤولين العموميين، والأحداث الكثيرة التي تؤثر في حياة المواطنين، ووجهات نظر المرشحين للانتخابات التشريعية، والمشاكل الإجتماعية التي تنتظر الحل، ويمكن القول بأن مدى احترام الجمهور للنظام السياسي والإيمان به يتجدد إلى حد ما بالنعمة التي تبرزها وسائل الإعلام في تغطيتها للأخبار التي تتقلها، ويمكن القول بأن وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في إتاحة قاعدة معلومات، التي يقوم المواطنون من خلالها ببلورة آرائهم، وفي الوقت نفسه يتعرف المسؤولون المنتخبون على اهتمام الجماهير بصدد أمور السياسة العامة من خلال التقارير الإعلامية واستطلاعات الرأي، إذ يعتبر التدفق الإعلامي ذو خطوتين لعملية تشكيل الرأي العام، ففي الخطوة الأولى يستقبل الأفراد المعلومات من خلال إحدى وسائل الإعلام، ويعقب ذلك قيام المواطن اليقظ بمقارنة هذه

(1) أحمد طييب، مرجع سابق، ص 93.

(2) قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 157.

المعلومات نظرا لمعيار البيانات الأخرى، الأمر الذي يمكنه من إثبات أو إنكار صحة المصدر الأول للمعلومات⁽¹⁾.

تلعب وسائل الإعلام الأمريكية دورا مهما في تسليط الضوء على فعالية السلطات الثلاث، وتغطية الأحداث المهمة التي تقوم فيها، فالكونغرس على سبيل المثال تتم التغطية الإخبارية لجلساته بشبكة (سي - سبان) "c-span"، ففي عام 1979، سمح مجلس النواب بالتغطية التلفزيونية لجلساته، وهو ما سمح به مجلس الشيوخ بدورة عام 1986، إذ كان هناك تخوف في البداية من تعطيل التلفزيون للحوار التشريعي، ومن وقوف المشرعين أمام الكاميرات، وبذلك نجحت (سي سبان) في السماح للجمهور بمشاهدة ما يدور داخل الكونغرس من أعمال على الأقل، وفهمه ولو جزئيا للتشريعات الصادرة عن الكونغرس⁽²⁾.

لوسائل الإعلام الأمريكي الأثر البالغ في خلق رأي عام أمريكي عالمي، والتي نجحت في تصوير حالة مغايرة للواقع من أجل جعل الكونغرس يتخذ قرارات معينة داخليا وخارجيا، فعلى سبيل المثال كانت لحملة الإعلامية التي شنتها الجمعية الوطنية للرقابة وما حققته من نتائج من أجل تعطيل جهود الكونغرس لشن تشريعات شاملة تتعلق بمسألة حمل السلاح، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الجماهير تؤيد سن هذا التشريع، كما يكشف استطلاع الرأي العام⁽³⁾.

تعتبر وسائل الإعلام والاتصال من أهم طرق التعامل بين مختلف دوائر الحكم والشعب، ومن هذه الوسائل الإذاعة، التلفزيون، الانترنت... وفي ذات الوقت يعتبر الإعلام الحر من أهم وسائل الرقابة على نظام الحكم، من خلال نشر الأخبار والمعلومات المتعلقة بالفساد، وحالات التعسف في استعمال السلطة، لأن ذلك من شأنه أن يعين على ترقية مبدأي الشفافية والمساءلة، كما أن تداول المعلومة يشجع على الإتصال، فيسمح للسلطات معرفة رأي المواطنين من جهة، ويتيح لهؤلاء فرصة الإطلاع على مواقف الحكومة والمعارضة من جهة أخرى⁽⁴⁾.

لقد ارتبط نمو الإعلام كأداة للرقابة على السلطة بظهور الإعلام الجماهيري الطباعي ثم الإلكتروني من ناحية، وبنمو النظم الديمقراطية واتساع الحرية الإعلامية من ناحية ثانية، وأصبح

(1) ياسين محمد حمد، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 133.

(2) ياسين محمد حمد، مرجع سابق، ص 135.

(3) نفس المرجع، ص 137.

(4) عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 90.

اعتراف السلطة بحق المواطن في الحصول على المعلومات يكمله قبولها لتعدد الآراء وحق النقد لممارسات السلطة نفسها⁽¹⁾.

وفي ظل تحول الإعلام إلى قوة من قوى السلطة، يكتسب دوره كأداة للرقابة على السلطة بعدا جديدا، بحيث لا يحد هذا الدور الرقابي بأية قيود تقصره على الرقابة على مستويات معينة من السلطة، أو تحد من توسع إطار هذا الدور الرقابي ليشمل كافة شؤون المجتمع ونشاطات الحكومة والمشروعات العامة والخاصة.

إن هذا الدور الرقابي الفعال لوسائل الإعلام، يتاح لها بفضل الحرية الواسعة والحماية التي يكفلها القانون، خاصة عند الكشف عن الإنحرافات، ويدعم هذه الحماية أن القانون يعطي الإعلامي حق عدم إفشاء أسماء المصادر التي تغذيه بالمعلومات، وهو ما يعني إشراك المواطنين أنفسهم في عملية الرقابة على السلطة، من خلال إمداد وسائل الإعلام بما تحتاجه من معلومات، ولقد نجحت العديد من وسائل الإعلام في المجتمعات الغربية الليبرالية في إرسال الكثير من السياسيين وكبار رجال الأعمال المنحرفين إلى السجون⁽²⁾.

أصبحت حرية الإعلام والاتصال من أهم العلامات المميزة للثورة الديمقراطية التي يشهدها عالم اليوم، وأضحت وسائل الاتصال واحدة من أقوى الوسائل لتشكيل المجتمع والتأثير في صناعة القرار، وقد وفرت الإمكانيات التكنولوجية قدرات هائلة على صناعة الفكر وتوجيه الكلمة، والتحكم في تدفق المعلومات وانسياب الآراء⁽³⁾.

عرفت لجنة "ماكبرايد" الإعلام بأنه يشمل جمع المعلومات ونشرها من أجل فهم الظروف المحيطة بالأحداث للوصول إلى وضع يمكن الشعوب من اتخاذ القرارات المناسبة⁽⁴⁾.

تحولت وسائل الإعلام بعد الثورة التكنولوجية ودخول مجال الأقمار الصناعية والحاسبات الإلكترونية إلى قوة سياسية تعادل أي قوة أخرى داخل النظام السياسي، لذلك تفضل السلطة وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات.

(1) فاروق أبو زيد، الإعلام والسلطة، إعلام السلطة وسلطة الإعلام، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2007، ص 85.

(2) نفس المرجع، ص 103.

(3) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، مرجع سابق، ص 119.

(4) عبد الملك ردمان النناي، مرجع سابق، ص 98.

وكلما كانت المادة المقدمة من وسائل الإعلام مفهومة وسهلة القراءة ومثيرة لاهتمام صانع القرار وخالية من التعقيدات اللفظية والعلمية، كلما زادت فرصتها لتكون مصدرا رئيسيا من مصادر معلومات صانع القرار.

ومن الجدير بالذكر هنا أن دور وسائل الإعلام بالنسبة لدائرة صناعة القرار، وبالنسبة للجمهور يتوقف على ديمقراطية النظام السياسي، كما أنها -أي وسائل الإعلام- بقيامها بهذا الدور تدعم الديمقراطية وتوسع من رقعتها في المجتمع، لذلك يمكن القول انه مما تقتضيه طبيعة الأشياء ولوازمها في محيط القرار السياسي، توفر قدر معقول من المعلومات الصادقة والحقيقية للأفراد والجماعات، حيث تتحدد ردود فعل الجمهور إزاء القرارات بقدر ما يلقاه من وسائل الاعلام عنها، وهذا يؤثر بدوره في تنفيذ القرارات، كما يؤثر على الثقة في الحكومة ذاتها⁽¹⁾.

يجب على الحكومة قبل اتخاذها للقرارات المهمة، أن تبدأ في عرض الحقائق والمعلومات الكاملة الواضحة عن طبيعة المسائل والقضايا المراد اتخاذ قرارات مهمة اتجاهها على الشعب أو أولي الأمر منه، وذلك حتى يقف الشعب على حقائق الأمور، فلا يفاجأ بصدور القرارات المصيرية دون علمه ودون استعداداه لتقبلها وتأييدها.

إن سياسة عرض الحقائق والمعلومات كاملة على الرأي العام تسهم في تشكيل رأي عام واع وناضج يسهم في صنع القرارات الرشيدة التي تمس مصالح الجماهير⁽²⁾.

القرارات الناجحة هي التي تتميز بالفرضية والمعقولية والإختيار الصحيح لأنسب الاحتمالات الممكنة، وهذا يستدعي أن يكون القرار قائما على مجموعة من الحقائق، وليس على التمييز والتعصب أو الرأي الشخصي، وهذا يعني أن يكون من يقوم بصنع القرار مزودا بالمعلومات بصورة مستمرة، فالقرار يكون رشيدا إذا حقق الأهداف التي اتخذ من أجلها⁽³⁾.

ربما كان من أكثر القضايا طرافة والتي تتدفق عن الدور الأكبر لوسائل الإعلام الخبرية، وحريتها في الوصول، هو تأثير ذلك على صنع قرار الأمن القومي ذاته، ولكن هناك خطر من صنع السياسة من خلال النشرات الصحفية وحدها، وأن تتخذ القرارات على أساس حجج وسائل الإعلام بدلا من حجج المحللين السياسيين⁽⁴⁾.

(1) فضل الله محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 74 و 75.

(2) نفس المرجع، ص 96.

(3) نفس المرجع، ص 101.

(4) سيمون سيرفاتي، مرجع سابق، ص 203.

إن وسائل الإعلام شاءت أم لم تشأ أصبحت مشاركة في صنع قرار الأمن القومي، ومن ثم فإن لها الحق في أن تطلب أداء محسنا من جانبها⁽¹⁾.

إن وسائل الإعلام تشكل في الواقع الذراع الداعم للنخبة المسيطرة، وتناقش القضايا وتسترجعها ضمن إطار مرجعي مقبول، لأنها تتجاوز عادة مع اهتمامات وقيم ووجهات نظر النخبة الحاكمة، إن النخبة السياسية ومجموعة صغيرة مهيمنة من مؤسسات الإعلام الجماهيري الباحثة عن الربح، تسيطر على قسم كبير من موارد وسائل الإعلام وسلطاتها، وفي العديد من الحالات فإن نشر معلومات جديدة يجب ألا ينظر إليه كنتيجة لتحقيق استقصائي، لكن نتيجة التسريبات التي يقوم بها صناع السياسة أنفسهم في محاولة للتلاعب بالأخبار المكشوفة، أو لقمع بعض السياسات أو ترويجها⁽²⁾.

إن وسائل الإعلام تعد إحدى الوكالات الدولية للتنشئة السياسية، لأن الكم الكثير من المعلومات التي يحصل عليها الجمهور عن طبيعة عالم السياسة يأتي من خلال وسائل الإعلام فيما يلي:

أولاً: إن وسائل الإعلام تؤثر على القرارات السياسية لأنها تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار.

ثانياً: إن صانع القرار يعتقد أنها هامة، فهو ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس اتجاه سياسته وقراراته.

حيث تعمل وسائل الإعلام على:

- تمد صانعي القرارات بالمعلومات بشأن الأحداث الجارية والبيئة السياسية لسياستهم، وفي كثير من الأحيان تجعل صانعي القرارات والحكومة يشعرون باهتمامات الشعب بطريقة مباشرة بالتعبير عن اهتمامات الرأي العام، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق القصص الإخبارية التي تشكل النقاش الجماهيري والرأي العام.

- توفر للمسؤولين القنوات اللازمة لنقل رسائلهم إلى الجمهور والنخبة السياسية داخل الحكومة وخارجها، ومن خلالها تتاح الفرصة لشرح سياسات المسؤولين، ومهاجمة مواقف معارضتهم.

(1) نفس المرجع، ص 205.

(2) فواز جرجس، مرجع سابق، ص 121.

- تتيح للمسؤولين امكانية الحضور في ذهن الجمهور بعرضها المستمر لنشاطاتهم وصفاتهم الشخصية.

- كما تؤثر وسائل الإعلام في مواقف متخذي القرار، ومواقف الجمهور باتجاه المسؤولين الحكوميين، وتستطيع التغطية الإعلامية أن تزيد التأييد الجماهيري لبعض سياسات القادة والحكومات، ولا ينكر ما لها من دور في إحداث تغييرات جذرية في السياسات، وخلق سياسات جديدة عندما تتطلب المشاكل التدخل الحكومي، أو نشرها لمطالب الرأي العام.

قد يؤدي تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى التركيز في ملكية وسائل الإتصال، وذلك تحت إلحاح المتطلبات الاقتصادية لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة، ونتيجة لهذا التركيز تزداد سلطة المؤسسات الإعلامية على اتخاذ القرار في المجتمع، ولكن في المقابل تقل مشاركة المواطنين في التأثير في القرار الإعلامي وبالتالي في القرار السياسي، فكأن اتساع مساحة الديمقراطية يتيح لوسائل الإعلام قوة أكبر كسلطة، ولكن تحول الإعلام إلى سلطة لا يعني بالضرورة أن ينتج عنه زيادة مساحة الديمقراطية، بل قد ينتج عنه إضعافها⁽¹⁾.

لن نتجاوز الحقيقة عندما نقول أن التطور الهائل الذي شهده الربع الأخير من القرن 20 في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات، قد أسهم بشكل كبير في تحول الإعلام إلى سلطة تمارس دورها بفعالية مع غيرها من مستويات السلطة في المجتمع الليبرالي الحديث، بحيث لم يعد تأثيرها في القرارات يقل عن تأثير الأحزاب السياسية أو الرأي العام أو بقية منظمات المجتمع المدني، وأحيانا يصل إلى مستوى السلطات الثلاث الرئيسية الحكومة والبرلمان والقضاء⁽²⁾.

كيف يتحول الإعلام إلى سلطة في المجتمع؟ إن هذا التحول في دور الإعلام من كونه أداة للرقابة على السلطة إلى سلطة قائمة بذاتها، يرتبط ارتباطا وثيقا ببروز الرأي العام كقوة مؤثرة في اتخاذ القرار في المجتمع، وفي الوقت نفسه، فإن بروز الرأي العام يعود في جزء كبير منه إلى تطور وسائل الإعلام وتعاضم تأثيرها⁽³⁾.

يصبح الإعلام قوة من قوى السلطة عندما يكون في قدرة وسائله أن تمارس دورا فعالا في اتخاذ القرار في المجتمع، وليس مقصودا بالطبع أن تكون وسائل الإعلام هي التي تصدر القرار،

(1) فاروق أبو زيد، الإعلام والسلطة، مرجع سابق، ص 107.

(2) نفس المرجع، ص 105.

(3) نفس المرجع، ص 98.

وإنما أن يكون لها دور فعال في صنع القرار قبل إصداره، وذلك بما لها من تأثير على كافة القوى المشكلة للسلطة في المجتمع.

إن هذا الشكل من أشكال العلاقة بين الإعلام والسلطة التي يتحول فيها الإعلام إلى قوة من قوى السلطة، وعنصر أساسي من عناصرها، يعبر عن نفسه في أشكال متعددة، ومنها أن وسائل الإعلام تقوم بنشر البيانات والمعلومات عن اتجاهات وخطط الحكومة وسياساتها، ثم هي تضيف إلى ذلك اقتراح ما يجب القيام به لحسن تنفيذ هذه السياسات، ثم هي أيضا تقوم بالتعبير عن رد فعل المواطنين اتجاه هذه الخطط والسياسات، فهي بذلك تبني للحكومة التي تمثل السلطة التنفيذية حقيقة اتجاهات الرأي العام، مما يساعد في اتخاذ القرار الذي يلبي احتياجات المواطنين ويعبر عن رغباتهم.

إن هذه الأدوار المتشابكة لوسائل الإعلام، والتي يمكن اختزالها في مقولة أنها الصلة بين السلطة والمواطن، تعمل بشكل آلي في إشراك المواطنين في اتخاذ القرار، ويتطور هذا الدور يصبح لوسائل الإعلام وجود مستقل عن السلطة من ناحية، وعن الرأي العام من ناحية ثانية، فهي تؤثر في الإثنين كل على حدى، أو في كليهما معا في الوقت نفسه، بحيث تصل وسائل الإعلام إلى مرحلة تكون فيها بحد ذاتها سلطة مؤثرة في اتخاذ القرار⁽¹⁾.

إن دور وسائل الإعلام كسلطة ينبع من تأثيرها على المواطنين من ناحية، وتأثيرها على الحكومة من ناحية ثانية، فهي من ناحية المواطنين تساعدهم على المشاركة في اتخاذ القرار، وهي من ناحية الحكومة تمارس اتجاهها تأثيرا يدفعها إلى تبني مطالب المواطنين وتحقيق رغباتهم، ومن الأمثلة البارزة على دور وسائل الإعلام كقوة مشاركة في اتخاذ القرار، الدور الذي قامت به صحيفة "نيويورك تايمز"، ثم شاركتها فيه بعد ذلك معظم وسائل الإعلام الأمريكية أثناء حرب الفيتنام، حيث بدأت الصحيفة بنشر 7 آلاف وثيقة من وثائق البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) عام 1971، تكشف عن الفضائح التي يرتكبها الجيش الأمريكي في الفيتنام، وقد ظلت الصحيفة ومعها بقية وسائل الإعلام الأمريكية توالي نشر هذه الوثائق السرية رغم المعارضة العنيفة من جانب الحكومة الأمريكية، حتى استطاعت أن تثير الرأي العام الأمريكي ضد هذه الحرب، فقامت

(1) فاروق أبو زيد، الإعلام والسلطة، مرجع سابق، ص 102.

المظاهرات وتوالى الإحتجاجات الشعبية، حتى انتهى الأمر بانسحاب الجيش الأمريكي من الفيتنام⁽¹⁾.

عموماً يمكن القول أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار السياسي، فهي تنقل المعلومات السياسية لصانع القرار السياسي، وكذلك للمواطنين، وأي تشويه في هذه المعلومات يغير بغير شك في صنع القرارات، كما أنها تطرح بعض البدائل التي يمكن أن يختار من بينها صنع القرار، كذلك تؤثر في مرحلة تكوين القرار للرأي العام، وتؤثر أيضاً في إدراك المواطنين لدلالات القرار السياسي، كذلك قد يستخدمها صناع القرار للتأثير في الرأي العام من أجل خلق المساندة لقراراتهم⁽²⁾.

لقد أثبتت معظم الدراسات العلمية الحديثة في مجال الإعلام السياسي أن لوسائل الإعلام قوة مستقلة في المجتمع، وأنها تلعب أدواراً سياسية من خلال ما تقدمه من رسائل إعلامية، كما أنها تلعب دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار السياسي⁽³⁾.

أ - دور الصحافة في صنع القرار:

لا بد أن يكون للصحفي علاقة وثيقة بالسلطة، وهي علاقة بين طرفين، أحدهما وهو صاحب القرار، ومصالحته أن يصل الخبر إلى الناس بشكل معين، والطرف الثاني وهو الصحفي يريد الوصول إلى الحقيقة. وعن تجربته الصحفية في دول العالم الثالث يقول هيكل: "كلما اقترب الصحفي من السلطة، اقترب من صنع القرار، ويبقى السؤال هل يتمكن الصحفي من المشاركة في صنع القرار حتى ولو كان بعيداً عن مركز السلطة؟ التجارب تجيب بالإيجاب شرط الحصول على الأخبار عبر قنوات وأجهزة خاصة⁽⁴⁾.

وعلى رغم هامش الحرية المتاحة للصحافة في الدول العربية التي تأخذ بالتعددية السياسية، وهو هامش يتفاوت في مداه من دولة لأخرى، إلا أن هذا الأمر يتعين النظر إليه في ضوء عدد من الاعتبارات منها أن الحكومة لا تزال تحتكر الإعلام المسموع والمرئي، وجانباً مهماً من الإعلام المقروء في معظم هذه الدول، ومن المعروف أن هذا الإعلام هو الأكثر تأثيراً في تشكيل توجهات المواطنين، كما أن هامش الحرية المتاح للصحافة تتمتع به الأحزاب التي لديها صحف،

(1) نفس المرجع، ص 103.

(2) مجد هاشم الهاشمي، الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 46.

(3) نفس المرجع، ص 36.

(4) علي عواد، الإعلام والرأي، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، ص 136.

بمعنى أن الأحزاب التي لا تمتلك صحفا لا تستفيد من هذا الهامش، أضف إلى ذلك أن توزيع صحف المعارضة يعتبر بصفة عامة محدودا في معظم الحالات، كما أن السلطات الحاكمة تتدخل بأشكال مختلفة لمواجهة ما تعتبره تجاوزات من قبل صحف المعارضة لهامش الحرية المتاح أو للخطوط الحمراء في نظر تلك السلطات⁽¹⁾.

تسمى الصحافة السلطة الرابعة نظرا لإدراك الحكومة لأهمية الدور الذي تقوم به في تنوير الرأي العام، وتبصيرها بالأخطاء التي يمكن ان تقع فيها، وبالمخاطر التي يمكن أن تعترض طريقها لتأتي قراراتها سليمة، تباركها جماهير الشعب وتؤيدها لأنها نابعة من الإرادة الحرة لهذه الجماهير⁽²⁾.

في عام 1890 ساعدت إحدى الصحف المميزة بورقها وطباعتها في إبراز المآسي التي يتعرض لها سكان بعض دول أمريكا اللاتينية التي كانت تخضع لإسبانيا مما حفز الولايات المتحدة الأمريكية لشن حملة لتحرير هذه الأقطار، ومنها كوبا، وسواء كانت الصحف ووسائل الإعلام تبحث عن الإثارة أو عن الأخبار التي تملأ بها وسائلها، أو أنها حريصة على المصلحة العامة وقضاياها، فإنها كثيرا ما تعمل على إيصال المشاكل المنتقاة لجدول السياسات⁽³⁾.

إذا نظرنا إلى الحكومة باعتبارها لاعبا سياسيا واعيا يستجيب للمنبهات، فإن ذلك يعطي لوسائل الإتصال الجماهيرية دورا بارزا في حل المشكلات الحكومية، فهي تستطيع على وجه الخصوص أن تعزز من استجابة الحكومة لاحتياجات مواطنيها، وقد أوضحت إحدى الدراسات العلمية أن المنبهات التي قدمتها الصحافة الهندية عن مشكلات المواطنين كانت على رأس العوامل التي ساعدت الحكومة الهندية على الإستجابة للصدمات والأزمات الداخلية⁽⁴⁾.

وقد عبر "توماس جيفرسون" عن إيمانه بالصحافة باعتبارها المصدر الأساسي للمعلومات، فبرغم احتمال تعرض الفرد للخطأ في ممارسته الفكرية، إلا أنه اعتقد في إمكانية الأغلبية للوصول إلى القرارات الصائبة⁽⁵⁾.

وعلى المستوى الدولي، تتأثر القرارات في الأمم المتحدة أحيانا بالأنباء التي تنشر في صحف نيويورك، إذ أن الصحف الرئيسية في نيويورك يقرؤها بالطبع أعضاء الوفود لدى الجمعية العامة

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 104.

(2) حسن البدرابي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2000، ص 507.

(3) فواز جرجس، مرجع سابق، ص 86.

(4) راسم محمد الجمال، خبرت معوض عياد، التسويق السياسي والإعلام، الإصلاح السياسي في مصر، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 104.

(5) فضل الله محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 66.

للأمم المتحدة، وقد تغير الحال بالتقدم السريع في وسائل الإتصال الحديثة، فأصبحت بعض الصحف التي تصدر خارج الولايات المتحدة الأمريكية ذات نفوذ شديد بالنسبة للمناقشات الإقتصادية في الامم المتحدة⁽¹⁾.

وتظهر علاقة الصحافة بصناع القرار السياسي فيما يلي:

* **المعرفة:** بالرغم من توفر قنوات توصيل رسمية خاصة بالمصالح السياسية في كل دولة، فإن صانعي القرار السياسي يلجؤون في العادة إلى الصحافة بأشكالها المختلفة للحصول على معلومات أوفى ومتطورة عن الأحداث الوطنية والدولية، وردود فعل الجهات الدولية الأخرى نحوها.

* **التقييم:** يولي صانعو السياسة اهتماما بالصحافة ليس من أجل المعرفة فحسب، وإنما من أجل تمكينهم من تقييم الأحداث واستيحاء الأفكار من الآراء التي يطرحها المحللون المختصون في الصحافة حول معالجة المشاكل والمواقف التي ينبغي اتخاذها.

* **الأهمية:** يقصد بها أهمية الحدث استنادا على الصحافة ومعالجتها له، وذلك أن تركيز الصحافة بأشكالها المختلفة على حدث أو إغفالها له يساعد في تحديد درجة أهميته بالنسبة لصانعي القرار السياسي.

إن للصحافة تمد صانعي القرار بعنصر مهم مازال يفترض ومنذ زمن بعيد إسهاما رئيسيا للصحافة في صياغة القرار السياسي، ويتمثل ذلك في كونها معيارا أو مقياسا لاتجاهات الرأي العام⁽²⁾.

تلعب قصص الأخبار دورا رئيسيا في تشكيل الرأي العام وفي قياس وتفسير ما يفكر فيه الجمهور، وتؤثر هذه التفسيرات على إدارة السياسة، لأن صناع القرار يقبلون عادة تقييم وسائل الإعلام⁽³⁾.

مازال تأثير الصحافة على السياسات الخارجية للدول العظمى يتنامى وبسرعة بالغة منذ العقود الأخيرة، ويولي صناع السياسة اهتماما بالغا بقصص الأخبار، ويراقبون الأحداث التي ربما أفلتت من الرصد الدبلوماسي المعتاد، والصور التي تشكل الرأي والتي من الممكن نقلها، وقد

(1) جون هادوين، جوهان كوفمان، تر: محمد سعيد الناعم، إتخاذ القرارات في الأمم المتحدة، القاهرة: عالم الكتب، 1961، ص 75.

(2) محمد حمدان المصالحة، مرجع سابق، ص 103.

(3) دوريس ايه جريبر، مرجع سابق، ص 366.

أصبح التلفزيون على وجه الخصوص ومن خلال قدرته على صنع الصورة، عاملاً مساعداً على صنع السياسة، بل ويقوم في كثير من الأحيان بدور المشارك⁽¹⁾.

ب - الأخبار الإذاعية والتلفزيونية وصناع القرار:

إن الصحافة الإذاعية والتلفزيونية تشبه الضوء الأولي الذي يستهدي به صانعو القرار السياسي في صياغة قراراتهم، وتشكيل ردود فعلهم على الأحداث الدولية، ولكن في الوقت نفسه، فقد تعرض إرباكا بعض المعلومات المشوهة، حيث تؤثر على صناعة القرار السياسي، وبالتالي تسبب إرباكا ومشكلات لصانع القرار "مخرجات النسق السياسي"، فالمعلومات الراجعة عن مخرجات النسق السياسي كما يقول "ايستون" تؤثر في سلوك النسق المتتابع والمتتالي، ويؤثر التلفزيون بشكل كبير على القرار السياسي، بسبب إدراك صناع القرار السياسي للرأي العام لخلق المساندة لقراراتهم، وإدراك الناس لدلالات القرار السياسي⁽²⁾.

إن التلفزيون يشارك أحياناً في السياسة الخارجية، بأن يقوم بدور قناة مباشرة للاتصالات بين الموظفين الحكوميين أو النخب التي تصنع السياسة في إحدى الدول ونظرائهم في دول أخرى⁽³⁾. طبقاً لنظرية "القذيفة المرتدة"، يستطيع المتلقون حتى وإن حرموا من وسائل الإتصال، استخدام هذه المعلومات لاتخاذ القرارات ووضع استراتيجيات عسكرية ودبلوماسية وسياسية واقتصادية مفصلة لم يقصدها المرسل، وتكون لها ضارة جداً للمرسل المسيطر⁽⁴⁾.

لقد نجحت محاولة بعض الباحثين في برهنة فهم الحياة السياسية وتفسير ظواهرها من خلال العملية الإعلامية، كوظيفة تمثل عصب الحياة السياسية، فالإعلام السياسي هو أحد وظائف النظام السياسي وسياسته الخارجية، والقرارات يجب أن تتخذ على أساس معلومات جديدة ومناسبة، وهي تكون كذلك إذا حصلنا عليها بواسطة أداة (الإعلام)، تعبر عن الواقع الذي نريده، وتمدنا بالحقائق التي نحتاجها دون تشويه أو تحريف، أي إذا ما استخدم الحكام قنوات إتصال جديدة وفعالة تنقل إليهم نبض الجماهير وتطلعاتها وآراءها ومواقفها واتجاهاتها الحقيقية، وتنقل للمواطنين

(1) دوريس ايه جريبر، مرجع سابق، ص 395.

(2) محمد حمدان المصالحة، مرجع سابق، ص 115.

(3) دوريس ايه جريبر، مرجع سابق، ص 407.

(4) نفس المرجع، ص 517.

تعليمات وأوامر الحكام بدقة، كانت عملية التواصل بين الحاكم والمحكوم جيدة، وتواصل من خلالها النظام السياسي⁽¹⁾.

فحتى تعمل أية حكومة بكفاءة يتوجب أن توفر درجة ملائمة من الإتصال بينها وبين القاعدة، بحيث يتم طرح القرارات بعد الوقوف على توجهات الرأي العام من خلال رصدها في وسائل الإعلام وجمع المعلومات من خلالها، وأن يتم ذلك من خلال خبرات فنية متخصصة في تحليل المعلومات الواردة والتغذية الراجعة بصورة خالية من التحريف والتشويش⁽²⁾.

تتولى وسائل الإعلام من صحف، إذاعة، تلفزيون أداء دور مهم في عملية التنشئة السياسية، فهي تزود المواطنين بالمعلومات السياسية، وتشارك في تكوين وترسيخ القيم السياسية لديهم، وفي بعض المجتمعات المتقدمة تتولى هذه الوسائل نقل المعلومات عن قرارات وسياسات النخبة الحاكمة إلى الجماهير، ونقل المعلومات عن مطالب وردود فعل الجماهير إلى النخبة، وهذا التدفق المستمر للمعلومات صعودا وهبوطا، من شأنه العمل على تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة، وربط المجتمع المحلي بالمجتمع القومي، وتوعية المواطن بالقضايا القومية بل والعالمية، ونقل القيم الجديدة إلى الجماهير، وتقديم النماذج السلوكية المدعمة لها⁽³⁾.

6- تكنولوجيا المعلومات والاتصال والسياسة:

إن علاقة السياسة بالعلوم والتكنولوجيا علاقة وثيقة، فأجهزة الإتصال الحديثة تختزل المسافات، وتنقل الأحداث السياسية في كل مكان إلى أنحاء المعمورة خلال دقائق بالصوت والصورة، كما أن الممارسات السياسية المختلفة لم تعد بمعزل عن كل الأفكار الأخرى، وأصبحت الحاسبات الإلكترونية (الكمبيوتر) وشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وسيلة للمعرفة السياسية والمتابعة والبحث والتقصي، وسوف تساعد هذه التكنولوجيا على سرعة تطور علم السياسة⁽⁴⁾.

تجدر الإشارة إلى حقيقة هامة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهي أن المعلومات أكثر أهمية من التكنولوجيا بقدر كبير، ولكن كما هو الحال بالنسبة لأي أداة، تكمن

(1) مجد هاشم الهاشمي، مرجع سابق، ص 35.

(2) نفس المرجع، ص نفس المرجع، ص 36.

(3) ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 129.

(4) قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 155.

فوائدها في القدرة على استخدامها على الوجه الأمثل، وتكتسب هذه القدرة من استخدام الإستراتيجية السليمة والتخطيط الجيد⁽¹⁾.

في حين ما نجد الغايات التجارية من تكنولوجيا المعلومات والإتصال كلية الحضور، وفي حين يبدو السياسي مستبعدا من اهتمامات من نصبوا أنفسهم بشائر هذه الأدوات، يتطور بالفعل تفاعل قوي بين النقانة والسياسة، مستدعيا خلق أشكال قيمة جديدة، فتكنولوجيا المعلومات والإتصال تلعب دورا لا يستهان به في إعادة تحديد العلاقات بين الدولة، الإدارات المحلية، السوق والمجتمع المدني.

في هذا السياق يمكن للدولة الإستناد إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتطور من وظيفة دفع وإدارة إلى دور مواكبة وتحفيز، إلى دور منشط شبكة وضابط ارتباط إزاء مبادرات الفاعلين الآخرين وفاعلي المجتمع المدني⁽²⁾.

7- إنعكاسات ثورة المعلومات والإتصال على التطور السياسي:

اهتم بعض الباحثين بانعكاسات ثورة المعلومات والإتصالات على التطور السياسي في الوطن العربي، وقد تعددت الرؤى والإجتهادات بهذا الخصوص، فهناك من يرى أن هذه الثورة تسهم في تدعيم عملية التطور الديمقراطي في المنطقة، وذلك بالإستناد إلى الأسباب التالية:

1- إنها تنهي احتكار السلطات الحاكمة للمعلومات، والذي يعتبر أحد الدعامات الأساسية لممارستها السلطوية، فالمؤكد أن قدرة هذه النظم على فرض الرقابة على حرية الرأي والتعبير والتحكم في مصادر المعلومات تتآكل بشكل متسارع في ظل تمدد ثورة المعلومات والإتصالات.

2- إن ثورة المعلومات والإتصالات تسهم في رفع مستوى تطلعات المواطنين العرب، وتخلق تطلعات جديدة لديهم، حيث تنقل لهم صورا عن أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية أفضل، ليس في عالم الشمال فقط، بل في دول الجنوب أيضا، وإذا ما استمر عجز الحكومات العربية عن تلبية تطلعات مواطنيها، فإن هذا يسهم في زيادة حالة الشعور بالحرمان النسبي لدى قطاعات كبيرة منهم، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انخراطهم في أشكال من الإحتجاج الجماعي والعنف السياسي تؤثر سلبا في الإستقرار السياسي والإجتماعي، وهكذا فإن ثورة المعلومات والإتصالات تسهم في رفع مستوى تطلعات المواطنين في الدول العربية، في الوقت الذي تتجه فيه سياسات هذه

(1) سلسلة الإدارة العملية، الإستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، مرجع سابق، ص 10.

(2) فاليري بيجو فيكام وآخرون، تر: جوزيف سمراني، شبكات بشرية وشبكات إلكترونية، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2003، ص 21 و 23.

الدول سواء على الصعيد الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي إلى الحد من قدرتها على إشباع أو تلبية هذه التطلعات.

3- إن هذه الثورة تشكل دعما قويا لتنظيمات وقوى المجتمع المدني والمعارضة السياسية، حيث تستطيع هذه التنظيمات التواصل مع العالم الخارجي بيسر وسهولة، وبعيدا عن رقابة الدولة، كما تستطيع تعبئة نوع من التأييد الدولي بشأن بعض المطالب المشروعة، وكذلك حشد ضغط دولي بشأن أي انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان يمكن أن ترتكبها النظم الحاكمة، وبمعنى آخر فإن ثورة المعلومات والاتصالات جعلت قدرة نظم الحكم على إخفاء ممارستها السلطوية والإستبدادية أمرا صعبا جدا، إن لم يكن مستحيلا، وهو ما يجعل الحكام يترددون في ارتكاب ممارسات من شأنها تشويه صورتهم في الخارج، أو خلق حملات دولية مضادة لهم، كما أنه في ظل معطيات العولمة، تتآكل قدرة النظم الحاكمة على الإستمرار في تجاهل المطالب المشروعة للفئات المهنية والأقليات، وهكذا فإن ثورة المعلومات والاتصالات تجعل النظم العربية أكثر انكشافا لضغوط وتأثيرات نابغة من البيئة الخارجية.

4- إن ثورة المعلومات والاتصالات تسمح بنشر القيم والأفكار والممارسات الديمقراطية عبر الحدود، وهو ما يسميه البعض بأثر العدوى، ويزداد هذا الأثر في ظل موجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، والتي تعود بداياتها إلى منتصف السبعينات، وقد امتدت لتشمل العديد من دول الصحراء، وبغض النظر عن المشكلات والتحديات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة، فمن المؤكد أن هذه الموجة من التحول الديمقراطي قد كرست شرعية الديمقراطية كنظام للحكم على الصعيد العالمي.

5- إذا كانت الثورة الإيرانية قد استفادت كثيرا من "الكاسيت" في نشر أفكارها وتعبئة قطاعات من الشعب الإيراني لتأييدها ضد نظام الشاه، فإن قوى المعارضة في بعض الدول العربية استفادت وتستفيد من أدوات الثورة المعلوماتية وبخاصة شبكة الانترنت وأجهزة الفاكس في ممارسة معارضتها للنظم الحاكمة، مثلما هو الحال بالنسبة للمعارضة الدينية التي نشطت ضد الحكم في السعودية خلال بعض سنوات التسعينات، مما دفع الجهات المعنية هناك إلى القيام بعملية "فلترة" منظمة للمواقع على الانترنت، بحسب ما أكدت بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع⁽¹⁾.

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 324.

ولكن على الرغم من أهمية ثورة المعلومات والاتصالات في التأثير في التطور السياسي في الوطن العربي، إلا أن هذا التأثير يبقى محكوماً بعوامل عديدة تتمثل في ارتفاع معدل الأمية، حيث يتجاوز الـ 50% في العديد من الدول العربية، ومحدودية انتشار الوسائل الحديثة لثورة المعلومات والاتصالات في الوطن العربي، وبخاصة فيما يتعلق بعدد مواقع الإنترنت، وعدد مستخدميها منسوبة إلى إجمالي عدد السكان، حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام 2002 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ودراسات أخرى، أن الوطن العربي يأتي بصفة عامة ضمن أقل مناطق العالم من حيث عدد مواقع الانترنت، وعدد مستخدمي الشبكة، فعلى الرغم من أن العرب يشكلون نحو 5% من إجمالي سكان العالم، إلا أن نسبة مستخدمي شبكة الانترنت من العرب لا تتجاوز 0.5% من إجمالي مستخدمي الشبكة.

ونظراً إلى أن الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات عبر شبكة الانترنت تتطلب معرفة باللغة الإنجليزية والحاسب الآلي، فضلاً عن توافر المقدرة المالية لشراء كمبيوتر ودفع تكاليف الحصول على الخدمة، فإن استخدام الانترنت لا يزال استخداماً نخبويًا في معظم أقطار الوطن العربي، وبالإضافة إلى ذلك، وكما أكدت بعض الدراسات المتخصصة التي سعت إلى اختبار المقولة الشائعة بشأن التحديات التي تشكلها الانترنت للنظم التسلطية وشبه التسلطية من منظور مقارن، فقد أكدت أن النظم المعنية حاولت وتحاول من خلال أساليب عديدة الحد من التأثيرات المحتملة، ومن هذه الأساليب تقييد استخدام الانترنت من خلال وسائل إدارية ومالية وفلتر مواقع الشبكة... الخ⁽¹⁾.

على الرغم من أن ثورة المعلومات والاتصالات تشكل أحد العناصر الأساسية لعصر العولمة، حيث أن تأثيراتها تمتد لتشمل مختلف مناطق العالم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، إلا أن الدراسات التي تناولت تأثيراتها في النظم السياسية العربية تعتبر نادرة جداً، لذلك فإن هناك حاجة إلى توجيه مزيد من الاهتمام الأكاديمي إلى هذا الموضوع، عن طريق بلورة حاجات موضوعية وعلمية عن تساؤلات من قبيل: ما هي حدود تأثير ثورة المعلومات والاتصالات في الحياة السياسية في الوطن العربي؟ وإلى أي مدى تشكل هذه الثورة دعماً لعملية التحول الديمقراطي في المنطقة؟ وكيف توظف النظم الحاكمة بعض مخرجات هذه الثورة من أجل تكريس

(1) نفس المرجع، ص 325.

قدرتها على الإستمرار أو ضمن معطيات استراتيجية البقاء التي تسلكها هذه النظم؟ وما هي العوامل التي تجعل تأثير هذه الثورة يتفاوت من منطقة إلى أخرى في العالم؟

كما أن قضية انعكاس ثورة المعلومات على الدولة وسيادتها، بحاجة إلى المزيد من الفحص والتمحيص من منظور مقارن، وبخاصة في ظل تعدد الرؤى والإجتهادات الأكاديمية في هذا الخصوص من ناحية، وخصوصية الدولة القطرية العربية من ناحية أخرى⁽¹⁾.

يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحدث تطورا ملموسا في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لأية دولة، فمن الناحية السياسية تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما توفره من معلومات في زيادة وعي المواطن، وفي تغيير الأنماط السلوكية الجماعية في المجتمع، كما تساعد السياسي على التكيف مع ما يستجد من ظروف، فالرأي العام يمكن التعامل معه بدرجة كبيرة من الوعي إذا توفرت المعلومات الدقيقة عن الأحداث التي يمر بها المجتمع⁽²⁾.

8- الأنترنت والسياسة:

مع انتشار تقنيات الإتصال الحديثة خاصة الأنترنت، ظهرت مجموعة من الدراسات التي تحاول التعرف على كيفية استخدام هذه التقنيات في مجال الإتصال السياسي، وتأثيرات هذا الإستخدام في العملية السياسية، في النظم السياسية المختلفة. ومن أبرز هذه الدراسات كتاب بعنوان: "cyber politics" أي السياسة من خلال الأنترنت، يطرح هذا الكتاب سؤالا هاما حول دور الأنترنت في المشهد السياسي، وكيف يستخدم المواطنون الأنترنت في مناقشة السياسة. وقد عالج الكتاب العديد من القضايا الهامة والجديدة مثل بناء المجتمعات السياسية في الفضاء الإلكتروني، الأنترنت كأداة للدمقرطة الكونية، الديمقراطية والبنية الأساسية للاتصالات، الرسائل المضادة للحكومة والديمقراطية على الأنترنت، المناقشات السياسية الفورية وآثارها، جماعات المصالح المختلفة على الشبكة، الأنترنت ومستقبل الإتصال السياسي، هل ستغير الأنترنت من السياسة؟ أم أن السياسة ستحتوي الأنترنت وتكيفها كأداة للإتصال السياسي وفقا لآلياتها الخاصة؟ هل سيؤدي استخدام الأنترنت في الإتصال السياسي إلى التحول باتجاه الكونية، أم إلى التفتت باتجاه القبلية؟

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 367.

(2) أبو بكر محمد الهوش، الحكومة الإلكترونية، الواقع والآفاق، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2006، ص 139.

المدافعون النشطون عن الأنترنت يرون أن التوسع في القدرة على الإتصال يمكن أن يقود إلى أفعال أكثر انتظاما للمشاركة السياسية، وأساس هذا التوقع هو فكرة أن المواطنين سوف يكونون أكثر نشاطا في التعبير عن آرائهم من خلال الأنترنت، وأن الأنترنت تتيح لهم فرصا جديدة لتوصيل رغباتهم ومصالحهم لموظفي الحكومة الرسميين والمنتخبين، وأنهم سيتمسكون بهذه الفرص ويحاولون الإستفادة منها قدر الإمكان⁽¹⁾.

وهناك مجموعة أخرى من الدراسات التي اهتمت بكيفية الإستفادة من تكنولوجيا الإتصال الجديدة في مجال تعزيز العملية الديمقراطية، حيث أوضحت إحداها استنادا إلى 3 دراسات حالة أجريت في مينسوتا ونورث كارولينا وفلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية أن زيادة فعالية الإتصالات الحكومية من خلال الإستفادة من تكنولوجيا الإتصال الجديدة قد أدت إلى زيادة مشاركة المواطنين في العمل العام⁽²⁾.

من الكتب الهامة التي عنيت بدراسة تأثير التطور التقني في الإتصال على العملية السياسية، كتاب بعنوان "the future of teledemocracy" يطرح صاحبه نموذجا سياسيا جديدا أسماه النموذج الديمقراطي الجديد، موضحا رؤاه للمستقبل، ويبين بعد ذلك أن هذا النموذج هو نموذج الديمقراطية عن بعد، المتفاعلة الرأي، يتضمن: استطلاعات الرأي التشاورية + المدن الإلكترونية + المقابلات على الهواء + الأنترنت = كتلة جماهيرية نقدية⁽³⁾.

غير أن بعض الدراسات التي قامت على أساس المقارنة بين الإتصالات من خلال الأنترنت والإتصالات بالوسائل التقليدية، قد اوضحت أن الآراء القائلة بأن الإتصالات عبر الأنترنت سوف تحدث ثورة في اتصال المواطنين بالحكومة هي آراء غير صحيحة نسبيا حتى الآن، لأن إمكانية الإتصال كمنتج للتكنولوجيا غير متساوية من حيث التوزيع بين المواطنين من ناحية، كما أن المؤسسات السياسية غير متساوية في تبنيتها لأشكال الإتصال التكنولوجي⁽⁴⁾.

إن أوساط العمل السياسي تستفيد من نوعيات غير تقليدية من الأوعية، مثل قصاصات الصحف والنشرات والتقارير وبرقيات وكالات الأنباء والفاكس... إلى آخر الأوعية التي تتسم بالحدثة أو سرعة "الجريان" ومتابعة الأحداث، والتي تحتل الأنترنت بينها موقعا متميزا⁽⁵⁾.

(1) محمد سعد أبوعمود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2009، ص 260.

(2) نفس المرجع، ص 275.

(3) نفس المرجع، ص 257.

(4) نفس المرجع، ص 260.

(5) حسني عبد الرحمان الشيمي، إقتصاديات المعلومات، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 46.

والأنترنت باعتبارها ثنائية الإتجاه، تمكن ليس فقط من دخول مد من المعلومات غير المرغوب فيها بالنسبة للأنظمة السياسية، ولكن أيضا خروج معلومات ترغب السلطات في إخفائها. ففي الحالة الأولى تستعمل السلطات العمومية الأخلاق (غزو الصور الخليعة، أو التي ينظر إليها على أنها كذلك)، لإقناع رأيها العام بضرورة الرقابة السياسية، وبالنسبة للحالة الثانية فإن الهدف هو الرقابة السياسية. حركات المعارضة السرية فهمت بسرعة الفوائد التي تجنيها من الشبكة العالمية، بالموازاة مع الفاكس، فإن المعارضين المقيمين في الخارج يغرقون أتباعهم وكذلك الذين يشكلون أهدافا لهم بدعايتهم من خلال البريد الإلكتروني، كما يشاركون بكثافة في منتديات النقاش المتخصصة.

من المؤكد اليوم أن الأنترنت هي في مركز الرهانات الجيوسياسية المرتبطة بالبحث عن السيطرة على ما يسميه البعض القارة السادسة⁽¹⁾.

أ - المعارضة الإلكترونية:

لقد أصبحت الأنترنت المجال البديل والذي من خلاله يتسنى للجماعات المعارضة أن يكون لها صوت ورأي ينشر حول العالم ويقراً ويجد المؤيدين، لذلك فإن الأنترنت في تلك الدول ليست مجال إتصالات فحسب، بل إنها أداة فعالة للتغيير السياسي والتطوير⁽²⁾.

منذ إدخال آلة الفاكس والأنترنت إلى السوق، واستخدامها من قبل المعارضة السعودية، انتشرت في وسائل الإعلام الغربية وأوساط المحللين الغربيين التوقعات بشأن الإنهيار القريب للدولة السعودية في ظل ضغط التكنولوجيا، وقد استشرّف الكثيرون أن النظام السياسي لمملكة الصحراء بدأ يضعف، وأنه سيتفتت في غضون أشهر معدودة بنقرة من "الماوس".

وقد برعت المعارضة السعودية الموجودة في الخارج في استخدام الوسائط الجديدة، فأرسلت بياناتها عبر الفاكس إلى نحو 600 شخص داخل المملكة، ووفرت خط تواصل هاتفي مجاني لمكاتبها في لندن، وأنشأت موقعا إلكترونيا نجحت في الحفاظ عليه⁽³⁾.

إن طاقة الأنترنت على إشاعة محيط تحرري وتطويري جعلها قادرة على أن تلعب حسان طروادة من قبل الناشطين والمعارضين في الأنظمة التسلطية للتأثير على الحياة السياسية وحثها

(1) فؤاد بن حالة، تر: أحمد عظيمي، صدمة الإتصال الشمولي، الأنظمة والمجتمعات العربية في مواجهة التحدي، الجزائر: منشورات ANEP، 2005، ص 41 و 42.

(2) غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2002، ص 219.

(3) مأمون فندي، تر: تانيا ناجية، حروب كلامية، الإعلام والسياسة في العالم العربي، بيروت: دار الساقي، ط1، 2008، ص 251 و 252.

على التغيير والإصلاح، ذلك أن استعمالات الأنترنت في هذا المجال متعددة ومتطورة، ومنها نشر المعلومات وإتاحة الوثائق السمعية والبصرية، ونقل التسجيلات الصوتية والصورية والتواصل مع المؤيدين وللمعارضين عبر البلدان، وإرسال الرسائل الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، ونقل وتلقي الأخبار، وكلها تجعل من أي فكرة أو إيديولوجيا أو مبدأ ذا قابلية للانتشار الواسع، وإيجاد المؤيدين لتأثير على الآخرين، وإيصال الاحتجاجات إلى أقصى مكان في العالم موصول بالأنترنت⁽¹⁾.

وهناك مجموعات لا حصر لها تستعمل الأنترنت لمصالحها السياسية والإيديولوجية، وأهدافها وتطلعاتها، والجمعيات والمنظمات المدنية وغير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان إلى الجماعات ذات الإهتمامات الخاصة، إلى الأحزاب السياسية وحتى الجماعات الإرهابية.

في الدول النامية، تؤمن الأنترنت طاقة الوصول إلى المعلومات من الأنظمة السياسية القائمة في العالم، وهذا يؤثر على تحرك الرأي العام وتبلوره وعلى سياسات الأنظمة والحكومات، كما يجعل الشعب مع حكومته وجها لوجه، ففي حادثة ساحة تيانانمن في الصين عام 1989، فإن الحكومة الصينية كانت قلقة من استعمال الأنترنت من قبل الجماعات المعارضة داخل الصين وخارجها، فخلال تلك الحادثة صعقت الحكومة من الإستعمال المكثف للأنترنت والبريد الإلكتروني والفاكسات من قبل الطلاب.

وفي ماليزيا، أدى توقيف رئيس الوزراء أنور إبراهيم عام 1998 إلى ازدياد لجوء مؤيديه إلى الأنترنت للتعبير عن تأييدهم له ورفض توقيفه، ففي خلال 5 أشهر، أقيم أكثر من 50 موقعا على الأنترنت للدفاع عنه، ناقلة رسائله عبر الأنترنت من سجنه، ومصورة المظاهرات، بالإضافة إلى التقارير الإخبارية الأجنبية حول الأزمة السياسية، إلا أن الوصول إلى المواقع كان بطيئا لكثرة الطلب والزحام عليه ولكثرة المستجيبين له، حتى أن بعض المراقبين يعتقدون أن الأنترنت صارت الوسيلة والبيئة الأفضل لمعارض النظام في ماليزيا، ومصدرا أساسيا للأخبار عن الماليزيين⁽²⁾.

خلال القرن 20، أصبحت وسائل الإتصال السمعية البصرية إلى جانب الصحافة مسرحا للنقاش الديمقراطي، وأتاح تطور شبكة الأنترنت أيضا انتشار الأفكار الديمقراطية، فقد ظهرت هذه الشبكة الإتصالية كوسيلة أسهل وأسرع للإتصال، وكساحة للحوار، فهي تسمح بفضل البريد

(1) عثمان منير حمزة سنو، مرجع سابق، ص 220.

(2) نفس المرجع، ص 231.

الإلكتروني وإمكانيات المحادثة عن بعد بتبادل المعلومات والأفكار والآراء، كما تساعد على نشر المعلومات الإدارية وتسهيل التفاعل بين أهل الحكم والمواطنين، وتسمح لأفراد متباعدين بأن يتشاركوا الأفكار، ويوحدوا الجهود وينظموا صفوفهم⁽¹⁾.

تساهم الأنترنت في الإستعلام الأفضل عن المواطنين وفي شفافية العمل العام، عبر نشر معلومات إدارية مثلا، وعبر البرامج السياسية للأحزاب... إنها تمهد لتفاعل أكبر بين الحاكمين والمحكومين، فالإحصاءات الإلكترونية تسمح بأن يعرف المنتخبون ما يتوقعه منهم الناخبون، وردات فعلهم، ويمكن أن نتصور أن الأنترنت سوف تكون أداة للمشاركة في العملية القضائية والنقاشات المفتوحة في البرلمان، أو إرسال الإقتراحات للبرلمانيين، بمعنى أنه بإمكان الأنترنت أن تؤدي إلى إشراك المواطنين في القرارات العامة والجدل السياسي القائم⁽²⁾.

إن وسائل الإتصال جعلتنا نعيش الجيل الأول من المواطن الذي يستطيع أن يرى ويسمع ويصدر رأيا على زعمائه في وقت واحد وفورا، وهو أيضا الجيل الأول من القادة السياسيين الذين بوسعهم أن يخاطبوا الشعب كله، ويعرفوا في الحال ما يعتقدونه الناس وما يرغبون فيه. إن الإتصالات البعيدة المدى التي يتخاطب الناس بواسطتها تكفل على نحو متزايد معرفة المواطنين العاديين الفورية بالقرارات السياسية الكبرى التي تؤثر في حياتهم وممتلكاتهم⁽³⁾.

إن حرية التعبير وحرية انتقال المعلومة بواسطة الأنترنت، يعني أن المواطنين العرب بدؤوا يتذوقون ما يمكن تسميته بطعم "الحرية الإلكترونية"، والتي سوف تقود بلا شك ومع انتشار استخدام الأنترنت إلى الإنتقال نحو الحرية من داخل أجهزة الحاسوب إلى الساحات والشوارع العامة⁽⁴⁾.

نتيجة لهذا التطور الإعلامي والمعلوماتي في الوقت الراهن، وكذلك لتعدد الفضاءات المفتوحة من قنوات فضائية وأنترنت في محيطنا العربي، فإن التطورات أسقطت احتكار السلطات للخبر والمعلومة، وسقط مبدأ إمكانية إخفاء الحقائق عن المواطن⁽⁵⁾.

في عام 1991، حاولت مؤامرة دبرها زعماء الحرس الشيوعي القديم قلب حكم ميخائيل غورباتشوف التي كانت تتخذ اتجاهها أكثر ليبرالية، وقد تم تحديد إقامة الرئيس السوفياتي وأسرته

(1) مي العبد الله، الإتصال والديمقراطية، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2005، ص 10.

(2) نفس المرجع، ص 116.

(3) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 206.

(4) مي العبد الله، مرجع سابق، ص 191.

(5) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإعلام العربي في عصر المعلومات، أبوظبي: مطبوعات المركز، ط1، 2006، ص 599.

ومساعدية في فيلا في شبه جزيرة كرايمين، والتي تبعد عن موسكو مئات الأميال، وقد بذل المتآمرون كل ما في وسعهم لإيقاف الإتصالات الهاتفية و الإتصال الإذاعي والتلفزيوني، ولكن شيئاً ما أدى إلى الوقوع في خطأ غير متوقع.

إن المتآمرين لم يكونوا واعين بالإنترنت التي تحوي المئات بل الآلاف من شبكات الكمبيوتر، أو أنهم لم يحفلوا بها، رغم أنه كان يجب وضعها في الحسبان عند تدبير الانقلاب، وكان بوريس يلتسن يعلم مدى قوة تلك الشبكة الضخمة، ولجأ إليها لوضع استراتيجية مضادة للانقلاب بالتعاون مع خبراء حلف الأطنطي⁽¹⁾.

لقد أعطت الأسعار الرخيصة للهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني مزيداً من الفرص للمواطنين والسياسيين ليتحدثوا إلى بعضهم البعض، وتكاثرت المواقع الإلكترونية للمرشحين واتحاد المصالح، وبالرغم من أن المحادثة على الإنترنت غالباً ما تكون معدة سلفاً وغير دقيقة، فإنها ربما النمط الأكثر نمواً في الإتصال السياسي⁽²⁾.

ورغم أن الإنترنت الآن هي أفضل مثال لوسائل الإعلام الحديثة، إلا أنها ليست موظفة كمثال لوسائل الإعلام الجماهيرية، على الأخص عندما تتعلق بالأخبار السياسية، فعلى سبيل المثال في انتخاب 2000، كان هناك مدخل إلى الإنترنت فقط لحوالي نصف عدد السكان الأمريكيين، ووجد أحد المسوحات خلال أوج موسم الإنتخابات الأولية لعام 2000، أن 11% فقط من مستخدمي الإنترنت قاموا بزيارة مواقع إلكترونية لمرشح ما، وهو عدد أقل بكثير من عدد الذين شاهدوا مرشحا في أخبار المساء على شبكة تلفزيونية، أو حتى على cnn، ولكن الأهمية السياسية للإنترنت تنمو، ولم يكن لأي من المرشحين الرئاسيين مرجع إلكتروني رسمي في 1992، في حين كانت المواقع الإلكترونية مع اقتراب عام 2000 أمراً طبيعياً في الحملات حتى أدنى مستوى كالمستوى المحلي، كما نما استخدام الإنترنت بشكل سريع لجمع المال في الحملات الأخيرة كذلك، وبعد انتصار "ماك كين" غير المتوقع في الإنتخابات الأولية، تصاعدت التبرعات على الإنترنت، فقد جمع في شهر واحد 5.6 مليون دولار، ربع إجمالي ما جمعه من مال، وأصبحت التبرعات على الإنترنت أكثر أهمية من خلال الإنتخابات الأولية الديمقراطية لعام 2004⁽³⁾.

(1) شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الإتصال والمجتمع، القضايا والإشكاليات، القاهرة: دار العالم العربي، ط1، 2009، ص 119.

(2) موريس بي فيورينا وآخرون، تر: لميس فؤاد يحيى، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 14.

(3) نفس المرجع، ص 228.

ولأن مستخدمي الإنترنت ليسوا بحاجة إلى التعريف بأنفسهم إثنياً أو دينياً أو سياسياً، فإنهم يتمتعون بقدر كبير من الحرية في التأثير والتعبير والمناقشة والبوح بالكثير من الأمور والقضايا والسياسات التي تهم مجتمعهم. هذه الإتصالية الواسعة التي تؤمنها الإنترنت جعلت الجماعات الأقلية والمهمشة والمنبوذة قادرة على الوصول إلى كافة مراكز القرار في العالم، لنقل همومها وشكواها، كما ساهمت الإنترنت في جعلها تشارك كفاعها مع باقي العالم⁽¹⁾.

ب- نماذج عن تأثير الإنترنت في القرار السياسي:

في عام 1995، أعلن الرئيس المكسيكي عن بدء حملته العسكرية للقبض على rafael sebastian قائد مجموعة الثوار، وفي غضون ساعات كانت كلمات الرئيس المكسيكي على الإنترنت عن طريق آلات الفاكس وأجهزة الحاسوب النقال التابعة للثوار، فانهمرت آلاف الرسائل الإلكترونية والرسائل بواسطة الفاكس على مكتب الرئيس تدعوه لوقف الحملة، فأمرت الحكومة قواتها بالتوقف عن المتابعة.

بالإضافة إلى هذا، فإن مكتب حقوق الإنسان التابع للكنيسة الكاثوليكية بالمكسيك، جمع معلومات حول انتهاك حقوق الإنسان الذي تمارسه حكومة المكسيك بحق الأقليات، وأرسل تلك المعلومات إلى المركز الرئيسي في مكسيكو ليوزع عبر شبكة الإنترنت، فأجبر الحكومة على التعديل من سياستها تجاه الثوار المذكورين، ذلك أن ما يجب أن تخشى منه الحكومات ليس الثوار القابعون في الأدغال، بل خبير واحد في الإتصالات بينهم.

إن ما ورد مجرد أمثلة عن قوة الإنترنت، إن الروايات الإخبارية والمواضيع التي لا تستطيع الصحف نشرها بسبب القمع السياسي، تنتشر وتتداول بكثافة على الإنترنت، لذلك فإن الإنترنت أصبحت بمثابة المركز الرئيسي تقريبا لكل نوع من أنواع النشاط السياسي، ولكل نوع من التحرك الجماهيري، بدءا من الدعوة إلى المقاطعة العامة، إلى رسم الخطط والتحركات التكتيكية لأي حزب أو منظمة سياسية أو حتى منظمات غير حكومية ومؤسسات خاصة. وتستعمل الإنترنت كمسرح ومنبر لطرح القضايا والمشاكل ومناقشتها وبحثها، والتداول بشأنها حول العالم⁽²⁾.

ولقد ساهمت الإنترنت في تخفيف المجهود في الإتصال بين مراكز السلطة على درجاتها المختلفة وبين المواطنين، ففي الدانمارك مثلا لدى كل الجهات والمسؤولين الحكوميين صناديق

(1) غسان منير حمزة سنو، مرجع سابق، ص 177.

(2) نفس المرجع، ص 178 و 179.

بريد إلكترونية، والتي يستطيع كل المواطنين والشركات من خلالها توجيه الرسائل والشكاوي، والحصول على الإستفسارات التي يطلبونها.

وما ذكر حتى الحين لا يعتبر شيئا جديدا البتة، ذلك أن تكنولوجيا المعلومات لطالما كانت سلاحا ذا طاقة ثورية وتغييرية وبخاف منها، ذلك أنه لم تكد توجد المطبعة وآلاتها وتبدأ في النشر، حتى قامت الحكومات بمحاولة تنظيمها، بل والسيطرة عليها، كما أن ضبط تدفق المعلومات كما ونوعا، كان دائما هو رد فعل الأنظمة أيام الإضطرابات العسكرية والسياسية⁽¹⁾.

هناك فكرة عامة متداولة عند بعض الناس، مفادها أن الأنترنت، وبناء على خصائصها المميزة، فإنها تؤمن الفرص الحقيقية لتطبيق الديمقراطية وللتغيير السياسي، خاصة في الدول حيث حرية التعبير وحرية إبداء الرأي مقموعة أو على الأقل مقيدة من قبل أجهزة الحكومة.

إن تكنولوجيا المعلومات الحديثة تهدد نظما قائمة تعتمد على التسلطية في الحكم وعلى التحكم المطلق سياسيا واقتصاديا وثقافيا والسيطرة على شعوبها، كما أن ناشطي الحريات الشخصية والسياسية والفكرية يرون أن بيئة الأنترنت وساحته تشكل فضاء عالميا يسمح بوصول دفق هائل من المعلومات غير المراقبة⁽²⁾.

لا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أن التواصل ميسر بين الأفراد عبر الأنترنت والفضائيات، مما سيقود إلى المزيد من الحرية الإجتماعية والسياسية، وهذا سيؤدي إلى تفاعل الجماهير وتنامي دورها في التأثير على مناشط الحياة العامة، ويقود إلى ثقافة جديدة⁽³⁾.

إن التكنولوجيا نسفت محاولات الرقابة، وأصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لمختلف الحكومات، مثلما هي شبكة الأنترنت اليوم التي راحت تهز أركان الأنظمة الدكتاتورية التي لا تقدر على مراقبة المعلومات ولا مصادرتها ولا قمع الأقليات وفرض القيود على حرية التعبير، وهكذا فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال غيرت المفهوم القانوني للسيادة، بحيث أصبحت سيادة الدولة على الشعوب وعلى المعلومات وعلى الآراء ضريبا من الخرافة⁽⁴⁾.

ويأتي توفير السلطات معلومات ذات طابع عمومي على الشبكة مع بدايات "النت سياسة"، لتتجز لوحة مجتمع في طريقه إلى الرقمية الشاملة، فالحكومات الإقليمية أو الفيدرالية في كندا

(1) نفس المرجع، ص 180.

(2) نفس المرجع، ص 218.

(3) صالح خليل أبو اصبح، مرجع سابق، ص 58.

(4) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 209.

والولايات المتحدة الأمريكية تستثمر مبالغ ضخمة لأجل إقامة الحكومة الإلكترونية، موفرة المعلومات الإدارية والقانونية على الخط، ومقيمة انطلاق تفاعلية إدارية مع المواطنين والسياسيين. وقد بدأت تتضح معالم مشاركة المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية في الانتخابات، إذ صوت 40% من المشتركين عبر الشبكة، وقد ساعدتهم المعلومات أو تبادل الآراء عبرها على اتخاذ قرارهم⁽¹⁾.

إن إدارة المعرفة مع الأنترنت ومع الشبكات الخارجية أصبحت ذات علاقات تفاعلية مع كل الأطراف، وتحصل على المعلومات وتواجه المشكلات، وتساهم في صنع القرار أولاً بأول في ظل الانترنت⁽²⁾.

إن جعل ثروة المعرفة متاحة في جميع أنحاء المنظمة، يحقق منفعة حقيقية للمنظمة التي ترغب في تحسين قدرة العاملين على صنع القرار، وضمن ذلك تأتي تكنولوجيا المعلومات لتدعم هذه المسارات الأساسية في إدارة المعرفة⁽³⁾.

لقد أصبح كل شيء إلكترونيًا، يحمل (E)، فقد جرى الحديث عن الوظائف الإلكترونية للإدارة، كالتخطيط الإلكتروني، الإستراتيجية الإلكترونية، القيادة الإلكترونية، الرقابة الإلكترونية، بالقول مرحبا بعصر كل شيء إلكتروني (e – everything).

يرى العديد من الباحثين أن الطرق السريعة للمعلومات هي وسيلة تقرب المواطن من المنتخبين أو من المؤسسات، ويتطرق البعض على سبيل المثال إلى إعادة تعريف الديمقراطية ضمن الانتخاب الإلكتروني⁽⁴⁾.

ففي أقطار الجنوب، حيث عرفت الدولة تنوعا في مسارات تطورها التاريخي، يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل ملموس في إعادة تأسيس الدولة، كما أظهرته التجارب الرائدة التي طبقت خصوصا في السنغال ومالي، في جهة اللامركزية وإدارة هيئات الدولة، وإدارة الانتخابات وتوفير نماذج المعاملات الإدارية على الشبكة... الخ⁽⁵⁾.

قدمت تكنولوجيا المعلومات للإنسانية فرصة التلاقي وتلاقح وتداخل العلوم والثقافات مع بعضها بشكل مباشر وسريع دون تعقيدات تذكر، فالإنترنت أصبحت بحق نافذة يطل من خلالها

(1) فاليري بيجو وآخرون، مرجع سابق، ص 104.

(2) نجم عيود نجم، مرجع سابق، ص 133.

(3) نفس المرجع، ص 171.

(4) أرنود دوفور، تر: منى ملحيس، نبال أدليبي، زدني علما أنترنيت، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 1998، ص 130.

(5) فاليري بيجو وآخرون، مرجع سابق، ص 24.

إنسان العصر الحالي على العالم، ويعرف ما لا تسمح به الأنظمة والحكومات، وبالتالي أضحت الأمل المنشود لمسايرة ما يدور في فلك الدول المتقدمة، ولو في بعض الأمور المعرفية والعلمية المهمة، وبذلك تعطي تكنولوجيا المعلومات اليوم بدائل وخيارات كثيرة للمجتمعات من أجل أن تتقدم، وكذلك من خلال توفير المعلومات، بل والمعرفة لصناع القرار الذين يشكلون عنصر التطور والتنمية أو عنصر التخلف والقهر، حيث أن توفير المعلومة من جهة، وإشاعتها وتداولها بين الناس من جهة أخرى، صار معول هدم للفواصل بين الحكومات وشعوبها من جانب، وبين هذه الشعوب وشعوب الدول الأخرى من جانب آخر⁽¹⁾.

يتوالى ظهور التكنولوجيا الجديدة التي تساعد على إدارة المعلومات، وما أحوج الحكومات اليوم إلى مثل هذه التكنولوجيا خصوصا في ظل الكم الهائل من المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة، والتي تحتاج بالتأكيد إلى أساليب وطرائق وتكنولوجيا جديدة لضمان إدارتها بكفاءة فعالة، وعليه ينبغي وجود إطار عمل من لإدارة السجلات، باعتبار السجلات العصب الرئيسي، والمصدر المعول عليه للحصول على المعلومات والبيانات في الوقت الحقيقي، كما أن معظم القرارات تعتمد على هذا النوع من السجلات الموثقة والمحدثة باستمرار، وتستطيع الحكومات الإنتفاع من محتوى هذه السجلات باللجوء إلى التكنولوجيا الحديثة التي تساعد ليس فقط في مجال إدارة السجلات، وإنما أيضا في مضمار استعادة المعلومات عند الحاجة إليها⁽²⁾.

يمكن تلمس أبرز معالم التحول نتيجة ولوج عصر الثورة التقنية في ميادين الإتصالات والمعلومات ما يلي:

- إعادة تعريف أهم عنصرين محددين لأي فعل ألا وهما الزمان والمكان، مما قد يوجد بيئة قرار جديدة تفرض على صانعي القرار والنظم السياسية التكيف معها.

- حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكانا للإتصال والتبادل بين البشر والثقافات، حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات أخرى، ويكتشفون قيما متغايرة ويتعرفون على إنسانية متعددة الوجوه، وقد أصبح قرار اقتصادي أو سياسي في بلد ما يمكن أن يؤثر فعلا على حياة ملايين البشر في أماكن بعيدة، كما أن الأحداث السياسية والتطورات في جزء من العالم، سوف تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على العملية السياسية في مجتمعات أخرى بعيدة.

(1) جعفر الجاسم، مرجع سابق، ص 06.

(2) أبو بكر محمد الهوش، الحكومة الإلكترونية، الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 585.

- بينما تسهم الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إحداث قدر عال من التوحيد والمركزية في القرار على النطاق العالمي، وفق ما تقتضيه مصلحة دول المركز، فهي تسبب أو تحرض من ناحية أخرى على مزيد من التفكك واللامركزية على النطاق المحلي والداخلي لدى دول الأطراف، ولصالح دول المركز.

- بينما كان في إمكان الدول التحدث عن السيادة الإعلامية، وعن التحكم شبه الكامل أو شبه المطلق في عملية تدفق المعلومات إلى داخلها، والعمل على تشكيل عقول أبناء شعبها وضمان ولائهم التام لصالحها، فقد أصبح الآن ومع تعاظم فرص الاتصال عن طريق شبكات المعلومات والاتصالات، من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التي تصل إلى عقول المواطنين⁽¹⁾.

إن الحتمية التقنية كتوجه تحليلي، بالرغم من الإنتقادات الموجهة إليها، تتمتع بمزايا خاصة بالنسبة للقائمين على القرار السياسي، فهؤلاء عادة ما يستعملونها من أجل تبرير بعض الإختيارات، أو تغيير بعض التوجهات السياسية التي يصعب مصارحة المجتمع بها مباشرة، فهذه الحتمية تعمل على نزع الطابع السياسي عن بعض القرارات السياسية، وذلك بإدخال نوع من العقلانية التي تدخل ضمن طبيعة الأشياء، وهذا ما يسمح أحيانا بتحاشي المرحلة الصعبة والسجالية المتمثلة في كيفية تحديد الأولويات والمشاكل، كما أنها تسمح بنقل المسؤولية إلى فاعلين آخرين يملكون شرعية تقنية، مثل المتخصصين في التكنولوجيات والمهندسين والخبراء⁽²⁾.

إن عصر المعلومات وثورة الاتصالات أفرز إستراتيجية مناسبة، وهي الإحتكام إلى الشعب من جانب الرؤساء في مواجهة الكونغرس، ففي عهد الرئيس "ريجان" تم إنشاء مكتب للاتصالات يستند إليه لكسب التأييد الشعبي لسياساته باستخدام كافة وسائل الإعلام، ولتنفيذ تلك الاستراتيجية، ولقد نجح "ريجان" في استخدام تلك الإستراتيجية لتنفيذ برامجه في صراعه مع الكونغرس حول الميزانية، وكان رد الفعل الشعبي كما ظهرت ذلك استطلاعات الرأي من الخطابات والبرقيات والمكالمات التلفونية، والتي بلغت نحو 15 مليون رسالة، وتم إقرار ميزانية الرئيس "ريجان"⁽³⁾.

الكمبيوتر وصنع القرار: لعل من الأسباب الرئيسية التي دفعت الإنسان إلى تطوير جهاز الكمبيوتر، هو بدون شك لتسهيل صنع قراره بدقة كبيرة وثقة كاملة. لقد كان الإنسان في العصور

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 93.

(2) الصادق رابح، مرجع سابق، ص 168.

(3) عادل ثابت، مرجع سابق، ص 112.

الغابرة يعيش حياة بسيطة وبمطالب زهيدة وتكاليف قليلة، بينما اتخاذه للقرار كان يتم بعد جهد كبير أو مشاوره صديق مجرب له خبرة، لكن الآن وفي عصر السرعة هيهات أن يصنع القرار هكذا، وبكل هذه السهولة، وبهذا التصور، ونظرا لأهمية صناعة القرار، فقد تم اختراع الكمبيوتر⁽¹⁾.

القرار الإلكتروني: يعد القرار الإلكتروني وما تصدره الأنظمة الذكية من قرارات معتمدة في الأصل على قواعد البيانات المتاحة والمتداخلة في ظل الإتجاهات المنطقية لتحليل الوقائع وفقا لمقتضيات الظروف، ومعطيات المستقبل، ومن ثم فإن مسايرة العصر الرقمي لا تلغي القرارات البشرية، وإنما القرار الإلكتروني حيادي في التحليل الخاص بالبيانات وإظهار الحقائق، في حين يتأثر القرار البشري بالإنحياز والإنحراف المقصود واللامقصود، وعدم التحديد (هولامية) التصور، والشمولية لدى إنجاز الخطط، ولذلك فإن القرار الإلكتروني يعد إعادة هندسة النظام إلكترونيا⁽²⁾.

(1) عمر بلقاضي، مرجع سابق، ص 13.

(2) إبراهيم الأخرس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدول العربية، القاهرة: ايتراك للنشر و التوزيع، ط1، 2008، ص 245.

الفصل الخامس

المشاركة السياسية

الفصل الخامس

المشاركة السياسية

1- تعريف المشاركة السياسية: تعني تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها⁽¹⁾.

إن المشاركة السياسية بمفهومها العلمي لا تتطلب فقط توفر الحد الأدنى من المتطلبات المادية والاجتماعية، ولكن أيضا درجة معقولة من الوعي السياسي، وهو الأمر الذي يفترض بدوره عدة متطلبات أبرزها التعليم ووسائل إتصال جماهيري متطورة⁽²⁾.

تعني المشاركة السياسية الفعالة ببساطة ما تم تحقيقه بصورة إيجابية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، من خلال إتاحة الفرص في الواقع العملي، وتوفير صيغ عملية من شأنها أن تساهم في دفع المواطنين للتعبير عن اختياراتهم حول ما يجب أن تكون عليه القرارات الجماعية الملزمة، وأيضا إتاحة وضع تساؤلاتهم حول الخيارات الممكن تحقيقها، وبالتالي إعطائهم هامشا للمناورة وطرح البدائل⁽³⁾.

وتختلف مستويات المشاركة داخل كل مجتمع، حيث يقسم الأفراد إلى ثلاثة مستويات هي النشطاء، المهتمون والهامشيون، ويضيف بعض الباحثين مستوى رابع يتعلق بالمتطرفين سياسيا. والمشاركة السياسية لدى "هنتجتون" (Huntington) هي أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، وهي إما فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية⁽⁴⁾.

وهناك تعريف آخر للمشاركة السياسية هو أنها قدرة مختلف الفئات والقوى في المجتمع على التأثير في القرارات والسياسات بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال العديد من القنوات والمؤسسات، وتتضمن في حدها الأقصى قدرة المجتمع على صياغة شكل الدولة نفسها، وتحديد

(1) السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000، ص 17.

(2) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، مرجع سابق، ص 07.

(3) نجم عيود نجم، مرجع سابق، ص 190.

(4) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، مرجع سابق، ص 65 و 67.

طبيعة نظام الحكم، وتشكيل الحكومة أو إسقاطها والرقابة على تصرفاتها، ويتمثل حدها الأول في أشكال السخط الصامت وعدم التعاون المنظم⁽¹⁾.

وقد اتجه كل من "هارولد لاسويل" و "ابراهيم كابلان" في تعريفهما للقوة السياسية بأنها تعني المشاركة في صنع القرارات المهمة في المجتمع⁽²⁾.

أ- **حق المشاركة في الحياة السياسية:** يقصد به الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم، ويتضمن هذا الحق الإشتراك في الإنتخابات والإستفتاءات المختلفة، وكذا حق الترشيح للهيئات والمجالس المنتخبة، وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الأجهزة والسلطات الحكومية⁽³⁾.

جاء في الفقرة الأولى من المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 ما يلي: "لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة للدولة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية"⁽⁴⁾.

إن مشاركة جميع الرجال والنساء على حد سواء، لهم الصوت المسموع والمؤثر في اتخاذ القرار، ومثل هذه المشاركة الواسعة مبنية على قاعدة شرعية حقوق الإنسان التي تضمن حرية التعبير والإجتماع⁽⁵⁾.

لم تعد السياسة ترسم داخل دائرة مغلقة كما كان الحال في العهد الذهبي للنظام البرلماني، وإنما أصبحت السياسة ترسم على أرض واسعة تساهم فيها قوى عديدة، فبدلاً من الأحزاب والبرلمانات وجدت نواد ترسم البرامج السياسية، وأضحت الجامعات مراكز تتبع منها مدارس ثقافية وأفكار جديدة، هذا فضلاً عن النقابات وجماعات الضغط الأخرى⁽⁶⁾.

ولكن كيف تبدأ مشاركة المواطن في عمل سياسي ما؟ إن أي عمل سياسي يقوم به الفرد يحتاج بادئ ذي بدء إلى أن يتخذ الفرد قرارين دفعة واحدة، القرار الأول يتعلق ب: هل أعمل بالسياسة أو لا أعمل؟ وفي الوقت نفسه يكون القرار الثاني متضمناً في القرار الأول: في أي

(1) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، مرجع سابق، ص 66.

(2) محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، مرجع سابق، ص 122.

(3) عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص 318.

(4) عبد القادر رزق المخادمي، آخر الدواء الديمقراطية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 156.

(5) علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت، 3 إلى 6 فبراير 2003، ص 03.

(6) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص 38.

الإتجاهت أبدأ العمل؟ يرافق هذين القرارين قرار ثالث حول مدى الإشتراك في العمل السياسي، هل سيكون معتدلا أو متطرفا؟ هل ستكون المشاركة مؤقتة أم دائمة؟ ومن خلال مثل هذه القرارات يصبح المواطن مشاركا قويا أو متطرفا أو معتدلا او حتى سلبيا إن اتخذ قرارات سلبية⁽¹⁾.

ب - مراحل المشاركة السياسية:

- الإهتمام السياسي بالقضايا العامة.
- المعرفة السياسية.
- التصويت السياسي.
- المطالب السياسية وتمثل في الإتصال بالأجهزة الرسمية⁽²⁾.

2- أهميتها:

تفيد الأدبيات السياسية بوجود تأثير للمشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة، فعلى مستوى الفرد تنمي فيه المشاركة إحساسه بذاته وثقل وزنه السياسي، فتتأصل فيه أنماط وأساليب تصبح جزء من ثقافته وسلوكه، وتنهض بمستوى وعيه السياسي، وتنمي فيه روح الإلتناء إلى وطنه، وتحقيق الهوية الذاتية بانخراطه في الكيان المجتمعي وتحمل مسؤولياته تجاهه، فيتألم لآلامه ويرنو إلى تحقيق آماله.

وعلى مستوى الحياة العامة، تعكس المشاركة رغبات المواطنين في السياسة العامة، وإسهامهم في توجيه دفة الحكم في بلادهم وتقدير مصيرها، الأمر الذي يقر في أذهان الحكام الإستجابة لمطالب المواطنين، وتحقيق رغباتهم عند صنع القرار السياسي، تحقيقا لديمقراطية المشاركة، التي تعني أن يكون القرار السياسي نتاج مشاركة جماهيرية حقيقية، وليس تعبيراً عن إرادة القلة المسيطرة سياسيا⁽³⁾.

وهي وسيلة لصياغة نمط الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في الدول على نحو تتاح فيه الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، بيد أن الواقع السياسي للدول النامية ينطق بوجود أزمة حقيقية في جوهر الديمقراطية ومضمونها، سببها غياب المشاركة في الحياة السياسية، فرغم النص في دساتير بعض هذه الدول على حق المشاركة صراحة، فإنه

(1) إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص 354.

(2) محمد محمد عمارة، مرجع سابق، ص 39.

(3) داود الباز، مرجع سابق، ص 08.

يلاحظ على المشاركة فيها إتصافها بالشكلية، وقربها إلى التعبئة منها إلى المشاركة الفعلية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التماسك بين النظام السياسي والرأي العام⁽¹⁾.

هناك علاقة طردية بين المشاركة السياسية وشرعية النظام السياسي، فوجود قنوات رسمية وفعالة للمشاركة تعبر القوى المختلفة من خلالها عن مصالحها، وتمارس دورها في عملية صنع القرار السياسي، يدعم شرعية النظام، بينما غياب المشاركة السياسية يؤدي إلى تقليص شرعية النظام السياسي⁽²⁾.

تعتبر المشاركة من أهم المبادئ التي يقوم عليها مفهوم إعادة اختراع الحكومة⁽³⁾، حيث أن موظف الحكومة يجب ألا يكون محايداً، بل يجب أن يتأثر ويؤثر في القرارات التي تصدر عن المنظمة التي يعمل بها، كما أنه يجب توجيه سلوكه الوظيفي باتجاه أهداف المنظمة التي يعمل بها، كما يتطلب أن تتاح له فرص المشاركة في صنع القرارات التي تصدر عن المنظمة، ويعمل بروح الفريق⁽⁴⁾.

لن تتحقق التنمية إلا من خلال إفساح المجال أمام الشباب الذي دخل في بلادنا العربية دائرة البطالة أو العطالة، وعدم ضخ القرارات من أعلى إلى أسفل، بل يجب أن تكون هناك تغذية مرتدة في ظل طلب الثورة والمشاركة في اتخاذ القرارات أو الرأي، وإفساح المجال أمام اللجان والمؤسسات الاستشارية الحقيقية وليست الشكلية، أو بالأحرى المؤسساتية التي لا ترتبط بالفردية⁽⁵⁾.

لذا فإن الحكومة التي تأخذ بنظام الفصل بين السلطات لا تتفرد برسم السياسة العامة وحدها، وإنما تشاركها في ذلك بصفة أساسية وأصلية السلطة التشريعية باعتبارها المعبرة عن الإرادة العامة للأمة أو الشعب⁽⁶⁾.

3- المشاركة السياسية والديمقراطية:

(1) نفس المرجع، ص 09.

(2) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، مرجع سابق، ص 70.

(3) ظهر هذا المفهوم تعبيراً عن توجهات لإدخال تغييرات جذرية في وظائف الحكومة وأساليب الإدارة وتحسين أداء المؤسسات الحكومية (reinventing government)، ويطلق عليها أيضاً اسم إدارة الجودة الشاملة.

(4) أمين ساعاتي، إعادة اختراع الحكومة، الثورة الإدارية في القرن 21، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1999، ص 22.

(5) إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 330.

(6) عمار عوايدي، مرجع سابق، ص 29.

يمكن إعطاء تعريف بسيط للديمقراطية بالقول إنها نظام المشاركة الشعبية في صناعة القرارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية المؤدية إلى كفالة أمن المواطنين وسعادتهم ورقبهم الحضاري⁽¹⁾.

المشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير مشاركة كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات إجتماعية اتجاه قضايا المجتمع لأحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع⁽²⁾. إذا كان غيرنا يعمل ليل نهار لجذب الناس إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية بمختلف الوسائل التكنولوجية، وبالتالي الأخذ بيد المواطن ومساعدته للتزود بالقدرات اللازمة للمشاركة وتسجيل اهتماماته نحو النشاط السياسي، فإنه في العالم الثالث لا تزال الديمقراطية أكثر تعقيدا وأبعد منالا، ولا تزال هذه المجتمعات مطالبة بتحقيق مشاركة الأفراد في الحياة السياسية⁽³⁾.

لا يختلف أحد على أن مرحلة المشاركة تمثل ركنا أساسيا في بناء الديمقراطية، بل هي وسيلتها التي تتجسد معنى اشتراك الشعب في صنع القرار، وقدرته على إحداث التغيير الذي يرتضيه ويرغبه، كما أنها ترسخ ذلك المفهوم الذي تقوم عليه الديمقراطية، وهو أن يتم التغيير من خلال القنوات الشرعية، وبالمنطق والأسلوب الشرعي الذي يترسب في الوجدان الجماهيري العام، ومن هذا المنطلق تصبح المشاركة أداة التغيير، فالإستمرارية والتغيير هي رهن إرادة الشعب، التي تسفر عنها عملية المشاركة، ويتحقق بواسطتها مدلول عبارة "النظام يستطيع تغيير النظام" (le système peut changer le système)⁽⁴⁾، وتتجسد بالتالي آلية من آليات الحكم الراشد.

إن جوهر الديمقراطية هو مشاركة الأمة في الحياة السياسية، وأي ديمقراطية لا توفر المشاركة لو تستجيب لها استعلاء أو عنادا أو استكبارا هي طبعاً مغشوشة من الأصل، وإن أقامت كل ما يخطر على البال من مؤسسات وأحزاب ولافتات تدعي الإنتساب إلى الديمقراطية، أو تؤكد بألف لغة وعنوان، وأي ديمقراطية تتعامل مع قضية المشاركة أو مع المؤسسات المنوط بها

(1) عبد القادر رزق المخادمي، آخر الدماء الديمقراطية، مرجع سابق، ص 34.

(2) محمد محمد عمارة، مرجع سابق، ص 41.

(3) نفس المرجع، ص 130.

(4) داود الباز، مرجع سابق، ص 591.

الأمر باعتبارها عناصر مساندة على إصدار القرار، قد يؤخذ بكلامها إن وافق الهوى، أو يضرب به عرض الحائط إذا تعارض معه، هي بدورها مكذوبة ومغشوشة⁽¹⁾.

ينبغي الإشارة إلى أن التنمية إذا كانت تستهدف في أساسها مصلحة كل فئات المجتمع، فإنها لا يمكن أن تتم من دون ديمقراطية، أي من دون مشاركة مختلف الفئات المجتمعية الفاعلة بالمساهمة في كل جوانبها، كما أن زمن التنمية التي كانت تعتمد على المركزية في السلطة قد مضى، وأصبحت غير مقبولة، وبالتالي فإن مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية أصبح أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المتواصلة والمتكاملة، وإن توزيع السلطة والمشاركة فيها لا بديل عنه، وبخاصة بالنسبة لمشاركة الأغلبية في صناعة القرارات التي تخصهم وفي تنفيذها ومتابعتها بما يتفق مع المصالح الخاصة والعامة⁽²⁾.

الديمقراطية الحقيقية أو الكاملة تضمن تمثيل مختلف القوى والتيارات والجماعات والأفراد، وتوفر درجات عالية من المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والحريات المدنية وحقوق الإنسان، وفيها تخضع المؤسسة العسكرية لإشراف وسيطرة الحكم المدني، ويشارك الأفراد والجماعات في صنع القرارات وفي الحياة السياسية، إنها تتيح مشاركة حقيقية للمواطنين في الحكم، وتوفر آليات فعالة للمساءلة للشعب على أصحاب المناصب العليا في الدولة⁽³⁾.

أشد ما يلفت النظر أن المؤسس السويسري ارتأى أن تودع السلطة التنفيذية لدى قيادة جماعية عوض أن يمنح زمامها لشخص بمفرده، ويكفي لإعطاء فكرة عامة عن ذلك، ففي المقام الأول يجب أن يكون مفهوما أن مقياس الحكم الراشد يدور في مدار القيادة الجماعية، وهذا يعود إلى أن القيادة الفردية يمكن أن ترقى بصاحبها إلى مستوى حاكم متعسف بالسلطة، وهذه الحالة نجد تعبيرها في القول: " تتنافى السلطة التي يجسدها شخص بمفرده مع الديمقراطية الحقيقية"⁽⁴⁾.

لقد كان التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة مرتبطا بحق ممارسة أحد أبعاد المشاركة، أو ممارسة كل أبعادها بشكل جزئي أو كلي، فقد ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الإقتصادي والتمتع بثرواته، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الإجتماعية، وأخيرا حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة⁽⁵⁾.

(1) داود الباز، مرجع سابق، ص 31.

(2) بلماعيل قبيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 37.

(3) عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سابق، ص 61.

(4) عبد الله بوقفة، السلطة التنفيذية بين التعسف والقيد، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 152.

(5) إبتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 77.

4- دور المشاركة السياسية في عملية صنع القرار:

إن حظر الإحتكار السياسي ومنعه سيفسح المجال واسعا أمام ديمقراطية تحميها من الكثير من الأخطاء والكوارث والأزمات التي يفرزها علينا احتكار الحكمة لشخص أو لجماعة، واحتكار القرار والإستئثار بالسلطة... والإنفرد بالعمل لهذا الفرد أو تلك الجماعة دون بقية المواطنين الذين يحق لهم تحمل المسؤولية والمشاركة في صنع القرار، طالما كانوا هم وليس غيرهم الذين تقع على اكتافهم نتيجته سلبا كانت أو إيجابا⁽¹⁾.

إن تأمين المشاركة السياسية داخل المجتمع بصفة عامة وتلك الفقيرة بصفة خاصة، شرط أساسي لإحداث عملية التنمية المتكاملة، فإذا كان التقدم الإقتصادي والإجتماعي يحتاج إلى تعبئة ووعي سياسيين، فإن ذلك لن يتم بالصورة المرجوة إلا في المجتمعات التي يكون فيها الإنسان حرا وشاعرا بذاته، فيتمتع بحضور فعلي مع الجماعة السياسية⁽²⁾.

- إن إشراك المرؤوسين في عملية صنع القرارات تتيح لهم المجال للتعبير عن آرائهم، والإسهام باقتراحاتهم في كل المسائل التي تهمهم أو تمس نشاطاتهم.

- إن المشاركة تخلق المناخ الصالح والملائم لتشجيع التغيير وتقبله في إطار مصلحة المرؤوسين والتنظيم.

- تؤدي إلى تحقيق الثقة المتبادلة بين القائد والعاملين في التنظيم والجمهور الذي يتعامل معه من ناحية أخرى.

- تساعد على ترشيد عملية صنع القرارات، وتحسين نوعية القرار⁽³⁾.

إن التشارك أو التشبيك الجماعي كمصطلح ينظر إليه على أنه وسيلة لتقاسم الأفكار، وطريقة للتدفق الحر للمعرفة بأكثر مما تسمح به مستودعات المعرفة أو أنظمة دعم القرار. إن التشارك يستخدم بقوة للتوليد الجماعي للمعرفة ونقلها وتقاسمها، وإن الكثير من المنظمات في سياق هذه الممارسة تستخدم التكنولوجيا لتحقيق فضاءات التشارك في أي وقت وأي مكان⁽⁴⁾.

(1) سليمان الحكيم، رسالة إلى الفرعون، فأكثرنا فيها الفساد، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2006، ص 33.

(2) فضل الله محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 55.

(3) نواف كنعان، مرجع سابق، ص 233.

(4) نجم عيود نجم، مرجع سابق، ص 171.

إن لاتخاذ قرار جماعي الأثر في إعطاء الأشخاص المعنيين الثقة في استخدام فكرة معينة، وطالما أن القرار بتطبيق الفكرة قد اختبر ودرس ونقح بتفاعل أحكام ومعرفة العديد من الأشخاص، فإن كل فرد يصبح أكثر ثقة بنجاحها⁽¹⁾.

إن مشاركة المواطنين في المساهمة في تحمل مسؤولية صنع القرار، يسهل كثيرا في عملية تنفيذ الخطط والبرامج، فأهمية المشاركة تأتي من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة، ولكنها أيضا تهدف إلى التأثير في سلوك الحكام، وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي تفضلها الجماهير، وأيضا من خلال الضغط على هؤلاء الحكام ليعملوا وفق هذه الأولويات، وبذلك تتسع فرص المشاركة فنقل عمليات استغلال السلطة والشعور بالإغتراب لدى الجماهير وتحقق قيم المساواة والحرية مما يؤدي إلى الإستقرار العام في المجتمع، الأمر الذي يساعد على تحقيق الشروط الإجتماعية والثقافية و السياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة⁽²⁾.

ولما كان القرار المتعلق بالسياسة يمس أكثر من وظيفة من وظائف المؤسسة، فإن التخطيط يجعل الرؤساء المسؤولين عن الإدارات المختلفة على بيئة من وقع قراراتهم وتأثيرها على سائر إدارات المؤسسة، وبالتالي يشجعهم على أن يتحدوا ويعملوا كفريق متكامل في مواجهة الهدف المشترك وينسقوا بين مجهوداتهم⁽³⁾.

5- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المشاركة السياسية:

لقد ازداد الإهتمام في السنوات الأخيرة بدراسة الإتصال السياسي في العمليات السياسية المختلفة التي تتم في نطاق النظم السياسية كالحملات الإنتخابية، صنع السياسة العامة، الرأي العام، تحسين أداء الجهاز الحكومي على المستوى القومي والمحلي، إحتواء المواطنين في المشاركة السياسية وإصلاح نظم الحكم المحلي... وغيرها من العمليات⁽⁴⁾.

ولقد أدى التطور التكنولوجي إلى شق قنوات جديدة للإتصال الجماهيري، عززت المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار الحكومي، وبالتدريج أصبحت تكنولوجيا الإتصال والمعلومات الجديدة أرخص سعرا وأكثر توفرا⁽⁵⁾.

(1) أمين ساعاتي، مرجع سابق، ص 40.

(2) السيد عليوة، مرجع سابق، ص 21.

(3) محمد سعيد أحمد، إستراتيجية اتخاذ القرارات في الإدارة المالية، مركز البحوث الإدارية، 1975، ص 49.

(4) محمد نصر مهنا، الإعلام السياسي بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 52.

(5) فاروق أبو زيد، الإعلام والسلطة، مرجع سابق، ص 105.

يشير أساتذة الإتصال إلى أنه عندما يشرع مجتمع ما في سلوك العصرية، فإن أول علامات التنمية فيه هو وجود إتصال، فالإتصال يعد أهم مظاهر الحياة، كونه يعني المشاركة⁽¹⁾. ارتبط الإعلام بالعمل السياسي رغم اعتقاد البعض أن العلاقة بين الإعلام والسياسة علاقة راهنة، فالإعلام يعني الإخبار وتقديم المعلومات، أما السياسة فتثير في الذهن التحركات السرية المعقدة التي تبدأ وتنتهي في الخفاء بين الكواليس، بعيدا عن أعين الجماهير، لا يدري بها أحد، يغلفها التكتم ويحيط بها الصمت، هي قضية الطبقة الحاكمة وليست أمر تعني الشعب.

إن العالم المعاصر لم يعد يقبل أن ينظر إلى السياسة على أنها أمور تبتعد عن اهتمامات الشعب ومطالب الجماهير، إذ غيرت الابتكارات في مجال تكنولوجيا الإتصالات، بالإضافة إلى العولمة الإقتصادية الزاحفة، طبيعة وسائل الإعلام العالمية، وأدت إلى انتشار المعلومات، وترتب على ذلك نتائج مهمة بالنسبة لكل من إدارة شؤون المجتمع الوطنية والمجتمع العالمي⁽²⁾.

إن المواطنين هم أعضاء مشاركون في العملية الديمقراطية، ومن طرائق مشاركتهم الفاعلة ضمان حريتهم في التعبير عن كل ما له علاقة بحياتهم الخاصة، وكل ما له علاقة بشؤون المجتمع الذي يعيشون فيه، بالوسائل التي يريدونها، ومن مبدأ المشاركة ظهرت مفاهيم إعلامية مرتبطة بوظائف وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية، مثل مراقبة وسائل الإعلام للحكومة والمسؤولين ومحاسبتهم لتحقيق الصالح العام للمجتمع، والتنشئة السياسية، وهي وظيفة رئيسية من وظائف الإعلام في النظم الديمقراطية، والتنشئة الإجتماعية وغيرها من الوظائف التي تؤديها وسائل الإعلام كنوع من المشاركة في الحياة السياسية⁽³⁾.

كما أدت خدمات الإتصال الدولي الرقمي المباشر بالهاتف والفاكس إلى إحداث زيادة هائلة في تدفق الأنباء وسائر الرسائل عبر الحدود، كما ساعدت خدمة الأنترنت والبريد الإلكتروني في كافة أرجاء العالم في التشارك في المعلومات وفرص الحصول عليها، حيث غدت هذه المشاركة أمرا صحيا بالنسبة للديمقراطية التي تؤدي إلى وجود مواطنين أفضل اطلاعا⁽⁴⁾.

في خطاب لنائب الرئيس الأمريكي السابق "A. Gore" بالعاصمة الأرجنتينية، ركز على تبيان أن ديمقراطية المشاركة الفعلية للمواطنين مرتبطة بالطرق السيارة للمعلومات: "إن البنية

(1) إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 32.

(2) مجد هاشم الهاشمي، مرجع سابق، ص 33.

(3) نفس المرجع، ص 25.

(4) نفس المرجع، ص 34.

الشاملة للإعلام (GII) ستسهل عمل الديمقراطية، وذلك من خلال تحسين مستوى مساهمة المواطنين في سيرورة اتخاذ القرار، كما أنها ستشجع التعاون بين الدول. إنني أرى عهدا يونانيا جديدا للديمقراطية من خلال فضاءات اللقاء التي ستخلقها ال(GII)". وفي بعض الوثائق الأمريكية الأخرى، فإن الطرق السيارة للمعلومات تقدم على أنها ستقوي من "سلطة" المواطنين الذين يمكنهم بفضل المعلومات التي يحصلون عليها من هذه الطرق، التحكم في مصائرهم الذاتية بطريقة عقلانية⁽¹⁾. بمعنى أن تكنولوجيا المعلومات تجعل المواطنين يحكمون أنفسهم بأنفسهم.

إن البنى التحتية للاتصال لن تكون فقط صور شكلية للديمقراطية الحالية، لكنها ستسهم بالفعل في تشجيع الديمقراطية، وذلك من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في عملية اتخاذ القرار⁽²⁾.

يرى المدافعون عن الأنترنت أن التوسع في القدرة على الإتصال يمكن أن يقود إلى ثقافة سياسية رحبة، وأفعال أكثر انتظاما للمشاركة السياسية، وأساس هذا التوقع هو فكرة أن المواطنين سوف يكونون أكثر نشاطا في التعبير عن آرائهم من خلال الأنترنت، وأن الأنترنت ستنجح لهم فرصا جديدة لتوصيل رغباتهم ومصالحهم لموظفي الحكومة الرسميين والمنتخبين، وأنهم سيمسكون بهذه الفرص ويحاولون الإستفادة منها قدر الإمكان⁽³⁾.

وهذه الفكرة هامة من الناحية النظرية على الأقل للعديد من الأسباب، منها أن أشكال المشاركة السياسية الممكنة في المجتمع الديمقراطي تبين أن المواطنين لا يتساوون في القدرة على نقل رغباتهم وطلباتهم إلى الحكومة، ومن ثم فإن التساؤل المثار هو هل ستؤدي الأنترنت كمعزز لإتاحة المعلومات عن رغبات المواطنين للحكومة إلى زيادة قدرة المواطنين فعليا في هذا المجال؟ بل كذلك يثير القول بوجود توقع أن يؤدي الإتصال من خلال الأنترنت إلى توسيع إتصال المواطن بالحكومة التساؤل حول مدى تغير نماذج التأثير بين النخبة والجماهير⁽⁴⁾.

إن الأنترنت قد مكنت أعدادا كبيرة من ذوي المصالح السياسية المحدودة من الإتصال بالحكومة، ويمكن ملاحظة عدم وجود دراسة متكاملة توضح مدى تأثير ذلك على النظم السياسية، وربما يرجع ذلك إلى حداثة دخول الأنترنت إلى المجال السياسي، وإلى أن هذه النتائج تعد بمثابة

(1) الصادق رايح، مرجع سابق، ص 160.

(2) نفس المرجع، ص 124.

(3) محمد نصر مهنا، الإعلام السياسي بين التظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 42.

(4) نفس المرجع، ص 48.

تائج أولية، نظرا لمحدودية انتشار الأنترنت نسبيا حتى في المجتمعات المتقدمة، فلا زالت نسبة مستخدمي الأنترنت محدودة من إجمالي السكان⁽¹⁾.

غير أن بعض الدراسات التي قامت على أساس المقارنة بين الإتصالات من خلال الأنترنت والإتصالات بالوسائل التقليدية، أشارت إلى أن الآراء القائلة بأن الإتصالات عبر الأنترنت سوف تحدث ثورة في اتصال المواطنين بالحكومة، هي آراء غير صحيحة نسبيا حتى الآن، لأن إمكانية الإتصال كمنتج للتكنولوجيا غير متساوية من حيث التوزيع بين المواطنين، كما أن المؤسسات السياسية غير متساوية في تبنيتها لأشكال الإتصال التكنولوجية.

وفق التنبؤات والتكنولوجيات المستقبلية، سيظهر مجتمع بلا نخبة، لا طبقي، يحل فيه التعاون بدلا من التنافس والتتاحن، يعمل فيه البشر تحت تأثير الدوافع الذاتية وروح المشاركة بدلا من أساليب السيطرة الإدارية والسياسية⁽²⁾.

يمكن للإعلام تدعيم الديمقراطية من خلال تدعيم الثقافة السياسية بما تتضمنه من قيم ومعارف سياسية، بحيث توجد علاقة طردية بين مدى تعرض المواطن لوسائل الإعلام ومعلوماته عن الأجهزة السياسية والأوضاع السياسية في المجتمع، وأيضا كلما تعرض المواطن لأنواع مختلفة من الإعلام، كلما زادت رغبته في المشاركة الفعلية، وأن لوسائل الإعلام تأثيرا قويا على الثقافة السياسية والمشاركة السياسية⁽³⁾.

إن الوظيفة الأساسية للإتصال تؤكد ما تقوم به وسائل الإتصال من نقل لآراء الأفراد والجماعات والقوى السياسية، من شأنها أن تصل إلى صانعي القرار الذين بدورهم قد يقومون بتعديل ومراجعة سياساتهم وقراراتهم، في ضوء ما تعرضه وسائل الإتصال من القاعدة الشعبية بمختلف شرائحها، وهذا من شأنه أن يؤدي غرضا مزدوجا:

- فهو من جهة يسمح للرأي العام بالمشاركة في عملية صنع القرار على مستوى النخب الحاكمة.
- وهو من جهة ثانية يوجه عملية صنع القرار من قبل الحكومات في ضوء ما يصلها عبر وسائل الإتصال من القاعدة.

تعد مضامين نظم الإتصال والإعلام العربية عبارة عن مضامين تعبوية تتبع من مصلحة النظم السياسية العربية القائمة، وليس من احتياجات الجماهير العربية، ومعايشة الأحداث العالمية.

(1) محمد نصر مهنا، الإعلام السياسي بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 43 و 45.

(2) جعفر حسن جاسم الطائي، التطبيقات الإجتماعية لتكنولوجيا المعلومات، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 71.

(3) لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2006، ص 249.

إنه مع تغييب وسائل الإعلام عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، صارت الإخفاقات والتجاوزات والإختلاسات والرشاوي والوساطة أمورا واقعية ولا راد لها⁽¹⁾.

إن استخدام برمجيات التشارك الجماعي يوفر بيئة تشاركية قائمة على تقاسم المعرفة والمعلومات عن بعد، وفي بيئات قائمة على الحاسوب، إن التشارك الجماعي متعدد الأغراض، يساعد مجموعات وفرق العمل من العمل سوية من خلال البريد الإلكتروني، المؤتمرات الفيديوية، منتديات مناقشة المشروعات والفرق الافتراضية عبر العالم وغيرها لتنفيذ الأعمال، التقييمات الجماعية، وهذه كلها تدعم عمل الفريق، والعمل الجماعي في إدارة المعرفة من أجل تقاسم المعلومات وتبادل الخبرات عن بعد في مشروعات ومشكلات معينة⁽²⁾.

تساهم أجهزة الإعلام الحديثة في عملية تكوين الرأي العام والتأثير عليه، وإمداده بالمعلومات التي تبسط أمامه الحقائق، ويظهر هذا التأثير على الرأي العام في تصويت الناس في الانتخابات والإستفتاءات، ولقد تطورت وتتنوعت وسائل الإعلام في العصر الحديث، ويات واضحاً خطورة تأثيرها على الرأي العام، ولذلك فإن الحكومات تعمل على استغلال هذه الوسائل للتأثير في الرأي العام، ومحاولة استمالة اتجاه سياستها، وبالتالي تأييدها⁽³⁾.

كذلك الصحافة لها دورها الفعال في إعلام الرأي العام بالأخبار والمشاركة الفعالة في تشكيل وتوجيه هذا الرأي العام وتنقيفه، على نحو يساهم في تحقيق الوعي السياسي⁽⁴⁾.

تقوم وسائل الإتصال بخلق وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، بمعنى مشاركة الأفراد في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعمل وسائل الإعلام على توسيع دائرة المشاركة السياسية من خلال معالجة مقصودة للعديد من الموضوعات والأفكار المساهمة في حفز الإهتمامات لدى الأفراد للمشاركة، وتقديم وسائل الإعلام أيضا المفاهيم التي تستهدف تطوير الروح القومية وتوضيح سبل تحويل المواقف السلبية إلى الإيجابية، أو إيضاح أهمية التمسك بالحق في اختيار الحكام وإظهار الجوانب السلبية لعدم المشاركة.

وتلعب وسائل الإتصال دورا هاما في التنشئة السياسية للأفراد، وخلق الإهتمامات الواعية لديهم من خلال تزويدهم بالمعلومات والأحداث السياسية، وتعريفهم بتاريخ مجتمعاتهم، وشرح

(1) عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002، ص 222 و 224.

(2) نجم عيود نجم، مرجع سابق، ص 397.

(3) داود الباز، مرجع سابق، ص 566.

(4) نفس المرجع، ص 38.

المبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم، وحقوق وواجبات الأفراد، ونقل المعلومات عن قرارات الصفة السياسية إلى الجماهير، ونقل رد فعل الجماهير إلى الصفة⁽¹⁾.

تعمل أدوات الإعلام من خلال مزاياها في ارتباط وثيق مع التنمية السياسية على دفع الأفراد نحو المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها وتعميقها، ومساعدة الجمهور على فهم المؤسسات السياسية الجديدة، وخلق إتفاق عام حول القيم الأساسية في المجتمع.

كما تعد وسائل الإتصال خاصة في الدول النامية من الأدوات الرئيسية التي تساعد الأفراد على إدراك الموضوعات السياسية، ولها دور في رفع درجة الوعي الإجتماعي، وتساعد وسائل الإتصال في زيادة حجم ونوع المعلومات المتوفرة للأفراد، وبعبارة أخرى تعمل على خلق المناخ الإعلامي الملائم لزيادة المشاركة السياسية.

تلعب وسائل الإتصال دورا هاما في عملية التنشئة السياسية، فهي تعمل على تغيير الإتجاه والمعتقد، وتشارك في تكوين القيم السياسية من خلال العمل كقنوات توصيل بين النخبة والجماهير وبالعكس، مما يؤدي إلى تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة، ودفع الجماهير للإهتمام بالسياسة وإشراكها في عملية اتخاذ القرار وطرح القرارات والبدائل للحوار⁽²⁾.

عملية التغيير في البنية الإجتماعية في ظل تكنولوجيا المعلومات تنقل فكرة توافق الرأي الإجتماعي القائم على درجة عالية من المشاركة في عمليات اتخاذ القرار سواء قرار الدولة، أو قرار مستويات مباشرة أكثر تختص بالنشاط الإجتماعي، أي بعبارة أخرى، إننا نتحدث عن الديمقراطية⁽³⁾.

إن موارد التكنولوجيا الحديثة للمعلومات تهيء قوى هائلة وتضعها في خدمة الدولة الديمقراطية لتوصيل المعلومات ولتشجيع المشاركة، وعملية المشاركة هذه تبين فعليا أثر تكنولوجيا المعلومات في المجتمع سواء على صعيد الفرد أو الدولة ممثلة بالسلطة.

يظهر أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال بشكل واضح في قطاع السلطة ولاسيما فيما يخص الجانب الديمقراطي، من خلال الرأي العام الذي أصبحت تكنولوجيا المعلومات قادرة على وضعه بين الناس بشكل مفصل ودقيق، وهذا له أهمية كبرى في أي مجتمع ديمقراطي، أنه يمثل مجالا لتوافق المشاعر بين قطاع بارز ومهيمن في المجتمع، ويعني ضمنا قدرا من المشاركة من جانب

(1) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، مرجع سابق، ص 59.

(2) نفس المرجع، ص 121.

(3) نفس المرجع، ص 149.

جميع أبناء المجتمع في عمليات اتخاذ القرار، وليس من الملائم على سبيل المثال الحديث عن رأي عام داخل دولة ديكتاتورية، حيث جمهرة الناس لا يستشيرهم أحد في أي من أمور السياسة العامة، وليس من الملائم كذلك الحديث عن رأي عام في مجتمع عاطل من أي وسيلة من وسائل الإتصال التي تصوغ الرأي العام وتعبّر عنه، والمعروف أن التكنولوجيا الحديثة حين وفرت وسائل الإتصال السريعة والسهلة من خلال الكلمة المكتوبة والإتصالات اللاسلكية، فإنها أسهمت إسهاما بارزا في تطوير رأي عام أصيل داخل المجتمعات الغربية، واستطاعت التكنولوجيا بذلك أن تؤدي دورا في تعاضم المؤسسات الديمقراطية، ومن ثم في دعم وتعزيز قيام مجتمع صحي بكل ما تعنيه هذه العبارة⁽¹⁾.

لقد تنبأ خبراء الإتصال السياسي والإعلام التنموي أن تنهض كافة وسائل الإعلام بعملية البناء والتنمية والتوعية السياسية والمشاركة في صنع القرار السياسي، ولكن نبوءتهم لم تتحقق في بعض الدول العربية، حيث فشلت وسائل الإعلام العربية في التأثير على الرأي العام ودفعه إلى التأثير في صناعة القرار السياسي أو المشاركة الجماهيرية في العملية السياسية برمتها عربيا⁽²⁾.

لقد عمدت القيادات السياسية في الدول النامية إلى تطوير وسائل الإتصال الجماهيري لتسهم في تشكيل الثقافة السياسية الجديدة، غير أنه توجد مجموعة من العوامل كالأمية وتدهور مستويات المعيشة والفقر والمرض وغياب التيار الكهربائي، وعزلة القرية التي تحول دون تحقيق الإستفادة القصوى من هذه الوسائل⁽³⁾.

فالأميون هم أقل الناس قدرة على التحاور أو المشاركة في صنع القرار، إذ ليس لديهم القدرة على التفكير المجرد، وهم أكثر الناس ثأرا بر أي الآخرين، وأقلهم انتقادا لهم⁽⁴⁾.

جاء في المبدأ (12) للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف ديسمبر 2003: "نؤكد أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والإتصال يوفر فرصا هائلة للمرأة باعتبارها جزء لا يتجزأ من مجتمع المعلومات، وعنصرا فاعلا رئيسيا فيه، ونحن ملتزمون بالعمل على أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع، وفي جميع

(1) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، مرجع سابق، ص 151.

(2) محمود عبد الله الخوالدة، مرجع سابق، ص 388.

(3) محمد محمد عمارة، ص 59.

(4) محمود عبد الله الخوالدة، مرجع سابق، ص 224.

عمليات صنع القرارات، وتحقيقا لذلك ينبغي تعميم منظور المساواة بين الجنسين في كل مجال، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال مطية لبلوغ هذه الغاية⁽¹⁾.

تعزيز ونشر التدريس والتعليم على نحو فعال، خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات، مما من شأنه أن يعزز ويحفز من مشاركة الفتيات والنساء في عملية اتخاذ القرار، في بناء مجتمع المعلومات، وإشراكهن بشكل فعال في تلك العملية⁽²⁾.

6- أزمة المشاركة السياسية:

لقد خلصت دراسات عديدة إلى ضعف أو غياب المشاركة الشعبية في السياسات العامة، فنظرا إلى غياب أو ضعف تقاليد الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، بما ينطوي عليه ذلك من مظاهر مثل هامشية دور المؤسسات التشريعية، ووجود قيود متنوعة على حرية الرأي والتعبير، وضعف استقلالية تنظيمات المجتمع المدني في معظم الحالات... الخ، فإن السياسات العامة في معظم الدول العربية عادة ما تتم صياغتها على مستوى أطر وقنوات ضيقة داخل الوزارات والأجهزة التنفيذية، وبعيدا عن المشاركة الحقيقية من قبل المواطنين أو من قبل القوى الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في المجتمع، بما في ذلك الفئات والقوى المعنية مباشرة بتلك السياسات، ولذلك فإن بعض السياسات بمجرد الإعلان عنها تصبح مصادر للخلافات والتوترات بين الدولة وبعض قوى وفئات المجتمع، باعتبار أن السياسات المعنية تلحق الضرر بمصالح هذه الفئات، أو لا تقدم حولا جوهرية للمشكلات القائمة⁽³⁾.

إن إمعان النظر في نتائج مؤشرات التطور يساعدنا على استيعاب أسباب الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التي يعيشها العالم العربي، فالتداول السلمي على السلطة والمشاركة الشعبية في صنع القرار مازالا نادرين⁽⁴⁾.

تتمثل أبرز مظاهر تسلطية الدولة القطرية العربية في هيمنتها على المجتمع، وتغلغلها في مختلف جنباته، وعدم سماحها بقيام تنظيمات سياسية وسيطة كالأحزاب، أو فرض قيود شديدة عليها في حلة السماح بقيامها، وغلبة طابع المركزية على قرارات الدولة وسياساتها، ما يعكس شيوع ظاهرة التفرد بالسلطة واحتكارها، وعدم توافر إمكانية تداولها سلميا، فضلا عن المبادرة إلى

(1) محمد فتحي عبد الهادي، مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007، ص 226.

(2) إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص 257.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 302.

(4) خليل جبارة، مؤشرات الحكم والفساد في الدول العربية، جريدة القبس الكويتية، العدد 12732، ص 44.

قمع أية مظاهر للمعارضة حتى وإن كانت بسيطة، وشيوع مظاهر انتهاك حقوق الإنسان وغياب المشاركة السياسية، أو إضفاء طابع شكلي - كاريكاتوري - على بعض العمليات السياسية المرتبطة بالمشاركة كالإنتخابات الرئاسية والبرلمانية، حتى يبدو الأمر وكأنه تحديث للطبيعة التسلطية للدولة، أكثر مما هو خطوات جدية للإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، ناهيك عن غياب مبدأ المساءلة والمحاسبة للنخبة الحاكمة... الخ⁽¹⁾.

وبالتالي فإن المطلوب هو تعزيز العلاقة بين المواطن وبين الدولة عبر توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار التي تبدأ من خلال الضغط من أجل إقرار قوانين انتخابية ديمقراطية وعادلة، ينتخب من خلالها الشعب نوابا جاهزين لمساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية على أعمالها، مما يؤمن مشاركة شعبية في الحكم عبر ممثليه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عبر تحالفات بين الحكومات والهيئات التشريعية والقطاع الخاص والإعلام ومنظمات المجتمع المدني⁽²⁾.

وبما أن مشاركة المواطن في القرار تتوقف في جزء كبير منها على الحكومة، فإن الحكومات في معظم البلدان العربية تعمل على عرقلتها، ليتحول المواطن إلى إنسان بليد لا يسأل الحكومة عما يجري ولا يهتم بشؤون بلده. إن فرصة المشاركة في اتخاذ القرار المتاحة للمواطن العربي ضعيفة، فما السبيل لإشراكه بقوة في اتخاذ القرار؟⁽³⁾.

أ - أزمة المشاركة السياسية في الجزائر:

من خلال مبادئ العقد السياسي المتمثل في ندوة الوفاق الوطني 1996، يمكن طرح استنتاجين أساسيين يتضمن أولهما مرتكزات بناء الديمقراطية، كإعادة تأسيس الدولة والتحول من حق الشعب إلى حق المواطن، وسيادة القانون والعدالة الإجتماعية، ويتضمن الآخر مأسسة المشاركة السياسية، ومن هنا فإننا لا نقلل من مكانة الديمقراطية ضمن الأهداف الوطنية الكبرى (التحرر، التنمية، ترسيخ ثوابت الأمة...)، وبخاصة من خلال فحص القوانين ومدى توفيرها للضمانات القانونية اللازمة لتطبيق المبادئ الدستورية، ومن تلك الضمانات تبرز مدى فاعلية المؤسسات والآليات الديمقراطية من حيث مستوى المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية ومدى فاعليتها⁽⁴⁾.

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 65.

(2) خليل جبارة، مرجع سابق، ص 44.

(3) أحمد زايد، عروس الزبير، النخب الإجتماعية، حالة الجزائر ومصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2005، ص 94.

(4) إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 302.

الحقوق التي تقدمها الدساتير الحديثة تحولت بما يشبه الضرورة التي تلتزم بها الدولة بتسخيرها للمواطنين، والمثال الجدير بتتويرنا نجده في المادة 31 من دستور 1996، التي تقضي بما يلي: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية"⁽¹⁾.

تواجه قضية المشاركة على مستويها الكلي والجزئي عقبات عديدة، بعضها قانوني وبعضها سياسي وبعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وثقافي، مثل عدم التوازن بين صلاحيات السلطات الثلاث وهيمنة مؤسسة الرئاسة، قلة تجربة معظم التشكيلات السياسية، تدهور الوضع الإقتصادي، نقشي روح الزعامة والقداست الشخصية الروحية والثقافية والجهوية والتاريخية في الأوساط الشعبية، فقدان الثقة في النخبة السياسية (بداية في السلطة الحاكمة ليتدرج نحو معظم قيادات المعارضة بشتى اتجاهاتها)، الإختلاف حول مفهوم وأبعاد وحدود الفعل الديمقراطي الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري وخصوصياته الحضارية⁽²⁾.

ورد في تصريح مؤتمر الصومام سنة 1956 ما يلي: "إن الثورة هي كفاح طبيعي يهدف إلى تحطيم النظام الإستعماري، وهي ليست حربا دينية، بل إنها مسيرة نحو الإتجاه التاريخي للإنسانية، وليس الرجوع إلى النظام الإقطاعي، وهي في النهاية كفاح من أجل إقامة الدولة الجزائرية ذات المحتوى الإجتماعي الديمقراطي". وأكد التصريح ضرورة اتخاذ القرارات جماعيا (collegal decision making)، وبخاصة المصيرية منها، يتضح مما سبق أن النضال من أجل تجسيد المبادئ الديمقراطية المتمثلة في العدالة والمساواة والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرار وحقوق الإنسان ليست جديدة على الساحة الجزائرية كما قد يظن البعض، بل لها امتداد عبر تاريخ الحركة الوطنية قبل الثورة وأثناءها وحتى بعد الإستقلال⁽³⁾.

ولا بد من تعاضم معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية عموما، سواء فيما يتصل باختيار الحكام على المستويين المحلي والقومي، أو التأثير في عملية صنع القرار السياسي...الخ، ولكي يتم ذلك يتعين على الصفوة ألا تضع العراقيل أمام الجماهير المتطلعة إلى المشاركة، فضلا عن العمل على توفير قنوات شرعية عديدة يمكن من خلالها لهذه الجماهير أن تشارك في الحياة

(1) عبد الله بوقفة، السلطة التنفيذية بين التعسف والقيد، مرجع سابق، ص 97.

(2) إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 316.

(3) نفس المرجع، ص 35.

السياسية⁽¹⁾، وتعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصال الأداة العصرية المثلى لتحقيق وتجسيد هذه المشاركة السياسية.

7- المشاركة السياسية في الإسلام:

يتبين موقف الإسلام من المشاركة وحرصه عليها حين نجده يرسي دعائم الحكم على أساس من الشورى والحرية السياسية لجميع المسلمين فيقول "ابن عباس" لما نزل قوله تعالى "وشاورهم في الأمر": قال رسول الله (ص) "أما إن الله ورسوله لغنيان عنها، ولكن جعلها الله تعالى رحمة لأمتي، فمن استشار منهم لم يعدم رشداً ومن تركها لم يعدم غياً".

وقد جعل الإسلام الإهتمام بالشؤون العامة والإنشغال بقضايا الأمة، والتدخل بالقول والفعل لتقويم شؤون المجتمع وتغييرها فرض كفاية، وهو واجب جماعي واجتماعي تأثم الأمة كلها بتركه⁽²⁾.

ويجعل الإسلام من هذه المشاركة عبادة، لأنه جعل الإهتمام بأمر المسلمين شرط الإسلام وشطره، فقال عليه الصلاة والسلام "من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم"، ولا جدال في أن قضايا السياسة ومشكلاتها ومتطلباتها هي من دواعي الإهتمام وحوافز المشاركة⁽³⁾.

فالمشاركة في صنع القرارات تعد مرتكزا أساسيا للوصول إلى القرار الأفضل، بالإضافة إلى كونها حقا من حقوق المواطنة، والإسلام حين حث على الشورى، حث عليها انطلاقا من كونها مرتكزا لترشيد القرار وليس من المتصور أن الإسلام أراد لها أن تكون صورية، وإنما كان حثه عليها بصيغة الأمر الملزم الذي يعني فعالية الشورى⁽⁴⁾.

إن المزج بين الجهود الحكومية لكبح المشاركة السياسية، وبناء القهر والضغط يؤدي حتما إلى "انفجار في المشاركة"، يطيح بالنظام السياسي القائم، وقد يؤدي إلى تعديل جوهري في الهيكل الإقتصادي والاجتماعي⁽⁵⁾.

إن مشاركة المواطنين في المساهمة في تحمل مسؤولية صنع القرار، يسهل من عملية تنفيذ الخطط والبرامج، ويؤدي ذلك إلى تقبل المواطنين لأي مشروعات قائمة أو جديدة، وكذلك العمل

(1) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 107.

(2) داود الباز، مرجع سابق، ص 22 و 23.

(3) نفس المرجع، ص 27.

(4) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، رجع سابق، ص 22.

(5) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، مرجع سابق، ص 89.

على إتمام نجاح هذه المشروعات لا يتم إلا إذا شارك المواطنون في التخطيط لهذه المشروعات، بناء على معرفتهم التامة وإدراكهم لفوائد هذه المشروعات وأهميتها، وأيضاً من خلال المشاركة الجماهيرية يمكن تحقيق كل أهداف المجتمع بشكل يضمن الحد الأقصى من الفوائد، وبأسلوب يتلاءم مع احتياجات ورغبات وقدرات الجماهير⁽¹⁾.

هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية، حيث تتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، في الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطاً على صانع القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية. إن متابعة الجماهير للقرارات والمشروعات الحكومية وتكوين رأي عام بصددتها، يسعى لكشف أوجه القصور فيها، ويساهم في تعديل السياسات، ويضمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانيات المتاحة⁽²⁾.

إن انخراط الأفراد في المشاركة السياسية سوف يحدد القيمة المرتبطة بهذه المشاركة، لأن الأفراد المشاركين سياسياً هم وحدهم الذين يعطون قيمة للعملية السياسية، أما غير المشاركين فهم يولدون معانٍ قليلة لأنهم لم يستهلكوا العروض السياسية⁽³⁾.

يمكن للمؤسسات السياسية القيام بإدارة عملية التسويق السياسي استراتيجياً، من خلال الإستعانة بخبراء في التسويق الإجتماعي والتجاري، بحيث يمكنها تحديد ومعرفة آراء واتجاهات المواطنين حيال القضايا المثارة، وبناء الإستراتيجيات التي تحقق المصالح المشتركة، وبناء علاقات قائمة على الحوار، حتى يمكن للمواطن المشاركة في صنع القرار أو على أقل تقدير الشعور بأنه يشارك في ذلك⁽⁴⁾.

8- المؤسسات المشاركة في صنع القرار السياسي:

أ- المعارضة: تعتبر المعارضة قوة توازن في المجتمع لأنها تنهض بواحد من أهم الأدوار في صناعة الإستقرار في المجتمعات الحديثة، ونعني به التمثيل السياسي للقوى الإجتماعية، ومن خلاله تحقيق مشاركة هذه القوى في الحياة السياسية، بل في صنع القرار⁽⁵⁾.

(1) محمد محمد عمارة، مرجع سابق، ص 37.

(2) نفس المرجع، ص 46 و 47.

(3) راسم محمد الجمال، مرجع سابق ص 37.

(4) نفس المرجع، ص 125.

(5) عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001،

لا تعني المشاركة في السلطة من قبل المعارضة معناها المتداول كمشاركة في الحياة السياسية والنيابية حصراً، بل تعني المشاركة في إدارة سلطة الدولة وجهازها التنفيذي (الحكومة)، وهو لا يتأتى كذلك إلا بوجود قدر ما من العمل بمقتضى ثقافة سياسية حديثة تقرأ في مثل تلك المشاركة، ما يعني أنها ضرورية في حفظ استقرار النظام السياسي⁽¹⁾.

لا بد من تنظيم الممارسة السياسية حتى تعود أكثر تعويلاً على المعطيات الفكرية، وأوفق تنسيقاً مع مقتضياتها، ويتطلب ذلك عدداً من الإجراءات من أبرزها تيسير سريان المعلومات الممهدة لاتخاذ القرارات، وفتح قنوات انتقالها من القطب إلى الحافة، وتفويض النفوذ من جانب المسك له قاتوا إلى القادر على مباشرته فعلاً، وإلى المتأهل له بالتكوين، والتخفيف من حدة المركزية الإدارية، وتفريع مراكز الممارسة، وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرارات مقام الأفراد والإحتكار⁽²⁾.

ب - الأحزاب السياسية:

الحزب لغة واصطلاحاً عن لسان العرب لابن منظور "هو جماعة من الناس أو طائفة، وفي معجم مقاييس اللغة هو تجميع الشيء، وقد وردت كلمة الحزب في القرآن الكريم في عشرين موضعاً، في 13 سورة، 8 بصيغة المفرد، وواحدة بصيغة المثنى و18 في صيغة الجمع، وقد استعمل تارة للمدح وتارة للذم⁽³⁾.

والحزب في تعريفه البسيط هو اتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من المبادئ والأهداف يبتغون من إنجازها تحقيق الصالح العام، أو على الأقل تحقيق مصالح أعضاء الحزب، وهم أساساً فئة من فئات المجتمع، فالحزب السياسي على هذا النحو أداة تقوم جماعة من الجماعات عن طريقها بتحقيق أهداف عامة، فضلاً عن تحقيق المصالح الخاصة بالأفراد من أعضاء الحزب⁽⁴⁾.

ومن هنا جاء مصطلح الحزب في اللغة الانجليزية (Party) مشتقاً من بقية الجزء (Part)، يدل على معنى ان الحزب هو جزء من النظام السياسي الذي يتكون من اجزاء متعددة.

(1) نفس المرجع، ص 15.

(2) نفس المرجع، ص 157.

(3) فايز الربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 67.

(4) إسماعيل علي سعد، دراسات في المجتمع والسياسة، بيروت: دار النهضة العربية، 1988، ص 202.

وهذا المعنى اللغوي للحزب نجد له أساسا في اللغة العربية أيضا، فمن بين معاني الحزب الواردة في معجم لسان العرب معنى جماعة من الناس، وكل قوم تشاطرت قلوبهم وأعمالهم، فالحزب السياسي يقصد به "جماعة من الناس تمارس العمل السياسي، وهو ذلك العمل الذي يسعى القائمون به إلى توجيه تطور المجتمع في الإتجاه الذي يعتقد كل منهم أنه هو الذي يحقق الخير العام أو المصلحة العامة.

فكل ما يمارسه الحزب من أنشطة يهدف إلى تدعيم مركزه النسبي، والحصول على تأييد شعبي يحصد ثماره في الإنتخابات التي يسعى من خلالها للوصول إلى الحكم والمشاركة فيه⁽¹⁾. وعلى هذا النحو أصبح مفهوم الحزب السياسي الحديث يقوم على ثلاثة مقومات أساسية، أولها وجود تنظيم له صفة العمومية والدوام، بمعنى أنه يوجد على المستوى الوطني والمحلي مع توافر شبكة للإتصالات بين مختلف مستويات التنظيم. وثانيها رغبة عناصر الحزب وقياداته في الوصول إلى السلطة السياسية والحكم، وليس مجرد التأثير على صنع القرار السياسي، أما المفهوم الثالث فهو سعي التنظيم إلى الحصول على التأييد الشعبي، وإقناع المواطنين بخطه السياسي بناء على برامج وأولويات محددة⁽²⁾.

تمثل الأحزاب السياسية خارج السلطة مكونا رئيسيا في بنية المجتمع المدني، ومعظم الأحزاب السياسية في الدول العربية أضعف من أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية، ولذلك فإن التعددية الحزبية في هذه الدول هي أقرب إلى نظام الحزب المهيمن أو المسيطر منها إلى التعدد الحزبي الحقيقي، أي هي في الغالب تعددية شكلية وليست حقيقية⁽³⁾.

في إطار نمط الحزب الواحد، لا يسمح بأي معارضة أو تعددية حقيقية، وكان هذا أحد أسباب فشل البلاد الاشتراكية التي أخذت بهذا النمط في ضمان استمرار التنمية الإقتصادية التي حققتها في المرة الأولى لنظام الحزب الواحد، فقد حال هذا النظام دون المشاركة الشعبية الحقيقية، وأدى احتكار السلطة وانتشار الفساد في غياب آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وهي آليات يصعب توافرها في غياب التعددية⁽⁴⁾.

***أنواعها:**

(1) نفس المرجع، ص 10.

(2) نفس المرجع، ص 13.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 169.

(4) هالة مصطفى، مرجع سابق، ص 43.

أولاً: الأحزاب ذات النشأة الداخلية: تعتمد على عدة عوامل يكمن أهمها في:

- قيام جماعات داخل البرلمان وهي ما يسمى بالجماعات البرلمانية.

- تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.

- حدوث اتصال أو تفاعل دائم بين هذه الجماعات واللجان.

ثانياً: الأحزاب ذات النشأة الخارجية: يقصد بالنشأة الخارجية هنا تلك الأحزاب التي تقوم أو تنشأ خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية، ولكن الشكل النهائي للحزب يستقر نتيجة لوجود مؤسسة سابقة عليه في الوجود، بل وتمارس نشاطاً خارج نطاق البرلمان، أو عمليات الانتخاب⁽¹⁾.

*** دور الأحزاب السياسية:**

أولاً: توفير المعلومات:

لا جدال في مدى أهمية الدور الذي تلعبه الأجهزة الإعلامية لاسيما المرئية في نقل المعلومات، وتعبئة الرأي العام في مختلف المناسبات، وخاصة الانتخابات، ولكن هذا لا يقلل بحال من أهمية دور الأحزاب في هذا الشأن، لاسيما في الدول التي ترخص بوجود محطات إذاعية مسموعة ومرئية خاصة وتجارية، لأن أجهزة الإعلام في هذه الدول تكون في العادة تحت السيطرة الكاملة للأحزاب السياسية المهيمنة والقوية، فهي وحدها التي تستطيع القيام بالتمويل المالي الضخم لهذه المحطات الإعلامية الخاصة، فتتحول هذه المحطات إلى وسائل إضافية لتمكين الأحزاب السياسية من فتح قنوات الإتصال بالمواطنين⁽²⁾.

تقوم الأحزاب بدور التنشئة السياسية من خلال ما تقدمه من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل إتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتلفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها، أو وسائل إتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والمقابلات التي ينظمها الحزب، من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير⁽³⁾.

يمكن للأحزاب السياسية العازمة على تجسيد سلوكها السلطوي وتفاعلها مع ناخبها، أن تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال لخلق أشكال جديدة من النقاش الداخلي والخارجي،

(1) إسماعيل علي سعد، دراسات في المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص 196 و 198.

(2) سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2003، ص 77.

(3) محمد محمد عمارة، مرجع سابق، ص 58.

فمثلا في عام 2001، وضع حزب "يكولو" (Ecolo) البلجيكي بتصريف الجميع أداة معلوماتية تقنية حول عمله السياسي في الحكومات والبرلمانات، يمكن لأي شخص التفاعل معها⁽¹⁾.

وقد أصبحت الصحافة الآن تضطلع برسالة ضخمة ومهمة عظيمة، وتشكل جزء أساسيا في تكوين المجتمعات، وتدخل في الإهتمامات الرئيسية البشرية، وإذا كانت الأغلبية الساحقة من البشر لا رأي لها، فإنها تتبع رأي الأقلية النشيطة المتمثلة في الأحزاب والجماعات التي تعبر عن رأيها في الصحافة.

ولا شك في أن الصحافة تمثل أهمية قصوى للحزب السياسي، فحزب بلا صحيفة كرجل أبكم، إن الصحيفة بالنسبة للحزب هي لسانه المعبر وأداته لمباشرة وظائفه وأنشطته، فعن طريقها يخاطب المواطنين ويبثهم دعايته، ومن خلالها يتأتى لهم معرفة أفكاره ومبادئه وبرامجه لحل المشاكل العامة، كما أنها أدوات أيضا في ممارسة وظيفته التثقيفية للمواطنين، بهدف تكوين رأي عام مستنير، ملم بمشاكل مجتمعه، وعلى دراية بوسائل حلها.

فهي ولا شك من أهم الوسائل الإعلامية للنشاط الحزبي، فالكلمة المكتوبة تتيح للقارئ فرصة كافية لاستيعاب معناها ومدلولها، كما أنها تترك له حرية اختيار الوقت الملائم للرجوع إليها والإستمتاع بها⁽²⁾.

فإذا كان للحكومات مصلحة ذاتية في أن تقدم المعلومات بطريقة تتفق ومصالحها، أو أن تخفي المشاكل، فإن الأحزاب السياسية التي ليست في الحكم (المعارضة)، يكون من مهمتها أن تعطي للمعلومة العكسية الصحيحة للمواطنين، من خلال تفسيرها لسياسة الحكومة وإظهار الأمور على حقيقتها.

ودور الأحزاب في تقديم المعلومات للمواطنين أصبح دورا أساسيا نظرا لما أصبحت عليه المجتمعات المعاصرة من تعقيد، فعلى سبيل المثال الجدل حول إصلاح نظام التأمين أو الضمان الإجتماعي يبدو وكأنه يصعب متابعته من قبل الفرد بوسائله الخاصة، ولكن الأحزاب نظرا لتدخلها في هذه المسائل تكشف دور السلطات الإدارية في هذا الخصوص، وتصل بذلك إلى إخبار المواطنين بطريقة غير مباشرة برأيها.

(1) قاليري بيجو وآخرون، مرجع سابق، ص 68.

(2) حسن البدرابي، الأثر اب السياسية والحريات العامة، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2000، ص 321.

ولكن هذا الدور (تقديم المعلومات بواسطة الأحزاب)، يبدو وكأنه غير كاف، ذلك أن الأحزاب التي ليست في السلطة لا تمتلك دائما في المجتمعات الحديثة وسائل إعلام كافية تمكنها من أن تنتقد بطريقة جديدة ومؤثرة قرارات السلطة، وهذه المشكلة تواجه أيضا الجماعات البرلمانية، فهي لا تتكون من متخصصين، أو أن المتخصصين فيها لا يغطون كافة المجالات، فتجد حينئذ صعوبات في أن تنتقد المشاريع الحكومية، مثال ذلك ما يحدث عند الإعداد والتصويت على قانون المالية.

وإذا كان تقديم المعلومات الصحيحة أحد المهام التي تقع على عاتق الحزب اتجاه الشعب عامة، من خلال ممارسته وظيفته في التنقيف السياسي للمواطنين، فإنه على المستوى الحزبي الداخلي، أي علاقة الحزب بأعضائه نجد لهذه الوظيفة صدى كبيرا، فالأحزاب تقوم بتوعية أعضائها وتربيتهم حزبيا عن طريق اللقاءات الحزبية والندوات الإجتماعية.. الخ، التي تنظمها لشرح سياستها في مختلف المجالات على ضوء أفكارها السياسية واإيديولوجياتها، فهي بهذه المثابة مدارس يتعلم فيها القادة من مختلف الأعمار والمستويات كيفية ممارسة السلطة⁽¹⁾.

من بين شروط التعددية أن تكون هناك حرية تداول المعلومات والحصول عليها من مصادر متعددة، وبما يتطلب ذلك من استغلال الإعلام والبحث العلمي كمصادر أساسية لتلك المعلومات⁽²⁾.

وإذا كان الحزب مناصرا للنظام فإنه ينشر المعلومات والبيانات بما يخدم السياسات المرسومة وتحقيق البرامج القومية⁽³⁾.

والأحزاب السياسية تسعى في سبيل نشر إيديولوجيتها إلى مواجهة الأحزاب الأخرى ونقد برامجها، وهي لذلك تمد الرأي العام بالمعلومات اللازمة لتعزيد وجهة نظرها، وهذه المعلومات التي تقدمها الأحزاب للمواطنين ضرورية لتكوين رأي عام مستنير، إذ يستحيل على المواطنين الوصول إلى هذه المعلومات بمجهوداتهم الفردية، فهي التي تنشر الوعي بين المواطنين وتزودهم بالمعلومات، وهي التي تجعل النظام الديمقراطي ممكنا⁽⁴⁾.

(1) حسن البدرابي، مرجع سابق، ص 293 و 294.

(2) عادل ثابت، مرجع سابق، ص 426.

(3) لطيفة إبراهيم، مرجع سابق، ص 195.

(4) حسن البدرابي، مرجع سابق، ص 282.

تستعمل الأحزاب جميع وسائل الإتصال بالشعب من صحف وإذاعة، وتلفزيون للتأثير على الرأي العام، ففي بريطانيا والسويد والدانمارك يسمح للأحزاب السياسية باستعمال الإذاعة لمدد تتناسب وحجم الحزب، وكذلك الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية، فالإذاعة ملك للشركات ويسمح للأحزاب حق شراء الوقت اللازم لها لتتمكن من الإتصال بالجمهور، وقد تلجأ بعض الأحزاب لإنشاء دور إذاعة خاصة بها⁽¹⁾.

فالأحزاب بهذه المثابة تعتبر وسيلة إتصال هامة بين الحكام والمحكومين، وتأتي هذه الأهمية من خلال تقدمها لتولي العمل العام التنفيذي منه والبرلماني.

فلكي ينجح الحزب، مطلوب منه ضرورة توفير المعلومات الصحيحة للمواطن، حيث يقع على عاتق الحزب دور أساسي في المساهمة في تزويد المواطن بالمعلومات السياسية الضرورية، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، بحيث يكون على دراية بنوعية المشاكل التي تثور في المجتمع وبأسبابها وآثارها⁽²⁾.

إن المطلوب من الأحزاب هو القيام بتوعية المواطن وبإعطائه من المعلومات ما يمكنه من الحكم بطريقة موضوعية مجردة من كل خلفية سياسية، شرط ألا يتجاوز ذلك الحد الذي تصبح معه المعلومات التي تقدم للمواطن "معلومات كاذبة"، ذلك أن الحزب إذا وصل إلى هذا الحد، فقد مكانته باعتباره وسيطا بين الجماهير التي يمثلها والسلطة الحاكمة التي يسعى إلى التأثير عليها، أي عجز عن أن يقوم بدور الوسيط بين الحكام والمحكومين⁽³⁾.

وقد أثبتت التجربة حاجة كل من الناخب والنائب لوجود الأحزاب السياسية، فالناخب يحس بالحاجة إلى من يقوده ويقدم له برنامجا ويفسر له ما قد يكون غامضا عليه من الشؤون العامة، والنائب كذلك يشعر بالحاجة إلى جهاز منظم يزوده بالمعلومات اللازمة التي يعتمد عليها في المناقشات البرلمانية، وتوجيه الأسئلة والإستجابات، كما يشعر بالحاجة إلى تعضيد زملاء له من النواب ينتمون إلى نفس الحزب ويشكلون فريقا أو تكتلا برلمانيا يكون له من التأثير والفعالية أضعاف ما يملكه نائب منفرد⁽⁴⁾.

(1) محمد أبو ضيف باشا خليل، جماعات الضغط وتأييدها على القرارات الإدارية والدولية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 147.

(2) حسن البدرابي، مرجع سابق، ص 292.

(3) نفس المرجع، ص 293.

(4) هالة مصطفى، مرجع سابق، ص 61.

وعموماً يمكن القول أن الأحزاب هي خزان إجتماعي تقدم المعلومات والأفكار السياسية لأعضائها كي يساهموا في المناقشات البرلمانية ويفيدوا الحكومات بها، والتي قد تأخذ بها في معالجة المشاكل السياسية الداخلية والخارجية⁽¹⁾.

ثانياً: تحقيق المشاركة السياسية:

ما يؤكد أهمية الدور الذي تضطلع به الأحزاب في إدارة اللعبة السياسية في أنظمة الحكم النيابية، أن هذه الأحزاب في معظمها قد ارتبطت في نشأتها بحق المشاركة في الشؤون العامة، في مواجهة الحكومات الفردية أو النخبوية، فالأحزاب قد ظهرت على الساحة السياسية عندما شعر المواطنون بعدم قدرتهم على اختراق الجدار الصلب لهذه الحكومات، اعتماداً على نشاطاتهم الفردية غير المنظمة، فظهرت الأحزاب كبؤر يتمحور حولها الأفراد، وكوسائل لتجميع قوى المواطنين الفردية المبعثرة في قوة إجتماعية متحدة ذات معنى⁽²⁾.

تقوم الأحزاب بوظيفة أساسية كهيئات للمشاركة الجماعية في الشؤون العامة، عن طريق ما توفره من إمكانيات للأفراد في توصيل وجهات نظرهم للمسؤولين، وربط توجهاتهم بمراكز صنع القرار السياسي في الدولة، فالأحزاب تشكل حلقة وصل بين مختلف الجماعات في الدولة، ذلك لأن الأفراد بإمكانهم توظيف الأجهزة والإمكانيات الحزبية لإضفاء شيء من القوة على مشاركتهم، وتيسير وصولهم لمراكز صنع القرارات الحكومية، الأمر الذي لا يتسنى لهم تحقيقه بالإعتماد على قدراتهم وإمكانياتهم الشخصية.

يركز البعض على أهمية النشاط الحزبي في النهوض بمشاركة الأفراد من القاعدة إلى القمة، أي من عامة أفراد الشعب إلى الهيئات التي تتولى إدارة السلطة العليا، إلى حد القول بأن هذه المهمة مرتبطة بالمحافظة على الديمقراطية نفسها، وأن مجرد عرقلة المؤسسات الجماعية عن القيام بهذا الدور يعني انتحار الديمقراطية، لأن ذلك يعني إلغاء قناة الإتصال التي تغذي الحكومة بطاقة الحياة السياسية، المتجسدة في المشاركة الجماهيرية، المشبعة بآراء الناس ورغباتهم، بل كثيراً ما يؤدي ذلك مباشرة إلى تعبير الأفراد عن مشاركتهم في صورة أعمال العنف والثورة، والتي تعني بالضرورة إسقاط الحكومة وتدهور أوضاع الدولة⁽³⁾.

(1) فحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 157.

(2) سليمان صالح الغويل، مرجع سابق، ص 51.

(3) نفس المرجع، ص 74 و 76.

ولكن يبدو إطلاع المواطن على المشاكل التي تواجه الحكومة أمرا صعبا، وخاصة بالنسبة للأحزاب الحاكمة، لذلك فغالبا ما تلجأ هذه الأخيرة في سبيل تبرير قرار ما، إلى إخفاء الصعوبات والتفاصيل التي أدت إلى هذا القرار، وغالبا ما تحاول الأحزاب - حتى أحزاب المعارضة - في بعض الحالات أن تنسب القرار إلى اعتبارات إيديولوجية، بحيث تخفي وراءها الصعوبات الحقيقية التي أدت إلى اتخاذ القرار⁽¹⁾.

ثالثا: صياغة القرارات:

تؤدي الأحزاب السياسية دورا كبيرا في صياغة القرارات الهامة التي تقرر داخل الكونغرس، والتي تمر من خلال الانتخابات التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية بعمليتين هما: المرحلة الأولى وتتضمن اختيار المترشحين من أحزابهم، والمرحلة الثانية تتضمن كفاح الحزبين للفوز بالانتخابات⁽²⁾.

وللأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة، إذ أنها تضطلع بدور مهم في صنع القرار، وسن التشريعات داخل الكونغرس، من خلال لجان الكونغرس التي تعد البيت الحقيقي لصياغة مشاريع القوانين⁽³⁾.

ودور الأحزاب السياسية يختلف باختلاف النظم السياسية، إذ أن طبيعة النظام السياسي تؤثر بشكل أو بآخر على عملية صنع القرار، وإذا كان النظام ديمقراطيا، فإن هذا يعني المشاركة الواسعة في المداولات والمشاورات عند مناقشة وتقييم القرار السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار، أما إذا كان النظام السياسي يقوم على نظام الحزب الواحد، فإن ذلك يعني أن الحزب تكون له اليد الطولى في صنع القرارات⁽⁴⁾.

لم يعد اليوم من يتخذ قرارا هاما على مستوى الدول بناء على قراءة شخصية، القرارات اليوم تصنع في مؤسسات، أما الأفراد فهم منقادون مهما علا شأنهم، القرار السياسي يتوقف على مصير شعب وأمة، والقرار السياسي فيه حل أو تعقيد لمشكلات مجتمع، بل إن مصائر الدول تتحدد بمدى قدرتها على اتخاذ قرارات هامة لمصلحة شعوبها، الدول اليوم لديها مؤسسات رسمية بتمثيل

(1) حسن البدرابي، مرجع سابق، ص 292.

(2) ياسين محمد حمد، مرجع سابق، ص 100.

(3) نفس المرجع، ص 214.

(4) أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 313.

شعبي حقيقي، هي التي تتخذ القرارات وتحاسب المسؤولين أيا كانت مواقعهم على مدى التزامهم بتنفيذ هذه القرارات.

لكن هذه المؤسسات ببنائها النظامي والميثاقي تعتمد على مراكز دراسات وبحوث متخصصة ومتنوعة في المجالات المختلفة، بحيث يتخذ القرار بناء على توصيات علمية يقوم بها أكثر من مركز بحث، وحتى الأحزاب السياسية لديها مراكز بحوث تعتمد على توصياتها عند اتخاذ القرار السياسي أو أيا من أنشطتها الإجتماعية⁽¹⁾.

رابعاً: التنشئة السياسية: تقوم الأحزاب السياسية إلى جانب تكوين الإرادة العامة للمواطنين وتعظيم مشاركتهم السياسية في صنع القرار بوظائف أخرى تخدم نفس هذا الهدف بشكل غير مباشر وعلى الأمد الطويل، ومن هذه الوظائف ما يمكن أن نسميه بوظيفة التنشئة السياسية، فأحد لوازم الديمقراطية هو المواطنة النشطة، أي الشعور بالإنتماء ومتابعة القضايا العامة، والتعود على إبداء الرأي فيها، واكتساب بعض المهارات التنظيمية⁽²⁾.

خامساً: التحديث: تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في تحديث المجتمعات، ويرتبط مفهوم التحديث على هذا النحو بالتنمية السياسية التي يقصد بها في أبسط معانيها ترشيد ممارسات السلطة السياسية وجعل المجتمع أكثر قابلية للمشاركة في صنع القرارات العامة، وزيادة دور الرأي العام، وتوفير الظروف التي تكفل حل الأزمات الناجمة عن التطور السياسي مثل أزمات الشرعية والمشاركة والتوزيع والتكامل والهوية⁽³⁾.

* الأحزاب في الجزائر:

تميزت الحكومات الإنتقالية في الجزائر بعدم الإستقرار الوزاري، الصراع الحزبي، وغياب التنسيق، وهيمنة رئيس الجمهورية على صلاحيات الحكومة، مما قلص هامش مشاركة الأحزاب في صنع السياسة العامة، وفي صنع القرار السياسي.

إن تأثير الأحزاب السياسية في النظام السياسي الجزائري كان متواضعا ولم يرتق إلى مستوى القوة والنفوذ للتغيير والمساهمة في صنع القرار ورسم السياسة العامة أو التداول على السلطة، وهذا رغم التمثيل في المؤسسات السياسية الذي اقتصر على الإطار الشكلي، وهذا التأثير الضئيل أثر سلبا في التطور الديمقراطي، ويمكن تفسير ضعف أداء الأحزاب إلى جانب القيود السياسية

(1) عبد الله عويل، وجع السياسة صناعة القرار، صحيفة المصدر اليمنية، العدد 65، 2009/03/11، ص 06.

(2) حسن البدرابي، مرجع سابق، ص 290.

(3) هالة مصطفى، مرجع سابق، ص 63.

والإدارية، إلى غياب الديمقراطية الداخلية، وضعف القاعدة الإجتماعية، وطغيان العقلية الحزبية على الصلحة العامة، عدم الإلتزام بالضوابط القانونية، قلة إمكانيّة التعاون والتنسيق بين الأحزاب، ضعف تقديم برامج وسياسات تخرج البلاد من الأزمات⁽¹⁾.

ج- الرأي العام:

يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيًا، وزاد الإهتمام به في الآونة الأخيرة نتيجة زيادة أهمية الجماهير في الحياة السياسية، حيث دعم من ذلك التقدم التكنولوجي الهائل، وخاصة في مجال الإتصال الجماهيري، فلم تعد الجماهير كما مهملا في الحياة السياسية، فالحكام حتى يضمنوا لأنفسهم البقاء في الحكم، لابد أن يكونوا على اتصال مستمر بجماهير الشعب، ولكي تنجح المؤسسات السياسية في أهدافها لا بد لها من الإهتمام بردود أفعال الرأي العام، هذا وتتم دراسة الرأي العام على أساس أنه قوة لارسمية تؤثر على المؤسسات الحكومية، ومن أهم مظاهره الثورات⁽²⁾.

• دور الرأي العام في صنع القرار السياسي

يعتبر الرأي العام الأمريكي قوة لها كلمة في شأن صنع القرار، ويتمثل في الإعلام والجماهير وجماعات الضغط كجزء من الجماهير، ولكنها تبرز كقوة مؤثرة أكثر من عملها لجماعات ضاغطة، وهذه القوى فعالة خاصة في النظام السياسي الأمريكي الذي بني على الديمقراطية النيابية، فاستمرار الرئيس والنواب في مناصبهم معتمد على أصوات الناخبين، ونجاح أي قرار أو سياسة يعتمد على وجود جماهيرية كافية، لذلك فالرئيس والنواب يحرصون على إقامة الحوار الدائم مع الجمهور، من خلاله يرشح النواب أنفسهم، ويلقون خطاباتهم، ويتجادلون وتثار القضايا السياسية والإعلام ليعكس أولويات المطالب السياسية للحكومة والجمهور، ويثير قضايا أخرى، ويكون رأيا عاما اتجاه سياسة الدولة.

يمكننا اعتبار بنية المجتمع الأمريكي بنية هرمية، على قمته قادة الرأي الذين يشكلون أقل من 2% من مجمل تعداد الشعب الأمريكي، وقادة الراي العام على دراية واسعة بأمر السياسة المحلية والخارجية، ولهم اتصالات مع صانعي القرار⁽³⁾.

وقد لخص "الموند" الإتجاهات السائدة حول دور الرأي العام في السياسة العامة في مقولتين:

(1) ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 239 و 241.

(2) عادل ثابت، مرجع سابق، ص 53.

(3) ياسين محمد حمد، مرجع سابق، ص 130.

المقولة الأولى: السياسة العامة هي من صنع الرأي العام، وترتبط هذه المقولة بالديمقراطية الليبرالية التي تنظر إلى الرأي العام باعتباره الحكم النهائي في تقرير مصيره.

المقولة الثانية: الرأي العام لا يمكنه المشاركة في السياسة العامة، وسبب ذلك أنه متذبذب، ولا يثبت على حال، كما أن قضايا السياسة العامة معقدة ومتداخلة ويجب أن يحاط بها الرأي العام⁽¹⁾.

لقد أصبحت استطلاعات الرأي وسيلة حماية في عملية اتخاذ القرار، ولم يعد صانع القرار قادراً على تجاهل الأرقام التي توردها هذه الإستطلاعات، لأنها تعبر عن اتجاهات مواطنيه ورغبات ناخبيه، ومخالفتها تعني عدم اكرثائه بالرأي العام، الأمر الذي قد يكلفه مستقبله السياسي فيما بعد، أما اهتمامه بها فيعتبر آلية يحمي بها نفسه لدى اعتراض احد على قرار اتخذه أو سلوك اقترفه⁽²⁾.

للرأي العام أهمية كبرى بالنسبة للنظام السياسي لأي دولة، فبقدر درجة رضا وتعاون الرأي العام مع نظام الدولة السياسي، تكون درجة استقرار وثبات هذا النظام أو العكس، كما أن لقياس الرأي العام أهمية كبرى لدى الحكومات سواء أكان من خلال قدرتها على استشراف رأي عام يمكنها من اتخاذ القرار وتلبية حاجة مجتمعها، أم التعامل مع المشكلات المستجدة، أم تصحيح رؤيته حيال القضايا التي يستهدفها هذا القياس.

وتكمن أهمية الرأي العام في كونه احد قنوات الإتصال المباشر بين الحكومات والشعوب، وأحد القنوات المهمة في استشراف تلك الرؤى الجماعية حيال قضايا وطنية، أو مواقف جماعية، أو مسائل مستجدة، تستلزم أخذها بعين الإعتبار عند وضع القرار على مائدة المسؤول من خلال رؤية تقدمها تلك الإستعلامات، خاصة إذا ما كانت الإستطلاعات تقوم عليها مراكز مهنية محترفة ومستقلة⁽³⁾.

• الإعلام والرأي العام:

العديد من الناس يأخذون بفكرة أن الاعلام والمعلومات تنتشر رأياً عاماً مشكلاً، حتى أن البعض قال أن الإعلام هو الرأي العام⁽⁴⁾.

(1) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 110.

(2) جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 252.

(3) لمجد بدر القاضي، مراكز قياس الرأي العام (مؤتمر)، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 08.

(4) عامر مصباح، مرجع سابق، ص 155.

يتركز اهتمام الرأي العام في المحل الأول على السياسة العامة، وطالما حصل الجمهور على المعلومات الضرورية، فإنه يصبح متحررا وقادرا على الوصول إلى نتائج واستخلاصات عقلانية تعينه وتحتم عليه حينئذ الإفصاح عن إرادته⁽¹⁾.

إن استطلاع الرأي العام ليس هدفا بحد ذاته بل هو أداة لجمع المعلومات بغية استثمارها، سواء كان النظام ديمقراطيا أم تسلطيا، فالنظام الديمقراطي يهدف من خلال ذلك إلى إشراك الجمهور في الآلية الإدارية السياسية لتحقيق الصالح العام، أما التسلطي فيهدف إلى خلق القبول والرضى عند الجمهور، حيث يستخدم الإعلام الموجه مقترنا أحيانا بإجراءات بوليسية لتطبيق آليته الإدارية السياسية⁽²⁾.

الرأي العام الإلكتروني: هو عبارة عن مجموع أو نسبة آراء المشاركين عبر التقنية الإلكترونية في زمن محدد تجاه قضية أو موضوع معين طرح عليهم، وبادروا إلى الكشف عن رأيهم بشأنه سواء لكونه يمس اهتماماتهم، أو لأنهم تأثروا بطرحه للمناقشة أو الحوار⁽³⁾.

ترتب على انتشار استخدام الإنترنت في الإتصال ظهور ما نسميه الرأي العام الإلكتروني، الذي يستخدم العديد من الأدوات المهمة، ومنها البريد الإلكتروني، الرسائل النصية القصيرة، خدمة الرسائل متعددة الوسائط، تقنية البلوتوث، المنتديات، غرف الدردشة، التصويت الإلكتروني، العرائض الإلكترونية⁽⁴⁾.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أكثر فأكثر أداة لنشاطات وأشكال للمشاركة التي لا تتوفر في مكان آخر، من الآن فصاعدا، توجد عدة حالات أو نشاطات جماعية يتم إطلاقها عبر بلد بأكمله باستعمال الفاكس، مروراً إلى وسائل أكثر فعالية كالبريد الإلكتروني أو الشبكات، هذه النشاطات التي توفر من جهة أخرى أشكالاً من التعبئة المعقدة⁽⁵⁾.

وبفضل "الجمهورية الإلكترونية" أصبح للرأي العام مقعد حول طاولة السلطة السياسية، وهو يتحول إلى سلطة حكم رابعة، ففي الجمهورية الإلكترونية -حسب غروسمان- لن تكون الصحافة،

(1) هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 393.

(2) علي عواد، مرجع سابق، ص 97.

(3) متعب، مراكز قياس الرأي العام، مرجع سابق، ص 91.

(4) نفس المرجع، ص 122.

(5) Stefano RODOTA, la démocratie électronique, de nouveaux concepts et expériences politiques, Vendôme, éditions apogée, traduction : jacques guyot, 1999, p 83.

بل الشعب هو السلطة الرابعة القوية في البلاد إلى جانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية⁽¹⁾.

واليوم في الجمهورية الإلكترونية يتقلص ذلك الفاصل الدستوري، لأن التكنولوجيات الجديدة للاتصال تقوم بتضخيم صوت الشعب، وتجعل الناس في وسط عمليات اتخاذ القرارات الحكومية من حيث تناقص قوة المؤسسات السياسية التقليدية والوسيطية كالأحزاب ووسائل الإعلام والخبراء والنخبة الحاكمة.

يقول أحد المختصين وهو "ثيري قودان": "إنه إذا توفر لدى أكثر من 10% من الناس أجهزة الهاتف، فإنه يصعب على الدكتاتوري أن يتحكم في البلد".

فالحكومات الديمقراطية سوف تواجه باستمرار ضغط الرأي العام الذي أصبحت المعلومات الجديدة والآنية بين يديه، وعلى هذه الحكومات أن تستعد لمواجهة كل أشكال الضغوطات من قبل الرأي العام، وهذا ما يدعم الديمقراطية في البلدان التي امتلكت تكنولوجيا المعلومات وتحكمت فيها، وعلى هذا فإن تكنولوجيا المعلومات سوف تهدد النظم الدكتاتورية التي مازالت تقاوم وتواجه رياح التغيير بدون جدوى⁽²⁾.

د - المجتمع المدني:

ظهر هذا المفهوم منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين، بعد اختفائه قرابة خمسة عقود مع ما أسماه "صامويل هانتجتون" بالموجة الثالثة للديمقراطية⁽³⁾.

المؤكد أن التعريف الأكثر شيوعاً للمفهوم، والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره "شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والإختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات"⁽⁴⁾.

ويمكن تعريفه بأنه ذلك القسم من المجتمع الذي يتضمن النشاط الإجتماعي الطوعي المنظم، الذي يبدأ من حيث تنتهي الأسرة، وينتهي عندما تبدأ سلطة الدولة، وتقوم منظمات

(1) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 206.

(2) محمد لعقاب، مرجع سابق، ص 207 و 208.

(3) عادل ثابت، مرجع سابق، ص 76.

(4) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 159.

المجتمع المدني بممارسة ضغوط على الدولة لمصلحة قطاعات من المجتمع، وبمراقبة أداؤها ومساءلتها، ولكن دون الوصول إلى حد السعي لتقويض الدولة أو انتزاع السلطة منها⁽¹⁾.

إن مفهوم المجتمع المدني ارتبط أساساً بالخبرة السياسية للدول الرأسمالية الغربية، والتي استندت إلى المشروع الحر والتنمية الرأسمالية على المستوى الإقتصادي، والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي⁽²⁾.

• فئاته:

أولاً: النقابات المهنية: مثل نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين والصحافيين والمعلمين... وغيرها تعتبر بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني في العديد من الدول العربية، وذلك لاعتبارات عديدة منها موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدمية، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على إصابة الدولة بالشلل إذا ما قررت القيام بإضراب عام، فضلاً عن طبيعة العضوية فيها، فهي تضم أكثر الشرائح تعليماً في المجتمع، كما أن لهذه النقابات اتصالاتها بالتنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي، ما يمنحها المزيد من القوة والدعم، وقد كان لها دورها السياسي البارز في العديد من الدول العربية خلال عقد التسعينات، وذلك من خلال انخراطها في أنشطة عديدة، مثل مناقشة بعض القضايا العامة الداخلية والخارجية، ومنها على سبيل المثال قضايا الديمقراطية والحريات العامة والصراع العربي الإسرائيلي والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورفع مطالب للسلطات بخصوص هذه القضايا.

ثانياً: الجمعيات الأهلية: إن الجمعيات الأهلية التي تعرف في بعض الدول العربية بجمعيات النفع العام، هي من أكثر أشكال المجتمع المدني انتشاراً في الدول العربية، إلا أن بعض الجمعيات غير المسدّسة تؤدي أدواراً سياسية غير مباشرة، وبخاصة خلال العمليات الانتخابية، وعلى سبيل المثال فإن الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية شكلت قنوات لتوسيع دائرة التأييد للإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن.

ثالثاً: جمعيات ومنظمات ولجان ومراكز حقوق الإنسان: درج البعض على تسميتها بـ"منظمات الدفاع ومناصرة الحقوق"، وهي تؤدي دوراً هاماً في تعزيز عملية التحول الديمقراطي شريطة أن تتبنى قضية الدفاع عن حقوق الإنسان كهدف نبيل ورسالة سياسية أخلاقية.

(1) لطيفة إبراهيم، مرجع سابق، ص 44.

(2) حسنين توفيق إبراهيم وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001، ص687.

رابعاً: **جمعيات رجال الأعمال**: في العديد من الدول العربية تولي الحكومات هذه الجمعيات اهتماماً خاصاً في إطار استمرار احتواء هذه الجمعيات ضمن الأطر السياسية القائمة، بما يجعلها لا تتخرب في ممارسة أي ضغوط على هذه النظم من أجل الإصلاح السياسي الحقيقي⁽¹⁾.

• المجتمع المدني في الدول العربية:

إن المجتمع المدني في معظم الدول العربية يتسم بالضعف والهشاشة، بسبب غياب أو ضعف التماسك الداخلي لتنظيماته، وبخاصة الأحزاب السياسية، نتيجة كثرة الإنشاقات والإنقسامات داخلها.

من بين القيود المفروضة على المجتمع المدني تلك المفروضة على نشاط الأحزاب، سواء على مستوى إتصالها بال جماهير وقيامها بتنظيم أنشطة جماهيرية عامة كالمؤتمرات أو غيرها أو على مستوى مصادر تمويلها، أو فيما يتعلق باتصالاتها الخارجية، ما أسهم أو يسهم في تهميش دورها في الحياة السياسية في العديد من الدول العربية⁽²⁾.

إن النظم الحاكمة تستخدم أساليب عديدة لضمان فرض نوع من السيطرة على المجتمع المدني، منها إفساح المجال لمشاركة بعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني في صنع القرار على بعض المستويات وبشكل محسوب، ومن ذلك على سبيل المثال مشاركة جمعيات رجال الأعمال في صنع بعض القرارات والسياسات الاقتصادية والإستثمارية في بعض الدول العربية.

وكان لقوى المجتمع المدني ومنظماته دور مهم في الإنتفاضات الشعبية التي أطاحت بنظم حاكمة على غرار ما حدث في السودان عامي 1964 و 1985، وفي حالات أخرى كان لبعض هذه المنظمات دور في الإضرابات وبعض أعمال الإحتجاج الجماعي التي استهدفت التأثير في السلطات الحاكمة، سواء لدفعها إلى القيام بأعمال معينة وتنفيذ مطالب معينة ذات طابع عام أو فنوي، أو لمنعها من اتخاذ قرارات معينة ترى المنظمات المعنية فيها إضراراً بمصالحها أو بمصالح عامة⁽³⁾.

• العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية: علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني ينتعش

في إطار الديمقراطية، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية واستقرارها، ويمكن فهم هذه العلاقة في ضوء اعتبارات عدة:

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 170 وما بعدها.

(2) نفس المرجع، ص 187 و 191.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 193.

1 - إن تنظيمات المجتمع المدني تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة، وبالتالي تحمي المواطن من تعسف الدولة، وتحمي الدولة من أعمال العنف السياسي.

2- إن تنظيمات المجتمع المدني تقوم بدور مهم في تدريب أعضائها على المشاركة في الحياة السياسية.

3- تقدم بدائل موضوعية يخرط فيها أفراد المجتمع بشكل طوعي على أسس إنجازية حديثة.

4- إن الأسس والمعايير الأخلاقية التي يستند إليها المجتمع المدني هي نفسها التي تستند إليها الديمقراطية⁽¹⁾.

لا بد من إعطاء فرص متساوية ومتكافئة بين الأفراد دونما تمييز بينهم، وقيام مجتمع مدني ووجود رأي عام واع من ثانيا نمو القدرة على تنظيم الأفراد والجماعات لأنفسهم، ووصولهم إلى المعلومات التي تساعدهم على المشاركة السياسية الفعالة والواعية، لما فيه تحقيق مصالحهم، وهذه هي الضمانة لتطبيق الديمقراطية⁽²⁾.

هـ - المؤسسات البحثية:

طبقا لمسح أجري مؤخرا لصالح المعهد القومي لتطوير البحوث بطوكيو، يوجد على نطاق العالم أكثر من 3500 معهد سياسة عامة أو مؤسسة بحثية (Think tanks) ويوجد أكثر من نصف هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها مؤسسات مرموقة مثل مؤسسة "بروكينجر". إن ظهور عدد هائل من معاهد السياسة العامة في الجزء الأخير من القرن الـ20، يعد مؤشرا إلى تزايد أهميتها في عملية صنع السياسة، على أساس أن العمل الرئيسي لهذه المؤسسات هو إجراء البحوث وحفظ المعلومات وتوفيرها عند الحاجة لدعم السياسات وعملية صنع القرار.

وتتبع المؤسسات البحثية مجموعة من الإستراتيجيات، ومنها السعي للوصول إلى وسائل الإتصال المطبوعة ووسائل الإعلام وتوزيع إصداراتها على صانعي السياسة والصحافيين، وتقديم شهادات توضيحية أمام اللجان البرلمانية.

إن الذي يجعل المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية متميزة عن غيرها، إلى جانب كثرة عددها هو المدى الذي وصلت إليه في المشاركة النشطة في المراحل المختلفة لعملية

(1) نفس المرجع، ص 195.

(2) عادل ثابت، مرجع سابق، ص 376.

صنع السياسة، من خلال صياغة حوارات رئيسية حول بعض التشريعات والسياسات الحكومية المهمة.

إن هناك مؤسسات بحثية تعمل داخل الجهاز الحكومي ومنها وحدة بحوث الكونغرس ومكتب موازنة الكونغرس.

تجذب المؤسسات البحثية مختلف مصادر المعلومات والمعارف لتوصيل آرائها واهتماماتها إلى جماهير متعددة الإستهداف، وفي مثل هذا الدور تقوم المؤسسات البحثية بإيصال نتائج بحوثها إلى المسؤولين الحكوميين وموظفيهم بشكل واضح وسهل الفهم، وفي أحيان أخرى توفر منتدى لصانعي السياسة والأكاديميين لمناقشة قضايا ذات اهتمام مشترك⁽¹⁾.

وكانت فكرة إنشاء مؤسسة بحثية تزود صانعي السياسة في الوقت المناسب بمعلومات وثيقة الصلة بالسياسة، قد طرأت لكل من "ويريتش" و"فولنر" أثناء تناولهما وجبة الغداء ذات يوم بمبنى الكونغرس، حيث يقول: "أوليس من الرائع أن تكون هناك مؤسسة تقدم نوعية تحليل السياسة القابل للإستخدام في الوقت المناسب، بحيث يستفيد منه بالفعل أمثالنا الذين يعملون في الكونغرس"⁽²⁾.

من الصعب إفراد جزء من عملية صنع السياسة أو فرع أو وزارة من الحكومة الأمريكية لم تتمتع فيه المؤسسات البحثية بوجود ملموس في الكونغرس، والجهاز التنفيذي والبيروقراطية وأخيرا الجهاز القضائي، وأوصلت المؤسسات البحثية المتخصصة في مجموعة واسعة من مجالات السياستين الداخلية والخارجية أفكارها إلى صانعي السياسة الرئيسيين.

• تأثير المؤسسات البحثية على الكونغرس الأمريكي:

تجد المؤسسات البحثية فرصا وفيرة لتشكيل الرأي العام والسياسة العامة، ففي الكونغرس وحده هناك 535 مسؤولا منتخبا، دون أن نذكر عشرات العاملين ومساعدتي اللجان الذين يمكن للمؤسسات البحثية الإتصال بهم لكي يدرسوا أفكارها عن السياسة، وإدراكا لذلك وظفت المؤسسات البحثية العديد من الإستراتيجيات لكي تجلب الإنتباه إليها، وتتراوح هذه بين الإدلاء بالشهادة أمام لجان الكونغرس وتوصيل موجزات مختصرة لقضايا السياسة الرئيسية باليد إلى أعضاء الكونغرس، ودعوة النواب وأعضاء مجلس الشيوخ ومن يعملون معهم إلى المشاركة في حلقات دراسية وورشات عمل، وقد أصبح في وسع مجموعة مختارة من خبراء السياسة من بعض المؤسسات البحثية الرائدة

(1) دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1،

2007، ص 07 وما بعدها.

(2) نفس المرجع، ص58.

أن تعتمد الآن على قناة أخرى لتتقاسم خبراتها على نحو نظامي مع أعضاء الكونغرس، ففي مارس 1998، اجتمع المجلس الإستشاري للسياسات التابع للكونغرس للمرة الأولى ليناقد العديد من قضايا السياسة مع قيادة مجلس النواب، ومن بين 28 من خبراء السياسة الذين يشكلون المجلس، كان هناك 21 خبيراً يتبعون مؤسسات بحثية أمريكية.

هناك قلة من معاهد البحوث التابعة للكونغرس أو المؤسسات البحثية العامة بما في ذلك هيئة البحوث التابعة للكونغرس ومكتب المحاسبة العامة، والتي يستطيع أعضاء الكونغرس طلب المعلومات منها، ومع ذلك لا يمكن أن نتوقع من هذه الهيئات توفير بحوث ذات صلة بالسياسات وفي الوقت المناسب كما تفعل الكثير من المؤسسات البحثية⁽¹⁾.

وفر متعهدو السياسة المستقلون في الولايات المتحدة الأمريكية قيادة مهمة في تكوين مؤسسات بحثية مكرسة لتقديم المعلومات والنصح للحكومة.

وإن هناك أسباباً عديدة وراء لجوء صانعي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى المؤسسات البحثية من أجل الحصول على المعلومات والمشورة، حيث يمكن لأعضاء الكونغرس وأعضاء الجهاز التنفيذي والبيروقراطيين أن يستفيدوا من الخبرة الثرية وشبكة العلاقات الواسعة المتوافرتين في العديد من المؤسسات البحثية⁽²⁾.

وقد قامت العديد من المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بعرض الشهادات التي أدلى بها العاملون فيها أمام الكونغرس بشكل بارز على مواقعها في الأنترنت. وحتى اليوم أنشأت مئات من المؤسسات البحثية مواقع على الأنترنت لترويج أعمالها، وتقدم هذه المواقع ثروة من المعلومات التي تتراوح بين أحدث مطبوعات المؤسسة، ودليل العاملين فيها إلى المؤتمرات والحلقات الدراسية القادمة، وبعض المواقع يوفر أيضاً روابط إلكترونية إلى قواعد البيانات المهمة⁽³⁾.

إن المؤسسات البحثية الأمريكية تطور استراتيجيات لكي تقوي روابطها مع أعضاء الكونغرس، ويقوم العديد منها بذلك كما تفعل "هريتيديج"، عن طريق إنشاء مكاتب إتصال مع مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ويمكن الإتصال اللصيق بين الجهاز التشريعي والمؤسسات البحثية من اللقاء مع الأعضاء بشكل منتظم لمناقشة اهتماماتهم ومتطلبات السياسة، ويسمح لهم ذلك

(1) نفس المرجع، ص 86 و 87.

(2) نفس المرجع، ص 101.

(3) نفس المرجع، ص 110 و 111.

أيضا بمراقبة أهم القضايا ومتابعتها في قاعات مجلسي النواب والشيوخ، وهذا بدوره يساعد المراكز في إعداد البحوث التي يطلبها صناع القرار لكي لا يقدموا على اختيارات حرجة.

إن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية يعتز في تقريره السنوي بالآتي: "لنا شبكات في واشنطن مع الكونغرس والفرع التنفيذي ومجتمع العلماء ومجتمعات الشركات والعمال والإعلام"⁽¹⁾. وتتلخص رسالة هذا المركز في " تزويد قرارات السياسة المختارة بالمعلومات وتشكيلها في الحكومة والقطاع الخاص من خلال توفير التفكير الطويل الأجل والتنبؤي والمتكامل حول مدى واسع من قضايا السياسة"⁽²⁾.

يساهم العلماء والخبراء بمختلف حقول المعرفة والعلوم بأشكال متعددة في صياغة وبلورة السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية، وتعتبر الجامعات العقل الرئيسي لنشاط هذه الشريحة، حيث توجد مراكز بحوث الجامعات الأمريكية، إضافة للهيئات المهنية بأقسام متخصصة، مراكز دراسات وأبحاث تعتمد عليها الحكومة والكونغرس والدوائر الإعلامية والحربية والإقتصادية لإنجاز دراسات ميدانية ورؤى استراتيجية تعتمد كأرضية لبناء اختبارات محددة من قبل صناع القرار⁽³⁾.

و - جماعات الضغط والمصالح:

يقصد بالجماعة ائتلاف بين مجموعة من الأشخاص، لهم خصائص عامة مشتركة، مثل مستوى معين من المعيشة، ومستوى متقارب في الدخل، أصحاب مهنة واحدة، تشابه في السلوك العام، مستوى ثقافي وعلمي متقارب، وذوو حالة إجتماعية متشابهة ومصالحهم وأهدافهم متقاربة ينتمون إلى جنس ومذهب ديني واحد.

أما مفهوم الضغط فإنه مرتبط بالعمليات السياسية، إذ يعني أن الجماعة بالمعنى السابق قد اتخذت اتجاهها أو رأيا موحدًا قبل موضوع معين، ومن ثم فمن أجل وضع هذا الإتجاه موضع التنفيذ في الواقع السياسي، فإن جماعة الضغط على هذا النحو تحاول التأثير في صانعي القرارات في النظام السياسي من أجل تحقيق غرضهم وفق مصالحهم⁽⁴⁾.

وتشمل جماعات الضغط هيئات عديدة ومتنوعة أهمها: النقابات المهنية والعمالية والجمعيات... الخ.

(1) نفس المرجع، ص 122.

(2) نفس المرجع، ص 242.

(3) ياسين محمد حمد، مرجع سابق، ص 156.

(4) حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2001، ص 71 و 72.

ويمكن تعريفها بأنها تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة، وهو يمارس عند الإقتضاء ضغطاً على السلطات العامة، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة. ويتبين من هذا التعريف أنه يتعين توافر شروط ثلاثة لكي تعتبر الجماعة من جماعات الضغط:

أولاً: وجود علاقة ثابتة بين أعضاء الجماعة.

ثانياً: توفر شعور يوحد أفراد التنظيم من أجل الدفاع عن مصالح معينة.

ثالثاً: قدرة الجماعة على ممارسة ضغط على السلطات العامة لتحقيق مصالحها⁽¹⁾.

يعبر الفقهاء والساسة عن جماعات الضغط باصطلاح "لوبي" (lobby) في كثير من الأحيان، وهي كلمة انجليزية تعني ردهة أو دهليز أو قاعة انتظار، وفي البداية كان أصحاب المصالح ينتظرون رجل السياسة، سواء الوزير أو عضو البرلمان في ردهات البرلمان لتقديم طلباتهم للوزير أو عضو البرلمان، ومن هنا نشأ اصطلاح "لوبي" الذي أصبح اليوم يعني كل نشاط يمارسه أي شخص يلجأ إلى السلطات العامة أياً كانت بهدف الضغط عليها، أو التعبير عن مصلحة معينة، ويعني أيضاً الأشخاص أو الجماعات التي تمارس هذا النشاط، أي التي تعبر عن مصالح خاصة وتمارس تأثيراً على رجال السياسة⁽²⁾.

ان جماعة الضغط هي جماعة منظمة من أجل هدف معين، وتمارس نفوذاً أو ضغوطاً على النظم السياسية من أجل الوصول إلى هدفها، وذلك يؤدي إلى أن تتخذ المؤسسات السياسية القرارات التي تساعد على الوصول إلى ما تبتغي من أهداف، وفي الوقت نفسه تحول دون قرارات مناهضة لها، وبمقارنة هذه الجماعات بالحزب السياسي الذي ينصب كل اهتمامه على إنجاز أهداف عامة، ينصب اهتمام جماعة الضغط على إنجاز أهداف خاصة، فالحزب السياسي ينصرف اهتمامه للوصول إلى السلطة، بينما يركز اهتمام جماعة الضغط حول الوصول إلى مصالح خاصة، وقد يكون الوصول إلى السلطة أو الإشتراك فيها أحد أهداف الجماعة.

ومن الملاحظات الهامة أن جماعات الضغط هذه ترتبط في الغالب وتتماسك عن طريق النسب أو الدين أو الجنس أو المصالح سواء أكانت اقتصادية أو سياسية⁽³⁾.

(1) محمد محمد عمارة، مرجع سابق، ص 153.

(2) نفس المرجع، ص 155.

(3) إسماعيل علي سعد، دراسات في المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص 220 و 221.

من ثانيا جماعات المصلحة والضغط، يشترك المواطن في الحياة السياسية على مقتضى اتجاهات الجماعات وأغراضها، متخذا من الجماعة وسيلة أقوى للتأثير على السلطة الرسمية وتوجيهها في إصدار القرارات السياسية التي تتجاوب مع مصالح وأفكار طائفة إجتماعية معينة⁽¹⁾. ولهذا فإن جماعات المصلحة في الولايات المتحدة الأمريكية تلجا إلى الكونغرس ورجال التشريع، بينما تلجا جماعات المصلحة في الدول الشيوعية وتنظيم الحزب الواحد وبخاصة ذات الأحزاب القومية إلى قيادة الحزب الواحد⁽²⁾.

لا يمكننا أن نطلق على أية جماعة وصف جماعة ضاغطة ما لم يتوفر فيها عنصر المصلحة والتنظيم والقدرة على التأثير في أجهزة الدولة، وهذا العنصر الأخير هو الذي يميزها بشكل عام، وهو الذي يبين لنا في الوقت نفسه مدى الإرتباط الوثيق بين حق المشاركة في الشؤون العامة وجماعات الضغط، فمشاركة هذه الجماعات في صنع القرارات العامة، ورسم سياسة الدولة من خلال تفاعلها مع ما يدور حولها، وسعيها الدؤوب للتأثير في المؤسسات السياسية والأجهزة الحكومية، ويجسد النشاط الرئيسي الذي تستمد منه هذه الجماعات ماهيتها ومبرر وجودها⁽³⁾. ولكي تسعى وراء مصالحها بشكل كاف، ينبغي أن تكون جماعة المصلحة قريبة من صناعات القرار في مراحل حاسمة من عملية صنع القرار، ومن الإداريين والبيروقراطيين أثناء تنفيذ السياسة العامة⁽⁴⁾.

• وسائل نشاطها:

أولا: الإقناع: يعتبر الإقناع من أهم الوسائل التي تسعى جماعات المصالح من خلاله كسب الأتباع وإقناع الحكومات بأهدافها عبر اللقاءات والإجتماعات العامة والخاصة، وعبر وسائل الإعلام بمختلف جوانبها، كما أن هذه الجماعات تؤثر على أعضاء الحكومة والبرلمان والمشرعين عبر تقديم معلومات وبحوث ودراسات مستندة إلى الأرقام، وإن كانت غير صحيحة، واستخدام الدعوات لغرض الإلتقاء والتباحث والإقناع⁽⁵⁾.

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص 247.

(2) نفس المرجع، ص 195.

(3) سليمان صالح الغويل، مرجع سابق، ص 185.

(4) أحمد سليمان أبو زيد، علم الإجتماع السياسي، الأسس والقضايا من منظور نقدي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 194.

(5) قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 340.

وتستخدم جماعات الضغط المفاوضات، وتثير الحجج لإقناع الموظفين وأعضاء البرلمان حتى تصل إلى تحقيق أهدافها، وتأخذ المفاوضات شكلين: شكلا رسميا وآخر غير رسمي⁽¹⁾.

ثانيا: الإضرابات: وجدير بالذكر أن الإضرابات تعتبر وسيلة فعالة للتأثير على السلطة، لأنها تمس المصالح الاقتصادية للدولة، حيث يتوقف العاملون عن العمل لفرض وجهة نظرهم على أصحاب الأعمال، وتتجح الإضرابات كوسيلة للضغط لتحقيق أهداف العاملين، وعلى سبيل المثال، فقد أضرب المعلمون في فرنسا سنة 1961 عن تصحيح أوراق الإمتحان، مما أجبر الحكومة على الإستجابة لطلبات هيئة التدريس، وقد أثر هذا الإضراب على الأمة بأسرها لأنه مس كل أسر الطلبة، واضطرت الحكومة إلى الإستجابة لطلبات المدرسين.

ثالثا: الأموال: ومن الوسائل الفعالة التي تلجأ إليها جماعات الضغط استخدام الأموال، وهذا الإستخدام قد يكون إيجابيا وقد يكون سلبيا، فالأول يكون بتقديم هدايا أو دعوات للسفر أو مبالغ نقدية تقدم للموظفين وأعضاء البرلمان، أما الثاني فيكون بالإمتناع عن دفع الضرائب، أو بالعمل على خلق أزمات اقتصادية لإزعاج السلطات العامة، إن استخدام الأموال بهذه الطريقة يثير تساؤلا حول مدى شرعية هذه الوسيلة من وسائل الضغط، وبعبارة أخرى هل هذه الوسائل تؤدي إلى إفساد الحياة السياسية؟⁽²⁾.

رابعا: الإتصال: ومن الطبيعي أن تستعين الجماعات الضاغطة في ممارستها لوسيلة الإقناع بكل وسائل الإتصالات الممكنة، فهي علاوة على الإتصالات غير المباشرة عن طريق إرسال المذكرات، وتقديم البيانات، والعلاقات ذات الطبيعة الشخصية، تستطيع ممارسة وسيلة الإقناع من خلال الإتصالات المباشرة المتجسدة في المفاوضات مع مختلف السلطات العامة في الدولة، وعن طريق المحادثة المباشرة، فهي الأكثر شيوعا في الأنظمة السياسية الغربية في معظم دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يخصص البرلمانين والوزراء وعدة فئات من الموظفين جزء كبيرا من وقتهم لاستقبال ممثلي مختلف الجماعات الضاغطة المهنية والإيديولوجية، لمناقشتهم في المقترحات التي يتقدمون بها، من أجل الوصول لحلول ملائمة للمشاكل التي تواجههم أو للدفاع عنها⁽³⁾.

(1) محمد محمد عمارة، مرجع سابق، ص 163.

(2) نفس المرجع، ص 168.

(3) سليمان صالح الغويل، مرجع سابق، ص 217.

لا شك إذن أن الإتصال بأعضاء البرلمان، يعتبر وسيلة هامة للضغط وتحقيق أهداف الجماعات ومصالحها، ويتم هذا الإتصال قبل إجراء الإنتخابات وفي أثنائها، كما يتم بعد إعلان نتيجة الإنتخاب ومعرفة الفائزين. إن هذه الإتصالات قد تمثل خطرا على استقلال أعضاء البرلمان، وقد تحجب عنهم رؤية المصلحة العامة في سبيل اشباع مصالح جماعات الضغط، لذا حرصت بعض النظم على النص على بعض الضمانات التي تكفل استقلال البرلمان، وتحرر أعضائه من الضغوط، ومن أهم هذه الضمانات النص على عدم إمكان الجمع بين عضوية البرلمان وتولي منصب آخر⁽¹⁾.

ومباشرة المواطنين المنظمين في إطارات جماعية كالنقابات والجمعيات والإتحادات حقهم في الإتصال بمختلف أجهزة الدولة قد أضحت من أهم الحقوق السياسية التي ينبغي أن تتمتع بها كل التنظيمات الجماعية المعاصرة، حيث تنص الكثير من الدساتير على حق الهيئات والأشخاص الإعتبارية في المشاركة في الشؤون العامة في دولها، من أجل الوصول إلى الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجهها أو للدفاع عنها⁽²⁾.

خامسا: التهديد: ومن أهم الوسائل المهمة للضغط على السلطات الرسمية والتشريعية والقضائية التهديد، كإرسال الرسائل والبرقيات ومقابلة الأشخاص المطلوب التأثير عليهم، ويأخذ التهديد أشكالا متعددة، منها التهديد بسحب الثقة من أعضاء البرلمان، وعدم تأييد العضو الراض في المستقبل⁽³⁾.

سادسا: الإعلام والمعلومات:

إن الوسيلة الأولى للضغط على المقررين السياسيين هي الإعلام، إن هذا التأكيد يبدو مثيرا للمفارقة، هل إعلام شخص ما يعني الضغط عليه؟ بدون شك، لأن الإعلام يعدل وجهات نظر المسؤولين وقراراتهم من خلال إعطائهم معطيات جديدة، إن وسائل الإعلام تستعمل من قبل كل المجموعات منذ أن تمتلك منظمة وسائل مالية كافية، وهي تستهدف بشكل خاص أعضاء البرلمان، وبالفعل فإن المجموعات تمتلك بشكل عام إزاء الحكومة والإدارة وسائل مباشرة أكثر، توفرها لها إجراءات التشاور والمشاركة⁽⁴⁾.

(1) محمد محمد عمارة، مرجع سابق، ص 161.

(2) سليمان صالح الغويل، مرجع سابق، ص 218.

(3) قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 340.

(4) جان ماري دانكان، تر: محمد عرب صاصيلا، علم السياسة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997، ص 346.

كانت جماعات الضغط تمثل شركات وجماعات أخطبوطية، مثل شركة "بوينغ" وجماعة المائدة المستديرة لرجال الأعمال... وغيرها من المؤسسات العملاقة، وكان أعضاء هذا اللوبي يستخدمون أجهزة التلفون والفاكس والبريد الإلكتروني الخاصة بمجلس النواب⁽¹⁾.

مثلا في صيف عام 1993، أغرقت رابطة الصحفيين القومية التي شنت حملة إعلامية الكونغرس بالرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية التي عارضت الضريبة التي اقترح الرئيس كلينتون فرضها على الطاقة، مما أدى إلى وأد الخطة في مهدها.

كما يحرص أصحاب التعاقدات العسكرية على ترسيخ وتوطيد علاقاتهم مع القطاع الحكومي والكونغرس من أجل التأثير على عملية اتخاذ القرار وللحصول على المعلومات في الوقت نفسه، وبالطبع فإن المعلومات التي يقدمونها إلى الكونغرس تؤثر على قراراته⁽²⁾.

يمكن لممارسي الضغوط النجاح انطلاقا من علاقة شخصية وثيقة مع سيناتور ما أو نائب متنفذ واحد فقط، كما يمكن لممارسي الضغوط من افراد وجماعات تزويد صانعي السياسة والرأي العام في بعض الأحيان بمعلومات عن مسائل محددة، وهكذا يمكن لممارسي الضغوط ان يكونوا من احد مصادر المعلومات القليلة والوحيدة في مسألة معينة⁽³⁾.

ذهب البعض إلى أن هذه الجماعات الضاغطة هي بمثابة خزان للمعلومات يلجأ إليها صانعو القرارات الحكومية عندما يقتضي الأمر، حيث أن الحكومة والبرلمان في حاجة إلى من يمدهم بالمعلومات والخدمات الإرشادية، ومن ناحية أخرى أليس أعضاء المجلس النيابي هم أدرى بمشاكل المواطنين، ويستطيعون معرفة كافة المعلومات دون اللجوء للسلطة التنفيذية؟ بل هم الذين يرشدون السلطة التنفيذية عن كافة المشاكل والمعلومات⁽⁴⁾.

تخضع السلطة التشريعية بصفة مباشرة أو غير مباشرة لتأثير جماعات الضغط، وذلك لما للسلطة التشريعية من مجالات تستطيع جماعات الضغط اختراقها حسب قوة كل مجال⁽⁴⁾.

تعتبر المعلومات هي السلاح الأساسي الذي يمكن الجماعات الضاغطة من المشاركة بفاعلية في أعمال السلطة التشريعية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يشترط على الأقل نظريا أن تكون علاقة الجماعة الضاغطة مع أجهزة الدولة في حدود ما يسمح به القانون، لذا تستطيع

(1) نيبيل راغب، الحكومة الخفية في السياسة الأمريكية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 127.

(2) نفس المرجع، ص 461.

(3) جانيس ج نيري، مرجع سابق، ص 57.

(4) نفس المرجع، ص 52.

(5) محمد أبو ضيف باشا خليل، مرجع سابق، ص 95.

الجماعات الضاغطة أن تزود المشرعين بالمعلومات، وبالطبع أن تحاول جعل هذه المعلومات لصالحها، وأن تمارس أسلوب المداهنة والإقناع، فالمعلومات هي الوسيلة الأساسية التي تستطيع أن تخترق بها الجماعات الضاغطة حصون السلطة التشريعية، وتستخدم الجماعات الضاغطة سلاح المعلومات بصورة مباشرة من خلال علاقة أعضائها ببعض المشرعين، أو من خلال الصحف والدعاية الإعلامية التي من شأنها التأثير في الرأي العام في البلاد ككل، أو في منطقة معينة، وذلك حسب النطاق المكاني⁽¹⁾.

إن سعي هذه الجماعات لتحقيق مصالحها يجعلها في تماس مباشر مع مسؤولي الحكومة فتزودهم بالمعلومات التي لا غنى لهم عنها، وتنقل وجهة نظر المسؤولين إلى أعضائها، ليكونوا على بينة من قضاياهم المطروحة، الأمر الذي ينمي الوعي لديهم والفهم والإدراك والإستيعاب لكل وجهات النظر حيالها⁽²⁾.

أكثر صور المشاركة شيوعاً في الدول المعاصرة، صورة الضغط الذي تمارسه الجماعات الضاغطة على المجالس التشريعية وأعضائها، وقد أبرز "إيمانويل سيلر" أهمية وعمق هذه العلاقة بين اللوبيين والمجالس التشريعية من خلال تعريفه لمشاركة الجماعة الضاغطة بأنها "محصلة جميع الإتصالات المؤثرة المباشرة وغير المباشرة على المشرعين بخصوص التشريع"⁽³⁾.

والى جوار جماعات الضغط، ظهرت حديثاً "جماعات الصالح العام"، وهذه الأخيرة تتعاون أحيانا مع الحكومة الفيدرالية وتعاونها، وهذا يؤثر تأثيراً مهماً في التشريع أو في قرارات الحكومة. ومن الوسائل الشائعة التي تلجأ إليها تلك الجماعات تقديم معلومات حول قضاياهم إلى أعضاء الكونغرس، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، فيحاولون دفع مشاريع القوانين للتصديق عليها، أو يدلون بشهاداتهم أمام الكونغرس والوكالات الحكومية، أو يشاركون في الطعن بالقوانين أمام المحاكم.

فهناك من الجماعات والنخب التي لها الحضور الدائم في هذا الصدد، أولاً المؤسسة العسكرية وشركات الأسلحة التي تمثل ب"التركيبة العسكرية الصناعية"، ذات المصلحة الواضحة في التطوير المستمر للآلة العسكرية الأمريكية، أما النخبة الثانية فتتمثل في الشركات متعددة الجنسيات وقطاع البنوك وما يسمى ب"الرأس المال الدولي"، وتعد المؤسسة العسكرية والصناعية من

(1) سليمان صالح الغويل، مرجع سابق، ص 255.

(2) قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 344.

(3) سليمان صالح الغويل، مرجع سابق، ص 250.

المؤسسات المهمة في صنع القرار السياسي وممارسة السلطة، ونظرا لضخامة هذه المؤسسة، فقد أضحت دورها مؤثرا في اتخاذ القرار السياسي⁽¹⁾.

من يستطيع أن يسيطر على وسيلة من وسائل الإعلام المؤثرة يمكن قد شارك في الحكم عالميا أو محليا، حسب تأثير وسيلته وقوة نفوذها، ولذلك عندما أدركت الأقليات وجماعات الضغط هذه الحقيقة سعت إلى امتلاك وسائل إعلام في بعض عواصم الدول الكبرى كلندن وغيرها.

إن تكنولوجيا الكمبيوتر لعبت دورا في إصلاح مجموعات المصالح، كان من الصعب جدا بالنسبة لاتحادات المصالح الإقتصادية الصغيرة في عصر البريد البطيء حتى أن تحدد مواقع بعضها البعض ناهيك عن تنظيمها، اليوم يمكن لاتحادات المصالح أن تراقب أفعال الموظفين المنتخبين إلكترونيا أو ترسل رسائل إلكترونية شاملة إلى أعضائها⁽²⁾.

بالنسبة للقسم الأعظم، فإن الأشخاص الضاغطين يزودون الموظفين الحكوميين بمعلومات ومحااجة داعمة، ولدى الأشخاص الضاغطين حافز ضعيف لتشويه المعلومات أو للكذب، والقيام بذلك قد يدمر مصداقيتهم، ويقوض تأثيرهم المستقبلي، وبالطبع فهم يؤكدون على مجادلات ومعلومات مؤيدة لوجهة نظرهم، ولكن لا يريدون إيذاء حلفائهم السياسيين عن طريق الكذب وإخفاء معلومات، وإلا سيعرضهم ذلك لهجوم مضاد محرج، العديد من العلماء السياسيين يعتبرون أن الأشخاص الضاغطين يؤدون خدمة مفيدة، مدخلين معلومات قيمة في العملية التشريعية، ولاحظ "جون كيندي" كسيناتور ورئيس سابق أن الضاغطين المؤهلين يمكنهم أن يقدموا أكثر الحجج إقناعا في دعم مواقفهم⁽³⁾.

يرى الكثير من الكتاب الأمريكيين في اللوبي رمزا للديمقراطية، فهو مؤسسة لا تقل أهمية عن الكونغرس، الرئاسة أو المحكمة العليا، عامل لا يمكن للنظام السياسي أن يعمل بدونه، يعتبرون اللوبي أداة تسمح بتجسيد حق الاعتراض (petition) المضمنون دستوريا⁽⁴⁾.

تشير بعض الدراسات إلى أن العالم قد عرف بين 1990 و 1997 تخلي الدول عن 513 مليار دولار من مجموع فضاءات نشاطاتها الإقتصادية لصالح الشركات الخاصة، وأن هذه الشركات العالمية القارونية تتحكم في 70% من التجارة العالمية، ويعتبر القائمون على هذه

(1) حافظ علوان حمادي الدليمي، مرجع سابق، ص 290 و 291.

(2) صابر حارص، الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 14.

(3) موريس بي فيورينا وآخرون، مرجع سابق، ص 183.

(4) Stanislaw ehrlich, le pouvoir et les groupes de pression, Paris : mouton, 1971, p 127.

الشركات، إضافة إلى الجماعات المالية والإعلامية الكبرى هم المسيرون الحقيقيون لشؤون العالم، حيث يعتمدون على لوبياتهم القوية والنافذة للتأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية⁽¹⁾.

إن الفهم الحقيقي لظاهرة الجماعات الضاغطة يجعلنا ندرك بأنها في مجملها قوى تكشف عن مسيرات التحكم المفرط في إدارة دواليب الحكم، ولهذا أصبح من الحقائق المبتدلة بأنها تسيطر على الكونغرس وحكومة الرئيس، وبصورة تعبيرية تهيمن جماعات الضغط بحق على النشاطين التنفيذي والتشريعي⁽²⁾.

تتولد القرارات الحكومية ذات الأهمية في أحضان جماعات الضغط، ويمارس التقنيون في مؤسسات التخطيط سلطة إقتصادية ذات اعتبار، بحيث ليس بوسع الإدارات الوزارية وحتى البرلمانات أن تعارضها⁽³⁾.

وتعتبر العاصمة واشنطن هي المركز الرئيسي لمكاتب اللوبي لقربها من أجهزة صنع القرار السياسي الأمريكي الفيدرالية، هذا وتتباين وسائل تأثير منظمات اللوبي على الكونغرس، فمن إقناع عضو أو أعضاء في الكونغرس بأنه من مصلحته السياسية أن يؤيد أو يعارض مشروع قانون معين تبعا لمصالح الجماعات التي يدافعون عنها، فيقدمون له البيانات والوثائق التي تعينه على ذلك.

ويزعم أنصار هذا الوضع أن منظمات اللوبي ماهي إلا قناة تعبر بها شتى التيارات السياسية والإقتصادية إلى الكونغرس، وما يفيد في شأنها من معلومات، وأنه وضع ضروري للديمقراطية⁽⁴⁾.

ز - مؤسسة للجيش: تعرف النظم كافة شكلا أو آخر من أشكال تدخل الجيش في السياسة، وذلك أن فكرة الجيش المحايد أو غير المسيس هي مجرد مفهوم دستوري أكثر منها حقيقة سياسية واقعية، فعلى الرغم من أن القيادات العسكرية لا تحل مباشرة محل الرؤساء في عدد من الدول، إلا أن لها مصالحها التي تضغط من أجل مراعاتها، وقد يصل تأثيرها السياسي إلى حد حث الدولة على التورط في نزاع خارجي لتشغيل الآلة العسكرية، وتحقيق مكاسب من وراء ذلك⁽⁵⁾.

(1) الصادق رايح، مرجع سابق، ص 140.

(2) عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص 263.

(3) نفس المرجع ص 372.

(4) عادل ثابت، مرجع سابق، ص 204 و 205.

(5) علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص 67.

د- الضغوط الخارجية: إذا كان غياب أو ضعف تقاليد الممارسة الديمقراطية يشكل عنصرا أساسيا لمحدودية المشاركة الشعبية في صنع السياسات العامة، فإن الضغوط الخارجية التي تتعرض لها بعض الدول بشأن تبني بعض السياسات يمثل عنصرا آخر مهما بهذا الخصوص، وتقدم سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي نماذج دامغة بهذا الشأن.

ففي العديد من الحالات يتم تبني هذه السياسات من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن خلفهما بعض الدول الغربية المؤثرة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مثل هذه الأوضاع فإن الضغوط الخارجية لا تترك مجالا للإختيار أمام الدول المطالبة بتنفيذ سياسات ووصفات الصندوق والبنك الدوليين، إذا أرادت الحصول على قروض وتسهيلات إقتصادية، ولذلك لم تتردد النظم الحاكمة في العديد من الحالات في استخدام القوة بما في ذلك استدعاء القوات المسلحة للتدخل لمواجهة مظاهر الإحتجاج الجماعي والعنف السياسي التي اندلعت على إثر قرارات اتخذتها هذه الحكومات⁽¹⁾.

وعليه يلعب الوضع الخارجي دورا كبيرا في عملية التأثير على صنع القرار، فكلما ازدادت الضغوط الخارجية قلت إمكانيات التصرف وتناقصت فرص الإختيار أمام صانعي القرار السياسي. فدول الشرق الأوسط على سبيل المثال تعرضت لضغوط إقليمية ودولية كبيرة، وكان لا بد من استجابة ما لهذه الضغوط، تمثل ذلك في الدخول في مفاوضات السلام مع إسرائيل ابتداء من مدريد سنة 1991⁽²⁾.

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 302.

(2) سمير محمود ناصر، محمد قشقرة، أثر القرار السياسي على القرار الإقتصادي، مجلة الحوار المتمدن، 15 جانفي 2007، العدد 1796، ص 13.

الفصل السادس
الحكم الراشد ودور تكنولوجيا المعلومات
والإتصال في تحقيقه

الفصل السادس

الحكم الراشد ودور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحقيقه

يعتبر الحكم الراشد أو الصالح من بين أهم المواضيع التي كثر عنها الحديث في الآونة الأخيرة، أي منذ بداية التسعينات تقريبا من طرف الباحثين في مختلف الحقول المعرفية، ومن طرف الأنظمة السياسية في العالم الثالث، وذلك من خلال تناولهم لهذا الموضوع كبديل للحكم الذي ساد في الديمقراطيات الغربية، ويرجع الدافع إلى ظهور وانتشار هذا المفهوم في دول العالم النامي إلى حجم التطور التكنولوجي الهائل وتطور وسائل الإتصال واتساع الشبكة المعلوماتية⁽¹⁾.

1- تعريف الحكم الراشد: هو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس، وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس⁽²⁾.

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، هو قيمة تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي، يلتزم بتطوير موارد الدولة ونموها، طويلة الأمد على أجيال متعددة، وهو الحكم الذي يوفر النزاهة والمساءلة بواسطة الناس، ويضفي احترام المصلحة العامة، ويستهدف في النهاية تحقيق مصلحة عموم المجتمع.

والحكم الراشد هو عنصر قوة الدولة إذا ما تزامن مع الشفافية والمساءلة، فهو يوفر بيئة من المميزات الحسنة ترتقي بالمجتمع، وتحقق الشرعية وتوفر الحرية لإنشاء منظمات المجتمع المدني، وتفعيل المشاركة الإيجابية في الحياة العامة، وتدعم حرية التعبير، وتضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، وتعتمد المحاسبة والشفافية في عمل كل الإدارات، وتحقق التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني⁽³⁾.

(1) أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 07.

(2) عماد الشيخ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 165.

(3) جمعية الشفافية الكويتية، مؤتمر "الحكم الصالح، الطريق إلى التنمية"، 15 مارس 2007، ص 02.

والحكم الراشد أو الجيد هو الذي يبشر بنظام حكم وأسلوب لصنع السياسة، يتميز بعدة أمور أساسية، أهمها درجة كبيرة من احترام سيادة القانون والشفافية في صنع القرار، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة⁽¹⁾.

هناك أكثر من ترجمة عربية لمفهوم "Governance"، فهناك من ترجمه إلى كلمة الحكم، وهناك من ترجمه إلى إدارة شؤون الدولة، وهناك من ترجمه إلى إدارة شؤون الدولة والمجتمع. وبغض النظر عن الجدل حول الترجمة العربية للمفهوم، فالمؤكد أن الإهتمام بهذا المفهوم قد برز بشكل واضح منذ أواخر الثمانينات عندما دأبت أدبيات البنك الدولي على استخدام المفهوم في معرض التأكيد على أن جودة أو نوعية الحكم أو إدارة الدولة والمجتمع تعتبر من المحددات الأساسية لتحقيق التنمية والعدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي، وتتمثل أهم عناصر الحكم الجيد بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في: حكم القانون، الشفافية، بناء التوافق، الفاعلية والكفاءة والمساواة، المساواة والرؤية الإستراتيجية⁽²⁾.

وقد عرف مصطلح "Good Governance" عدة ترجمات إلى اللغة العربية عكستها المصطلحات العديدة التي تشير إليه، إذ يمكن أن نحصي في هذا الإطار العديد من الترجمات منها: الحكم، إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، والحكم الراشد. تفسر طبيعة العلوم الإنسانية والإجتماعية تعدد هذه الترجمات، ففي الوقت الذي تبنت فيه العديد من مراكز الدراسات والبحوث مثل المنظمة العربية للعلوم الإدارية مصطلح الحكمانية كترجمة لـ Good Governance، تبنى مجمع اللغة العربية ترجمة الحوكمة.

بالإضافة إلى الإختلاف بشأن الترجمة، عرف التأصيل التاريخي للحكم الراشد إختلافات عدة، ففي حين نتجه معظم الكتابات إلى اعتباره مصطلحا فرنسي الأصل، تم استخدامه من قبل "شارل دوليان" في القرن الخامس عشر، في وصفه لإدارة وفن الحكم، وذلك من الجذر نفسه للكلمة اللاتينية "Gubernarer" التي تعني قيادة السفينة⁽³⁾.

(1) جمعية الشفافية الكويتية، مرجع سابق، ص 07.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 306.

(3) يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية 2002 و 2004، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 12.

في حين يرى بعض الباحثين أن المصطلح نفسه ظهر في القرن 13 كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني عام 1978، ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير العام، أما كلمة الحاكمية فأصلها إنجليزي، أعيد استعمالها من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات، وأصبحت من الإهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية والإقتصادية.

أ- **المفهوم السياسي للحكم الراشد:** يقوم على اعتبار أن الحكم الراشد ليس وسيلة لتحقيق الفعالية في تسيير الشأن العام فحسب، بل وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان، وتقوم على مبادئ ودعائم الديمقراطية.

ركز تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي على الاقطاب الثلاثة للحكم الراشد وهي الدولة التي تغيرت وظائفها مقارنة بوظائف الدولة التقليدية، المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما ركز على ثلاثية أبعاد الحكم الراشد: الإقتصادي، السياسي والإداري.

ويستخدم مفهوم الحكم الراشد لإطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة باتجاه تطويري وتقدمي، أي أن الحكم الصالح هو الذي تقوم فيه قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، لتحسين نوعية حياة أفراده ورفاهيتهم، وذلك برضاهم عبر مشاركتهم ودعمهم⁽¹⁾.

فالتنمية السياسية هي تحسين فعالية النظام السياسي، وأيضا التغيير اتجاه حكم أصلح، وكذلك قدرة المجتمع على استيعاب المطالب والتنظيمات السياسية⁽²⁾.

ب- **المفهوم الإقتصادي للحكم الراشد:** إنطلق خبراء البنك الدولي من السؤال التالي: ما هي أفضل الطرق التي يمكن أن تطبق لتسيير الموارد الإقتصادية؟ وقدم التعريف التالي: "هو الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الإقتصادية والمجتمعية لبلد من أجل التنمية".

أما المعهد الدولي للعلوم الإدارية، فيرى أن الحكم الراشد هو "العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الإقتصادية والتنمية الإجتماعية".

قدمت لجنة الحاكمية الإجمالية عام 1995 تعريفا للحكم الراشد واعتبرته "مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة"⁽³⁾.

(1) يوسف زدام، مرجع سابق، ص 13 و 14.

(2) وضاح زيتون، المعجم السياسي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 105.

(3) يوسف زدام، مرجع سابق، ص 13 و 14.

إن مجموع التعاريف السابقة بمفاهيمها السياسية والإقتصادية تتضمن نقاطا مشتركة، تعطي تصورا موحدًا للحكم الراشد، يمكن ذكرها فيما يلي:

1- الإتفاق على تغيير وظائف الدولة الداخلية، والتوجه نحو منظور عالمي يحصر وظائفها ويضيق عليها.

2- بروز فواعل أخرى للتخطيط وصنع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

3- بروز القطاع الخاص والمجتمع المدني كبديل للدولة لتسيير المجال الإقتصادي في حدود القوانين والتنظيمات.

4- التركيز على المشاركة الشعبية⁽¹⁾.

يخلق الحكم الراشد باعتباره فلسفة تسيير تشاركية معتمدة على عوامل كانت - نتيجة لإعادة النظر في مفهوم الدولة الوظيفي - بيئة تفاعل تعكس العلاقة بين الدولة والمواطن، تعبر طبيعة هذه العلاقة عن تشعب أبعاد الحكم الراشد، وكذا مقياسا لمستوى قوة التنظيم السياسي، ومدى فاعلية جهوده لتحقيق التنمية.

يقضي البعد السياسي للحكم الراشد بوجود مجموعة من السلوكيات تعكس وجود ديمقراطية فعالة، وذلك من خلال:

1- تعتبر الإنتخابات في الأنظمة الحديثة البعد الإجرائي للديمقراطية، وميكانيزمات مساهمة المواطن في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، فالإنتخابات الحرة والنزيهة تبين أن السلطة السياسية تستمد من الشعب، وأن إمكانية التنحية هي التي تكفل أن يفى المنتخبون بما يناط بهم، أي أن الإنتخابات تعتبر وسيلة رقابة فعالة في حالة وجود الحرية والنزاهة.

2- تقاس الممارسة الفعلية للسلطة من قبل المواطنين من خلال الجمعيات والإنتخابات والمشاركة السياسية، ليس بأسلوبها الإجرائي فحسب، وإنما في إطار الإمكانيات المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة السلطة سواء كان ذلك من خلال الحصول على المعلومات أو المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، فجميع القرارات الصادرة عن السلطة الحاكمة لا بد أن يشارك في عرضها وبحثها ومناقشتها والموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها أولئك الذين ستطبق عليهم.

3- وتتطلب المشاركة السياسية مستويات محلية ومركزية، فهي تقوم إذن على شيء من اللامركزية، فمن المهم أن يشارك المواطنون في اتخاذ القرارات المحلية على مستوى المجالس

(1) نفس المرجع، ص 15.

المحلية، وأن يحسوا بتطبيقها ونتائجها بعد المشاركة في وضعها، ويحقق هذا أحد أهداف المشاركة السياسية وهو الإحساس العميق بأهمية المشاركة السياسية كونها أحد الأدلة المباشرة والأساسية على قدرة تحقيق التنمية، وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الإنجازية والسياسات التطبيقية.

4- دولة الحق والقانون: تفترض دولة الحق والقانون أسبقية الحق على القانون، من خلال احترام الحريات العامة للمواطنين، العدالة الإجتماعية واحترام حقوق الانسان⁽¹⁾.

5- وجود صحافة مستقلة ومنافسة: إن حرية الصحافة من ضمن الحريات الاساسية، وحرية المعارضة وجدت أصلاً لحماية الأفراد في مواجهة سلطات الدولة، وحرية الصحافة مرتبطة بهذه الحريات العامة، ومن الخطأ تناولها بمعزل عن حقوق أخرى مرتبطة بها، كالفصل بين السلطات وحقوق تكوين الجمعيات... إذ يرتبط وجود صحافة مستقلة بحق الوصول إلى المعلومات القابلة للتداول، فالإطلاع على المعلومات سيسمح للناس بتفحص أعمال الحكومة بدقة، وهو أمر أساسي لإجراء مناقشة مناسبة لتلك المعلومات.

يتصل حق الإطلاع في الإعلام بمستويين: الأول حق بين المواطن والإدارة، ويمكن وصفه بحق التقصي وهو إطلاع المواطن أو الصحفي على المعلومات الرسمية، أي في دوائر الإدارة. وهذا لا يتبلور إلا ضمن ثقافة سياسية ترى أن المصلحة القومية والأمن القومي لا يمكن أن يتم إلا إذا كان "القوم يعلمون". والثاني حق بين المواطن والإعلام، وهو ما يمكن وصفه بحق التلقي، وهو تلقي المواطنين للمعلومات الإعلامية بأمانة، وذلك يتعلق بمستوى النشر وأمانته في الصحف، لكون الإعلام بطبيعته جهاز إطلاع.

الأکید أن وجود صحافة مستقلة بمستوى الصحافة الإستقصائية، تلعب دوراً مهماً في خلق الوعي بالقضايا العامة للمجتمع، وتخلق بذلك رد فعل بشكل مدخلات للنظام السياسي.

6- الدور الفعال للمجالس المنتخبة: ترتبط فعالية المجالس المنتخبة بشروطين أساسيين هما: سلطتها أو قدرتها، ورغبتها في مراقبة السلطة التنفيذية، والظروف العامة التي تعمل المجالس النيابية في ظلها، سواء على مستوى الثقافة السياسية السائدة في البلاد، أو على مستوى نظرة المواطن إلى مجلس النواب أو على مستوى الإنتخابات كوسيلة من وسائل المشاركة في العمل

(1) يوسف زدام، مرجع سابق، ص 17.

البرلماني، أو على مستوى دور الأحزاب في عملية التطور الديمقراطي والتداول على السلطة في البلاد...

إن الظروف التي يوفرها نموذج الحكم الراشد سواء على مستوى الإجراءات أو على مستوى الثقافة السياسية السائدة، يعطي للمجالس المنتخبة سواء على المستوى المحلي أو المركزي قدرة وسلطة رقابية على الأجهزة التنفيذية، بما يحقق الشفافية والتوزيع العادل للثروات ومحاربة الفساد⁽¹⁾.

2- تاريخه:

طالب اتجاه ساد في أواخر الثمانينات بزيادة المشاركة في الحكم، وزيادة الترابط الإقتصادي في إطار اقتصاد سوق عالمي، وزيادة التأكيد على قضايا العدل الإجتماعي، متحججا في ذلك بفشل الحكومات الرسمية وعجزها عن تحقيق طموحات المواطنين وتلبية حاجياتهم بالمستوى المطلوب، وكان ذلك جليا في المجتمعات بشكل عام، وفي المجتمعات النامية بشكل خاص، فمجالات قصور الحكومات وعدم قدرتها على الأداء بشكل فعال عديدة ومعروفة. إضافة إلى ظهور اهتمامات جديدة في العالم انجر عنها وجوب خضوع الدول في سياساتها العامة الداخلية لرغبة المجتمع الدولي، ومن أمثلة ذلك زيادة الإهتمام بتنمية الإنسان.

أدت هذه الظروف وغيرها إلى إعادة النظر في دور الدولة، بما يفتح المجال لعوامل جديدة تحقيقا لرشد يفترض أن رسم السياسات العامة، وخاصة تحديد الأولويات في السياسات الإجتماعية والإقتصادية قائم على أساس قيمة المشاركة الفعالة، فيكون مضمون القرارات أمرا يتوقف على اختيارات متخذي القرار الديمقراطي⁽²⁾.

3- أسسه: حدد البنك الدولي الأسس النظرية للحكم الراشد فيما يلي:

- 1- العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، ويتكون هذا الأساس من: الرأي والمساءلة - عدم الإستقرار والعنف السياسي.
- 2- قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية، ويتكون هذا الأساس من فعالية الحكومة ونوعية التشريعات.

(1) يوسف زدام، مرجع سابق، ص 18.

(2) نفس المرجع، ص 24.

3- احترام المواطنين والدولة التي تحكم التسيير الإقتصادي والإجتماعي، ويتكون هذا الأساس من حكم القانون ومستوى الفساد.

كما حدد البنك الدولي أيضا عددا من المؤشرات لقياس نوعية الحكم في تقريره الخاص بالحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتمثل في:

1- مقياس المساواة العامة: ويشمل درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد - درجة المشاركة ونوعيتها - إحترام الحريات المدنية - شفافية الحكومة - حرية الصحافة.

2- مقياس نوعية الإدارة: ويشمل فعالية البيروقراطية - إحترام قواعد القانون - حماية حقوق الملكية - مستوى الفساد - نوعية التشريعات - آليات المساواة الداخلية⁽¹⁾.

وهناك من يحصر الأسس المفهوماتية والعملية للحكم الراشد في ثلاثة عناصر هي:

أ- الشفافية في تسيير الشؤون العامة.

ب- ديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني.

ج- تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية⁽²⁾.

لقد وضع الإسلام أسس الحكم الرشيد فساوى بين الناس، ودعا للعف عن أموال العامة، وأسس للتعاقد الإجتماعي بين الحاكم والمحكومين، وطبق الشورى وأشرك العامة في أمر السلطة، وقد استرشد الغرب في نهوضه بتلك المفاهيم في الحكم الرشيد، حتى بدأ أقرب للرشد من عالمنا العربي والإسلامي، وتبقى نهضتنا بطيئة طالما قيم النزاهة معطلة، والطاقت مهدرة، وتصرف في غير نصابها ومآلها⁽³⁾. ولعل أحسن نموذج عن الحكم الراشد في الإسلام ما مثلته تجربة خلفاء الرسول عليه الصلاة والسلام، الذين اصطلح الناس على تسميتهم ب"الراشدين"، ومن سار على دربهم من بعدهم في مختلف الدول الإسلامية التي توالى عبر العصور. وكان أبرز من بدأ التقعيد لنظرية الحكم الصالح في الإسلام هو عمر الفاروق رضي الله عنه، فهو الذي قال عنه المصطفى (ص) "إل كان فيما مضى قبلكم من الأمم ناس محدثون (أي ملهمون)، وإنه إن كان في أمتي هذه فمنهم عمر بن الخطاب". وقد تميزت خلفته بظروف حكمه الذي تميز بطول الأمد والإستقرار خلافا للأئمة الثلاثة الآخرين⁽⁴⁾.

(1) أزروال يوسف، مرجع سابق، ص 44 و 45.

(2) نفس المرجع، ص 21.

(3) جمعية الشفافية الكويتية، مرجع سابق، ص 02.

(4) نفس المرجع، ص 32.

- الأساس الأول: العدل.

- الأساس الثاني: الشورى.

- الأساس الثالث: المسؤولية.

أولاً: العدل: يعتبر مطلب العدل أكبر الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام السياسي الإسلامي، وتعود إليه كل الشروط العامة والفرعية للحكم التي يذكرها علماء السياسة الشرعية، وقد شدد الله في اشتراط هذا المطلب في كل من تولى ولاية تتعلق بصالح الجماعة بشكل صريح وفي آيات كثيرة وفي مقدمتها قوله سبحانه "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعماً يعظكم به، إن الله كان سميعاً بصيراً"⁽¹⁾. وقد وردت أحاديث نبوية كثيرة تمجد العدل وتذم الظلم من أشهرها قوله عليه الصلاة والسلام "أحب الخلق إلى الله إمام عادل وأبغضهم إليه إمام جائر"⁽²⁾.

ثانياً: الشورى: لا يمكن للحاكم في المنظور الإسلامي أن يستكمل صفة العدل إلا إذا كان قائماً في ولايته على أساس الشورى، ولأهمية هذا الأساس الحكمي أمر الله به في آيتين عظيمتين في سورتين: واحدة منهما حملت إسم الشورى، يقول في الأولى "وشاورهم في الأمر"⁽³⁾، وفي الثانية يقول "وأمرهم شورى بينهم"⁽⁴⁾.

ثالثاً: المسؤولية: تمثل المسؤولية في الفكر الإسلامي معنى العقد الإجتماعي المبرم بالبيعة بين الحاكم والمحكوم، بموجب البيعة يكون له حق السمع والطاعة، وهو مسؤول عن هذا الإلتزام بشكل مزدوج أمام الله وأمام الرعية، ومن الأحاديث التي تؤكد أساس المسؤولية في الحكم قوله (ص) "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، والإمام راع ومسؤول عن رعيته..."⁽⁵⁾.

4- أبعاده: وعلى هذا الأساس فإن برنامج الامم المتحدة للإنماء يشترط في الحكم الراشد ثلاثة أبعاد متكاملة غير قابلة للتجزئة وهي:

أ - **البعد السياسي:** المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

ب - **البعد التقني:** المرتبط بطبيعة الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها.

(1) سورة النساء، الآية 58.

(2) عبد الرزاق مقرئ، مرجع سابق، ص 37.

(3) سورة آل عمران، الآية 159.

(4) سورة الشورى، الآية 38.

(5) عبد الرزاق مقرئ، مرجع سابق، ص 51.

ج- البعد الإقتصادي والإجتماعي: المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي، وتأثيرهما في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة⁽¹⁾.

إن الحكم الراشد يوفر بيئة حسنة لارتقاء المجتمعات وتحقيق الكثير من المميزات التي منها الشرعية - المشاركة في الحياة العامة وحرية التعبير - توفير المعلومة الصحيحة - فاعلية إدارة القطاع العام... الخ.

إن إرساء قواعد الحكم الراشد تتطلب تضافر جهود كافة فئات المجتمع بما في ذلك قوى الإصلاح ضمن الفئة الحاكمة ومنظمات المجتمع المدني خاصة وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والنقابات⁽²⁾.

إن الحكم الراشد يقضي بإعادة تشكيل وتعريف الدولة والإدارة العامة بطريقة أكثر شمولاً، على إشراك مواطنيها في الحكم من خلال الإستجابة بقدر أكبر لاحتياجات المواطنين ومطالبهم، معتمداً في ذلك على المزيد من الشفافية والمحاسبة.

وورد في إعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية أن الإدارة الحكومية هي أحد العناصر الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال:

أ- تحرير الكثير من الموارد في الدول الفقيرة من أجل استخدامها طبقاً للأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في حالة زيادة كفاءة الإدارة الحكومية.

ب- زيادة الشفافية واستئصال الفساد.

ج- وجود إدارة حكومية تقي باحتياجات المواطنين.

د- زيادة خضوع المؤسسات التابعة للدولة للمساءلة، يعد ملمحاً أساسياً للاستراتيجيات الحكومية من أجل سد الفجوة الديمقراطية.

هـ- إن إعادة النظر في دور الدولة من خلال الإدارة العامة في إطار الحكم الراشد، يكون من خلال المنهج القائم على الحقوق الذي يتضمن عناصر المشاركة والشفافية في عملية صنع القرار، عدم التمييز، التمكين ومساءلة الأطراف الفاعلة⁽³⁾.

تتمثل مقومات الحدثة السياسية حسب هنتجتون في ما يلي:

(1) يوسف زدام، مرجع سابق، ص 17.

(2) جورج العبد، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 236.

(3) يوسف زدام، مرجع سابق، ص 19.

1- ترشيد السلطة.

2- تمايز المؤسسات والوظائف السياسية.

3- المشاركة السياسية.

ويقصد بترشيد السلطة أن تمارس استنادا إلى أسس رشيدة، بمعنى أن يخضع اعتلاؤها وممارستها وتداولها لدستور مسبق، وبالتالي تتسلخ السلطة عن شخص الحاكم، فهو ليس صاحبها، وإنما هو مجرد عامل عليها يمارسها لحساب صاحبها الأصيل المتمثل في الدولة، إذن فترشيد السلطة لا يعدو أن يتمثل في سيادة القانون⁽¹⁾.

و- تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية والتداول الحر للرأي والمعلومات التي تشكل ضمانة الأداء الجيد للإدارة والتصرف بالمال العام وحمايته.

ز- تمكين الرقابة والمتابعة وحق الوصول إلى المعلومات واستخدام المصادر المتاحة من أجل الكشف عن مواقع الفساد وإصلاح الأوضاع⁽²⁾.

لكي يتسنى لصانعي السياسات اختيار سياسة رشيدة، ينبغي أن يعرفوا كافة قيم المجتمع وأوزانها النسبية، وبدائل السياسة المتاحة وآثار كل بديل، وحساب الفرق بين نسبة القيم المجتمعية المتحققة والمضحى بها على مستوى كل بديل، ثم اختيار البدائل الأكثر رشداً أو كفاءة.

ويذهب بعض الباحثين إلى تأكيد حقيقة أن السياسة الرشيدة تقتضي الفهم الكامل للقيم المجتمعية، أي معرفة وزن تفضيلات المجتمع بأسره، وليس جزء منه، وهي تتطلب كذلك معلومات عن السياسات البديلة والقدرة على التنبؤ السليم بنتائجها والحساب الدقيق للفرق بين التكلفة والعائد، وهي تتطلب أخيراً نظاماً لصنع القرار يتحرى العقلانية في صنع السياسة⁽³⁾.

5- مؤشرات:

وفي هذا السياق توالى الإسهامات بشأن تحديد مؤشرات وعناصر الحكم الجيد (الراشد) والحكم السيء (غير الجيد)، فالحكم الجيد أو الصالح في نظر البعض هو "نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة، في النهاية بواسطة الناس يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع. وفي ضوء ذلك، اعتبر البعض أن أزمة الحكم في البلدان العربية من أسباب تدهور السياسات العامة فيها، وتتمثل

(1) أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 143.

(2) بلماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص 934.

(3) ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 32 و 33.

أبرز مظاهر هذه الأزمة في: غياب أو ضعف التحول الديمقراطي، وتعدد مظاهر وأشكال انتهاك حقوق الإنسان واستئثار الفساد السياسي والإداري، وعدم ترسيخ مفهوم سيادة القانون، وضعف دور المؤسسات السياسية في معظم الدول العربية بسبب بروز دور الحكام أو ما يعرف بشخصانية السلطة، وغياب أو تآكل الشرعية السياسية، ومن هنا فإن إصلاح الحكم في البلاد العربية يعتبر العنصر الرئيسي لتحقيق فاعلية السياسات العامة، ومن ثم الخروج من حالة الأزمة التي تعانيها الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وبخاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه العرب في الوقت الراهن، وتتمثل أهم عناصر إصلاح الحكم في البلدان العربية بحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 في إصلاح مؤسسة التمثيل والتشريع، وإصلاح الإدارة العامة والحكومة، وتأكيد حكم دولة المؤسسات وسيادة القانون، وتعزيز الحكم المحلي، وتنمية العمل الأهلي، وإفساح المجال لضمان قيام إعلام حر ومسؤول إجتماعياً⁽¹⁾.

ميز ماكس فيبر بين ثلاثة أنماط للسلطة هي: السلطة الرشيدة والسلطة التقليدية والسلطة الكارزمية. والنوع الأول إنما يعني تلك السلطة التي تقوم على أساس قانوني، ارتضاه الناس لأنه صادر عن العقل والمنطق، ويقوم الثاني على إيمان الناس الثابت والمستقر بقداسة العادات والتقاليد التي تسود في المجتمع، فالحكام هنا يحكمون بما يتلاءم مع التقاليد، ومراعاة عدم الخروج عليها، أما النمط الثالث فيقوم على ولاء الناس وإيمانهم بهذا القائد الكارزمي (المهم) أو ذلك، باعتبار أن لديه من الخصائص والصفات ما لم يتح لغيره⁽²⁾.

يرى "جاك بورغولت" (Jaques Bourgault) أن مظاهر الحكم الراشد هي: إدراك مشروعية السلطة من سلطة الشعب، المواطنون في مركز اهتمامات صناع القرار، مشروع مجتمع يركز على سماع المواطنين، وملاءمة الإدارة العامة مع احتياجات المواطنين.

6- قياسه: إن خصائص الحكم الراشد عديدة ومتنوعة، وقد تختلف بأولوية التطبيق من بلد إلى آخر، وهذه الخصائص أو المعايير تتوزع بين معايير سياسية، إقتصادية، إجتماعية وإدارية، ولا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية فحسب، بل تشمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين.

(1) نفس المرجع، ص 307.

(2) إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 126.

لقد استتدت دراسة البنك الدولي عن "الحكم الراشد أو الجيد" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى معيارين أساسيين هما التضمينية والمساءلة: المعيار الأول يشمل حكم القانون والمساواة، أما المعيار الثاني فيتضمن التمثيل والمشاركة والتنافسية والمحاسبة⁽¹⁾.

وفي بعض الدراسات الأخرى تم التركيز على ستة معايير للحكم الراشد هي: المحاسبة والمساءلة - الإستقرار السياسي - فعالية الحكومة - نوعية تنظيم الإقتصاد - حكم القانون - التحكم في الفساد.

بينما كانت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر شمولاً، وتضمنت تسعة معايير هي:

أ - المشاركة تعني حق المرأة والرجل في التصويت وضمان الحريات العامة وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس النيابية المنتخبة ديمقراطياً بالبرامج والسياسات والقرارات.

ب - حكم القانون: يعني مرجعية القانون وشفافيته، وسيادته على الجميع من دون استثناء، إنطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي.

ج - الشفافية تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة مما يساعد في اتخاذ القرارات الراشدة في مجال السياسات العامة، وتبرز أهمية توفر المعلومات الإحصائية على السياسات المالية والنقدية والإقتصادية بشكل عام، وأهميتها في تصويب السياسات الإقتصادية، وتعتبر الحكومة والمؤسسات الإقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك، المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بعناية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهة أخرى.

د - حسن الإستجابة: تعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية طلبات الجميع دون استثناء.

هـ - التوافق: يرمز إلى القدرة على التوسط بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول المصلحة العامة والسياسات العامة.

و - المساواة: في الحصول على الفرص المتساوية من أجل تحسين أوضاع الجميع.

(1) حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 102.

ز - **الفعالية:** تعني توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد.

ح - **المحاسبة:** وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة، وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.

ط - **الرؤية الإستراتيجية:** هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون المواطنين وتنمية المجتمع والقدرات البشرية⁽¹⁾.

من هنا عملت العديد من الدول في إطار تطبيق آليات الحكم الراشد على إيجاد سبل مختلفة لتعزيز مشاركة المواطن بشكل أوسع في آليات المساءلة قصد تعزيز مصداقيتها وشفافية أدائها في أكثر من قطاع، باعتبارها ضرورة مهمة من ضرورات الإصلاح، وهي الرؤية المطابقة لما جاء في دراسات وتوجيهات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp) بصدد إقامة الحكم الصالح⁽²⁾.

ومن ذلك نستشف أن الحكم الراشد ما هو إلا عنصر من عناصر قوة الدولة إذا ما تزامن مع الشفافية والمساءلة، كونه يوفر بيئة حسنة لرقى المجتمعات، وتحقيق الكثير من المميزات منها الشرعية وحرية إنشاء الجمعيات، والمشاركة في الحياة العامة، وحرية التعبير... بالإضافة إلى التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، والتي بوجودها تتمكن المؤسسات والجمهور من مراقبة الإنحراف والحد منه، لأنه يهدد نسق الحكم الصالح ويحد من قدراته في خدمة المجتمع⁽³⁾.

إلا أن هناك من يرى أن هذه المؤشرات (الديمقراطية، المشاركة، الشفافية...) واضحة من الناحية النظرية، ولكنها متداخلة من الناحية العملية، فهناك أمثلة على حكومات فعالة ولكنها غير ديمقراطية، أو ديمقراطية وفسادة⁽⁴⁾.

تقدم الأدبيات المتعلقة بأسلوب الحكم الراشد العديد من الأمثلة لممارسات محلية جيدة تتمثل فيما يعرف بالآليات المستخدمة فيها لمكافحة الفساد والحد من انتشاره، كما تحتوي على أدلة أو إرشادات للمواطنين عن الخطوات التي يجب أن يتخذوها لدعم أجهزة الرقابة وأساليب الشفافية

(1) حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص 103.

(2) فتيحة حيمر، أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي الجزائري (1989-2007)، مذكر ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

ص 246.

(3) نفس المرجع، ص 253.

(4) خليل حسين، مرجع سابق، ص 20.

والعلانية والمشاركة الفعالة في إدارة شؤون مجتمعهم عبر الحضور الدائم اليومي في متابعة السياسات والتعبير عن مصالحهم⁽¹⁾.

7- مدارسه: هناك مدرستان لمفهوم الحكم الراشد، الأولى ترى أنه يعبر عن شكل سياسي لنظام الحكم وأسلوب صنع السياسة، بما ينصرف إلى القواعد الأساسية المألوفة للديمقراطية، مثل سيادة القانون، التعددية السياسية والإجتماعية والتسامح والتعبير الحر، حريات وحقوق المواطنة... وبالتالي فهو أقرب إلى الصياغة الحديثة لمبادئ مستقرة.

أما المدرسة الثانية، فتعتبر المفهوم عنواناً لمنظومة أساليب وخطوات الإصلاح السياسي والإجتماعي ككل، مثل اعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، والمطالبة بتوفير مظاهر الشفافية في مؤسسات صنع القرار، وتقييم نوعية الحكم من زاوية الإلتزام بسيادة القانون، وقدرته على تعزيز فرص المشاركة، واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، إنه محاولة لوضع تعريف إمبريقي (operational) لمفاهيم كلية وأطر سياسية معقدة مثل البرلمان والحكومة.

وفي هذا السياق يمكن الحديث عن معايير الجودة في مجالات عديدة للإدارة والحكم والمؤسسات السياسية مثل الحزب السياسي الجيد، والمنظمات غير الحكومية الجيدة، والقطاع الخاص الجيد، والبرلمان الجيد وكذلك الصياغة التشريعية الجيدة⁽²⁾.

8- دور البرلمان في تحقيق الحكم الراشد:

بنظرة مدققة نجد أن المحك العلمي لمقياس الحكم الراشد من خلال مؤشرات عملية وإجرائية محددة ينطلق من البناء التشريعي للدولة، أي عملية صنع السياسة التشريعية. فكلما كانت صناعة التشريع تشاركية وتتحدى بالشفافية، وتتيح للقانون مقومات التطبيق السليم، كلما كانت داعمة لمنظومة الحكم الراشد.

يمكن القول أن مظاهر الحكم الجيد هي في ذاتها مقومات التشريع الجيد، فالحديث عن المشاركة هو مقدمة الحديث عن عملية تشريعية جيدة، تمكن النواب من صنع التشريعات وتمكين المواطنين ابتداء من الوصول إلى النواب والتأثير فيهم.

(1) نفس المرجع، ص 42.

(2) علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت، 03 إلى 06 فبراير 2003، ص 02.

الأمر الذي يتعلق بالآليات الجوهرية لصناعة التشريع الجيد، هو درجة ونوعية وملاءمة وتوقيت توافر الخدمات المعلوماتية اللازمة للتشريع، سواء من خلال المؤسسة البرلمانية، أو الحكومة، أو عن طريق التفاعل مع هيئات المجتمع المدني⁽¹⁾.

تتضمن دساتير الدول عدة آليات تركز الرقابة من طرف المجالس المنتخبة على الهيئة التنفيذية، حيث تتمتع البرلمانات بسلطة التصديق على الإنفاق والجباية في إطار السياسة العامة، وتصادق على المطالب التشريعية التي تتقدم بها الحكومة. كما تصادق على الموازنة والسياسة الضريبية التي تقترحها الحكومة، وتملك في كل ذلك سلطة التعديل أو الرفض في حدود ما تتضمنه الدساتير⁽²⁾.

9- علاقة الحكم الراشد بالديمقراطية:

منذ بداية التسعينيات برز التركيز في هذا المفهوم على الأبعاد الديمقراطية للمصطلح، من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني، وكل ما يجعل من الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها، ففي اجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الاقتصادية (OECD)، الذي عقد في باريس في مارس 1996، ربط رئيس اللجنة بين جودة وفعالية أسلوب إدارة شؤون المجتمع والدولة، ودرجة رخاء المجتمع، وأكد أن هذا المفهوم يذهب إلى أبعد من الإدارة الحكومية، إلى كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشكلات التي تواجهها، ومن هذا المنطلق تم تعريف هذا المفهوم على أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم، ليشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية، على أن محور اهتمام المفهوم لا ينصب فقط على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون المجتمع والدولة، ولكنه يركز على القيم التي تحتويها تلك المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة⁽³⁾.

هناك جانب آخر لا يمكن الفصل فيه بسهولة بين الديمقراطية وإدارة الحكم الجيد، فالمؤسسة الحكومية الجيدة مؤسسة تخدم حاجات عملائها موظفي تلك الدولة بكفاءة وشفافية⁽⁴⁾.

(1) علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، مرجع سابق، ص 8 و 9.

(2) يوسف زدام، مرجع سابق، ص 19.

(3) محمد سعد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 280.

(4) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، الرياض: العبيكان، ط1، 2007، ص 75.

خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي إلى ما يلي: "تكشف المقارنة بين المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم النامي، عن تقدم خطى المشاركة السياسية في تلك المناطق أكثر منها في البلدان العربية، فموجة الديمقراطية التي طورت الحكم في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في الثمانينات، وبلدان شرق أوروبا، وبلدان عديدة في وسط آسيا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات لم تصل إلى البلدان العربية بعد⁽¹⁾.

إن وجود المجتمع المدني ومستوى تمكين منظماته هو مؤشر هام بالنسبة للحكم الراشد عن طريق:

1- التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

2- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

3- مساعدة الحكومة عن طريق نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

4- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحرية المواطنين من تعسف السلطة.

5- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية، وذلك باكتساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والإختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي⁽²⁾.

يعبر "بيار كالام" في كتابه "تفتت الديمقراطية" بمثل في مالي يقول: "لا نلتقط حجرا بأصبع واحد"، ويبدو أن هذا القول الإفريقي المأثور يصح في جميع الأمكنة وفي كل الظروف، وهذا الأمر ينطبق على القطاع الخاص والمجتمع المدني، ذلك أن إنتاجها يفترض تعاوننا بين المؤسسات والسلطات العامة والمؤسسات المتخصصة، وهكذا تمثل العلاقة بين الفاعلين بالنسبة للحكم الراشد دور المحور الرئيسي والشرط الأساسي لنجاح جهود التنمية.

وفي دراسة للمركز البرلماني بكندا، بالإشتراك مع معهد الحكمانية، تم تسمية مكونات الحكم الراشد ب "بيئة الحكمانية"، وحددها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالعناصر الآتية: الحكومة - المجتمع المدني والقطاع الخاص⁽³⁾.

10- الجزائر والحكم الراشد:

(1) حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 231.

(2) أزروال يوسف، مرجع سابق، ص 57.

(3) يوسف زدام، مرجع سابق، ص 25.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي انتقل إليها هذا المفهوم، وعملت على تبنيه من أجل مواجهة التحديات التنموية المختلفة، بمعنى آخر أن تعمل على التكيف مع الأوضاع السائدة في العالم (اقتصادية، سياسية، إجتماعية، إدارية...) محاولة إعادة بناء وتصحيح الوضع الداخلي، والإستجابة لمختلف المطالب المجتمعية، ولم تجد إلا سبيلا تسلكه وهو وضع آليات تشييد مؤسسات يتمحور هدفها حول إعادة صياغة تعريف لأدوار مختلف الفاعلين في الدولة بمعنى أطراف الحكم الراشد: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني⁽¹⁾.

أ- أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد في الجزائر:

أولاً: الأسباب السياسية:

1- طبيعة نظام الحكم في الجزائر: إذ يصنف هذا الأخير ضمن نمط الدولة النيوباتريمونيالية (neopatrimonialisme)، والتي تقوم على نظام من القيم والعلاقات يعتمد هذا النظام ليحافظ على نفسه ويجددتها، أين تسود فيها جميع الخصائص السلبية التي تشوه نمط الحكم وطريقة إدارة شؤون الدولة، من بين هذه الخصائص انتشار مظاهر الرشوة والعصبوية والزيونية السياسية والجهوية والمحاباة... إلخ، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين أثرا في طبيعة الدولة والحكم في الجزائر هما:

أ- إعتاد الشرعية التاريخية في جانبها الإيديولوجي.

ب- تركيز الشرعية التاريخية في جانبها المادي على عائدات الريع الطاقوي من مداخل البترول والغاز، لذلك فمصدر الثروة هو الموارد الطبيعية وليس قوى التنمية في المجتمع⁽²⁾.

2- إنتكاسة عملية التحول الديمقراطي بسبب:

أ- الصراع بين أركان النظام السياسي.

ب- السيطرة الواضحة وشبه المطلقة على قمة الهرم السياسي للمؤسسة العسكرية منذ الإستقلال.

ج- ضعف مستوى التكوين السياسي للنخبة الحاكمة.

3- الأزمات السياسية: ولوج النظام السياسي والمجتمع في أزمة ممتدة ومتعددة الجوانب منذ بداية سنوات السبعينات، ومن بين أهم مظاهرها مايلي:

(1) أزروال يوسف، مرجع سابق، ص 07.

(2) نفس المرجع، ص 106.

أ - أزمة الشرعية التي عانى منها النظام السياسي الجزائري والتي كانت قائمة على الشرعية الثورية.

ب - أزمة المشاركة السياسية.

ج - أزمة الهوية.

د - أزمة التوزيع للموارد والمنافع المادية وغير المادية.

ثانيا: الأسباب الإجتماعية والإقتصادية:

أ - إستمرار إنخفاض مستوى مؤشرات التنمية البشرية من خلال تنامي عدد المهمشين والفقراء والمحرومين.

ب - الإنعكاسات السلبية المختلفة التي خلقتها برامج التصحيح الهيكلي ومنها:

- إرتفاع معدلات البطالة والفقير.
- إنخفاض مستوى الدخل.
- التدهور التدريجي لقيمة العملة الوطنية.
- الإستشراء الفظيع لظاهرة الفساد، والتي أخذت تتخر دواليب السلطة ومؤسسات الدولة وتهدد حياة المجتمع⁽¹⁾.

وما يؤكد اهتمام الجزائر بالحكم الراشد، هو تأسيسها للجنة وطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005، والتي تتكون من 100 عضو ممثل للقطاع العام والخاص والمجتمع المدني، وتم تنصيب 4 مجموعات عمل حسب المحاور المحددة في الآلية الإفريقية للتقويم من قبل النظراء التي تمت المصادقة عليها في 2002، وهي: محور الحكم الراشد والديمقراطية، محور الحكم والتسيير الديمقراطي، محور تسيير المؤسسات ومحور التنمية الإقتصادية والإجتماعية⁽²⁾.

ب - قياس الحكم الراشد في الجزائر:

لقد صدر تقرير عن واقع الحكم الراشد في الجزائر عن البنك الدولي بالتنسيق مع المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، وذلك تحت عنوان "ادارة الحكم"، الذي يتضمن المؤشرات العالمية لإدارة الحكم عن الفترة (1996 - 2005)، وتغطي هذه المؤشرات 12 بلدا وإقليميا، وتستقي المعلومات من 33 مصدرا مختلفا للبيانات، ولقد تم تصنيف الدول وفق مؤشرات الحكم

(1) أزروال يوسف، مرجع سابق، ص 112.

(2) نفس المرجع، ص 116.

الراشد حسب نسب مئوية تتراوح بين 0 و100%، حيث تدل النسبة المئوية الأعلى على حالة أفضل تخص الدول ذات الإدارة الرشيدة والحكم الصالح، وينقسم دليل المؤشر إلى 5 مستويات:

- المستوى الأول: أعلى من 75% وهو وضع ممتاز.
- المستوى الثاني: أعلى من 50% وهو وضع جيد.
- المستوى الثالث: أعلى من 25% وهو وضع متوسط.
- المستوى الرابع: أعلى من 10% وهو وضع ضعيف.
- المستوى الخامس: أقل من 10% وهو وضع ضعيف جدا.

فبالنسبة لمستوى مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر، فإن مؤشر إبداء الرأي والمساءلة في وضع ضعيف بحصوله على نسبة أقل من 25%، وهذا لسنوات 1996، 2000، 2003 و2005، أما مؤشر الإستقرار السياسي وانعدام العنف، فهو في وضع ضعيف جدا وهذا لسنوات 1996، 2000 و2003، بتسجيله نسبة أقل من 10%، وقد تحسن إلى مستوى ضعيف بحصوله على نسبة أعلى من 10%، أما عن مؤشر فعالية الحكومة فهو في وضع متوسط خلال سنوات 1996، 2003 و2005، بتسجيله نسبة أعلى من 25%، وقد صنف في وضع ضعيف سنة 2000 بحصوله على نسبة أقل من 10%، وكذا صنف مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في وضع ضعيف لسنتي 1996 و2000، بحصوله على نسبة أعلى من 10%، إلا أنه عرف تحسنا خلال 2003 و2005، حيث انتقل إلى مستوى متوسط بحصوله على نسبة أعلى من 25%.

أما عن مؤشر سيادة القانون، فهو في وضع متوسط خلال سنوات 1996، 2003 و2005، بتسجيله نسبة أعلى من 25%، إلا أنه عرف انخفاضا إلى مستوى ضعيف سنة 2000 بحصوله على نسبة أعلى من 10%، وأخيرا مؤشر الفساد الذي عرف مستوى متوسط خلال السنوات الأربع بحصوله على نسبة أعلى من 25%⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد أشار التقرير الصادر عن منظمة freedom house لسنة 2007 إلى سلبية دور السلطة التشريعية في مراقبة أعمال الحكومة، حيث أشرت المنظمة لهذا العمل ب 2.75 نقطة من أصل 10 نقاط، وهو تحصيل ضعيف، وأكد التقرير في هذا الشأن انه على الرغم

(1) أزروال يوسف، مرجع سابق، ص 119.

من الإصلاحات المعلنة، فإن احترام الحريات الفردية والمحاسبة الفعلية للحكومة وتدعيم استقلال السلطة القضائية تبقى بعيدة عن المأمول⁽¹⁾.

يساعد مؤشر الحكم الراشد على قياس مستوى كل من المساءلة والمحاسبة والإستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، طبيعة الرقابة ونوعيتها، سيادة القانون و أيضا مراقبة الفساد⁽²⁾.

وقد صنف مؤشر عن الحكم الرشيد بدول شمال إفريقيا لعام 2009، الجزائر في المرتبة الثالثة بعد كل من تونس ومصر باعتبار أن هذه الدول سجلت أعلى نقاط على مستوى التنمية الإقتصادية والسلامة الشخصية، حيث تضمنت القائمة التي ابتكرها الملياردير "محمد إبراهيم" لقياس أداء الحكم من خلال 84 مؤشرا للأداء، لأول مرة دول شمال إفريقيا.

جاءت الجزائر حسب تصنيف مؤشر عن الحكم الراشد في المرتبة ال 14 عربيا، لتكون بذلك الثالثة إفريقيا بعد كل من مصر وتونس، حيث تعتبر هذه الأخيرة الدولة الوحيدة في شمال أفريقيا التي احتلت المرتبة 8 في قائمة أفضل عشرة أنظمة حكم، تليها مصر في المرتبة 11 لتقفز تسعة مراكز بالمقارنة بنفس الفترة من العام 2008 وتليها الجزائر في المرتبة 14 ثم المغرب في المرتبة 16 ومن بعدهم ليبيا التي حصلت على مرتبة متأخرة جدا وهي 23.

وذكرت الدراسة أنه في حين سجلت دول شمال أفريقيا أعلى نقاط على مستوى التنمية الإقتصادية والسلامة الشخصية إلا أنها فقدت نقاطا فيما يخص المشاركة الديمقراطية والحقوق المدنية في ظل الأنظمة الإستبدادية⁽³⁾.

ووفق التقرير الذي تعده سنويا مجلة السياسة الخارجية (فوروين بوليسي) الأمريكية، فقد تحسن ترتيب الجزائر في قائمة الدول الفاشلة في العالم وانتقلت من المرتبة 89 في 2007 إلى المرتبة 37 سنة 2009، لكنها بقت ضمن دائرة الخطر التي تضم نصف بلدان المعمورة تقريبا. وتعتمد المجلة الأمريكية، الرائدة في مجال تخصصها، على 12 مؤشرا في ترتيب الدول وتصنيفها، منها الضغوط الداخلية واللاجئين، الركود الإقتصادي، شرعية السلطة، مستوى الخدمة العمومية، فعالية النخب وتدخّل المؤسسة الأمنية في القرار السياسي والتدخلات الخارجية⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع، ص 136.

(2) خليل جبارة، مؤشرات الحكم والفساد في الدول العربية، جريدة القيس العدد 12732، ص 44.

(3) سعاد، الجزائر تحتل المرتبة الثالثة في الحكم الراشد في شمال إفريقيا، 2009/10/06، موقع جريدة صوت الأحرار www.sawt-alahrar.net

(4) عبد الله. س، تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الدول الفاشلة في العالم، 2009/08/04، جريدة البلاد www.elbilad.net

واستناداً إلى تقرير مبادرة الإصلاح العربي والمتعلق بمؤشر الديمقراطية في العالم العربي لسنتي 2009 و2010، فقد احتلت الجزائر المرتبة الخامسة عربياً رتبت الجزائر في الصف الخامس مباشرة بعد لبنان، برصيد 570 نقطة، من خلال مؤشر الديمقراطية العربي 2009-2010، الذي يقيس حالة الديمقراطية في العالم العربي، ويعنى هذا المقياس الذي يتابع سنوياً حالة الإصلاح في العالم العربي، وضعية الديمقراطية في عشرة بلدان هي الجزائر والمغرب ومصر والمملكة العربية السعودية والأردن والكويت ولبنان وفلسطين وسورية واليمن، عبر تجميع وتحليل معطيات تتعلق بأربعين مؤشراً يرتبط بمسلسل الانتقال الديمقراطي.

وتصدرت الأردن قائمة الدول التي شملها التقرير برصيد نقاط بلغ 620 نقطة على مقياس من 0 إلى 1000 نقطة، وتلاها المغرب برصيد 601 نقطة، ثم مصر 596 نقطة، واحتل لبنان المرتبة الرابعة برصيد 583 نقطة، تليه الجزائر برصيد 570 نقطة ثم الكويت 553 نقطة، في حين حصلت فلسطين على المركز السابع برصيد 506 نقاط وتبعها سوريا برصيد 461 نقطة، ثم اليمن برصيد 457 نقطة، بينما حلت المملكة العربية السعودية في المركز العاشر برصيد 402 نقطة، أي في ذيل القائمة الخاصة بالعينة المتكونة من 10 دول عربية.

وتتضمن مبادرة الإصلاح العربي عدداً من الأسماء والمراكز البارزة في المنطقة مثل مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في المملكة العربية السعودية، ومركز الخليج للأبحاث في الإمارات العربية المتحدة، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالإضافة إلى منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية بمصر، وغيرها من المراكز في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتقيس الدراسة أربعين مؤشراً لقياس أربع قيم ومبادئ أساسية تتعلق بالعملية الديمقراطية وهي: وجود مؤسسات عامة قوية ومسؤولة، واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتقيس هذه المؤشرات المختارة قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية يومية تعكس في مجملها مختلف جوانب عملية صنع القرار الديمقراطي.

ويتم جمع البيانات لمؤشر الديمقراطية العربية من ثلاثة مصادر مختلفة هي: الجانب القانوني والرأي العام وممارسات الأنظمة، وعليه فإن هذه المقاييس تستند إلى تقييم الأداء والسلوك عوضاً

عن دراسة النوايا وهيكليات النظام ، وذلك انطلاقاً من أن النوايا قد تكون حسنة بينما يكون الأداء ضعيفاً⁽¹⁾.

11- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيقه:

من المبادئ التي أرسنها قمة جنيف حول مجتمع المعلومات "أن يساهم في تحسين حياة كل سكان المعمورة، استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لا بد أن يوجه لترقية الديمقراطية الثقافية والمسؤولية والحكم الراشد"⁽²⁾.

ولكن تكنولوجيا الإعلام والاتصال لا تستطيع أن تفرز الديمقراطية وحرية الفكر والرأي إذا لم تتغير آليات الحكم، وتؤمن وتقنتع الأنظمة بالتناوب على السلطة والتوزيع العادل للثروة واحترام الحريات الفردية وضرورة تغيير العقلية والذهنيات⁽³⁾.

يجب أن تتوفر المعلومات والإحصاءات بصدق وبغير تأخير للجميع لإرساء قواعد الحكم الراشد، ذلك أنه في غياب المعلومات والإحصائيات الصحيحة وفي حينها تصعب المساواة والمحاسبة، وهنا لا بد من التأكيد على حرية وسائل الإعلام⁽⁴⁾.

فالمعلومة هي ركيزة التخطيط السليم، إذ لا يستطيع أي مخطط أن ينجح في إعداد سياسات ناجحة بدون توفر حد أدنى معقول من المعلومات والبيانات السليمة.

وقد جاء في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لسنة 2007 لمنظمة مراسلون بلا حدود، أن 15 دولة عربية جاء ترتيبها بعد المائة من مجموع 169 دولة، وهذا يعني أن وضع حرية الصحافة في العالم العربي يبعث على التشاؤم، وأن هذا سيعيق من دون أدنى شك الحريات العامة التي تتعلق بالممارسة السياسية والمشاركة في صنع القرار، كما أنها تعيق حرية نقل المعلومات الصحيحة والجديرة بالثقة، والتي تعتبر أساس الحكم الراشد والديمقراطي⁽⁵⁾.

12- الحكومة الإلكترونية كأداة لتحقيق الحكم الراشد:

الحكومة الإلكترونية، القرار الإلكتروني، المشتريات الإلكترونية، الإدارة الإلكترونية لاحتياجات الجمهور... هذه وغيرها مصطلحات يجري تداولها في الوقت الحاضر على نحو

(1) محمد الناصر، الجزائر في المرتبة الخامسة حسب مؤشر الديمقراطية في العالم العربي، 2010/03/31، صوت الأحرار www.sawt-alahrar.net

(2) فؤاد بن حالة، مرجع سابق، ص 144.

(3) محمد قيراط، الفجوة الرقمية والتبعية المنظمة، الشروق اليومي، العدد 2586، ص 20.

(4) إلياس سابا، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 739.

(5) محمد قيراط، حرية الصحافة في العصر الرقمي، الشروق اليومي، 2010/05/05، www.echourokonline.com

متسع، وتعد في مضمونها جميعا استمرارا لفكرة إعادة اختراع الحكومة التي أطلقت مع منتصف التسعينات⁽¹⁾.

وبدخول ثورة المعلومات والاتصالات إلى أسلوب عمل الحكومة، فإن مفهوم الحكومة الإلكترونية يهدف إلى توفير الخدمات عن طريق أساليب جديدة تقوم على مبدأ استخدام تكنولوجيا المعلومات وبطريقة الخدمة الذاتية، مما يمنح فرصا متكافئة للجميع للاستفادة من المعلومات وإجراء المعاملات الحكومية⁽²⁾.

أ- تعريف الحكومة الإلكترونية: تعددت المفاهيم حول تعريف الحكومة الإلكترونية، فقد ذهب عدد من الخبراء إلى أن الحكومة الإلكترونية تعني جميع كافة الخدمات ومراكز العمل الحكومي في موضوع واحد، لكي يمكن تحقيق خدمات المواطنين واستعلاماتهم في دائرة واحدة أو في دوائر متعددة من خلال إنشاء أكثر من دائرة عمل إلكترونية وفقا لنظام لامركزي في الخدمة ومركزي في الربط، وذلك لتحقيق الفعالية العالية في تقديم الخدمة للجمهور وذلك للحد من البيروقراطية التي تنتسب بالبطء والتسويق والفساد وبطء الإنجاز والتعقيدات غير المبررة، أي تحقيق حالة من الإتصال الدائم بالجمهور في ظل القدرة على تأمين كافة الإحتياجات الإستعلامية والخدمية للمواطن.

هي إعادة اختراع طريقة للحكم والقيادة والإدارة، يمكن من خلالها سرعة إتمام العمليات والرسائل الإلكترونية المستغلة في الواقع الحقيقي⁽³⁾.

إن من أهم التعريفات المتعلقة بمفهوم الحكومة الإلكترونية تعريف البنك الدولي الذي يكاد يقدم مفهوما شاملا للحكومة الإلكترونية: "هي عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات، مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الأنترنت وأساليب الإتصال عبر الهاتف المحمول، والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عددا كبيرا من الأهداف، مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات، مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤدي إلى تقليل الفساد وزيادة الشفافية وقناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته".

(1) أبو بكر محمد الهوش، الحكومة الإلكترونية، الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 439.

(2) خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص 55.

(3) إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 243 و 244.

مع ظهور التعاملات الإلكترونية بصفة عامة، هل تستطيع الحكومة بمفهومها الكلاسيكي أن تواجه تحديات العصر؟ وماذا سيحصل للحكومة الكلاسيكية إذا انتقلت معظم ترتيبات ومكونات المجتمع المدني والإقتصادي والإعلامي إلى الفضاء الإلكتروني، وبقيت تلك الحكومة على الأرض؟ وكيف يمكن للدول العربية في عصر المعلومات أن تعمل على تطوير نماذج حكمها من المفهوم الكلاسيكي القديم إلى مفهوم الحكم الإلكتروني؟⁽¹⁾.

لقد جاء مفهوم الحكومة الإلكترونية كوسيلة مثلى للحكومات تمكناها من رعاية مصالح مواطنيها من أفراد ومؤسسات الكترونيًا، باستخدام التكنولوجيا المتطورة دون حاجة طلب الخدمة إلى التنقل بين إدارات الحكومة وإجاء المعاملات بين مؤسسات الحكومة إلكترونيًا، واختزال الروتين وتقليل الوقت وتحقيق العدالة والدقة في تنفيذ الإجراءات الحكومية⁽²⁾.

إن جوهر الحكومة الإلكترونية وفكرتها الرئيسية تقوم على:

- 1- محتوى معلوماتي يغطي كافة الإستعلامات اتجاه الجمهور، أو فيما بين مؤسسات الدولة.
- 2- محتوى خدمي يتيح تقديم كافة الخدمات الحياتية وخدمات الأعمال على الخط.
- 3- محتوى إتصالي يتيح ربط إنسان الدولة وأجهزة الدولة معا في كل وقت وبوسيلة تفاعل يسيرة.

جاء في المبدأ (12) للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف ديسمبر 2003:

"إعداد وتنفيذ تطبيقات الحكومة الإلكترونية تركز على معايير مفتوحة لتعزيز نمو أنظمة الحكومة الإلكترونية وتشغيلها البيئي على جميع المستويات، مما يساعد على دعم النفاذ إلى المعلومات والخدمات الحكومية، ويسهم في بناء شبكات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتنمية الخدمات المتاحة لكل فرد وبأي وسيلة وفي كل مكان وفي أي وقت"⁽³⁾.

"جعل الإستراتيجيات الإلكترونية الوطنية حسب الإقتضاء جزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك إستراتيجيات تخفيف الفقر الرامية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليًا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية".

"إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إدماجًا كاملاً في صلب الإستراتيجيات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك من خلال تقاسم المعلومات وتنسيقها على نحو أكثر فعالية بين

(1) أبو بكر محمد الهوش، مرجع سابق، ص 13.

(2) خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 52.

(3) إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص 258.

شركاء التنمية، ومن خلال تحليل وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الخبرات المستمدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض برامج التنمية⁽¹⁾.

كما جاء في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس (نوفمبر 2005): "ضرورة دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الحكومة كأولوية أولى، وكمجال حاسم مستهدف للتدخلات النمائية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

وجاء فيها أيضا: "إدخال الإستراتيجيات الإلكترونية الوطنية في خطط العمل المحلية والوطنية الإقليمية حسب الإقتضاء، والتنسيق فيما بينها، وفق الأولويات الإنمائية المحلية والوطنية⁽²⁾".

هذه الثقافات يمكن أن تلعب دورا بارزا في تكثيف النقاش العمومي، جوهر الديمقراطية الأول، وفي لحظة انشدها قسم كبير من العالم السياسي بالتصويت عبر الشبكة. إن إظهار غنى المجال السياسي، ولفت الإنتباه إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأساسي في تجاوز حدود الوسائط الكلاسيكية، إنما يبدوان جوهريين، ولأن العالم يزداد تعقيدا يوما بعد يوم، فالمواطن بحاجة لتغيير علاقته بالعالم، لأن يكون مستهلكا بدرجة أقل بعض الشيء، وبوسع تكنولوجيا المعلومات والاتصال المساهمة في تغيير هذا الموقع⁽³⁾.

تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خلق علاقات جديدة تفاعلية أكثر بين المواطن وبين الإدارة المحلية والوطنية والقومية، والدليل على ذلك توفر المبادرة التي أطلقتها العديد من السلطات المحلية، وقد بدت فيها قدرة بشكل أسهل مما على الدولة المركزية، على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فوضع المعلومات الكاملة على الشبكة من المعلومات حول العمل الإداري وإدارة السلطة المحلية إلى نماذج المعاملات والملفات الإدارية، وتقديم إجابات شخصية على أسئلة الرجا، كل هذا يساهم في تبسيط العلاقة المواطن / الإدارة، وإلى إلغاء البيروقراطية، وإلى الشفافية، وكلها أشياء ينبغي في حقبة أزمة ديمقراطية داهمة أن تدفع إلى الأمام⁽⁴⁾.

في المستقبل القريب سوف يتم انتخاب الرؤساء والحكومات في العديد من البلدان من المنازل عبر الأنترنت، وتمنح الإستفتاءات الشعبية المتكررة الفرص للجميع للتصويت على قرارات مهمة

(1) نفس المرجع، ص 260.

(2) نفس المرجع، ص 252 و 257.

(3) قاليري بيجو وآخرون، مرجع سابق، ص 27.

(4) نفس المرجع، ص 26.

في بلادهم أو محيطهم، سوف تستخدم بعض الحكومات شبكة الأنترنت لإبلاغ المواطنين بمقدار الضريبة الواجب دفعها، وتحويل الأموال مباشرة من حساباتهم المصرفية⁽¹⁾.

ب - مهام الحكومة الإلكترونية:

- سرعة الإتصالات بين الدوائر المختلفة.
- تبادل المعلومات التي يمكن على خلفيتها اتخاذ القرار.
- إدارة العلاقات اليومية بين الهيئات ومؤسسات الدولة.
- اتخاذ القرارات الإلكترونية.
- طرح الأسئلة وتلقي الجواب آليا دون وسيط بشري إلا في حالة التفسير ووفقا لكم البيانات، وذلك للوصول للمعلومات المتاحة⁽²⁾.

ج - مقومات الحكومة الإلكترونية: للحكومة الإلكترونية أطر وهياكل لا بد أن تتوفر وهي:

- 1- أن يتوفر محتوى من المعلومات (كم هائل منها) لتغطية كافة الإستعلامات اتجاه الأفراد والشعوب والمستهلك (طالب الخدمة)، لتسهيل الدخول إلى المؤسسات ومعرفة آخر المعلومات.
- 2- أن يتوفر محتوى إتصالي عن طريق أية وسيلة ربط بين الشعب وأجهزة الدولة، شرط ألا تكون هذه الوسيلة الإتصالية بيروقراطية هي الأخرى، لأجل ألا تستنزف ما تبقى من أموال الشعب في اتصال طويل المدة يستنزف ما تبقى في جيوب الشعب.
- 3- أن تحمل البيانات والمعلومات مشاكل الواقع الحقيقي من خلال التأقلم مع كل جديد، وتحديد جميع الوثائق والمعلومات الجديدة.
- 4- توفير البنى والإستراتيجيات الكفيلة ببناء مجتمع حديث ومتقدم⁽³⁾.

د - أهدافها:

- تساعد الحكومة الإلكترونية على توفير نظم المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الإدارية، من خلال نظم تبادل المعلومات بدقة وبطريقة علمية، تحقق القدرة على الرقابة والضبط المحاسبي.
- تطوير نظام إدارة الحكم والشؤون العامة، وإيجاد علاقة جديدة بين المواطنين والدولة في إدارة شؤونها.

(1) أنتوني ويلسون، مرجع سابق، ص 44.

(2) إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 245.

(3) نفس المرجع، ص 216.

- تعزيز شفافية العمل الحكومي ومكافحة الفساد، من خلال إيصال معلومات أكثر، ومن ثم ضمان شفافية وتطبيق القوانين وفق قرارات محددة، والقدرة على إيصال القرارات والتعليمات إلى الموظفين المدنيين بشكل فوري، وأن تصبح كافة الأعمال قابلة للمساءلة والمراجعة من قبل طالب الخدمة اتجاه الحكومة، وإذا وضعت هذه الأهداف موضع التنفيذ، فإن أعمال الفساد ستقل بشكل ملحوظ⁽¹⁾.

- تطوير المعلومات للقطاعات الحكومية والأنظمة الخاصة بالخدمات التي تقدمها بشكل فوري، والذي سيساهم في توفير معلومات دقيقة وحديثة للمستخدمين.

- رفع مستوى أداء العاملين في الحكومة من خلال إمكانية انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية المختلفة، مما يقلص الإزدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات من القطاعات التجارية والمواطنين، كما أن تدوير المعلومات إلكترونياً من مرحلة التقديم إلى الحصول على الموافقة بين القطاعات الحكومية والمتعاملين معها، يعني أن الإجراءات يمكن أن تنجز خلال دقائق أو ثوان بدلاً من ساعات أو أيام.

- زيادة دقة البيانات الحكومية، نظراً لتوفر إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة من جهة الإدخال الأولية، وستزيد الثقة بصحة البيانات المتبادلة التي أعيد استخدامها، وسيغيب القلق عن عدم دقة المعلومات أو الأخطاء الناجمة عن الإدخال اليدوي⁽²⁾.

وفي نظام الحكومة الإلكترونية، فإن المواطن يحصل على الخدمة المطلوبة من أي مكان يتواجد فيه، وفي أي وقت يرغب، سواء عن طريق الهاتف التفاعلي أو عن طريق الأنترنت، وهذا ما نجده الآن في شكل واضح عن طريق التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية المتكاملة⁽³⁾.

والهدف من إنشاء الحكومة الإلكترونية هو استخدام الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة قدرة الحكومة على توفير المعلومات والخدمات بسهولة وبسر، وكذلك التقليل من التزاحم وعدد مرات التردد على الأجهزة الحكومية، وتحقيق مبادئ العدالة والشفافية الكاملة للحصول على الخدمات⁽⁴⁾.

(1) أبو بكر محمد الهوش، مرجع سابق، ص 39.

(2) نفس المرجع، ص 41.

(3) أبو بكر محمد الهوش، مرجع سابق، ص 62.

(4) خالد ممنوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 29.

كما تعمل الحكومة الإلكترونية على إرساء قواعد الشفافية وتوفير المعلومات بسهولة، والشفافية كذلك في الحصول عليها، وهذا أمر يؤدي إلى تعزيز روح الديمقراطية الإدارية، ويساهم في العلاقات بين سلطات الدولة وإدارتها العامة إلى تعاون أفضل في نشر المعلومات التي تساعد المختصين على إصدار القرارات السليمة⁽¹⁾.

حيث أن تقنية المعلومات والاتصالات كفيلة بتوفير المعلومات بسرعة فائقة وسهولة، واختصار إنجاز المعاملات في ظرف زمني قصير لا يتجاوز الدقائق، مما يقلل من حجم التعقيدات الإدارية، بحيث يقوم الجمهور بتصفح مواقع الاتصالات وإنجاز المعاملة في خطوة واحدة دون مراجعة عدة مكاتب، ذلك أن توفير معلومة دقيقة محدثة لمتخذ القرار يعاونه في التخطيط طويل المدى للمشروعات التنموية، ومتابعة التنفيذ بشكل دقيق⁽²⁾.

هـ - الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإلكترونية في البلدان العربية لم تفلح، أو هي بمثابة حبر على ورق نظرا لعدم وجود شفافية بعد في الكثير من المعلومات في كافة الدوائر الحكومية في ظل حجب كثير من الحقائق المتعلقة بالفساد بأنواعه، وعدم تهيئة الواقع التقني والمهاري لمؤسسات الدولة، في ظل عدم وجود إستراتيجية حالية أو مستقبلية للتعامل الفاعل مع الشعب⁽³⁾.

وقد أصدرت هيئة الأمم المتحدة تقريرها السنوي لعام 2004، حول جاهزية دول العالم لتطبيق تقنية المعلومات في حكوماتها، ومدى إتاحة ذلك لعامة الشعب، وأوضح التقرير في جزئه الأول أهمية الحكومة الإلكترونية كأداة تزيد من إمكان الولوج إلى المعلومات، وتقديم الخدمات الحكومية، وقام بتصنيف 191 دولة من دول العالم، حسب مستوى جاهزية حكوماتها، ومدى صفة المشاركة الإلكترونية (E- participation).

وفي جزئه الثاني، عرض التقرير مقدار التفاوت بين الدول في تأمين الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصالات، وحلل المظاهر المختلفة للفجوة الحالية في الولوج إلى المعلومات على المستوى العالمي، وبحسب التقرير جاءت الولايات المتحدة الأمريكية الأولى عالميا في مستوى جاهزيتها للحكومة الإلكترونية، وبريطانيا في المركز الثالث، وألمانيا في المركز 12، واليابان في المركز 18. أما على صعيد الدول العربية فقد حققت البحرين المركز الأول عربيا والمركز 48

(1) نفس المرجع، ص 40.

(2) نفس المرجع، ص 32.

(3) إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 247.

على المستوى العالمي، ثم الإمارات 60، والأردن 68، ولبنان 74، وقطر 80، والسعودية 90، والعراق 103، والجزائر 118، وتونس 120، وسلطنة عمان 127، ومصر 136، وسوريا 137، والمغرب 138، والسودان 147، وجيبوتي 153، وموريتانيا 163، وليبيا 187⁽¹⁾.

وفي الجزائر شرعت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال في برنامج الحكومة "الجزائر الإلكترونية" عبر موقعها الإلكتروني بشكل مفصل، وتعتبر المبادرة أول خطوة نحو دخول مجتمع المعرفة والمعلومات، حيث بإمكان جميع المواطنين النفاذ إلى موقع الوزارة دون أي قيود والإطلاع بحرية على جميع محاور البرنامج، انطلاقاً من الحكومة الإلكترونية وصولاً إلى برنامج "أسرتك 2" الذي سيسمح بتزويد أكبر قدر من الأسر الجزائرية بحاسوب وخط أنترنت لتعميم المعلوماتية ودمقرطة المعلومة⁽²⁾.

وكمثال عن تطبيقات الحكومة الإلكترونية، أطلقت الوزارة الأولى موقعها الإلكتروني في حلة جديدة، بعد صيانة دامت عدة أشهر، حيث يستطيع متصفح الموقع الجديد أن يتصل بالوزير الأول أحمد أويحيى شخصياً لطرح أي مشكلة أو تقديم أي اقتراح أو طرح أي مسألة شخصية، كما يمكن لمتصفح الموقع الإطلاع على مختلف القوانين حسب كل قطاع، وتتضمن البوابة الإلكترونية أيضاً تعريفاً بكل أعضاء الحكومة⁽³⁾.

13 - الديمقراطية الإلكترونية كآلية للحكم الراشد:

لقد تزايد تناول موضوع الديمقراطية لأسباب مختلفة من بينها زيادة الوعي الثقافي والإجتماعي، وزيادة الإحتكاك بين الشعوب، وتنامي ظاهرة المطالبة بالحقوق السياسية، ووقوع العالم العربي في كوارث نتيجة القرارات الفردية غير المدروسة، وفشل تجربة الحزب الأوحده والحاكم الأوحده والرأي الأوحده⁽⁴⁾.

إن مصطلح الديمقراطية مكون من الكلمتين اليونانيتين (Demos) وتعني الشعب و (Krates) وتعني السلطة، ومن هاتين الكلمتين فإن الديمقراطية تعني سلطة الشعب أو حكم الشعب⁽⁵⁾.

(1) خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 22.

(2) موقع الجزائر الإلكترونية 2013 أول خطوة، جريدة الشروق اليومي، الأربعاء 4 فيفري 2009، العدد 2524، ص 02.

(3) عنوان إلكتروني للإتصال بأويحيى، يومية النهار الجزائرية، العدد 505، 24 جوان 2009، ص 02.

(4) فايز الربيع، مرجع سابق، ص 09.

(5) إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 163.

والديمقراطية هي نظام المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الآيلة إلى كفالة أمن المواطنين وسعادتهم ورفيهم الحضاري⁽¹⁾.

إن التقدم نحو الديمقراطية وحكم القانون يتطلب وضع ضمانات فعالة في مجالات حقوق الإنسان و الحريات الأساسية التي تتضمن احترام التنوع والتعددية، وهذا يحدث نتيجة تبادل حر للأفكار وإصلاح الدولة والحكم الرشيد والتحديث، هي أيضا عناصر ضرورية لبناء الديمقراطية⁽²⁾.

أ - الإعلام والديمقراطية:

إن الإفتتاح الحضاري والثقافي بين الدول المعاصرة نتيجة للتحرر السياسي والثورة في وسائل الإعلام، قد جعل مسألة الإبتعاد عن الممارسة الديمقراطية محفوفة بمخاطر الصدام الإجتماعي⁽³⁾.

إن الإعلام المتطور له فعاليته في إرساء دعائم الديمقراطية، وخاصة قيم الحرية والمساواة والعدالة، فهناك علاقة ارتباطية جادة بين مدى مساحة الحرية للمواطنين وبين الممارسة الديمقراطية، فكلما زادت مساحة الحريات والممارسات الديمقراطية كلما أضفت نوعا من الشرعية والمصدقية على الرأي والتعبير والممارسة الإعلامية الحرة في كافة وسائل الإتصال والإعلام، خاصة وأن التقدم التكنولوجي له أثره على طبيعة العلاقات التي تربط بين كل من منتج الرسالة الإعلامية وموزعها والجمهور المستهدف⁽⁴⁾.

وتتأسق مدى التطور الإعلامي بمدى انتهاج الديمقراطية أسلوبا وممارسة، فالمجال الإعلامي لا يمكن أن يتطور إلا بترسيخ دينامي وتراكم منفتح للحريات الفردية والجماعية، ويمكن للمؤسسات الإعلامية أن تتحول نتيجة للديمقراطية إلى سبب رئيسي في إغناء سيرورة الديمقراطية، بنقد أداء المؤسسات السياسية، وإسماع صوت التعدد الآتية من المجتمع المدني، فالإعلام سليل الديمقراطية، وهو المدخل الحقيقي لتطوير الفعل الديمقراطي، وليس معنى ذلك أن تطوير تقنيات الإعلام يؤدي بالضرورة إلى سيرورة الفعل الديمقراطي، بل يؤدي إلى تقدم تقني في طرائق

(1) عبد القادر رزق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 20.

(2) نفس المرجع، ص 240.

(3) إمام عبد الفتاح إمام، الديمقراطية والوعي السياسي، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 68.

(4) لطيفة إبراهيم، مرجع سابق، ص 203.

الإتصال وأساليب التفاعل بالصوت والصورة، من دون إخصاب لديمقراطية سياسية أو ثقافية أو اجتماعية⁽¹⁾.

تعتبر حرية الصحافة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، فلا نظام ديمقراطي بدون منظومة إعلامية قوية وفاعلة ومشاركة في الحياة السياسية وعملية اتخاذ القرار.

تكمّن جدلية حرية الصحافة والديمقراطية أساسا في أن الأخيرة تقوم أساسا على الإتصال السياسي وحرية التعبير والفكر وصناعة الرأي العام التي تقوم على التدفق الحر للأراء والمعلومات والمعطيات، الأمر الذي لا يتحقق إلا بوجود إعلام يراقب وينتقد ويكشف ويحقق، فالأطراف الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بحاجة إلى وسائل إعلامية ومنابر للمعارضة والإختلاف في الرأي والتعبير عن وجهات النظر المختلفة... إلخ، إن أي تراجع في حرية الصحافة يعني تراجعا في الديمقراطية، وتاريخ حرية الصحافة في العالم يؤكد فكرة التأثير المتبادل بين الديمقراطية والصحافة، فالأنظمة السياسية الديكتاتورية أو السلطوية لا يمكنها أن تفرز إلا صحافة بدون طعم ولا ذوق ولا هوية، صحافة تكون بعيدة كل البعد عن الشارع وعن واقع الجماهير العريضة في المجتمع، ونفس الشيء يمكن قوله عن تلك الأنظمة التي لا تؤمن بالتعددية الحزبية و بحرية الرأي والتعبير، فصحافة هذه الأنظمة تكون دائما أحادية الإتجاه، تخدم من يشرف عليها ويمولها ويسيطر عليها.

مازالت السلطة في الدول العربية تنظر إلى المنظومة الإعلامية والمؤسسة الإعلامية، على أنها أداة لتثبيت شرعيتها وبسط نفوذها وتمرير خطابها السياسي بعيدا عن طموحات الجماهير ومطالبهم. فشلت السلطة في الوطن العربي في بناء المؤسسات اللازمة لضمان المشاركة السياسية الفاعلة، ولضمان رأي عام قوي وفعال، ومجتمع مدني ديناميكي يمكن المواطن من المشاركة في العمل السياسي وصناعة القرار، وكنتيجة لهذا الفشل، عجزت السلطة في عملية بناء نظام إعلامي إيجابي وفعال، نظام إعلامي يؤمن بالإتصال الأفقي، ويعمل على إشراك مختلف الشرائح الاجتماعية في العملية السياسية وفي اتخاذ القرار⁽²⁾.

ومن بين مظاهر أزمة الديمقراطية حرمان المواطن من المعلومات التي تتعلق بشؤون بلده وأمته⁽³⁾.

(1) نفس المرجع، ص 204.

(2) محمد قيراط، ثقافة الرقابة ورقابة الثقافة، الشروق اليومي، الخميس 30 جويلية 2009، الموافق ل 8 شعبان 1430، العدد 2676، ص16.

(3) لطيفة يراهم، مرجع سابق، ص 229.

لقد اعترف المدير العام الأسبق للتلفزيون الجزائري "حمراوي حبيب شوقي" في تدخله بمناسبة الملتقى الدولي لوسائل الإعلام الإلكترونية بجنيف في ديسمبر 2003 ب"الدور الإستراتيجي الذي يلعبه الإعلام كناقل للثقافة الديمقراطية"⁽¹⁾.

إذا كان متعذرا على قطاعي الإتصال والإعلام إحداث تنمية في المجتمع، فإن عدم القيام بما هو واجب وضروري في هذين القطاعين يؤدي إلى إبطاء عملية الديمقراطية، وإلى جعلها أصعب وأعد بسبب عدم وصول المعلومات اللازمة لتعريف الناس بالحياة العامة، وحثهم على المشاركة فيها، بكلمة أخرى، صحيح أن الإتصال بمفرده لا يمكنه النهوض بعبء الديمقراطية، غير أن غياب إسهام الإتصال في خطط التنمية يتسبب في إخفاقات ومصاعب غير متوقعة، لا شك في أنها تؤثر سلبا على مجرى الديمقراطية الجارية⁽²⁾.

لقد مثل اتساع فرص الحصول على المعلومات أمرا صحيا بالنسبة للديمقراطية التي تفيد بوجود مواطنين أفضل اطلاعا، كما أفاد هذا التنمية أيضا⁽³⁾.

ففي ظل الإحتكارات من جانب، وفي ظل الدكتاتوريات من جانب آخر، تنقلص الوظيفة الديمقراطية لوسائل الإعلام، وينذر تقلصها بالمهالك، لأن التعقيد والتشابك في المجتمعات المعاصرة يجعل الإعتماد على وسائل الإعلام أساسيا وحيويا، فإذا أظلمت بتقلص الوظيفة الديمقراطية تخبط الناس في الظلام. إن الوظيفة الديمقراطية لوسائل الإعلام تستطيع أن توسع دائرة مسؤولية الفرد في صنع القرارات الوطنية وفي إدارة شؤون الوطن. إن نشر المعلومات وتبادل الأفكار والحوار حول القضايا من شأنه أن يثير حماس الناس للمشاركة في الحياة العامة، وان يدفعهم للتفكير في الحلول السليمة لمشاكلهم العامة⁽⁴⁾.

هناك الكثير من المؤشرات المشجعة على تعزيز التحول نحو الممارسة الديمقراطية في الجزائر، منها احتكاك نسبة معتبرة من الجزائريين بما تخبره المجتمعات الديمقراطية في الغرب عن طريق المهاجرين ووسائل الإعلام والإتصال الحديثة، بالإضافة إلى معاشة الكثير منهم لمتعة حرية التعبير، مما سيجعلهم دائما يرغبون في التخلص من الحكام غير المرغوب فيهم، وهذا الأمر يعتبر من أساسيات الديمقراطية⁽⁵⁾.

(1) فؤاد بن حالة، مرجع سابق، ص 122.

(2) مي العبد الله، الإتصال والديمقراطية، مرجع سابق، ص 354.

(3) مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص62.

(4) محمد سيد محمد، وسائل الإعلام من المنادي إلى الأنترنت، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2009، ص19.

(5) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص315.

ب - دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الديمقراطية:

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة دورا جوهريا في عملية التحول الديمقراطي، وينظر إلى آليات التكنولوجيا على أنها أدوات تسرع نقل الأسلوب الديمقراطي سواء بين المواطنين وبعضهم البعض، أو بينهم وبين حكوماتهم، لما تسفر عنه من إيجاد نظام تبادلي تشاركي يساعد الأفراد على أن يكونوا أكثر إيجابية وفعالية في محيط تعاملهم، في مجتمعاتهم عبر حرية إبداء الرأي واحترام الرأي الآخر، وحرية الاختيار والمفاضلة في الانتخابات والتشريعات ذات الصلة باتخاذ القرارات الهامة في مجتمعاتهم⁽¹⁾.

تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتحقيق النفاذ إلى المعلومات، الشفافية في الحكم والنقاشات، ونتيجة لذلك تؤدي إلى خلق الشروط الأمثل للديمقراطية المباشرة⁽²⁾.

لقد عملت تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحاضر على تحطيم كل أسوار الحماية التقليدية التي أقامتها الدول التقليدية لمجابهة كل المعلومات والثقافات الخاصة فيما يسمى بالديمقراطية من جهة، وحقوق الإنسان من جهة أخرى، ولذلك فتكنولوجيا المعلومات أصبحت سلاحا خطيرا يهدد الحكومات الدكتاتورية، لاسيما فيما يخص العملية الديمقراطية والسلطة، وفقا لعملية الانتخاب، وهنا باتت تكنولوجيا المعلومات تقدم نموذجا جديدا للثقافة السياسية مغايرا للواقع الذي فرضته الحكومات الدكتاتورية⁽³⁾.

يبقى السؤال الأهم هنا: أين نضع نقطة التوازن بين حق المواطن في أن يعرف ما يجري داخل وطنه وعالمه، وحق الحاكم وأجهزة حكمه في حجب المعلومات عن المواطنين من أجل تأمين الوطن ضد من يهدده من الداخل والخارج؟ والعلاقة هنا تحمل نقيضين: فعلى الجانب الموجب يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات على خلق مناخ أفضل للممارسة الديمقراطية، وتقوي من علاقة الحاكم بمواطنيه، بما توفر له من وسائل للتعرف الدقيق على أوضاعهم وآرائهم، وما تمنحه لهم من فرص للمشاركة في صنع القرار، وهذا الجانب المشرق من تكنولوجيا المعلومات، والإشراق هنا للجميع، الحاكم وأفراد السلطة وأجهزتها والمجتمع بما فيه الفئة المعارضة للنظام، ومن خلالها يستطيع الحاكم وأجهزته عبر تكنولوجيا المعلومات معرفة آراء الناس فيهم بصراحة، وهذا يحتم عليهم إعادة ترتيب البيت من الداخل دون إراقة دماء.

(1) لطيفة إبراهيم، مرجع سابق، ص 203.

(2) Thierry verdel et autres, politique et société, démocratie et réseaux de communication, Québec : bibliothèque mondiale, 1999, p 58.

(3) جعفر حسن جاسم الطائي، مرجع سابق، ص 151.

يظهر أثر تكنولوجيا المعلومات هنا ويتحدد من خلال قيامها بتعريف الحكومات التي اتخذت من الديمقراطية شعارا لها فقط أي قولاً لا فعلاً، وذلك بنقل وتصوير وتوضيح مفهوم العملية الديمقراطية، وكيف تجري هناك خارج حدود تلك الحكومات، أي في العالم الديمقراطي إن صح القول، فلم يعد بإمكان الحكومات الدكتاتورية أن تخفي حالها باسم الديمقراطية المزيفة، إذ أن تكنولوجيا المعلومات باتت قادرة على تجاوز سلطة الحاكم، ولم يعد بمقدوره أن يمنع المعلومات والثقافات القادمة من خارج حدوده، فإذا كانت الحكومات في الزمن الذي سبق عصر تكنولوجيا المعلومات، تسمح لمن تريد وتمنع من لا تريد من الأشخاص وحتى السلع بما فيها المعلومات، إلا أنها أصبحت عاجزة على أن تمنع أو توقف تلك المعلومات والسلع الثقافية والتجارية على الحدود، إذ أن الحدود باتت في عصر تكنولوجيا المعلومات، وتحديدا عصر الأنترنت رسماً أو رمزا شكلياً، أما من حيث الفعل فإنها اخترقت وتم تجاوزها، وتركت خلف ظهور الداخلين والخارجين عبر تكنولوجيا الأنترنت.

لقد حان الوقت لكي تراجع تلك الحكومات الدكتاتورية أمرها، وصار لزاماً عليها أن تعرف أن العلاقة بين الديمقراطية والسلطة وتكنولوجيا المعلومات علاقة مفهومة، وما عاد بإمكانها أن تراوغ وتقتل شعبها باسم الديمقراطية المزيفة، إذ أن التغيير الفعلي نحو الديمقراطية قادم، بل وحاصل باستخدام تكنولوجيا الأنترنت⁽¹⁾.

ولكن كيف يمكن لمجتمع ديمقراطي متطور ضمان أن تكون المعلومات الجاهزة لإيصالها إلى المواطنين بسهولة هي في الواقع أفضل ما هو متاح بهذا الصدد؟ إن التكنولوجيا الجديدة يمكن استخدامها للإضرار بالعملية الديمقراطية، ألا يحتمل أن تستغل النخبة السياسية تكنولوجيا الاتصالات المتفاعلة من أجل التلاعب بمقدرات المواطن، ولخدمة الأهداف الشخصية للنخبة؟⁽²⁾.

لقد ساعدت التكنولوجيا المتطورة لأجهزة الإعلام على تفشي أو انتشار مبادئ الديمقراطية في إطار التعددية الإعلامية، وهو ما تؤكد الدراسات التي أثبتت أن ممارسة الديمقراطية ستصبح أكثر تجسيدا على أرض الواقع للشعوب التي نادى بها طويلاً⁽³⁾.

ينبغي أن يرتبط حق الإتصال بمفهوم الديمقراطية بمعناه الشامل لتحقيق إتصال ديمقراطي، بحيث يصبح الفرد في هذه العملية الديمقراطية شريكاً نشيطاً وليس مجرد هدف للإتصال، وأن

(1) جعفر حسن جاسم الطائي، مرجع سابق، ص 152 و 153.

(2) روبرت دال، تر: نمير عباس مظفر، الديمقراطية ونقادها، بيروت: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط2، 2005، ص 562.

(3) محمود عبد الله الخوالدة، مرجع سابق، ص 395.

يتزايد نوع الرسائل المتبادلة، ويزداد التمثيل الإجتماعي أو المشاركة الإجتماعية في وسائل الإتصال كما وكيفا⁽¹⁾.

هناك مجموعة من الدراسات التي اهتمت بكيفية الإستفادة من تكنولوجيا الإتصالات الجديدة في مجال تعزيز العملية الديمقراطية، حيث أوضحت إحداها استنادا إلى ثلاث دراسات حالة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن زيادة فعالية الإتصالات الحكومية من خلال الإستفادة من تكنولوجيا الإتصالات الجديدة قد أدت إلى زيادة مشاركة المواطنين في العمل العام.

وتوضح دراسة أخرى أجراها "ايكنز" خلال الفترة من 1993 إلى 1997، في جامعة كامبردج أن استخدام تكنولوجيا المعلومات كان عاملا مؤثرا في زيادة المشاركة السياسية، وركزت الدراسة بصفة خاصة على مشروع الديمقراطية الإلكترونية في "مينسوتا"، حيث قامت المناقشات السياسية بين المرشحين في مجلس الشيوخ والمرشحين لحكم الولاية على الأنترنت⁽²⁾.

إن الأنترنت كتقنية معاصرة تعالج العديد من القضايا الهامة والجديدة، مثل بناء المجتمع السياسي في الفضاء الإلكتروني، الأنترنت كأداة للديمقراطية الكونية، الديمقراطية والبنية الأساسية للإتصالات، الرسائل المضادة للحكومة والديمقراطية على الأنترنت، ومستقبل الإتصال السياسي، هل ستغير الأنترنت من السياسة؟ أم أن السياسة ستحتوي الأنترنت وتكيفها كأداة للإتصال السياسي؟⁽³⁾.

ركز "واين راش" في كتابه بعنوان: (السياسة على الشبكات) دراسته على النظام السياسي الأمريكي، وعلى العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والديمقراطية وتدفقات الأخبار عبر الأنترنت، وتأثيرها على العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، أو عما يسمى "اللوبي الإلكتروني"، وكيف يتشكل؟ وكيف يعمل؟ وتناول الحملة الانتخابية من خلال الأنترنت، وطرح مفهوما جديدا سماه "حكومة WWW"، وتناول الإتصال السياسي من خلال الأنترنت كشكل من أشكال المشاركة السياسية، إلا أنه لم يوضح ما إذا كانت الأنترنت سوف تؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية أم لا، ويرى أن الفاعلين السياسيين المنظمين والمؤثرين سوف يواصلون استخدام المزايا التي تتيحها

(1) ياسين خضر البياتي، يورانيوم الإعلام، مرجع سابق، ص 128.

(2) محمد نصر مهنا، الإعلام السياسي بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 55 و 56.

(3) نفس المرجع، ص 122.

شبكة الأنترنت التي تغطي العالم في الحاضر والمستقبل، ومن ثم يمكن توقع ضمني وازدياد تأثير الأنترنت كميًا ونوعيًا على النظام السياسي الأمريكي⁽¹⁾.

لقد عبر عن ذلك "البر غور" بقوله: "إن البنية الشاملة للإتصال، لن تكون فقط مجرد مظهر للديمقراطية في سيرها، إنها ستشجع فعلاً تقدم الديمقراطية برفع مشاركة المواطنين إلى مستوى اتخاذ القرار.. إنني أرى في ذلك عصراً أثينا جديداً للديمقراطية"⁽²⁾.

تفضل الأنترنت أنواعاً من الإتصالات غير الرسمية السريعة والمباشرة، كما أدخلت نمطاً من حركية الإعلام تصعب معه المراقبة السياسية.

في نظرة إيجابية، يتوقع "أحمد حمد صالح" في كتابه "ثقافة مجتمع الشبكة" أن ترفع الأنترنت من ثقافة الديمقراطية في القرن 21 إلى درجة إحداث ثورة جديدة في الديمقراطية⁽³⁾.

وتسهم الأنترنت أيضاً في تعميق الممارسات السياسية الديمقراطية المبنية على المشاركة، وخاصة في الدول العربية التي تتعدم بها الأطر المؤسسية الديمقراطية، وقد بدأ التنبه لهذه المسألة بشكل كبير من قبل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وكذلك من قبل المؤسسات والمراكز البحثية.

إن التقنية الحديثة وبشكل خاص الأنترنت تقنية ديمقراطية بطبيعتها، إذ أنها توفر للمجتمع والأفراد القدرة على الحصول على المعلومات والنفوذ إلى مصادرها، وتمكنهم من المشاركة في عملية الإتصال القائمة، وفيما يخص المجتمع المدني فإن الأنترنت تسهل عملية المشاركة داخل الجماعة الواحدة نفسها، وبين الجماعات والمنظمات وبين أعضائها والأفراد الداعمين لها⁽⁴⁾.

أما اليوم، فتظهر الأنترنت وإقامة الشبكات في عيون بعض الخبراء كأدوات واعدة لشكل جديد من العلاقات الأكثر ديمقراطية، إن الإمكانيات الجديدة للإدارة الإلكترونية يمكن لها أن تسهم في تدعيم كفاءات حكم ديمقراطي، وبخاصة في البلدان النامية⁽⁵⁾.

غير أن الحكومات العربية تجد نفسها في وضع دقيق من خلال محاولتها الإستفادة من ثورة الإتصالات والمعلومات، وفي محاولة الإبقاء على السيطرة السياسية للمجتمع، ولكن قضي الأمر، فبسبب طبيعة وسائل الإتصال والمعلومات الجديدة كالأنترنت والفضائيات، لم يعد بمقدور

(1) نفس المرجع، ص 142.

(2) فؤاد بن حالة، مرجع سابق، ص 46.

(3) مي العبد الله، مرجع سابق، ص 441.

(4) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإعلام العربي في عصر المعلومات، أبوظبي: مطبوعات المركز، ط1، 2006، ص 141.

(5) تقرير اليونسكو، من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، باريس: مطبوعات اليونسكو، 2005، ص 192.

الحكومات العربية أن تسيطر على تدفق المعلومات ومراقبتها بشكل فعال رغم وجود دول تمارس أشكالاً مختلفة من الرقابة ومحاولة السيطرة. إن التدفق الحر للمعلومات عبر هذه الوسائل وإتاحة المعرفة للمواطنين بما يحصل في بلدانهم، سوف يدفع ولو بشكل تدريجي الحكومات العربية إلى زيادة الشفافية في تعاملها مع المعلومات والمواطنين والأحداث، ويؤدي أيضاً وبشكل تدريجي إلى تمكين المواطنين والمنظمات الشعبية باتجاه تعميق الممارسة الديمقراطية في المنطقة العربية⁽¹⁾.

إن ثورة المعلومات وتطور تقنيات الإتصال الحديثة أثرت تأثيراً مباشراً في العملية الإعلامية من حيث أساليبها وأهدافها في العمل السياسي، حيث يقدر خبراء ومتخصصون في الإعلام أن ممارسة الحياة السياسية ستتأثر كثيراً بتطور تقنيات الإعلام، إذ ستكون الديمقراطية قابلة تقنياً للتحقق لأول مرة في تاريخها من خلال المراسلة الإلكترونية عن بعد عبر الأنترنت والأقمار الصناعية⁽²⁾.

من أبرز ملامح العلاقة المعلوماتية السياسية هو ما يتعلق بالديمقراطية مفهوماً وممارسة، حيث يزعم الكثيرون أن الأنترنت ستفضي إلى إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية من أساسه، لقد وفرت الأنترنت سلعة جديدة للرأي العام تسمح بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية، سواء في عمليات اتخاذ القرارات، أو متابعة ما ينجم عنها من نتائج إيجابية أو سلبية⁽³⁾.

تظهر الديمقراطية الإلكترونية كمحاولة لإعادة تحديد العلاقات بين المواطنين والقوى أو المؤسسات السياسية، بطرح إشكالية طرق مشاركة المواطنين في المسار الديمقراطي⁽⁴⁾. إن الأنترنت ستكون الأداة الأمثل للتطور الديمقراطي، لأنها تسهل النفاذ إلى المعلومات السياسية التي قد يكون المواطنون على علم بها أكثر ممن يحكمونهم⁽⁵⁾. فديمقراطية الغد إذن يتم بناؤها من اليوم في العالم الافتراضي عبر الأنترنت⁽⁶⁾.

سيسقط الإعلام الرقمي الحكومات الضعيفة والمستبدة والقمعية والسلطوية في المستقبل، لأنها ستجد نفسها أمام سيل من النشرات الإلكترونية والبث الفيديوي الرقمي عبر الأنترنت دون إذن

(1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مرجع سابق، ص 142.

(2) صابر حارص، مرجع سابق، ص 80.

(3) نبيل علي، مرجع سابق، ص 72.

(4) Francis Jaureguiberry, Serge Proulx, Internet, nouvel espace citoyen, Paris : l'Harmattan, 2002, p82.

(5) Manuel Castells, La galaxie internet, Paris : Fayard, 2002, p 192.

(6) Solveig Godeluck, La géopolitique d'internet, Paris : édition la découverte, Paris, 2002, p14.

منها، ودون الإلتزام بقوانين الإعلام الذي فكر البعض في تطويره، في الوقت الذي أصبح عاجزا تماما عن معالجة الإعلام الإلكتروني، ومواجهة عصر الجماهير الرقمية⁽¹⁾.

14 - المشاورة كألية لترشيد الحكم:

تعتقد كثير من المنظمات في القول المأثور: "إن عقليين أفضل من عقل واحد"، بحيث تتبع إجراءات تعرف بالمشاركة أو الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وتعتمد اتخاذ القرارات بالمشاركة على جماعات العمل الصغيرة⁽²⁾.

وتنصب المشاورة على المشاكل العامة، مثل إعلان الحرب أو اقرار السلم أو عقد المعاهدات أو اصدار القوانين... الخ، أي أنها تنصب على المسائل السياسية العامة، أما الكتاب المحدثون فتدل المشاورة عندهم على سلطة جديدة في الدولة، وهي كل من يقف من وراء السلطة التشريعية، مثل الرأي العام والصحف وكل ما من شأنه التعبير عن الإرادة العامة، وأن هذه السلطة تقوم بمهمة المفكر للسلطة التشريعية⁽³⁾.

فمثلا قرارات التأميم في بريطانيا، يلاحظ أنها صدرت بعد مناقشات على مختلف المستويات الرسمية والاجتماعية، استمرت حوالي 30 سنة، أدت في النهاية وبعد صدورها إلى أن تتبنى الدولة أهدافا جديدة غير مألوفة في سياستها⁽⁴⁾.

وفي هذا الصدد قسم "أرسطو" وظائف الدول كالاتي: الإستشارة والمناقشة، الإدارة، القضاء. من أهم الأسس التي تركز عليها الديمقراطية، أن تكون القرارات التي تتخذها الدولة الديمقراطية هي محصلة المناقشات والحوار الرشيد الذي ينشأ بين أشخاص لديهم القدرة على وزن المسائل والامور بطريقة عقلية⁽⁵⁾.

لذلك تحتاج الأعمال الحكومية وهيئات التخطيط إلى المشورة التي تأتيها عادة من قطاعات ثلاث هي المستفيدون والمهتمون بالمعلومات والمستشارون أو الخبراء. ويمكن أن تكون قنوات هذه المشورة من خلال لجان دائمة أو لجان تشكل لهذا الغرض، واللجان الدائمة الإستشارية هي لجان حكومية، وتعتبر جزءا من البناء الوطني الأساسي الخاص بالعلاقات التنظيمية والتنسيق في مجال

(1) ياسين خضر البياتي، مرجع سابق، ص 298.

(2) يس عامر، مرجع سابق، ص 109.

(3) ياسين محمد حمد، مرجع سابق، ص 10.

(4) أحمد رشيد، الإصلاح الإداري، مرجع سابق، ص 08.

(5) لطيفة إبراهيم، مرجع سابق، ص 21.

المعلومات. أما بالنسبة إلى اللجان المستقلة والتي قد تمول بمنح حكومية، لكن لها حرية أكبر في التفكير والإبداع، لكن من جهة أخرى قد لا يكون لها تأثير على الحكومة وممثليها. ويمكن لهذه اللجان أو الهيئات المستقلة أن تقدم نتائجها ودراساتها وأبحاثها إلى اللجان الحكومية كجزء من الإجراءات التنظيمية الخاصة بوضع وتنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات⁽¹⁾.

وقد تستخدم الإستشارة كوسيلة لتبادل المعلومات، وعلى وجه الخصوص إذا كانت الإستشارة داخلية، وبالتالي تعتبر إحدى قنوات الإتصال المعقدة في الإستخدام للحفاظ على الإستعداد الوظيفي البناء في ضوء توافر الصراحة الكافية بين العميل الإستشاري⁽²⁾.

لقد ثبتت مشروعية الشورى بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة، وأن رئيس الدولة له أن يشاور في جميع الأمور، وقد قام رسول الله (ص) بممارسة الشورى ممارسة فعلية، وكان هذا شأنه في كل أمر يقدم على إبرامه⁽³⁾.

ومبدأ الشورى هو مبدأ رئيسي وجوهري في الإسلام، يمثل أو يمكن أن يمثل المدخل التنظيمي الديمقراطي في الحكم والإدارة، أي في المجال السياسي ومجال الإدارة العامة، ومن عظمة الإسلام أن القرآن الكريم أوجب الشورى أو المشاورة، ولكن لم يضع تفصيلات أو تطبيقات محددة ملزمة بذاتها، فالمبدأ في الإستشارة هو طلب رأي أهل العلم بل وعامة الناس إذا لزم الأمر، المبدأ ذاته ملزم وواجب على الحاكم أيا كان موقعه، لكن هل تنظم الشورى في شكل مجلس شعب منتخب أو مجلس شورى كذلك، لو واجهنا الشورى في النطاق السياسي النيابي فتلك مسألة مصلحة مرسله يتركها الشارع الأعظم لظروف الزمان والمكان⁽⁴⁾.

وعموم الإلتزام بالشورى أكده أيضا رسول الله (ص) في أحاديثه، فقد قال: "استعينوا على أموركم بالمشاورة"، كما قال: "ما استغنى مستبد برأيه" وقوله: "ما خاب من استخار ولا ندم من استشار ولا عال من اقتصد".

وإذا نحن جننا إلى أسلوب الحياة السياسية والإدارية في عصرنا الحالي، فإن تطبيق مبدأ الشورى الإسلامي من شأنه أن يؤدي إلى انتخاب مجالس نيابية لتنظيم الشورى ولحسن تمثيل الأمة واتجاهاتها ومصالحها، هذا إلى جانب ضرورة انتخاب رئيس الدولة الذي يلتزم باستشارة

(1) أحمد طييب، مرجع سابق، ص 95.

(2) يس عامر، مرجع سابق، ص 69.

(3) محمود الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام، قسنطينة: مؤسسة الإسرائ للنشر والتوزيع، 1991، ص 331.

(4) محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 229.

ويرأى أغلبية مجالس الشورى، ولكن من الضروري وجود مجالس إدارية استشارية في مسائل الإدارة العامة، لأن الشورى الإسلامية مبدأ عام يظل الإدارة كما يظل السياسة والحكم⁽¹⁾.

*الإستشارة في صنع القرار:

الإستشارة في عملية صنع القرار ليس لها حدود ثابتة تقف عندها، فكلما تعددت خطوط الإستشارة وتتنوعت مصادر المعلومات كانت القرارات سليمة وقليلة العيوب، والنجاحات مؤكدة والعكس صحيح، وبعض القرارات الهامة والمصيرية يؤكد قبل إصدارها الرجوع بها إلى الدوائر الأوسع والأكثر شمولية، الرسمية منها وغير الرسمية، مثل الوزارات ذات العلاقة، المجالس والمنظمات الحقوقية والشعبية، الأحزاب والتنظيمات الموالية والمعارضة، رجال الفكر والثقافة والإعلام، أرباب العمل وأصحاب المال، المراكز الدينية والتربوية، الرأي العام المحلي في بعض القرارات، بعض الدول الإقليمية والصديقة إذا كان القرار ذا صلة بالوضع الخارجي⁽²⁾.

فعلى المستوى المحلي ينبغي أن يوضع كل قرار في شأن تخصيص أو ترخيص باستثمار سوق عمومي مثلا موضع شورى عمومية مسبقة، يمكن للفاعلين الاجتماعيين والمدنيين المشاركة فيها، وينبغي أن يتخذ القرار على نحو شفاف، لاسيما في الأقطار حيث يتخذ القرار بالسرية التامة، وأن يشرك في صنعها وفي إعداد دفتر الشروط فاعلون إجتماعيون ومدنيون⁽³⁾.

عندما يتخذ رئيس الدولة قراره يزين له انصاره والذين لا يحاط إلا بهم حكمته البالغة وبعد نظره، حتى مع إدراكهم في قرارة انفسهم بفداحة هذا القرار، هل استشار الرئيس صدام أحدا قبل أن يقدم على غزو الكويت سنة 1990؟ وهو القرار الذي لم يؤد إلى حرب الخليج الثانية التي كلفت العراق فقدانه لسيادته على شماله وجنوبه فحسب، بل وكانت خطوة أولى مهدت إلى احتلاله من جانب القوات الأمريكية سنة 2003، وهل راجع أحد الرئيس الليبي معمر القذافي عندما تورطت أجهزة مخابراته في تفجير طائرتين أمريكية وفرنسية، وفي قتل جنود أمريكيين ومواطنين ألمان في فرانكفورت خلال سنوات الثمانينات؟ لقد كلفت هذه القرارات ليبييا عقوبات دولية وسمعة دولية سيئة وبلايين من الدولارات دفعتها لضحايا هذا التورط غير المحسوب واللامسؤول⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع، ص 230 و 233.

(2) فؤاد بن حالة، مرجع سابق، ص 92.

(3) قاليري بيجو و آخرون، مرجع سابق، ص 57.

(4) كامل السيد، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 287.

في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، وبالرغم من أن سلطة القرار موجودة بين يدي رئيس البلاد، إلا أن هذا الأخير لا يتخذ أي قرار خطير إلا بعد استشارة الكونغرس ووزارة الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي، ووكالة المخابرات المركزية ومجموعة الخبراء والإختصاصيين، فهؤلاء جميعا يساهمون بشكل أو بآخر في صناعة القرار، الأمر الذي ينفي صفة التفرد المطلق عنه⁽¹⁾.

عندما نصب إمبراطور اليابان مايجي meiji سنة 1868، يومها كان قد أكد على سياسة إصلاح المجتمع وتحديثه عن طريق استغلال المعلومات، وحتى إن إحدى العبارات الواردة في مريوم القسم كانت: "سنبحث عن المعرفة في جميع أنحاء العالم"، وقد نص إعلان مبادئ الإصلاح الخمسة على أن: "كل القرارات أو التدابير يجب أن تتخذ بعد نقاش جماعي للدفاع عن المصلحة العامة"⁽²⁾.

*الإستشارة الإلكترونية: تمثل المصدر الآخر للمعرفة والذي بدأت فائدته بالظهور في نظم مساندة القرارات هو الذكاء الاصطناعي، ويطلق على هذه النظم أحيانا لفظ نظم الخبرة (expert systems)، حيث أنها تعمل بنفس الطريقة التي يعمل بها المستشار الآدمي بالنسبة إلى أسداء النصح وشرحه تحت تأثير ظروف معينة، وقد بدأ تطبيق الذكاء الاصطناعي بنجاح في عدة حقول منها التفتيح عن المعادن... إلخ⁽³⁾.

إن الوسيلة التي تجعل إجراءات المشاورة ممكنة من الناحية الفنية هي الإتصالات (بالمهاتف أو غيره)، فبواسطة الإتصالات عن بعد بإمكان كل مواطن تقريبا الحصول على معلومات حول قضايا عامة، وذلك عن طريق وصولها إليه بوسائل مختلفة، وعلى المستوى الملائم له، وفي الحين ذاته توفر هذه الإتصالات لكل مواطن فرصا لطرح ما يشاء من استفسارات ووضعها على جدول أعمال المعلومات المتعلقة بالقضايا العامة، كما أن الأنظمة التفاعلية للإتصالات عن بعد تجعل من الممكن للأفراد الإسهام في مناقشات مع الخبراء وصناع السياسة من جانب، ومع نظرائهم من المواطنين من جانب آخر⁽⁴⁾.

15- دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مواجهة احتكار المعلومات:

(1) خضر خضر، مرجع سابق، ص 248.

(2) جعفر حسن جاسم الطائي، مرجع سابق، ص 286.

(3) جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 62.

(4) روبرت دال، مرجع سابق، ص 562.

تمثل المعلومات المادة الخام الأساسية لصنع السياسات واتخاذ القرارات، وتوضح الخبرة السياسية السابقة على العصر الحالي أن احتكار المعلومات السياسية كان يمثل أحد عناصر القوة السياسية اللازمة لمن يتولى موقع السلطة السياسية في المجتمع، حيث كانت الفجوة المعلوماتية السياسية بين الحاكم والمحكوم واسعة بالقدر الذي يتيح للحاكم مساحة واسعة من المناورة والسيطرة والتحكم، وقد ترتب على هذا توازن معين للقوى في نطاق النظم السياسية المختلفة، كان له تأثير واضح على البناء المؤسسي لهذه النظم والعلاقة بين مؤسساتها وعلاقتها بمواطنيها⁽¹⁾.

أصدر الرئيس بوش قرارا بعد أحداث سبتمبر تم التراجع عنه بسرعة، كان يقضي بالكف عن تقديم تقارير المخابرات لأعضاء الكونغرس باستثناء عدد محدود للغاية من الزعماء على أساس أن بعض هذه المعلومات تسربت إلى وسائل الإعلام بما يضر الأمن القومي، ففي سلسلة من التقارير التالية لم يتم إخطار الكونغرس وأعضائه الذين علموا بتلك القرارات من الصحف⁽²⁾.

إن التاريخ السياسي يقدم لنا نماذج متعددة لأساليب الرقابة والتحكم في تداول المعلومات السياسية في كافة المجتمعات، إلا أن الإشكالية التي تواجه النظم السياسية المعاصرة تتمثل في أن التطور التكنولوجي الهائل في الإتصال وتكنولوجيا المعلومات، قد جعل تداول المعلومات يتخطى حاجز المكان والزمان من خلال أجهزة متاحة للجماهير وبتكلفة متناقصة باستمرار، الأمر الذي سيجعلها في متناول أعداد كبيرة من المواطنين، وحتى قبل بلوغ هذه الأجهزة هذا المستوى من الإنتشار الواسع المدى، فإن النظم السياسية ومهما تكن قوة وفعالية أساليب الرقابة والتحكم التي تتبعها في التعامل مع المعلومات، لم تعد تستطيع اليوم أن تخفي أي معلومات عن مواطنيها، فما تخفيه وسائل الإعلام الوطنية يستطيع المواطن العادي اليوم التعرف عليه من خلال وسائل الإعلام الأجنبية، ومن ثم فإن كان التساؤل في مرحلة سابقة حول الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تتاح للمواطن العادي كي يكون رأيه بصدد الأمور والمسائل السياسية، فإن التساؤل الآن الذي يجب أن يعيه القائمون على النظم السياسية هو كيف يستطيع الإعلام الوطني أن ينقل إلى المواطن العادي المعلومات السياسية بكفاءة وجودة أعلى من وسائل الإعلام الخارجية، بحيث يستطيع الوصول إلى الرأي السياسي الملائم بصدد المسائل السياسية المتعلقة بمجتمعه؟⁽³⁾.

(1) محمد سعد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 260.

(2) نفس المرجع، ص 138.

(3) نفس المرجع، ص 224.

في ظل وضع كهذا يثور التساؤل حول كيفية التعامل مع المعلومات السياسية في ظل ثورة الإتصال والمعلومات، وما توفره من إمكانيات هائلة لتداول المعلومات، ويترتب على هذا التساؤل تساؤلات أخرى:

-هل يمكن اتباع أساليب الرقابة والتحكم السابقة فيما يتعلق بتداول المعلومات في العصر الراهن، ولو في توعية من المعلومات يرى القائمون على النظام السياسي أنها تهدد الأمن والاستقرار، وتهدد مصالح المجتمع وقيمه ومثله العليا؟

-ما هي المعايير التي يمكن على ضوءها تحديد نوعية هذه المعلومات التي يجب أن تخضع للرقابة؟

ما هي الفلسفة التي تحكم عملية ضبط ورقابة تداول المعلومات في المجتمع؟ هل هي فلسفة المناورة السياسية، أم أننا بحاجة إلى فلسفة جديدة تتواءم مع متطلبات هذا العصر؟

هذا الإطار قد تغير بفعل ثورة المعلومات والإتصالات، والتي إنتهت هذه الفجوة المعلوماتية، فالمعلومات بكافة أنواعها بما فيها المعلومات السياسية صارت متاحة للجميع حكاما ومحكومين بصورة غير مسبقة، فالحاكم لم يعد بمقدوره منع وصول المعلومات السياسية أو غير السياسية التي لا يرغب في وصولها إلى مواطنيه، لأنه إذا استطاع التحكم في أجهزة المعلومات الداخلية، فإنه لا يستطيع التحكم في مؤسسات المعلومات متعددة الحدود كشبكة الأنترنت، والمحطات الفضائية التي تبث موادها على مدى 24 ساعة على مستوى كوكب الأرض⁽¹⁾.

ومن ثم فهذه الطفرة المعلوماتية كان لها آثار واضحة على واقع الممارسة السياسية في المجتمعات المعاصرة، سواء بالنسبة لتوازن القوى السياسية في المجتمع، أو بالنسبة لمؤسسات وهيكل النظم السياسية، بالإضافة إلى تأثيرها في أساليب التفكير في حل المشكلات السياسية، واساليب التعامل مع المسائل السياسية في المجتمع⁽²⁾.

أدت تكنولوجيا المعلومات إلى انتهاء وتفريغ العديد من القوانين الرقابية من محتواها، التي ترصد تدفق المعلومات عبر الحدود الجغرافية القومية، لقد أصبحت العديد من قوانين الرقابة على تدفق المعلومات مجرد نصوص فارغة لا معنى لها، ولا تأثير حقيقي لوجودها، بل أصبح مبرر احتكار الدولة لسلطة تنظيم بيئة الإتصال والمعلومات أمرا ينتمي للماضي البعيد، لقد قضت

(1) نفس المرجع، ص 260.

(2) نفس المرجع، ص 261.

تكنولوجيا المعلومات والاتصال على شرعية فكرة التنظيم العام ذاته، وهكذا سقط مبرر احتكار الدولة لقيادة النظام الإعلامي وتنظيمه، كما تراجع دورها الفاعل في النظام الإعلامي نتيجة الثورة التي أحدثتها تكنولوجيا الإتصال.

لقد صار من السهل على كل من امتلك خط هاتفيا وحاسوبا شخصيا أن يدخل الى الشبكة، وربما من هنا تبدأ أولى الخطوات نحو مكامن خطر تكنولوجيا المعلومات، على اعتبار أن هذا الشخص المتصل بعيد عن أعين الرقابة، إذ يكاد يكون من المحال استخدام الرقابة في حذف ما هو مسيء أو غير مرغوب فيه على نحو ما كانت نظم الحكم الشمولي تصنع مع الصحف، ولا سبيل في الواقع لإسكات هذه الوسيلة الإعلامية إلا بالإستيلاء على أجهزة كمبيوتر المواطنين الشخصية، وعلى خطوط تلفوناتهم، وهو اختيار يندر قبوله اليوم في كثير من البلدان⁽¹⁾.

16 - السرية:

"أن تحكم معناه ان تعمل في السر" Gouverner, c'est être dans le secret"⁽²⁾، ويشير السيناتور "دانييل موينيهان" إلى أن "السرية طريقة هامة لضبط المجتمعات"⁽³⁾.

بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد التوسع في البيروقراطية الحكومية في كثير من الأقطار، ومع بزوغ الشركات والمنظمات الحكومية الدولية الكبيرة، جاءت تجمعات جديدة من القوة التي كانت قادرة على حجب المعلومات عن المجتمع والمؤسسات، مما أثر ذلك في حياتهم ومصالحهم، وفي نفس الوقت أدت الحرب الباردة إلى ظهور وارتفاع درجة تعقد السرية في مجال الأمن القومي الذي أثر على الوضع التقليدي للشفافية في الولايات المتحدة، وكانت هناك مطالبات عديدة من المجتمع والمؤسسات للحد من هذه السرية، وبالرغم من كل ذلك بقيت بعض الممارسات التي تتسم بالسرية لدى بعض الإدارات، ومن ثم جاء نصر بارز للشفافية على شكل قانون حرية المعلومات الأمريكي عام 1974، وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي، أطلقت العديد من الشبكات العالمية في المجتمع المدني نشاطات وحملات تطالب بمعلومات من المؤسسات الحكومية⁽⁴⁾.

لكن الإتجاه الحقيقي للمطالبة العالمية بالشفافية جاء في التسعينات من القرن الماضي، وفي نفس الوقت، كانت نهاية الحرب الباردة سببا جوهريا وهاما في نهاية السرية. إن انتشار المعايير

(1) نفس المرجع، ص 184 و 185.

(2) Jacques gerstte et autres, les effets d'information en politique, Paris : l'Harmattan, 2001, p 304.

(3) تقرير اليونسكو، 2005، مرجع سابق، ص 50.

(4) أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة في الإدارة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 51.

الديمقراطية ووجود القوة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني وظهور أجهزة الإعلام المستقلة، كل ذلك عمل كقوة ضغط على الحكومات لنشر المعلومات إلى مواطنيها.

جميع المطالبات السابقة سهلتها تقنية المعلومات والذي سهل انتشار هذه المعلومات مواقع الويب والأقمار الصناعية، والحاسبات، كلها ساهمت في سهولة الإتصال وقوته⁽¹⁾.

جدير بالذكر أن المعلومات السرية ليست على درجة واحدة من السرية، بل تنقسم إلى:

أ- **معلومات سرية:** وهي التي تتعلق بالأفراد كالتقارير السرية السنوية ونتائج التحقيق، وكذلك المعلومات التي تدخل سريتها في نطاق إحدى الإدارات أو الشركات.

ب- **معلومات سرية جدا:** هي تلك التي تتعلق بموضوعات يضر إفشاء سريتها بالصالح العام لإحدى الوزارات أو المصالح، مثل المشروعات أو التقارير التي لا تزال قيد البحث.

ج- **معلومات سرية للغاية:** هي التي يضر إفشاء سريتها بالصالح العام للدولة مثل المسائل العسكرية والدبلوماسية⁽²⁾.

كان الكونغرس قبل عهد ايزنهاور يتوقع الحصول على المعلومات التي يحتاجها من السلطة التنفيذية، وكانت الأمثلة على السرية وعلى ادعاء الإمتياز التنفيذي من قبيل الإستثناءات النادرة، وفي أوائل السبعينات تحولت إلى قاعدة، وأصبح الكونغرس الذي لا يعرف إلا ما يريد له الرئيس لا يعد كيانا مستقلا، أي أن كل الملفات الرئاسية مقلدة في وجهه، وبالتالي فإن خطواته تبدو مترددة وغير واثقة، لأنه لا يملك سلاح المعلومات⁽³⁾.

كثير من الحكومات إن لم يكن جميعها، تمارس الرقابة الرسمية وخاصة في الأمور التي تمس مصالحها الحيوية كالمعلومات العسكرية، وتعتمد في ذلك على بعض الحيل الدفاعية⁽⁴⁾.

ولكن العولمة تسهم في زيادة الإنفتاح والشفافية وتحد من سرية المعلومات والتكتم والتعقيم على المعلومات التي كثيرا ما تستغلها الجهات الرسمية المسيطرة عليها لتحقيق مكاسب غير مشروعة⁽⁵⁾.

(1) نفس المرجع، ص 52.

(2) مصطفى السيد سعد الله، أساليب حفظ المعلومات في الوحدات الحكومية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1972، ص 40.

(3) نبيل راغب، مرجع سابق، ص 104.

(4) هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 430.

(5) عامر الكبيسي، الفساد والعولمة، مرجع سابق، ص 131.

أ- السرية والبيروقراطية: تحب البيروقراطية أن تصون أسرارها، فالمعلومات الداخلية قوة، ويمكن للسرية أن تغطي الأخطاء. في أوروبا حيث يكون المدراء أقل تعرضاً للضغط الانتخابي، فإنهم يعملون بجهد لحماية معلوماتهم الخاصة، وفي بريطانيا قيام الموظفين الحكوميين بإفشاء معلومات رسمية يعتبر جريمة، ويقسم الموظفون السياسيون على أنفسهم بالتزام السرية عند توليهم للمنصب. لقد حدثت الضغوطات الانتخابية من مقدار السرية في الحكومة الأمريكية بشكل كبير، إن شرعية السرية كممارسة حكومية في الو.م.أ تكون أقل مما هي في أي مجتمع صناعي متقدم مع استثناء محتمل للسويد، غالباً لأن الكونغرس عمل الكثير من أجل كشف شؤون البيروقراطية لمزيد من التدقيق الخارجي، وقد نص قانون "سطوع الشمس" الذي تم إقراره في 1976 على أن يتم عقد اجتماعات الحكومة الفيدرالية علناً، إلا إذا كانت تتم مناقشة خطط عسكرية، أو أسرار تجارية أو قضايا موظفين، وحتى قانون حرية الحصول على المعلومات لعام 1967 يكفل للمواطنين حق معاً وثائق حكومية غير محمية، وإذا اعتقدت الحكومة أن المعلومات المطلوبة يجب أن تبقى سرية، فيجب أن تتحمل عناء إثبات ذلك عند مناقشة قضيتها أمام قاض.

وحتى في غياب قوانين جديدة، فإن الفرعين التنفيذي والقضائي يستطيعان أن يحددا إلى أي درجة تعمل الوكالات التنفيذية بسرية، وغضب الرئيس بوش جداً عقب هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، عندما قام أعضاء من الكونغرس بتسريب معلومات سرية إلى الصحافة، وتم إصدار أمر الرئيس التنفيذي الذي يسمح بمحاكمة الإرهابيين المشتبهين من قبل محكمة عسكرية، وذلك جزئياً، بسبب القلق من أن يتم الكشف خلال محاكمة عادية عن معلومات استخباراتية سرية تم جمعها من قبل الـ FBI و CIA⁽¹⁾.

في حين أن لدى المملكة المتحدة قانون أسرار رسمية متشدد حتى العام 1989، كان نوع البسكويت المقدم لرئيس الوزراء سرا⁽²⁾.

تبنى العديد من الدول قوانين لحرية الوصول إلى المعلومات، وثمة دول أخرى في الطريق إلى تبنيها، الهدف من مثل هذا القوانين هو توفير إطار عمل لتحديد مدى السماح بالوصول إلى المعلومات العامة وحقوق الأفراد والمنظمات في الحصول على تلك المعلومات، وتبني قانون حرية المعلومات قد يشير إلى التزام الحكومة بالشفافية⁽³⁾.

(1) موريس بي فيورينا و آخرون، مرجع سابق، ص 389 و 390.

(2) معهد البنك الدولي، الحق في الإبلاغ، دور وسائل الإعلام الجماهيرية في التنمية الاقتصادية، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2005، ص 16.

(3) نفس المرجع، ص 28.

تعتبر المجتمعات الديمقراطية شفافية وانفتاح الحكومة أمراً مفروغاً منه، لكن ثمة أدراك أيضاً بأن الحكومات وقادتها ليس لديهم الحافز لكشف المعلومات التي تتعارض مع مصالحهم، ناهيك عن نشرها، وقبل أكثر من 200 سنة، سنت السويد ما يعتقد أنها أول مجموعة من القوانين التي تحسن الشفافية في الشؤون العامة.

قال 'قرانسييس بيكون': "إن المعرفة بحد ذاتها قوة"، وتعطي السرية الحاكمين سيطرة مطلقة على بعض مجالات المعرفة، مما يزيد بالتالي من سلطتهم، لذلك لا غرابة أن بعض قضايا السرية المتعلقة بالشؤون العامة كانت على الدوام مصدر قلق عام، وتتماشى الحجج المعارضة للسرية مع الحجج المضادة للرقابة ولصالح حرية التعبير.

إن الحصول على المعلومات بأسلوب علني من خلال وسائط الإتصال، أو بأسلوب سري من خلال التجسس، لا بد من وجود جهاز يخضعها لعمليات متلاحقة من التحليل والتقييم، ليتم قبولها وإضافتها حتى تمثل خلفية لصنع القرارات⁽¹⁾.

إن السرية وحجب المعلومات أداة استخدمتها الصفوات الحاكمة عبر العصور من خلال طرق كثيرة ومتعددة، أبسطها الصمت، فكثيراً ما تلجأ الصفوة إلى أداة الصمت حيال مسائل كثيرة، إن هي أشارت إليها سوف تؤدي إلى إثارة الرأي العام، وقد تلجأ الصفوات إلى زرع بعض المعلومات التي تؤدي إلى الفهم الخاطئ، إذ قد تقوم بفتح مكاتب خدمات، بينما تكون هذه المكاتب بقصد جمع معلومات معينة من فئة مقصودة من المواطنين، كما أنه في أوقات الحروب تقوم الصفوة الحاكمة بنشر معلومات عن القتال غير حقيقية ولا تمثل الواقع، وعندما يطالب المواطنون بنشر الحقائق تلجأ إلى حجة أن نشر هذه المعلومات يضر بمصلحة الوطن والأمن القومي⁽²⁾.

ولكن ثمة مجموعة من العوامل تؤثر في عملية نشر أو حجب المعلومات بالسلب أو الإيجاب، ويأتي في مقدمتها حجم السكان، إذ يتوقف عليه إلى حد كبير مدى تأثير الحكومة في المجتمع، وكذا ارتفاع الوعي ودرجة الإنتباه بين أعضاء المجتمع⁽³⁾.

(1) معهد البنك الدولي، مرجع سابق، ص 49 و 50.

(2) إسماعيل على سعد، علم السياسة وديمقراطية الصفوة، مرجع سابق، ص 70.

(3) نفس المرجع، ص 72.

ب- الأسرار الوظيفية: تعتبر الأسرار الوظيفية أو سرية المعلومات المطلوبة من بين الأشياء التي استند إليها الوزراء في بعض الدول لرفض الإجابة، والواقع أن الإستناد إلى مبدأ الأسرار الوظيفية أو سرية المعلومات على إطلاقه محل نظر، فالسرية يمكن أن تفرض بأدوات ولأسباب مختلفة:

- فقد تفرض السرية بموجب نص في الدستور.
- وقد تكون السرية مفوضة بطبيعتها كأسرار العسكرية.
- وقد تكون السرية بموجب القانون كسرية العطاءات والتي تقدم في المناقصات العامة.
- وقد تفرض السرية نتيجة لمصلحة خاصة، كأسرار التي يؤتمن عليها بحكم مهنته، كالطبيب عند كشفه على مرضاه.

وقد تنبعت بعض اللوائح الداخلية للمجالس النيابية لمثل هذا الأمر، فنصت على إيداع الأجوبة التي تحمل أسراراً إلى أمانة المجلس لتمكين العضو من الإطلاع عليها، ففي بعض الأحيان، يزود الوزير العضو السائل بالمعلومات المطلوبة، ولكن يراها سرية فيطلب حفظها لدى الأمانة العامة⁽¹⁾.

وجاء في المادة 17 من النظام القانوني للإتحاد البرلماني العربي، في الفقرة 04 ما يلي: "يحظر على موظف الأمانة العامة في أدائه لواجباته الوظيفية إفشاء المعلومات السرية التي اطلع عليها أثناء قيامه بوظيفته، حتى بعد انتهاء خدمته"⁽²⁾.

ج- السرية وصنع القرار:

للاستبدادية في احتكار المعلومات من طرف قيادي، هي تجهيل متعمد لمؤسسة اتخاذ القرار، ومحاولة لعزلها عن دائرة الفعالية القيادية، سواء في اتخاذ القرار أو تنفيذه، فتتعلق هذه الدائرة على الطرف المستبد المحتكر للمعلومات، وبالتالي في احتكار المعلومات ولإساءة استعمالها، وحجبها هو إهانة متعمدة للفكر والصوابية، من خلال إهانة فكر مؤسسة اتخاذ القرار بتجهيلها، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تدمير القدرات القيادية داخل مؤسسة اتخاذ القرار ويعطلها عن العمل، أما عدم احتكار المعلومات فيعني وجود مؤسسات دراسية وتخطيطية وتقديرية تستثمر هذه المعلومات من أجل الوصول إلى القرار الأصوب، وهذا وحده قاعدة الإنطلاق العملية الصحيحة لتوالي الإنتصارات باتجاه الأهداف المقررة⁽³⁾.

(1) وسيم حسام الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2008، ص 56.

(2) عبد الفتاح مراد، التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمستويات الدولية، الإسكندرية، دون دار نشر، دون تاريخ، ص 798.

(3) خالد الحسن أبو السعيد، مرجع سابق، ص 18.

حجب المعلومات الصحيحة أو المتكاملة عن مراكز صنع القرار في الأطر والمؤسسات ذات العلاقة، أو تقديم المعلومات المنتقاة، وذلك لتحقيق اتخاذ ما يريدونه من قرارات لتعزيز موقعهم، وعزل معارضيتهم ومنافسيهم، وفي هذا كله تدمير للقرار ذاته، وتدمير للمؤسسة، والإبتعاد عن القرار الأصوب ودفع الأمور للفوضى⁽¹⁾.

ويعرف من هم في الحكومة عادة معلومات أكثر بكثير بالنسبة للقرارات المتخذة ممن هم خارج الحكومة.

إذا كانت عملية صنع القرار مغلقة، وكانت مدفوعة بمصالح خاصة، فإن من لا يتفقون مع القرار قد يشعرون بأن الطريقة الوحيدة لاتخاذ قرار أفضل هي فضح العملية، وللحفاظ على السرية فإن دائرة المشاركين في صنع القرارات غالباً ما تكون محدودة جداً، ويتم استبعاد بعض من يستطيعون تقديم أفكار قيمة من المناقشات، مما يضعف مستوى القرار المتخذ، وهنا أيضاً تنشأ حلقة مفرغة، فمع تزايد الأخطاء يصبح المسؤولون الحكوميون أكثر تمسكاً ودفاعاً عن مواقفهم، ولحماية أنفسهم يلجؤون إلى مزيد من السرية، ويضيقون دائرة المشاركين في اتخاذ القرار أكثر فأكثر، مما يزيد في انخفاض نوعية القرارات⁽²⁾.

وبكلمات "كيسنجر" مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، فإن أحد الأسباب للإحتفاظ بسرية القرار لدى دائرة محدودة جداً من صانعي القرار، هو أن القرارات التي لا تتفق ووجهات نظر بعض صانعي القرار، قد تحارب بطرق وحشية، لعل أخطرها تسريب القرار إلى وسائل الإصال، وإذا كان هذا التهديد يقلص من دائرة المستشارين الذين يعرفون القرار أو يشاركون في صنعه، فإنه كذلك يقلص من تدفق المعلومات إلى الحكومة⁽³⁾.

ولكن لا جدال في أهمية السرية في زمن الحرب، حيث يكون بقاء الدولة في خطر، فإن عليها القيام بكل ما في وسعها لزيادة فرصها في النصر، فنجاح هجوم عسكري قد يعتمد على السرية بشكل كبير، المشكلة هي أن استثناءات الأمن القومي قد امتدت لقضايا لا علاقة لها بالأمن القومي⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع، ص 73.

(2) معهد البنك الدولي، مرجع سابق، ص 56.

(3) بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، ص 141.

(4) معهد البنك الدولي، مرجع سابق، ص 59.

يمكن للسرية أن تكون في بعض الأحيان أساسية في متابعة أغراض الأمن الوطني، وعلى الرغم من الفوائد المعروفة لبعض أنواع السرية، فإن كثيرا من الموظفين والمنتخبين يشعرون بضغط شعبي لإجبار وكالات تنفيذية على كشف ما يمكن من معلومات، وقد وجد أحد المسوحات أن الأمريكيين يعتقدون بأن "كثير جدا" من وثائق الحكومة هي سرية، ويبدو أن الناخبين يعتقدون كما عبر عنه أحد المراقبين بأنه "من أجل أن يقوم الشعب بإدارة حكومته، يجب أن تكون لديه معلومات عن الحكومة، وأن يكون قادرا على معاينة أداء بيروقراطيه وزعمائه المنتخبين⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن "كيسنجر" عندما كان مستشارا في مجلس الأمن القومي، وضع أجهزة تنصت على هواتف معاونيه من أجل ضبطهم والتأكد من عدم قيامهم بتسريب معلومات مهمة للصحف والكونغرس⁽²⁾.

ينبغي لأية دولة أن تكون قادرة على حفظ أسرارها عن أعدائها لكي تبقى على قيد الحياة، ومع ذلك فإننا نخشى أن تقوض السرية المجتمع الديمقراطي، ولذا لم نعرف الحقيقة كاملة، فكيف يمكن أن نتوقع اتخاذ قرارات تتسم بالمعلومات الوفيرة والذكاء بشأن مستقبلنا⁽³⁾.

في بريطانيا قانون الأسرار الرسمية يعاقب أي إفشاء غير مرخص لمعلومات رسمية، والقانون الوثيق الصلة بهذا في الولايات المتحدة الأمريكية هو قانون حرية المعلومات الذي ينص على أن كل سجلات الحكومة الاتحادية يجب أن تقدم لكل شخص لدى طلبها، إلا إذا انطبق عليها واحد من تسعة شروط محددة تتعلق أساسا بالدفاع القومي، الحياة الخاصة، قانون الأسرار التجارية المتمتعة بامتيازات السرية، تنظيم المؤسسات المالية. وقانون الأسرار الرسمية من الناحية الأخرى يجعل إعطاء وتلقي أية معلومة رسمية جريمة، بغض النظر عما إذا كانت المصلحة العامة سوف تستفيد من ذلك⁽⁴⁾.

في الولايات المتحدة الأمريكية تعد سرية المعلومات سياسة حكومية صارمة، ولقد كشفت جلسات الإستماع التي عقدتها إحدى اللجان الفرعية بالكونغرس عام 1971، أن هناك 20 مليون وثيقة سرية محظور الإطلاع عليها داخل الجهاز الفيدرالي، وعلاوة على ذلك، فإن الأرشيف القومي يضم حتى عام 1974، ما يقدر بـ 160 مليون صفحة من الوثائق السرية، يرجع تاريخها

(1) موريس بي. فيورينا وآخرون، تر: لميس فؤاد البيحي، مرجع سابق، ص 390.

(2) أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 378.

(3) سيمون سيرفاتي، مرجع سابق، ص 173.

(4) نفس المرجع، ص 261.

للفترة بين 1946 إلى 1954، ولا تقتصر السرية على أمور الدفاع والخارجية، ولكنها تتعداها إلى لجنة الطاقة النووية، والوكالة القومية للفضاء والطيران وغيرها، ويقدر البعض تكلفة إدارة النظام الحكومي لحفظ الوثائق السرية في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 126 مليون دولار سنويا، وهكذا أصبح التحكم في المعلومات هو أكبر أدوات السيطرة⁽¹⁾.

د - السرية والديمقراطية:

تتطلب المشاركة في عملية ديمقراطية ذات مغزى بشكل أساسي، مشاركة مطلعة، السرية تخفض المعلومات المتاحة للمواطنين، مما يعيق مشاركة الناس بشكل فاعل⁽²⁾.

لقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن النظام غير الديمقراطي يؤدي إلى حجب المعلومات، وذلك لأنه نظام مغلق على نفسه، والحوار مقيد بينه وبين شعبه، ومثل هذا النظام المنغلق البعيد عن شعبه، لا يسعى إلى تلمس رأي شعبه، ويبداً في التآكل من داخله، وتتكون المجموعات بداخله، تريد كل منها أن تستأثر بالمزايا (المعلومات والبيانات)، ويقدر ما لديها من هذه المزايا، بقدر ما تكون أكثر قدرة على الوثوب إلى المراكز الحساسة داخل أجهزة النظام، وهنا يعتبر حبس المعلومات والبيانات وسيلة هامة للقوة والنفوذ.

أيضا توصلت الدراسات إلى أن النظام الذي لا يؤمن بالحوار مع القوى المختلفة في المجتمع، التماسا لتغيير ما قد يكون مطلوباً، يخفي عن هذه القوى المعلومات والبيانات، خشية أن تستخدم في منافسته ومحاربتة، بل وربما ينشر من حين لآخر معلومات وردية لا صلة لها بالواقع ليوهم المواطنين بأن الأمور تسير للأفضل، مما يحول دون تكوين رأي ناضج وقادر على المساهمة في تشخيص أمراض المجتمع وعلاجها، وهكذا توصلت الدراسة إلى أن النظام غير الديمقراطي يحتكر المعرفة، ويمثل عقبة تحول دون تداول المعلومات والبيانات⁽³⁾.

إن حكومة الإتحاد السوفييتي كانت تحتكر المعلومات، وحيث كان حتى الناتج القومي الإجمالي رقما سرّيا، فقد كبل نفسه، فلو أراد الكرملين مواكبة العالم الغربي، لكان عليه أن يسمح للمواطنين المشاركة في ثورة المعلومات⁽⁴⁾.

(1) جعفر حسن جاسم الطائي، مرجع سابق، ص 21.

(2) معهد البنك الدولي، مرجع سابق، ص 52.

(3) لطيفة إبراهيم، مرجع سابق، ص 232.

(4) أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 242.

هل هناك وسيلة للموازنة بين مطالب مجتمع ديمقراطي، وفي المقام الأول مطالب أن يعرف الجمهور ما يفعله الزعماء، مقابل الضرورة الملحة للسرية؟
ان الحلول المقترحة تتجسد في عملين تشريعيين هما: قانون حرية المعلومات والمراقبة. هذا القانون الذي يتيح للأشخاص المعنيين طلب أن تذيب السلطة التنفيذية معلومات كانت محاطة بالسرية فيما سبق⁽¹⁾.

كانت السرية العلامة المميزة للدول الشمولية التي أفسدت القرن 20، ومع ذلك، ورغم أن لدى عامة الناس مصلحة في الإنفتاح، فإن لدى المسؤولين الحكوميين مصلحة في اتباع السرية حتى في المجتمعات الديمقراطية، إن هذه السرية مفسدة، وتتناقض مع القيم الديمقراطية، وتؤدي إلى تغطرس المتمسكين بزمام السلطة، وتثني الناس عن المشاركة في العملية الديمقراطية، كما أنها تقوم على عدم الثقة بين الحكام والمحكومين⁽²⁾.

هـ - السرية في الأنظمة العربية:

إن الأنظمة السياسية العربية ترى أنه ليس من مصلحة الفرد أن يعلم كل الحقيقة، أو أن يعلم جميع عناصر الحقيقة أو أجزاءها، من هنا جاءت الأنظمة الإعلامية العربية منبثقة من واقع بلادنا العربية⁽³⁾.

لم تبادر بعض البلدان العربية بعد إلى إقرار قوانين تؤمن حق الوصول إلى المعلومات وغيرها من القوانين المشابهة، مما يجعل من الصعوبة بمكان إطلاع المواطنين على سير العمل في القطاعات الحكومية، الإهتمام الجدي بمثل هذه القوانين غائب لأن السرية والكتمان يمسان بخناق أسس الحكم في المنطقة العربية⁽⁴⁾.

إننا في حاجة ماسة على المستوى العربي العام، وعلى مستوى كل قطر منه، إلى سياسة تحكم إتاحة المعلومات، بمعنى أن توضع خطوط واضحة قدر الإمكان توضح نوع البيانات أو المعلومات التي ينبغي توفيرها وإذاعتها، كما تحدد من جانب آخر نوع المعلومات التي تعتبر سريتها أمراً يقتضيه ما يسمى بالأمن القومي أو ما يتصل به، كما تصنف هذا النوع الأخير تبعاً لدرجات سرية ملائمة.

(1) سيمون سيرفاتي، مرجع سابق، ص 180.

(2) معهد البنك الدولي، مرجع سابق، ص 56.

(3) عامر رمضان أبو ضاوية، مرجع سابق، ص 228.

(4) خليل جبارة، مؤشرات الحكم والفساد في الدول العربية، جريدة القبس الكويتية، العدد 12732، السبت 8 نوفمبر 2008، ص 44.

وهذه السياسة، أي سياسة إتاحة المعلومات تجنبنا الوقوف عند أحد طرفي المعدل، وليكن واضحا أنه كما يتسبب إفشاء بعض المعلومات في الإضرار بأمن ومصصلحة الدولة، فإن إبقاء بعض المعلومات في الجانب المقابل طي الكتمان يسبب أضرارا بحق المعرفة، بل يمكن أن يؤدي التمادي في حجب المعلومات والحقائق إلى أضرار تلحق أيضا بأمن ومصصلحة الأمة، وليس في هذا مبالغة، ذلك أنه في ظل الإفتقار إليها (المعلومات)، تظهر بدائل مختلفة تؤدي إلى التشويه والإساءة، مما يحتاج إلى معالجة باهظة من ناحية الجهد و التكلفة لمواجهتها⁽¹⁾.

17- الشفافية الإلكترونية:

يعرف "ايثرنجتون" الشفافية بأنها الوضوح والسماح برؤية الأشياء المتوارية، أما "فلوريني" فيعرفها بأنها نقيض السرية، ويرى "الكايد" أنها تنطوي على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون المؤسسات والعمليات في متناول المعنيين بها، سواء كانوا من المؤسسات أم من المتعاملين معها، والأنظمة ذات الشفافية تمتلك إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة في كل الاتجاهات⁽²⁾.

لقد تعددت تعريفات الشفافية ومضامينها، إلا أن جميع التعريفات تدعو إلى جوهر واحد يرتبط بكلمات هي: الإفصاح، الوضوح، المشاركة⁽³⁾.

هي آلية للكشف عن الفساد، بأن يكون الإعلام والإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ، مما يجعل المواطنين يساهمون في صنع السياسة العامة⁽⁴⁾.

تعني الشفافية بمفهومها البسيط ظاهرة تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، وهي تضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجميع، وتعنى أيضا بتوفير إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار، على الصعيد العام، الشفافية تعني فتح تام لقنوات الإتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وهي أداة هامة جدا لمحاربة الفساد الإداري، وأحد أهم متطلبات الشفافية الكشف عن مختلف القواعد والأنظمة والتعليمات والإجراءات والآليات المعتمدة⁽⁵⁾.

(1) حسني عبد الرحمان الشيمي، مرجع سابق، ص 48.

(2) أحمد فتحي أبو كريم، مرجع سابق، ص 40.

(3) نفس المرجع، ص 65.

(4) عماد الشيخ داود، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 141.

(5) خالد ممنوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 39.

وتعمل الشفافية في مجال المعلومات على تجاوز المفاهيم القديمة التي تنطلق من قاعدة أن "كل معلومة سرية ما لم يشر إليها بغير ذلك"، وأن الملفات والوثائق الإدارية تعد مملوكة للإدارة ملكية خاصة، ومن ثم لا يجوز لأحد أن يطلع عليها، إمعانا في الإلتزام بعدم إنشاء المعلومات السرية التي يحصل عليها الموظف بمناسبة وظيفته.

الخلاصة أن الشفافية تعني توفير المعلومات اللازمة وإمكانية الوصول إلى الخدمات بسهولة ويسر، وتوضيح التعليمات والإرشادات اللازمة لتعبئة للماذج وإرسالها عن طريق الأنترنت⁽¹⁾. إذا ما رجعنا إلى التاريخ السياسي، سنجد أن أحد عناصر قوة النظم السياسية كانت تستند إلى احتكار المعلومات، وإذا حللنا طبيعة تركيب النخبة السياسية الحاكمة، سنجد أنها قديما كانت تضم السياسي (الملك)، المقاتل، الأغنياء، الساحر، الطبيب، الكاهن...العناصر الأربعة الأخيرة هي العناصر التي تستند في وجودها في نطاق النخبة إلى احتكار المعلومات، ولا تختلف النخبة الحديثة عن القديمة، إذ تضم السياسي، العسكري، رجال المال والصناعة، العلماء ورجال الإعلام، العناصر الثلاثة الأخيرة أيضا تستند في قوتها إلى ما لديها من معلومات، ومن ثم فمثل هذا التحول لا بد أن يؤدي إلى تفكيك النخب السياسية القائمة الآن لتحل محلها نخب جديدة تستطيع أن تمارس التأثير دون احتكار المعلومات⁽²⁾.

ولكن رغم أهمية الشفافية، لا بد للحكومات ومراكز القرار أن تحتفظ ببعض السرية والتكتم، لاسيما في أوقات تحضير القرارات، وفي الشؤون المتعلقة بالقضايا العامة⁽³⁾.

أ- **أسس الشفافية:** تعد الشفافية السياسية مرادفة لأخلاقية الحياة السياسية، الواجب أن يتمتع بها الحكام، ويرضى عنها المحكومون، وتقوم على ثلاث ركائز:

1- أن تكون المعلومة ميسرة ومتاحة للجمهور.

2- أن تكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع.

3- توخي الدقة والحدثة والشمول في تلك المعلومة.

ومن شأن الشفافية أن تحد من السرية في صنع القرار السياسي.

(1) نفس المرجع، ص 40.

(2) محمد سعد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 346.

(3) مي العبد الله، مرجع سابق، ص 11.

ويربط "تشستر" و"برونو" الشفافية بالمساءلة، حيث أن المساءلة مبنية على الشفافية، ويسيرها عامة الناس، كما توجد علاقة كبيرة بين الشفافية والفساد، والشفافية الكاملة تعني القضاء على الفساد، وأنه كلما توسعت دائرة الشفافية تقلصت دائرة الفساد.

فالشفافية والمساءلة مفهومان مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً، وخاصة في مجال عملية صنع القرار.. وتعتبر المساءلة ركناً أساسياً من أركان مفهوم الحكم الرشيد⁽¹⁾.

ويعتبر "ريد" كشف الحقائق والنقاش العام الحر من أبرز وسائل تحقيق المساءلة في المجتمعات الديمقراطية، إذ من الضروري إطلاع المواطنين على الحقائق، وهذا يدفع المواطنين وذوي العلاقة نحو المشاركة والمساءلة بهدف حماية مصالحهم⁽²⁾.

وفي الأنظمة غير الديمقراطية، لا توجد إمكانية لتوفير الشفافية الصحيحة، فيسود الظلام وتضعف المساءلة وينتشر الفساد، فالنظام الديمقراطي يقوم على الحرية والتعددية واحترام حقوق المواطنين، والديمقراطية في أبسط صورها هي حرية التعبير والمشاركة، ووجود الشفافية يدعم ويعزز النظام الديمقراطي ويعمل على تطويره.

يرى "فلوريني" أن انتشار المعايير الديمقراطية ووجود القدرة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني وظهور أجهزة الإعلام المستقلة، كل ذلك عمل كقوة ضغط على الحكومات لنشر المعلومات إلى مواطنيها⁽³⁾.

ربطت كثير من الأدبيات ربطت الإتصال بالشفافية، فالمؤسسات المنفتحة التي تستخدم قنوات إتصال مناسبة ومتنوعة، وتحرص على دقة ومصداقية وحجم المعلومات التي يتوجب نشرها، وعدم التعامل بسرية مع جميع الأطراف ذات العلاقة، وتتميز بانفتاح ووضوح نظام الإتصال فيها، وتعطي المشاركة أهمية كبيرة، وتحرص على الإستفادة من التغذية الراجعة، اعتبرت مؤسسات تتمتع بدرجة شفافية عالية، فالشفافية مرتبطة بمحصلة سلوكيات الإتصال التي تتسم بالفاعلية التي تدار خارج المؤسسة⁽⁴⁾.

ينبغي تضمين شفافية الحكومة في تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، فنادراً ما يعرف المواطنون شيئاً عن كيفية اتخاذ الحكومة لقراراتها، هذا الإفتقار للشفافية يمنع الجمهور من

(1) نفس المرجع، ص 70 و 72.

(2) نفس المرجع، ص 76.

(3) عماد الشيخ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 81 و 82.

(4) نفس المرجع، ص 99.

المشاركة الفعلية في فعاليات الحكومة، أو رفع أصواتهم ضد القرارات السيئة التي قد تصدرها الحكومة بين فترة وأخرى، والإفتقار إلى الشفافية قد يحجب حالات الكسب الرسمي غير المشروع أو المحسوبة⁽¹⁾.

إن قوة الشفافية كما يراها "كتشم" تظهر في القضايا الآتية: حسن الحكم، الشفافية في اتخاذ القرارات، المشاركة المجتمعية والمساءلة. الشفافية في اتخاذ القرارات هو مكون أساسي للحكم الراشد، وهذا يستلزم الإتصالات المفتوحة والمعايير الفعالة، والشفافية في الحكم تتضمن الإتصال الفعال في الأفعال والعمليات⁽²⁾.

ولهذا ظهر مفهوم الشفافية الإلكترونية أو الشفافية بلا حدود نتيجة التطور في تكنولوجيا المعلومات والإتصال ومتطلبات التحولات الإقتصادية الجديدة، فقد كان له آثار هامة في العملية السياسية في الواقع المعاصر، حيث أنه يقدم نموذجا معاكسا للخبرة السياسية التاريخية المعروفة، حيث كانت السرية من شروط نجاح السياسة أو القرار السياسي، إذ صار اليوم على صانع القرار أن يقدم أكبر قدر من المعلومات لتوضيح وتبرير قراراته وسياساته، بل إن الشفافية الإقتصادية والسياسية أصبحت أحد المعايير اللازمة لجذب أو طرد الإستثمارات الأجنبية، كما أدت إلى إبراز ظاهرة الفساد كواقع قائم، وهو ما أضاف ضغوطا جديدة على صانع القرار السياسي، الذي لم يعد محتكرا للمعلومات الخاصة بحلفائه وخصومه، وأدخل اعتبارات جديدة في العلاقة بين السلطة والمعارضة، وبين النخبة السياسية والشعب، لم تكن موجودة من قبل، ومن ثم فقد أدت الشفافية المتطورة دائما والتي لا تعرف حدودا إلى وضع قيود جديدة على صانع القرار السياسي، وأزالت عن وجه السياسة الأقنعة التي كانت تتجمل بها، وكشفت عن وجوه وسلوكيات لم تكن معروفة من قبل⁽³⁾.

يجب على الحكومات أن تقوم بتوفير المعلومات اللازمة لمواطنيها عبر الأنترنت، حيث يجب أن تتواجد سياسة يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة على الأنترنت، وباختصار كلما ظهرت وثيقة حكومية جديدة أو معلومات جديدة، يجب وضعها مباشرة على الأنترنت⁽⁴⁾.

(1) أبو بكر محمد الهوش، الحكومة الإلكترونية، الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 583 .

(2) نفس المرجع، ص 66.

(3) محمد سعد ابو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 267.

(4) خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 42.

16- الفساد السياسي:

بداية ومن أجل وضع الفساد في إطاره المفاهيمي، يمكن القول أن الفساد كمنشأ بشري كان قد أعطي الكثير من المعاني تتفق وزوايا النظر إليه. فالفساد المنظور إليه من خلال المعايير القانونية هو سلوك يميل إلى خرق مقاييس السلوك الرسمية التي يضعها النظام السياسي عادة لمن يمارس خدمة أو وظيفة عامة، فعندما ينحرف فرد أو مجموعة منهم، بعضهم مكلف بتأدية واجبات رسمية أو عامة، تحت تأثير اعتبارات خاصة ربما تكون شخصية أو عائلية أو زمرة خاصة، يرمي الشخص من خلالها إلى تحقيق أغراض كالثروة أو الإمتيازات أو المكانة، أو ربما ممارسة التأثير من أجل الحصول على نفس النتيجة المتوخاة من فعل ذلك، حينها يمكن وصف هذا النشاط باعتباره فسادا سياسيا⁽¹⁾.

فالفساد السياسي هو ذلك السلوك القائم على الإنحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، وذلك من خلال استخدام بعض الإجراءات أو الإلتجاء إلى بعض التفاعلات التي تخالف الشرعية القانونية السائدة⁽²⁾.

الفساد في الحكم = درجة احتكار القرار + حرية التصرف - المساءلة⁽³⁾.

يقصد بالفساد اتخاذ القرارات في الشأن العام، حيث يحرف استثناء الفساد عملية اتخاذ القرار في المجتمع عن غاية خدمة الصالح العام، وتوجيهها لخدمة مصالح القلة المنفذة، وهي عادة الأثد ضلوعا في الفساد⁽⁴⁾.

ولو اتفقنا في نظرتنا إلى الفساد من منطلق كونه وضعا أوجدته حالة الجمود التي تعترى المؤسسات السياسية، فإننا سنصل ولا شك إلى قناعة مفادها أن الفساد السياسي هو وضع أو حالة غير مبررة على أي حال، من أجل تجاوز أو العبور فوق هذا الجمود، فهو في كلتا حالتيه يعني استبدال الإهتمامات والمصالح الخاصة بالأهداف والمصالح العامة.

أ - أسباب الفساد: انعدام الشفافية وكثرة الثغرات في التشريعات والقوانين، وغياب أو ضعف دور أجهزة الرقابة والمساءلة الحكومية، وانعدام أو هامشية الدور الرقابي للمؤسسات التشريعية، وتنوع

(1) رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 2002، ص 354.

(2) عامر رمضان أبو ضاوية، مرجع سابق، ص 59.

(3) يوسف خليفة اليوسف، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 597.

(4) نادر فرجاني، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 130.

أشكال القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير، وبخاصة حرية وسائل الإعلام، مما يؤثر سلباً على دورها وفعاليتها في الكشف عن قضايا وممارسات الفساد، بل أصبحت هي عرضة للفساد⁽¹⁾. إن نقص المعلومات حول الأجهزة والمؤسسات وأساليب عملها وتعاملها مع الجمهور، وعدم طرح الخطط للتحليل والنقد أمام الجمهور، وحرمانه من المشاركة في مناقشة هذه الخطط، يجعل معلومات الأجهزة والمؤسسات حبيسة عن الجمهور، وبذلك لا يعرف التصرف السليم عند تعامله مع تلك الأجهزة، ومن ثم تظهر بعض صور الفساد⁽²⁾.

غياب ظاهرة المشاركة الشعبية في الممارسة السياسية، بمعنى أنه في ظل الفساد أو التخلف السياسي، تبقى الغالبية بعيدة عن التأثير في العمليات السياسية، أو حتى المساهمة ولو بشكل أولي في صياغة أهدافها واتجاهاتها العامة، أو جعل مساهمات كهذه إن وجدت ذات طابع شكلي غير مؤثر⁽³⁾.

يرى "دوبل" أن هناك نمطين من أنماط الفساد السياسي، إلا أنهما مترابطان مع ذلك ببعضهما، الأول هو مستوى الأفراد والجماعات، والثاني مستوى المجتمع والدولة، فالأول يتضمن سيطرة الإهتمامات الفردية على مجمل تصرفات الفرد، وجعل الحسابات الخاصة النابعة من الرغبة في الإشباع المادي أو الحسي، الحافز المعتاد لأغلب أفعاله، وقد تصبح مثل هذه التصرفات مقبولة من المجتمع، وقد تحظى بعملية عقلنة في أوساطه، يتم من خلال ذلك تبرير المساعي الفردية الهادفة إلى حصول الفرد على أكثر مما يستحقه من الآخرين، والأخذ منهم بأكثر مما يعطيه لهم، هذا إذا كان ما يعطيه شيئاً ذا قيمة أصلاً⁽⁴⁾.

مستوى الفساد الثاني ويدور حول التردد الذي يحل بالمواطنين اتجاه العمل الجماعي أو أي نشاط آخر يستهدف تدعيم كل ما من شأنه خدمة الصالح العام، والرفاهية المشتركة، وهو ما يعني في جملة ما يعنيه انكفاء الناس على أنفسهم سعياً من أجل تدعيم مصالحهم وحمايتهم، وتحولهم إلى عصب أو زمر تكتسب في أحيان معينة شكل تنظيمات سياسية، وستنقل هذه الجماعة معها إرث الإحتكار المطلق للسلطة والثروة لديها، عندما تنهياً الفرصة لإحداها للسيطرة على عناصر القوة في بلدها، كي يتم فرضها على نطاق الدولة، ولتصبح بمثابة معايير مدعمة أخرى.

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 227.

(2) علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، 1999، ص 54.

(3) عامر رمضان أبو ضاوية، مرجع سابق، ص 60.

(4) رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص 355.

وربما قد يخدم الفساد السياسي في إطار عمله كآلية دفاعية بتوفير قناة للحراك الاجتماعي في بلدان تتسم بضعف إمكانات الارتقاء في المكانة الاجتماعية أمام العناصر التي تتمتع بالنشاط والفاعلية، فيعمد هؤلاء إلى استغلال النشاط السياسي من أجل تحقيق منجزات اقتصادية وثروات تبعدهم عن التفكير في منافسة زعاماتهم، أو أن يلجا النظام السياسي إلى استغلال دعم أصحاب الثروات لسياساتهم عن طريق السماح لهؤلاء بشكل من أشكال المشاركة في صنع القرار السياسي، وهو ما أطلق عليه "هانتجتون" بالمبادلة بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي أو بالعكس⁽¹⁾.
آثاره: يغذي الفساد ظواهر التطرف السياسي والديني وأعمال الإحتجاج الجماعي والعنف السياسي والإرهاب، كما أنه يؤثر سلبا في عملية التطور الديمقراطي، حيث يسهم في تخريب بعض المؤسسات والآليات ذات الصلة بالممارسة الديمقراطية، ناهيك عن دوره في التأثير سلبا في العمل البرلماني وفي الأجهزة التنفيذية، فالعناصر والفئات المنخرطة في الفساد لا تترعرع إلا في إطار بيئة تقوم على غياب أو ضعف الرقابة والمساءلة والمهسبة وانعدام الشفافية، وإهدار سيادة القانون، ولذلك فهي لا ترحب بأي تطور ديمقراطي حقيقي وجاد باعتباره يتعارض مع مصالحها⁽²⁾.

كما يؤدي الفساد إلى نتائج سياسية واقتصادية في غاية الخطورة، فهو يؤدي أولا إلى الإنخفاض في مستوى الأداء الحكومي، ويشيع أجواء من عدم الثقة، وينشر الإحساس بالظلم، ويؤدي غالبا إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة، كما يتسبب في إضعاف الدولة وهبتها، وعند ذلك تنهوى الرقابة والمتابعة وينتشر جو الفساد⁽³⁾، وفي بعض البلدان النامية يهدد الفساد مناعة الديمقراطية، إذ يعرض المؤسسات الديمقراطية للأخطار ولفقدان الفاعلية⁽⁴⁾.

ليس من قبيل المبالغة القول أن الفساد هو الوجه الآخر للتطرف والعنف والإرهاب، ولا سبيل لاقتلاع جذور التطرف والعنف من دون وضع حد للفساد، أضف إلى ذلك أنه لا ينتظر من دولة يشكل الفساد عنصرا في بنيتها أن تتبنى نهجا ديمقراطيا حقيقيا وجادا، لأن الديمقراطية تعني إلى

(1) نفس المرجع، ص 358.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 228.

(3) سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، بيروت: دار الساقي، ط1، 2005، ص 25.

(4) نفس المرجع، ص 32.

جانب أشياء أخرى المسؤولية والرقابة والمحاسبة والشفافية، بينما الفساد يتنافى مع كل هذه الأشياء، بل لا يستشري إلا في حالة غيابها أو عدم فاعليتها⁽¹⁾.

هناك أثر خطير للفساد السياسي على قمة جهاز الدولة لا يلتفت إليه كثير من المراقبين، ألا وهو افتقاد العقلانية في أهم القرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن، وذلك نتيجة للتركز الهائل للسلطة على قمة جهاز الدولة، في هذه الأحوال تتخذ أشد القرارات السياسية خطورة على صالح الوطن من جانب رئيس الدولة وحده دون تشاور، ودون الإستفادة من أجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم معلومات مفصلة عن الواقع الذي يواجهه الوطن في مجال محدد، وعن بدائل صنع القرار، وعن تكلفة كل منها، والنتائج المترتبة على أي منها.

ب - الفساد في الأنظمة العربية:

بداية الفساد في الوطن العربي كانت في نظمه السياسية التي تستبد بالرأي دون علم، وتصنع القرار دون نقاش، وتقود الأمة من دون مشاركة. إن عالم اليوم هو عالم الديمقراطية والمؤسسات الراسخة، والسيد هو القانون الذي تصنعه الشعوب من خلال برلماناتها، والهدف من ذلك تعزيز الحرية وحقوق الإنسان، وخلق المؤسسات التي تمكن المواطنين مهما كان شأنهم وأوضاعهم من المساهمة في حياة مجتمعهم بالرأي والفعل، وقيادته جماعيا نحو أهداف وطنية واضحة⁽²⁾.

إن الدول العربية تفتقر إلى آليات سليمة ينتظم من خلالها العمل المؤسساتي، وهي لازالت قاصرة عن تحقيق مبادئ الحكم الراشد، واحترام الخطوط الحمراء التي تنظم العمل السياسي ضمن إطار المؤسسات، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها بعض السياسيين وبعض منظمات المجتمع المدني العربي، لم يطرح هدف مكافحة الفساد كأولوية في جدول أعمال الانظمة العربية⁽³⁾.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن تدعيم عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي بما تتطوي عليه من إرساء دولة المؤسسات وسيادة القانون وتوفير ضمانات حرية الرأي والتعبير، وتعزيز مؤسسات وأسس الشفافية والرقابة والمساءلة، تعتبر من المداخل الرئيسية للتصدي لظاهرة الفساد في الوطن العربي⁽⁴⁾.

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 68.

(2) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 281.

(3) خليل جبار، مرجع سابق، ص 44.

(4) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 228.

تؤكد مؤشرات وظواهر عديدة أن الفساد اصبح يمثل جزء من بنية الدولة العربية في العديد من الحالات، أي تحوله الى مؤسسة حيث ينخرط في ممارسته بشكل مباشر أو غير مباشر أعداد من شاغلي المناصب السياسية والإدارية والإقتصادية العليا في الدولة، وهو ما يطلق عليه البعض "فساد القمة"، ومن المؤكد أن فساد القمة يؤدي إلى انتشار الفساد على مستويات إدارية ووظيفية أدنى، أي يمتد إلى القاعدة.

وجدير بالذكر أن انتشار ظاهرة الفساد السياسي والإداري في الوطن العربي، إنما يجسد ويعكس ظواهر ودلالات عدة منها:

- غياب أو ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة على المستويين الرسمي والشعبي، سواء تمثلت في الأجهزة الرقابية والمحاسبية الحكومية، أو البرلمان أو أجهزة الإعلام، أو أي وسائل أخرى للرقابة الشعبية، وهو الأمر الذي يسمح بتفشي ظواهر الفساد.
- عدم التزام الدول العربية بمبدأ الشفافية في إدارة سياساتها الداخلية، وبخاصة في مجالات الإقتصاد، المال والعمل السياسي⁽¹⁾.

إن الشرائح الإدارية العليا في القطاعات العربية الهامة، بعد عقود طويلة من حملات محاربة الفساد، وتشكيل لجان المحاسبة والمسؤولية، ومن أين لك هذا؟ ومؤخرا ترشيح الشفافية، لا تزال منحورة بآثار المحاباة والرعاية واستغلال النفوذ⁽²⁾.

لذا فمن ضمن السياسات الملائمة والحلول المناسبة للفساد، إشاعة الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية، وتمكين السلطتين التشريعية والقضائية من محاسبة السلطة التنفيذية على المخالفات والجرائم التي تدخل في دائرة الفساد⁽³⁾.

ولذلك أعدت هيئة الامم المتحدة برنامجا لمكافحة الفساد، تم الإعداد له من قبل خبراء اجتمعوا في فيينا عام 2000، فاتفقوا على تعريف للفساد، وعلى أهم وسائله، ثم طرحوا عددا من الأدوات لمكافحة، ومن أهم هذه الوسائل فتح المعلومات واعتماد الشفافية في التعامل مع القضايا المالية⁽⁴⁾.

ج- الفساد والإعلام:

(1) نفس المرجع، ص 67.

(2) حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص 222.

(3) عامر الكبيسي، مرجع سابق، ص 110.

(4) نفس المرجع، ص 107.

توضح قضايا الفساد السياسي التي أطاحت بالعديد من الساسة في شتى بلدان العالم، والتي كانت بداية تفجرها من خلال وسائل الإعلام، الأهمية التي اكتسبها الإعلام في نطاق العملية السياسية⁽¹⁾.

يمكن لوسائل الإعلام لعب دور رئيسي في تمكين المواطنين من مراقبة اعمال القائمين على الحكم، واستخدام المعلومات في قراراتهم الانتخابية⁽²⁾.

لقد أظهر "اهرند" 2001، و"ويدر" 1999، وجود علاقة سببية ما بين مقاييس حرية الصحافة والفساد في البيانات المأخوذة من دول مختلفة.

إن الخيار الوحيد أمام دعاة الإصلاح هو السعي مع الإعلام الحر للتشهير المستمر والدائم بأي تقدم للفساد في البلاد التي تحكمها نظم ديمقراطية، وأن تترابط فيما بينها بشكل يومي من خلال وسائل الإتصال الإلكترونية الحديثة⁽³⁾.

هناك نوعان من المعلومات ينبغي توافرهما لمكافحة الفساد:

***المعلومات الكيفية:** تتعلق بالبعد القانوني وسلوكيات متخذي القرار، وبمدى احترام الفاعلين العموميين للقوانين، وبوجود إطار فعلي للمراقبة.

***المعلومات الكمية أو الرقمية:** وتضم:

- عدد جولات التفتيش الإداري المنجزة خلال السنة.
- عدد القضايا وطلبات الاستئناف المحالة إلى مجلس الحسابات.
- عدد لجان التقصي البرلمانية مع عدد القضايا المصرح بها وأهميتها⁽⁴⁾.

د - الفساد وعلاقته بالحكم الراشد:

تشكو جل الدول العربية من أنظمتها الحاكمة والتي غالباً ما تلجأ في تبرير وجودها واستمرارها إلى المشروعية التاريخية أكثر مما تستند إلى الشرعية الديمقراطية، الشيء الذي يفسر إتكاءها على نظم أمنية داخلية جد متحكمة وعلى مؤسسات دستورية وقضائية مهمتها إستدامة السلطة، وذلك لشعورها بالضعف والتهاون أمام الحكم الراشد، أو كما قال "جيرمي بوف": "تكتسب

(1) محمد سعد أبو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2009، ص174.

(2) معهد البنك الدولي، مرجع سابق، ص71.

(3) إسماعيل الشطي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص466.

(4) نور الدين العوفي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص901.

أي حكومة شرعيتها من إرادة الشعب وأية إنتخابات تفقد النزاهة تؤدي حتما إلى عدم الإستقرار ولي الفساد".

وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحكم الراشد: 12 مؤشرا منها تخص "المساءلة العامة" و 10 تخص "جودة الإدارة". ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 17 رتبة حسب عدد دول العينة (التي تؤخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات دخل مختلفة أيضا)، وبحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من صفر إلى 100.

وتغطي الأسئلة حقولا حيوية عدة تجسد مدى إندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة، وهي: مؤشر المساءلة الشعبية، جودة الادارة، حرية الإعلام، شفافية المعلومات، الأنظمة المحاسبية الملائمة، دور المجتمع المدني.

وهكذا لا يمكن الحديث عن حكم راشد إلا بتوفير آليات تحقيقه على أرض الواقع وآليات أخرى لإستدامته وتطوره. وتشكل الإنتخابات والمساءلة النزيهة والمحايدة مثلما يشكل القضاء المستقل والإدارة المنظمة والإعلام المستقل رأس هذه الآليات.

وعن الإعلام المستقل لا يكاد يمر يوم واحد من يوميات الوطن العربي والنامي دون أن نسمع عن مقايضات تطال رجال الصحافة، ولا زالت المعركة محتدمة بين السلطة التنفيذية وسلطة الصحافة في أكثر من بلد عربي واحد على خلاف ما هو عليه الحال في البلاد الديمقراطية في أوروبا وأمريكا، هذا الوضع يعبر بشكل غير قابل للنقاش عن مدى قدرة الإعلام في إثارة قضايا الفساد ومن ثمة تشكيل رأي عام يقظ، مندد ومكافح.

للبلاد العربية خصوصيات ثقافية وتاريخية راسخة، فأدبيات الحكم الراشد متضمنة في التاريخين العربي والإسلامي تحت مسميات عديدة :

السياسة الشرعية (الحكم الراشد)، الحسبة (المحاسبة والمساءلة)، العدل (تساوي الفرص)، الأمانة (الشفافية)⁽¹⁾.

هـ - ظاهرة الفساد في الجزائر:

إن ظاهرة الفساد بكل أشكالها أخذت تتفاقم وتستشري في جميع أجهزة الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة، وخير دليل على ذلك المراتب المتأخرة التي تصنف فيها الجزائر من خلال التقارير

(1) بشير مصيطفى، عن الفساد مرة أخرى، الشروق اليومي، الخميس 20 ماي 2010، الموافق ل06 جمادى الثانية 1431، العدد 2939، ص29.

السببية التي تصدر عن المنظمات الدولية، إلا أن هناك جهودا تبذلها الدولة لمكافحة هذه الآفة والوقاية منها، وذلك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الذي صودق عليه في 2005 من طرف البرلمان، كما تم فيما بعد إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته⁽¹⁾.

فقد وقعت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003، والمصادق عليها بمرسوم رئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أبريل 2004، والتي خرج من رحمها القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته⁽²⁾.

حسب تقارير المنظمات الدولية "منظمة الشفافية الدولية"، فقد صنفت الجزائر سنة 2004 في المرتبة 99 من بين 188 دولة بحصولها على 0.3 نقطة حسب مؤشر مدركات الفساد.

وحسب منظمة الشفافية الدولية للدول الأكثر فسادا في سنة 2010، فقد انتقلت الجزائر من المرتبة 111 سنة 2009 إلى المرتبة 105، في حين احتفظت بنفس مؤشرات الفساد وانتشار الرشوة بالحصول على 2.9 من 10، ووضعتها هذه النقطة في ترتيب بعيد جدا عن جارتها تونس والمغرب، كما جاءت متأخرة في الترتيب العربي والإفريقي. فتونس احتلت المرتبة 59 بنقطة 4.3، والمغرب بترتيب 85 وبنقطة 3.1، أما موريتانيا وليبيا احتلتا مرتبتين متتاليتين 143 و146 في هذا التقرير، واحتلت الجزائر المرتبة 11 عريبا، بعد مصر التي تقف في المرتبة 85، وجاءت قطر على رأس المنطقة في المرتبة 19 عالميا بمعدل 7.7، وبالنسبة للبلدان الإفريقية فقد احتلت الجزائر المرتبة 17، في نفس المجموعة مع السنغال وجمهورية بنين، الغابون واثيوبيا. وأبرز التقرير كيف أن الجزائر لم تحقق تقدما في مرتبتها العالمية منذ ثماني سنوات خلت، ففي سنة 2009 جاءت في المرتبة 111، وهو تراجع كبير بالنظر إلى المرتبة التي كانت تحتلها سنتي 2007 و2008، حيث كانت في المرتبة 99 و92 على التوالي.

واحتفظت الجزائر بمراتب متأخرة بزيادة مؤشرات الفساد فيها منذ 2003 إلى 2006، حيث جاءت في المرتبة 88 عالميا سنة 2003 من مجموع 133 دولة، وتأخرت عن الترتيب سنة 2004 لتأتي في المرتبة 97 من بين 146 دولة، وحافظت على نفس الترتيب في 2005 لكن

(1) أزروال يوسف، مرجع سابق، ص 179.

(2) نفس المرجع، ص 113 و 114.

مقارنة مع 159 دولة، وتقدمت نسبيا إلى المرتبة 84 عالميا سنة 2006 مقارنة مع 163 دولة، حيث كانت ضمن القائمة السوداء التي ضمت 30 دولة⁽¹⁾.

وفي تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر سنة 2011، إحتلت الجزائر المرتبة 112 عالميا في سلم الفساد من أصل 183 دولة، بحصولها على تصنيف منخفض جدا (2.9 نقطة من أصل 10)، كما سجل التقرير السنوي استمرار الجزائر في تحقيق نفس النتائج منذ 2003، حيث لم تستطع أن تقفز فوق حاجز 3 نقاط⁽²⁾.

(1) دلولة حديدان، الجزائر في المرتبة 105 بين الدول الأكثر فسادا في العالم، 2010/10/26، الشروق اليومي www.echoroukonline.com

(2) عاطف قدارة، الفساد مازال يعيش بمستويات خطيرة في الجزائر، الخبر، الجمعة 2 ديسمبر 2011، العدد 6552، ص 03.

الفصل السابع

البرلمان الإلكتروني

الفصل السابع

البرلمان الإلكتروني

1- تطور البرلمان:

لقد عرفت مختلف المجتمعات تلك النواة الأولى للبرلمان، وهي مناقشة الشؤون العامة وقضايا الحكم بطريقة جماعية، وقد تطور إسم البرلمان مع تطور وظائفه وتزايد دوره في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فبعد أن كان مجلسا شكليا، عبارة عن مجلس للأعيان أو كبار الملاك، أصبح هيئة شعبية وتشريعية تمثل مجموع المواطنين.

ويشير المؤرخون إلى أن الحياة البرلمانية لأي دولة هي صورة صادقة لواقع وحقيقة مجتمع هذه الدولة، حيث أن معظم التيارات السياسية والأفكار والمبادئ والقيم التي تسود في هذا المجتمع تتعكس سلبا أو إيجابا على البرلمان وأعماله ودرجة فعاليته. فالبرلمان هو الممثل للجماهير، وهو الذي يشرع القوانين التي تحكم المجتمع، كما يراقب الحكومة في تصرفاتها نحو تنفيذ ما يتطلع إليه الشعب، وقد بلغ تطور دور البرلمان في بعض الدول مرحلة غير مسبقة، حتى قيل في البرلمان البريطاني مثلا أنه يستطيع أن يفعل كل شيء عدا تحويل الرجل إلى امرأة والمرأة إلى رجل⁽¹⁾.

في بداية ظهور البرلمانات منذ حوالي قرنين من الزمان، كانت النظرة السائدة هي أن نظام الحكم الديمقراطي هو الذي يركز على فكرة النيابة والتمثيل والحكم الصالح (الراشد)، الذي يمكن جميع الأفراد من الدفاع عن مصالحهم، ويتيح للجميع المشاركة في صنع السياسة، من خلال نوابهم، ويساعد على تنوير الرأي العام، ويعرض أمامه أفضل الآراء والحلول لمشكلاته من خلال المناقشات البرلمانية، ويمكنهم من المراقبة والسيطرة على هؤلاء النواب المنتخبين دوريا.

وبعد ازدهار تلك الأفكار حتى أوائل القرن العشرين، بدأت موجة إحباط واسعة تسود بين المثقفين والجماهير من أداء البرلمانات، بل والشك في فكرة التمثيل الحقيقي للأفراد في عملية صنع القرار من خلال المؤسسات السياسية القائمة (البرلمانات والأحزاب...)، وأن هذه الديمقراطية النيابية ما هي في الواقع إلا ديمقراطية نخبوية ينتشر فيها الفساد وتحقيق المصالح الشخصية، وأن

(1) علي الصاوي، البرلمان، القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، 2000، ص 20 و22.

تأثير الناخبين في عمل البرلمان ما هو إلا محض خداع، وأن البرلمانات ذاتها أصبحت ذراعا طويلة للحكومة أي السلطة التنفيذية.

وفي كل الأحوال، فقد اتضح للعالم أن التحول الديمقراطي في حاجة إلى برلمان قوي، وأن دور البرلمان في الحياة السياسية يتزايد مرة أخرى، إلى درجة أن البعض يؤكد أننا نعيش اليوم "عصر البرلمانات"، فقد أصبح واضحا للجميع أن البرلمانات هي المؤسسات السياسية الرئيسية في النظم الديمقراطي، لأنها تلعب دورا حيويا في عملية التحول الديمقراطي، سواء من حيث تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، أو دورها في التعبير عن مطالب المجتمع أو مراقبة أعمال الحكومة⁽¹⁾.

وبدأت الدول تعيد النظر في شكل البرلمان وسلطاته، وتهتم بإجراء انتخابات دورية ونزيهة، وتتيح للرأي العام متابعة أعمال البرلمان بطرق متعددة، مثل نقل جلساته عبر وسائل الإعلام، والإهتمام بمتابعة أنشطته وتقييم أداء الأعضاء في الصحافة، وفي الوقت نفسه تزويد الأعضاء بالمعلومات والمعارف القانونية والبرلمانية اللازمة لممارسة مهامهم.

وبعد فترة طويلة من تدهور مكانة البرلمان في نظر المجتمع، يزداد اليوم الإعتقاد بأن التقدم نحو الحكم الديمقراطي يعتمد على وجود برلمان قوي، ولم يعد السؤال هو "هل نحتاج إلى برلمان لكي نحقق الديمقراطية؟"، وإنما أصبح "كيف يكون البرلمان قويا ليدعم تحقيق الديمقراطية؟"⁽²⁾.

إن البرلمان هو المؤسسة الأكثر ارتباطا بالجمهور وانفتاحا عليه، حيث تدور مناقشاته على تنوعها في مناخ من الشفافية والعلنية، على الأقل إذا قورن بالسلطة التنفيذية، بل وكذلك السلطة القضائية، التي تتخذ قراراتها وتمارس مداولاتها سرا، بعبارة أخرى فإن السمة المميزة للبرلمان كأحد مؤسسات الحكم الديمقراطي هي أن مناقشاته تكون معروضة أمام الجمهور.

بالإضافة إلى تطور البرلمان كمؤسسة نيابية ذات طابع جماهيري عام، فقد اتسعت وظائفه وزادت سلطاته التي يتمتع بها، وازدهر دوره في نظام الحكم وعملية صنع القرار. فقد انتقل البرلمان من مرحلة كان فيها مجرد هيئة استشارية، إلى أن أصبح سلطة تشريعية ورقابية وسياسية، تفرز الحكومة ذاتها أو تلعب دور الشريك في صنع السياسات العامة للدولة، فضلا عن زيادة تأثيره في المجال الدبلوماسي والدولي⁽³⁾.

(1) علي الصاوي، مرجع سابق، ص 25 و 28.

(2) نفس المرجع، ص 29.

(3) نفس المرجع، ص 37 و 38.

مع تضخم دور السلطة التنفيذية في ظل التقدم الصناعي وتزاحم العمل الحكومي، بحيث أصبحت الإدارات التنفيذية أكثر انشغالا وتعقيدا في مهام الحياة اليومية وتفصيلات الأداء الإداري، برز دور البرلمان في التأثير على السياسة العامة نظرا لما يتمتع به من قدرة على التعبير عن المطالب الشعبية وأولويات الرأي العام⁽¹⁾.

هيمنة الحكومة على صنع السياسات العامة، فهي مصدر معظم التشريعات، وهي التي تمتلك القدرة على التنفيذ، وهي مخولة بوضع اللوائح التنفيذية للقوانين، وتمتلك القدرات الفنية والإدارية وقواعد المعلومات اللازمة لصنع السياسة، بحيث لا يتبقى للبرلمان الكثير من هذه القدرات لكي يقوم بصنع السياسة ورسم الأولويات.

وبالتالي يتجه اهتمام البرلمان في ظل هذه الأوضاع إلى محاولة استثمار وتفعيل ما هو ممكن من وسائل وآليات للمساهمة في صنع القرار وأهمها الرقابة⁽²⁾.

ففي منطقتي النظام النيابي (الديمقراطية النيابية)، يقوم البرلمان بالوكالة عن الشعب بممارسة مظاهر الحكم والسيادة كنائب عن الشعب الأصيل، فالبرلمان يعبر إذن عن الإرادة العامة للشعب صاحب السيادة، فكل ما يصدر عن النواب المنتخبين من قوانين وقرارات، إنما يستند إلى قرينة عامة هي أن القانون أو القرار الصادر يعتبر وكأنه صادر عن إرادة الشعب⁽³⁾.

إن الديمقراطية النيابية تقوم على أساس انتخاب الشعب لعدد من النواب الذين يكونون البرلمان ويتولون ممارسة السلطة باسم الشعب ونيابة عنه لمدة محدودة، ولقد نشأ النظام النيابي في إنجلترا، ومر بمراحل طويلة من التطور حتى استكمل أركانه، ثم أخذ شكل النظام النيابي البرلماني بعد ذلك⁽⁴⁾.

2- أهمية القرار البرلماني: السلطة التشريعية هي أساس القرارات الرئيسية، حيث أنها التي تصدرها، وبهذا فإن السلطة التشريعية تختص بكل ما يتعلق بإصدار القرارات من صلاحيات وإجراءات، فهي تقترح مشاريع القرارات ثم تناقشها وتحدد الحلول للمشاكل المختلفة، وتختار أفضل البدائل في رأيها، ومن ثم تسنها بعد صياغتها الصياغة المناسبة في صورة قوانين قابلة للتنفيذ⁽⁵⁾.

(1) علي الصاوي، مرجع سابق، ص 37.

(2) نفس المرجع، ص 77.

(3) محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 257.

(4) عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص 201.

(5) صدقة يحيى فاضل، مبادئ علم السياسة، جدة: دار العلم، ط3، 2003، ص 171.

كذلك يمكن أن يلعب البرلمان دورا مؤثرا في سياق تنفيذ القرار، إذ يمكنه كسلطة مراقبة التأثير على القرارات الإستراتيجية، ولاسيما تلك المتعلقة بإعلان الحرب أو حالة الطوارئ أو غيرها، ففي كل هذه الأحوال يستطيع البرلمان عرقلة عمل المقرر ومنعه من التمتع بخيارات عدة، ولعل هذا الواقع هو ما يفسر عدم قيام المقرر بأي محاولة من شأنها استبعاد البرلمان من المشاركة في القرارات المصيرية⁽¹⁾.

إن البرلمان هو ممثل الشعب، فهو مرآة المجتمع بكل ما فيه من قوة وضعف، إلا أن البرلمان كمؤسسة سياسية وتشريعية ورقابية يواجه تحديات هامة في الوقت الراهن، تجعل من الضروري الإهتمام بتطويره ودعم دوره في المجتمع⁽²⁾.

فالبرلمانات أو الهيئات التشريعية كما هو معروف في الفقه الديمقراطي الحديث، تلعب دورا حاسما وأساسيا في التنمية والتحضر، وهي عبارة عن مؤسسة نيابية تضم نوابا يمثلون جميع شرائح المجتمع، وتسعى إلى حماية مصالحه الإقتصادية وأهدافه الإستراتيجية والسياسية وبنائه الإجماعي وهويته الثقافية والحضارية. ومن الطبيعي أن تزداد فعاليات السلطة التشريعية في هذه الحقبة، بعدما ترسخت أركان الديمقراطية، وأصبحت الآلية الحقيقية لاستمرارية وشرعية النظم السياسية.

وفي حين ترسخ دور البرلمان في الغرب لصنع السياسات العامة، ومحلا لتداول السلطة، ومنبرا للرقابة العامة على أعمال الحكومة، لا يزال البرلمان في العالم العربي محلا للنقاش، ولا يزال تفعيله وقياس أدائه موضوعا مطروحا للدراسة، وأحد الإشكاليات الأساسية التي تواجه عملية الإقتراب، وتحليل دور هذه المؤسسة الهامة، هي أن النظم السياسية في تلك الدول على درجة عالية من الحذر بخصوص الإقتراب من مؤسسات صنع القرار، والحصول على معلومات دقيقة عنها، فالأمر يتعلق بإثارها لقضية أكبر هي قضية الشرعية⁽³⁾.

وعلى الرغم من أن البرلمان قد لا يكون من أكثر أدوات التنشئة السياسية أهمية، إلا أنه يعد أحد مؤسسات التنشئة في مرحلة النضج، فالبرلمان يخلق فطرة تمثيل الجماهير، وليس هناك ما

(1) خضر خضر، مرجع سابق، ص 250.

(2) علي الصاوي، مرجع سابق، ص 109.

(3) أحمد طييب، مرجع سابق، ص 133.

يخلق الشرعية على نظام سياسي معين أكثر من الإحساس بأن من بيدهم مقاليد الأمور يمثلون مختلف المصالح أو الجماعات أو الثقافات في المجتمع⁽¹⁾.

3- دور البرلمان في صنع السياسة العامة:

لذلك فإن هناك ردود أفعال متباينة اتجاه الأهمية والدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في رسم السياسة العامة، ولكن الذي يستدعي التحليل هنا هو كيف لهذه المؤسسة أن تقدم معلومات أو تسحبها لغرض صنع السياسة العامة وتوجيهها كمؤسسة نيابية تمثل جميع شرائح المجتمع في أي مجال كان؟ فبغض النظر عن الدور في المصادقة على مشاريع الحكومة، والتشاور والنقاش والتباحث حول السياسات العامة المعبرة عن القضايا المعروضة عليهم والموافقة عليها رسمياً لتصبح نافذة وقابلة للتنفيذ. فهناك الخطوات التي تشارك بها هذه المؤسسة في إعداد السياسات العامة، والتي تأتي من خلال ما يلي:

1- إن الجهاز التشريعي بصفته النيابية أو التمثيلية مسؤول بشكل مستمر عن التمكين لمختلف القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية من أن تجد تعبيراً مناسباً عند وضع السياسة العامة، فهو يحمل معلومات وبيانات عن المشاكل العامة، ويضم أيضاً وجهات نظر مختلفة حول المصلحة العامة، فالسياسات العامة تكون محل جدال ونقاش وتجادب مستمر ومساومة، والتي تعطي معلومات وتفضيلات تساعد على توازن السياسات، وجعلها أكثر مرونة لاستيعاب كافة ألوان الطيف السياسي.

2- تضم هذه الأجهزة البرلمانية آليات هامة تساعد على جمع المعلومات، وذلك من خلال جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة، ومن بين هذه الآليات اللجان البرلمانية التي تشكل بغرض التحقيق والتحري وسماع آراء الخبراء والفنيين للحصول على المعلومات اللازمة لرسم السياسات العامة، ولا بد من أخذ آراء القطاعات الشعبية التي تتوجه إليها السياسات العامة.

3- إن الجهاز التشريعي قد يعترض على بعض السياسات العامة، ويقترح بعض المعلومات في شكل تدابير، التعديلات التي يشعر أنها ضرورية انطلاقاً من دوره التمثيلي، خاصة إذا ما رأى أن التقديرات والأولويات المخصصة لبعض جوانب السياسة العامة لا تتفق مع مصالح الفئات الممثلة فيه، وخاصة الأغلبية⁽²⁾.

(1) ياسين محمد حمد، مرجع سابق، ص 25.

(2) أحمد طييب، مرجع سابق، ص 133.

4- تتجزأ الهيئات التشريعية مجموعة واسعة من الوظائف عدا وظيفة صنع السياسة، فالمناقشات في البرلمان يمكن أن تساهم في عمليات التأهيل الإجتماعي، وتبلور تصورات النخبة من خلال آراء النواب، أي البيانات والمعلومات والمعارف والحقائق الواردة، ليس حول القضايا السياسية فحسب، بل بالنسبة لقوانين وإجراءات النظام السياسي أيضا، ويمكن لها أن تلعب دورا في توظيف النخبة، خاصة في النظام البرلماني حيث يكتسب رئيس الوزراء وأعضاء حكومته عادة خبراتهم ومعارفهم وتفضيلاتهم وخياراتهم السياسية.

وعلى ضوء هذه النقاط ندرك أن الهيئات التشريعية تلعب أدوارا مختلفة في صنع السياسات العامة، والذي يعنينا هنا هو قضية المعلومات التي تأتي من عمل هذه المؤسسة التشريعية، سواء تلك التي تأتي من النواب كممثلين عن المواطنين، فهم الذين يحملون انشغالاتهم وتصوراتهم وأفكارهم، وكل البيانات والمعطيات حول المشاكل العامة التي تواجههم في شتى المجالات، وكذلك المعلومات التي تأتي من خبرات ومعارف وحنكة السياسيين والخبراء والوزراء والنخبة السياسية بصفة عامة، وما تطرحه من بدائل وخيارات وتطلعات حول القضايا محل النقاش⁽¹⁾.

4- دور البرلمان في تحقيق الحكم الرشيد:

البرلمان المنتخب النزيه هو جوهر الديمقراطية وأساس الحكم الصالح الرشيد، فالبرلمان هو الإرادة المستقلة للشعب بواسطة ممثليه الذين انتخبهم لمحاسبة السلطة التنفيذية ومراقبة أداؤها، وحتى يكون المجلس فاعلا في تحقيق دوره في تأسيس الحكم الرشيد، يجب أن يتألف من أشخاص ذوي نزاهة، ويجب أن يبتعد أصحاب النفوذ المالي والسلطة الحاكمة عن التأثير على نوعية من يقع عليهم الإختيار لتحقيق مصالح غير مصلحة الوطن، وإلا فمصير المجلس عدم الإحترام من الشعب، ويصيب نفسه بالشلل من القيام بدوره الحقيقي⁽²⁾.

تتمثل القاعدة العامة في عملية تنظيم الدولة وقيادة المجتمع في أن المؤسسات الدستورية أو السلطة التشريعية تعد مقوما حتميا وأصيلا من مقومات تنظيم الدولة، وإدارة وظائفها وفاعلية أداؤها، هو جوهر الحكم الرشيد في ظل دولة القانون⁽³⁾.

(1) أحمد طييب، مرجع سابق، ص 34.

(2) علي الصاوي، ورشة عمل حول تطوير نموذج الصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، مرجع سابق، ص 08.

(3) مجلة الفكر البرلماني، العدد 09، جويلية 2005، ص 07.

وبكل تأكيد فإن تمكين هيئتي البرلمان من فتح نقاش مع الحكومة حول انشغالات المواطنين والبحث عن صيغ التكفل بها، يمثل مظهرا بارزا للحكم الراشد الذي يجب أن يسعى الجميع من أجل تكريسه وتوطيده⁽¹⁾.

على الرغم من الصفة الشكلية لوجود المجالس التشريعية في نظم العالم الثالث، فإنها تؤدي أغراضا على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لهذه النظم، فهذه المجالس تعد نوعا من الدعاية لهذه النظم، بدعوى أنها نظم ديمقراطية، كما أن الإنتخابات التي تجري لتكوين هذه المجالس تعد أهم وسيلة لتعبئة الجماهير وإثارة حماسهم لتأييد النظام، بكونهم يشاركون في صنع القرار السياسي وفي عمليات الحكم⁽²⁾.

5- الرقابة البرلمانية:

تعتبر الرقابة البرلمانية من أقدم وظائف البرلمان وأشهرها سياسيا، فهو المسؤول عن متابعة وتقييم أعمال الحكومة، وحماية مصلحة الشعب، ومنع الإنحراف، والحفاظ على الأموال العامة. يعد البرلمان سلطة رقابية سياسية على السلطة التنفيذية، تحاسبها وتراقب تصرفاتها وأعمالها وقراراتها، ويستطيع البرلمان من خلالها التحقق من مشروعية تصرفات السلطة التنفيذية وأعمالها، ومدى استهدافها الصالح العام⁽³⁾.

فالبرلمان كما يقول فقهاء القانون العام هو قبل كل شيء جمعية مراقبين، ومهمته الأولى وربما الأكثر أهمية من التصويت على القوانين هي مراقبة الحكومة، وإجبارها عن طريق الأسئلة والإستجابات وسحب الثقة، ومناقشة الميزانية، أو بغير ذلك من الوسائل على تبرير تصرفاتها أمام الجمهور، وعلى عرض أسباب تلك السياسة على الرأي العام، وتبرير قراراتها على الإفصاح عن عزمها بصدد هذه المشكلة أو تلك، وبما أن هذه الرقابة تتم في وضح النهار، وبواسطة إجراءات تقتضي النشر، فإنها ضمانة لحقوق الأفراد وكفالة حرياتهم ضد تصرفات الحكومة وما تديره من مؤسسات⁽⁴⁾.

(1) كلمة عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، مجلة الفكر البرلماني، العدد 09، جويلية 2005، ص 194.

(2) فضل الله محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 13.

(3) ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 192.

(4) وسيم حسام الدين، مرجع سابق، ص 06.

وتشمل رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية كل من اقتراحات أعضاء السلطة التشريعية برغبات مناقشة برامج الوزارة والأسئلة والإستجواب الذي يوجهه النواب لأعضاء الحكومة والتحقيق البرلماني وطرح موضوع عام للمناقشة، والثقة بالحكومة⁽¹⁾.

إن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع قد تنظر إلى الدور الرقابي للبرلمان بشكل أكثر تقديرا واِعجابا من نظرتها لدوره التشريعي، وينطبق ذلك بوضوح على نظرة الرأي العام إلى أعضاء المعارضة البرلمانية أو المستقلين، حيث يميل الرأي العام وتتجه وسائل الإعلام إلى الإنبهار وربما تبجيل العضو الذي يستطيع إحراج الوزراء، ويقتنص الفرص لإظهار التقصير في أداء الحكومة، بل وربما يفاخر الأعضاء أنفسهم بذلك ويعتبرونه علامة في تاريخهم البرلماني⁽²⁾.

إن السلطة الرقابية التي يمتلكها البرلمان توفر آليات فاعلة لضمان الشفافية في أداء الهيئة التنفيذية ومنع التعسف في استعمال السلطة. تتفاوت آليات الرقابة البرلمانية من حيث الإثارة والأهمية من آلية إلى أخرى، فالسؤال البرلماني (الشفهي أو المكتوب) يسمح للنائب، ومن خلاله الرأي العام، أن يطلع على كل المعلومات والوثائق والحيثيات التي تتعلق بالسؤال في أي موضوع من مواضيع الشأن العام⁽³⁾.

وبالنسبة للسياسة الخارجية تقوم البرلمانات بالرقابة على كافة الأمور الإقتصادية والخارجية، وعلى رأسها توجيه واستقبال القروض والمعونات، وكذلك وضع كل من الإستثمارات العاملة في الداخل أو الموجهة إلى الخارج، والعمالة الأجنبية في الداخل والوطنية في الخارج، ومما لا شك فيه أن تدخل البرلمانات في هذه الأمور يعني تدخلها في صنع السياسة الخارجية للدولة، لذلك يلاحظ وجود درجات كبيرة من التفاوت بين النظم السياسية في معالجة هذه القضايا، وتهدف تلك المعالجة في الديمقراطيات الغربية إلى وضع القيود أمام السلطة التنفيذية بغية عدم الإنفراد بصنع السياسة الخارجية، أما بالنسبة للرقابة البرلمانية على السياسة الخارجية في الدول النامية، فهي تهدف للحفاظ على السيادة الوطنية بما يتضمن محاولة تعبئة الرأي العام في مواجهة ما قد تتخذه السلطة التنفيذية من قرارات، تهدف إلى الإنغماس في الإقتصادات العالمية، وفق الشروط المجحفة التي تقع على عاتق كافة الدول النامية في هذا الإطار⁽⁴⁾.

(1) قائد محمد طربوش، أنظمة الحكم في الدول العربية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، المجلد 5، 2007، ص 1799.

(2) علي الصاوي، مرجع سابق، ص 77.

(3) عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 98.

(4) وسيم حسام الدين الأحمد، مرجع سابق، ص 18.

كما تعترف الشريعة الإسلامية للمسلمين بحق الرقابة على حكامهم بصفة عامة، ضماناً لاستقامتهم في رعاية شؤونهم والتزامهم بما أتت به الشريعة من قواعد وأحكام، وقد وردت في كتاب الله العزيز آيات عديدة تحث المسلمين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مثل قوله تعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"، ولعن الذين لا يتناهون عن المنكر فقال: "لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داوود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون"، وكثرت أحاديث الرسول (ص) في هذا المجال، ومنها قوله: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"، وقوله (ص): "لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لهم"، وقوله أيضاً: "أحب الجهاد عند الله تعالى كلمة حق عند سلطان جائر".

وقد جرى العمل في عصر الخلفاء الراشدين على ممارسة الرقابة من جانب الرعية على الحكام الذين اعترفوا بحق الناس في ذلك، بل وطالبوهم بممارسته، فهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه يخطب في الناس بعد توليته الخلافة فيقول "أيها الناس، إني قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني... أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم". وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول للناس: "ألا إن رأيتم في أعوجاجا فقوموني"، فيرد عليه أحد المسلمين بقوله: "والله لو رأينا فيك أعوجاجا لقومناك بسيوفنا"⁽¹⁾.

أ - آليات الرقابة البرلمانية:

أولاً: المساءلة: يرى بعض الكتاب أن النظام الديمقراطي الحديث هو النظام الوحيد الذي يخضع للمساءلة أمام المحكومين، وهو في الوقت نفسه يضمن تمتع المواطنين بحقوقهم السياسية، ذلك لأن رقابة الشعب المستمرة على الحكومة وعلى القائمين بأمرها يجعلهم يبذلون جهودهم في القيام بأعمالهم على خير وجه، ليضمنوا إعادة انتخابهم⁽²⁾.

(1) ماجد راغب الطلو، الدولة في ميزان الشريعة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 250 و 251.

(2) إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص 231.

يقصد بالسؤال الإستيضاح عن قضية معينة يوجهه أحد النواب إلى الوزير أو الحكومة، وتوجيه الأسئلة لأعضاء الحكومة من قبل النواب طريقة مستمدة من التقاليد البرلمانية الإنجليزية⁽¹⁾.

فالسؤال هو وسيلة رقابية يستهدف بها عضو البرلمان الحصول على معلومات عن أمر يجهله، أو التحقق من حصول واقعة علمها، أو معرفة ما تنوي الحكومة اتخاذه في مسألة بذاتها⁽²⁾.

تتحرر الأسئلة الكتابية من قيد البرمجة الذي تتدخل فيه الحكومة، لأنها لا تتطلب انعقاد جلسة للإجابة عنها، إذ يودع عضو الحكومة المعني بالسؤال الجواب كتابة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة، ويبلغ بعدها إلى صاحبه، شرط أن يتم الجواب في ظرف 30 يوما الموائية لتبليغ السؤال لعضو الحكومة⁽³⁾.

* بعض الشروط الواجب توافرها في السؤال:

- يجب إيداع نص الإستجواب لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني أو لدى مجلس الأمة حسب الحالة.

- توزيع نص الإستجواب على أعضاء الغرفة المعنية.

يلتزم رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة بتبليغ نص الإستجواب إلى رئيس الحكومة خلال 48 ساعة الموائية لإيداع نص الإستجواب⁽⁴⁾.

* حالة الإستحالة المادية: نعتقد أنه يجب تقدير كل حالة على حدى، وأن تقبل الأعذار الخاصة بعدم الإجابة، لو كانت هناك بالفعل استحالة ناتجة عن حدوث حالة حرب أو اضطرابات أو حريق ثابت الحدوث، وثبت تلف الملفات التي تحوي البيانات المطلوبة، أما مجرد الإستناد إلى عدم إمكانية تزويد النائب بالمعلومات المطلوبة أحيانا أخرى، فهو تعطيل للدور الرقابي لأعضاء المجلس الذين يمارسونه عن طريق الأسئلة التي يوجهونها للوزراء⁽⁵⁾.

(1) قائد محمد طربوش، مرجع سابق، ص 1804.

(2) محمد باهي أبو يونس، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002.

(3) عقيلة خرياشي، العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 139.

(4) نفس المرجع، ص 146.

(5) وسيم حسام الدين الأحمد، مرجع سابق، ص 54.

ثانياً: التحقيق البرلماني: يقصد به رغبة السلطة التشريعية في الإطلاع على معلومات عن السلطة التنفيذية، تتيح لها ممارسة صلاحياتها، مثل تكليف لجنة من أعضائها بجمع المعلومات وتقديم تقرير تتخذ هذه السلطة على ضوءه القرار المناسب.

وحق السلطة التشريعية بتعيين لجنة لإجراء تحقيق برلماني، يأتي من الفكرة القائلة بأن السلطة التشريعية عندما تكون مدعوة للفصل في قضية ما، يجب عليها أن تتزود بالمعلومات الكافية عن هذه القضية، سواء نص الدستور على التحقيق البرلماني أم لم ينص. والهدف من استخدام التحقيق البرلماني التأكد من سير الأعمال في مصالح الدولة، وتوضيح بعض القضايا التي تهم الرأي العام، وتثير التساؤل عما إذا كانت ثمة تصرفات مشبوهة تستتبع مسؤولية الوزارة السياسية.

ومن أجل أن تتمكن لجنة التحقيق البرلماني من القيام بمهمتها ينبغي أن تتمتع بصلاحيه استجواب الموظفين في دائرة أو مؤسسة حكومية، وغير الموظفين فيها بهدف الحصول على معلومات معينة⁽¹⁾.

الأصل أن التحقيق البرلماني كالتحقيق القضائي يخضع لمبدأ عام هو السرية، باعتبارها من الأمور التي يستلزمها حسن سيره من جهة، والحفاظ على ما انطوى عليه من معلومات تمس مصالح الغير من جهة ثانية، ولكن السرية ليست في جميع الأحوال محمودة، كما أن العلانية ليست في جميع الحالات مذمومة، ففي بعض الأحيان تقتضي طبيعة التحقيق التخفيف من إطلاق سرية، ليكون هناك جانب من العلانية يطمئن من خلاله الرأي العام على أن التحقيق يجري لاعتبارات المصلحة العامة، ولا تسيطر عليه نزاعات فردية، أو يسير وفقاً لمصالح خاصة، وليعلم كل من يمس ما ورد به بما جاء فيه متعلقاً به، فيتصدى له دفاعاً وذوداً عن نفسه، مما ألحق به إفكاً، أو يدرك الشعب من خلال العلانية حقيقة موقف الجهة التي يجري التحقيق في شأن من شؤونها، ومدى صحة ما ينسب إليها⁽²⁾.

ويعكس التحقيق رغبة البرلمان في أن يتوصل بنفسه إلى المعلومات اللازمة حول مسألة معينة قصد تلافي الأخطاء أو إصلاح الضرر، وحتى تحريك المسؤولية السياسية للحكومة، وإسناد

(1) قايد محمد طربوش، مرجع سابق، 1817.

(2) محمد باهي أبو يونس، مرجع سابق، ص 119.

التحقيق إلى إحدى لجان البرلمان يعد وسيلة أكثر فعالية، إذ أنها تسمح بجمع معلومات أكثر مصداقية بحكم تخصصها واطلاعها عن قرب وبصفة دائمة بمختلف الأعمال الحكومية⁽¹⁾.

ثالثا: الإستجواب: يعتبر الإستجواب من أخطر حقوق السلطة التشريعية في علاقتها بالوزارة، ويقصد به الإنذار الموجه من أحد أعضاء السلطة التشريعية للوزير أو الحكومة لشرح عمل من أعمالها أو السياسة العامة للحكومة.

والفرق بين الإستجواب والسؤال أو طرح موضوع عام للمناقشة هو أن الأخيرين يحملان معنى طلب المعرفة أو تبادل الرأي من أجل استيضاح الأمر حول موضوع محدد، بينما يكون الإستجواب مقدمة لطلب الثقة في الحكومة أو الوزير، فيما إذا لم يكن رد الوزير على الإستجواب مقنعا، وتصدر السلطة التشريعية بقرار معلل تعلن فيه رضاها عن تصرف الحكومة أو عدم الرضا عنه، ويترتب عن عدم رضا السلطة التشريعية عن تصرف الحكومة طرح موضوع الثقة بالوزارة أو الوزير⁽²⁾.

رابعا: طرح موضوع عام للمناقشة: من قبل النواب مفهوم أوسع من حق النائب في تقديم السؤال الذي يهدف إلى استفسار من وجه إليه السؤال من قبل مقدمه، حيث أن طرح موضوع عام للمناقشة أثاره موضوع عام يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية للدولة ومناقشتها في المجلس مناقشة مفتوحة، يشترك فيها من يشاء من أعضاء السلطة التشريعية⁽³⁾.

خامسا: حجب الثقة عن الحكومة.

ب - أدوات الرقابة في النظام الجزائري:

في الجزائر لا يشارك المواطن بصفة مباشرة في العمل التشريعي، فلا يحق للمجتمع المدني التدخل في إعداد القوانين، كما هو الحال في النمسا مثلا التي تسمح بالمشاركة المباشرة للمواطنين، لكن يمكنه ممارسة تأثير مباشر⁽⁴⁾.

جاء في المادة 07 من القانون الخاص بحقوق وواجبات ومهام عضو البرلمان: " يمارس عضو البرلمان الرقابة الشعبية على عمل الحكومة ومدى تنفيذ برامجها"⁽⁵⁾.

(1) عقيلة خرياشي، مرجع سابق، ص 151.

(2) قائد محمد طربوش، مرجع سابق، ص 1825.

(3) نفس المرجع، ص 1847.

(4) ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 199.

(5) موسى بوهان، القانون البرلماني الجزائري، تشريعات ونظم، الجزائر: مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، بدون تاريخ، ص 159.

يمكن إيجاز اشكال الرقابة التي يمارسها البرلمان الجزائري دون أن تترتب عنها مسؤولية الحكومة وهي:

***الإستجواب:** هو وسيلة دستورية في النظام السياسي الجزائري، يستطيع بموجبها النواب طلب توضيحات حول إحدى قضايا الساعة.

***الإسئلة:** تعد وسيلة إعلامية ورقابية للنواب حول تصرفات الحكومة، حيث يطلب النائب من الوزير تقديم توضيحات حول نقطة او موضوع معين، وهي إما شفوية أو كتابية.

***المساءلة:** توجب خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية، أيا كان شكل المنصب الذي يتولونه في الحكومة أمام مساءلة كل أفراد الشعب، ولكل حالة حسب وضعها، ولكل قرار حسب ارتباطه بالداخل أو بالخارج، وذلك للأهمية التي تشكلها في ضبط تصرفات أولئك وانعكاسها على أوضاع البلاد ونزاهة الحكم فيها⁽¹⁾.

***التحقيق البرلماني:** جاء في المادة 83 من القانون التنظيمي للبرلمان ما يلي: "يمكن للجنة التحقيق أن تستمع إلى أي شخص وأن تعين أي مكان، وأن تطلع على أية معلومة أو وثيقة ترى أن لها علاقة بموضوع التحقيق، مع مراعاة احكام المادة 81 أدناه".

وجاء في المادة 84 مايلي: "تخول لجنة التحقيق الإطلاع على أية وثيقة وأخذ نسخة منها ما عدا تلك التي تكتسي طابعا سريا واستراتيجيا يهم الدفاع الوطني والمصالح الحيوية للإقتصاد الوطني، وأمن الدولة الداخلي والخارجي"⁽²⁾.

وجاء في المادة 76 من القانون المنظم لغرفتي البرلمان أنه " يمكن لكل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة أن ينشئ في إطار اختصاصاته وفي أي وقت لجان تحقيق في القضايا ذات المصلحة العامة"⁽³⁾.

وقد استخدمت الأسئلة المكتوبة كوسيلة للحصول على البيانات والمعلومات التي يحتاجها الأعضاء، والتي تتطلب بعض الوقت لإعدادها حين لا يمكن معها الحصول عليها عن طريق الأسئلة الشفوية⁽⁴⁾.

ج- الهدف العام للرقابة البرلمانية:

(1) عماد الشيخ داود، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 152.

(2) عبد الفتاح مراد، التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمستويات الدولية، بدون دار نشر، بدون تاريخ، ص 395.

(3) موسى بودهان، مرجع سابق، ص 85.

(4) وسيم حسام الأحمد، مرجع سابق، ص 62.

يتمثل هذا الهدف في الوصول إلى اتفاق أداء الحكومة لمهامها مع المصلحة العامة، وتحقيق هذا الهدف يستتبع أمرين: أولهما أن تتوافر لدى النائب المعلومات والوثائق اللازمة عن مختلف أجهزة الدولة، بشكل يمكنه من الإحاطة علماً بمجريات الأمور فيها، وحجب هذه المعلومات عنه لن يقتصر في أثره على عجزه عن القيام بدوره الرقابي، وإنما سيوقعه تحت براثن جماعات المصالح المحنكة أو الحائزة لتلك المعلومات، مما يجعلها تتخذ وسيلة للتأثير على الأداء التشريعي والرقابي للبرلمان، تحقيقاً لأغراضها، أما الآخر فمؤداه أن يتصف النائب بالكفاءة الفنية التي تمكنه من تقييم الأداء الحكومي على أسس ومعايير ثابتة⁽¹⁾.

وعليه تهدف الرقابة البرلمانية إلى استعلام النواب عن الأمور التي يجهلون أو يتشككون فيها بصفة شخصية، والتي تستطيع الحكومة بما تملكه من معلومات أن تبلغ بها القائمين بالرقابة، ويقوم القائمون بالرقابة بطلب هذه المعلومات من خلال العديد من الوسائل أهمها السؤال المطبوع، كما يحدث في بريطانيا التي يرى البعض أنه على المدى البعيد فإن الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية بها تهدف بالأساس إلى إعلام الناخبين والتأثير في الحكومة عبر أعمال الفحص على الإدارة، إضافة إلى الإستجواب المكتوب كما هو الحال في ألمانيا، والذي يكون مصدر الفائدة منه الحصول على كم من المعلومات، وكافة هذه الأمور تستخدم في النظم البرلمانية، من ناحية أخرى يتم جلب أكبر كم من المعلومات عبر الإستماع كما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.
ومما يشترط في الرقابة البرلمانية توفير الإطار القانوني والإمكانات المادية والبشرية التي توضع تحت تصرف النواب للحصول على المعلومات حول السلطة التنفيذية، ورغبة النواب في القيام بالرقابة⁽³⁾.

5- الشفافية والمحاسبة في القرار البرلماني:

يعد انفتاح اللجان من أبرز عناصر الشفافية البرلمانية، ففي أغلب البرلمانات الديمقراطية تكون اجتماعات اللجان مفتوحة للجمهور، بينما قد تسمح بعض الدول لوسائل الإعلام بالإطلاع على تلك الاجتماعات أو نشر محاضرها أو ملخص اجتماعاتها⁽⁴⁾.

(1) محمد باهي أبو يونس، مرجع سابق، ص 14.

(2) وسيم حسام الأحمد، مرجع سابق، ص 21.

(3) ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 192.

(4) علي الصاوي، ورشة عمل حول تطوير نموذج الصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، مرجع سابق، ص 10.

تساعد مظاهر وقنوات الشفافية في برلمانات الحكم الراشد على تطوير وتنقيح النصوص المقترحة، وذلك من خلال طرح مشروعات القوانين للرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني، والفئات المعنية (ضررا أو نفعاً) بأحكام القانون وأثار تطبيقه والإستفادة من الجدل حوله، وتوسيع قاعدة شعبيته، ومظلة شرعية أيضاً، فتخرج القوانين أقرب إلى التطبيق وأسهل للفهم، وأيسر في التعامل عما إذا كانت تصدر دون معرفة عامة بها، ودون مناقشة حقيقية لمحتوياتها، ودون اختبار احتمالات تطبيقها بكفاءة وفعالية من خلال طرحها على بساط النقاش العام⁽¹⁾.

تثير الشفافية والمحاسبة عدة تساؤلات إجرائية في صناعة التشريع الجيد منها:

- ما الذي وضع موضوعاً على أجندة البرلمان؟ ولماذا يلجأ البرلمان إلى حل تشريعي بشأنها؟ وكيف توصل إلى هذا الحل؟ وما هي ملامحه؟

- كيف يتعرف البرلمان على من يؤيد المقترح التشريعي ومن يعارضه؟ وكيف يتعامل معهم؟

- ما هي مواقف النواب من التشريع؟

- هل يستطيع المجتمع مراقبة نزاهة العملية التشريعية وتوافقها مع مصالحه؟

من شأن تشريعات الحكم الراشد أن تساعد على تعظيم الفرص المتاحة لإحداث النقلة النوعية في العملية التشريعية، من كونها مجرد إصدار قوانين لإضفاء الشرعية المؤسسية على سياسات الحاكم، إلى كونها صناعة السياسات العامة، أي ننتقل من مستوى التشريعات السياسية إلى طبقة السياسة التشريعية⁽²⁾.

إن دراسة السياسات العامة على مستوى عملية التقييم تشكل مدخلاً مهماً للوقوف إلى جانب عناصر أخرى عديدة على درجة الإنفتاح ولديمقراطية في النظام السياسي منظوراً إليها بمؤشرات تحقيق الشفافية والمساءلة عن التجاوزات وسوء الأداء ومختلف أشكال الفساد⁽³⁾.

إن الشفافية والمساءلة مقومان أساسيان من مقومات الحكم الراشد الذي يشكل شرطاً مسبقاً من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مساءلة، ولا يمكن أن تتحقق المساءلة دون توفر الشفافية التي تعني أن كل من له مصلحة مشروعة في الإطلاع على المعلومات والكشف عن السلبات والمساوئ في النظم والإدارة - حماية

(1) نفس المرجع، ص 22.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 296.

(3) علي الصاوي، مرجع سابق، ص 03.

لمصالحه - فله الحق في ذلك، وتعتمد الشفافية على التدفق الحر للمعلومات وفق المبادئ القانونية.

كما أن الشفافية تقي إلى حد كبير من الأخطاء في العمل الحكومي، ومن سوء تقدير الموارد، وتساعد الإدارات الحكومية على ضبط موازنتها بما يحقق استثماراً أفضل للمال العام، أما المساءلة فتعرف على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالإنقادات وتلبية المطالب وتحمل بعض أو كل المسؤولية عن عدم الكفاءة أو المس بالأمانة والنزاهة⁽¹⁾.

6- المعلومات والبرلمان:

لا جدال في أهمية المعلومات وقيمتها في الوقت الحاضر، وهي في كل الأحوال أساس أي قرار يتخذه أي مسؤول في موقعه، ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي تلعبه المعلومات في اتخاذ القرار الجيد، ولذلك يصدق القول بأن من يملك المعلومات يستطيع أن يكون الأقوى والأقدر على الإقناع، وحتى يستطيع المجلس النيابي القيام بالمهام الرقابية المقدرة له، فإنه لا بد أن تتوفر له معلومات دقيقة وكافية عن الأنشطة المختلفة في الدولة، ولما كانت السلطة التنفيذية، هي التي تملك الكثير من الفنيين وأجهزة جمع المعلومات، فإنها غالباً ما تتفوق على المجلس النيابي الذي ليست له هذه الإمكانيات، لذلك بدأت السلطات التشريعية في النظم الديمقراطية الحديثة في إعداد آليات للبيانات وكوادر بشرية متخصصة في جمع المعلومات، مع الحرص على الإستحواذ على أجهزة ومعدات على أعلى مستوى من التقنية المتاحة دون مراعاة للتكلفة، لأن العائد منها في شكل القدرة على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب تهون أمامه أية تكلفة⁽²⁾.

أهم طلب مثير للجدل للسلطات التنفيذية المتأصلة، كان مبدأ "الإمتياز التنفيذي"، والذي يعني حق الرئيس في حرمان الكونغرس من معلومات يطلبها على أساس أن نشاطات القسم التنفيذي يجب أن تبقى سرية، وكان "جورج واشنطن" أول من طبق الإمتياز التنفيذي عندما رفض أن يزود الكونغرس بمعلومات عن فشل حملة عسكرية على أساس أن كشفها قد يجرح كبرياء الشعب، ومنذ ذلك الحين طالب الرؤساء بصلاحية الإمتناع عن تزويد الكونغرس بمعلومات عن اتخاذ قرار تنفيذي⁽³⁾.

(1) علي الصاوي، مرجع سابق، ص 03.

(2) وسيم حسام الأحمد، مرجع سابق، ص 343.

(3) نفس المرجع، ص 355.

يقوم الكونغرس أيضا بوظيفة السماع إلى شكاوي المواطنين، ويطلق عليها أحيانا وظيفة "الامبودسمان" الإسكندنافي، فمن حق عضو الكونغرس إن شاء أن يسمع شكاوي المواطنين ويحققها، وتتفاوت فاعلية ذلك لا بحسب قدرة العضو، وإنما كذلك بوضعه في الكونغرس، وبحسب نوع الشكوى والوكالة الموجهة ضدها هذه الشكوى، فبعض الوكالات تبدي اهتماما كبيرا لتجنب استياء عضو الكونغرس، وهناك وكالات أخرى لا تبدي أي اهتمام في توجيه النقد أو الشكوى ضدها، وأن تبدو هذه الوظيفة صحيحة أو ضرورية، إلا أنها تعد صورية في بعض الأحيان، لا سيما عندما يقدم عضو الكونغرس مساعدة رمزية، ومن الوظائف الأخرى للكونغرس، والتي تعد ذات أهمية حيوية له، وهي قيادة الإستقصاءات والمناظرات أو المناقشات العلنية، وغير ذلك من وسائل الإعلام، إذ أن هذه الوظيفة لا تقدم الإستقصاءات عن المعلومات لأي قضية كانت لأعضاء الهيئة التشريعية فحسب، بل إلى الجمهور أيضا⁽¹⁾.

طلب عضوان في الكونغرس مواليان للصهيونية من مدير المخابرات الأمريكية (وليم ويبستر) معلومات حول إمكانية القدرة الصاروخية العراقية على حمل أسلحة جرثومية ونووية، فأجاب أن العراق طور صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى بمقدورها حمل المواد الجرثومية والنووية، وهذا ما جعل أي مدينة في الشرق الأوسط تحت تأثير هذه الصواريخ، ونتج عن جلسة الإستماع إلى رئيس جهاز المخابرات أن بعض الأعضاء في الكونغرس طرحوا لوائح تحت مقترحات جاهزة للتشريع لتقييد قدرات العراق الكيماوية⁽²⁾.

إن المعلومات هي أساس المحاسبة، وكلما زاد عارفوها كلما تحسنت فرصة التصدي للفساد، ووسائل الإعلام الحرة والنزيهة هي الوسيط في نقل المعلومات إلى الجمهور، لذا يجب ألا تكون وسائل الإعلام محتكرة ولا مسيطر عليها من سلطة نخبة، ففي ذلك خطر على الديمقراطية وعلى نزاهة الدولة⁽³⁾.

تعتبر المعلومات في تفاعل العلاقات بين الكونغرس والسلطة التنفيذية ووسائل الإعلام هي العملة المتداولة للسلطة، فالسيطرة على المعلومات التي تسميها الحكومة مخابرات، أمر حيوي في السيطرة على المبادرة في السياسة الخارجية، وقد أدت الإتاحة المتزايدة للتكنولوجيا للحصول على المعلومات ونشرها، وهو ما تسميه وسائل الإعلام بالأخبار، إلى ضعف قدرة السلطة التنفيذية على

(1) ياسين محمد حمد، مرجع سابق، ص 81.

(2) نفس المرجع، ص 261.

(3) علي الصاوي، مرجع سابق، ص 09.

احتكار المعلومات، وقد غير هذا بالتالي توازن السلطة بين الرئيس والكونغرس على مسائل السياسة الخارجية.

إن النائب والوزير غير متساويين من حيث الحصول على المعلومات الدقيقة بشأن المجال المالي الحيوي، وخاصة أن البرلمان يفتقد إلى بنك معلوماتي، ومن ذلك يصبح النائب في غير وسعه أن يدمج اقتراحه بتدابير إضافية، وعلى هذا فالمناقشات حول قانون المالية تفتقر غالبا إلى الأرقام والإحصائيات الدقيقة لكي يواجه بها البرلمان الحكومة، ومن ثم يقيم عليها الحجة⁽¹⁾.

في مفارقة أخيرة تعني وسائط الإعلام الحديثة في الكونغرس الأمريكي، أنه ورغم توفر مزيد من المعلومات المتعلقة بالسياسة للأعضاء، وبشكل مباشر، أكثر منه في أي وقت مضى، فإن الأعضاء أنفسهم ينفقون مع تلك المعلومات وقتا أطول مما كانوا يفعلونه في أي وقت مضى.

لقد جعل الإعلام أعضاء الكونغرس أكثر قلقا إلى حد ما، وأكثر مهارة إلى حد ما في التحكم في وسائط الإعلام، وأكثر استجابة إلى حد ما للمصالح المحلية، إن ما فعلته وسائط الإعلام الحديثة للكونغرس هو ما قد يتوقعه المرء عندما يزيد مستوى المعلومات المتعلقة بمؤسسة ديمقراطية في جوهرها، استجابة أعظم للناس المحليين⁽²⁾.

يتبنى "بول فيريليو" فكرة أقل تفاؤلا في نظرتة إلى التداخل بين السرعة والسياسة، حول التأثير الذي تمارسه التكنولوجيا الحديثة في وسائل الإعلام والبرلمان الديمقراطي، الحكومة وبصورة أكبر البرلمان، يرى فيريليو أنه يعمل في وقت طويل، ويشمل جمع المعلومات، التفكير، النقاشات، وأخيرا اتخاذ القرار، أما وسائل الإعلام فتعمل في وقت سريع، المتمثل في النقل الفوري والمباشر للمعلومات⁽³⁾.

إن إمداد المواطن بالمعلومات السياسية ضرورة تستلزمها طبيعة الأحداث المتغيرة وتعقد العملية السياسية، ولذا لا بد للنظام السياسي من الاعتماد على قناة متخصصة كوسيلة إتصال للقيام بهذه العملية تتصف بالسرعة والمرونة.

ومن أهم التأثيرات التي تتركها وسائل الإتصال على الفرد هي تشكيل تصوره للسياسة والإسهام في تهديد شرعية النظام السياسي وإمكانية مساءلة أعضاء النخبة السياسية⁽⁴⁾.

(1) عبد الله بوقفة، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2002، ص 120.

(2) دوريس ايه جريبر، مرجع سابق، ص 336 و 337.

(3) Gregory Derville, le pouvoir des medias, mythes et réalités, Grenoble ; presses universitaires de Grenoble, 1997, p 140.

(4) ثروت مكي، الإعلام والسياسة، وسائل الإتصال والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 126.

لذلك وجب إطلاق حرية الصحف ليكون هناك الرأي والرأي الآخر، ففي هذا إثراء للحوار وتفاعل إيجابي بشرط جدية هذه الآراء، وأن تكون هادفة وذات مصداقية، تتسم بالصرامة والموضوعية، حتى يمكن بلورة مشكلات المجتمع على تنوعها والوصول إلى الحلول الإيجابية لها، خاصة وأنه في ظل توافر المعلومات يمكن تحقيق الرقابة والمحاسبة⁽¹⁾.

7- مكتبة الكونغرس:

تعتبر مكتبة الكونغرس أكبر وأضخم مكتبة في العالم، إن لم تكن أقدم مكتبات العالم الباقية على قيد الحياة، ومكتبة الكونغرس هي واحدة من أربع مكتبات وطنية في الولايات المتحدة الأمريكية: مكتبة الكونغرس، المكتبة الوطنية الطبية، المكتبة الوطنية الزراعية، المكتبة الوطنية للتربية.

في خلال سنة 2003، زار مكتبة الكونغرس أكثر من مليون شخص، وقدمت خدمات مكتبية وخدمات معلومات إلى أكثر من 715 ألف شخص، سواء بالحضور الشخصي أو عبر التلفون، أو بالبريد العادي أو الإلكتروني، وبلغ مجموع عمليات البحث التي قامت بها المكتبة بناء على تكليف من أعضاء الكونغرس (النواب)، 875197 عملية بحث، وذلك من خلال "وحدة بحوث الكونغرس".

وتوصف مكتبة الكونغرس بأنها أقدم المؤسسات الفكرية الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، و"درع بحوث الكونغرس"، وتهدف المكتبة إلى إتاحة مجموعاتها لأعضاء مجلس الكونغرس والشيوخ، ولكل مواطني الولايات المتحدة الأمريكية ولكل العالم، كما تهدف إلى جمع أقصى ما يمكن جمعه من الإنتاج الفكري البشري وحفظه للأجيال المتعاقبة⁽²⁾.

وفي سنة 1987، صار "جيمس بيلنجتون" رئيساً للمكتبة، الذي عمق استخدام التكنولوجيا في العمليات المكتبية المختلفة، وهو صاحب العبارة الشهيرة "التكنولوجيا، الإختزان الإلكتروني، الإختيار الإلكتروني، النقل الإلكتروني للمعلومات هي التي ستجعل مكتبة الكونغرس مكتبة بلا جدران، إن هذه المكتبة سوف تخدم الشعب الأمريكي على امتداد الولايات المتحدة، من خلال شبكة مستفيضة ومعقدة من المكتبات المحلية، التي تعتبر نوافذ للمجتمع، تتدفق المعرفة من مكتبة الكونغرس إلى المستفيدين المحليين".

(1) لطيفة إبراهيم، مرجع سابق، ص 390.

(2) شعبان عبد العزيز خليفة، تصنيف مكتبة الكونغرس، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2007، ص 11 و 12.

تقدم مكتبة الكونغرس خدماتها المستفيضة الممتدة لسياقات عديدة، يأتي على رأسها بطبيعة الحال الكونغرس الذي تتم خدمة أعضائه عن طريق وحدة "خدمة بحوث الكونغرس" التي خرجت من بطن الخدمة المرجعية التشريعية سنة 1970 ولتحل محلها، ويعمل في هذه الوحدة نحو 850 موظفاً، وهي تقدم معلومات وبحوث وإجابات لما يقرب من 500 ألف استفسار يقدمها أعضاء الكونغرس سنوياً⁽¹⁾.

واليوم تعتبر مكتبة الكونغرس مكتبة بدون جدران، ذلك أن المكتبة مع نهاية ثمانينات القرن العشرين ومطلع التسعينات منه بدأت تفكر في جعل مجموعاتها وخدماتها متاحة أكثر لكافة المواطنين في عموم الولايات المتحدة، وجربت عدداً من الوسائل الإلكترونية في سبيل تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك خدمة اشتراك تعرف باسم "مباشر" تتيح لوكالات المكتبات الإقليمية الإتصال على الخط المباشر بكافة قواعد البيانات بالمكتبة، وهناك أيضاً الذاكرة الأمريكية التي تستخدم تكنولوجيا الحاسبات لبيت نسخ إلكترونية من الصور الفوتوغرافية والمخطوطات والمدونات الموسيقية والأفلام والكتب والتسجيلات الصوتية لتلك المواد التي لا يمكن أن توجد في أي مكان آخر سوى مكتبة الكونغرس، مما يخدم أعضاء الكونغرس خصوصاً والباحثين في كل أنحاء العالم عموماً.

إن تصنيف مكتبة الكونغرس يجري تحديثه يومياً وأسبوعياً، إلى جانب طرحها على الأنترنت وفي الأقراص المليزية.

منذ إنشاء الكونغرس، كان هناك إحساس عام بضرورة وجود مكتبة خاصة للكونغرس، ففي السادس من أوت 1789، قدم عضو الكونغرس "إيلبردج جيرري" اقتراحاً بإنشاء لجنة تعد قائمة من الكتب المطلوبة للكونغرس، وفي العام التالي شكلت لجنة فعلاً من "جيرري" نفسه وعضوين آخرين، وقدمت اللجنة تقريراً هاماً في هذا الصدد جاء فيه أن اللجنة راعت في القائمة التي أعدتها أن تكون الكتب ضرورية ولازمة لأعضاء الكونغرس وغير موجودة في المكتبات القريبة سواء أهلية أو حكومية، وحتى لا يضطر عضو الكونغرس أو موظفو الإدارة إلى الإرتحال خلال دورة الإنعقاد للإطلاع على الكتب التي يرغبونها، وقد كانت قائمة الكتب المطلوبة تضم في أغلبها كتب قانونية وبرلمانية⁽²⁾.

(1) نفس المرجع، ص 18.

(2) نفس المرجع، ص 27 و 29.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية انتشرت مكاتب خاصة لإعداد بحوث ودراسات من قبل الكتاب ورجال القانون والناشرين لتزويد أعضاء الكونغرس بها، سيما المعلومات اللازمة بشأن موضوع معين، أو أنها تطلب من أعضاء معينين إبداء وجهات نظرهم حول تلك المعلومات أمام البرلمان، والدفاع عنها لقاء أجر ثابت أو مكافآت⁽¹⁾.

8- البرلمان الإلكتروني (E – parliament):

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزاوجها البديع، جعل المؤسسات الحكومية تعيد النظر في علاقاتها ومعاملاتها الداخلية والخارجية، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في أتمتة علاقاتها ومعاملاتها مع محيطها الداخلي والخارجي، والمتمثل في عملائها ومورديها وموظفيها⁽²⁾.

هناك اتجاه فكري يؤكد أن عصر المعلومات وتكنولوجيا المعلومات فرضت نفسها على مختلف مجالات التنمية، ومن الضروري أن تتعاطى معها المؤسسات المختلفة في أي دولة وخاصة الرسمية منها، وعلى رأسها البرلمان، لأن البرلمان هو المؤسسة التي تضع التشريعات المنظمة لهذه التطورات⁽³⁾.

لقد أصبحت قضية صناعة تقنية المعلومات وتوظيف التكنولوجيا الحديثة إحدى المتطلبات الملحة التي أخذت تفرض نفسها على مختلف نواحي الحياة، لما تساهم به هذه التقنيات من تحسين وتطوير للأعمال المنجزة وتقديمها للمستفيدين منها بشكل أفضل يخدم احتياجاتهم ومتطلباتهم. ولعل استخدام وتوظيف تقنيات المعلومات في أعمال البرلمانات يعد جزء من تلك المتطلبات، حيث تتعامل البرلمانات بشكل دائم مع مختلف مصادر المعلومات والبيانات، فهي على اتصال دائم مع مختلف مؤسسات وقطاعات العمل مما يجعلها تتلقى كما هائلا من المعلومات بمختلف أشكالها الورقية والإلكترونية، ومن هنا نشأت الحاجة إلى نظم إلكترونية متطورة تستطيع أن تتعامل مع هذا الكم الهائل من المعلومات، يضاف إلى ذلك أن طبيعة عملها تتطلب التعامل بشكل سريع مع هذه المعلومات، الأمر الذي يتطلب سرعة استرجاعها وحسن تجزئتها وتصنيفها وكذلك تخزينها لتسهيل الرجوع إليها⁽⁴⁾.

(1) قطان أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 342.

(2) أبو بكر محمد الهوش، الحكومة الإلكترونية، الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 21.

(3) مجموعة من الخبراء، البرلمان الإلكتروني، أوراق عمل المؤتمر العربي الثالث للمجالس التشريعية العربية، القاهرة، 2007. ص 16.

(4) نفس المرجع، ص 41.

من أهم الإجراءات في مجال التنمية التشريعية وتحديث أساليب الصياغة القانونية في البرلمانات العربية، التوسع في استخدام وسائل الإتصالات الحديثة لتدوير المعرفة التشريعية، إذ تساعد التكنولوجيا الحديثة في تحقيق هذا من جانبيين:

أ- أنها تساعد على تجاوز عقبات إدارية حالية، وتتيح فرص أكبر لقطاعات أوسع من النواب والباحثين المعاونين... لتبادل المعارف والخبرات التشريعية.

ب- أنها تقلل التكلفة الإضافية لمشروعات الدعم الفني، بسبب نوعية الأساليب التقليدية في التطوير التشريعي (اجتماعات، مقار، مكاتب أجور، رشاي خفية...)، كما أن تكنولوجيا الإتصالات الحديثة تعطي حرية وتنافسية أكبر⁽¹⁾.

قد يكون التصويت في البرلمان علنيا أو سريا، كما قد يتم تسجيل نتائجه إلكترونيا أو يدويا، والإتجاه في البرلمانات الحديثة هو استخدام التصويت الإلكتروني لتحقيق قدر أكبر من الشفافية، وقد يتم نشر نتائج التصويت علنا، أو قد تقدمها بعض الدول لوسائل الإعلام فقط⁽²⁾.

لا شك في أن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات اليوم لها دور بالغ الأهمية في ترشيد ودمقرطة عملية الحكم، عن طريق تكريس الديمقراطية الإلكترونية، وعصرنة المؤسسة البرلمانية، وتطوير العمل التشريعي، من خلال توفير قنوات تواصل إلكترونية بين النواب والمواطنين⁽³⁾.

أ- الأنترنيت والبرلمان:

في دراسة حول آثار الأنترنيت على البرلمانات في العالم ودوره في تعزيز الديمقراطية، توصلت إلى أنه ثمة رؤيتان بصدد طبيعة النمط الديمقراطي:

1- إن التأثير سيؤدي إلى حلول الديمقراطية المباشرة محل الديمقراطية التمثيلية والنيابية السائدة حاليا، وتختبر هذه المقولة بمقارنة دور البرلمانات التي يوجد بها مواقع على الأنترنيت من أجل معرفة كيفية عملها وأنشطتها، والتفاعلات الإتصالية لمعرفة التغذية المرتدة من المواطنين، ويتسق هذا الإتجاه مع القائلين بتغيير مفهوم وطبيعة السلطة وركائزها، بحيث

(1) علي الصاوي، مرجع سابق، ص 23.

(2) نفس المرجع، ص 10.

(3) مقابلة هاتفية مع السيد: "عبد الله بن التومي"، نائب رئيس مجلس الأمة، منتخب من ولاية برج بوعرييج عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، يوم 2010/06/09 على الساعة 11:30، مقابلة هاتفية مع السيد: "بوعلاق شعبان" عضو مجلس الأمة، منتخب من ولاية الجزائر، عن حزب جبهة التحرير الوطني، يوم 2010/05/31 على الساعة 13:05 زوالا، مقابلة هاتفية مع السيد: "بن سعيدان شايب" عضو مجلس الأمة، منتخب من ولاية الأغواط، عن حركة مجتمع السلم، يوم 2010/07/17، على الساعة 18:30 مساء، مقابلة هاتفية مع السيد "الحاج الطيب عزيز"، نائب بالمجلس الشعبي الوطني من ولاية الأغواط، عن حركة مجتمع السلم، يوم 2010/08/31، على الساعة السابعة مساء.

أصبحت المعلومات والمعرفة هي أساسها، ويرتب البعض تزايد حضور الرأي العام واستطلاعاته في العملية السياسية بشكل مباشر.

2- إن التأثير سيدعم ويقوي المؤسسة السياسية القائمة ويزيد من فعالية الديمقراطية النيابية، وذلك لأن كثافة المعلومات وسهولة تبادلها عبر الأنترنت وكافة الوسائل الإتصالية الحديثة الأخرى، يحقق درجة كبيرة من الشفافية في صنع القرار السياسي، وتذهب دراسات في هذا الصدد إلى تراجع دور الأطر التقليدية للنظم السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح، لصالح الرأي العام الذي أتاح له التطور الإتصالي الهائل أن يكون المسؤول الأول في العملية السياسية⁽¹⁾.

مما لا شك فيه أهمية تأهيل المجالس البرلمانية لأداء دورها بكفاءة وفعالية، وبما يتواءم مع التطور التكنولوجي في أنظمة المعلومات والإستفادة من الأنظمة والبرامج الآلية التي تعمل على ميكنة الأعمال البرلمانية، وأن ذلك يتطلب وضع مجموعة من الخطط والمنهجيات التي تهدف إلى توفير نظم آلية متطورة ومتكاملة باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية وذلك لخدمة المجالس البرلمانية في إطار توفير البيانات الأساسية الخاصة بالأعمال البرلمانية، ولتكون هذه المجالس قادرة على تطبيق "البرلمان الإلكتروني"، وهذا يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- 1- السرعة في تداول المعلومات والبيانات البرلمانية وذلك من خلال استبدال العمل اليدوي بنظم آلية تخدم مجال عمل المجالس البرلمانية.
- 2- ميكنة كافة العمليات وتوفير المعلومات اللازمة للدعم والمساعدة في اتخاذ القرار.
- 3- الإستفادة من حفظ المعلومات والوثائق بطرق إلكترونية وسرعة استرجاعها وفي أي وقت.
- 4- وضع ضوابط للحفاظ على سرية البيانات والمعلومات⁽²⁾.

إن الحديث عن تطوير أسلوب عمل البرلمان وتطوير الحياة البرلمانية من الأمور الهامة التي تزايدت أهميتها ودراستها على الساحة الفكرية والسياسية في العالم العربي في الآونة الأخيرة، ومن ثم تتعاضد أهمية الآليات والأدوات التي تساعد على تطوير وتفعيل العمل البرلماني، ومنها على سبيل المثال e-parliament أو ما يمكن تسميته "البرلمان الإلكتروني"، ويعد الموقع الإلكتروني أحد آليات البرلمان الإلكتروني والتي تؤثر على العمل البرلماني ككل، فالبرلمان الإلكتروني وبه

(1) حامد عبدالمجيد قويسني، دراسات في الرأي العام، مقارنة سياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2003، ص 448.

(2) مجموعة من الخبراء، البرلمان الإلكتروني، مرجع سابق، ص 01.

الموقع الإلكتروني يشكل العنصر الأكثر تحدياً أمام نواب البرلمان والباحثين والمسؤولين والرأي العام على السواء⁽¹⁾.

وقد أصبحت أساليب الإدارة الحديثة مطالبة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات من خلال عملية يمكنها الإدارة بصفة عامة، والإدارات البرلمانية بصفة خاصة، لما تتطلبه من سرعة ودقة في المعلومات والبيانات والوثائق التي يتعامل معها البرلمان والحكومة بهدف تطوير العمل والأداء وخلق ثقافة مشتركة وتفعيل دور البرلمان في المجتمع، وبالتالي دعم النظام الديمقراطي⁽²⁾.

إن التقنيات الحديثة في عالمي الكمبيوتر والإتصالات أحدثت تغييراً في تاريخ البشرية لما توفره من عملية التواصل والخدمة السريعة والفعالة من خلال شبكات المعلومات المتطورة، والوسائط الجديدة والأنظمة المساعدة لتكوين المعرفة، فأضحت مكنتها المعلومات في الإدارات والمؤسسات العامة منها والخاصة وتزويدها ببرامج متقنة وتكنولوجيا حديثة هي مسألة ضرورية جداً، وعنصر هاماً في حفظ المعلومات واسترجاعها في أي وقت وبشكل سريع.

ودخلت المعلوماتية إلى التشريع ضمن سياق دعم القرار القانوني، أي ضمن المساعدة في إنتاج النص القانوني، فإن المعلوماتية التشريعية ترمي إلى توفير المعطيات في إنتاج النص القانوني، وتسعى إلى تحسين الإنتاج شكلاً ومضموناً⁽³⁾.

يهدف مشروع أتمتة إدارة المجالس العربية إلى التحول نحو مفهوم البرلمان الرقمي، ولعل أول أشكال هذا التحول هو العمل بنظام تدفق العمل الرقمي، أي تحويل الدورة المستندية (الورقية) في البرلمانات العربية إلى دورة إلكترونية بالكامل، أي تطبيق الرقمية كظاهرة عالمية على جميع أعمال البرلمان الإدارية⁽⁴⁾.

إن عصر التقدم الهائل والمعرفة المتخصصة هو في ذات الوقت عصر تدفق المعلومات، ولم يعد من العسير على النواب الحصول على المعرفة إذا أرادوها، وبالتالي فإن القدرة المحتملة للنائب من حيث توافر مصادر المعلومات والمعرفة المتخصصة قد زادت بشكل هائل، ما يمكنه من التعامل العلمي الجاد مع التشريعات⁽⁵⁾.

(1) نفس المرجع، ص 15.

(2) نفس المرجع، ص 55.

(3) نفس المرجع، ص 115.

(4) نفس المرجع، ص 143.

(5) علي الصاوي، مرجع سابق، ص 04.

ينبغي ألا يغيب عن بال السلطة العمومية أنه يعود إليها تقديم المثال على استخدام الفرد للأنترنت بتكليفها وفق أولوياتها، ويجب أن تتجهز مجالس المنتخبين المحلية والقومية جيدا بأدوات تتيح لها تطوير العلاقة بين المواطن والطبقة السياسية، ثمة أمور ممكنة اليوم وهي تصبح بالتالي من واجبات الدولة: تصور عملية تشريعية معاصرة، وجعل المداولات أكثر شفافية، وإتاحة النفاذ إلى المعلومات حول تطور نص رسمي، وإعطاء الفرصة لمجموعات من المواطنين المعنيين للتدخل.

ينبغي لاقتراحات النصوص المشاريع، اقتراحات القوانين، التوجيهات والقرارات البلدية... الخ، أن تخضع منهجيا لعرض على شبكة الأنترنت، بغية إتاحة المجال للمواطنين للإطلاع عليها ومناقشتها، بل ولتكوين بدائل منها⁽¹⁾.

ب - الموقع الإلكتروني للبرلمان:

تأتي أهمية الموقع الإلكتروني من منطلق نظرية الديمقراطية، والتي تنطلق من الإيمان بأهمية المؤسسة والقيم والمعتقدات الديمقراطية والإتجاه إلى الحاكمية أو المؤسسية، وأهميتها في الحكم الجيد، ومن ثم البرلمان الجيد وبالتالي الموقع الإلكتروني الجيد.

هناك اتجاه يعتبر الديمقراطية المؤسسة هي أساليب وخطوات من أجل الإصلاح السياسي والإجتماعي ككل، مثل اعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، ومظاهر الشفافية في عملية صنع القرار، والإلتزام بسيادة القانون والقدرة على تعزيز فرص المشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

وفي هذا السياق يمكن الحديث عن معايير الجودة للمؤسسات السياسية مثل الحزب السياسي الجيد والمنظمات غير الحكومية الجيدة، القطاع الخاص الجيد والبرلمان الجيد، ولا شك أن البرلمان الجيد وفق هذه المعايير هو المنفتح على الجماهير عبر إحدى الآليات، ولعل الموقع الإلكتروني يمثل آلية فعالة لخلق مثل هذا التعاون المتبادل بين المؤسسة البرلمانية والمخاطبين بأعمالها.

ولعل الموقع الإلكتروني في هذا الصدد له أهمية كبيرة في دعم العمل المؤسسي البرلماني، وكذلك في دعم الديمقراطية من خلال تأكيد قيم الشفافية، وتحسين فرص المحاسبة الشعبية،

(1) فاليري بيجو و آخرون، مرجع سابق، ص 59 و 61.

وتظهر أهمية الموقع الإلكتروني للبرلمان من خلال العديد من أدوات العمل البرلماني وكذلك من العلاقة بين البرلمان والحكومة والبرلمان والرأي العام⁽¹⁾.

ولعل الموقع الإلكتروني للبرلمان يعتبر البوابة الأولى لتعرف النائب على مكونات العمل البرلماني، ومن الممكن أن يكون الملجأ الأول للنائب البرلماني الذي يمنحه المعلومة البرلمانية في الوقت والمكان المناسب، وبذلك يعتبر الموقع الإلكتروني مخزناً للمعلومات البرلمانية لدعم النائب البرلماني.

من المفيد أن يكون الموقع الإلكتروني للبرلمان من العوامل المساعدة على ربط العضو البرلماني بما يحدث في الواقع من خلال ما يحتويه من موصلات فرعية للدخول إلى الصحف القومية بالإضافة إلى جزء خاص بما ينشر في الصحف من البرلمان.

ج- الموقع الإلكتروني للنائب البرلماني:

إنه من الممكن أن تكون هناك فرص لالتقاء النائب مع المواطنين عن طريق الرسائل الإلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني، بما يؤكد على تبني فكرة قناة لجس نبض الشارع السياسي، وهذا قد يكون مصدراً رئيسياً لمعلومات النائب البرلماني⁽²⁾.

- الموقع هو جزء خاص للتفاعل مع الرأي العام والجمهور.

- إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بكل عضو.

- نشر ثقافة الإتصال الإلكتروني بين النائب ودائرته الإنتخابية.

من خلال العرض السابق، فإن الموقع الإلكتروني يوفر الدعم المعلوماتي للنائب من خلال ما ينشر في الصحف القومية، ومن خلال الإتصال المباشر بالجمهور وكذلك إمكانية التعرف على سياسات الحكومة وتصريحات رئيس الجمهورية من الأدوات المهمة التي تساعد النائب على التحدث في صياغة واقتراح السياسات العامة.

ومن ثم يمكن القول أن الموقع الإلكتروني الفعال هو الذي يوفر المعلومة للباحث البرلماني في التوقيت المناسب وبالسرعة المطلوبة لخدمة العملية النيابية بصفة عامة، وفي هذا الإطار من المفيد أن يكون الموقع الإلكتروني مسهلاً عملية كسر حاجز السرية ودعم الشفافية، حيث أن كل ما يعطل طاقة الباحث البرلماني هو استئثار مجموعة بالمعلومة البرلمانية، وبالتالي فصعوبة

(1) مجموعة من الخبراء، مرجع سابق، ص 17.

(2) نفس المرجع، ص 19 و 20.

الحصول على المعلومات البرلمانية تمثل العقبة التي تحبط فعالية أي عمل يمس البحث البرلماني، فالموقع الإلكتروني قد يكون أداة لكسر سرية المعلومات، ولكن ذلك يتطلب دعماً حكومياً لتفعيل مثل هذه الأدوات ونشر المعلومات، ومن الممكن التأكيد على أن ذلك العائد منه يفوق الأسباب التي تتذرع بها الحكومات لاحتكار المعلومات، وبالتالي تعطيل ميكنة العمل النيابي وشفافية الأداء⁽¹⁾.

وتتبع أهمية الموقع الإلكتروني للنائب، في كونه أداة تبقي المواطنين والناخبين على اتصال دائم بالنائب، كما أنه يضيف الشفافية على العمل البرلماني، ويعيد بناء جسور الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، وعلى رأسها مؤسسة البرلمان، ففتح موقع إلكتروني يعتبر بديلاً إلكترونياً فعالاً لفتح مداومة برلمانية⁽²⁾.

إن مثل هذا العمل وهذا التجاوب مع التكنولوجيا الحديثة يعمل على تقليل النفقات وترشيد الوقت، حيث أن تكلفة المعلومات في الوقت الحالي لم تعد تقاس بالتكلفة المادية متمثلة فيما يدفع فيها، ولكن العامل الأهم أصبح يكمن في التكلفة الزمنية، متى أحصل على المعلومة؟

إن مبادئ الحكم الراشد تؤكد على الشفافية والمساءلة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إشراك المواطنين في العمل العام وتقييم السياسة العامة. وفي هذا الإطار يعتبر الموقع الإلكتروني أداة لخلق التواصل بين المؤسسة البرلمانية كمؤسسة شعبية وبين الجماهير كمستهدفين بأعمالها، فمن الممكن أن يكون الموقع الإلكتروني أحد الأدوات الأساسية والمؤثرة لزيادة الوعي والمشاركة السياسية، كما يعتبر الموقع الإلكتروني نافذة للرقابة الشعبية على أداء النواب⁽³⁾.

غير أن الموقع الإلكتروني الذي يخصص جزءاً خاصاً لتجاوب النائب مع الناس قد يقلل الوقت المهدر الذي يفتطعه النائب من عمله النيابي للاستماع إلى شكاوي المواطنين من خلال مكاتب النواب الخاصة، وبالتالي يصبح الموقع الإلكتروني للبرلمان وسيلة لتلقي اقتراحات المواطنين، وبالتالي تزويد النائب بالمشاكل اليومية التي تترك الناس.

إن مثل هذا التفكير يدعم إلى حد بعيد ركائز الديمقراطية، وذلك تماشياً مع عصر المعلومات، فهناك الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، ومن ثم هناك

(1) مجموعة من الخبراء، مرجع سابق، ص 22.

(2) مقابلة مع السيد "بومحروق حفيظ"، نائب بالمجلس الشعبي الوطني من ولاية جيجل، عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بمقر المجلس يوم 2011/03/02، على الساعة 09:30 صباحاً.

(3) مجموعة من الخبراء، مرجع سابق، ص 23.

الديمقراطية الإلكترونية القائمة على زيادة التفاعل بين المواطن والنائب البرلماني والمبنية على إعادة خلق ثقافة المجتمع المدني، الذي لا يعيش منعزلاً عن المؤسسات الرسمية، ولكن نعود لنؤكد أن كل ذلك رهن إرادة سياسية صادقة في دعم المعلومات وشفافيتها.

وعلى المستوى الدولي والإقليمي، يعتبر الموقع الإلكتروني للبرلمان بمثابة البوابة والعنوان للبرلمان المحلي على المستوى الإقليمي والدولي، وهو الذي يعكس مدى التطور الذي وصلت إليه الحياة النيابية، وبالتالي فالموقع الإلكتروني يعكس صورة البرلمان وصورة الدولة في نفس الوقت، وكذلك يعكس العديد من المؤشرات منها ديمقراطية العمل البرلماني، مدى احترام حقوق المواطنين، مدى تحقق مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة وسيادة القانون.

إن الموقع الإلكتروني للبرلمان لا بد أن يعكس مكانة الدولة، فالدولة التي تدعم الحريات وحقوق الإنسان هي التي تنشر المعلومات ولا تحتكرها، هي التي تدعم النائب البرلماني على اختلاف التوجهات السياسية، هي التي لا تتستر على وجود ظل في المنظومة التشريعية، هي التي تدعم قدرات النائب على المشاركة والجدل السياسي من أجل مصلحة المجتمع، هي التي لا تخشى من فعالية الأداء الرقابي للنواب، هي التي لا تضع الحواجز أمام تفاعل المواطن العادي مع السياسات العامة⁽¹⁾.

د - البريد الإلكتروني للنائب:

إن استخدام البريد المجاني⁽²⁾ من أجل عمل رسمي قد نما أيضاً، وعلى الرغم من أن الكونغرس قدم إعانات مالية منذ مدة طويلة للاتصال بالناخبين، فإن التقدم التكنولوجي مثل قوائم البريد الإلكتروني أتاحت للأعضاء أن يستفيدوا أكثر من هذا الإمتياز في السنوات الأخيرة، وازداد استخدام الكونغرس للبريد المجاني بشكل أسرع بكثير من معدل زيادة عدد السكان أو الزيادة في البريد الوارد، والذي يتطلب إجابة، ومن غير المفاجئ أن مراسلات الكونغرس إلى جمهور الناخبين هي أعلى بكثير في السنوات الزوجية (السنوات الإنتخابية) من السنوات الفردية.

يحصل النواب بشكل طبيعي على ميزة سياسية من التكنولوجيات الجديدة كذلك، واليوم يوجد لدى جميع الأعضاء تقريبا صفحات رئيسية على الأنترنت، وعلى الرغم من أن هذه التكنولوجيا

(1) نفس المرجع، ص 24 و 25.

(2) إسم يعطى للإستخدام المجاني للبريد الأمريكي من قبل النواب والشيوخ من أجل بعث رسائل إلى جمهور الناخبين.

تمتلك قدرة كبيرة لنقل المعلومات عن التشريع إلى جمهور الناخبين، حتى الآن يبدو أن مكاتب مجلس النواب البعيدة تستخدم غالباً للترويج لأعضائها⁽¹⁾.

هناك أساليب حديثة لجأت إليها البرلمانات في الدول المتقدمة تفيد في تعزيز مشاركة الجمهور في آليات المساءلة التشريعية، ومنها على سبيل المثال استخدام تقنيات الحكومة الإلكترونية عبر خدمة البريد الإلكتروني التي تعزز من آلية المساءلة بشكل كبير وسريع⁽²⁾. كما يلعب الهاتف النقال دوراً بارزاً في الاتصالات المتعلقة بالنشاط البرلماني لسهولة استخدامه، حيث يستعمله بعض النواب الجزائريين بكثافة في عملهم البرلماني، للاتصال فيما بينهم، أو بينهم وبين الناخبين، وكذا بينهم وبين إدارة البرلمان، حيث تبعت إدارة المجلس الشعبي الوطني على سبيل المثال رسائل (sms) للنواب لإعلامهم ببرنامج الأشغال داخل المجلس، مثل موعد انعقاد جلسة مناقشة مشاريع القوانين، وكل التفاصيل المتعلقة بها، أو بأي نشاط برلماني آخر، كما يستعمله النواب للاتصال بالولاية لطرح الإنشغالات التي تتعلق بمشاكل المواطنين في الولاية التي ينحدر منها النائب⁽³⁾.

هـ - التشاور والمشاركة البرلمانية الإلكترونية:

تعتبر المشاركة السياسية أداة مهمة من أدوات التنمية الشاملة، وآلية فعالة من آليات الحكم الرشيد، إذ يمكن من خلالها تحقيق المواطنة التي يحس كل فرد فيها بأن له كلمة مسموعة في قضايا الشأن العام، وبأنه يشارك في عملية صنع القرار السياسي التي تنعكس آثارها على حياته اليومية دون أي إقصاء أو تهميش لأي فرد مهما كان موقعه في المجتمع، مما يؤدي إلى تجسيد الديمقراطية الحقيقية وتفاذي أي شكل من أشكال التعبير اللامشروع والمتمثل في العنف السياسي. تمتلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال عناصر قوة باستطاعتها فرض تغيير في أنماط العمل والإدارة في الدوائر الحكومية، ورفع كفاءة الأداء وكسب الوقت والمال والجهد، كما توفر الطفرة الإلكترونية الحديثة إمكانية إشراك المواطنين والمجتمع المدني في مناقشة السياسات من خلال الحوار المباشر، ودعم اتخاذ القرارات، وصياغة السياسات بشكل متفهم أكثر للمواطن⁽⁴⁾.

(1) موريس بي فيورينا و آخرون، مرجع سابق، ص 290.

(2) عماد الشيخ داود، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 154.

(3) مقابلة مع النائب دحمان الحاج، من ولاية عين الدفلى، عن حزب جبهة التحرير الوطني، بالمركز الجامعي بخميس مليانة، يوم 2011/05/10 على الساعة 10:30 صباحاً.

(4) خالد ممنوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 07.

وبخصوص السلطة التشريعية أو البرلمان، فإنه يمكن للنواب توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أعمالهم البرلمانية ونشاطاتهم التشريعية، عن طريق الإتصال الدائم والمستمر بالمواطنين والسماع لشكاويهم وانشغالهم، وبالتالي توفير عنصر المشاركة الشعبية في صنع القرارات البرلمانية، إذ يمكن لعبة البريد الإلكتروني (e-mail) الخاصة بالنائب البرلماني أن تشكل قاعدة بيانات ومعلومات يعتمد عليها في اتخاذ قراراته داخل المجلس، انطلاقاً مما يتضمنه من رسائل إلكترونية ترد إليه من المواطنين والمؤسسات السياسية والعلمية المختلفة، سواء من داخل الوطن أو حتى من خارجه.

وإذا كان المواطنون فيما مضى يكلفون أنفسهم عناء التنقل إلى مبنى البرلمان لتقديم شكاويهم واقتراحاتهم إلى أعضائه، بما يؤدي ذلك من إهدار للجهد والوقت والمال، فإن شبكة الأنترنت اليوم توفر عن المواطنين مشقة التنقل إلى المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة لملاقاة النائب أو السيناتور، إذ يكفي أن يبعث المواطن برسالة إلكترونية في أي وقت ومن أي مكان إلى النائب البرلماني. وإذا كان أعضاء الجالية بالخارج قديماً يتعذر - إن لم نقل يستحيل - عليهم الإتصال بنواب البرلمان لتقديم طلباتهم، فإن شبكة الأنترنت الآن قد أزلت هذا الحاجز المكاني، إذ صار بإمكان أي مواطن مهما كان مكانه في العالم أن يمارس حقوقه السياسية في الحصول على المعلومات المطلوبة والإتصال بالمسؤولين والمشاركة السياسية في صنع القرار وفي شؤون الحكم حتى وهو خارج حدود بلاده.

وإذا كان البريد الإلكتروني الخاص بالنائب البرلماني يمثل قاعدة معلومات يبني عليها قراراته، فإن الموقع الإلكتروني المتعلق بكل من مؤسسة البرلمان بغرفتيه وكذا بكل عضو من أعضائه هو الآخر يعتبر خزاناً للمعلومات، يمكن للمواطنين الإطلاع عليها في أي وقت ومن أي مكان، ويوفر فرص الإتصال بين المواطنين والمؤسسة التشريعية.

وإذا كان النشاط التقليدي للنائب البرلماني فيما مضى يحتم عليه اختيار مكان أو محل في دائرته الإنتخابية لفتح مداومته، قصد تقييم نشاطاته والسماع لآراء المواطنين وانتقاداتهم واقتراحاتهم والبدائل التي يطرحونها، فإن تكنولوجيا المعلومات والإتصال قد غيرت فعلاً من وجه هذا النشاط، بالإتجاه نحو فتح ما يمكن تسميته ب"المداومة الإلكترونية" عبر شبكة الأنترنت في مكان افتراضي تستبدل فيه الإتصالات الشخصية الموجهة بالإتصالات الإلكترونية، ويتم التحول عبرها

من المعاملات الورقية إلى المعاملات الإلكترونية، ليبقى النواب على اتصال دائم مع المواطنين فتقوى ثقتهم بهم ويشعرون بثقلهم ووزنهم السياسي في النشاط التشريعي.

و - تأثير اللوبي الإلكتروني (E – lobby):

كغيرها من الجماعات والنخب السياسية، ومثلها مثل باقي المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية المختلفة، بإمكان اللوبيات أو جماعات الضغط تغيير أوجه نشاطها ورقمنة أعمالها، بالتحول من المعاملات الورقية التقليدية إلى المعاملات الإلكترونية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وإذا كان النشاط التقليدي لجماعات الضغط يفرض على أفرادها تحديد الموعد والتنقل إلى مقر البرلمان الذي عادة ما يتواجد في عواصم الدول، من أجل انتظار المسؤولين ورجال النخبة السياسية من وزراء ونواب في دهايز البرلمان وغرف الإنتظار لتوصيل مطالبهم ورفع احتياجاتهم وطرح انشغالاتهم، من أجل نيل رضاهم وكسب تأييدهم، قصد تمرير مشاريع القوانين التي تحقق مصالحهم، ومنع تلك التي تتعارض مع رغباتهم، فإن العمل الجديد المتمثل في الضغط الإلكتروني باستعمال شبكة الأنترنت والهاتف النقال بإمكانه تجاوز الإجراءات والحوجز البيروقراطية المتعبة والمثبطة، خاصة في دول العالم الثالث، وتسريع نشاط الجماعات الضاغطة وتيسيره وجعله أكثر نجاعة وكفاءة، مما يساهم في توفير الوقت والمال والجهد عن أفرادها.

ز - المساءلة الإلكترونية:

إن الإجراء القانوني للمساءلة التقليدية يقتضي أن يقوم النائب البرلماني بإيداع السؤال مكتوبا لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة، وفي المقابل يقوم عضو الحكومة المعني بالسؤال بإيداع الجواب كتابة لدى مكتب المجلس في أجل لا يتعدى 30 يوما الموالية لتاريخ تبليغ السؤال.

لقد آن الأوان للتكيف مع مستجدات العصر، والتحول نحو "البرلمان الإلكتروني" باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قصد تفادي مثل هذا النوع من الإجراءات البيروقراطية التي تؤدي إلى مضيعة الوقت، خاصة أن بعض الاسئلة المتعلقة ببعض الظروف والأحداث لا تحتمل التأخير في الإجابة والتفسير، وفي هذا المجال يمكن للنائب البرلماني الإعتماد على "السؤال الإلكتروني" باستعمال شبكة الأنترنت، حيث يمكنه من خلال البريد الإلكتروني توجيه أسئلته الكتابية إلى عضو الحكومة، وفي المقابل يحصل على الإجابة عبر نفس الوسيلة (e – mail)

مما يؤدي إلى السهولة في إجراءات المساءلة وريح الوقت الذي يفضي في النهاية إلى حل مشاكل المواطنين، أو على الأقل التقليل من مدة معاناتهم اليومية، كما يمكن نشر السؤال البرلماني ورد الوزير على شبكة الانترنت حتى يطلع عليه كافة المواطنين مما يكرس الشفافية.

وما قيل عن شبكة الانترنت بخصوص المساءلة الإلكترونية يمكن سحبه أيضا على الهاتف النقال، باستعمال رسائل ال sms في توجيه الأسئلة وكذا في الحصول على الإجابات.

إن مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل البرلماني لا تقف عند هذا الحد، إذ يمكن لأي مواطن في أي وقت ومن أي مكان حتى وهو خارج حدود بلاده، أن يمارس حقه في "المساءلة الإلكترونية" للحكومة، بتوجيه أسئلة مباشرة إلى أعضائها والحصول على الإجابة باستعمال شبكة الانترنت أو الهاتف النقال، ولا ينتظر قيام نواب البرلمان بذلك، بل بإمكان المواطنين القيام حتى بمساءلة نواب البرلمان الذين انتخبوهم لمعرفة السبب الذي جعلهم يصوتون على مشروع قانون معين أو رفضه أو تقديم اقتراح للحكومة.

د- الإستجواب الإلكتروني:

ما قيل عن المساءلة الإلكترونية يمكن قوله أيضا على آلية الإستجواب بالتحول نحو "الإستجواب الإلكتروني" لأعضاء الحكومة، إذ وبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكن لنواب البرلمان تجاوز الإجراءات القانونية والبيروقراطية المتعلقة بشروط الإستجواب مثل ضرورة إيداع نص الإستجواب لدى مكتب المجلس النيابي، وتوزيع نص الإستجواب على أعضاء الغرفة المعنية، وكذا أن يلتزم رئيس المجلس النيابي بتبليغ نص الإستجواب إلى رئيس الحكومة خلال 48 ساعة الموالية لإيداع نص الاستجواب. يمكن للوجه الجديد للنشاط البرلماني تجاوز كل هذه الشروط والإجراءات بالإعتماد على المعاملات الإلكترونية، وذلك بإيداع نص الإستجواب عبر البريد الإلكتروني ونشره في الموقع الإلكتروني للبرلمان حتى يطلع عليه الجميع لتكريس الشفافية في العمل الحكومي والبرلماني، وكذلك يمكن توزيع نص الإستجواب بطريقة إلكترونية على أعضاء الغرفة المعنية باستعمال البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال الخاص بكل عضو.

ط- التحقيق البرلماني الإلكتروني:

يعتبر التحقيق البرلماني أحد أوجه الرقابة على ممارسات الحكومة، يهدف أساسا إلى سد حاجة أعضاء السلطة التشريعية في الإطلاع على معلومات عن السلطة التنفيذية تستطيع من خلالها اتخاذ القرار المناسب إزاء الحكومة أو القطاع الوزاري المعني بالتحقيق، وتتمثل إجراءات

التحقيق في تكوين لجنة من أعضاء البرلمان تسند إليها مهمة جمع المعلومات وكشف الحقائق حول ظرف من الظروف أو حادثة معينة تستقطب اهتمام الرأي العام، وتتم صياغة نتائج التحقيق في شكل تقرير يرفع إلى السلطة التشريعية لتواجه به الحكومة، ويمكن عرض نتائج التحقيق علنا على الرأي العام ووسائل الإعلام المختلفة، ما لم تكن فيه أسرار تمس بالأمن الوطني حسب تقدير البرلمان.

تقوم لجنة التحقيق البرلماني فور تكليفها بهذه المهمة بالإتصال بالموظفين في دائرة معينة أو مؤسسة حكومية وغير الموظفين واستجوابهم حول القضية محل التحقيق، كما يمكنها أيضا الإعتماد على شهادات المواطنين وكذا الأخبار التي تتناقلها وسائل الإعلام من صحافة مكتوبة، إذاعة، تلفزيون... الخ، يتم على ضوءها صياغة نتائج التحقيق.

وفي هذا الصدد يمكن للجنة التحقيق البرلماني الإستعانة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال في جمع المعلومات اللازمة، والإتصال بالأطراف المعنية بقضية التحقيق، ومن شأن هذا الوجه الجديد من النشاط البرلماني والمتمثل في "التحقيق الإلكتروني" أن يوفر عن اللجنة الكثير من الجهد والوقت، حيث بإمكان أي عضو من أعضاء اللجنة الإتصال بأحد عناصر قضية التحقيق باستعمال الهاتف النقال ورسائل ال sms، كما يمكنه الإعتماد على البريد الإلكتروني في إرسال واستقبال الرسائل من قبل العناصر التي يتم التحقيق معها، أو تناقل بعض المستندات والوثائق بصورة إلكترونية دون الحاجة إلى التنقل إلى الشخص أو المؤسسة المعنية، كما يمكن لأعضاء لجنة التحقيق الإتصال فيما بينهم وتبادل المعلومات والتشاور باستعمال الأنترنت أو الهاتف النقال أو الفاكس...

إن مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيفها في التحقيق البرلماني لا تقف عند هذا الحد، إذ بإمكان أعضاء اللجنة تحقيق الإشباع المعلوماتي من خلال تصفح المواقع الإلكترونية عبر الشبكة، والتي تعالج موضوع التحقيق، أو الإطلاع على الأخبار والحقائق التي تنشرها وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية والصحفيون والمراسلون... على صفحات الويب.

وبعد الإنتهاء من عملية التحقيق، تشرع اللجنة البرلمانية في صياغة نتائج هذا التحقيق على شكل تقرير، يقدم إلى أعضاء السلطة التشريعية، وفي هذا السياق يمكن استبدال المعاملات الورقية بالمعاملات الإلكترونية، حيث باستطاعة اللجنة توزيع نسخ إلكترونية لتقريرها على أعضاء البرلمان عبر البريد الإلكتروني، أو نشره على الموقع الإلكتروني الخاص بالبرلمان حتى يطلع

عليه الرأي العام، ومن ثم يشارك مع نواب البرلمان في صنع القرار حيال موضوع وأطراف القضية العامة محل التحقيق.

ي - المناقشة الإلكترونية للمواضيع العامة:

من بين الصلاحيات التي يخولها القانون لأعضاء السلطة التشريعية والتي تركز الرقابة البرلمانية على نشاطات الحكومة، طرح المواضيع العامة للمناقشة، ويتعلق هذا الإجراء البرلماني بكل موضوع عام ومصيري يهم مصلحة البلاد وراهن المواطنين ومستقبلهم، سواء تعلق الأمر بالسياسة الداخلية أو الخارجية للدولة، حيث يتم طرح المواضيع العامة التي تشكل قضايا الساعة ومناقشتها في المجلس مناقشة مفتوحة، يشترك فيها من يشاء من أعضاء البرلمان، مما يحد من احتكار السلطة التنفيذية للقرارات، ويفتح المجال واسعا أمام مشاركة سياسية حقيقية لممثلي الشعب في شؤون الحكم وتسيير البلاد.

وقصد تحديث العمل البرلماني وعصرنته، وجعل نشاطاته متماشية مع التطورات التكنولوجية الحاصلة، كان لزاما على العديد من البرلمانات في كثير من دول العالم التحول نحو رقمنة أعمالها، وعليه بات لزاما على البرلمان الجزائري تفعيل تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتوظيفها في عملية طرح المواضيع العامة للمناقشة، وعرضها على أعضاء البرلمان في الموقع الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت، وتلقي ردود النواب وآراءهم ومواقفهم عبر الشبكة من خلال توظيف البريد الإلكتروني.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل لابد للبرلمان من توظيف هذه التكنولوجيا من أجل إشراك جميع المواطنين في مناقشة المواضيع العامة، لمعرفة آرائهم وتوجهاتهم إزاءها، حيث يمكنهم التصويت الإلكتروني عبر الشبكة لقبول أو رفض المواضيع العامة للمناقشة، أو تعديلها أو تقديم الإقتراحات والبدائل، فعلى سبيل المثال بإمكان البرلمان طرح تفاصيل الموضوع العام الخاص بالعفو الشامل على المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنخب المثقفة... عبر شبكة الأنترنت، دون الحاجة إلى صرف أموال باهضة من أجل تنظيم استفتاء شعبي عام حول هذا الموضوع، ومن شأن هذا الإجراء أن يعزز من فرص التشاور والمشاركة السياسية التي تضفي على القرارات الحكومية وعلى النشاطات البرلمانية طابع الشرعية، وتجعلها غير قابلة للطعن أو الاعتراض من قبل الشعب، وبالتالي يقوي النظام السياسي من موقعه ويحقق الجودة في الحكم.

ولكن هناك بعض العراقيل التي تحول دون تفعيل البرلمان الإلكتروني في الجزائر منها غياب عامل الثقافة الرقمية لدى العديد من للمواطنين، فالمواطن هو الركيزة الأساسية لعملية صنع القرار ولترشيده الحكم، كما أن الحكومة أيضا في غالب الأحيان لا تتعامل رقميا سواء مع المنتخبين أو مع المواطنين، فقد كانت هناك مطالبات عديدة من بعض النواب بإنشاء الحكومة الإلكترونية والمدينة الرقمية منذ سنة 2002، لتسهيل حياة المواطنين، بعض من هذه المفاهيم لم يتم البدء في تطبيقها إلا في سنة 2010، أي بعد 8 سنوات⁽¹⁾.

(1) مقابلة إلكترونية عبر الأنترنت مع السيد: "كريم عباوي" عضو مجلس الأمة، منتخب من ولاية سطيف، عن حزب جبهة التحرير الوطني، يوم 2010/07/28 على الساعة 15:00 بعد الزوال.

الدراسة الميدانية

الدراسة الميدانية

بيانات الدراسة الميدانية ونتائجها:

بعد جمع الإستمارات ثم تفريغ البيانات وتبويبها تم الحصول على النتائج الآتية:

- جدول رقم 01: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس -

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية	الجنس
%	ك	%	ك	%	ك		
91.2	62	90	18	91.7	44		ذكر
8.8	6	10	2	8.3	4		أنثى
100	68	100	20	100	48		المجموع

يظهر الجدول رقم 01 الخاص بمتغير الجنس، أن العينة الكلية للدراسة مكونة في غالبيتها الساحقة من الذكور، حيث تبلغ نسبتهم 91.7 % في المجلس الشعبي الوطني، و90% في مجلس الأمة، وبالتالي فمجموع الذكور في البرلمان بغرفتيه يبلغ 91.2 %، في حين لا تتجاوز نسبة الإناث 8.3% في الغرفة السفلى، و10% في الغرفة العليا، مما يعني أن نسبة الإناث في البرلمان ككل لا تتجاوز 8.8%، وهو ما يعكس التركيبة الجنسية للبرلمان الجزائري في الواقع، حيث لا يتجاوز التمثيل النسوي في البرلمان نسبة 7.1% بمجموع 38 برلمانية من جملة 533 برلمانيا، و7.9% منها في المجلس الشعبي الوطني ممثلة في 31 نائبة من أصل 389 نائبا⁽¹⁾، و4.8% منها في مجلس الأمة ممثلة في 07 نسوة من أصل 144 عضوا⁽²⁾.

ويبين من خلال الجدول رقم 02 أن الفئة العمرية الواقعة ما بين 36 الى 50 سنة تحتل المرتبة الأولى في المجلس الشعبي الوطني بنسبة 52.1% من حجم العينة، تليها الفئة العمرية ما بين 51 الى 60 سنة بنسبة 39.6%، ثم فئة أكثر من 60 سنة بنسبة 6.3%، في حين جاءت فئة من 25 إلى 35 سنة في المركز الأخير بنسبة 2.1% ويتكرر واحد فقط. ولعل ما يفسر

(1) <http://www.apn-dz.org>

(2) <http://www.majliselouma.dz>

ضعف نسبة الشباب في عينة المجلس الشعبي الوطني هو الشرط الذي وضعه القانون للترشح إلى عضوية المجلس، وهو أن يبلغ سن المترشح 28 سنة على الأقل يوم الإقتراع. وأما بالنسبة لمجلس الأمة، فقد احتلت الفئة العمرية ما بين 51 الى 60 سنة المرتبة الأولى بنسبة 55% من حجم العينة، تليها فئة من 36 إلى 50 سنة بنسبة 45%، في حين لم تتضمن الفئتان المتبقيتان (من 25 إلى 35 سنة) وكذا فئة أكثر من 60 سنة أي تكرار، وهو ما يمثل نسبة 0% في كلا الفئتين.

ولعل ما يفسر انعدام فئة الشباب، وارتفاع المعدل العمري في العينة، الشرط القانوني للترشح لعضوية مجلس الأمة، وهو أن يبلغ سن المترشح 40 سنة على الأقل يوم الإقتراع.

جدول رقم 02: توزيع عينة الدراسة حسب السن

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية السن
%	ك	%	ك	%	ك	
1.5	1	0	0	2.1	1	من 25 إلى 35 سنة
50.0	34	45	9	52.1	25	من 36 إلى 50 سنة
44.1	30	55	11	39.6	19	من 51 إلى 60 سنة
4.4	3	0	0	6.3	3	أكثر من 60 سنة
100	68	100	20	100	48	المجموع

وتشير معطيات الجدول رقم 03 أنه وبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، فقد احتل حملة شهادة الليسانس المرتبة الأولى بنسبة 47.9%، ثم جاء ذوو المستوى الثانوي في المركز الثاني بنسبة 18.8%، وفي المرتبة الثالثة، يأتي حملة شهادة الماجستير بنسبة 16.7%، ثم من لهم مستوى الدكتوراه في المركز الرابع بنسبة 14.6%، في حين جاء مستوى المتوسط في المركز الأخير بنسبة 2.1% ويتكرر واحد فقط، مع خلو العينة من مستوى الابتدائي، مما يعني عموماً أن نسبة 79.2% من حجم عينة المجلس الشعبي الوطني هم من الجامعيين.

وبالنسبة لمجلس الأمة، فقد جاء من لهم مستوى الثانوي في المرتبة الأولى بنسبة 40%، وما يفسر هذه النسبة هو أن القانون لا يشترط مستوى دراسي محدد للترشح لعضوية مجلس الأمة، ثم يأتي من لهم مستوى الليسانس والدكتوراه في نفس المرتبة الثانية بنسبة 25% لكل منهما، في حين

جاء مستوى المتوسط والماجستير في نفس المركز الثالث بنسبة 5% لكل منهما، مع خلو العينة من ذوي المستوى الابتدائي، مما يعني على العموم أن نسبة 55% من حجم عينة مجلس الأمة هم جامعيون.

وأما بالنسبة للبرلمان ككل، فتشير بيانات الجدول أن المرتبة الأولى يحتلها ذوو مستوى الليسانس بنسبة 41.2% من حجم العينة الإجمالية للدراسة، ثم المستوى الثانوي في المرتبة الثانية بنسبة 25%، يليها مستوى الدكتوراه في المركز الثالث بنسبة 17.6%، ثم الماجستير في المركز الرابع بنسبة 13.2%، وفي المركز الأخير مستوى المتوسط بنسبة لم تتجاوز 2.9%، في حين خلت العينة العينة الإجمالية للدراسة من المستوى الابتدائي، وعموما فإن نسبة 72% من العينة الكلية هم جامعيون، وهو ما يخالف الصورة النمطية التي تشكلت لدى الرأي العام الجزائري حول البرلمانين بأن مستواهم الدراسي محدود.

جدول رقم 03: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
						المستوى التعليمي
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
0	0	0	0	0	0	إبتدائي
2.9	2	5	1	2.1	1	متوسط
25.0	17	40	8	18.8	9	ثانوي
41.2	28	25	5	47.9	23	ليسانس
13.2	9	5	1	16.7	8	ماجستير
17.6	12	25	5	14.6	7	دكتوراه
100	68	100	20	100	48	المجموع

وتدل بيانات الجدول رقم 04 أن الإنتماء الجغرافي لمنطقة الوسط يحتل المرتبة الأولى من حجم عينة المجلس الشعبي الوطني بنسبة 39.6%، ثم منطقة الشرق في المركز الثاني بنسبة 31.3%، لتأتي بعدها منطقة الغرب في المرتبة الثالثة بنسبة 16.7%، أما منطقة الجنوب فقد جاءت في المركز الأخير بنسبة 12.5%.

وبالنسبة لعينة مجلس الأمة، فقد جاءت منطقة الشرق في المرتبة الأولى بنسبة 55%، تليها منطقة الجنوب بنسبة 25%، ثم منطقتي الغرب والوسط في نفس المرتبة الثالثة بنسبة 10%،

وبالتالي فقد احتلت منطقة الشرق المرتبة الأولى من العينة الإجمالية للبرلمان بغرفتيه بنسبة 38.2%، تليها منطقة الوسط بـ30.9%، ثم الجنوب بـ16.2%، لتأتي منطقة الغرب في آخر الترتيب بنسبة 14.7%، ومن شأن الإنتماء الجغرافي أن يقدم تفسيرات حول مستوى الخدمات الرقمية والمتمثلة خاصة في الأنترنت وكذا التغطية بالهاتف النقال.

جدول رقم 04: توزيع عينة الدراسة حسب الإنتماء الجغرافي

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
						المنطقة الجغرافية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
16.2	11	25	5	12.5	6	الجنوب الجزائري
14.7	10	10	2	16.7	8	الغرب
30.9	21	10	2	39.6	19	الوسط
38.2	26	55	11	31.3	15	الشرق
100	68	100	20	100	48	المجموع

جدول رقم 05: توزيع عينة الدراسة حسب عدد العهدة البرلمانية

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
						عدد العهدة البرلمانية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
89.7	61	100	20	85.4	41	عهدة واحدة
8.8	6	0	0	12.5	6	عهدتان
1.5	1	0	0	2.1	1	ثلاث عهدة
0	0	0	0	0	0	أكثر من ثلاث عهدة
100	68	100	20	100	48	المجموع

يبين الجدول رقم 05 عدد العهدة البرلمانية لمفردات العينة، حيث احتل النواب الذين لهم عهدة واحدة المرتبة الأولى من عينة المجلس الشعبي الوطني بنسبة بلغت 85.4%، ثم جاء من لهم عهدة في المركز الثاني بنسبة 12.5%، ليأتي في المركز الثالث من لهم 3 عهدة بنسبة لم تتجاوز 2.1%، في حين خلت العينة من أي مفردة لها أكثر من 3 عهدة.

أما بالنسبة لعينة مجلس الأمة، فقد اشتملت كلها على الأعضاء الذين لهم عهدة واحدة بنسبة وصلت إلى 100%.

وعليه فإن النسب لم تتغير بالنسبة للعينة الإجمالية للبرلمان ككل، حيث احتلت صفة "عهدة واحدة" المرتبة الأولى بنسبة 89.7%، ثم من لهم عهدتان في المركز الثاني بنسبة 8.8%، ليأتي بعدها من لهم 3 عهدات في المرتبة الثالثة بنسبة لم تتعد 1.5%، في حين خلت العينة الإجمالية للدراسة ممن لهم أكثر من 3 عهدات.

جدول رقم 06: توزيع عينة الدراسة حسب صفة العضوية

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية صفة العضوية
%	%	ك	%	%	ك	%	%	ك	
التكرار	العينة		التكرار	العينة		التكرار	العينة		
11.4	11.7	8	14.2	15	3	10.2	10.4	5	عضو فقط
72.5	75	51	61.9	65	13	77.5	79.1	38	عضو لجنة
12.8	13.2	9	19.0	20	4	10.2	10.4	5	رئيس لجنة
2.8	2.9	2	4.7	5	1	2.0	2.0	1	رئيس مجموعة برلمانية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	أخرى
100	-	70	100	-	21	100	-	49	المجموع

يوضح الجدول رقم 06 صفة العضوية لمفردات العينة في البرلمان، حيث احتلت صفة "عضو لجنة" المرتبة الأولى من عينة المجلس الشعبي الوطني بنسبة بلغت 79.1%، ثم صفة "عضو فقط" و "رئيس لجنة" في نفس المرتبة الثانية بنسبة 10.4% لكل منهما، في حين جاءت صفة رئيس مجموعة برلمانية في المركز الأخير بنسبة لم تتجاوز 2.0%.

كما احتلت صفة "عضو لجنة المرتبة الأولى من حجم عينة مجلس الأمة بنسبة 65%، ثم "رئيس لجنة" في المرتبة الثانية بنسبة 20%، تليها صفة عضو فقط في المركز الثالث بنسبة 15%، في حين جاءت صفة رئيس مجموعة برلمانية في آخر الترتيب بنسبة لم تتعد 5%.

ولم يتغير الترتيب بالنسبة للبرلمان بغرفتيه، حيث جاءت صفة عضو لجنة في المرتبة الأولى من العينة الإجمالية للدراسة بنسبة 75%، مما يدل على أن أغلبية نواب البرلمان ينشطون ضمن لجان برلمانية مختلفة ومتعددة، تليها صفة "رئيس لجنة" في المركز الثاني بنسبة 13.2%، ثم

صفة عضو فقط بنسبة 11.7% في المركز الثالث، أما صفة رئيس مجموعة برلمانية فقد جاءت في ذيل الترتيب بنسبة لم تتجاوز 2.9%.

جدول رقم 07: توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الحالة العائلية
97.1	66	100	20	95.8	46	متزوج
0	0	0	0	0	0	أعزب
2.9	2	0	0	4.2	2	أرمل / مطلق
100	68	100	20	100	48	المجموع

بالنسبة للحالة العائلية لمفردات العينة الإجمالية للدراسة، فقد سيطر فيها المتزوجون بنسبة 97.1% ليأتوا في المرتبة الأولى، ثم الأرامل أو المطلقون في المركز الثاني بنسبة ضئيلة لم تتعد 2.9%، في حين خلت العينة من العزاب. فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، فقد بلغت نسبة المتزوجين 95.8% ليحتلوا بذلك المرتبة الأولى، يليهم الأرامل أو المطلقون في المركز الثاني بنسبة 4.2%، أما العزاب فهم منعدمون في العينة.

وبالنسبة لمجلس الأمة، فقد سيطر المتزوجون على حجم العينة، حيث احتلوا المرتبة الأولى وحدهم بنسبة 100%، وما يفسر هذه الأرقام هو السن المرتفع نسبيا لدى البرلمانين، إضافة إلى تحسن الحالة المادية.

جدول رقم 08: إمتلاك جهاز كمبيوتر

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	إمتلاك جهاز كمبيوتر
97.1	66	95	19	97.9	47	نعم
2.9	2	5	1	2.1	1	لا
100	68	100	20	100	48	المجموع

يبين الجدول رقم 08 أن نسبة 97.9% من حجم عينة المجلس الشعبي الوطني تمتلك جهاز كمبيوتر، في حين لا تتجاوز نسبة الذين لا يحوزون على هذا الجهاز 2.1%، وبتكرار واحد فقط.

والأمر نفسه ينطبق على عينة مجلس الأمة، حيث تبلغ نسبة من يتوفرون على جهاز كمبيوتر 95%، في حين أن نسبة 5% فقط لا يمتلكونه.

وبالنسبة للبرلمان ككل، فقد بلغت النسبة الإجمالية للبرلمانيين الذين يمتلكون جهاز كمبيوتر 97.1%، أما عدد الذين لا يملكونه فلا يتجاوز مفردتين، وهو ما يمثل نسبة 2.9% من العينة الإجمالية للدراسة، ومن بين الأسباب المفسرة لهذه النتائج هو ارتفاع مستوى الدخل لدى البرلمانيين، إذ بينت نتائج أغلب الدراسات أن هناك علاقة قوية بين مستوى الدخل، وبين حيازة عتاد تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

جدول رقم 09: نوع جهاز الكمبيوتر

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية نوع جهاز الكمبيوتر
%	%	ك	%	%	ك	%	%	ك	
التكرار	العينة		التكرار	العينة		التكرار	العينة		
34.8	33.8	23	10.5	10	2	44.7	43.7	21	ثابت
12.1	11.7	8	10.5	10	2	12.8	12.5	6	محمول
53.0	51.4	35	78.9	75	15	42.6	41.6	20	أملك النوعين معا
100	-	66	100	-	19	100	-	47	المجموع

يتضح من الجدول رقم 09 أن الكمبيوتر الثابت يحتل المرتبة الأولى فيما يخص نوعية جهاز الحاسوب من عينة المجلس الشعبي الوطني بنسبة 43.7%، ثم يأتي في المرتبة الثانية من يمتلكون النوعين معا "الثابت والمحمول" بنسبة 41.6%، في حين جاء الكمبيوتر المحمول في آخر الترتيب بنسبة 12.5%.

أما بالنسبة لمجلس الأمة، فقد احتل من يمتلكون النوعين معا لجهاز الكمبيوتر المرتبة الأولى بنسبة 75%، ثم الكمبيوتر الثابت والمحمول في نفس المرتبة الثانية بنسبة لم تتجاوز 10% لكل منهما.

وبالنسبة للعينة الإجمالية للبرلمان بغرفتيه، فقد جاء من يمتلكون النوعين معا في المرتبة الأولى بنسبة 51.4%، ثم الكمبيوتر الثابت في المركز الثاني بنسبة 33.8%، في حين جاء الكمبيوتر المحمول في المرتبة الأخيرة بنسبة لم تتعد 11.7%.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النسبة الكلية للذين يمتلكون الكمبيوتر المحمول هي 63.2%، وهو مؤشر مهم لممارسة ما اصطلح عليه الباحثون المعاصرون بـ"الديمقراطية المحمولة أو المتنقلة".

جدول رقم 10: علاقة نوع جهاز الكمبيوتر بمتغير السن

الإثتان معا			كمبيوتر محمول			كمبيوتر ثابت			نوع جهاز الكمبيوتر	السن
%	%	ك	%	%	ك	%	%	ك		
التكرار	العينة		التكرار	العينة		التكرار	العينة			
2.1	2.0	1	0	0	0	0	0	0	من 25 إلى 35 سنة	المجلس الشعبي الوطني
19.1	18.7	9	6.3	6.2	3	25.5	25	12	من 36 إلى 50 سنة	
19.1	18.7	9	6.3	6.2	3	14.8	14.5	7	من 51 إلى 60 سنة	
2.1	2.0	1	0	0	0	4.2	4.1	2	أكثر من 60	
42.5	41.6	20	12.7	12.5	6	44.6	43.7	21	المجموع	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	من 25 إلى 35 سنة	مجلس الأمة
36.8	35	7	10.5	10	2	0	0	0	من 36 إلى 50 سنة	
42.1	40	8	0	0	0	10.5	10	2	من 51 إلى 60 سنة	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	أكثر من 60	
78.9	75	15	10.5	10	2	10.5	10	2	المجموع	
1.5	1.4	1	0	0	0	0	0	0	من 25 إلى 35 سنة	البرلمان بغرفتيه
24.2	23.5	16	7.5	7.3	5	18.1	17.6	12	من 36 إلى 50 سنة	
25.7	25	17	4.5	4.4	3	13.6	13.2	9	من 51 إلى 60	
1.5	1.4	1	0	0	0	3.0	2.9	2	أكثر من 60	
53.0	51.4	35	12.1	11.7	8	34.8	33.8	23	المجموع	

بالنسبة لعينة الغرفة السفلى، يلاحظ من الجدول رقم 10 وجود مفردة واحدة عمرها ما بين 25 و 35 سنة تمتلك النوعين معا لجهاز الكمبيوتر، ولدى الفئة العمرية بين 36 و 50 سنة، فإن النوع الثابت يحتل المرتبة الأولى بنسبة 25%، ويأتي في المرتبة الثانية من يمتلكون النوعين معا بنسبة 18.7%، في حين لا تتعدى نسبة امتلاك النوع المحمول لوحده 6.3%، وعند الفئة من 51 إلى 60 سنة، يأتي من يمتلكون النوعين معا في المركز الأول بنسبة 18.7%، ثم النوع الثابت في المركز الثاني بنسبة 14.5%، وأخيرا المحمول لوحده بنسبة 6.3%، أما لدى فئة أكثر من 60 سنة، فيأتي النوع الثابت في المرتبة الأولى بنسبة 4.1%، مقابل 2.0% لمن يملكون النوعين معا، و0% للمحمول.

وبالنسبة لعينة الغرفة العليا، ولدى الفئة العمرية من 36 إلى 50 سنة، يحتل من يمتلكون النوعين معا المرتبة الأولى بنسبة 35%، ثم المحمول بنسبة 10%، مقابل 0% للنوع الثابت، ولدى الفئة من 51 إلى 60 سنة، يأتي في المرتبة الأولى امتلاك النوعين معا بنسبة 40%، ثم الثابت في المرتبة الثانية بنسبة 10%، مقابل 0% للمحمول.

وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، ولدى الفئة من 25 إلى 35 سنة، توجد مفردة واحدة تمثل نسبة 1.4% تمتلك النوعين معا، وعند الفئة من 36 إلى 50 سنة، يحتل رأس الترتيب امتلاك النوعين معا بنسبة 23.5%، ثم الثابت بنسبة 17.6%، يليه المحمول بنسبة 7.3%، ونفس الأمر بالنسبة للفئة من 51 إلى 60 سنة، حيث يحل في المركز الأول المالكون للنوعين معا بنسبة 25%، ثم الثابت بنسبة 13.2%، يليه المحمول بنسبة 4.4%، أما لدى فئة أكثر من 60 سنة، فيأتي الكمبيوتر الثابت في قمة الترتيب بنسبة 2.9%، مقابل 1.4% لمن يملكون النوعين معا.

جدول رقم 11: الإشتراك بالإنترنت

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الإشتراك بالإنترنت
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
95.6	65	95	19	95.8	46	نعم
4.4	3	5	1	4.2	2	لا
100	68	100	20	100	48	المجموع

يبين الجدول رقم 11 أن نسبة الذين لديهم اشتراك بالإنترنت في المجلس الشعبي الوطني هي 95.8%، ونفس النسبة تقريبا تتواجد لدى عينة مجلس الأمة، حيث بلغت 95%، وهي قريبة

جدا من النسبة الإجمالية للمشاركين بالإنترنت في البرلمان ككل، والتي تصل إلى 95.6%، مما يعني أن الغالبية العظمى من البرلمانيين لديهم ربط بالإنترنت، في حين أن نسبة النواب الذين لا يتوفرون على الإشتراك بالإنترنت لم تتعد 4.2%، وهي تقترب من نسبة أعضاء مجلس الأمة الذين ليس لديهم اشتراك بالإنترنت، حيث تبلغ 5%، ومن ثم فإن النسبة الإجمالية للذين لا يمتلكون اشتراكا بالإنترنت هي 4.4% من العينة الإجمالية للبرلمان ككل.

جدول رقم 12: حجم استعمال الإنترنت في مكان العمل

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	إستعمال الإنترنت في مكان العمل
32.4	22	50	10	25.0	12	بنسبة قليلة
35.3	24	30	6	37.5	18	بنسبة معتبرة
16.2	11	15	3	16.7	8	بنسبة كبيرة
16.2	11	5	1	20.8	10	لا أستعملها إطلاقا
100	68	100	20	100	48	المجموع

يوضح الجدول رقم 12 أن نواب المجلس الشعبي الوطني الذين يستعملون الإنترنت في مكان العمل "بنسبة معتبرة" يحتلون المرتبة الأولى من حجم العينة بنسبة 37.5%، ثم يأتي من يستعملونها "بنسبة قليلة" في المركز الثاني بنسبة 25%، في حين احتل من لا يستعملونها إطلاقا في مكان العمل المركز الثالث بنسبة 20.8%، أما أولئك الذين يستعملونها بنسبة كبيرة، فقد جاءوا في المركز الأخير بنسبة لم تتجاوز 16.7%.

أما بالنسبة للغرفة العليا للبرلمان، فقد جاء من يستعملونها بنسبة قليلة في المرتبة الأولى بنسبة 50%، ثم من يستعملونها بنسبة معتبرة في المركز الثاني بنسبة 30%، أما الذين يستعملونها بنسبة كبيرة فقد احتلوا المركز الثالث بنسبة 15%، في حين جاء الذين لا يستعملونها إطلاقا في آخر الترتيب بنسبة 5%.

وبالنسبة للعينة الإجمالية للبرلمان بغرفتيه، فقد احتل مستعملو الإنترنت في مكان العمل بنسبة معتبرة المرتبة الأولى بنسبة 35.3%، يليهم من يستعملونها بنسبة قليلة في المركز الثاني بنسبة 32.4%، ثم ذوو الإستعمال بنسبة كبيرة وكذا من لا يستعملونها إطلاقا في نفس الترتيب الأخير بنسبة 16.2% لكل منهما.

جدول رقم 13: علاقة استعمال الأنترنت في مكان العمل بمتغير المستوى التعليمي

المجموع		لا أستعملها		بنسبة كبيرة		بنسبة معتبرة		بنسبة قليلة		استعمال الأنترنت في مكان العمل		المستوى التعليمي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
2.0	1	0	0	0	0	0	0	2.0	1	متوسط	المجلس الشعبي الوطني	
18.7	9	10.4	5	2.0	1	2.0	1	4.1	2	ثانوي		
47.9	23	6.2	3	2.0	1	27.0	13	12.5	6	ليسانس		
16.6	8	0	0	4.1	2	6.2	3	6.2	3	ماجستير		
14.5	7	4.1	2	8.3	4	2.0	1	0	0	دكتوراه		
100	48	20.8	10	16.6	8	37.5	18	25	12	المجموع		
5	1	0	0	0	0	0	0	5	1	متوسط	مجلس الأمة	
40	8	5	1	0	0	15	3	20	4	ثانوي		
25	5	0	0	0	0	5	1	20	4	ليسانس		
5	1	0	0	5	1	0	0	0	0	ماجستير		
25	5	0	0	10	2	10	2	5	1	دكتوراه		
100	20	5	1	15	3	30	6	50	10	المجموع		
2.9	2	0	0	0	0	0	0	2.9	2	متوسط	البرلمان بغرفتيه	
25	17	8.8	6	1.4	1	5.8	4	8.8	6	ثانوي		
41.1	28	4.4	3	1.4	1	20.5	14	14.7	10	ليسانس		
13.2	9	0	0	4.4	3	4.4	3	4.4	3	ماجستير		
17.6	12	2.9	2	8.8	6	4.4	3	1.4	1	دكتوراه		
100	68	16.1	11	16.1	11	35.2	24	32.3	22	المجموع		

يلاحظ من الجدول رقم 13 وجود علاقة قوية نسبيا بين متغير المستوى التعليمي وبين استعمال الأنترنت في مكان العمل، بحيث يزيد حجم الإستعمال بارتفاع المستوى الدراسي، والعكس صحيح، فبالنسبة للغرفة السفلى للبرلمان، يلاحظ أن 10.4% ممن لهم مستوى دون الجامعي لا يستعملونها، و6.2% يستعملونها "بنسبة قليلة" بمجموع 3 تكرارات، في حين لا تتعدى نسبة من يستعملونها "بنسبة معتبرة" و"بنسبة كبيرة" 2.0% ويتكرر واحد لكل منهما.

أما من لهم مستوى جامعي فما فوق، فالملاحظ ان 10.4% فقط منهم لا يستعملونها بمجموع 5 تكرارات، و 18.7% لمن يستعملونها "بنسبة قليلة" منهم بمجموع 9 تكرارات، مقابل 35.4% للاستعمال "بنسبة معتبرة" ب 17 تكرارا، و 14.5% للاستعمال "بنسبة كبيرة" ب 7 تكرارات. وبالنسبة لمجلس الأمة، فإن 20% ممن لهم مستوى دون الجامعي يستعملون الأنترنت ب"نسبة قليلة"، مقابل 15% فقط "بنسبة معتبر"، و 0% "بنسبة كبيرة"، وبالنسبة لمن لهم مستوى الماجستير فهناك مفردة واحدة ضمن العينة تستعملها "بنسبة كبيرة"، وبالنسبة لحملة الدكتوراه، فإن 5% يستعملونها بنسبة قليلة، مقابل 10% بنسبة معتبرة، ونفس النسبة 10% "بنسبة كبيرة"، و 0% لا يستعملونها.

وبالنسبة للبرلمان ككل، فإن 8.8% ممن لهم مستوى دون الجامعي لا يستعملونها، و 11.7% يستعملونها "بنسبة قليلة" بمجموع 6 تكرارات، في حين لا تتعدى نسبة من يستعملونها "بنسبة معتبرة" 5.8%، و 1.4% فقط لمن يستعملونها "بنسبة كبيرة" بتكرار واحد فقط، أما من لهم مستوى جامعي فما فوق، فيأتي في المرتبة الأولى منهم ذوو الإستعمال "بنسبة معتبرة" ب 29.4% وبمجموع 20 تكرارا، ويأتي في المرتبة الأخيرة من لا يستعملونها منهم بنسبة 7.3% وب 5 تكرارات فقط، و 14.7% يستعملونها "بنسبة كبيرة" بمجموع 10 تكرارات.

جدول رقم 14: حجم استعمال الأنترنت في البيت

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	إستعمال الأنترنت في البيت
25.0	17	15	3	29.2	14	نادرا
42.6	29	55	11	37.5	18	أحيانا
23.5	16	25	5	22.9	11	غالبا
8.8	6	5	1	10.4	5	لا أستعملها إطلاقا
100	68	100	20	100	48	المجموع

يبين الجدول رقم 14 أن من يستعملون الأنترنت "نادرا" في البيت يحتلون المرتبة الأولى من حجم عينة المجلس الشعبي الوطني بنسبة 37.5%، يليهم من يستعملونها "أحيانا" في المركز الثاني بنسبة بلغت 29.2%، في حين أن الذين يستعملونها "غالبا" لم تتجاوز نسبتهم 22.9%، ويأتي في المركز الأخير الذين لا يستعملونها في البيت مطلقا بنسبة 10.4%.

وفيما يخص مجلس الأمة، فإن نسبة الذين يستعملون الأنترنت "أحيانا" بلغت 55%، ليحتلوا بذلك المرتبة الأولى، يليهم الأعضاء الذين يستخدمونها "غالبا" في المرتبة الثانية بنسبة 25%، أما المركز الثالث فيحتله أعضاء مجلس الأمة الذين يستعملونها "نادرا"، حيث بلغت نسبتهم 15%، في حين جاء الذين لا يستعملونها مطلقا في ذيل الترتيب بنسبة لم تتعد 5%.

وبالنسبة للبرلمان ككل، فقد احتل من يستعملون الأنترنت في البيت "أحيانا" المرتبة الأولى بنسبة 42.6%، يليهم من يستخدمونها "نادرا" في المركز الثاني بنسبة 25%، أما من يستعملونها "غالبا" فلم تتعد نسبتهم 23.5%، ويأتي في المركز الأخير من لا يستعملونها مطلقا بنسبة لم تتجاوز 8.8%، مما يدل على أن استعمال الأنترنت في البيت من قبل البرلمانين عموما من متوسط إلى قليل.

ويلاحظ من الجدول رقم 15 أن هناك علاقة بين حجم استعمال الأنترنت في البيت وبين متغير المستوى التعليمي، بحيث يرتفع معدل الإستعمال كلما ارتفع المستوى الدراسي، خاصة لدى ذوي المستوى التعليمي العالي (ما بعد التدرج) والعكس صحيح، فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، يحتل الإستعمال "نادرا" المرتبة الأولى عند ذوي المستوى الدراسي دون الجامعي بنسبة 12.5%، مقابل 2.0% فقط يستعملونها "غالبا"، ونفس النسبة للإستعمال "غالبا".

أما من لهم المستوى الجامعي فما فوق، فإن 16.6% فقط منهم يستعملونها "نادرا" بمجموع 8 تكرارات، مقابل 33.3% منهم يستعملونها "أحيانا" بمجموع 16 تكرارا، و20.8% منهم يستعملونها "غالبا" بمجموع 10 تكرارات.

وبالنسبة لعينة مجلس الأمة، فإن 10% ممن لهم مستوى دون الجامعي يستعملونها "نادرا"، مقابل 25% للإستعمال "أحيانا"، و5% فقط للإستعمال "غالبا"، وكذا نفس النسبة 5% لمن لا يستعملونها. في حين أن ذوي المستوى الجامعي فما فوق، فإن 0% لا يستعملونها، و5% فقط يستعملونها "نادرا"، مقابل 30% للإستعمال "أحيانا"، و20% "غالبا" ما يستعملونها.

وأما فيما يتعلق بالبرلمان ككل، فالملاحظ أن 11.7% ممن لهم مستوى دون الجامعي يستعملونها "نادرا"، مقابل 10.2% للإستعمال "أحيانا"، بمجموع 7 تكرارات، و2.9% فقط للإستعمال "غالبا"، في حين أن 13.2% ممن لهم مستوى جامعي فما فوق من العينة الإجمالية للدراسة يستعملونها "نادرا" بمجموع 9 تكرارات، مقابل 32.3% للإستعمال "أحيانا" بمجموع 22

تكرارا، و20.5% للإستعمال "غالبا" بمجموع 14 تكرارا، ويأتي في المرتبة الأخيرة من لا يستعملونها منهم بنسبة 5.8% فقط بمجموع 4 تكرارات.

جدول رقم 15: علاقة استعمال الأنترنت في البيت بمتغير المستوى التعليمي

المجموع		لا أستعملها		بنسبة كبيرة		أحيانا		نادرا		إستعمال الأنترنت في البيت		المستوى التعليمي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
2.0	1	0	0	0	0	2.0	1	0	0	متوسط	المجلس الشعبي الوطني	
18.7	9	2.0	1	2.0	1	2.0	1	12.5	6	ثانوي		
47.9	23	6.2	3	8.3	4	22.9	11	10.4	5	ليسانس		
16.6	8	2.0	1	4.1	2	6.2	3	4.1	2	ماجستير		
14.5	7	0	0	8.3	4	4.1	2	2.0	1	دكتوراه		
100	48	10.4	5	22.9	11	37.5	18	29.1	14	المجموع		
5	1	0	0	0	0	5	1	0	0	متوسط	مجلس الأمة	
40	8	5	1	5	1	20	4	10	2	ثانوي		
25	5	0	0	5	1	15	3	5	1	ليسانس		
5	1	0	0	5	1	0	0	0	0	ماجستير		
25	5	0	0	10	2	15	3	0	0	دكتوراه		
100	20	5	1	25	5	55	11	15	3	المجموع		
2.9	2	0	0	0	0	2.9	2	0	0	متوسط	البرلمان بغرفتيه	
25	17	2.9	2	2.9	2	7.3	5	11.7	8	ثانوي		
41.1	28	4.4	3	7.3	5	20.5	14	8.8	6	ليسانس		
13.2	9	1.4	1	4.4	3	4.4	3	2.9	2	ماجستير		
17.6	12	0	0	8.8	6	7.3	5	1.4	1	دكتوراه		
100	68	8.8	6	23.5	16	42.6	29	25	17	المجموع		

وتؤكد أرقام الجدول رقم 16 النتائج التي أظهرها الجدولان السابقان رقما 12 و14، من أن حجم استعمال الانترنت من قبل البرلمانين يتراوح بين الإستعمال المتوسط والقليل، فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، نجد أن نسبة 50% من العينة، وهي تمثل المرتبة الأولى، يستعملون

الأنترنت من ساعة إلى ساعتين يوميا، ثم يأتي في المرتبة الثانية من يستعملونها لأقل من ساعة بنسبة 20.8%، في حين جاء في المركز الثالث من يستعملونها لأكثر من 3 ساعات يوميا بنسبة 14.5%، أما المركز الأخير فقد حل فيه من تراوح استعمالهم للأنترنت بين 2 إلى 3 ساعات يوميا بنسبة بلغت 12.5%.

وفيما يخص مجلس الأمة، فإن المرتبة الأولى لم تتغير، فهي لمن يستعملون الأنترنت لمدة تتراوح بين الساعة والساعتين يوميا بنسبة 50%، ويأتي في المرتبة الثانية ذوو الإستعمال بين 2 إلى 3 ساعات بنسبة 20% أما المركز الثالث فقد احتله المستعملون لأقل من ساعة بنسبة 15%، في حين لم تتعد نسبة الذين يستعملونها لأكثر من 3 ساعات 10% ليحلوا بذلك في مؤخرة الترتيب.

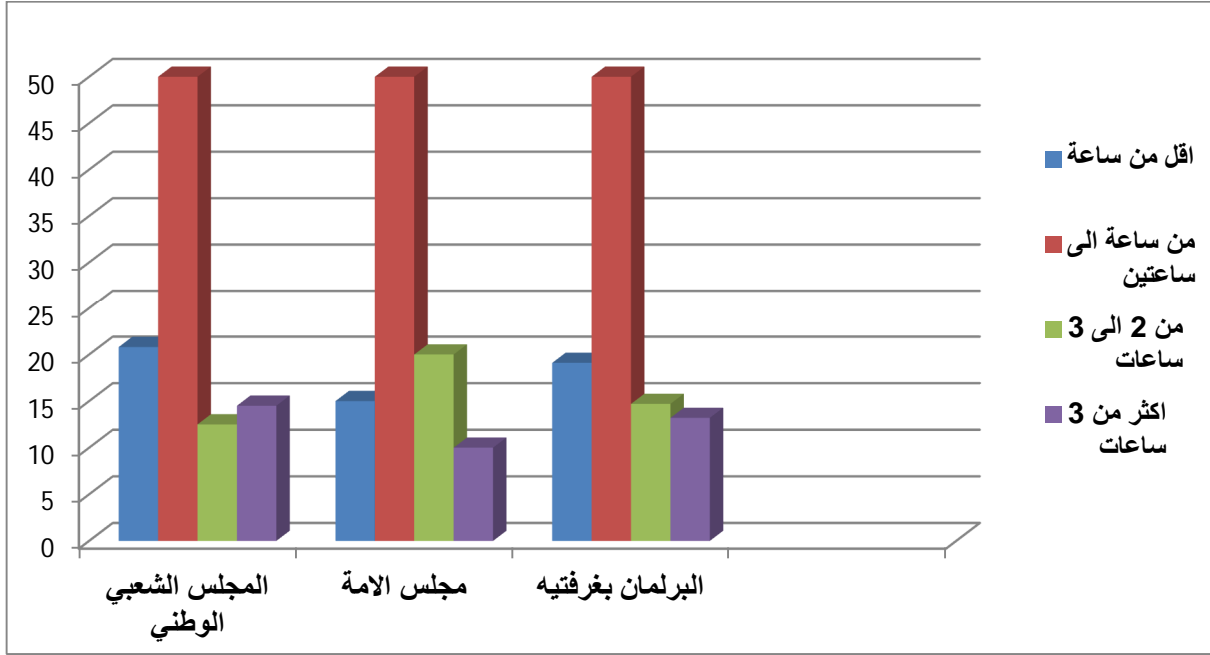
وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، يأتي دائما الإستعمال المتوسط من ساعة إلى ساعتين في المركز الأول بنسبة 50%، يليه الإستعمال الضعيف لأقل من ساعة في المرتبة الثانية بنسبة 19.1%، ثم الإستعمال من 2 إلى 3 ساعات في المرتبة الثالثة بنسبة 14.7%، أما الحجم الزمني الكبير للإستعمال وهو أكثر من 3 ساعات، فقد جاء في المركز الأخير، حيث لم تتعد نسبته 13.2%.

جدول رقم 16: الوقت اليومي المخصص لاستعمال الأنترنت

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الوقت اليومي لاستعمال الأنترنت
%	%	ك	%	%	ك	%	%	ك	
التكرار	العينة		التكرار	العينة		التكرار	العينة		
19.6	19.1	13	15.7	15	3	21.2	20.8	10	أقل من ساعة
51.5	50	34	52.6	50	10	51.0	50	24	من ساعة إلى ساعتين
15.1	14.7	10	21.0	20	4	12.7	12.5	6	من 2 إلى 3 ساعات
13.6	13.2	9	10.5	10	2	14.8	14.5	7	أكثر من 3 ساعات
100	-	66	100	-	19	100	-	47	المجموع

وفيما يلي قراءة عينية لمعطيات الجدول رقم 16 عن طريق التمثيل البياني:

رسم بياني رقم 01: الوقت اليومي المخصص لاستعمال الأنترنت



جدول رقم 17: الوقت اليومي المخصص لاستعمال الهاتف النقال

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الوقت اليومي لاستعمال الهاتف النقال
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
19.1	13	20	4	16.7	8	نصف ساعة
16.2	11	20	4	16.7	8	ساعة
17.6	12	15	3	18.8	9	ساعة ونصف
47.1	42	45	9	47.9	23	أكثر من ساعة ونصف
100	68	100	20	100	48	المجموع

تشير معطيات الجدول رقم 17 أن حجم الإستعمال اليومي للهاتف النقال من قبل عينة الغرفة السفلى مرتفع، حيث أن مستعملي هذا الجهاز لأكثر من ساعة ونصف يومياً يأتون في أول الترتيب بنسبة 47.9%، ثم جاء الإستعمال لساعة ونصف في المركز الثاني بنسبة 18.8%، في حين جاء الإستعمال لمدة ساعة وكذا نصف ساعة في نفس الترتيب الثالث بنسبة 16.7% لكل منهما.

ونفس النتائج تقريبا تنطبق على الغرفة العليا، حيث يأتي مستعملو الهاتف النقال لأكثر من ساعة ونصف في المرتبة الأولى بنسبة 45%، ثم يأتي مستعملوه لمدة ساعة وكذا نصف ساعة يوميا في نفس المرتبة الثانية بنسبة 20% لكل منهما، أما في المركز الأخير، فقد جاء المستعملون لمدة ساعة ونصف بنسبة لم تتعد 15%.

وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، فإن المرتبة الأولى لم تتغير، حيث أن الحجم الزمني الكبير لاستعمال الهاتف النقال وهو أكثر من ساعة ونصف يبلغ نسبة 47.1%، ليأتي بعده الإستعمال لمدة نصف ساعة في المركز الثاني بنسبة 19.1%، أما المستعملون لمدة ساعة ونصف فقد بلغت نسبتهم 17.6% ليحتلوا المركز الثالث، في حين جاء في المركز الأخير حجم الإستعمال لمدة ساعة بنسبة لم تتجاوز 16.2%.

ويلاحظ من الجدول رقم 18 أن المنطقة الجغرافية لها تأثير نسبي على حجم استعمال الهاتف النقال، بحيث يحتل من يستعملونه لمدة نصف ساعة المرتبة الأولى لمنطقة الجنوب في كل من مجلس الأمة والبرلمان بغرفتيه، مقارنة بالأحجام الزمنية الأخرى، في حين أن من يستعملونه لأكثر من ساعة ونصف من الجنوب في المجلس الشعبي الوطني يحتلون المرتبة الأولى بنسبة 8.5%، مقابل 4.2% لمن يستعملونه لمدة نصف ساعة، في حين أن المناطق الجغرافية الثلاث الأخرى (الشرق، الوسط والغرب) تسجل أوقات استعمال مرتفعة للهاتف النقال، بحيث تحتل نسبة الإستعمال لأكثر من ساعة ونصف المرتبة الأولى في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، ومن ثم البرلمان بغرفتيه.

وفي مجلس الأمة تحتل مدة الإستعمال لنصف ساعة المرتبة الأولى لدى منطقة الجنوب بنسبة 15%، بينما تقدر نسبة الإستعمال لأكثر من ساعة ونصف 0%، وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، فإن مدة الإستعمال المقدر بنصف ساعة، وهي أدنى مدة تحتل المرتبة الأولى في منطقة الجنوب بنسبة 7.3%، في حين لا تتجاوز مدة الإستعمال "أكثر من ساعة ونصف" 5.8%.

ومنه يستنتج أن الحجم الزمني لاستعمال الهاتف النقال يسجل انخفاضا في منطقة الجنوب الجزائري مقارنة بالمناطق الأخرى، ويمكن أن يفسر ذلك بشساعة هذه المنطقة، ومشاكل التغطية الهاتفية الجوال التي يمكن أن تطرح، مما يجعل الهاتف النقال وسيلة غير ذات أولوية لدى البرلمانيين الذين ينتمون إلى هذه المنطقة.

جدول رقم 18: علاقة الحجم الزمني لاستعمال الهاتف النقال بمتغير المنطقة الجغرافية

المجموع		الشرق		الوسط		الغرب		الجنوب		المنطقة الجغرافية		وقت استعمال الهاتف النقال
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
16.6	8	2.0	1	6.2	3	4.2	2	4.2	2	نصف ساعة	المجلس الشعبي الوطني	
16.6	8	2.0	1	8.5	4	6.2	3	0	0	ساعة		
18.7	9	10.4	5	8.5	4	0	0	0	0	ساعة ونصف		
47.9	23	16.6	8	16.6	8	6.2	3	8.5	4	أكثر من ساعة ونصف		
100	48	31.2	15	39.5	19	16.6	8	12.7	6	المجموع		
25	5	10	2	0	0	0	0	15	3	نصف ساعة	مجلس الأمة	
15	3	10	2	0	0	0	0	5	1	ساعة		
15	3	10	2	0	0	0	0	5	1	ساعة ونصف		
45	9	25	5	10	2	10	2	0	0	أكثر من ساعة ونصف		
100	20	55	11	10	2	10	2	25	5	المجموع		
19.1	13	4.4	3	4.4	3	2.9	2	7.3	5	نصف ساعة	البرلمان بغرفتيه	
16.1	11	4.4	3	5.8	4	4.4	3	1.4	1	ساعة		
17.6	12	10.2	7	5.8	4	0	0	1.4	1	ساعة ونصف		
47.0	32	19.1	13	14.7	10	7.3	5	5.8	4	أكثر من ساعة ونصف		
100	68	38.2	26	30.8	21	14.7	10	16.1	11	المجموع		

جدول رقم 19: الإشتراك بالإنترنت عبر الهاتف النقال

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الإشتراك بالإنترنت عبر الهاتف النقال
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
19.1	13	15	3	20.8	10	نعم
80.9	55	85	17	79.2	38	لا
100	68	100	20	100	48	المجموع

تدل بيانات الجدول 19 أن نسبة 79.2% من عينة المجلس الشعبي الوطني ليس لديهم اشتراك بالإنترنت عبر الهاتف النقال، في حين لم تتجاوز نسبة الذين يتوفرون على هذه الخدمة العصرية 20.8%.

والأمر لا يختلف بالنسبة لمفردات عينة مجلس الأمة، حيث تصل نسبة الذين لا يتوفرون على ربط بشبكة الإنترنت على هواتفهم النقالة 85%، أما الذين لديهم إمكانية الإبحار على الشبكة من هواتفهم النقالة فلم تتعد نسبتهم 15%، بمجموع ثلاث تكرارات فقط. وفيما يتعلق بالبرلمان ككل، فإن النواب الذين لديهم اشتراك بالشبكة العنكبوتية على الهاتف النقال لا تتجاوز نسبتهم 19.1%، أما الذين لا يتوفرون على هذه الخدمة فإنهم يشكلون الغالبية العظمى من العينة الإجمالية للبرلمان بنسبة بلغت 80.9%.

جدول رقم 20: علاقة الإشتراك بالإنترنت عبر الهاتف النقال بمتغير الجنس

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الجنس الإشتراك بالإنترنت عبر الهاتف النقال	
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور		
13	1	12	3	0	3	10	1	9	ك	نعم
19.1	1.4	17.6	15	0	15	20.8	2.0	18.7	%	
55	5	50	17	2	15	38	3	35	ك	لا
80.8	7.3	73.5	85	10	75	79.1	6.2	72.9	%	
68	6	62	20	2	18	48	4	44	ك	المجموع
100	8.8	91.1	100	10	90	100	8.3	91.6	%	

يلاحظ من الجدول رقم 20 أن نسبة الإشتراك بالإنترنت عبر الهاتف النقال ضعيفة لدى كل من الذكور والإناث معاً، فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، تشير أرقام الجدول إلى أن 2.0% من الإناث يتوفرون على خدمة الإنترنت على الهاتف النقال، مقابل 6.2% لا يتوفرون عليها، ولدى الذكور يلاحظ أن 72.9% منهم ليس لديهم هذه الخدمة، في حين لا تتعدى نسبة الذين يتوفرون عليها 18.7%.

وبالنسبة للغرفة العليا، يلاحظ أن المفردتين اللتين تنتميان إلى جنس الإناث في عينة مجلس الأمة لا يتوفر لديهما ربط بالإنترنت على الهاتف النقال، وهو ما يمثل نسبة 10%، وبالنسبة للذكور يلاحظ أن 75% منهم يفتقرون لهذه الخدمة، مقابل 15% فقط يتوفرون عليها. وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، فالملاحظ أن نسبة 7.3% من الإناث لا يتوفرون على ربط بالإنترنت عبر الهاتف الجوال، مقابل 1.4% فقط يتوفرون عليها، وهو ما يمثل مفردة واحدة، ولدى الذكور يلاحظ أن 73.5% منهم لا يتوفرون على هذه الخدمة، في حين لا تتعدى نسبة من يتوفرون عليها 17.6%.

ويظهر الجدول رقم 21 المصادر التي يستقي منها البرلمان معلوماته، والتي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، وملاحظ أن عدد التكرارات يفوق بأضعاف عدد مفردات العينة، مما يدل على تعدد وتنوع مصادر المعلومات لدى النائب البرلماني، وتوضح أرقام الجدول احتلال القنوات الفضائية للمرتبة الأولى بنسبة 77.0% بالنسبة لعينة المجلس الشعبي الوطني، وتأتي في المرتبة الثانية الصحف والمجلات كمصدر للمعلومات بنسبة 72.9%، بينما جاءت كل من الإنترنت وتقارير الخبراء في نفس المركز الثالث بنسبة 68.7% لكل منهما، لتأتي النشرات الرسمية في المركز الخامس بنسبة لم تتجاوز 58.3%، ثم يأتي على التوالي كل من الهاتف النقال 39.7%، الإذاعات 27.0%، ثم الهاتف الثابت والفاكس في ذيل الترتيب بنسبة 20.8% لكل منهما.

وفيما يخص عينة مجلس الأمة، تشير معطيات الجدول أن النشرات الرسمية هي المصدر رقم 01 لمعلومات السيناتور، ويفسر ذلك بالوثوق في هذا النوع من المصادر لأنه رسمي، وجاءت الإنترنت في المرتبة الثانية بنسبة 65%، ثم الصحف والمجلات في المركز الثالث بنسبة 60%، ثم القنوات الفضائية في المرتبة الرابعة بنسبة 50%، تليها تقارير الخبراء والهاتف النقال في نفس الترتيب الخامس بنسبة 35% لكل منهما، ثم الإذاعات 25%، والملاحظ أن الهاتف الثابت

والفاكس يقعان في ذيل الترتيب كما هو عليه الأمر لدى عينة الغرفة السفلى بنسبة 20% لكل منهما.

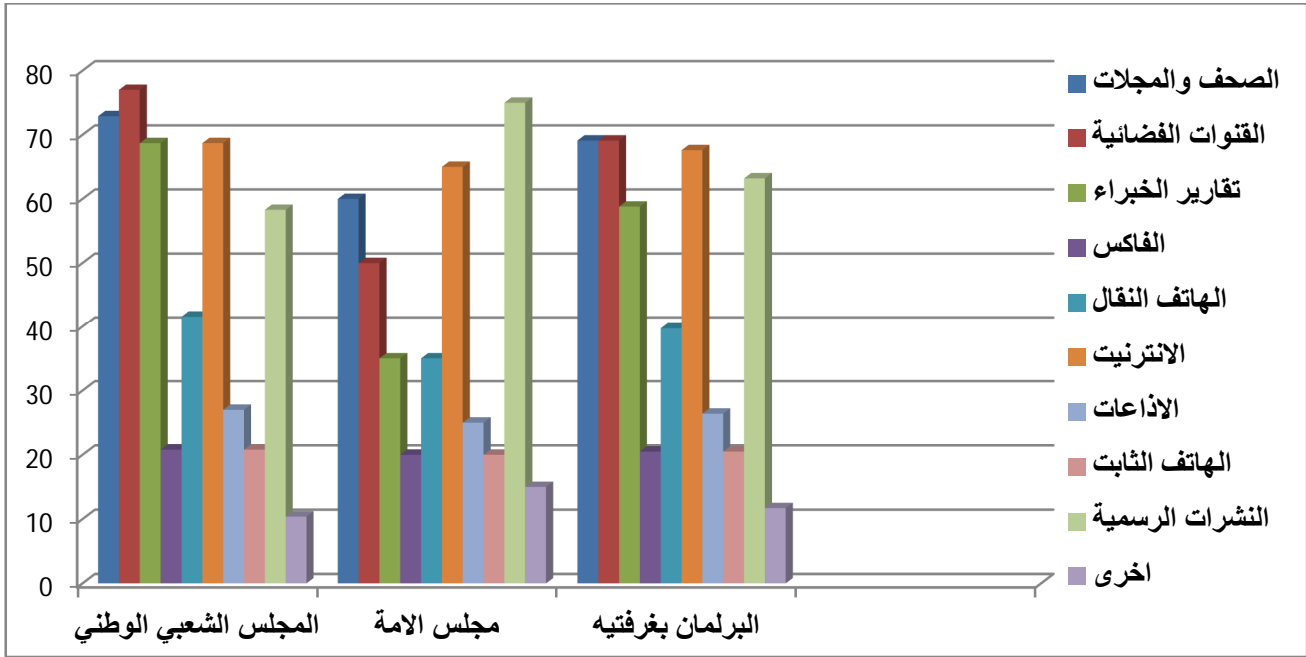
وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، فقد احتلت كل من الصحف والمجلات والقنوات الفضائية رأس الترتيب كمصدر للمعلومات بنسبة 67.6%، لتحل الأنترنت في المرتبة الثانية بنسبة 67.6%، ثم النشرات الرسمية 63.2%، ثم تقارير الخبراء 58.8%، فالهاتف النقال 39.7%، ثم الهاتف الثابت والفاكس في مؤخرة الترتيب بنسبة 20.5% لكل منهما.

جدول رقم 21: وسيلة الحصول على المعلومات المتعلقة بصنع القرارات

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية وسيلة الحصول على المعلومات
% التكرار	% العينة	ك	% التكرار	% العينة	ك	% التكرار	% العينة	ك	
15.4	69.1	47	15	60	12	15.6	72.9	35	الصحف والمجلات
15.4	69.1	47	12.5	50	10	16.5	77.0	37	القنوات الفضائية
13.1	58.8	40	8.7	35	7	14.7	68.7	33	تقارير الخبراء
4.6	20.5	14	5	20	4	4.4	20.8	10	الفاكس
8.8	39.7	27	8.7	35	7	8.9	41.6	20	الهاتف النقال
15.1	67.6	46	16.2	65	13	14.7	68.7	33	الأنترنت
5.9	26.4	18	6.2	25	5	6.0	27.0	13	الإذاعات
4.6	20.5	14	5	20	4	4.4	20.8	10	الهاتف الثابت
14.1	63.2	43	18.7	75	15	13.0	58.3	28	النشرات الرسمية
2.6	11.7	8	3.7	15	3	2.3	10.4	5	أخرى
100	-	304	100	-	80	100	-	224	المجموع

وفيما يلي تمثيل بياني للجدول رقم 21:

رسم بياني رقم 02: وسيلة الحصول على المعلومات المتعلقة بصنع القرار



تجدر الإشارة إلى أن بعض الإجابات على هذا السؤال لم تتضمن أرقاماً ترتيبية للخيارات المقترحة، وإنما تمت الإجابة عليه بوضع علامة (X)، وبالتالي فإن الجدول رقم 22 أدناه يعكس الإجابات التي تضمنت أرقاماً ترتيبية فقط.

فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، يلاحظ أن القنوات الفضائية وكذا تقارير الخبراء احتلت المرتبة الأولى بنسبة 18.7% لكل منهما، وتأتي في المرتبة الثالثة الصحف والمجلات بنسبة 10.4%، في حين حلت الأنترنت في المرتبة الرابعة إلى جانب الهاتف النقال بنسبة 4.1% فقط لكل منهما، مع وجود مفردة واحدة رتبت الأنترنت في المرتبة الأخيرة، وهو ما يمثل نسبة 2.0%، مما يعني أن الأنترنت - وكما بينته نتائج الجدول رقم 21 - ليست المصدر الأول والرئيس للمعلومات لدى عينة الغرفة السفلى للبرلمان.

وبالنسبة لمجلس الأمة، فقد تساوت كل من الصحف والمجلات والقنوات الفضائية والهاتف النقال والأنترنت في المرتبة الأولى بنسبة 10% لكل وسيلة إعلامية، ورتبت مفردة واحدة من العينة القنوات الفضائية في الترتيب الأخير، وهو ما يمثل نسبة 5%.

وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، فقد جاءت القنوات الفضائية في المرتبة الأولى بنسبة 16.1%، تليها تقارير الخبراء في المركز الثاني بنسبة 14.7%، ثم الصحف والمجلات في المركز الثالث بنسبة 10.2%، في حين حلت الأنترنت في المركز الرابع إلى جانب الهاتف النقال بنسبة 5.8% لكل منهما، ثم النشرات الرسمية في المركز الخامس بنسبة 4.4%، وحلت الإذاعات في

المركز الأخير بنسبة لا تتعدى 1.4%، بينما رتبت مفردة واحدة القنوات الفضائية في المرتبة الأخيرة وهو ما يمثل نسبة 1.4%، ونفس النسبة لكل من الفاكس والأنترنيت.

وما يستنتج عموماً من هذه الأرقام، هو أن الانترنت والهاتف النقال لا يعتبران من المصادر الأساسية ذات الأولوية في الحصول على المعلومات المتعلقة بصنع القرار البرلماني.

جدول رقم 22: ترتيب وسائل الحصول على المعلومات حسب الأولوية

النشر الرسمية	الهاتف الثابت	الإذاعة	الأنترنيت	الهاتف النقال	الفاكس	تقارير الخبراء	القنوات الفضائية	الصحف و المجلات	الوسيلة الإعلامية			الترتيب
									ك	الرتبة الأولى	ع	
2	0	1	2	2	0	9	9	5	ك	المجلس الشعبي الوطني	الرتبة الأولى	ك
1.2	0	0.6	1.2	1.2	0	5.6	5.6	3.1	%			ك
2.0	0	2.0	4.1	4.1	0	18.7	18.7	10.4	%			ع
0	0	0	1	0	1	0	0	0	ك	مجلس الأمة	الرتبة الأخيرة	ك
0	0	0	0.6	0	0.6	0	0	0	%			ك
0	0	0	2.0	0	2.0	0	0	0	%			ع
1	0	0	2	2	0	1	2	2	ك	مجلس الأمة	الرتبة الأولى	ك
1.9	0	0	3.8	3.8	0	1.9	3.8	3.8	%			ك
5	0	0	10	10	0	5	10	10	%			ع
0	0	0	0	0	0	0	1	0	ك	مجلس الأمة	الرتبة الأخيرة	ك
0	0	0	0	0	0	0	1.9	0	%			ك
0	0	0	0	0	0	0	5	0	%			ع
3	0	1	4	4	0	10	11	7	ك	البرلمان بغرفتيه	الرتبة الأولى	ك
1.4	0	0.4	1.9	1.9	0	4.7	5.2	3.3	%			ك
4.4	0	1.4	5.8	5.8	0	14.7	16.1	10.2	%			ع
0	0	0	1	0	1	0	1	0	ك	البرلمان بغرفتيه	الرتبة الأخيرة	ك
0	0	0	0.4	0	0.4	0	0.4	0	%			ك
0	0	0	1.4	0	1.4	0	1.4	0	%			ع

جدول رقم 23: إمتلاك بريد إلكتروني للاتصال بالمواطنين

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		إمتلاك بريد إلكتروني
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
66.2	45	80	16	60.4	29	نعم
33.8	23	20	4	39.6	19	لا
100	68	100	20	100	48	المجموع

يبين الجدول رقم 23 أن 60.4% من عينة المجلس الشعبي الوطني لديها بريد إلكتروني لاستقبال رسائل وشكاوي ومطالب المواطنين واقتراحاتهم، في حين أن 39.6% منها لا تمتلك هذه الخدمة الإلكترونية.

وفيما يخص عينة مجلس الأمة، فتبين أرقام الجدول أن 80% منها تتوفر على البريد الإلكتروني، بينما أجاب 20% منهم أنهم لا يمتلكون علبة بريد إلكترونية.

وبالنسبة للعينة الكلية للبرلمان بغرفتيه، فإن 66.2% منها لديها عنوان إلكتروني لإرسال واستقبال الرسائل من الناخبين، أما الذين لا تتوفر لديهم هذه الخدمة فتبلغ نسبتهم 33.8%.

جدول رقم 24: علاقة امتلاك بريد إلكتروني بمتغير الجنس

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			إمتلاك بريد إلكتروني	
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور		
44	4	40	16	1	15	28	3	25	ك	نعم
64.7	5.8	58.8	80	5	75	58.3	6.2	52.0	%	
24	2	22	4	1	3	20	1	19	ك	لا
35.2	2.9	32.3	20	5	15	41.6	2.0	39.5	%	
68	6	62	20	2	18	48	4	44	ك	المجموع
100	8.8	91.1	100	10	90	100	8.3	91.6	%	

يلاحظ من الجدول رقم 24 أن نسبة الذين يمتلكون بريدا إلكترونيا تفوق نسبة الذين يتوفرون عليه لدى كل من الإناث والذكور على حد سواء، فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، يلاحظ أن 6.2% من الإناث لا يمتلكن بريدا إلكترونيا، مقابل نسبة 2.0% ممثلة في مفردة واحدة ليس لديها بريد إلكتروني، أما لدى الذكور فإن 52.0% منهم يتوفرون على بريد إلكتروني، في حين أن 39.5% منهم ليس لديهم هذا النوع من البريد العصري السريع.

وبالنسبة لمجلس الأمة، فقد تساوت نسبة امتلاك بريد إلكتروني مع نسبة عدم الإمتلاك لدى الإناث بنسبة 5% لكل منهما، وهو ما يمثل مفردة واحدة في كلا الجانبين، وعند الذكور يلاحظ أن 75% منهم يمتلكون بريدا إلكترونيا، مقابل 15% لا يمتلكونه.

وبخصوص العينة الإجمالية للبرلمان ككل، فإن 5.8% من البرلمانيات تمتلكن بريدا إلكترونيا، مقابل 2.9% لا تمتلكنه، أما لدى الذكور، فتشير معطيات الجدول إلى أن 58.8% منهم لديهم بريد إلكتروني لإرسال واستقبال المراسلات الإلكترونية، في حين لا تتجاوز نسبة من لا يمتلكونه منهم 32.3%.

ويلاحظ من الجدول رقم 25 أن هناك علاقة بين امتلاك بريد إلكتروني وبين متغير المستوى التعليمي، بحيث ترتفع نسبة الإمتلاك بارتفاع المستوى الدراسي والعكس صحيح، فبالنسبة لعينة المجلس الشعبي الوطني، يلاحظ أن نسبة 14.5% ممن لهم مستوى دون الجامعي لا يمتلكون بريدا إلكترونيا، في حين لا تتعدى نسبة الذين يمتلكونه منهم 6.2% بمجموع 3 تكرارات فقط، أما ذوو المستوى الجامعي فما فوق، فتصل نسبة من يمتلكونه منهم 54.1% بمجموع 26 مفردة، في حين لا تتجاوز نسبة من لا يمتلكونه منهم 25% بمجموع 12 تكرارا.

أما بخصوص مجلس الأمة، فإن نسبة من يمتلكون بريدا إلكترونيا من ذوي المستوى دون الجامعي فهي تفوق نسبة من لا يمتلكونه منهم، حيث تصل إلى 35% ب7 تكرارات، مقابل 10% ممن لا يمتلكونه، ونفس الأمر ينطبق على من لهم مستوى جامعي فما فوق.

وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، فإن نسبة 13.2% من العينة الإجمالية للدراسة من ذوي المستوى دون الجامعي لا يمتلكون بريدا إلكترونيا، وهي تقترب من نسبة أولئك الذين يمتلكونه والمقدرة ب14.7% بمجموع 10 تكرارات. بينما ترتفع نسبة امتلاك البريد الإلكتروني لدى من لهم مستوى

جامعي فما فوق، حيث تقدر بـ 51.4% بمجموع 35 تكراراً، مقابل 20.5% لمن لا يمتلكونه منهم بـ 14 مفردة.

جدول رقم 25: علاقة امتلاك بريد إلكتروني بمتغير المستوى التعليمي

المجموع		لا		نعم		إمتلاك بريد المستوى التعليمي الإلكتروني	
%	ك	%	ك	%	ك		
2.0	1	0	0	2.0	1	متوسط	المجلس الشعبي الوطني
18.7	9	14.5	7	4.1	2	ثانوي	
47.9	23	18.7	9	29.1	14	ليسانس	
16.6	8	4.1	2	12.5	6	ماجستير	
14.5	7	2.0	1	12.5	6	دكتوراه	
100	48	39.5	19	60.4	29	المجموع	
5	1	0	0	5	1	متوسط	مجلس الأمة
40	8	10	2	30	6	ثانوي	
25	5	5	1	20	4	ليسانس	
5	1	0	0	5	1	ماجستير	
25	5	5	1	20	4	دكتوراه	
100	20	20	4	80	16	المجموع	
2.9	2	0	0	2.9	2	متوسط	البرلمان بغرفتيه
25	17	13.2	9	11.7	8	ثانوي	
41.1	28	14.7	10	26.4	18	ليسانس	
13.2	9	2.9	2	10.2	7	ماجستير	
17.6	12	2.9	2	14.7	10	دكتوراه	
100	68	33.8	23	66.1	45	المجموع	

جدول رقم 26: إمتلاك موقع إلكتروني شخصي

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		إمتلاك موقع إلكتروني شخصي
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
44.1	30	40	8	45.8	22	نعم
55.9	38	60	12	54.2	26	لا
100	68	100	20	100	48	المجموع

تشير معطيات الجدول رقم 26 إلى أن نسبة الذين لا يمتلكون موقعا إلكترونيا شخصيا أكبر من أولئك الذين يمتلكونه بالنسبة لعينة المجلس الشعبي الوطني، حيث تبلغ نسبة من ليس لديهم موقع إلكتروني 54.2%، في حين لم تعد نسبة الذين يمتلكونه 45.8%. والأمر ذاته بالنسبة لعينة مجلس الأمة، حيث تشير أرقام الجدول أن 60% منها لا تتوفر على موقع إلكتروني شخصي، وأن من يمتلكونه لا تتعدى نسبتهم 40%. وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، فإن نسبة 44.1% من العينة الإجمالية للدراسة تمتلك موقعا إلكترونيا، بينما تبلغ نسبة الذين لا يتوفرون على موقع إلكتروني 55.9%.

ويتبين من الجدول رقم 27 أن متغير المستوى التعليمي يمارس دورا مؤثرا في امتلاك موقع إلكتروني شخصي لدى نواب البرلمان، فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، يلاحظ مثلا أن نسبة 16.6% من ذوي المستوى الثانوي لا يمتلكون موقعا إلكترونيا شخصيا، في حين أن 2.0% فقط يمتلكون موقعا، وكلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة امتلاك موقع إلكتروني، حيث أن نسبة الذين لا يمتلكون موقعا ممن لهم مستوى الماجستير هي 4.1%، أما نسبة الذين يمتلكونه منهم فهي 12.5%، وبالنسبة لذوي مستوى الدكتوراه، فإن 8.3% منهم يمتلكون موقعا إلكترونيا في حين أن 6.2% لا يمتلكونه.

وبالنسبة لمجلس الأمة، فالملاحظ أن الانسبة الإجمالية لمن لهم مستوى جامعي فما فوق والمقدرة بـ 30% بمجموع 6 تكرارات لديهم موقع إلكتروني، بينما لا تتجاوز نسبة الذين لا يمتلكونه 25% بـ 5 تكرارات، في حين أن من لهم مستوى دون الجامعي، لا تتعدى النسبة الإجمالية للذين يمتلكون موقعا إلكترونيا منهم 10% بتكرارين فقط، أما نسبة الذين يمتلكونه فهي 35% بمجموع 7 تكرارات.

وفيما يخص البرلمان ككل، فالملاحظ أن النسبة الكلية لذوي المستوى دون الجامعي الذين لا يمتلكون موقعا لا تتعدى 5.8% بمجموع 4 تكرارات، في حين أن النسبة الكلية لمن يمتلكون موقعا إلكترونيا منهم تبلغ 22.0% بمجموع 15 مفردة، وفيما يخص ذوي المستوى الجامعي فما فوق، فإن نسبة 38.2% وبمجموع 26 تكرارا يمتلكون موقعا إلكترونيا شخصيا، بينما لا تتجاوز نسبة من لا يمتلكونه منهم 33.8% بمجموع 23 تكرارا.

جدول رقم 27: علاقة امتلاك موقع إلكتروني بمتغير المستوى التعليمي

المجموع		لا		نعم		إمتلاك موقع المستوى التعليمي الإلكتروني	
%	ك	%	ك	%	ك		
2.0	1	0	0	2.0	1	متوسط	المجلس الشعبي الوطني
18.7	9	16.6	8	2.0	1	ثانوي	
47.9	23	27.0	13	20.8	10	ليسانس	
16.6	8	4.1	2	12.5	6	ماجستير	
14.5	7	6.2	3	8.3	4	دكتوراه	
100	48	54.1	26	45.8	22	المجموع	
5	1	5	1	0	0	متوسط	مجلس الأمة
40	8	30	6	10	2	ثانوي	
25	5	15	3	10	2	ليسانس	
5	1	0	0	5	1	ماجستير	
25	5	10	2	15	3	دكتوراه	
100	20	60	12	40	8	المجموع	
2.9	2	1.4	1	1.4	1	متوسط	البرلمان بغرفتيه
25	17	20.5	14	4.4	3	ثانوي	
41.1	28	23.5	16	17.6	12	ليسانس	
13.2	9	2.9	2	10.2	7	ماجستير	
17.6	12	7.3	5	10.2	7	دكتوراه	
100	68	55.8	38	44.1	30	المجموع	

جدول رقم 28: وجود رابطة في الموقع الإلكتروني الشخصي

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية وجود رابطة في الموقع
% التكرار	% العينة	ك	% التكرار	% العينة	ك	% التكرار	% العينة	ك	
76.6	33.8	23	62.5	25	5	81.8	37.5	18	نعم
23.3	10.2	7	37.5	15	3	18.1	8.3	4	لا
100	-	30	100	-	8	100	-	22	المجموع

يعتبر الهدف الرئيسي من إنشاء موقع إلكتروني شخصي خاص بالنائب البرلماني، توفير قناة معلوماتية - إتصالية مستمرة بينه وبين المواطنين في أي زمان ومن أي مكان، لذا يعتبر وجود رابطة في الموقع الإلكتروني لتمكين المواطنين من الإتصال بالنائب والعكس ذا أهمية بالغة. والجدول رقم 28 يبين أن نسبة 37.5% من عينة المجلس الشعبي الوطني تتوفر في موقعها الإلكتروني الشخصي رابطة لتمكين الناخبين والمواطنين من الإتصال بالنائب، في حين أن الذين لا يتوفرون على رابطة في مواقعهم لم تتجاوز نسبتهم 8.3%. وبالنسبة لعينة مجلس الأمة، فإن نسبة 25% منها لديها رابطة في الموقع الإلكتروني، في حين أن الذين ليس لديهم رابطة تبلغ نسبتهم 15%. وعند النظر إلى أرقام العينة الكلية للبرلمان بغرفتيه، فإن 33.8% منها تتوفر في مواقعها الإلكترونية الشخصية على رابطة للإتصال، بينما تبلغ نسبة الذين لا يحوزون على رابطة في مواقعهم 10.2%.

وتظهر أرقام الجدول رقم 29 أن عدد التكرارات فاق بكثير عدد مفردات العينة، مما يدل على أن أنواع المواقع الإلكترونية التي يتصفحها نواب البرلمان مختلفة ومتعددة، إذ تشير عينة المجلس الشعبي الوطني أن المواقع الإلكترونية ذات الطابع الإخباري هي الأكثر تفضيلا لديها، تحتل المرتبة الأولى في التصفح بنسبة 72.9%، مما يدل على أن المعلومات الإخبارية تعتبر ذات أهمية وأولوية لدى نواب المجلس الشعبي الوطني، باعتبارها تشكل المادة الخام لصنع القرار التشريعي لديها، لتأتي بعدها المواقع السياسية في المركز الثاني بنسبة 58.3%، ثم المواقع الرسمية للدوائر الحكومية في المرتبة الثالثة بنسبة 56.2%، والملاحظ أن مواقع التواصل

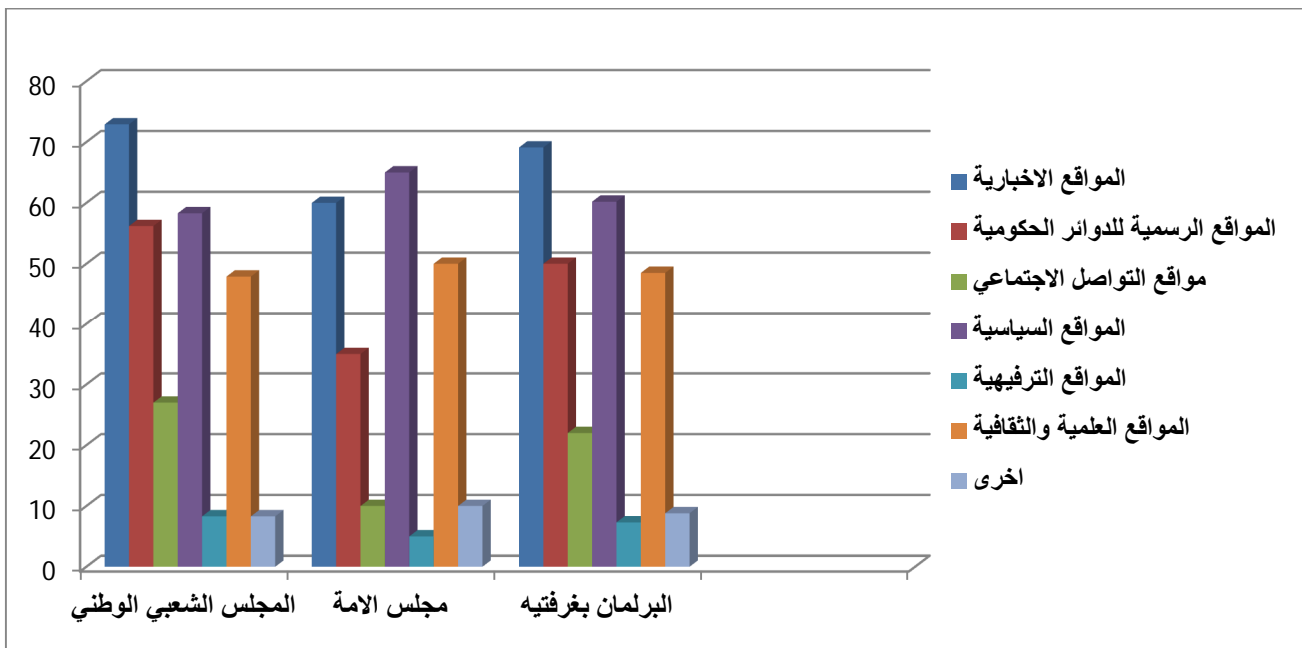
الإجتماعي (فايسبوك، يوتوب و تويتر) ليست ذات أهمية لدى نواب الغرفة السفلى، حيث تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة، وبعد المواقع العلمية والثقافية بنسبة 27.0%، على الرغم من أن هذا النوع من المواقع (التواصل الإجتماعي) صارت اليوم لغة العصر، خاصة لدى الشباب، وأداة مهمة للتغيير السياسي والتحول الديمقراطي، وفي ذيل الترتيب تأتي المواقع الترفيهية بنسبة 8.3%. وفيما يخص الغرفة العليا للبرلمان، فقد احتلت المواقع السياسية المرتبة الأولى بنسبة 65%، وهو ما يتوافق مع طبيعة النشاط السياسي لأعضاء مجلس الأمة، ثم تأتي المواقع الإخبارية في المركز الثاني بنسبة قريبة من الأولى وهي 60%، والملاحظ أن المواقع العلمية والثقافية جاءت في المركز الثالث وقبل المواقع الرسمية للدوائر الحكومية بنسبة 50%، في حين حلت مواقع التواصل الإجتماعي في المركز ما قبل الأخير بنسبة 10%، ليكون ذيل الترتيب من نصيب المواقع الترفيهية بنسبة لم تتعد 5%.

وعند النظر إلى البرلمان بغرفتيه، فإن المرتبة الأولى من بين المواقع الإلكترونية الأكثر تصفحا تحتلها المواقع الإخبارية بنسبة بلغت 69.1%، لتأتي بعدها المواقع السياسية بنسبة 60.2%، ثم المواقع الرسمية للدوائر الحكومية بنسبة 50%، وفي المرتبة الرابعة تأتي المواقع العلمية والثقافية بنسبة 48.5%، أما مواقع الفاييسبوك واليوتوب والتويتر فقد جاءت في مرتبة متدنية بنسبة لم تتعد 22.0%، وما يفسر ضعف الإقبال على مثل هذا النوع من المواقع، هو أن متوسط العمر لدى البرلمانين مرتفع نسبيا، وأن مواقع التواصل الإجتماعي هي مواقع شبابية بالدرجة الأولى، تستعمل خاصة من قبل الشباب الذين تتراوح أعمارهم خاصة بين 16 و 30 سنة، إضافة إلى ضعف نسبة الجزائريين المسجلين في مثل هذا النوع من المواقع.

جدول رقم 29: نوع المواقع الإلكترونية الأكثر تصفحا

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية المواقع الإلكترونية
% التكرار	% العينة	ك	% التكرار	% العينة	ك	% التكرار	% العينة	ك	
25.9	69.1	47	25.5	60	12	26.1	72.9	35	المواقع الإخبارية
18.7	50	34	14.8	35	7	20.1	56.2	27	المواقع الرسمية للدوائر الحكومية
8.2	22.0	15	4.2	10	2	9.7	27.0	13	مواقع التواصل الإجتماعي (فيسبوك، يوتوب وتويتر)
22.6	60.2	41	27.6	65	13	20.8	58.3	28	المواقع السياسية
2.7	7.3	5	2.1	5	1	2.9	8.3	4	المواقع الترفيهية
18.2	48.5	33	21.2	50	10	17.1	47.9	23	المواقع العلمية والتنقيفية
3.3	8.8	6	4.2	10	2	2.9	8.3	4	أخرى
100	-	181	100	-	47	100	-	134	المجموع

رسم بياني رقم 03: نوع المواقع الإلكترونية الأكثر تصفحا لدى نواب البرلمان



جدول رقم 30: درجة الثقة في المعلومات المنشورة على الأنترنت والمتعلقة بصنع القرار

البرلمان بغرفتيه			مجلس الامة			المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية الوثوق في معلومات الأنترنت
% التكرار	% العينة	ك	% التكرار	% العينة	ك	%	ك	
76.1	75	51	68.4	65	13	79.2	38	في بعض الحالات
11.9	11.7	8	21.0	20	4	8.3	4	في أغلب الحالات
0	0	0	0	0	0	0	0	في كل الحالات
11.9	11.7	8	10.5	10	2	12.5	6	لا أثق فيها
100	-	67	100	-	19	100	48	المجموع

يعكس مدى الثقة في المعلومات حجم المصادقية لدى مصادر هذه المعلومات، والجدول رقم 30 يوضح أن الاغلبية من العينتين لا تثق في الأنترنت كمصدر للمعلومات إلا "في بعض الحالات"، فقد أجاب 79.2% من عينة المجلس الشعبي الوطني بأنهم يتقون في معلومات الأنترنت "في بعض الحالات" ليحلوا على رأس الترتيب، ويأتي في المرتبة الثانية من لا يتقون فيها بنسبة 12.5%، بينما لم تتجاوز نسبة من يتقون فيها في أغلب الحالات 8.3%، في حين لا أحد من مفردات العينة يثق فيها في كل الحالات.

وبالنسبة لمجلس الأمة هناك اختلاف طفيف، حيث تشير الأرقام إلى أن 68.4% من العينة يتقون في معلومات الأنترنت في بعض الحالات، بينما بلغت نسبة الذين يتقون فيها في أغلب الحالات 21.0%، في حين أن الذين لا يتقون فيها تصل نسبتهم الى 10.5%، ولا توجد أي مفردة تثق فيها في كل الحالات.

وفيما يخص العينة الإجمالية للبرلمان، فإن 75% منها تثق في معلومات الأنترنت في بعض الحالات، بينما تساوى من يتقون فيها في أغلب الحالات مع من لا يتقون فيها بنسبة 11.7% لكل منهما، في حين خلت العينة الإجمالية ممن يتقون فيها في كل الحالات.

وهذا ما يدل عموماً على أن درجة مصداقية الانترنت كمصدر من مصادر المعلومات لصنع القرار البرلماني ضعيفة.

جدول رقم 31: إنعكاس عدم التأكد من صحة المعلومات المنشورة في الأنترنت على القرار

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية إنعكاس عدم التأكد من صحة المعلومات على اتخاذ القرار
% التكرار	% العينة	ك	%	ك	% التكرار	% العينة	ك	
53.6	54.4	37	50	10	55.1	56.2	27	تأخير اتخاذ القرار
40.5	41.1	28	50	10	36.7	37.5	18	تعديل فكرة القرار
5.7	5.8	4	0	0	8.1	8.3	4	إلغاء فكرة القرار نهائيا
100	-	96	100	20	100	-	49	المجموع

تعتبر صحة المعلومات القاعدة الأساسية لصنع القرار الرشيد، لذا فإن الشك في المعلومات له انعكاس على اتخاذ القرار، ويبين الجدول 31 أن انعكاس عدم التأكد من صحة المعلومات يؤدي بالدرجة الأولى إلى تأخير اتخاذ القرار لدى كل من عينة المجلس الشعبي الوطني وكذا عينة مجلس الأمة، وبالتالي العينة الكلية للبرلمان بغرفتيه، مما يعني أن الشك في صحة المعلومات له تأثير على توقيت صنع القرار، حيث أن نسبة 56.2% من عينة الغرفة السفلى أجابت بأن عدم التأكد من صحة المعلومات يؤدي إلى تأخير اتخاذ القرار، ثم يأتي في المرتبة الثانية تعديل فكرة القرار بنسبة 37.5%، في حين لم تتعد نسبة من يؤدي بهم الشك في صحة المعلومات إلى إلغاء فكرة القرار نهائياً نسبة 8.3%.

أما بالنسبة لمجلس الأمة، فقد تساوى انعكاس عدم التأكد من صحة المعلومات على اتخاذ القرار بين التأخير والتعديل للقرار بنسبة 50% لكل منهما.

وفيما يخص العينة الإجمالية، يأتي تأخير اتخاذ القرار في المرتبة الأولى بنسبة 54.4%، ثم تعديل فكرة القرار في المركز الثاني بنسبة 41.1%، في حين لم يتجاوز إلغاء فكرة القرار نهائياً نسبة 5.8%.

يجمع جل الباحثين على أن وصول المعلومات في وقتها لصانع القرار الرهان الأساسي لعملية صنع القرار الصائب، ويبين الجدول رقم 32 تأثير تأخر وصول المعلومات على صنع القرار، فبالنسبة لعينة المجلس الشعبي الوطني، فإن 55.1% منها أجابت أن تأخر المعلومات يؤدي بالدرجة الأولى إلى تأخير اتخاذ القرار، ثم يأتي تعديل فكرة القرار في المركز الثاني بنسبة

36.7%، في حين أن إلغاء فكرة القرار نهائياً جاء في ذيل الترتيب بنسبة 8.1%، والأمر لا يختلف بالنسبة لمجلس الأمة، وبالتالي البرلمان ككل، حيث أن نسبة 75% من عينة مجلس الأمة، و67.6% من العينة الإجمالية للبرلمان أجابت بأن تأخر وصول المعلومات يؤدي إلى تأخير اتخاذ القرار، ثم يأتي في المرتبة الثانية تعديل فكرة القرار بنسبة 25% و26.4% على الترتيب، ثم يأتي إلغاء فكرة القرار نهائياً في المركز الأخير بنسبة 5% و7.3% على الترتيب.

جدول رقم 32: إنعكاس تأخر وصول المعلومات على القرار

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية
%	%	ك	%	%	ك	النسبة	ك	إنعكاس تأخر وصول المعلومات على اتخاذ القرار	
66.6	67.6	46	71.4	75	15	55.1	31	تأخير اتخاذ القرار	
26.0	26.4	18	23.8	25	5	36.7	13	تعديل فكرة القرار	
7.2	7.3	5	4.7	5	1	8.1	4	إلغاء فكرة القرار نهائياً	
100	-	69	100	-	21	100	48	المجموع	

جدول رقم 33: الإجراء الأولي في حالة قرار الأزمة

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية
%	%	ك	%	%	ك	%	%	ك	الأولوية في حالة قرار الأزمة
9.7	10.2	7	9.0	10	2	10	10.4	5	السرعة في اتخاذ القرار
56.9	60.2	41	63.6	70	14	54	56.2	27	التريث للحصول على المعلومات اللازمة
33.3	35.2	24	27.2	30	6	36	37.5	18	التريث لمشاورة ومشاركة جميع الأطراف
100	-	72	100	-	22	100	-	50	المجموع

لا شك أن درجة الرشد في القرارات تزداد كلما توفرت المعلومات الصحيحة والدقيقة في وقتها، مع توفير فرص التشاور والمشاركة الواسعة للجميع في صنع القرار، غير أنه في حالة

وقوع أزمة يضيق الوقت أمام صانع القرار، مما يجعله في صراع بين ثلاثية الوقت والحصول على القدر الكافي من المعلومات والمشاركة.

ويبين الجدول رقم 33 أن عدد التكرارات أكبر بقليل من عدد مفردات العينة، حيث توجد إجابات زاوجت بين المشاورة والمشاركة وبين الحصول على المعلومات معا في حالة قرار الأزمة، غير أن الأولوية لدى كل من عينة المجلس الشعبي الوطني وكذا عينة مجلس الأمة وبالتالي العينة الإجمالية للبرلمان هي الترتيب إلى حين الحصول على المعلومات اللازمة في المرتبة الأولى بنسبة 56.2% و 70% و 60.2% على الترتيب، وتأتي في المرتبة الثانية خطوة الترتيب إلى حين مشاورة ومشاركة جميع الأطراف التي يعينها القرار بنسبة 37.5% و 30% و 35.2% على الترتيب، وتأتي في المرتبة الأخيرة السرعة في اتخاذ القرار بنسب متطابقة 10.4% و 10% و 10.2% على الترتيب، على الرغم من أن قرار الأزمة في كثير من الأحيان لا يحتمل التأخير أو التأجيل، إلا أن الأزمة في ذات الوقت تحتاج إلى قرار رشيد وصائب، ولن يكون ذلك إلا بتوفر المعلومات والتشاور والمشاركة في صنع القرار.

جدول رقم 34: توفير الأنترنت للوقت اللازم لعملية صنع القرار

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
%	%	ك	%	%	ك	النسبة	ك	توفير الأنترنت للوقت اللازم لصنع القرار
53.7	52.9	36	57.8	55	11	52.1	25	في بعض الحالات
22.3	22.0	15	21.0	20	4	22.9	11	في أغلب الحالات
1.4	1.4	1	0	0	0	2.1	1	في كل الحالات
22.3	22.0	15	21.0	20	4	22.9	11	في حالات نادرة جدا
100	-	67	100	-	19	100	48	المجموع

يتضح من الجدول رقم 34 أن الأنترنت لم توفر الوقت اللازم لصنع القرار إلا في بعض الحالات بالنسبة لعينة المجلس الشعبي الوطني، وكذا عينة مجلس الأمة، ومن ثم العينة الكلية للبرلمان بنسب متقاربة، 52.1% و 57.8% و 53.7% على التوالي، وجاء توفير الأنترنت لوقت صنع القرار "في أغلب الحالات" في نفس الترتيب الثاني مع توفيره "في حالات نادرة جدا"

بنسب متقاربة أيضا 22.9% بالنسبة لعينة المجلس الشعبي الوطني، و20% بالنسبة لعينة مجلس الأمة، و 22.0% فيما يخص البرلمان ككل، بينما لم تتجاوز نسبة من توفر لهم الأنترنت الوقت اللازم "في كل الحالات" 2.1 بتكرار واحد فقط في الغرفة السفلى، و0% في الغرفة العليا، ولم تتعد نسبتها 1.4% في البرلمان ككل.

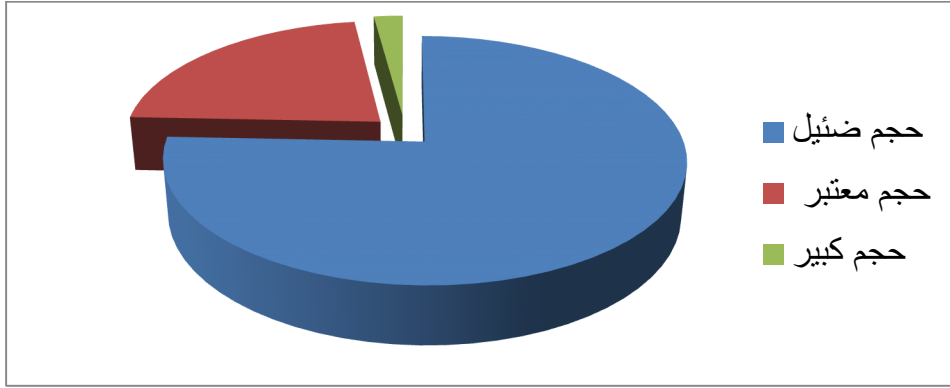
جدول رقم 35: حجم المراسلات الواردة عبر البريد الإلكتروني والمتعلقة بصنع القرار

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية
ك	%	%	ك	%	%	ك	%	%	حجم المراسلات بالبريد الإلكتروني
التكرار	العينة	%	التكرار	العينة	%	التكرار	العينة	%	
34	50	75.5	16	80	100	18	37.5	62.0	حجم ضئيل
10	14.7	22.2	0	0	0	10	20.8	34.4	حجم معتبر
1	1.4	2.2	0	0	0	1	2.0	3.4	حجم كبير
45	-	100	16	-	100	29	-	100	المجموع

يوضح الجدول 35 أن مفردات عيني الغرفتين ومن ثم العينة الكلية للبرلمان تتفق في غالبيتها على أن حجم المراسلات والمعلومات التي تصل عبر البريد الإلكتروني "ضئيل" بنسبة 62.1% في الغرفة السفلى، و100% في الغرفة العليا، وبالتالي 75.6% للبرلمان ككل، مما يدل على أن حجم الإتصال الإلكتروني لدى الناخبين أو المواطنين ضعيف، وتبلغ نسبة من أجابوا بأن حجم المعلومات الواردة عبر البريد الإلكتروني "معتبر" 34.5% في المجلس الشعبي الوطني، في حين لم تتعد نسبة الذين يصلهم حجم كبير من المراسلات 3.4%، بينما خلت عينة مجلس الأمة من أي مفردة يصلها حجم معتبر أو كبير (0%) من الرسائل الإلكترونية، وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، فإن 22.2% من العينة الكلية يصلها "حجم معتبر"، و2.2% فقط يصلها حجم مراسلات "كبير".

وبالتالي يستنتج أن الإتصال الإلكتروني بين البرلمانين وبين الناخبين ضعيف جدا، وهو ما يعني أن المشاركة السياسية الإلكترونية بين المواطنين والبرلمانين متدنية.

رسم بياني رقم 04: حجم الرسائل الواردة عبر البريد الإلكتروني



جدول رقم 36: نوع المعلومات المتعلقة بصنع القرار

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		نوع المعلومات المتعلقة بصنع القرار
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
2.9	2	5	1	2.1	1	المعلومات الكمية
41.2	28	50	10	37.5	18	المعلومات الكيفية
55.9	38	45	9	60.4	29	كلاهما معا
100	68	100	20	100	48	المجموع

يبين الجدول رقم 36 أن نسبة 60.4% من عينة المجلس الشعبي الوطني يعتمدون في صنع قراراتهم على كلا النوعين من المعلومات الكمية والكيفية، بينما تبلغ نسبة من يعتمدون على المعلومات الكيفية فقط 37.5%، في حين لم تتجاوز نسبة من يعتمدون على المعلومات الكمية وحدها 2.1%.

أما بالنسبة لمجلس الأمة، فقد اجاب 50% من عينته بأن المعلومات الكيفية هي التي تركز عليها عملية صنع القرار، و45% يعتمدون عليها معا (الكمية والكيفية)، بينما لم تتعد نسبة الإعتماد على المعلومات الكمية لوحدها 5%.

وفيما يخص البرلمان بغرفتيه، فإن المعلومات الكمية والكيفية معا تحتلان رأس قائمة الترتيب بنسبة 55.9%، لتأتي المعلومات الكيفية لوحدها في المركز الثاني بنسبة 41.2%، والمعلومات الكمية لوحدها في آخر الترتيب بنسبة لم تتعد 2.9%. وهو ما يدل على أن لغة الأرقام ليست محل اعتماد كبير من قبل النواب في عملية صنع القرار البرلماني.

جدول رقم 37: رأي عينة الدراسة حول دور

المنظومة الإعلامية والإتصالية في الجزائر في صنع القرار

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية رأيك حول المنظومة الإعلامية والإتصالية في الجزائر
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
38.2	26	25	5	43.8	21	منظومة هشة لا تساعد على صنع القرار
35.3	24	45	9	31.3	15	منظومة مفيدة تحتاج إلى حرية أكبر
25.0	17	25	5	25.0	12	منظومة مقبولة نسبيا
1.5	1	5	1	0	0	منظومة جد فعالة ومفيدة لصنع القرار
100	68	100	20	100	48	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم 37 أن نسبة 43.8% من عينة المجلس الشعبي الوطني ترى أن المنظومة الإعلامية والإتصالية في الجزائر هشة ولا تساعد على صنع القرار، ويأتي في المرتبة الثانية من يرون بأنها منظومة مفيدة تحتاج إلى حرية أكبر بنسبة 31.3%، بينما لم تتعد نسبة الذين يرون بأنها مقبولة نسبيا 25%، في حين لا ترى أي مفردة من العينة بأنها منظومة جد فعالة ومفيدة لصنع القرار.

أما بالنسبة لمجلس الأمة، فإن 45% من العينة المأخوذة من أعضائه يرون بأنها منظومة مفيدة ولكنها تحتاج إلى حرية أكبر، ويشترك في المرتبة الثانية من يرون بأنها منظومة هشة لا تساعد على صنع القرار مع من يرون بأنها مقبولة نسبيا بنسبة 25% لكل منهما، ويأتي في المركز الأخير الذين حكموا عليها بأنها جد فعالة ومفيدة لصنع القرار بنسبة لم تتعد 5%.

وعند النظر إلى البرلمان ككل، فإن 38.2% من العينة الإجمالية للدراسة يرون بأنها منظومة هشة لا تساعد على صنع القرار، و35.3% يرون أنها مفيدة تحتاج إلى حرية أكبر، بينما لم تتعد نسبة من يرون بأنها مقبولة نسبيا 25%، وجاء الإنطباع على أنها جد فعالة ومفيدة لصنع القرار في ذيل الترتيب بنسبة لم تتجاوز 1.5% ويتكرر واحد فقط.

جدول رقم 38: تأثير الأنترنيت على عملية صنع القرار

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية تأثير الأنترنيت على عملية صنع القرار
% التكرار	% العينة	ك	% التكرار	% العينة	ك	% التكرار	% العينة	ك	
6.4	7.3	5	4.3	5	1	7.4	8.3	4	تؤثر في توقيت صنع القرار
28.5	32.3	22	26.0	30	6	29.6	33.3	16	تضع القضية المثارة في مركز اهتمامكم
22.0	25	17	21.7	25	5	22.2	25	12	تنقل الآراء المختلفة للأطراف المعنية بالمشكلة
32.4	36.7	25	39.1	45	9	29.6	33.3	16	تساهم في ترشيد القرار بتقديم مختلف البدائل الممكنة
6.4	7.3	5	4.3	5	1	7.4	8.3	4	تدفعكم إلى عدم اتخاذ بعض القرارات
3.8	4.4	3	4.3	5	1	3.7	4.1	2	تؤثر سلبا على عملية صنع القرار بتقديم معلومات مغلوبة
100	-	77	100	-	32	100	-	54	المجموع

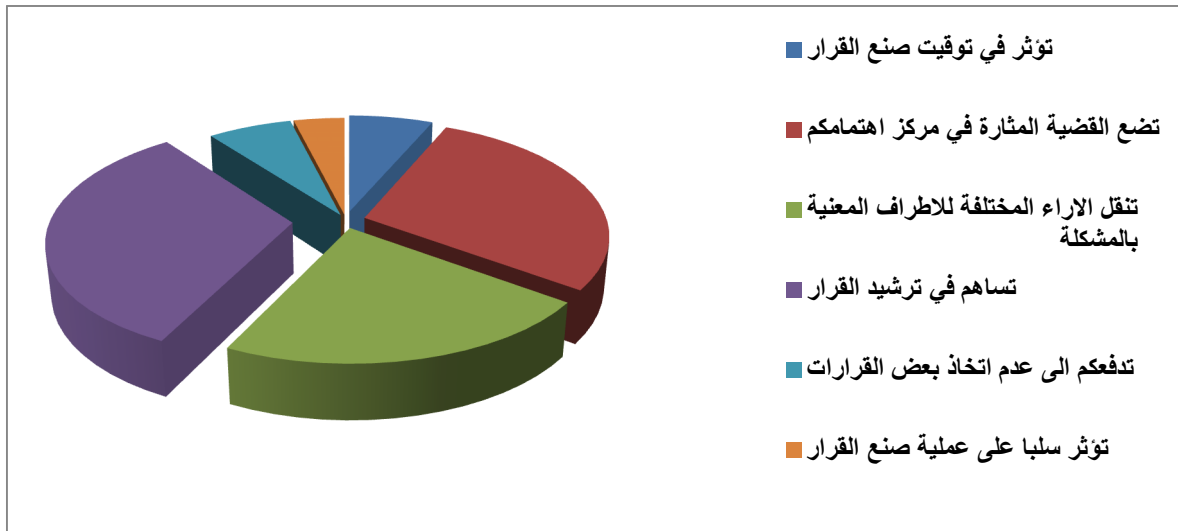
يبين الجدول 38 أن عدد التكرارات يفوق عدد مفردات العينة، مما يعني أن الأنترنيت تمارس تأثيرات مختلفة ومتعددة على عملية صنع القرار البرلماني، فبالنسبة لعينة المجلس الشعبي الوطني، فقد تساوى في المرتبة الأولى من يرون بأن الأنترنيت تضع القضية المثارة في مركز اهتماماتهم مع من يرون بأنها تساهم في ترشيد القرار بتقديم البدائل المختلفة بنسبة 33.3% لكل منهما، ويأتي في المرتبة الثالثة من يرون بأنها تنقل الآراء المختلفة للأطراف المعنية بالمشكلة بنسبة 25% في حين اشترك من يرون بأنها تؤثر في توقيت صنع القرار مع من يرون بأنها

تدفعهم إلى عدم اتخاذ بعض القرارات في المرتبة الرابعة بنسبة 8.3%، بينما لم تتعد نسبة من يرون بأنها تؤثر سلبا على عملية صنع القرار بنشر معلومات خاطئة 4.1%.

وفيما يخص مجلس الأمة، فإن نسبة 39.1% من عينته يرون أن الأنترنيت تساهم في ترشيد القرار، ليحلوا بذلك في المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الثانية من يرون بأنها تضع القضية المثارة في مركز اهتمامهم بنسبة 26%، في حين حل في المرتبة الثالثة من يرون بأنها تنقل الآراء المختلفة للأطراف المعنية بالمشكلة بنسبة 21.7%، بينما اشترك في المرتبة الرابعة من يرون بأنها تؤثر في توقيت صنع القرار، مع من يرون بأنها تدفعهم إلى عدم اتخاذ بعض القرارات، مع من يرون بأنها تؤثر سلبا على عملية صنع القرار بنسبة 4.3% لكل منهم.

وفيما يخص البرلمان بغرفتيه، فإن 36.7% من العينة الإجمالية يرون أن الأنترنيت تساهم في ترشيد القرار ليحلوا بذلك في المرتبة الأولى، ويأتي في المركز الثاني من يرون بأنها تضع القضية المثارة في مركز اهتماماتهم بنسبة 32.3%، بينما حل من يرون بأنها تدفعهم إلى عدم اتخاذ بعض القرارات في المركز الرابع بنسبة 7.3% لكل منهما، وجاء في آخر الترتيب من يرون بأنها تؤثر سلبا على عملية صنع القرار بتقديم معلومات مغلوبة بنسبة 4.4%.

رسم بياني رقم 05: تأثير الأنترنيت على عملية صنع القرار



ويبين الجدول رقم 39 أنه وبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، فإن من ذللت أمامهم الأنترنيت الصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومات والإتصال بالأطراف المعنية بالقرار "نادرا" جاءوا في نفس الترتيب الأول مع من ذللت أمامهم الصعوبات "أحيانا"، وذلك بنسبة 37.5% لكل منهما، كما اشترك من ذللت أمامهم الأنترنيت الصعوبات "غالبا" مع من لم تذلل أمامهم أي صعوبات في المرتبة الثالثة بنسبة 12.5% لكل منهما.

أما بالنسبة لمجلس الأمة، فإن نسبة 68.4% من عينته ذلت أمامهم الأنترنيت الصعوبات "نادرا" ليحلوا بذلك في المرتبة الأولى، وجاء الإختيار "أحيانا" في المرتبة الثانية بنسبة 26.3%، وتبلغ نسبة من لم تذلل أمامهم أي صعوبات 5.3%، في حين خلت خانة "غالبا" من أي مفردة وهو ما يمثل نسبة 0%.

وبالنسبة للبرلمان بغرفتيه، فإن من ذلت أمامهم الأنترنيت الصعوبات "نادرا" حلوا في المركز الأول بنسبة 46.3%، ويأتي بعدهم من ذلت أمامهم الصعوبات "أحيانا" في المركز الثاني بنسبة 34.3%، أما المرتبة الثالثة فقد حل فيها من يرون بأنها لم تذلل أي صعوبات بنسبة 10.4%، في حين لم تتعد نسبة من أجابوا "غالبا" 9.0%.

جدول رقم 39: تذليل الأنترنيت لصعوبات الحصول على المعلومات المتعلقة بصنع القرار

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
%	%	ك	%	%	ك	%	ك	تذليل الأنترنيت للصعوبات المتعلقة بالإتصال والمعلومات
التكرار	العينة		التكرار	العينة				
46.2	45.5	31	68.4	65	13	37.5	18	نادرا
34.3	33.8	23	26.3	25	5	37.5	18	أحيانا
8.9	8.8	6	0	0	0	12.5	6	غالبا
10.4	10.2	7	5.2	5	1	12.5	5	لم تذلل أي صعوبات
100	-	67	100	-	19	100	48	المجموع

ويوضح الجدول رقم 40 أن من ذلل أمامهم الهاتف النقال الصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومات والإتصال بجميع الأطراف التي يعينها القرار بنسبة معتبرة يحتلون رأس الترتيب بنسبة 56.3%، ويأتي من ذلل أمامهم الصعوبات بنسبة كبيرة في المركز الثاني بنسبة 29.2%، بينما جاءت درجة "بنسبة قليلة" في المركز الثالث بنسبة لم تتعد 14.6%، في حين لا توجد أي مفردة لم يذلل أمامها الهاتف النقال أي صعوبات، وهو ما يمثل نسبة 0%.

وبالنسبة لعينة مجلس الأمة فإن المرتبة الأولى لا تختلف، فهي لدرجة "بنسبة معتبرة" وذلك بنسبة 45%، تأتي بعدها "بنسبة قليلة" في المركز الثاني بنسبة 30%، ثم بنسبة كبيرة في المركز الثالث بنسبة 20%، بينما لم تتعد نسبة من لم يذلل أمامهم أي صعوبات 5%.

وبالنسبة للبرلمان ككل، فإن 52.9% من العينة الإجمالية للدراسة ذلل أمامها الهاتف النقال الصعوبات بنسبة معتبرة لتأتي في المركز الأول، ثم بنسبة كبيرة في المركز الثاني بنسبة 26.5%، ثم بنسبة قليلة في المرتبة الثالثة بنسبة 19.1%، بينما لم تتجاوز نسبة من لم يذلل أمامهم أي صعوبات 15%، ليحلوا بذلك في المركز الأخير. مما يدل على الأهمية المعتبرة للهاتف النقال كوسيلة معلوماتية واتصالية بالنسبة لأعضاء الهيئة التشريعية، وبالتالي دوره في صنع القرار التشريعي.

جدول رقم 40: تذليل الهاتف النقال لصعوبات الحصول على المعلومات المتعلقة بصنع القرار

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	تذليل الهاتف النقال لصعوبات الحصول على المعلومات
19.1	13	30	6	14.6	7	بنسبة قليلة
52.9	36	45	9	56.3	27	بنسبة معتبرة
26.5	18	20	4	29.2	14	بنسبة كبيرة
1.5	1	5	1	0	0	لم يذلل أي صعوبات
100	68	100	20	100	48	المجموع

جدول رقم 41: كيفية اتخاذ القرار

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	كيفية اتخاذ القرار
4.4	3	10	2	2.1	1	بصورة فردية
47.1	32	50	10	45.8	22	بعد التشاور والمشاركة الواسعة
48.5	33	40	8	52.1	25	حسب أهمية القرار
100	68	100	20	100	48	المجموع

يتضح من الجدول رقم 41 أن 52.1% من عينة الغرفة السفلى ترجع كيفية اتخاذ قراراتهم إلى أهمية القرار وطبيعته، ويأتي في المرتبة الثانية من يتخذون قراراتهم بناء على التشاور والمشاركة الواسعة بنسبة 45.8%، في حين لم تتجاوز نسبة الذين يتخذون قراراتهم بصورة فردية 2.1%.

أما بالنسبة لمجلس الأمة، فإن نسبة 50% من عينته أجابت بأنها تتخذ قراراتها بعد التشاور والمشاركة الواسعة في عملية صنع القرار، ليأتي في المركز الثاني من تتحدد كيفية اتخاذ القرار لديهم حسب أهمية القرار بنسبة 40%، بينما بلغت نسبة من يتخذون قراراتهم بشكل فردي 10%. وفيما يخص العينة الكلية للبرلمان، فإن 48.5% منها تتحدد كيفية اتخاذ قراراتهم حسب أهمية القرار ليأتوا في المرتبة الأولى، ثم يأتي في المرتبة الثانية من يبنون قراراتهم على التشاور والمشاركة بنسبة 47.1%، في حين لم تتعد نسبة من يتخذون قراراتهم فرديا 4.4%.

جدول رقم 42: حجم استعمال الأنترنت في التشاور والمشاركة في صنع القرار

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		إستعمال الأنترنت في التشاور والمشاركة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
38.2	26	40	8	37.5	18	نادرا
20.6	14	10	2	25.0	12	أحيانا
4.4	3	0	0	6.3	3	غالبا
36.8	25	50	10	31.3	15	لا أستعملها إطلاقا
100	68	100	20	100	48	المجموع

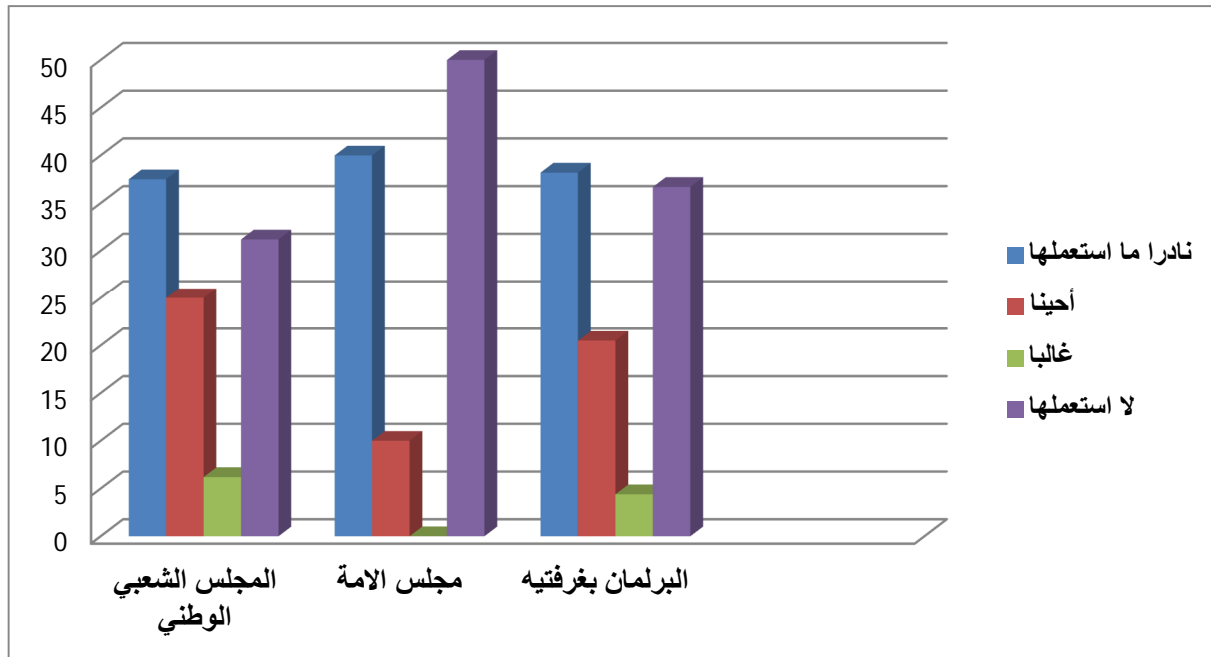
يبين الجدول رقم 42 أن 37.5% من عينة المجلس الشعبي الوطني يستعملون الأنترنت في التشاور والمشاركة في صنع القرار "نادرا"، ليحتلوا بذلك المرتبة الأولى، ويأتي في الرتبة الثانية من لا يستعملونها إطلاقا بنسبة 31.3%، ثم "أحيانا" في المرتبة الثالثة بنسبة 25%، بينما لم تتعد نسبة من يستعملونها "غالبا" 6.3%، ليحلوا بذلك في آخر الترتيب.

وبالنسبة لمجلس الأمة، فإن المرتبة الأولى يحتلها من لا يستعملونها إطلاقا في التشاور والمشاركة في صنع القرار بنسبة 50%، ويأتي الذين يستعملونها "نادرا" في المركز الثاني بنسبة

40%، ثم "أحيانا" في المرتبة الثالثة بنسبة 10%، في حين لا توجد أي مفردة من العينة تستعملها غالبا.

وبالنسبة للبرلمان ككل، فإن 38.2% من العينة الإجمالية للدراسة يستعملون الأنترنت في التشاور والمشاركة في أحيان "نادرة" ليأتوا على رأس الترتيب، ثم يأتي من لا يستعملونها مطلقا في المرتبة الثانية بنسبة مقاربة للأولى 36.8%، ثم "أحيانا" في المرتبة الثالثة بنسبة 20.6%، بينما لم تتعد نسبة من يستعملونها "غالبا" 4.4%.

رسم بياني رقم 06: حجم استعمال الأنترنت في التشاور والمشاركة في صنع القرار



ويلاحظ من الجدول رقم 43 أن هناك علاقة قوية بين المستوى التعليمي وبين استعمال الأنترنت في التشاور والمشاركة في صنع القرار، بحيث تقل نسبة الإستعمال بانخفاض المستوى التعليمي والعكس صحيح، فبالنسبة لعينة الغرفة السفلى، يلاحظ أن نسبة 12.5% منها (بمجموع 6 تكرارات) لا يستعملون الأنترنت في التشاور والمشاركة في صنع القرار، بينما لا تتعدى نسبة من يستعملونها منهم 8.3% بمجموع 4 تكرارات فقط، في حين أن من لهم مستوى جامعي فما فوق من هذه العينة تصل نسبة من يستعملونها منهم 60.4% بمجموع 29 تكرارا، وبدرجات استعمال متفاوتة، في حين لا تتعدى نسبة من لا يستعملونها منهم 18.7% بمجموع 9 تكرارات. وبالنسبة للغرفة العليا، فقد تساوت نسبة من يستعملونها مع من لا يستعملونها بـ 20% وبـ 4 تكرارات لكل منهما ممن لهم مستوى دون الجامعي، أما ذوو المستوى الجامعي وما بعد التدرج،

فإن 30% منهم وب6 تكرارات يستعملونها، في حين لا تتجاوز نسبة من لا يستعملونها منهم 25% ب5 تكرارات.

وفيما يخص البرلمان بغرفتيه، فإن 16.1% وبمجموع 11 مفردة من العينة الإجمالية للدراسة من وذوي المستوى دون الجامعي لا تستعمل الأنترنت في التشاور والمشاركة في صنع القرار، في حين لا تتعدى نسبة من يستعملونها منهم 11.7% بمجموع 8 مفردات، أما من لهم مستوى جامعي فما فوق، فإن نسبة 51.4% منهم وبمجموع 35 تكرارا يستعملونها في مشاوراتهم وتشاركهم في صنع قراراتهم، بدرجات استعمال متفاوتة، في حين لا تتجاوز نسبة من لا يستعملونها منهم 20.5% بمجموع 14 تكرارا.

جدول رقم 43: علاقة استعمال الأنترنت في التشاور والمشاركة بمتغير المستوى التعليمي

المجموع		لا أستعملها		غالبا		أحيانا		نادرا		إستعمال الانترنت في التشاور المستوى التعليمي	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
2.0	1	0	0	0	0	0	0	2.0	1	متوسط	المجلس الشعبي الوطني
18.7	9	12.5	6	0	0	4.1	2	2.0	1	ثانوي	
47.9	23	10.4	5	4.1	2	12.5	6	20.8	10	ليسانس	
16.6	8	8.3	4	0	0	2.0	1	6.2	3	ماجستير	
14.5	7	0	0	2.0	1	6.2	3	6.2	3	دكتوراه	
100	48	31.2	15	6.2	3	25	12	37.5	18	المجموع	
5	1	5	1	0	0	0	0	0	0	متوسط	مجلس الأمة
40	8	20	4	0	0	5	1	15	3	ثانوي	
25	5	15	3	0	0	0	0	10	2	ليسانس	
5	1	0	0	0	0	0	0	5	1	ماجستير	
25	5	10	2	0	0	5	1	10	2	دكتوراه	
100	20	50	10	0	0	10	2	40	8	المجموع	
2.9	2	1.4	1	0	0	0	0	1.4	1	متوسط	البرلمان بغرفتيه
25	17	14.7	10	0	0	4.4	3	5.8	4	ثانوي	
41.1	28	11.7	8	2.9	2	8.8	6	17.6	12	ليسانس	
13.2	9	5.8	4	0	0	1.4	1	5.8	4	ماجستير	

17.6	12	2.9	2	1.4	1	5.8	4	7.3	5	دكتوراه
100	68	36.7	25	4.4	3	20.5	14	38.2	26	المجموع

جدول رقم 44: حجم المعلومات التي يوفرها التشاور والمشاركة في صنع القرار عبر الأنترنت

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الغرفة البرلمانية
%	%	ك	%	%	ك	%	%	ك	توفير التشاور والمشاركة الإلكترونية للمعلومات
التكرار	العينة		التكرار	العينة		التكرار	العينة		
4.6	2.9	2	0	0	0	6.0	4.1	2	لا يوفر معلومات جديدة
27.9	17.6	12	50	25	5	21.2	14.5	7	يوفر معلومات ضئيلة
58.1	36.7	25	50	25	5	60.6	41.6	20	يوفر معلومات معتبرة
9.3	5.8	4	0	0	0	12.1	8.3	4	يوفر معلومات كبيرة وهامة
100	-	43	100	-	10	100	-	33	المجموع

يوضح الجدول رقم 44 أن 41.6% من عينة المجلس الشعبي الوطني يوفر لها التشاور والمشاركة في صنع القرار باستعمال الأنترنت "معلومات معتبرة" ليحتلوا بذلك المرتبة الأولى، ويأتي في المرتبة الثانية من توفر لهم الأنترنت "معلومات ضئيلة" بنسبة 14.5%، ثم من توفر لهم معلومات كبيرة وهامة في المركز الثالث بنسبة 8.3%، في حين جاء من لا توفر لهم معلومات جديدة في آخر الترتيب بنسبة 4.1%.

وبالنسبة للغرفة العليا، فقد تساوى من يوفر لهم التشاور والمشاركة في صنع القرار باستعمال الأنترنت "معلومات معتبرة" مع من يوفر لهم "معلومات ضئيلة"، في المركز الأول بنسبة 25% لكل منهما، في حين أن من يوفر لهم معلومات كبيرة وهامة، وكذا من لا يوفر لهم معلومات جديدة اشتركوا في نفس النسبة 0%.

وفي البرلمان ككل، فإن 36.7% من العينة الإجمالية للدراسة يوفر لهم معلومات معتبرة، ليحتلوا بذلك رأس الترتيب، ثم من يوفر لهم معلومات ضئيلة في المركز الثاني بنسبة 17.6%، يليهم من يوفر لهم معلومات كبيرة وهامة في المرتبة الثالثة بنسبة 5.8%، بينما لم تتجاوز نسبة من لا يوفر معلومات جديدة 2.9%، ليأتوا بذلك في ذيل الترتيب.

ويبين الجدول رقم 45 أن الأغلبية الساحقة من العينة الإجمالية للبرلمان من العينة الإجمالية للبرلمان ككل، لا تستعمل الأنترنت في عملية مساءلة واستجواب الحكومة، حيث تبلغ نسبتهم 86.8%، 85.4% منها في المجلس الشعبي الوطني و90% في مجلس الأمة، بينما يأتي في المرتبة الثانية من يستعملون السؤال الإلكتروني "نادرا" بنسبة 10.3% في البرلمان ككل، 12.5% منها في الغرفة السفلى، و5% في الغرفة العليا، في حين لم تتعد نسبة من يستعملونه "غالبا" 2.9% في البرلمان، 2.1% منهم في المجلس الشعبي الوطني، و5% في مجلس الأمة.

جدول رقم 45: استعمال الأنترنت في مساءلة واستجواب الحكومة (السؤال الإلكتروني)

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		إستعمال السؤال الإلكتروني في المساءلة والإستجواب
10.3	7	5	1	12.5	6	نادرا
2.9	2	5	1	2.1	1	غالبا
86.8	59	90	18	85.4	41	لا أستعمله اطلاقا
100	68	100	20	100	48	المجموع

ويلاحظ من الجدول رقم 46 أن حجم استعمال السؤال الإلكتروني في النشاط البرلماني ضعيف لدى كل من الذكور والإناث معا، وسبب ذلك هو أن الصيغة الإلكترونية لطرح الأسئلة الكتابية غير واردة في الإجراءات القانونية، وهو ما يعني أن المنظومة القانونية التي تحدد إجراءات ممارسة الرقابة البرلمانية لم تتكيف بعد مع التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، تتساوى نسبة الإستعمال مع نسبة عدم الإستعمال لدى الإناث حيث تبلغ 4.1%، وبتكرارين في كلا الجانبين، أما لدى الذكور فإن 81.2% منهم لا يستعملون هذا النوع من الأسئلة، مقابل 8.3% يستعملونه، معظمهم في حالات نادرة. وبالنسبة لمجلس الأمة، توجد مفردتان تنتميان لجنس الإناث ضمن العينة تستعملان السؤال الإلكتروني، وهو ما يمثل نسبة 10%، أما لدى الذكور فإن 80% منهم لا يستعملونه، مقابل 10% فقط يستعملونه.

وبالنسبة للعينة الإجمالية للبرلمان ككل، يلاحظ أن 5.8% من الإناث لا يستعملنه، مقابل 2.5% فقط يستعملنه، في حين تبلغ نسبة الإستعمال لدى الذكور 10.2% بمجموع 7 تكرارات فقط، مقابل 80.8% لا يستعملونه.

جدول رقم 46: علاقة استعمال السؤال الإلكتروني بمتغير الجنس

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني			الجنس	
									إستعمال السؤال الإلكتروني	
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	ك	
7	2	5	1	0	1	6	2	4	ك	نادرا
10.2	2.9	7.3	5	0	5	12.5	4.1	8.3	%	
2	0	2	1	0	1	1	0	1	ك	غالبا
2.9	0	2.9	5	0	5	2.0	0	2.0	%	
59	4	55	18	2	16	41	2	39	ك	لا
86.7	5.8	80.8	90	10	80	85.4	4.1	81.2	%	استعمله
68	6	62	20	2	18	48	4	44	ك	المجموع
100	8.8	91.1	100	10	90	100	8.3	91.6	%	

ويلاحظ من الجدول رقم 47 أن هناك علاقة نسبية بين متغير عدد العهديات البرلمانية واستعمال الأنترنت في مساءلة واستجواب الحكومة (السؤال الإلكتروني)، بحيث تقل درجة الإستعمال كلما زاد عدد العهديات والعكس صحيح، ولعل ما يفسر ذلك هو عامل السن، إذ يرتفع السن في الغالب لدى البرلمانيين الذين لهم أكثر من عهدة واحدة، وقد أثبتت العديد من الدراسات عبر العالم أن نسبة استعمال الأنترنت هي الأعلى لدى الشباب والأحدث سنا.

بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، يلاحظ أن هناك 6 مفردات لها عهدتان لا تستعمل كلها الأنترنت في مساءلة الحكومة، وهو ما يمثل نسبة 12.5%، كما توجد مفردة واحدة لها 3 عهدات لا تستعمل هي الأخرى الأنترنت في القيام بهذا الإجراء الرقابي البرلماني على الحكومة،

وهو ما يمثل نسبة 2.0%، أما لدى المفردات التي لها عهدة واحدة، فرغم أن نسبة عدم الإستعمال هي الغالبة إلا أنه توجد في المجموع نسبة 14.5 تستعملها.

وبالنسبة لعينة الغرفة العليا فهي في مجملها تضم من لهم عهدة واحدة، 10% منها تستعمل الأنترنت في المساءلة الإلكترونية، و90% لا تستعملها.

وفي البرلمان ككل، فإن 13.2% ممن لهم عهدة واحدة يستعملونها مقابل 76.4% لا يستعملونها، أما من لهم عهدتان فإنهم في مجملهم لا يستعملون الأنترنت في مساءلة الحكومة بنسبة 8.8%، مقابل 0% منهم يستعملونها، أما المفردة التي لها 3 عهدات فهي لا تستعملها كما تم الإشارة إليها آنفاً، وهو ما يمثل نسبة 1.4% من العينة الإجمالية للبرلمان بغرفتيه.

جدول رقم 47: علاقة استعمال السؤال الإلكتروني بمتغير عدد العهدات البرلمانية

المجموع		لا أستعمله		غالبا		نادرا		إستعمال السؤال الإلكتروني	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
المجلس الشعبي الوطني	عهدة واحدة	85.4	41	70.8	34	2.0	1	12.5	6
	عهدتان	12.5	6	12.5	6	0	0	0	0
	3 عهدات	2.0	1	2.0	1	0	0	0	0
	أكثر من 3	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	100	48	85.4	41	2.0	1	12.5	6
مجلس الأمة	عهدة واحدة	100	20	90	18	5	1	5	1
	عهدتان	0	0	0	0	0	0	0	0
	3 عهدات	0	0	0	0	0	0	0	0
	أكثر من 3	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	100	20	90	18	5	1	5	1
البرلمان بغرفتيه	عهدة واحدة	89.7	61	76.4	52	2.9	2	10.2	7
	عهدتان	8.8	6	8.8	6	0	0	0	0
	3 عهدات	1.4	1	1.4	1	0	0	0	0
	أكثر من 3	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	100	68	86.7	59	2.9	2	10.2	7

جدول رقم 48: تسهيل الأنترنت للعمل الرقابي البرلماني على الحكومة

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
%	%	ك	%	%	ك	النسبة	ك	تسهيل الأنترنت للرقابة البرلمانية
التكرار	العينة		التكرار	العينة				
49.2	48.5	33	52.6	50	10	47.9	23	في حالات قليلة
5.9	5.8	4	10.5	10	2	4.2	2	في حالات كثيرة
1.4	1.4	1	0	0	0	2.1	1	في كل الحالات
43.2	42.6	29	36.8	35	7	45.8	22	لم تسهل
100	-	67	100	-	19	100	48	المجموع

يبين الجدول رقم 48 أن نسبة 49.3% من العينة الكلية للبرلمان سهلت عليهم الأنترنت إجراءات الرقابة البرلمانية "في حالات قليلة" فقط، ليحلوا بذلك على رأس قائمة الترتيب، 47.9% منها في الغرفة السفلى، 52.6% منها في الغرفة العليا، وجاء في المرتبة الثانية من يرون بأنها لم تسهل العمل الرقابي بنسبة إجمالية بلغت 43.3%، 45.8% في المجلس الشعبي الوطني، و36.8% في مجلس الأمة، بينما لم تتعد نسبة من سهلت عليهم الرقابة في "حالات كثيرة" 60%، ليحلوا بذلك في المركز الثالث، 4.2% في الغرفة السفلى، و10.5% في الغرفة العليا، في حين أن من سهلت عليهم الأنترنت الرقابة في "كل الحالات" لم تتجاوز نسبتهم 1.5%، ليأتوا بذلك في آخر الترتيب، 2.1% في المجلس الشعبي الوطني، و0% في مجلس الأمة.

ويبين الجدول رقم 49 أن نسبة 64.2% من العينة الإجمالية للدراسة حققت لهم الأنترنت عنصر الشفافية حول مختلف القضايا التي تهم الرأي العام الجزائري "بنسبة قليلة" فقط، ليحتلوا بذلك المركز الأول، 52.6% منهم في المجلس الشعبي الوطني، و68.4% في مجلس الأمة، ويأتي في المركز الثاني من يرون بأن الأنترنت لم تحقق الشفافية بنسبة إجمالية بلغت 19.4%، 18.8% منهم في الغرفة السفلى، و21.0% في الغرفة العليا للبرلمان، أما النسبة الإجمالية للذين حققت لهم الأنترنت الشفافية "بنسبة معتبرة" فلم تتعد 14.3% في البرلمان ككل، ليحتلوا بذلك المركز الثالث، 16.7% منهم في المجلس الشعبي الوطني، و10.5% في مجلس الأمة، بينما

جاء من حققت لهم الأنترنت الشفافية "بنسبة كبيرة" في آخر الترتيب بنسبة إجمالية ضئيلة لم تتجاوز 1.5%، 2.1% منها في المجلس الشعبي الوطني، و0% في مجلس الأمة.

جدول رقم 49: تحقيق الأنترنت للشفافية

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
%	%	ك	%	%	ك	النسبة	ك	دور
								الأنترنت
التكرار	العينة		التكرار	العينة				في تحقيق الشفافية
64.1	63.2	43	68.4	65	13	62.5	30	بنسبة قليلة
14.9	14.7	10	10.5	10	2	16.7	8	بنسبة معتبرة
1.4	1.4	1	0	0	0	2.1	1	بنسبة كبيرة
19.4	19.1	13	21.0	20	4	18.8	9	لم تحقق
100	-	67	100	-	19	100	48	المجموع

ويلاحظ من الجدول رقم 50 أنه توجد علاقة بين تحقيق الأنترنت للشفافية وبين متغير صفة العضوية، بحيث تنعدم الإجابة بالسلب (لم تحقق) لدى من لهم صفة "رئيس لجنة" و"رئيس مجموعة برلمانية"، فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، يلاحظ أن 4.0% ممن لهم صفة "رئيس لجنة" حققت لهم الأنترنت الشفافية "بنسبة قليلة"، و6.1% "بنسبة معتبرة"، مقابل 0% أجابوا بأنها "لم تحقق"، ونفس الأمر لمن لهم صفة "رئيس مجموعة برلمانية"، حيث توجد مفردة واحدة تمثل نسبة 2.0% أجابت بأنها حققت "بنسبة قليلة".

ونفس الأمر ينطبق على مجلس الأمة، حيث توجد 4 مفردات تمثل نسبة 20% أجابت كلها بأنها حققت الشفافية "بنسبة قليلة"، كما توجد مفردة واحدة لها صفة "رئيس مجموعة برلمانية" تمثل نسبة 5% أجابت نفس الإجابة.

وبالنسبة للبرلمان ككل، فإن هناك 6 مفردات في الإجمال لها صفة "رئيس لجنة" أجابت كلها بتحقيق الشفافية "بنسبة قليلة"، ومفردتان لهما صفة رئيس مجموعة برلمانية تمثلان نسبة 2.8% من العينة الكلية للدراسة أجابت بنفس الإجابة.

جدول رقم 50: علاقة تحقيق الأنترنت للشفافية بمتغير صفة العضوية

المجموع		لم تحقق		بنسبة كبيرة		بنسبة معتبرة		بنسبة قليلة		تحقيق الأنترنت للشفافية		صفة العضوية
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
10.2	5	4.0	2	0	0	2.0	1	4.0	2	عضو فقط	المجلس الشعبي الوطني	
77.5	38	14.2	7	2.0	1	8.1	4	53.0	26	عضو لجنة		
10.2	5	0	0	0	0	6.1	3	4.0	2	رئيس لجنة		
2.0	1	0	0	0	0	0	0	2.0	1	رئيس مجموعة برلمانية		
100	49	18.3	9	2.0	1	16.3	8	63.2	31	المجموع		
10	2	0	0	0	0	0	0	10	2	عضو فقط	مجلس الأمة	
65	13	20	4	0	0	10	2	35	7	عضو لجنة		
20	4	0	0	0	0	0	0	20	4	رئيس لجنة		
5	1	0	0	0	0	0	0	5	1	رئيس مجموعة برلمانية		
100	20	20	4	0	0	10	2	70	14	المجموع		
10.1	7	2.8	2	0	0	1.4	1	5.7	4	عضو فقط	البرلمان بغرفتيه	
73.9	51	15.9	11	1.4	1	8.6	6	47.8	33	عضو لجنة		
13.0	9	0	0	0	0	4.3	3	8.6	6	رئيس لجنة		
2.8	2	0	0	0	0	0	0	2.8	2	رئيس مجموعة برلمانية		
100	69	18.8	13	1.4	1	14.4	10	65.2	45	المجموع		

جدول رقم 51: حجم استعمال الأنترنت في التحقيقات البرلمانية

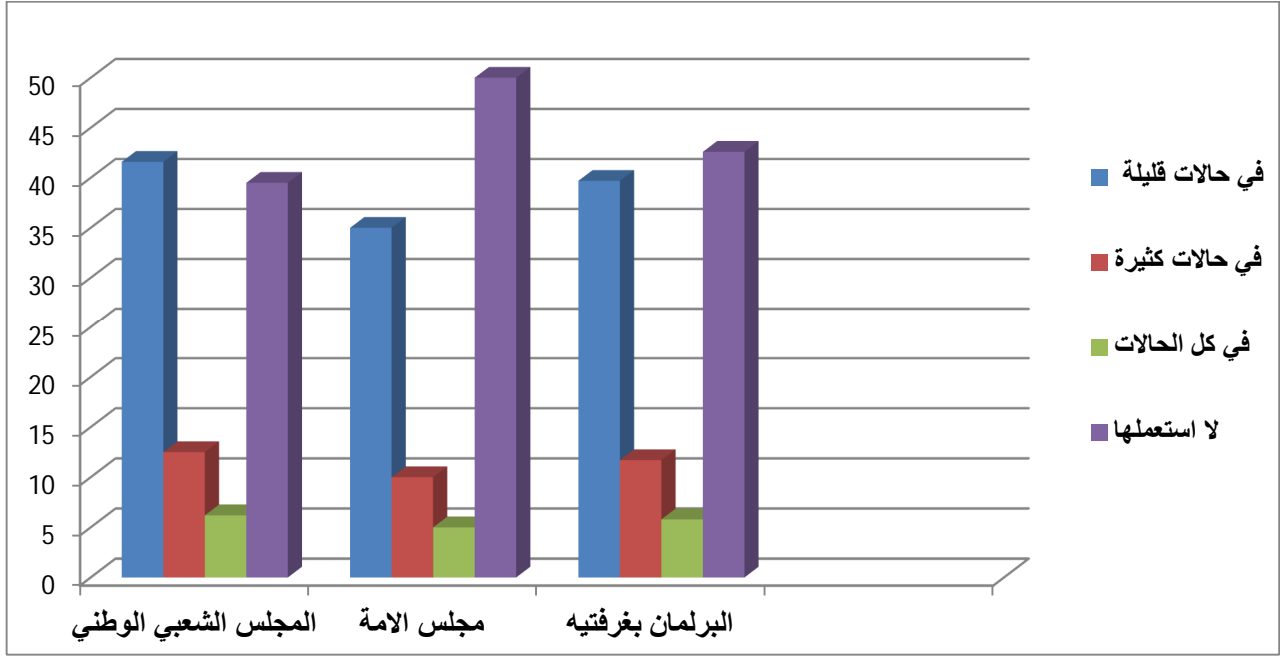
البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية إستعمال الأنترنت في التحقيقات واللجان البرلمانية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
39.7	27	35	7	41.7	20	في حالات قليلة
11.8	8	10	2	12.5	6	في حالات كثيرة
5.9	4	5	1	6.3	3	في كل الحالات
42.6	29	50	10	39.6	19	لا أستعملها
100	68	100	19	100	48	المجموع

يتبين من الجدول رقم 51 أن نسبة 41.7% من عينة المجلس الشعبي الوطني يستعملون الأنترنت في تحقيقاتهم البرلمانية في "حالات قليلة" فقط، ليحتلوا بذلك المرتبة الأولى، ويأتي في المرتبة الثانية من لا يستعملونها مطلقا بنسبة قريبة من الأولى وهي 39.6%، بينما لم تتعد نسبة الذين يستعملونها في "حالات كثيرة" 12.5%، ليحلوا بذلك في المركز الثالث، ويأتي في المركز الأخير من يستعملونها "في كل الحالات" بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 6.2%.

وبالنسبة لمجلس الأمة، فإن 50% من عينته لا يستعملونها في تحقيقاتهم ولجانهم البرلمانية، ليأتوا بذلك في رأس الترتيب، وجاء في المركز الثاني من يستعملونها "في حالات قليلة" بنسبة 35%، أما الذين يستعملونها في "حالات كثيرة" فقد حلوا في المرتبة الثالثة بنسبة 10%، في حين لم تتعد نسبة من يستعملونها في كل الحالات 5%، ليحلوا بذلك في ذيل الترتيب.

وبالنسبة للعينة الإجمالية للبرلمان، فإن 42.6% منها لا يستعملون الأنترنت في تحقيقاتهم ولجانهم البرلمانية، ليأتوا بذلك في أول الترتيب، ثم من يستعملونها في حالات قليلة في المركز الثاني بنسبة 39.7%، ثم "في حالات كثيرة" في المرتبة الثالثة بنسبة 11.8%، بينما لم تتعد نسبة الإستعمال "في كل الحالات" 5.9%، لتحل بذلك في آخر الترتيب. وفيما يلي رسم بياني يوضح حجم استعمال الأنترنت في عمل اللجان والتحقيقات البرلمانية:

رسم بياني رقم 07: حجم استعمال الأنترنت في التحقيقات البرلمانية



ويتبين من خلال الجدول رقم 52 أن هناك علاقة قوية بين متغير المستوى الدراسي واستعمال الأنترنت في التحقيقات البرلمانية، بحيث كلما ارتفع المستوى التعليمي زاد حجم الإستعمال والعكس صحيح، فبالنسبة لعينة المجلس الشعبي الوطني، يلاحظ أن نسبة 6.2% فقط بمجموع 3 تكرارات ممن لهم مستوى دون الجامعي يستعملون الأنترنت في تحقيقاتهم البرلمانية و"في حالات قليلة" فقط، بينما تصل نسبة من لا يستعملونها منهم إلى 14.5% بمجموع 7 تكرارات. أما من لهم المستوى الجامعي فما فوق، فالملاحظ أن من يستعملونها منهم تصل نسبتهم إلى 54.1% بمجموع 26 تكرارا، 35.4% منهم يستعملونها "في حالات قليلة"، و12.5% "في حالات كثيرة" ب6 تكرارات، و6.2% "في كل الحالات" ب3 تكرارات، في حين لا تتجاوز نسبة من لا يستعملونها 25% بمجموع 12 تكرارا.

وفيما يخص عينة مجلس الأمة، فإن الأمر لا يختلف كثيرا، إذ أن نسبة 20% من ذوي المستوى دون الجامعي وب4 تكرارات يستعملون الأنترنت في التحقيقات البرلمانية، في حين أن 25 منهم (أي 5 تكرارات) لا يستعملونها، بينما تصل نسبة الذين يستعملونها ممن لهم المستوى الجامعي فما فوق 30% (6 تكرارات)، في حين لا تتجاوز نسبة من لا يستعملونها منهم 25% (5 تكرارات).

وأما بالنسبة للعينة الكلية للبرلمان، فيستنتج أن نسبة 17.6% ممن لهم مستوى دون الجامعي وبمجموع 12 تكرارا لا يستعملون الأنترنت في تحقيقاتهم البرلمانية، بينما لا تتعدى نسبة من يستعملونها منهم 10.2% بمجموع 7 تكرارات. أما من لهم مستوى جامعي وما بعد التدرج، فإن نسبة 47.0% (بمجموع 32 تكرارا) يستعملونها، في حين لا تتعدى نسبة من لا يستعملونها 25% بمجموع 17 تكرارا.

جدول رقم 52: علاقة استعمال الأنترنت في التحقيقات البرلمانية بالمستوى التعليمي

المجموع	لا أستعملها		في كل الحالات		في حالات كثيرة		في حالات قليلة		إستعمال الانترنت في التحقيقات واللجان		المستوى التعليمي
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
2.0	1	0	0	0	0	0	0	2.0	1	متوسط	المجلس الشعبي الوطني
18.7	9	14.5	7	0	0	0	4.1	2	ثانوي		
47.9	23	14.5	7	6.2	3	8.3	4	18.7	9	ليسانس	
16.6	8	6.2	3	0	0	0	0	10.4	5	ماجستير	
14.5	7	4.1	2	0	0	4.1	2	6.2	3	دكتوراه	
100	48	39.5	19	6.2	3	12.5	6	41.6	20	المجموع	
5	1	5	1	0	0	0	0	0	0	متوسط	مجلس الأمة
40	8	20	4	5	1	5	1	10	2	ثانوي	
25	5	15	3	0	0	0	0	10	2	ليسانس	
5	1	0	0	0	0	0	0	5	1	ماجستير	
25	5	10	2	0	0	5	1	10	2	دكتوراه	
100	20	50	10	0	0	10	2	40	8	المجموع	
2.9	2	1.4	1	0	0	0	0	1.4	1	متوسط	البرلمان بغرفتيه
25	17	16.1	11	1.4	1	1.4	1	5.8	4	ثانوي	
41.1	28	14.7	10	4.4	3	5.8	4	16.1	11	ليسانس	
13.2	9	4.4	3	0	0	0	0	8.8	6	ماجستير	
17.6	12	5.8	4	0	0	4.4	3	7.3	5	دكتوراه	
100	68	42.6	29	5.8	4	11.7	8	39.7	27	المجموع	

جدول رقم 53: إستعمال رسائل sms و mms في النشاطات البرلمانية

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية إستعمال رسائل sms و mms في النشاطات البرلمانية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
67.6	46	60	12	70.8	34	نعم
32.4	22	40	8	29.2	14	لا
100	68	100	20	100	48	المجموع

يبين الجدول رقم 53 أن 67.6% من العينة الإجمالية للبرلمان يستعملون رسائل sms و mms في نشاطاتهم البرلمانية، و70.8% منهم في الغرفة السفلى، و60% منهم في الغرفة العليا، بينما يظهر الجدول أن 32.4% من العينة الإجمالية للدراسة لا تستعمل هذا النوع من البريد العصري والسريع، و29.3% في المجلس الشعبي الوطني، و40% منهم في مجلس الأمة.

وفيما يخص العلاقة بين استعمال الرسائل النصية القصيرة ومتغير السن، يتبين من الجدول رقم 54 وجود مفردة واحدة من عينة المجلس الشعبي الوطني تقع ضمن الفئة العمرية ما بين 25 و35 سنة لا تستعمل رسائل sms و mms في النشاط البرلماني، وهو ما يمثل نسبة 2.0%، أما الفئة العمرية من 36 إلى 50 سنة، فإن 37.5% منها تستعمل هذا النوع من الرسائل، مقابل 14.5% لا يستعملونها، ولدى الفئة بين 51 و60 سنة، فإن 31.2% منها تستعملها مقابل 8.3% لا تستعملها، أما لدى فئة أكثر من 60 سنة، فإن من لا يستعملونها أكثر ممن يستعملونها، حيث تقدر نسبة الإستعمال بـ 2.1%، مقابل 4.1% لعدم الإستعمال.

وبالنسبة لمجلس الأمة، فنقدر نسبة الإستعمال لدى الفئة من 36 إلى 50 سنة بـ 30%، مقابل 15% لا يستعملونها، ومع ارتفاع السن يقل الإستعمال نسبيا، حيث تقدر نسبة الإستعمال لدى الفئة من 51 إلى 60 سنة بـ 30%، مقابل 25% لا يستعملونها.

وفي البرلمان ككل، توجد مفردة واحدة من العينة الإجمالية للدراسة تنتمي إلى الفئة العمرية من 25 إلى 35 سنة لا تستعملها، أي بنسبة 1.4%، ولدى فئة من 36 إلى 50 سنة، فإن نسبة الإستعمال تقدر بـ 35.2%، مقابل 14.7% لا يستعملونها، في حين تبلغ نسبة الإستعمال عند

فئة من 51 إلى 60 سنة 30.8%، مقابل 13.2% لا يستعملونها، بينما تسجل الفئة العمرية لأكثر من 60 سنة نسبة استعمال لا تتعدى 1.4%، مقابل 2.9% لعدم الإستعمال.

جدول رقم 54: علاقة استعمال رسائل mms و sms بمتغير السن

المجموع		لا		نعم		إستعمال رسائل sms و mms في النشاط البرلماني	
						السن	
%	ك	%	ك	%	ك		
2.0	1	2.0	1	0	0	من 25 الى 35 سنة	المجلس الشعبي الوطني
52.0	25	14.5	7	37.5	18	من 36 الى 50 سنة	
39.5	19	8.3	4	31.2	15	من 51 الى 60 سنة	
6.2	3	4.1	2	2.0	1	اكثر من 60 سنة	
100	48	29.1	14	70.8	34	المجموع	
0	0	0	0	0	0	من 25 الى 35 سنة	مجلس الأمة
45	9	15	3	30	6	من 36 الى 50 سنة	
55	11	25	5	30	6	من 51 الى 60 سنة	
0	0	0	0	0	0	اكثر من 60 سنة	
100	20	40	8	60	12	المجموع	
1.4	1	1.4	1	0	0	من 25 الى 35 سنة	البرلمان بغرفتيه
50	34	14.7	10	35.2	24	من 36 الى 50 سنة	
44.1	30	13.2	9	30.8	21	من 51 الى 60 سنة	
4.4	3	2.9	2	1.4	1	اكثر من 60 سنة	
100	68	32.3	22	67.6	46	المجموع	

ويستنتج من الجدول رقم 55 أن مفردات العينة الإجمالية للدراسة التي تنتمي إلى المناطق الجغرافية الثلاث (الوسط، الشرق والغرب)، نسبة من يستعمل رسائل sms و mms منها في النشاطات البرلمانية أكثر ممن لا يستعملونها، في حين أن الملاحظ على منطقة الجنوب هو العكس، بحيث تعلق نسبة الذين لا يستعملونها على أولئك الذين يستعملونها منهم، فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، يلاحظ أن 8.5% ممن ينتمون جغرافيا إلى الجنوب الجزائري لا

يستعملون رسائل sms و mms في نشاطاتهم البرلمانية، في حين لا تتعدى نسبة من يستعملونها منهم 4.2%، أما باقي المناطق الثلاث، فنسبة من يستعملونها هي الأكبر.

والأمر لا يختلف بالنسبة لمجلس الأمة، إذ الملاحظ أن نسبة 15% من ذوي الإنتماء الجغرافي للجنوب لا يستعملونها، بينما لا تتجاوز نسبة من يستعملونها منهم 10%، وبالنسبة لمنطقة الغرب، فقد تساوت نسبة من يستعملونها مع من لا يستعملونها بنسبة 5%، أما منطقتا الوسط والشرق، فالذين يستعملونها أكثر ممن لا يستعملونها.

وفيما يخص العينة الإجمالية للبرلمان ككل، فإن نسبة 10.2% ممن ينتمون جغرافيا إلى منطقة الجنوب لا يستعملونها، وهي تقريبا ضعف من يستعملونها، بحيث لا تتجاوز هذه الأخيرة 5.8%، بينما تسجل نسبة من يستعملونها أرقاما أكبر ممن لا يستعملونها في المناطق الثلاث الأخرى.

ولعل السبب الذي يفسر ضعف استعمال رسائل sms و mms في النشاطات البرلمانية لنواب منطقة الجنوب هو ضعف التغطية بالهاتف النقال بسبب شساعة هذه المنطقة المترامية الأطراف مقارنة بالمناطق الثلاث الأخرى.

جدول رقم 55: علاقة استعمال رسائل sms و mms بمتغير المنطقة الجغرافية

المجموع		الشرق		الوسط		الغرب		الجنوب		المنطقة الجغرافية	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	إستعمال رسائل sms و mms	
70.8	34	27.0	13	27.0	13	12.7	6	4.2	2	نعم	المجلس
29.1	14	4.2	2	12.7	6	4.2	2	8.5	4	لا	الشعبي
100	48	31.2	15	39.5	19	16.6	8	12.7	6	المجموع	الوطني
60	12	35	7	10	2	5	1	10	2	نعم	مجلس الأمة
40	8	20	4	0	0	5	1	15	3	لا	
100	20	55	11	10	2	10	2	25	5	المجموع	
67.6	46	29.4	20	22.0	15	10.2	7	5.8	4	نعم	البرلمان بغرفتيه
32.3	22	8.8	6	8.8	6	4.4	3	10.2	7	لا	
100	68	38.2	26	30.8	21	14.7	10	16.1	11	المجموع	

جدول رقم 56: المناقشة الإلكترونية للمواضيع العامة عبر الأنترنت

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية طرح المواضيع العامة للمناقشة عبر الأنترنت
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
22.1	15	20	4	22.9	11	نادرا
4.4	3	5	1	4.2	2	غالبا
4.4	3	10	2	2.1	1	في كل الحالات
69.1	47	65	13	70.8	34	لا أستعملها
100	68	100	20	100	48	المجموع

يبين الجدول رقم 56 أن الذين لا يستعملون الأنترنت في طرح المواضيع العامة للمناقشة في المجلس الشعبي الوطني يحتلون المرتبة الأولى بنسبة 70.8%، ويأتي في المرتبة الثانية من يستعملونها "نادرا" بنسبة 22.9%، بينما لم تتجاوز نسبة من يستعملونها "غالبا" 4.2%، أما من يستعملونها "في كل الحالات" فقد حلوا في المركز الأخير بنسبة ضئيلة لم تتعد 2.1%.

وبالنسبة لمجلس الأمة فإن المرتبة الأولى لم تتغير، حيث احتلها من لا يستعملون الأنترنت في طرح المواضيع العامة للمناقشة بنسبة 65%، وجاء في المرتبة الثانية من يستعملونها "نادرا" بنسبة 20%، ثم "في كل الحالات" في المرتبة الثالثة بنسبة 10%، في حين لم تتجاوز نسبة من يستعملونها في "غالبا" 5%.

وفيما يخص النسب الإجمالية للبرلمان ككل، فإن 69.1% من العينة الإجمالية لا تستعمل الأنترنت في طرح المواضيع العامة للمناقشة ليأتوا بذلك على رأس الترتيب، ثم من يستعملونها "نادرا" في المركز الثاني بنسبة 22.1%، بينما تساوى من يستعملونها "غالبا" مع ذوي الإستعمال "في كل الحالات" في المركز الثالث بنسبة قليلة لم تتعد 4.4% لكل منهما.

جدول رقم 57: علاقة استعمال الأنترنت في مناقشة المواضيع العامة بمتغير المستوى التعليمي

المجموع		لا أستعملها		في كل الحالات		غالبا		نادرا		إستعمال الأنترنت في مناقشة المواضيع العامة		المستوى التعليمي
										%	ك	
2.0	1	2.0	1	0	0	0	0	0	0	متوسط	المجلس الشعبي الوطني	
18.7	9	18.7	9	0	0	0	0	0	0	ثانوي		
47.9	23	33.3	16	2.0	1	2.0	1	10.4	5	ليسانس		
16.6	8	12.5	6	0	0	0	0	4.1	2	ماجستير		
14.5	7	4.1	2	0	0	2.0	1	8.3	4	دكتوراه		
100	48	70.8	34	2.0	1	4.1	2	22.9	11	المجموع		
5	1	0	0	0	0	0	0	5	1	متوسط	مجلس الأمة	
40	8	25	5	5	1	5	1	5	1	ثانوي		
25	5	25	5	0	0	0	0	0	0	ليسانس		
5	1	0	0	5	1	0	0	0	0	ماجستير		
25	5	0	3	0	0	0	0	10	2	دكتوراه		
100	20	65	13	10	2	5	1	20	4	المجموع		
2.9	2	1.4	1	0	0	0	0	1.4	1	متوسط	البرلمان بغرفتيه	
25	17	20.5	14	1.4	1	1.4	1	1.4	1	ثانوي		
41.1	28	30.8	21	1.4	1	1.4	1	7.3	5	ليسانس		
13.2	9	8.8	6	1.4	1	0	0	2.9	2	ماجستير		
17.6	12	7.3	5	0	0	1.4	1	8.8	6	دكتوراه		
100	68	69.1	47	4.4	3	4.4	3	22.0	15	المجموع		

يلاحظ من الجدول رقم 57 أنه لا توجد علاقة ثابتة بين المستوى التعليمي واستعمال الأنترنت في طرح المواضيع العامة للمناقشة، فبالنسبة لعينة المجلس الشعبي الوطني، يلاحظ أن

كل المفردات التي لها مستوى دون الجامعي والمقدرة بـ10 تكرارات، لا تستعمل الأنترنت في طرح المواضيع العامة للمناقشة، حيث تبلغ نسبتهم الإجمالية 20.8%، بينما تصل نسبة الإستعمال لدى من لهم مستوى جامعي فما فوق 29.1 % بمجموع 14 تكرارا، وبدرجات استعمال متفاوتة، مقابل 50% لمن لا يستعملونها بمجموع 24 تكرارا.

وبالنسبة لمجلس الأمة، فإن 20% ممن لهم مستوى دون الجامعي يستعملونها بدرجات متفاوتة بمجموع 4 تكرارات، مقابل 25% منهم لا يستعملونها (5 تكرارات)، بينما تصل نسبة الإستعمال بدرجات مختلفة لدى من لهم مستوى جامعي فما فوق 15% بـ3 تكرارات، مقابل 40% لمن لا يستعملونها منهم بـ8 تكرارات.

ويخصوص البرلمان ككل، فإن 5.8% من ذوي المستوى دون الجامعي من العينة الإجمالية للدراسة يستعملونها، في حين تصل نسبة من لا يستعملونها منهم 22.0% بـ15 تكرارا، بينما تبلغ نسبة الإستعمال لدى من لهم مستوى جامعي فما فوق 25% بدرجات متفاوتة، بمجموع 17 تكرارا، مقابل 47.0% لا يستعملونها بـ32 تكرارا، ويفسر ضعف تأثير المستوى التعليمي على حجم استعمال الأنترنت في طرح المواضيع العامة للمناقشة إلكترونيا إلى تدني مستوى استعمال الأنترنت لدى المواطنين الجزائريين، حيث لا تتعدى نسبتهم 16.4%.

ويتبين من الجدول رقم 58 أن هناك علاقة نسبية بين عدد العهديات البرلمانية للنائب، ومدى استعماله للأنترنت في طرح المواضيع العامة للمناقشة، حيث تقل درجة الإستعمال نسبيا كلما زاد عدد العهديات، وبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، يلاحظ أن هناك مفردة واحدة لها 3 عهديات لا تستعمل الأنترنت في طرح المواضيع العامة للمناقشة، وبالنسبة للذين لهم عهدتان، فإن هناك 6 مفردات، 5 منها لا تستعملها، وواحدة تستعملها "نادرا"، أما الذين لهم عهدة واحدة، وإن كانت نسبة الذين لا يستعملونها هي الغالبة، إلا أن هناك مفردات تستعملها في بعض الحالات.

وبالنسبة لمجلس الأمة، فإن 35% ممن لهم عهدة واحدة يستعملونها وبدرجات متفاوتة بمجموع 7 تكرارات، بينما تصل نسبة من لا يستعملونها إلى 65%.

وبالنسبة للبرلمان ككل، فإن 29.4% ممن لهم عهدة واحدة يستعملونها بمجموع 20 تكرارا، مقابل 60.2% لا يستعملونها، ولهم عهدتان، فإن 1.4% فقط يستعملونها مقابل 7.4% لا يستعملونها، ولهم 3 عهديات فإن نسبة 1.4% لا تستعملها، مقابل 0% يستعملونها.

جدول رقم 58: علاقة استعمال الأنترنت في طرح المواضيع العامة للمناقشة بعدد العهدة البرلمانية

المجموع		لا أستعملها		في كل الحالات		غالباً		نادراً		طرح المواضيع العامة للمناقشة على الأنترنت	عدد العهدة البرلمانية
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
85.4	41	58.3	28	2.0	1	4.1	2	20.8	10	عهدة واحدة	المجلس الشعبي الوطني
12.5	6	10.4	5	0	0	0	0	2.0	1	عهدتان	
2.0	1	2.0	1	0	0	0	0	0	0	3 عهدة	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أكثر من 3	
100	48	70.8	34	2.0	1	4.1	2	22.9	11	المجموع	
0	20	65	13	10	2	5	1	20	4	عهدة واحدة	مجلس الأمة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عهدتان	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 عهدة	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أكثر من 3	
100	20	65	13	10	2	5	1	20	4	المجموع	
89.7	61	60.2	41	4.4	3	4.4	3	20.5	14	عهدة واحدة	البرلمان بغرفتيه
8.8	6	7.4	5	0	0	0	0	1.4	1	عهدتان	
1.4	1	1.4	1	0	0	0	0	0	0	3 عهدة	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أكثر من 3	
100	68	69.1	47	4.4	3	4.4	3	22.0	15	المجموع	

ويوضح الجدول رقم 59 أن 67.2% من العينة الإجمالية للبرلمان ساعدتهم الأنترنت في الحصول على معلومات عن الفساد " بنسبة قليلة" فقط، ليحتلوا بذلك المرتبة الأولى، 70.8% منهم في الغرفة السفلى، و57.8% في الغرفة العليا، ويأتي في المرتبة الثانية من يرون أنها لم تساعدهم في الحصول على معلومات عن الفساد بنسبة إجمالية بلغت 19.4%، 16.7% منها في المجلس الشعبي الوطني و26.3% في مجلس الأمة، وجاء في المرتبة الثالثة من ساعدتهم "بنسبة كبيرة" بنسبة إجمالية وصلت 13.4%، 12.5% منها في المجلس الشعبي الوطني

و15.7% في مجلس الأمة، في حين خلت العينة من أي مفردة ساعدتها الأنترنت "بنسبة كبيرة جدا". مما يطرح إشكالية ضعف المحتوى الجزائري المعلوماتي والإستقصائي المتعلق بالقضايا الهامة والكبرى ومنها قضايا الفساد على شبكة الأنترنت.

جدول رقم 59: الحصول على معلومات من الأنترنت عن الفساد السياسي

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
%	%	ك	%	%	ك	%	ك	استعمال الأنترنت لكشف الفساد
% التكرار	% العينة		% التكرار	% العينة		%		
67.1	66.1	45	57.8	55	11	70.8	34	بنسبة قليلة
13.4	13.2	9	15.7	15	3	12.5	6	بنسبة كبيرة
0	0	0	0	0	0	0	0	بنسبة كبيرة جدا
19.4	19.1	13	26.3	25	5	16.7	8	لم تساعد
100	-	67	100	-	19	100	48	المجموع

جدول رقم 60: الحصول على معلومات سرية من الأنترنت

البرلمان بغرفتيه			مجلس الأمة			المجلس الشعبي الوطني		الغرفة البرلمانية
%	%	ك	%	%	ك	%	ك	إستعمال الأنترنت للحصول على معلومات سرية
% العينة	% التكرار		% العينة	% التكرار		%		
59.7	58.8	40	52.6	50	10	62.5	30	نادرا
1.4	1.4	1	0	0	0	2.1	1	أحيانا
0	0	0	0	0	0	0	0	غالبا
38.8	38.2	26	47.3	45	9	35.4	17	لم تساعد
100	-	67	100	-	19	100	48	المجموع

ويتضح من الجدول رقم 60 أن نسبة 59.7% من العينة الإجمالية المأخوذة من البرلمان ككل "نادرا" ما ساعدتهم الأنترنت في الحصول على معلومات ذات طابع سري، و62.5% منهم في المجلس الشعبي الوطني، و52.6% في مجلس الأمة، ويأتي في المرتبة الثانية من لم

تساعدهم الأنترنت في ذلك بنسبة إجمالية بلغت 38.8%، 35.4% منها في الغرفة السفلى، و47.3% في الغرفة العليا، في حين لم تتجاوز نسبة من ساعدتهم الأنترنت في ذلك "أحيانا" 1.5%، ليحلوا بذلك في المرتبة الثالثة، 2.1% منهم في الغرفة السفلى و0% في الغرفة العليا، بينما خلت عينة الدراسة من أي مفردة ساعدتها الأنترنت في الحصول على معلومات سرية "غالبا".

جدول رقم 61: دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحقيق الحكم الراشد

البرلمان بغرفتيه		مجلس الأمة		المجلس الشعبي الوطني		دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحقيق الحكم الراشد
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
16.2	11	15	3	16.7	8	لا يمكن بدونها تحقيق الحكم الراشد
66.2	45	70	14	64.6	31	لها دور معتبر
16.2	11	15	3	16.7	8	لها دور ضعيف
1.5	1	0	0	2.1	1	ليس لها أي دور
100	68	100	20	100	48	المجموع

يظهر الجدول رقم 61 أن نسبة 66.2% من العينة الإجمالية للدراسة المأخوذة من البرلمان ككل، ترى أن لتكنولوجيا المعلومات والإتصال "دورا معتبرا" في تحقيق الحكم الراشد، ليحلوا بذلك على رأس الترتيب، 64.6% منهم في المجلس الشعبي الوطني، و70% في مجلس الأمة، وتساوى في المرتبة الثانية من يرون بأنه لا يمكن بدونها تحقيق الحكم الراشد، مع من يرون بأن لها دور ضعيف بنسبة إجمالية بلغت 16.2% لكل منهما، ليحتلوا بذلك المركز الثاني، 16.7% منهم في المجلس الشعبي الوطني، و15% في مجلس الأمة، في حين لم تتعد نسبة من يرون بأن لها دور ضعيف 1.5% بتكرار واحد فقط، ليأتي بذلك في آخر الترتيب، 2.1% في المجلس الشعبي الوطني و 0% في مجلس الأمة.

التحقق من فرضيات الدراسة

بعد استظهار نتائج الدراسة الميدانية، يمكن التحقق من صدق الفرضيات التي تم وضعها، ومن ثم التوصل إلى إجابات عن التساؤلات الفرعية للدراسة.

الفرضية الأولى:

يعتمد البرلمانيون الجزائريون اعتمادا كبيرا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى رأسها الأنترنت في صنع قراراتهم بسبب موقعهم المتميز في المجتمع، والذي يمكنهم من النفاذ الرقمي بسهولة ويسر، ويوفر لهم الإتصالات الضرورية والإشباع المعلوماتي.

من أجل اختبار صحة هذا الفرض، تم طرح السؤال التالي ضمن أسئلة الاستمارة: "ما هي الوسيلة التي تعتمدون عليها أكثر في الحصول على المعلومات التي تفيدكم في اتخاذ قراراتكم؟" وقد اظهرت نتائج الإجابة على هذا السؤال أنه - وعلى الرغم من أن الأغلبية الساحقة من عينة الدراسة تتوفر على جهاز كمبيوتر، وتمتلك ربطا بشبكة الأنترنت، إلا أن هذه الأخيرة (الأنترنت) لا يتم الإعتماد عليها بدرجة كبيرة في عملية صنع القرار، ولا تعتبر وسيلة ذات أولوية من حيث الحصول على المعلومات، بحيث تعتبر الصحف والمجلات والقنوات الفضائية وتقارير الخبراء المصادر الأكثر تفضيلا واعتمادا لدى نواب البرلمان في عملية صنع القرار، وهو ما يثبت خطأ هذه الفرضية.

الفرضية الثانية:

يقوم أعضاء لبرلمان الجزائري في أغلب الأحوال بصنع قراراتهم في غياب المشاركة الواسعة للمواطنين والجهات المعنية بهذه القرارات، مما يحول دون تحقيق الرشاد في الحكم.

وقصد اختبار صدق هذا الفرض، تم طرح السؤال التالي: "هل تتبنون قراراتكم بصورة فردية أم بعد التشاور والمشاركة الواسعة مع مختلف الجهات التي يمسه القرار؟".

وقد أظهرت نتائج الإجابة على هذا السؤال أن إمكانية التشاور والمشاركة من عدمهما تتحدد حسب طبيعة وأهمية القرار المراد اتخاذه، مما يعني أن المشاركة لا تتم في جميع القرارات التي يتم اتخاذه، وهو ما يدل على أن هناك بعض القرارات لا تحتاج إلى تشاور ومشاركة بسبب معرفة

رأي الأطراف التي يحق لها أن تشارك في صنع القرار بناء على المعلومات التي يتم جمعها، بدون الحاجة إلى مشاورتها أو مشاركتها.

وقد بينت نتائج الجدول رقم 41 أن 4.4% فقط من عينة الدراسة يتخذون قراراتهم بصورة فردية، وهو ما يبين نسبيا صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والإتصال في الجزائر ليست متغلغلة بالقدر الكافي الذي يوفر للمواطنين المعلومات والإتصالات الكافية التي تمكنهم من المشاركة الواسعة مع أعضاء البرلمان في ترشيد القرارات البرلمانية.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم طرح بعض الأسئلة التي بإمكانها التحقق من صدق هذا الفرض، ومنها "كيف ترون المنظومة الإعلامية والإتصالية في الجزائر من حيث المساعدة على الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار؟".

وقد بينت نتائج الإجابة على هذا السؤال أنها منظومة هشة لا تدعم عملية صنع القرار، إضافة إلى أنها تحتاج إلى تحرير أكبر من أجل ضمان تدفق حر وشفاف للمعلومات عن طريق فتح القطاع السمعي البصري، وتمكين الإعلاميين من النفاذ إلى مصادر المعلومات ببسر وبدون عوائق بيروقراطية أو قانونية أو غيرها.

كما تعكس نتائج الجدول رقم 35 المتعلق بحجم المعلومات الواردة إلى نواب البرلمان عبر البريد الإلكتروني بأنه ضئيل، مما يعني ضآلة نسبة المشاركة في صنع القرار بسبب ضعف النفاذ الرقمي لتكنولوجيات المعلومات والإتصال لدى المواطنين، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

الفرضية الرابعة:

تؤثر الأنترنت تأثيرا إيجابيا على عملية صنع القرار البرلماني عن طريق توفير المعلومات الضرورية والإتصالات السريعة والفعالة لأعضاء السلطة التشريعية الجزائرية.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم طرح السؤال التالي: "ما هو تأثير الأنترنت على اتخاذ القرار لديكم؟". وقد أظهرت نتائج الإجابة على هذا السؤال - كما سبق توضيحه في الجدول رقم 38- أن الأنترنت تمارس تأثيرا إيجابيا على عملية صنع القرار عن طريق مساهمتها بالدرجة الأولى

في ترشيد القرار بتقديم مختلف البدائل الممكنة، إضافة إلى أنها تجعل القضية المتعلقة بالقرار في أجندة اهتمامات صانع القرار، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

الفرضية الخامسة:

لم يعد أعضاء البرلمان الجزائري اليوم يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على معلومات حول القضايا المختلفة، والاتصال بمختلف فعاليات المجتمع أثناء صنع قراراتهم، نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع في قطاع المعلومات والاتصالات.

لاختبار صدق هذه الفرضية، تم طرح السؤال التالي: "هل نذلت أمامكم الأنترنيت الصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومات والاتصال بجميع الأطراف المعنية بالقرار؟".

وقد بينت نتائج الإجابة على هذا السؤال - كما تم تبيينه في الجدول رقم 39 - أن الأنترنيت لم تذلل الصعوبات إلا بنسبة قليلة فقط، وهو ما يؤكد خطأ هذه الفرضية.

الفرضية السادسة:

توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة اليوم فرصا ثمينة، وإمكانات هائلة يستغلها أعضاء البرلمان الجزائري لتكريس آليات الحكم الراشد، وجعلها ممارسة على أرض الواقع.

لاختبار صدق هذا الفرض تم طرح عدة أسئلة ضمن المحور الثالث لاستمارة البحث، تتعلق بآليات تحقيق الحكم الراشد وهي: (المساءلة، الرقابة، الشفافية، المشاركة والمشاورة، المناقشة العامة، التقليل من حجم السرية والفساد). وقد أكدت نتائج الإجابة على هذه الأسئلة أن استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال من قبل صناع القرار السياسي في تكريس آليات الحكم الراشد ضعيف، وهذا نتيجة الوعي غير الكافي بأهمية هذه التكنولوجيا والدور السياسي المحوري والفعال الذي يمكن أن تلعبه، إضافة إلى ضعف نسبة النفاذ الرقمي لدى القاعدة الشعبية، وهو ما يثبت خطأ هذه الفرضية، مما يعني أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال ليست مستغلة بالحجم الكافي من قبل صناع القرار السياسي لتحقيق الحكم الراشد كهدف منشود.

إستنتاجات الدراسة

إستنتاجات الدراسة

بعد استعراض الإجراءات المنهجية، والإطار النظري للدراسة، وكذا الجانب الميداني، يمكن استخلاص أهم الإستنتاجات التي خلصت إليها هذه الدراسة وهي:

1- على الرغم من أن الدراسة لم تكن تهدف إلى إجراء مقارنة بين غرفتي البرلمان من حيث استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في صنع القرار السياسي وتحقيق الهدف الجوهري المتمثل في الحكم الراشد، إلا أن أهم ملاحظة هي أنه يوجد تقريبا شبه تطابق بين الغرفتين في نتائج الدراسة الميدانية، ولا تسجل سوى اختلافات طفيفة بينهما، مما يدل على التشابه في عملية صنع القرار البرلماني لدى الغرفتين.

2- يسجل التمثيل النسوي حضورا ضعيفا في البرلمان، كما أن عنصر الشباب شبه منعدم في هذه المؤسسة التشريعية التي تعتبر وحدة قرارية هامة تساهم في رسم السياسة العامة للدولة، وهو أحد الأسباب التي تفسر الإستعمال المحتشم لتكنولوجيا المعلومات والإتصال لدى أعضاء هذه المؤسسة في النشاط البرلماني، إذ بينت أغلب الدراسات على مستوى العالم أن هناك علاقة قوية بين استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وبين فئة الشباب.

فقد أجمع معظم الباحثين ومنهم غارديان (Guardian) وبول (Poll) على أن الشباب من سن 16 إلى 30 سنة هم أكثر فئات المجتمع استخداما للإنترنت، ويساعدهم على ذلك سرعة التعلم واكتساب الخبرات الجديدة، حيث أنهم أكثر فئات المجتمع حركة ونشاطا⁽¹⁾.

3- على الرغم من ارتفاع نسبة امتلاك تكنولوجيا المعلومات والإتصال وكذا معدل النفاذ إلى شبكة الإنترنت لدى البرلمانيين، إلا أن الحجم الزمني لاستعمال الإنترنت يتراوح بين المتوسط والضعيف، ولم يرق بعد إلى مستوى الإستعمال الكبير.

4- لا تعتبر الإنترنت المصدر الأول والرئيسي الذي يستقي منه البرلمانيون المعلومات المتعلقة بصنع قراراتهم، وتعتبر الصحف والمجلات والقنوات الفضائية الوسائل الإعلامية الأكثر تفضيلا.

(1) علياء سامي عبد الفتاح، الإنترنت والشباب، دراسة في آليات التفاعل الإجتماعي، القاهرة: دار العالم العربي، ط1، 2009، ص 09.

5- على الرغم من أهمية البريد الإلكتروني الذي أضحى الوسيلة العصرية الأمتل والأسرع للمراسلات بين الأشخاص، إلا أن بعض نواب البرلمان لا يمتلكون بريدا إلكترونيا، مما يعني أن الإتصالات الإلكترونية عبر الشبكة مقطوعة بينهم وبين المواطنين، حيث تقدر نسبتهم ب33.8%، مما يحول دون توسيع دائرة المشاركة الإلكترونية في عملية صنع القرار.

6- تمارس الأنترنت تأثيرات مختلفة على عملية صنع القرار، حيث تساهم بالدرجة الأولى في ترشيد القرار عن طريق تقديم مختلف البدائل المطروحة، كما أنها تضع القضية المثارة على الشبكة في بؤرة اهتمامات صناع القرار على مستوى البرلمان.

7- إن حجم تدفق المعلومات والإتصالات من القاعدة الشعبية باتجاه نواب البرلمان عبر الأنترنت ضعيف، مما يدل على وجود فجوة بين الناخبين وبين أعضاء الهيئة التشريعية، لم يتمكن البريد الإلكتروني من تقليصها بسبب أزمة الثقة من جهة، وضعف نسبة النفاذ الرقمي لدى المواطنين الجزائريين عموما، ونتيجة لذلك تبقى المشاركة الإلكترونية في صنع القرار التشريعي ضعيفة.

8- يعتبر الهاتف النقال وسيلة إتصالية أكثر استعمالا من قبل البرلمانين مقارنة بالأنترنت، حيث ترى نسبة 52.9% أنه ذلل الصعوبات المتعلقة بالإتصال والحصول على المعلومات بنسبة معتبرة، بينما لم تذلل الأنترنت هذه الصعوبات إلا بنسبة قليلة، كما أن الرسائل النصية القصيرة (sms) و (mms) تسجل حضورا مهما في النشاطات البرلمانية، غير أن استعمالها يقل لدى نواب منطقة الجنوب الجزائري بسبب مشكل نقص التغطية الهاتفية الجواله.

9- إن درجة مصداقية الأنترنت كمصدر للمعلومات ضعيفة لدى نواب البرلمان، مما يفسر سبب عدم الإعتماد عليها كوسيلة أساسية في عملية صنع القرار، وهذا ما يجعل المعلومات التي تنشر على الشبكة ليست محل ثقة كبيرة لديهم.

10- يسجل الإرتباط بشبكة الأنترنت عبر الهاتف النقال نسبا ضعيفة، مما يدل على أن التحول إلى ما يسمى ب"الديمقراطية الإلكترونية المحمولة" ما يزال بعيدا.

11- على الرغم من أن الموقع الإلكتروني الشخصي هو أداة مهمة لتمكين النائب البرلماني من البقاء على اتصال دائم مع القاعدة الشعبية، ورغم أنه يعتبر وسيلة هامة للدعاية السياسية للنائب، إلا أن نسبة امتلاك موقع إلكتروني شخصي على مستوى أعضاء السلطة

التشريعية ضعيفة، مما يعني أن فتح المداومات الإلكترونية على الشبكة ما يزال غير كاف.

12- تعتبر المواقع الإخبارية الأكثر تفضيلا لدى نواب البرلمان، بحيث يعتمد عليها بالدرجة الأولى في عملية صنع القرار، نظرا لأن المعلومات الإخبارية هي المواد الأولية التي تغذي هذه العملية، بينما تسجل مواقع التواصل الاجتماعي (يوتوب، فايسبوك وتويتر) مراتب متأخرة من حيث التفضيل، على الرغم من أن هذا النوع من المواقع اكتسب في الآونة الأخيرة أبعادا سياسية خطيرة، كما يمكنه أن يستعمل كوسيط للنقاش السياسي والتشاور والمشاركة والتعبئة... إلخ، إلى درجة أن "الفايسبوك" أصبح يعتبر ثالث دولة على مستوى العالم بعد الصين والهند حيث بلغ عدد المسجلين فيه 700 مليون شخص عبر العالم.

13- يمارس متغير المستوى التعليمي تأثيرا كبيرا على أنماط ودرجة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لدى البرلمانين مقارنة بالمتغيرات الأخرى، بحيث يزيد معدل الإستعمال كلما ارتفع المستوى التعليمي والعكس صحيح.

14- تعتبر المعلومات العصب الحيوي الذي يعتمد عليه البرلمانين في صنع قراراتهم، خاصة أثناء الأزمات، بحيث تزداد أهمية الحصول على المعلومات عند اتخاذ قرار الأزمة، مقارنة بالتشاور والمشاركة الذين يأتیان في المرتبة الثانية.

15- يعتبر النظام الإعلامي والاتصالي في الجزائر في نظر نواب البرلمان هشا ولا يلبي الحاجيات المتعلقة بصنع القرار من حيث الحصول على المعلومات وإجراء الاتصالات، كما أنه يحتاج إلى تحرير أكبر من أجل خلق بيئة معلوماتية قوية تساهم في دعم ومساندة عملية صنع القرار.

16- إن عملية صنع القرار لدى النائب البرلماني لا تكون تشاورية وتشاركية في جميع الحالات، وإنما يتحدد ذلك وفقا لطبيعة وأهمية القرار، كما أن التفرد في اتخاذ القرار ضعيف جدا، وهو مؤشر إيجابي يساهم في ترشيد القرارات.

17- إن استعمال الأنترنت في التشاور والمشاركة في صنع القرار على مستوى البرلمان - واللذان يعتبران آليتين مهمتين من آليات الحكم الراشد - ضعيف، مما يعني أن الأنترنت لم تساهم كبديل جديد في تقوية الثقة بين صانع القرار والقاعدة الشعبية، كما أن المشاركة الإلكترونية متدنية.

18- لا يمكن تحميل البرلمانيين وحدهم مسؤولية تدني مستوى المشاركة السياسية الإلكترونية في صنع القرار، كما أنه لا يمكن تقديم تفسير واحد لذلك، وهو التفسير التقني المتمثل في ضعف نسبة استعمال الأنترنت في الجزائر، إذ تتدخل أسباب عديدة لتفسير ذلك، منها أزمة الثقة بين المواطنين والسياسيين، جعلت الفجوة تتعمق بين البرلمانيين والناخبين، وبالتالي تنقطع كل سبل الإتصال بينهما ومنها الإتصال الإلكتروني الذي لم يتمكن لحد الآن من تجسير هذه الفجوة.

19- على الرغم من ضعف نسبة التشاور والمشاركة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت، إلا أن هذا النوع من التشاور والمشاركة يوفر معلومات معتبرة لصانع القرار، يمكن أن تساهم في ترشيد القرار البرلماني الذي يعتبر حلقة مهمة ضمن سلسلة القرارات المتعلقة بصنع السياسة العامة للدولة.

20- إن المنظومة القانونية لم تتكيف بعد مع المستجدات والتطورات الحاصلة في ميدان تكنولوجيات المعلومات والإتصال، حيث يعتبر التحول نحو الحكومة الإلكترونية وكذا الإدارة الإلكترونية ضرورة لا بد منها في مؤسسات ومراكز صنع القرار السياسي ومنها مؤسسة البرلمان، باعتبارها تمثل وحدة قرارية هامة، فمن بين إجراءات الرقابة ينص القانون على نوعين من الأسئلة هما الشفهية والكتابية، ولا توجد إشارة إلى السؤال الإلكتروني الذي يمكن أن يتجاوز الشروط والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالسؤال الكتابي، وهذا ما يفسر ضعف نسبة استعمال السؤال الإلكتروني في مساءلة واستجواب الحكومة، وبالتالي فإن التحول إلى البرلمان الإلكتروني ما يزال بطيئاً بسبب غياب عنصر الثقافة الرقمية.

21- إن الأنترنت كوسيلة معلوماتية، إتصالية ورقابية في نفس الوقت، لم تسهل على البرلمانيين العمل الرقابي على الحكومة بدرجة كبيرة، وهذا ما يطرح إشكالية ضعف المحتوى المعلوماتي الجزائري على الشبكة حول مختلف القضايا والأحداث على المستوى الوطني، حتى يكون النائب على علم بها، ومن ثم يعتمد عليها في عمله الرقابي.

22- رغم أن الأنترنت هي وسيلة ديمقراطية بطبيعتها، ينشر فيها من يشاء ما يشاء، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تحقيق عنصر الشفافية في تداول المعلومات لدى نواب البرلمان حول مختلف القضايا إلا بنسبة قليلة.

- 23- رغم الإمكانيات الهائلة التي يمكن أن توفرها الأنترنت لتعزيز العمل الرقابي البرلماني على الحكومة، إلا أن النسبة الأكبر من النواب لا يستعملونها في تحقيقاتهم ولجانهم البرلمانية، كما أن أغلب الذين يستعملونها، لا يفعلون ذلك إلا في بعض الحالات فقط.
- 24- تسجل المناقشة الإلكترونية للمواضيع العامة نسبة ضعيفة لدى البرلمانيين، حيث أن ما يقرب من 70% لا يستعملون الأنترنت في طرح المواضيع العامة للمناقشة، على الرغم من أن الأنترنت تعتبر الوسيلة المثلى لمثل هذا النوع من النشاطات البرلمانية.
- 25- رغم تزايد ممارسات الفساد، إلا أن الأنترنت لا تعتبر مصدرا رئيسيا لنواب البرلمان في الحصول على معلومات حول ملفات وقضايا الفساد، حيث أن النسبة الأكبر منهم يرون أنها لم تساعد في ذلك إلا في بعض الحالات فقط، مما يعني أن الاعتماد على الأنترنت كوسيلة رقابية ضد ممارسات الفساد ليس كبيرا.
- 26- تعتبر السرية في بعض الأحيان وسيلة في يد الحكومة للتهرب من المحاسبة والرقابة البرلمانية، لذا فإن الأنترنت توفر إمكانية نشر بعض المعلومات ذات الطابع السري، ورغم ذلك إلا أن أغلبية النواب لم توفر لهم الأنترنت معلومات سرية إلا في حالات قليلة بسبب نقص المحتوى المعلوماتي الإستقصائي الجزائي على الشبكة.
- 27- إن الأغلبية من نواب البرلمان يرون أن تكنولوجيات المعلومات والإتصال لها دور معتبر في تحقيق الحكم الرشيد، وهذا ما يدل على الوعي بأهمية هذه التكنولوجيا وأبعادها السياسية، إلا أنه على صعيد الممارسة السياسية لا يظهر ذلك بشكل كبير.
- 28- إن ضعف نسبة استعمال الأنترنت في تكريس آليات الحكم الرشيد المتمثلة أساسا في النقاش العام، التشاور والمشاركة في صنع القرار، الرقابة والمساءلة، مكافحة الفساد، الشفافية والتقليص من دائرة السرية... هو أحد الأسباب التي تفسر غياب الرشاد في الحكم، مما يعني أن التعويل والاعتماد على تكنولوجيات المعلومات والإتصال في تحقيق الحكم الرشيد كهدف عام وجوهري ضعيف على صعيد الواقع والممارسة السياسية لدى كل من البرلمانيين والناخبين على حد سواء.

خاتمة

خاتمة

لقد اكتسبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفي مقدمتها الأنترنت في الوقت المعاصر أبعادا سياسية وتنموية جد استراتيجية، يمكن أن تستفيد منها مؤسسات ومراكز صنع القرار السياسي في الجزائر في إشراك جميع أطراف المجتمع وفعالياته في رسم السياسة العامة للدولة بصورة تشاورية وتشاركية، وفي ترشيد الحكم وإضفاء الفعالية على النشاط السياسي، بما يؤدي إلى تضيق دائرة الإقصاء والتهميش، وجعل المواطن يحس بوجوده ودوره السياسي الفاعل داخل الدولة، فتستبدل من خلالها مظاهر وسلوكات العنف بأساليب الحوار الحضاري البناء والاتصال السياسي الفعال، بما من شأنه أن يضع حدا لأزمات الثقة والشرعية والمشاركة السياسية...

ورغم التطورات المتلاحقة والمتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي يشهدها العالم، إلا أن استعمال هذه التكنولوجيا في نشاط المؤسسات السياسية في الجزائر ما يزال محتشما، في الوقت الذي صارت تستعمل فيه كمنافذ من قبل أطراف خارجية لاخترق أسوار الدول، مما يدل على نقص الوعي بأهمية هذه التكنولوجيا، والدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في تفعيل وتسريع الحراك السياسي داخل المؤسسات السياسية في المجتمع وفيما بينها، ودمقرطة الأنظمة السياسية، وجعلها محل رضى من قبل شعوبها.

إن البرلمان الجزائري باعتباره وحدة قرارية هامة، لن يكون لوجوده أي معنى إذا لم يدرك أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تغذية عملية صنع القرار البرلماني بالمعلومات الحيوية، وكل الممارسات السياسية الهادفة إلى تحقيق الحكم الراشد، لأن هذه التكنولوجيا تفتح فرصا وآفاقا واعدة لتعزيز التحول الديمقراطي، ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في العملية السياسية، عن طريق تبادل الإقتراحات والأفكار ضمن المناقشات السياسية، كما أنها أداة فعالة لدعم آليات الرقابة والشفافية ومكافحة الفساد والتضييق من دائرة السرية التي كثيرا ما تستعمل كذريعة من قبل بعض المسؤولين للتهرب من المحاسبة والعقاب.

إن التحدي الذي تفرضه هذه التكنولوجيا على القادة السياسيين هو أنهم إذا لم يقوموا باستغلالها بإيجابية في البناء الديمقراطي وترشيد عمل المؤسسات السياسية المختلفة، وعلى رأسها دوائر ومراكز صنع القرار السياسي ومنها البرلمان، فإن هناك أطرافا أخرى من الداخل أو الخارج

ستقوم باستغلالها خدمة لأغراضها الشخصية الضيقة، ولو كان ذلك على حساب استقرار الدولة وأمن مواطنيها.

إن التنبؤات التي ساقها بعض الباحثين بأن الأنترنت ستحدث ثورة في المشهد السياسي لها ما يبررها، إذ أن أنماط الإتصال السياسي الرقمي صار لها اتجاهات شبكية سريعة، تجعل المواطنين على علم بما يحدث في وطنهم أو خارجه فور وقوعه، وربما حتى قبل أن يعلم به صناع القرار السياسي أنفسهم، لذا فإن استثمار هذه التكنولوجيا في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي يسمح بتبادل المعلومات بين المواطنين وبين صناع القرار، ويمكن للبرلمانيين استغلال هذه المعلومات التي يحصلون عليها من المواطنين عبر الوسائط الحديثة للمعلومات والإتصال في تعزيز المساءلة والمحاسبة، مما يؤدي إلى تكريس آليات الحكم الراشد، وتحويلها إلى ممارسة حقيقية على أرض الواقع.

غير أن وعي صناع القرار السياسي بالأبعاد السياسية والتنمية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال واستعمالهم لها غير كاف لدعم الديمقراطية والمشاركة والرقابة... وغيرها من آليات الحكم الراشد، إذ لا بد أن يتجذر في أوساط المجتمع ومؤسساته كلها عنصر "الثقافة الرقمية"، وأن يتوسع استعمال هذه التكنولوجيا من قبل جميع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، ولذا لا بد من العمل على رفع نسبة استعمال الأنترنت في الأوساط الشعبية، حتى تتسنى لها فرصة المشاركة في القرار وبالتالي في الحكم.

لقد آن الأوان اليوم للأنظمة السياسية - في ظل مجتمع المعلومات الآخذ بالزحف بوتيرة متسارعة - أن تتصالح مع نظم الإتصال التي استمدت قوتها من التطور التقني المذهل، وأن تغير نظرتها التقليدية إليها، من العداة والخوف إلى التعاون والتشارك في عملية الحكم، ولا بد للمؤسسات السياسية التقليدية أن تتكيف مع المستجدات التي طرأت على عالم المعلومات والإتصال، وأن تطور سلوكياتها وفق ما يتماشى معها، بمعنى أنه لا بد للسياسة أن تسير التكنولوجيا وليس العكس، خاصة مع تنامي دور ما يسمى بالسلطة الخامسة "المجتمع المدني".

إن هذه الدراسة المتواضعة تفتح المجال أمام دراسات أخرى مكملتها، وتثير إشكاليات مهمة لها علاقة مباشرة بموضوع هذا البحث، ومنها معرفة حجم ونمط استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال من قبل الناخبين والمواطنين في النشاط السياسي، وكذا في اتصالاتهم بصناع القرار، وحجم المشاركة الإلكترونية لديهم في الحكم.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- إبتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.
- 2- إبراهيم الأخرس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدول العربية، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 3- إبراهيم عبد الله المنيف، الإستراتيجية الإدارية العليا، الرياض: دار المؤيد، ط1، 2005.
- 4- إبراهيم مشورب، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط2، 2004.
- 5- أبو بكر محمد الهوش، الحكومة الإلكترونية، الواقع والآفاق، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2006.
- 6- _____، نظم وشبكات المعلومات، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1996.
- 7- أحمد الموصللي، جدليات الشورى والديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.
- 8- أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.
- 9- أحمد بن مرسللي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 10- أحمد رشيد، الإصلاح الإداري، القاهرة: دار النهضة العربية، 1994.

- 11- أحمد زايد، عروس الزبير، النخب الإجتماعية، حالة الجزائر ومصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2005.
- 12- أحمد سليمان أبو زيد، علم الإجتماع السياسي، الأسس والقضايا من منظور نقدي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2006.
- 13- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.
- 14- أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة في الإدارة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- 15- أحمد ماهر، كيف ترفع مهاراتك الإدارية في الإتصال، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- 16- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
- 17- آر. إيه. بوكانان، تر: شوقي جلال، الآلة قوة وسلطة، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2000.
- 18- رأ نود دوفور، تر: منى ملحيس، نبال أدلبي، زدني علما أنترنيت، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 1998.
- 19- أسامة الخولي وآخرون، العرب وثورة المعلومات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.
- 20- إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هيبية، النظم السياسية وسياسات الإعلام، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.
- 21- إسماعيل علي سعد، دراسات في المجتمع والسياسة، بيروت: دار النهضة العربية، 1988.

- 22- _____، علم السياسة وديمقراطية الصفوة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007.
- 23- _____، مبادئ علم السياسة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.
- 24- _____، نظرية القوة في الإتصال الإنساني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006.
- 25- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
- 26- ألفين توفلر، تر: محمد علي ناصف، صدمة المستقبل، المتغيرات في عالم الغد، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1990.
- 27- _____، تعريب: صلاح عبد الله، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، بيروت: دار الأزمنا الحديثة، ط1، 1998.
- 28- إمام عبد الفتاح إمام، الديمقراطية والوعي السياسي، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- 29- أمين ساعاتي، إعادة اختراع الحكومة، الثورة الإدارية في القرن 21، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1999.
- 30- أنتوني ويلسون، تر: مركز التعريب والبرمجة، كيف بدأ مستقبل الإتصالات، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2000.
- 31- إنشراح الشال، الإعلام الدولي عبر الأقمار الصناعية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1993.
- 32- أنطوان بطرس، المعلوماتية على مشارف القرن الحادي والعشرين، بيروت: مكتبة لبنان، ط1، 1987.
- 33- إياد شاعر البكري، عام 2000، حرب المحطات الفضائية، عمان: دار الشروق، ط1، 1999.

- 34- بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1993.
- 35- _____، وسائل الإعلام والسياسة، دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة: دار نهضة الشرق، 1997.
- 36- بشار عباس، ثورة المعرفة والتكنولوجيا، دمشق: دار الفكر، 2001.
- 37- بهاء شاهين، الأنترنت والعولمة، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 1999.
- 38- تركي إبراهيم سلطان، التحليلات الكمية في اتخاذ القرارات، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1984.
- 39- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- 40- ثروت مكي، النخبة السياسية والتغيير الإجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 2005.
- 41- _____، الإعلام والسياسة، وسائل الإتصال والمشاركة السياسية، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2005.
- 42- جاسم محمد جرجيس، بديع القاسم، مصادر المعلومات في مجال الإعلام والإتصال الجماهيري، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للوثائق والمكتبات، 1996.
- 43- جان ماري دانكان، تر: محمد عرب صاصيلا، علم السياسة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.
- 44- جانيس ج تيري، تر: حسان البستاني، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الإهتمامات الخاصة، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، 2006.
- 45- جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005.
- 46- جعفر حسن جاسم الطائي، التطبيقات الإجتماعية لتكنولوجيا المعلومات، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

- 47- جلال الدين السيوطي، جلال الدين المحلي، تفسير الجلالين، الجزائر: دار الإمام مالك للكتاب، 2010.
- 48- جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- 49- جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008.
- 50- جون هادوين، جوهان كوفمان، تر: محمد سعيد الناعم، إتخاذ القرارات في الأمم المتحدة، القاهرة: عالم الكتب، 1961.
- 51- جيمس أندرسون، تر: عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002.
- 52- حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2001.
- 53- حامد عبد الماجد قويسني، دراسات في الرأي العام، مقارنة سياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2003.
- 54- حسن أحمد الشافعي، القرار الإداري والقانوني في التربية البدنية والرياضية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003.
- 55- _____، سوزان أحمد علي مرسي، معايير نقد الرسائل العلمية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004.
- 56- حسن البدرابي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2000.
- 57- حسن طاهر داوود، أمن شبكات المعلومات، الرياض: مركز البحوث، 2004.
- 58- حسن علي شرقي، نظرية القرارات الإدارية، مدخل كمي في الإدارة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 1997.

- 59- حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الإتصال الحديثة في عصر المعلومات، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.
- 60- _____، محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والإتصال، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000.
- 61- حسني عايش، الديمقراطية هي الحل، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط2، 2001.
- 62- حسني عبد الرحمان الشيمي، إقتصاديات المعلومات، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- 63- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الإتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.
- 64- _____ وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001.
- 65- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.
- 66- حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- 67- حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، 2006.
- 68- خالد الحسن أبو السعيد، لكي لا تكون القيادة استبداداً عملاً، دون دار نشر، ط1، 1995.
- 69- خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.
- 70- خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، طرابلس لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط2، 2008.

- 71- خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2007.
- 72- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، خميس حزام والي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.
- 73- داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002.
- 74- دوريس ايه جريبر، تر: أسعد أبو لبدة، سلطة وسائل الإعلام في السياسة، عمان: دار البشير، ط1، 1999.
- 75- دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، تقويم تأثير معاهد السياسة العامة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ط1، 2007.
- 76- راسم محمد الجمال، خيرت معوض عياد، التسويق السياسي والإعلام، الإصلاح السياسي في مصر، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2005.
- 77- رأفت نبيل علوة، شبكات الإتصال، الرياض: دار اجنادين للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- 78- ربحي مصطفى عليان، مجتمع المعلومات والواقع العربي، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- 79- _____، إيمان فاضل السامرائي، تسويق المعلومات، عمان: دار الصفاء، 2004.
- 80- _____، محمد عبد الدسن، وسائل الإتصال وتكنولوجيا التعليم، عمان: دار الفضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
- 81- رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية، مدخل للتغيير، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 2002.
- 82- روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، تر: نمير عباس مظفر، بيروت: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط2، 2005.

- 83- ريجيس دوبريه، تر: فؤاد شاهين، جورجيت الحداد، محاضرات في علم الإعلام العام -
الميديولوجيا - بيروت: دار الطليعة، 1996.
- 84- زكي حسين الوردى، جميل لازم المالكي، المعلومات والمجتمع، عمان: الوراق للنشر
والتوزيع، ط1، 2006.
- 85- سامية محمد جابر، نعمت أحمد عثمان، الإتصال والإعلام وتكنولوجيا المعلومات،
الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.
- 86- سلسلة الإدارة العملية، الإستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، بيروت: مكتبة لبنان،
ناشرون، ط1، 2002.
- 87- سليمان الحكيم، رسالة إلى الفرعون، فأكثرنا فيها الفساد، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1،
2006.
- 88- سليمان صالح الغويل، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، بنغازي:
دار الكتب الوطنية، ط1، 2003.
- 89- سمير التتير، الفقر والفساد في العالم العربي، بيروت: دار الساقى، ط1، 2005.
- 90- السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات
السياسية والإستراتيجية، 2000.
- 91- سيمون سيرفاتي، تر: محمد مصطفى غنيم، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية،
الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط1، 1995.
- 92- شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الإتصال والمجتمع، القضايا والإشكاليات، القاهرة: دار
العالم العربي، ط1، 2009.
- 93- شريف كامل شاهين، مصادر المعلومات الإلكترونية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،
2000.
- 94- شعبان عبد العزيز خليفة، تصنيف مكتبة الكونغرس، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية،
2007.

- 95- صابر حارص، الإعلام العربي، العولمة الإعلامية والثقافية والسياسية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 96- الصادق رايح، الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، العين: دار الكتاب الجامعي، 2004.
- 97- صالح خليل أبو أصبع، إستراتيجيات الإتصال وسياساته وتأثيراته، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- 98- صدقة يحيى فاضل، مبادئ علم السياسة، جدة: دار العلم، ط3، 2003.
- 99- طارق حمادة، المعلومات وأثرها في زيادة الفعالية الإدارية، عمان: مطابع الدستور التجارية، 1983.
- 100- طارق محمود عباس، مجتمع المعلومات الرقمي، القاهرة: المركز الأصيل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- 101- الطيب الجيلي، البث عن طريق الأقمار الصناعية والإعلام العربي، بيروت: دار المسيرة، ط1، 1991.
- 102- عادل ثابت، النظم السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.
- 103- عادل صادق محمد، الصحافة وإدارة الأزمات، مدخل نظري تطبيقي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- 104- عامر إبراهيم قنديلجي، تكنولوجيا الإعلام والمعلومات واحتكار القوى الكبرى لها، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1993.
- 105- _____، إيمان فاضل السامرائي، شبكات المعلومات والإتصالات، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- 106- عامر الكبيسي، الفساد والعولمة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
- 107- عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2002.

- 108- عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في الجزائر، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
- 109- عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 110- عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
- 111- عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 1993.
- 112- عبد الرحمان عزي وآخرون، العرب والإعلام الفضائي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 113- عبد الرحمان محمد المبيضين، دراسات في وسائل الإتصالات، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1989.
- 114- عبد الرزاق مقري، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، الجزائر: دار الخلدونية، 2005.
- 115- عبد الغفار رشاد القصيبي، الإتصال السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة الآداب، 2007.
- 116- عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991.
- 117- عبد الفتاح مراد، التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمستويات الدولية، الإسكندرية، بدون تاريخ، بدون دار نشر.
- 118- عبد القادر رزيق المخادمي، آخر الدواء الديمقراطية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- 119- _____، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

- 120- عبد الله بوقفة، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- 121- _____، السلطة التنفيذية بين التعسف والقيود، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 122- عبد الملك ردمان الدناني، الوظيفة الإعلامية لشبكة الأنترنت، بيروت: دار الراتب الجامعية، 2001.
- 123- عزمي عبد الفتاح البشندي، الديمقراطية الأمريكية وسياسة الضغط، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2009.
- 124- عقيلة خرباشي، العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 125- علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الإستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.
- 126- علي الصاوي، البرلمان، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000.
- 127- علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، 1999.
- 128- علي عواد، الإعلام والرأي، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، 2007.
- 129- علي محمد بيومي، دور الصقوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.
- 130- علي محمد شمو، تكنولوجيا الفضاء وأقمار الإتصالات، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، 2002.
- 131- علياء سامي عبد الفتاح، الأنترنت والشباب، دراسة في آليات التفاعل الإجتماعي، القاهرة: دار العالم العربي، ط1، 2009.

- 132- عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- 133- عمر بلقاضي، الميسر في المعلوماتية لجميع المستويات، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- 134- غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2002.
- 135- فاروق أبو زيد، الإعلام والسلطة، إعلام السلطة وسلطة الإعلام، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2007.
- 136- _____، إنهار النظام الإعلامي الدولي، القاهرة: مطابع الأخبار، 1991.
- 137- فاليري بيجو فيكام، شبكات بشرية وشبكات إلكترونية، مساحات جديدة للعمل الجماعي، تر: جوزيف سمراني، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2003.
- 138- فايز الربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- 139- فرانسوا لسلي، نيكولا ماكاريز، وسائل الإتصال المتعددة ميلتيميديا، بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 2001.
- 140- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، الرياض: العبيكان، ط1، 2007.
- 141- فرانك كيلش، تر: حسام الدين زكريا، ثورة الانفوميديا، الوسائط المتعددة وكيف تغير عالمنا وحياتك، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2000.
- 142- فريد. ه. كيت، تر: محمد محمود شهاب، الخصوصية في عصر المعلومات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1999.
- 143- فضل الله محمد إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008.

- 144- فضيل دايو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
- 145- فؤاد بن حالة، تر: أحمد عظيمي، صدمة الإتصال الشمولي، الأنظمة والمجتمعات العربية في مواجهة التحدي، الجزائر: منشورات ANEP، 2005.
- 146- فواز جرجس، السياسة الأمريكية اتجاه العرب، كيف تصنع ومن يصنعها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط2، 2000.
- 147- _____ وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، 2002.
- 148- قائد محمد طربوش، أنظمة الحكم في الدول العربية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، المجلد 5، 2007.
- 149- قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- 150- _____، النظرية السياسية المعاصرة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2003.
- 151- لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2006.
- 152- ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008.
- 153- مأمون فندي، تر: تانيا ناجية، حروب كلامية، الإعلام والسياسة في العالم العربي، بيروت: دار الساقى، ط1، 2008.
- 154- ماهر سليمان وآخرون، أساسيات الأنترنت، دمشق: دار الرضا للنشر، ط1، 2000.
- 155- مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

- 156- مجد هاشم الهاشمي، الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- 157- محمد أبو ضيف باشا خليل، جماعات الضغط وتأثيراتها على القرارات الإدارية والدولية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008.
- 158- محمد الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام، قسنطينة: مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1991.
- 159- محمد باهي أبو يونس، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002.
- 160- محمد بن عبد الرحمن الحضيف، كيف تؤثر وسائل الإعلام؟، دراسة في النظريات والأساليب، الرياض: مكتبة العبيكان، ط2، 1998.
- 161- محمد حمدان المصالحه، الإتصال السياسي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2002.
- 162- محمد حمدي، الإعلام والمعلومات، دراسة في التوثيق الإعلامي، الرياض: مطابع الشرق الاوسط، 1995.
- 163- محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
- 164- محمد سعد أبو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2009.
- 165- _____، النظم السياسية في ظل العولمة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2008.
- 166- محمد سعيد أحمد، إستراتيجيات اتخاذ القرارات في الإدارة المالية، مركز البحوث الإدارية، 1975.

- 167- محمد سيد فهمي، تكنولوجيا الإتصال في الخدمة الإجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008.
- 168- _____، هناء حافظ بدوي، تكنولوجيا الإتصال والخدمة الإجتماعية، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة، 1991.
- 169- محمد سيد محمد، وسائل الإعلام من المنادي إلى الأنترنت، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2009.
- 170- محمد شطاح، قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والإيديولوجيا، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
- 171- محمد عبد الحميد، الإتصال والإعلام على شبكة الأنترنت، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2007.
- 172- محمد عبد الوهاب حسن عشاوي، دور الصحف في إدارة الأزمات، دراسة تطبيقية على جريمة الثأر، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2008.
- 173- محمد فتحي عبد الهادي، مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2007.
- 174- _____، مقدمة في علم المعلومات، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1983.
- 175- محمد فليحي، صناعة العقل في عصر الشاشة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002.
- 176- محمد لعقاب، مجتمع الإعلام والمعلومات، ماهيته وخصائصه، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- 177- محمد محمد الهادي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، القاهرة: دار الشروق، 1989.
- 178- محمد محمد عمارة، العلوم السياسية بين الأقالمة والعولمة، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة، ط2، 2006.

- 179- محمد محمود المهدي، ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- 180- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
- 181- محمد نصر مهنا، الإعلام السياسي بين التنظير والتطبيق، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- 182- _____، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 183- _____، في النظرية العامة للمعرفة الإعلامية، الفضائيات العربية والعولمة الإعلامية والمعلوماتية، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2003.
- 184- محمود الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام، قسنطينة: مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، ط1، 1991.
- 185- محمود عبد الله الخوالدة، حسين علي العموش، علم النفس السياسي والإعلامي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- 186- محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وصناعة الإتصال الجماهيري، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1990.
- 187- _____، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.
- 188- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإعلام العربي في عصر المعلومات، أبوظبي: مطبوعات المركز، ط1، 2006.
- 189- مركز دراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة، بيروت: مطبعة المركز، ط3، 2000.
- 190- _____، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مطبعة المركز، 2002.

- 191- مصطفى السيد سعد الله، أساليب حفظ المعلومات في الوحدات الحكومية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1972.
- 192- مصطفى حجازي، الإتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000.
- 193- معهد البنك الدولي، الحق في الإبلاغ، دور وسائل الإعلام الجماهيرية في التنمية الإقتصادية، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- 194- منال طلعت محمد، 2002، مدخل إلى علم الإتصال، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002.
- 195- منصور البديوي، دراسات في الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1987.
- 196- منعم زمير الموسوي، إتخاذ القرارات الإدارية، مدخل كمي، عمان، دار اليازوري للنشر، ط1، 1998.
- 197- منى محمد إبراهيم البطل، تكنولوجيا الإتصالات المعاصرة الشخصية والإدارية ونظم المعلومات، ط1، دون تاريخ، دون دار نشر.
- 198- موريس بي فيورينا وآخرون، تر: لميس فؤاد يحيى، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 199- موسى بودهان، القانون البرلماني الجزائري، تشريعات ونظم، الجزائر: مطبوعات المجلس الشعبي الوطني، بدون تاريخ.
- 200- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002.
- 201- مي العبد الله، الإتصال والديمقراطية، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2005.
- 202- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قلمة، 2006.

- 203- نبيل راغب، الحكومة الخفية في السياسة الأمريكية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 204- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2001.
- 205- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2002.
- 206- نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، عمان: مكتبة دار الثقافة، ط5، 1998.
- 207- نيكولاس نيغروبونت، تر: سمير إبراهيم شاهين، التكنولوجيا الرقمية، ثورة جديدة في نظم الحاسبات والاتصالات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1998.
- 208- هالة مصطفى، الأحزاب القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000.
- 209- هشام محمد الأقداحي، النظم السياسية المعاصرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- 210- هيربرت أي سايمون، تر: عبد الرحمان أحمد هيجان، عبد الله بن اهنية، السلوك الإداري، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2003.
- 211- وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2008.
- 212- وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2003.
- 213- ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- 214- ياسين خضر البياتي، يورانيوم الإعلام، حروب الأعصاب بالتقنيات الرقمية، القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، 2008.

215- ياسين محمد حمد، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان: الاردن، ط1، 2008.

216- يحيى اليحاوي، في العولمة والتكنولوجيا والثقافة، مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2002.

217- يس عامر، الإتصالات الإدارية والمدخل السلوكي لها، الرياض: دار المريخ للنشر، ط1، 1986.

ب - الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- أحمد طييب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

2- أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.

3- حسبية قيدوم، الأنترنت واستعمالاتها في الجزائر، دراسة وصفية في عادات وأنماط وإشباعات الإستعمال بالجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 2002.

4- علي قسايسية، المنطلقات النظرية والمنهجية لدراسات التلقي، دراسة نقدية تحليلية لأبحاث الجمهور في الجزائر (1995-2006)، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، 2007.

5- فتيحة حيمر، أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي الجزائري (1989-2007)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

6- قواسم بن عيسى، الفجوة الرقمية بين الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والإتصال، جامعة وهران، 2008.

7- محمد لعقاب، مجتمع الإعلام والمعلومات، دراسة استكشافية للأنترنيتيين الجزائريين، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2001.

8- يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية (2002 و 2004)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

ج- الدوريات:

1- مجلة الفكر البرلماني، العدد 9، جويلية 2005، الجزائر: إصدارات مجلس الأمة.

2- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، 2005.

3- مجلة النشرة، العدد 32، 2004، عمان: المعهد الملكي للدراسات الدينية.

4- مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، فيفري 2002، السنة 23، بيروت: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات.

5- مجلة الحوار المتمدن، 2007/01/05، العدد 1796.

6- جريدة الخبر الجزائرية:

الإثنين 2009/05/11، العدد 5633.

الثلاثاء 2009/05/05، العدد 5627.

الإثنين 2008/07/21، العدد 5378.

الإثنين 2010/05/24، العدد 6005.

الإثنين 22 فيفري 2010، العدد 5920.

الثلاثاء 2006/08/15، العدد 4086.

الثلاثاء 2008/06/17، العدد 5349.

السبت 2009/05/30، العدد 5652.

الجمعة 2011/12/02، العدد 6552.

7- جريدة الشروق اليومي الجزائرية:

السبت 2009/10/03، العدد 2732.

- الأحد 2010/08/15، العدد 3026.
الخميس 2009/07/30، العدد 2676.
الثلاثاء 2009/08/11، العدد 2686.
الإثنين 2009/08/03، العدد 2679.
الخميس 2009/06/18، العدد 2640.
الخميس 2010/05/20، العدد 2939.
الأربعاء 2009/02/04، العدد 2524.
الأربعاء 2009/04/15، العدد 2586.
8- جريدة المصدر اليمنية، 2009/03/11، العدد 65، السنة الثانية.
9- جريدة النهار الجزائرية، 2009/06/02، العدد 505.
10- يومية القبس الكويتية، السبت 8 نوفمبر 2008، العدد 12732، السنة 37.

د- الموسوعات والقواميس:

- 1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2004.
2- إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
3- علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، 1991.
4- فيليب برو وآخرون، تر: هيثم اللمع، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2005.
5- قاموس الهدى، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
6- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، إشراف: صبحي حمودي، بيروت: دار المشرق، ط1، 2000.
7- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

8- محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. المجلد 6 و 7، 2003.

9- وضاح زيتون، المعجم السياسي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

هـ - المؤتمرات والملتقيات والندوات:

- تيطاوني الحاج، الملتقى الوطني الأول، القانون وقضايا الساعة، النظام القانوني

للمجتمع الإلكتروني، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي خميس مليانة، من

9 إلى 11 مارس 2008.

- أمجد بدر القاضي وآخرون، مراكز قياس الرأي العام، مؤتمر للمنظمة العربية للتنمية

الإدارية، القاهرة: منشورات المنظمة، 2009.

- علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، ورشة عمل حول تطوير نموذج

للسياغة التشريعية للبرلمانات العربية، 3 إلى 6 فبراير 2003، بيروت.

- مجموعة من الخبراء، البرلمان الإلكتروني، أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني للمجالس

التشريعية العربية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.

- إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

- "من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة"، التقرير العالمي لليونسكو، باريس:

منشورات اليونسكو، 2005.

- مؤتمر "الحكم الصالح، الطريق إلى التنمية"، جمعية الشفافية الكويتية، الكويت، 15

مارس 2007.

و - المقابلات:

1- مقابلة هاتفية مع السيد: "عبد الله بن التومي"، نائب رئيس مجلس الأمة، منتخب من ولاية برج بوعرييج عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، يوم 2010/06/09 على الساعة 11:30.

2- مقابلة هاتفية مع السيد: "بوعلاق شعبان" عضو مجلس الأمة، منتخب من ولاية الجزائر، عن حزب جبهة التحرير الوطني، يوم 2010/05/31 على الساعة 13:05 زوالا.

3- مقابلة إلكترونية عبر الأنترنت مع السيد: "كريم عباوي" عضو مجلس الأمة، منتخب من ولاية سطيف، عن حزب جبهة التحرير الوطني، يوم 2010/07/28 على الساعة 15:00 بعد الزوال.

4- مقابلة هاتفية مع السيد: "بن سعيدان شايب" عضو مجلس الأمة، منتخب من ولاية الأغواط، عن حركة مجتمع السلم، يوم 2010/07/17، على الساعة 18:30 مساء.

5- مقابلة مع السيد "بومحروق حفيظ"، نائب بالمجلس الشعبي الوطني من ولاية جيجل، عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بمقر المجلس يوم 2011/03/02، على الساعة 09:30 صباحا.

6- مقابلة هاتفية مع السيد "الحاج الطيب عزيز"، نائب بالمجلس الشعبي الوطني من ولاية الأغواط، عن حركة مجتمع السلم، يوم 2010/08/31، على الساعة السابعة مساء.

7- مقابلة مع السيد "دحمان الحاج"، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، من ولاية عين الدفلى، عن حزب جبهة التحرير الوطني، بالمركز الجامعي بخميس مليانة، يوم 2011/05/10 على الساعة 10:30 صباحا.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

أ - الكتب

1- ALTMAN, E , **les réseaux satellitaires de télécommunication, technologies et services**, paris : DUNOD, 1999.

- 2- Balle, F. Eymery, G. **les nouveaux medias**, paris : presses universitaires de France, 1996.
- 3- Berthoud, G. **la société de l'information, la nouvelle frontière**, Lausanne : institut d'anthropologie et de sociologie, 2002.
- 4- BRUNEI, G. Lafont, s. **les technologies de l'information**, paris : presses universitaires de France, 1991.
- 5- BRUNET, P, **l'éthique dans la société de l'information**, paris : l'Harmattan, 2001.
- 6- Francis jaureguiderry, Serge Proulk, **Internet, nouvel espace citoyen**, paris : l'Harmattan, 2002.
- 7- Goudet, J, **Internet a la vitesse supérieure**, paris : DUNOD, 2003.
- 8- Gregory Derville, **le pouvoir des medias, mythes et réalités**, Grenoble ; presses universitaires de Grenoble, 1997.
- 9- IRIS, A. **les autoroutes de l'information**, paris : que sais- je, presses universitaires de France, 1997.
- 10- Jacques gerstite et autres, **les effets d'information en politique**, Paris : l'Harmattan, 2001.
- 11- LAMIZET, B. SELIM, A, **dictionnaire encyclopédique en sciences de l'information et de la communication**, Paris : Ellipses, 1997.
- 12- Lefevre, J. **savoir communiquer a l'ère des nouveaux medias**, Paris : DUNOD, 1998.
- 13- Manuel castells, **la galaxie internet**, Paris : Fayard, 2002.
- 14- Mattelart, A. **Histoire de la société de l'information**, Paris : la découverte, 2001.

- 15- Paquel, N, **l'explosion du multimédia et du réseaux**, Paris : édition d'organisation, 1995.
- 16- Salmon, R. **les nouvelles technologies de l'information et l'entreprise**, Paris : Economica, 1996.
- Solveig godeluck, **la géopolitique d'internet**, paris : édition la découverte, paris, 2002.
- 17- Stanislaw ehrlich, **le pouvoir et les groupes de pression**, Paris : mouton, 1971.
- 18- Stefano Rodota, **la démocratie électronique**, Vendôme : éditions apogée, 1999.
- 19- Susbielle, J. **internet, multimédias et temps réel**, Paris : Edition eyrolles, 2000.
- 20- Thierry verdel et autres, **politique et société, démocratie et réseaux de communication**, Québec : bibliothèque mondiale, 1999.
- 21- Thiery Crouzet, **le cinquième pouvoir, comment internet bouleverse la politique**, Paris : Bourin, 2007.

ب - الجرائد

- 1- **Liberté** (Algérie), lundi 08 février 2010, n. 5031.
- 2- **L'authentique** (Algérie), dimanche 16 mai 2010, n. 4727.
- 3- **Elwatan** (Algérie), mardi 27 janvier 2010, n. 3424.

ثالثا - المواقع الإلكترونية:

- 1- <http://www.al-fajr.com>
- 2- <http://www.annasronline.com>
- 3- <http://www.apn-dz.org>
- 4- <http://www.arabic.people.com>

- 5- <http://www.echoroukonline.com>
- 6- <http://www.elbilad.net>
- 7- <http://www.elhayatarabiya.com>
- 8- <http://www.elkhabar.com>
- 9- [http:// www.el-massa.com](http://www.el-massa.com)
- 10- <http://www.elmostakbel.com>
- 11- <http://www.eloumma.com>
- 12- <http://www.majliselouma.dz>
- 13- <http://www.mptic.dz>
- 14- <http://www.radioalgerie.dz>
- 15- <http://www.sawt-alahrar.net>
- 16- [http://www.snte17.alafal.net.](http://www.snte17.alafal.net)

الفهارس

فهرس الجداول والرسومات البيانية

أ- الجداول

الصفحة	الجدول
341	الجدول رقم 01: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس
342	الجدول رقم 02: توزيع عينة الدراسة حسب السن
343	الجدول رقم 03: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي
344	الجدول رقم 04: توزيع عينة الدراسة حسب الإلتناء الجغرافي
344	الجدول رقم 05: توزيع عينة الدراسة حسب عدد العهءاء البرلمانية
	الجدول رقم 06: توزيع عينة الدراسة حسب صفة العضوية
	345
346	الجدول رقم 07: توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية
346	الجدول رقم 08: إمتلاك جهاز كمبيوتر
347	الجدول رقم 09: نوع جهاز الكمبيوتر
348	الجدول رقم 10: علاقة نوع جهاز الكمبيوتر بمتغير السن
349	الجدول رقم 11: الإشتراك بالإنترنت
350	الجدول رقم 12: حجم استعمال الإنترنت في مكان العمل
	الجدول رقم 13: علاقة استعمال الإنترنت في مكان العمل بمتغير
351	المستوى التعليمي
352	الجدول رقم 14: حجم استعمال الإنترنت في البيت
	الجدول رقم 15: علاقة استعمال الإنترنت في البيت بمتغير
354	المستوى التعليمي
355	الجدول رقم 16: الوقت اليومي المخصص لاستعمال الإنترنت
356	الجدول رقم 17: الوقت اليومي المخصص لاستعمال الهاتف النقال

- الجدول رقم 18: علاقة الحجم الزمني لاستعمال الهاتف النقال بمتغير
358 المنطقة الجغرافية
- الجدول رقم 19: الإشتراك بالإنترنت عبر الهاتف النقال
359
الجدول رقم 20: علاقة الإشتراك بالإنترنت عبر الهاتف النقال
359 بمتغير الجنس
- الجدول رقم 21: وسيلة الحصول على المعلومات المتعلقة بصنع القرارات
361
الجدول رقم 22: ترتيب وسائل الحصول على المعلومات حسب الأولوية
363
الجدول رقم 23: إمتلاك بريد إلكتروني للاتصال بالمواطنين
364
الجدول رقم 24: علاقة امتلاك بريد إلكتروني بمتغير الجنس
364
الجدول رقم 25: علاقة امتلاك بريد إلكتروني بمتغير المستوى التعليمي
366
الجدول رقم 26: امتلاك موقع إلكتروني شخصي
367
الجدول رقم 27: علاقة امتلاك موقع إلكتروني بمتغير المستوى التعليمي
368
الجدول رقم 28: وجود رابطة في الموقع الإلكتروني الشخصي
369
الجدول رقم 29: نوع المواقع الإلكترونية الأكثر تصفحا
371
الجدول رقم 30: درجة الثقة في المعلومات المنشورة على الأنترنت
372 والمتعلقة بصنع القرار
- الجدول رقم 31: إنعكاس عدم التأكد من صحة المعلومات المنشورة
373 في الأنترنت على القرار
- الجدول رقم 32: إنعكاس تأخر وصول المعلومات على القرار
374
الجدول رقم 33: الإجراء الأولوي في حالة قرار الأزمة
374
الجدول رقم 34: توفير الأنترنت للوقت اللازم لعملية صنع القرار
375
الجدول رقم 35: حجم المراسلات الواردة عبر البريد الإلكتروني
376 والمتعلقة بصنع القرار
- الجدول رقم 36: نوع المعلومات المتعلقة بصنع القرار
377
الجدول رقم 37: رأي عينة الدراسة حول دور المنظومة الإعلامية
378 والاتصالية في الجزائر في صنع القرار

- 379 الجدول رقم 38: تأثير الإنترنت على عملية صنع القرار
- الجدول رقم 39: تذليل الإنترنت لصعوبات الحصول على
- 381 المعلومات المتعلقة بصنع القرار
- الجدول رقم 40: تذليل الهاتف النقال لصعوبات الحصول
- 382 على المعلومات المتعلقة بصنع القرار
- 382 الجدول رقم 41: كيفية اتخاذ القرار
- الجدول رقم 42: حجم استعمال الإنترنت في التشاور
- 383 والمشاركة في صنع القرار
- الجدول رقم 43: علاقة استعمال الإنترنت في التشاور والمشاركة
- 385 بمتغير المستوى التعليمي
- الجدول رقم 44: حجم المعلومات التي يوفرها التشاور والمشاركة في
- 386 صنع القرار عبر الإنترنت
- الجدول رقم 45: استعمال الإنترنت في مساءلة واستجواب
- 387 الحكومة (السؤال الإلكتروني)
- 388 الجدول رقم 46: علاقة استعمال السؤال الإلكتروني بمتغير الجنس
- الجدول رقم 47: علاقة استعمال السؤال الإلكتروني بمتغير
- 389 عدد العهديات البرلمانية
- 390 الجدول رقم 48: تسهيل الإنترنت للعمل الرقابي البرلماني على الحكومة
- 391 الجدول رقم 49: تحقيق الإنترنت للشفافية
- 392 الجدول رقم 50: علاقة تحقيق الإنترنت للشفافية بمتغير صفة العضوية
- 393 الجدول رقم 51: حجم استعمال الإنترنت في التحقيقات البرلمانية
- الجدول رقم 52: علاقة استعمال الإنترنت في التحقيقات واللجان
- 395 البرلمانية بالمستوى التعليمي
- 396 الجدول رقم 53: استعمال رسائل (sms) و (mms) في النشاطات البرلمانية
- 397 الجدول رقم 54: علاقة استعمال رسائل mms و sms بمتغير السن
- 398 الجدول رقم 55: علاقة استعمال رسائل sms mms بمتغير المنطقة الجغرافية

- 399 الجدول رقم 56: المناقشة الإلكترونية للمواضيع العامة عبر الأنترنت
 الجدول رقم 57: علاقة استعمال الأنترنت في مناقشة المواضيع العامة
- 400 بمتغير المستوى التعليمي
- الجدول رقم 58: علاقة استعمال الأنترنت في طرح المواضيع العامة
- 402 للمناقشة بعدد العهودات البرلمانية
- 403 الجدول رقم 59: الحصول على معلومات من الأنترنت عن الفساد السياسي
- 403 الجدول رقم 60: الحصول على معلومات سرية من الأنترنت
- الجدول رقم 61: رأي عينة الدراسة حول دور تكنولوجيات المعلومات
- 404 والاتصال في تحقيق الحكم الراشد

ب - الرسومات البيانية

- 356 الرسم البياني رقم 01: الوقت اليومي المخصص لاستعمال الأنترنت
- 362 الرسم البياني رقم 02: وسيلة الحصول على المعلومات المتعلقة بصنع القرار
- 371 الرسم البياني رقم 03: نوع المواقع الإلكترونية الأكثر تصفحاً لدى نواب البرلمان
- 377 الرسم البياني رقم 04: حجم الرسائل الواردة عبر البريد الإلكتروني
- 380 الرسم البياني رقم 05: تأثير الأنترنت على عملية صنع القرار
- الرسم البياني رقم 06: حجم استعمال الأنترنت في التشاور
- 384 والمشاركة في صنع القرار
- 394 الرسم البياني رقم 07: حجم استعمال الأنترنت في التحقيقات واللجان البرلمانية

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	إهداء
II	شكر وتقدير
III	شكر خاص
IV	المخلص
VI	المخلص بالإنجليزية
VIII	خطة الدراسة
1	مقدمة
أولاً: الإطار المنهجي للدراسة	
7	14- إشكالية الدراسة
8	15- تساؤلات الدراسة
9	16- فرضيات الدراسة
10	17- أهمية الموضوع
11	18- أهداف الدراسة
11	19- أسباب اختيار الموضوع
12	20- الدراسات السابقة
14	21- تحديد المصطلحات والمفاهيم
18	22- منهج الدراسة وأدواتها
21	23- مجتمع الدراسة
22	24- عينة الدراسة

23 25- حدود الدراسة
23 26- المقاربة النظرية للدراسة

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

27 1. تعريف تكنولوجيا المعلومات
29 2. تعريف تكنولوجيا الإتصال
29 3. الإندماج بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإتصال
30 4. تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال
31 5. التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال
31 أ. الثورة الإتصالية الأولى (اللغة)
32 ب. الثورة الإتصالية الثانية (الكتابة)
33 ج. الثورة الإتصالية الثالثة (الطباعة)
34 د. الثورة الإتصالية الرابعة (وسائل الاعلام والاتصال)
35 هـ. الثورة الإتصالية الخامسة (عصر المعلومات)
36 6. الكمبيوتر
39 7. الأتمار الصناعية
44 8. مجتمع المعلومات
51 9. ثورة المعلومات
54 10. الألياف الضوئية
57 11. التكنولوجيا الرقمية
62 12. التلفزيون الرقمي
62 13. الهاتف الخليوي
63 14. الأنترنت

67 15. الوسائط المتعددة

الفصل الثاني

واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

72 1- الأنترنيت

72 د. إدخال الأنترنيت إلى الجزائر

74 ب. المحتوى الجزائري على الشبكة

74 ج. مقاهي الأنترنيت

75 د. مؤشرات استعمال الأنترنيت في الجزائر

78 هـ. إستعمال الأنترنيت في المؤسسات

79 و. شبكات التواصل الإجتماعي

82 2- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر حسب التقارير الدولية

89 3- الهاتف الثابت والنقال

90 4- الحاسوب الشخصي

92 5- التنمية البشرية

94 6- التعليم والأمية

95 7- التغطية الكهربائية

الفصل الثالث

صنع القرار السياسي

98 6- تعريف القرار

99 7- العلاقة بين القرار والسياسة

100 8- مفهوم عملية صنع القرار السياسي

103 حالة اللاقرار	9-
104 قرار الأزمة	10-
105 القيادة وصنع القرار	11-
106 مفاهيم تتعلق بالقرارات السياسية	12-
108 أنواع القرارات	13-
109 مراحل عملية صنع القرار السياسي	14-
113 العوامل المؤثرة في صنع القرار	15-
115 نماذج صنع القرار	16-
118 نظريات اتخاذ القرار	17-
120 بعض مناهج دراسة النظم السياسية	18-
120 أ. منهج صنع القرار	
125 ب. منهج تحليل النظم	
125 ج. منهج النخبة السياسية	
129 أزمة القرار السياسي	19-

الفصل الرابع

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع القرار السياسي

135 تعريف الإتصال السياسي	6-
136 تأثير وسائل الإتصال في صنع القرار السياسي	7-
139 منهج الإتصال في النظام السياسي	8-
147 دور المعلومات في صنع القرار السياسي	9-
150 أ. خصائص المعلومات المتعلقة بصنع القرار السياسي	
150 ب. أنواع المعلومات التي يحتاجها صانع القرار السياسي	
153 ج. المعلومات وقرار الأزمة	

157 د. العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة صنع القرار
158 هـ. الصفوة السياسية والمعلومات
162 و. البيروقراطية واحتكار المعلومات
165 10- دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي
172 أ. دور الصحافة في صنع القرار
175 ب. الأخبار الإذاعية والتلفزيونية وصناع القرار
176 11- تكنولوجيا المعلومات والاتصال والسياسة
177 12- إنعكاسات ثورة المعلومات على التطور السياسي
180 13- الأنترنت والسياسة
182 أ. المعارضة الإلكترونية
186 ب. نماذج عن تأثير الأنترنت في القرار السياسي

الفصل الخامس

المشاركة السياسية

193 5- تعريف المشاركة السياسية
195 6- أهميتها
196 7- المشاركة السياسية والديمقراطية
199 8- دور المشاركة السياسية في عملية صنع القرار
200 9- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المشاركة السياسية
207 10- أزمة المشاركة السياسية
210 11- المشاركة السياسية في الإسلام
211 12- المؤسسات المشاركة في صنع القرار السياسي
211 أ. المعارضة
212 ب. الأحزاب السياسية

221	ج. الرأي العام
224	د. المجتمع المدني
227	هـ. المؤسسات البحثية
230	و. جماعات الضغط والمصالح
238	ز. مؤسسة الجيش
239	ح. الضغوط الخارجية

الفصل السادس

الحكم الراشد ودور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحقيقه

241	6- تعريف الحكم الراشد
246	7- تاريخه
246	8- أسسه
248	9- أبعاده
250	10- مؤشراتته
251	11- قياسه
253	12- مدارسه
254	13- دور البرلمان في تحقيقه
255	14- علاقته بالديمقراطية
256	10- الجزائر والحكم الراشد
261	11- دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحقيقه
262	12- الحكومة الإلكترونية كأداة لتحقيق الحكم الراشد
269	13- الديمقراطية الإلكترونية كآلية للحكم الراشد
277	14- المشاورة كآلية لترشيد الحكم
281	15- دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مواجهة احتكار المعلومات
283	16- السرية

- 292 17- الشفافية الإلكترونية
- 295 18- الفساد السياسي

الفصل السابع

البرلمان الإلكتروني

- 306 7- تطور البرلمان
- 308 8- أهمية القرار البرلماني
- 310 9- دور البرلمان في صنع السياسة العامة
- 311 10- دور البرلمان في تحقيق الحكم الرشيد
- 312 11- الرقابة البرلمانية
- 319 12- الشفافية والمحاسبة في القرار البرلماني
- 320 13- المعلومات والبرلمان
- 323 14- مكتبة الكونغرس
- 325 15- البرلمان الإلكتروني
- 327 أ. الأنترنت والبرلمان
- 329 ب. الموقع الإلكتروني للبرلمان
- 330 ج. الموقع الإلكتروني للنائب البرلماني
- 332 د. البريد الإلكتروني للنائب البرلماني
- 333 هـ. التشاور والمشاركة البرلمانية الإلكترونية
- 335 و. تأثير اللوبي الإلكتروني على البرلمان
- 335 ز. المساءلة الإلكترونية
- 336 ح. الإستجاب الإلكتروني
- 337 ط. التحقيق البرلماني الإلكتروني
- 338 ي. المناقشة الإلكترونية للمواضيع العامة

ثالثاً: الدراسة الميدانية

341 3- بيانات الدراسة الميدانية ونتائجها
405 4- التحقق من فرضيات الدراسة
408 إستنتاجات الدراسة
414 خاتمة
417 المصادر والمراجع
442 فهرس الجداول والرسومات البيانية
446 فهرس
453 الملاحق
 الملحق رقم 01: إستمارة البحث
	أ
ز الملحق رقم 02: نماذج لبعض رسائل نواب البرلمان
 الملحق رقم 03: نموذج للموقعين الإلكترونيين لغرفتي البرلمان
ك (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)
م الملحق رقم 04: نماذج لبعض المواقع الإلكترونية الشخصية لنواب البرلمان

الملاحق

الملحق رقم 01: إستمارة البحث

جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم علوم الإعلام والاتصال

إستمارة بحث في إطار أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال بعنوان:

إستخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الرشيد

- دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة (2007-2012)-

سيدي النائب المحترم، إن المعلومات التي نتفضلون بتقديمها في إجابتم على الأسئلة الخاصة بهذا الإستبيان، تدخل في إطار إنجاز بحث علمي لمعرفة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع القرار السياسي وتحقيق الحكم الرشيد، علما أن الإجابات المقدمة سرية ولن تستخدم لغير أغراض البحث العلمي، فالرجاء منكم أن تتكرموا بالمساهمة في هذا العمل العلمي، مع جزيل الشكر على تفهمكم وتعاونكم.

إشراف:

د. علي قسايسية

إعداد الطالب:

قواسم بن عيسى

ملاحظة: الرجاء وضع علامة (x) داخل المربعات، علما أنه يمكنكم اختيار أكثر من بديل.

بيانات أولية:

- الجنس: ذكر أنثى
- السن: من 25 إلى 35 سنة من 36 إلى 50 سنة
- من 51 إلى 60 سنة أكثر من 60 سنة
- المستوى التعليمي: ابتدائي متوسط ثانوي
- ليسانس ماجستير دكتوراه
- المنطقة الجغرافية: الجنوب الجزائري الغرب الوسط الشرق
- عدد العهدة البرلمانية: عهدة واحدة عهدة واحدة
- ثلاث عهدة أكثر من ثلاث عهدة
- صفة العضوية: عضو فقط عضو لجنة رئيس لجنة
- رئيس مجموعة برلمانية أخرى (الرجاء ذكرها)
- الحالة العائلية: متزوج أعزب أرمل/مطلق

المحور الأول

أنماط استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- 1- هل تملكون جهاز كمبيوتر خاص بكم؟ نعم لا
- 2- إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو نوع جهاز الكمبيوتر؟
ثابت محمول أملك النوعين معا
- 3- هل أنتم مشتركون بالإنترنت؟ نعم لا
- 4- هل تستعملون الإنترنت في مكان العمل؟ بنسبة قليلة بنسبة معتبرة
- بنسبة كبيرة لا أستعملها إطلاقا
- 5- هل تستعملون الإنترنت في البيت؟ نادرا غالبا
- لا أستعملها إطلاقا أحيانا

- 6- ما هو حجم الوقت الذي توفره يوميا في استعمال الأنترنت؟ أقل من ساعة
 من ساعة إلى ساعتين من 2 إلى 3 ساعات أكثر من 3 ساعات
- 7- ما هو حجم الوقت الذي توفره يوميا في استعمال الهاتف النقال؟ نصف ساعة
 ساعة ساعة ونصف أكثر من ساعة ونصف
- 8- هل أنتم مشتركون بالأنترنت عبر الهاتف النقال؟ نعم لا
- 9- ما هي الوسيلة التي تعتمدون عليها أكثر في الحصول على المعلومات التي تفيدهم في اتخاذ قراراتكم (الرجاء ترتيبها بالأرقام حسب الأولوية)؟ الصحف والمجلات القنوات الفضائية تقارير الخبراء الفاكس
 الهاتف النقال الأنترنت الاذاعات
 الهاتف الثابت النشرات الرسمية أخرى (الرجاء ذكرها).....
- 10- هل لديكم بريد إلكتروني خاص باستقبال رسائل وشكاوي المواطنين؟ نعم لا
- 11- هل لديكم موقع إلكتروني خاص بكم؟ نعم لا
- 12- إذا كانت الإجابة بنعم فهل هناك رابطة في الموقع الإلكتروني تمكن المواطنين من الإتصال بكم وطرح انشغالاتهم؟ نعم لا
- 13- ما هو نوع المواقع الإلكترونية التي تتصفحونها بكثرة؟ المواقع الإخبارية
 المواقع الرسمية للدوائر الحكومية مواقع التواصل الإجتماعي (يوتيوب، فايسبوك وتويتر)
 المواقع السياسية المواقع الترفيهية
 المواقع العلمية والثقافية أخرى (الرجاء ذكرها).....

المحور الثاني

دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في صنع القرار السياسي

- 14- هل تثقون في المعلومات الواردة إليكم عبر الأنترنت والتي تبنون عليها قراراتكم؟ في بعض الحالات في أغلب الحالات
 في كل الحالات لا أثق فيها

15- في حالة عدم تأكدكم من صحة وسلامة المعلومات الواردة اليكم، فكيف ينعكس ذلك على قراراتكم؟

تأخير اتخاذ القرار

تعديل فكرة القرار

إلغاء فكرة القرار نهائياً

16- في حالة وصول المعلومات متأخرة عن الوقت المطلوب، كيف ينعكس ذلك على

قراراتكم؟

تأخير اتخاذ القرار

تعديل فكرة القرار

إلغاء فكرة القرار نهائياً

17- في حالة حدوث أزمة تستدعي السرعة في اتخاذ القرار لتجاوزها، ما هو الأولي؟

السرعة في اتخاذ القرار

التريث إلى حين الحصول على

المعلومات اللازمة

التريث إلى حين مشاوره ومشاركة جميع الأطراف

18- هل وفرت لكم الأنترنت الوقت اللازم لصنع القرار واتخاذها؟

في بعض الحالات

في أغلب الحالات

في كل الحالات

في حالات نادرة جدا

19- ما هو حجم المراسلات والمعلومات التي تصلكم عبر البريد الإلكتروني والتي تبنون

عليها قراراتكم؟

حجم ضئيل

حجم معتبر

حجم كبير

20- أي نوع من المعلومات تبنون عليها قراراتكم بصورة أكبر؟ المعلومات الكمية

المعلومات الكمية

كلاهما معا

21- كيف ترون المنظومة الإعلامية والاتصالية في الجزائر من حيث المساعدة على

الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار؟

منظومة هشة لا تساعد على

صنع القرار

منظومة مفيدة تحتاج إلى حرية اكبر

منظومة مقبولة نسبياً

منظومة جد فعالة ومفيدة في صنع القرار

22- ما هو تأثير الأنترنت على عملية صنع القرار لديكم؟

تؤثر في توقيت صنع القرار

تضع القضية المثارة في مركز اهتمامكم

تتقل الآراء المختلفة للأطراف المعنية

بالمشكلة

تساهم في ترشيد القرار بتقديم مزايا وعيوب البدائل المطروحة

تدفعكم إلى عدم اتخاذ بعض القرارات

تؤثر سلباً على عملية صنع القرار بتقديم معلومات مغلوبة

23- هل ذللت أمامكم الانترنت الصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومات والاتصال

بجميع الأطراف المعنية بالقرار؟ نادرا أحيانا
غالبا لم تذلل أي صعوبات

24- هل ذل أمامكم الهاتف النقال الصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومات والاتصال

بجميع الأطراف المعنية بالقرار؟ بنسبة قليلة بنسبة معتبرة بنسبة كبيرة
لم يذلل أي صعوبات

المحور الثالث

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تجسيد آليات الحكم الرشيد

25- هل تتخذون قراراتكم بصورة فردية أم بعد التشاور والمشاركة الواسعة مع مختلف الجهات

التي يمسه القرار؟ بصورة فردية بعد التشاور
حسب أهمية القرار

26- هل تستعملون الانترنت في التشاور والمشاركة الواسعة مع جميع الأطراف التي يعينها

القرار؟ نادرا ما أستعملها أحيانا
غالبا لا أستعملها

27- هل يوفر لكم التشاور والمشاركة باستعمال الانترنت - في حالة الإجابة بنعم -

معلومات لم تكن معروفة من قبل؟ لا يوفر معلومات جديدة
يوفر معلومات ضئيلة يوفر معلومات معتبرة
يوفر معلومات كبيرة وهامة

28- هل تستعملون السؤال الإلكتروني في مساعلة واستجواب الحكومة عبر الانترنت؟

نادرا غالبا
لا أستعمله إطلاقا

29- هل سهلت عليكم الانترنت بمعلوماتها الهائلة تحقيق هدف الرقابة على الحكومة؟ في

حالات قليلة في حالات كثيرة
في كل الحالات لم تسهل

30- هل حققت لكم المعلومات المنتشرة عبر الأنترنت عنصر الشفافية حول مختلف القضايا التي تهم الرأي العام الجزائري؟

- بنسبة قليلة بنسبة معتبرة
 بنسبة كبيرة لم تحقق

31- هل تستعملون الأنترنت في تحقيقاتكم البرلمانية؟

- في حالات قليلة في حالات كثيرة
 في كل الحالات لا أستعملها

32- هل تستعملون الرسائل النصية القصيرة (sms) و (mms) في نشاطاتكم البرلمانية؟

- نعم لا

33- هل تقومون بطرح المواضيع العامة للمناقشة كموضوع المصالحة الوطنية والعفو الشامل

- مثلا عبر شبكة الأنترنت؟
 نادرا غالبا
 في كل الحالات لا أستعملها

34- هل ساعدتكم الأنترنت في الحصول على معلومات عن الفساد السياسي؟

- بنسبة قليلة بنسبة كبيرة
 بنسبة كبيرة جدا لم تساعد

35- هل ساعدتكم الأنترنت في الحصول على بعض المعلومات التي تكتسي طابع السرية؟

- نادرا أحيانا
 غالبا لم تساعد

36- كيف ترون دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تجسيد الحكم الراشد مقارنة

- بوسائل أخرى؟ لا يمكن بدونها تحقيق الحكم الراشد لها دور معتبر
لها دور ضعيف ليس لها أي دور

وشكرا

على حسن تعاونكم